

العشر الاول من الثلث الثاني من الجزء الثالث من العشر الخامس من الثلث الثالث
 من العقد الثالث من الالف الثاني من النصف الثاني من الهجرة النبوية الى
 المدينة المنورة على ساكنها افضل الصلوة والتحية وعلى آله واصحابه
 اجمعين فن فهم هذا الكلام وبلغ المرام فقد وصل الى ما
 لم يصل اليه العوام مدى الدهور والاعوام نسئل الله
 تعالى بجواه حبيبه الترقى عن خفيض النقص
 الى ذروة الكمال حتى تتحلى بحلوة
 الجمال ونصل الى غاية المنى التي
 هي رؤية الجمال في
 دار السلام بالاعزاز
 والاكرام

م

قد تم طبع هذا الكتاب بعون الله الملك الوهاب بمعرفة الحاج ابراهيم صائب
 سنة اثنتين واربعين ومأتين والـ

نكرة فاذا لم يكن نكرة وجب ان يكون تنبيه او جمعا وهنا ليس كذلك لان المضاف اليه
 معرف بالاضافة المعتوية الى الضمير واما النوحية بان يقال التقدير اعظم افرادا
 فائتمها الاحتراز فركبك بحسب المعنى كما لا يخفى قوله قيل في قوله تعالى فكان في الابهة
 الكريمة على هذا اشارة الى شرف البرهان والجدل والخطابة والامر في نفسه كذلك
 اذ بالبرهان ينال الى المطالب العالية وبالجدل يلزم الخصوم ويظهر الفهوم وبالخطابة
 ينظم اقوال الخلاق بدفع الموانع والعلايق ويوصل الى الدرجات العالية في النشأة
 الآخرة وكل ذلك من عادة بيانات القرآن والاحاديث واما الشعر فبني على امور مخيلة
 لا يليق الامر بها في الآيات القرآنية وانما ذلك عادة اصحاب التخیلات للوصول الى المأرب
 والحاجات فلا اعتداده لمن كان بصدد الترقى الى اعلى المقامات نعم قد كان دأب
 الحكماء كما قاله صاحب المحاكات اذا حاولوا التعليم ابتداء في الاستدلال بالشعر
 لايراث التخیل ثم الخطابة حتى يجد الظن بالمطلوب ثم الجدل للاقتناع والالزام وعند
 تمام استعداد المتعلم لتحقيق الحق انتهجوا له مناهج الحق اعني البراهين القاطعة انتهى
 لكن ذلك لا يقتضي كون كل من الامور الاربعة عمدة عندهم بل العمدة عندهم على هذا
 هو البرهان وما عداه تمهيد وتوطئة له فمن قال ان العمدة عند الحكماء على ما قاله
 المحاكم اربعة لاثلة كما قاله المحشي لم يأت بشيء والعجب ان المحشي يريد الجمع بين
 الحكممة والشرعية وهذا القائل يريد الفرقة بينهما جعلنا الله تعالى من اهل الجمع
 الواصلين الى حق اليقين بل الى عين اليقين قوله ولهذا حصر المص العمدة
 في البرهان بناء على ما تقرر في علم المعاني ان المبدأ اذا عرف بلام الجنس يكون مقصورا
 على الخبر سيما وضمير الفاصل ههنا يفيد هذا الحصر على ما نقل عن الزمخشري
 من ان ضمير الفصل يفيد قصر المبدأ على الخبر فيتأكد القصر المطلوب به نعم قد تقرر
 في ذلك العلم ايضا ان الخبر المعروف بلام الجنس يكون مقصورا على المبدأ وان ضمير
 الفصل يفيد قصر المستند على المسند اليه فيتأكد القصر الثاني به ايضا لكن المطلوب ههنا
 انما هو قصر العمدة على البرهان لا البرهان على العمدة اذ لا يلزم من كون البرهان مقصورا
 على العمدة ان لا يكون ما عداه عمدة مع ان مقصود المص ههنا قصر العمدة على
 البرهان وعدم كون ما عداه عمدة اذ غرضه اظهار شرف البرهان والترغيب اليه
 وذا لا يحصل الا بقصر المبدأ على الخبر دون عكسه وبالجملة العمدة اي المعتمد عليه
 هو البرهان لا غير اي غير البرهان وهو المستعان في كل حين وآن وعليه التكلان في جميع
 الاحيان قوله جعلنا الله تعالى من الواصلين الى العمدة لا من السامعين ايها بدون
 الوصلة اليها فيحرمون عن حقيقة الحقائق ويقنعون وبمجرد الاصفاء الى الدقائق
 من غير تطلع عليها فيقفون في رمة المحجوبين ولا يترقون عن حضيض النقص والتقليد
 حتى يدخلون في رمة العلين ويرتفعون بعناية الله تعالى الى نهاية اليقين يقول
 الفقير الى رحمة ربه الباري الشيخ عبد الله بن حسن الانصاري الكافري غفر ذنوبهم
 وسر عبوبهم قد وقع خيام الاختتام بعون الله الملك العلام عن نقايس عرابس
 الانظار ولطائف فوائد الافكار مكتوبة بحال البيان والاعلام مسبوكة بايدي العبارات
 ونقحات الاقلام يوم السبت وثلث الطلوع من ربيع الاول مع كونه ربيع الايام وهو

ومن حيث كونها مشهورات او مسلمات يكون جدلا ومن حيث كونها مقبولات
او مظنونات يكون خطابة وهكذا قوله اما الامر سماوى من المعجزات اه لا يقال
خبر النبي يفيد اليقين لا الظن مع انه قد تقرر في موضعه ان غاية الخطابة الاقناع ولذا
جاز استعمال الاستقراء والتثيل والضروب الغير المنتجة من الاشكال الاربعه لاننا نقول
قد عرفت ان مقدمات الخطابة يجب ان تؤخذ من حيث انها مقبولة او مظنونة
وان كانت في الواقع يقينية او مشهورة او مسلمة والكلام كذلك في الامور السماوية
على انه انما يكون يقينيا اذا ثبت بالتواتر وعلى تقدير تواتره يجوز ان يكون دلالة
على المظنات واما استعمال الاستقراء والتثيل والضروب الغير المنتجة فيه كما اشار
اليه شارح الاشارات فبنى على تقدير عدم لزوم قياسية الخطابة والمص لا يرضى به
وقد اشرنا اليه سابقا فتذكر قوله كما يفعله الخطباء والوعاظ لم يذكر الفقهاء لان ادلتهم
خارجة عن القياس كما سبق لان قياسهم تمثيل لا قياس مطنى وما قيل من ان ادلتهم
يقينية فلذا لم يذكرهم فمخالف للواقع لان الفقهاء عبارة عن ظن المجتهد غايته انه
يجب عليه العمل بما ادى اليه اجتهاده فيكون مقطوعا عنده على ما قالوا قوله ويزيد
في ذلك ان يكون الشعراء يشيرون الى ان الوزن ليس معتبرا في الشعر انما الاعتبار فيه
التخيل وهو ما عليه القدماء واما المحدثون فقد اعتبروهما معا فيه والجمهور لا يعتبرون
فيه الا الوزن والقافية كذا في شرح الاشارات والوزن هيئة تابعة لنظام ترتيب الحركات
والسكنات وتناسبها في العدد والمقدار بحيث يجد النفس من ادراكها لذة مخصوصة
يقال له الذوق اعلم ان الكلام اذا كان على هذه الهيئة يسمى شعرا اذا كان المتكلم
قاصدا له متعمدا ذلك الوزن فيه فوقعه في القرآن والحديث انما هو على سبيل
الاتفاق من غير قصد وتعمد من الله تعالى ورسوله ذلك الوزن ولذا لا يجوز اطلاق
الشاعر على الله تعالى ورسوله كذا قالوا والظاهر ان مرادهم ان ذلك الوزن ليس
مقصودا اصليا لله تعالى ورسوله فيما وقع في القرآن والحديث ولو قليلا والاولى ان يكن
مقصودا لهما اصلا لم يصح وقوعه في كلامهما فافهم فانه دقيق واما عدم اطلاق
الشاعر على الله تعالى وعلى رسوله فلعدم ورود الاذن من الشرع بالاطلاق ولانه
مما يوهى النفس في العادة وقد حقق في الكلام ان اسماء الله تعالى توقيفية قوله اما
من جهة الصورة فكقولنا صورة اه والغلط فيه ان اطلاق لفظ الفرس على تلك
الصورة ان كان بطريق الحقيقة فالصغرى كاذبة وان كان بطريق المجاز والتشبيه
فالكبيرة كاذبة وان مجازا في الصغرى وحقيقة في الكبرى فهما وان كانتا صادقتين
الا ان الوسط فيه ليس بمكرر كذا قيل فاقبل ان الخطأ في هذا القياس انما هو في اطلاق
الفرس على الصورة المنقوشة على الجدار والا فالقياس حق بحسب الصورة ليس
بشيء اذ لا فساد في اطلاق الفرس على الصورة بطريق التشبيه ولو سلم فواجه التخصيص
بهذا الاحتمال والجزم بحقيقة القياس بحسب الصورة وكانه وهم ذلك من مقابلة
الصورة المعنى وان يكون ذلك والحق ان ما ذكره هذا القائل بعد تسليمه قاصر
قوله وعظم فائدتها اى منافع فائدتها على ما هو المتبادر المراد منه فانه دفع المؤاخذة
اللفظية فيه وهى ان اسم التفضيل اذا اضيف بشرط ان يكون ما اضيف اليه

قوله مثل خمسة عشر اوتى عشر او عشرين او اربعين على ما قيل هكذا في بعض
النسخ وفي بعض النسخ زاد اوسنين ولعل او الفاصلة سقطت في قوله خمسة عشر
من النسخين والافلامعنى لتقديم خمسة عشر على اتي عشر وقوله في بعض النسخ
اوسنين تصحيف من النسخين والاصل فيه سبعين وبين الخططين بمائة قطعاً
فعلى هذا اشار المحشى بهذا البيان الى المذاهب العديدة فيه لان كلا من الخمسة
والعشرة وما عداهما مما ذهب اليه الائمة فاندفع ما قيل من ان الصواب ان لفظه
عشر بعد خمسة زائدة وان لفظ الستين محرف من السبعين يدل على ذلك انه لم ينقل
عن احد القول بهما في شيء من الكتب وان المنقول القول بالخمسة وبالاثنى عشر
وبالعشرين وبالأربعين وبالسبعين وبالثلثة مائة وثلثة عشر وكان المحشى سهواً
في الاول وتبع الخيال في الثاني وكل ذلك عن قلة المتبع انتهى وذلك لاننا شرنا ان الفاصلة
في الاول سقطت من النسخ وان القول بالمشرة واقع اختاره السيوطي في الفقه فراجع
وار الواقع في الخيال هو سبعين على ما تفهوا عليه هناك وانستين هنا غير واقع في جمع
النسخ في بعضها وقع التحريف من النسخين الذين لا يميزون ستين من السبعين فلا يليق
في مثله طعن بالمصطلحين قوله فيرتب في الحال اى عند تصور اطرفين وبه يمتاز
عن الحدس اذ لا ترتيب للعقل فيه بل يوجد المبادئ المرتبة دفعة في الذهن اما القياس
الحنفي في كل مادة من الحدسيات وقضاياها قياساتها فلازم كما عرفت قوله فهو قضية
قياسها معها هكذا في بعض النسخ وفي بعضها قياساتها معها والصواب هو الاول
والقياس المرتب فيه هو ان الزج منقسم بمنساوين وما هو كذلك فهو زوج ولعل هذا
مبنى على ان الانقسام بمنساوين يلزم ازوجية اولا زمه المساوى والا يكون الوسط
عين الطرف الا ان يكون من قبيل التنبيه بالحد على المحدود قوله اما شمالها على مصلحة
قائمة وهي التأديبات التي فيها صلاح المعاش بل المعاد قوله واما في طباعهم من الرقة
وتسمى خفقات وجليات قوله واما انفعالاتهم وتسمى انفعاليات قوله او من شرايع وآداب
فخلها مشهورات عند طائفة لا عند الجميع بخلاف التأديبات والجليات فانها مشهورات
على الاطلاق قوله وربما تبلغ الشهرة الى حيث تلبس بالاوليات ويفرق بينهما
بوجهين كما فصله كانه لا يرضى باجتماع شهرة وليقينية في مادة لكنه مبنى على ما هو
المشهور فيما بينهم والذي حققه التفتازاني في شرح الشمسية ان المشهورات قد تكون
يقينية بل اولية بل الجديات والخطايات والمشهورات ايضا كذلك فتحقق المقام
ان مقدمات البرهانيات تؤخذ من حيث انها يقينية وان اتفق كونها مشهورة
ووجب كونها مسلمة ومقدمات الجدل تؤخذ من حيث كونها مشهورة او مسلمة وان كانت
في الواقع يقينية بل اولية ومقدمات الخطابة تؤخذ من حيث انها مقبولة او مظنونة
سواء كانت في واقع يقينية او مشهورة او مسلمة ومقدمات الشعر تؤخذ من حيث انها
مؤثرة في النفس يقينية او مشهورة او مقبولة او مظنونة وكذا الحال في الرهيمات فظهر
ان الاقسام السبعية اعني اليقينية والمشهورات والمسلمات والمقبولات والمظنونات
والخيالات والموهومات متصادفة فلا بد من اعتبار قبود الخيالات في تعريفات الصناعات
لان الدليل الواحد ان اعتبر المقدمات فيه من حيث كونها يقينية يكون برهاناً

يمكن ان يعبر عنه والا فليس فيه الانتقال المذكور ايضا نعم يحتمل ان يوجد فيه الانتقال
 الدفعي فيه من المطالب الى المبادئ هذا قوله فيحصل المط قد اشرفنا الى ان هذا
 التعقيب ذاتي اذ ليس في الخدس انتقال من المبادئ الى المطالب ولو دفعنا وان المنقول
 عنهم في ذلك محمول على المسامحة قوله لان الفكر هو الانتقال اه يعني ان الفكر
 عبارة عن مجموع الحركتين من المطالب الى المبادئ ومن المبادئ الى المطالب والخدس
 ليس فيه شيء من الحركتين وهل يوجد فيه الانتقال الدفعي من المطالب الى المبادئ
 بدون العكس ام لا والظاهر وجوده والمشهور مقابلة الخدس بالفكر بمعنى الحركة
 الاولى بناء على ان الخدس عبارة عن عدم الحركة الثانية قبل اعل المحشى عدل عن
 هذا البيان لانه لا تقابل بينهما لجواز اجتماعهما في الوجود بالنسبة الى المطلوب
 المعين بخلاف الفكر بمعنى مجموع الحركتين فانه لا يصح مجامعته مع الخدس في شيء
 هذا وفيه ان التزام جمع الخدس والفكر مشكل ولعل المحشى عدل عن المشهور لان فيه
 ذلك اهمام ذلك الالتزام المشكل ثم ان الفكر اما عبارة عن مجموع الحركتين كما ذهب
 اليه القدماء او عن الترتيب اللازم للحركة الثانية كما ذهب اليه المتأخرون وكونه بمعنى
 الحركة الاولى مجاز عند الاولين ولا ضرورة في ارتكابه سيما عند ما يوههم خلاف الواقع
 قال الشارح واما في الخدس فليس الاختلاف الا بالقليلة اى بالحصول للقليل من الناس
 وبالكثرة اى بالحصول للكثير من الناس يعني ان ذلك يختلف باختلاف الاشخاص
 بل باختلاف الاوقات ايضا حقق ذلك في محله قوله اعلم ان الخدسيات والتجربيات
 اه يعني انهما يكونان حجة لمن حصل له الخدس والتجربة ولا يكونان حجة على غيرهما
 لجواز ان لا يحصل له الخدس والتجربة والظاهر ان المتواترات كذلك وقد قيل التحقيق
 ان كلا من الاحساس والتجربة والتواتر قد يكون كما لا يفيد القطع وقد يكون ناقصا
 يفيد الظن فقط ولذا ذكر الامور الاربعة اعني الخدسيات والتجربيات والحدسيات
 والمتواترات في شرح القسطاس في قرن واحد والتحقيق ان العمدة هو الاوليات ثم
 الفطريات واما البواني فلا تكون حجة على الغير فلا يقع منكراها الا اذا شاركه في الامور
 المقضية بها لكن لكون الاطلاع على المشاركة في المحسوسات ايسر يقينا بعد على
 الاطلاع من العمدة ولكون الاطلاع على وجدان الغير معنى في نفسه صعبا اشتهر
 ان الوجدان لعدم الاشتراك فيها لا تقوم حجة على الغير ثم اقول الفرق بين الحدسيات
 والتجربيات ان حكم العقل في كل منهما يكون بواسطة قياس خفي هناك الا ان ذلك
 القياس الخفي في الحدسيات يكون على انحاء مختلفة كدلائل الاحكام اذ كما انه لكل
 حكم دليل كذلك لكل قضية حدسية قياس خفي بخلاف القياس الخفي في التجربيات
 فانه على نحو واحد في جميع المواد كما يقال لو كان اتفاقا لماسداه ترتب الحكم على التجربة
 فاذا عرفت هذا فاعلم ان المتواترات وقضايا قياساتها معها يحتاجان الى قياس خفي
 ايضا لكنه في الاول واحد كالتجربيات بان يقال لو كانت كاذبة لما اتفقوا على اخبارها
 وفي الثانية متعدد وهو ظاهر هذا قوله بقرينة خارجية كخبر الاثنين بقدم زيد عند
 تسارع قومه الى داره فانه يفيد اليقين لا من ذاته وكونه خبرا متواترا بل من القرينة
 الخارجية وهي تسارع قومه الى داره اذ لو كان هذا الخبر كاذبا لما تسارعوا الى داره

في صحة اضافة الصورة اليها وكون الفكر عبارة عن الحركتين غير صحيح ههنا لما ذكرناه قوله ولا شك انها اى الصورة ليس نفس المؤلف لانه عبارة عن الامور المرتبة والهيئة عارضة لهما مسببة عنها فكيف يكون العارض عين المعروض والمسبب عين السبب وكيف يكون الامر ما فهم من ظاهره ولو كان المؤلف عين الصورة و كان دلالة عليها بالمطابقة لامتنع حمله على البرهان المعروف لما سبق آنفا من ان العلة مبين للمعلول وان معنى اخذ العلة في تعريف المعلول هو اخذ المحمول من العلة وحمله عليها قوله لكنها فاعلة لتأليفها قد تقرر ان للنفس الناطقة بحسب تأثرها عما فوقها من المبادئ وبحسب تأثيرها فيما تحتها من الابدان قوتين الاول قوة نظرية والثاني قوة عملية فكل من القوتين آلة للنفس الناطقة في تأثيرها وتأثرها فلهذا جعل القوة العاقلة فاعلة للتأليف مبنى على ظاهر الحال والا فالتحقيق انها آلة له لافاعلة قوله والوسط ما يقتزن بقولنا لانه اه هذا التعريف منقول عن الشيخ الرئيس عبد الله بن حسين ابن سينا وهذا بالنظر الى الشكل الاول وكانه مبنى على ملاحظة رجوع باقى الاشكال اليه او على التعريف بالافراد المشهورة قوله هو البصر وهى قوة مودعة في العصبين اللتين تتلاقيان في الدماغ ثم يفرقان فتأديان الى العينين والسمع وهى قوة مودعة في العصب المغروش في مقعر الصماخ يدرك بها الاصوات والشم وهى قوة مودعة في الزائدين الثابتين من مقدم الدماغ الشهيتهين بحسبى الشدى والذوق وهى قوة منبثة في العصب المغروش على جزم اللسان يدرك بها انطعوم والمس وهى قوة منبثة في جميع البدن اى اكثرها هذه هى الحواس الظاهرة واما الحواس الباطنة فهى خمسة ايضا الحس المشترك وهى قوة مرتبة في مقدم التجويف الاول من التجاويف الثلاثة التى في الدماغ تقبل جميع الصور المنطبعة في الحواس الظاهرة فالحواس الظاهرة لحواس لها والخيال وهى قوة مرتبة في مؤخر التجويف الاول من الدماغ تحفظ جميع صور المحسوسات وتمثلها بعد الغيوبة وهى خزانة الحس المشترك والوهم قوة مرتبة في آخر التجويف الاوسط من الدماغ تدرك المعانى الجزئية الموجودة في المحسوسات كالقوة الحاكمة في الشاة بان الذئب مهروب عنه والولد معطوف عليه والحافظة قوة مرتبة في اول التجويف الاخير من الدماغ تحفظ ما يدرك القوة انوهمية من المعانى الجزئية الغير المحسوسة الموجودة في المحسوسات وهى خزانة القوة الوهمية واما المتصرفة فهو قوة مرتبة في مقدم البطن الاوسط من الدماغ من شأنها تركيب ما في الحافظ والخيال من المعانى والصور بعضها مع بعض كذا في الهداية للمص والتفصيل في الكتب الحكمية وانما اوردنا هذا المقدار دفعا لدغمة المتعلم فظهر ان الحافظة والخيال ليستا بمدركتين فاطلاق المشاعر على الجميع يحتاج الى توجيه لكونها مواضع الشعور وآلاتها فالمشاعر جمع مشعر يفتح الميم او كسرهما وقد عرفت ان الخيالى والحافظة خزانة لا آلة فالاطلاق المذكور منهم تسامح او على سبيل التغليب قال الشارح وهو اى سنوح المبادئ اى المرتبة والمطالب في الذهن دفعة اى من غير انتقال فيه من المبادئ الى المطالب فضلا عن الحركة المعنى اى المقصود بالحدس وما قيل من ان الحدس هو سرعة الانتقال من المبادئ الى المطالب فبنى على المسامحة لانه غاية ما

مقصودة لفاعله اذا تقرر هذا فاعلم انهم اختلفوا في ان افعاله تع معللة بالاغراض
بعد الاتفاق على ان منافع تلك الافعال راجعة الى العباد الى الله تعالى لكونه تعالى غنيا
مطلقا عن جميع ماسواه لا يحتاج في ذاته وصفاته الى شئ ففهم من اثبتها وهم المعتزلة وكثير
من اهل السنة وقد عبروا عنها بالحكم والمصالح وهو الذي حققه صدر الشريعة حيث قال
افعال الله تعالى عندنا معللة بالحكم والمصالح تفضلا وعند المعتزلة وجوبا ومن انكر التعليل
فقد انكر النبوة قال الله تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون ثم رد داييل من قال
انه تع لا يفعل لغرض فراجع ومنهم من انكر كون افعاله تعالى معللة بالاغراض وهم
جمهور الاشاعرة وقد حققه المولى خسرو في مرآته والحاصل انه لا نزاع بينهم
في ان افعاله لا تكون معللة باغراض تعود اليه تع لانه تع غني عن جميع ماسواه وانما
النزاع في ان الفوائد العائدة الى العباد هل هي باعثة له تعالى على الفعل وهو الذي
ذهب اليه المعتزلة وجمهور اهل السنة وحققه صدر الشريعة على ما يقتضيه
ظواهر النصوص اولا وهو الذي ذهب اليه جمهور الاشاعرة ومال اليه شارح المقاصد
فظهر من هذا قصور تقرير المحشي لانه يدل على ان اهل السنة لا يقولون ههنا بما قاله
المعتزلة وقد عرفت انه خلاف الواقع ثم الظاهر ان يقول بدل قوله ومع ذلك افعاله
مترتبة عن الغرض ومع ذلك فهو تعالى مترتب في افعاله عن الغرض او يقول ومع ذلك
افعاله تعالى مترتبة عن العلة الغائية اذ عرفت آنفا ان الغرض ينسب الى الفاعل والعلة
الغائية تنسب الى الافعال الا ان يقال سأل في ذلك للاتحاد الذاتي بينهما كما سبق
ويمكن ان يجاب عن القصور السابق بانه مال ههنا الى مذهب جمهور الاشاعرة
فكانه قال اهل السنة لا يقولون الا بما قاله الاشاعرة فافهم قوله وقد عدوا من اطناف
التعريف اه اشار بهذا العنوان الى ان التعريف لطائف وان الاشتغال على العلل الاربع
من جملتها فلا يبعد ان يكون الاشتغال على كل واحد من العلل لطيفة واشتماله على
المجموع لطيفة اخرى وربما يعرف الشئ بالقياس الى علة واحدة او حنتين او ثلث
علل هذا ثم انهم انما يجعلون التعريف مشتملا على العلل الاربع اذا ارادوا بيان حقيقة
المعرف اي ماهيته الموجودة بيانا على الوجه الاكمل لانه اذا وجد تلك العلل كلها
في الذهن وهو معنى اخذ المحمول منها لزم وجوده اي المعارف فيه على الوجه الذي
هو في نفسه ووجوده فيكون هذا تعريفا رسميا لاشتماله على الامور الداخلة في المساهية
والخارجة عنها بناء على ان الاثنين منها داخلتان والاثنين منها خارجتان لكنه اكل
من الحد التام لشموله الذاتيات بأسرها مع بعض الخواص المكملة لقصورها من حيث
وجودها كذا في الحاشية الكبرى فظهر من هذا ان قوله مفهومات بالنظر الى افراد
مثل هذا التعريف فالأخوذ ههنا من العلل انما هو مفهوم واحد لا مفهومات
اذ المفهوم المأخوذ ههنا هو قول وما عده قيد له وقد وقع في الحاشية الصغرى محمولات
بدل مفهومات ههنا والمأل واحد والمراد بالمثل الجمل الظاهري ولك ان تقول الجمل
التفسيري اذ لا حمل حقيقة بين التعريف والمعرف هذا قوله لان صورة الفكر
اي ترتيب امور معلومة والمراد بالترتيب المضاف اليه الحاصل بالمصدر لا المعنى المصدري
اذ لا يصح اضافة الصورة اليه ولك ان تقول المراد بالفكر الامور المرتبة فلا كلام ح

افنسة وما اشار اليه العلامة فبالنظر الى اختصاص القياس بالقياس العقلي وقد اشار اليه الشيخ ايضا وفيه كلام لا يتحمله المقام قوله اى قوله مؤلف من مقدمات اه اقول لما كان المخرج في الحقيقة الخطابية وغيره عن تعريف البرهان قوله يقينية وكان هذا القول محتاجا الى موصوف اعنى مقدمات وكان كلمة من في هذا القول محتاجا ايضا الى متعلق نسب الاخراج المذكور الى مجموع قوله مؤلف من مقدمات اه ومن لم يتفطن لهذا تكلم في التذكير والتأنيث قوله كل مركب صادره محصوره ان الفاعل اما مختار او موجب وعلى كلا التقديرين فالصادر منه اما بسيط او مركب فهذه صور اربع فالفاعل اذا كان مختارا والصادر منه مركبا فلا بد هناك من علل اربعة مادية وهى العلة التى يكون المعلول معها بالقوة وصورية وهى العلة التى يكون المعلول معها بالفعل وفاعلية وهى العلة التى يكون منها وجود المعلول وغائية وهى العلة التى يكون لاجلها وجود المعلول كالتدريس والتدريس المدارس وان كان الفاعل موجبا والصادر منه مركبا فيحتاج هنا الى علة مادية وصورية وفاعلية ولا يحتاج هنا الى العلة الغائية اذ الموجب يصدر عنه المعلول ايجابا ولا تصوره في فعله حتى يوجد الغرض فيه وان صكان الفاعل مختارا والصادر منه بسيطا يحتاج هنا الى امرين فقط العلة الفاعلية والغائية وان كان الفاعل موجبا والصادر منه بسيطا يحتاج هنا الى امر واحد فقط العلة الفاعلية هذا واما الشرائط وارتفاع الموانع في بعض الصور الاربع فاما من تمتة الفاعل اذ لابد لفاعلية الفاعل من استجماع الشرائط وارتفاع الموانع واما من تمتة للمادية لانه لابد في قابلية القابل من استجماع الشرائط وارتفاع الموانع ولهذا تراهم لم يعدو هما قمعين مستقلين برأسهما لا يقال عدم كونهما مؤثرة بئنا في كونهما من تمتة الفاعل وكذا عدم كونهما داخلة بئنا في ايضا كونهما من تمتة المادة لانا نقول ليس معنى كونهما من تمتة الفاعل انهما من اجزائه بل ان لهما مدخلا في تأثير الفاعل وكذا ليس معنى كونهما من تمتة المادة انهما من اجزائهما بل ان لهما مدخلا في قابلية المادة فكل من التوجيهين المذكورين ممكن من غير ان يكون في الحصر المذكور خلل قوله واما البسيط الصادر عن المختاراه وتعلق ارادته وسبق العدم عليها من تمتة الفاعلية كما اشارنا اليه آنفا واما مكان المعلول فمعتبر في جانب المعلول لافى جانب العلة وقد حقق ذلك في محله قوله واحتياج المركب الصادر عن المختار خص هذا البيان بالمركب مع ان الامر كذلك في البسيط الصادر عن المختار اما لان العلة الاربع لا يوجد في الثاني والكلام ههنا فيما يشتمل عليها واما لان غرضه بيان الاختلاف الواقع فيما بين المتكلمين وهم لا يقولون بالمعلول البسيط فاندفع ما قيل الصواب اسقاط لفظ المركب واطلاق لفظ الصادر ليتنظم المركب والبسيط في نظام انتهى قوله ومع ذلك افعاله تعالى منزهة عن الغرض الغرض والعلة الغائية متحدان بالذات مختلفان بالاعتبار فان ما لاجله اقدام الفاعل على الفعل اذا نسب الى الفعل يسمى علة غائية واذا نسب الى الفاعل يسمى غرضا كما ان الفائدة والغاية متحدان بالذات ومختلفان بالاعتبار لان المصلحة المترتبة على فعل من حيث انها ثمرة ذلك الفعل تسمى فائدة ومن حيث انها على طرف الفعل تسمى غاية والاخير ان اعم من الاولين اذ ربما يترتب على الفعل فائدة لا تكون

وذا موجود في البرهان المسمى دون البرهان الاقوى ولذا قبل التعرض ههنا ببيان الملية
 في التصديق مما لا مدخل له في الفرق بينهما وانما الفرق بينهما بوجود الملية في الخارج
 في احدهما والانية في الخارج في الآخر لكن بيان الامتياز بينهما انما يكون بعد بيان
 ما به الاشتراك ولذا تعرضوا للامرين ههنا ثم ان قولهم ههنا في الخارج ظرف لوجود
 الاكبر في الاصغر على ما هو نظاير كلام شارح المطالع فيلزم منه كون الاكبر موجودا
 في الخارج لان الموجود الخارجي ما كان الخارج ظرفا لوجوده لان نفسه ومن البين ان الاكبر
 في مثل قولنا العالم حادث غير موجود في الخارج لكون الحادث من الامور الاعتبارية
 وان كان ذلك القول ظرفا لوجود نسبة الاكبر في الاصغر على ما هو نظاير تقرير
 المحشى ههنا يلزم ان يكون النسبة من الامور الخارجية بناء على ما اشرنا اليه من ان الموجود
 الخارجي ما كان الخارج ظرفا لوجوده ومن البين ان النسبة ليست من الامور الخارجية
 قطعيا وما قاله بعض الافاضل من ان المراد بوجود تلك النسبة في الخارج تحققها
 بذاتها وهو وجودها في نفس الامر وان كان في الذهن ولا اشكال في وجود النسبة
 في الخارج بهذا المعنى لا يدفعه لما حققناه من انه اذا كان الخارج ظرفا لوجود شيء فذلك
 الشيء يكون موجودا خارجيا وقد حققته الشريف العلامة في حواشي المطول
 فالوجه ان الوجود في كلام شارح المطالع بمعنى النسبة ومعنى كلامه ان الحد الاوسط
 ان كان علة لنسبة الاكبر الى الاصغر كما قرره المحشى ههنا وان اضافة الوجود ههنا
 الى النسبة بانية ومعنى الكلام ههنا فان كانت علة لتلك النسبة في الخارج فعلى هذا
 يكون كلمة في الخارج ظرفا لنفس النسبة دون وجودها فلا يلزم ان يكون النسبة
 موجودة في الخارج وان كانت من الامور الخارجية وذاليس بمحذور بل هو الواقع على ما
 حقق في قولهم الخبر ما يكون لنسبته خارج تطابقه اولا تطابقه ثم ان المثال الذي
 اورده المحشى لا يخلو عن تسامح وذلك لان العلة والمعلول في نفس الامر انما هو تعفن
 الاخلاط والحمى لا تعفن الاخلاط والمحمووم وهو ظاهري وكذا المثال الذي ذكره
 شارح المطالع والحد الاوسط في الامثلة المذكورة ليس علة في الحقيقة بل مأخوذ منها
 ولوضوح الامر في مثله سأمحوا في التقرير ههنا فلا حاجة الى ما قبل المثالان المذكوران
 لبسا من البرهانين في شيء نعم قد يستعملان في غير البرهان من الادلة ايضا اما بالاشتراك
 واما بالتجوز انتهى وان اراد بهذا الكلام معنى آخر فعليه البيان حتى نتكلم عليه ثم
 اقول ما ذكره في تصوير البرهانين انما هو في الافتراضي وكذا الحال في القياس الاستثنائي
 ايضا واعلم انه مقايضة او اراد ادراجها فيما ذكره بتعميم الاوسط والاكبر والاصغر
 ههنا فاعلم هذا المقام فانك لا تجد في صدور الكرام قال الشارح العلامة فالقياس
 جنس له هذا مبني على ما اشار اليه المص من اخذ القياس في تعريفات الصناعات
 الخمس وقد حقق العلامة التفاضل ان بان البرهان مخصوص بالقياس دون ما عداه
 من الصناعات وقيل الحق ان البرهان ايضا غير مخصوص بالقياس كالصناعات الخمس
 واقول اذا كان القياس اعم من المفقوظ والمعقول كما حققه الشارح والمحشى وهو الذي
 اشار اليه شارح المطالع نقلا عن الشيخ الرئيس فكل من الصناعات مخصوص بالقياس
 اذا استلزام الكللي الذاتي المعبر في القياس اللفظي ايضا انما يوجد في الصناعات اذا كانت

في الشرطية اه حاصله ان الحكم في الشرطية الموجبة اللازمة انما هو يلزم التالي
 للمقدم بذون العكس سواء كانت الملازمة من الطرفين او من طرف واحد فعلى هذا
 فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالي واستثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم وهذا
 محقق في جميع المواد واما انتاج استثناء عين التالي عين المقدم وانتاج استثناء نقيض
 المقدم نقيض التالي في مادة المساواة فن خصوص المادة واعتبار متصلة اخرى هنا
 ومن البين ان الانتاج انما يكون لذات المقدمات من غير اعتبار امر آخر هنا والامر في مادة
 المساواة ليس كذلك فالاعتراض المذكور غير وارد عن اصله حتى يحتاج الى الجواب الذي
 ارتكبه على خلاف القانون اقول قد عرفت ان غرض الشارح ايضا دفع الاعتراض
 بالبناء على ان مثله من خصوص المادة واعتبار متصلة اخرى هنا وهذا لا يضر كون انتاج
 المتصلة في جميع المواد تبيينين فما قيل من ان ما ذكره المحشي حق قد اشار اليه الشارح
 في فصول البدائع يشغب بان ما ذكره ههنا مغاير لما اشار اليه هناك ولقد راجعناه فوجدنا
 كلامه ههنا مخالفا لما اشار اليه هناك والحق ان ما اشار اليه الشارح يؤل الى ما ذكره المحشي
 قوله اي كما يجب ان يبحث حل المشبة والمشبه به في الموضعين على الوجوب وصرف
 بذلك كلام الشارح عن ظاهره والامر ما اشار اليه فان المنطقي من حيث هو منطقي يجبه
 البحث عن الضورة فكما يجب ذلك يجب له البحث عن المسادة ايضا اذا لعمرة عن
 الخطأ في الفكر كما هو شان علم المنطق لا يحصل الا بهذين البحثين ففي هذا البيان رد
 على كثير منهم حيث زعموا ان الواجب على المنطقي هو البحث عن الصورة ليس الاثم
 ان يبحثهم عن المواد كلى منطبق على جميع المواد فهو كالبحث عن الصورة والا فالبحث
 عن جزئيات المواد من شان سائر العلوم فافهم قوله سواء كانت تلك المقدمات
 البقية ضرورية او ممكنات الاولى ان يقول ضرورية او ممكنات من الضرورية
 كما هو مقتضى العربية والمقدمات الضرورية سئة على ما يشير اليه المص اجلاها
 اوليات وهي قضايا تصور طرفيها كاف في الجزم بينهما ~~كك~~ ولنا الكل اعظم من الجزء
 ويظهر من تعريفها ان نظرية الاطراف لاشافي بداهة الحكم فقد يكون الاطراف
 واحدهما فظريا ومع ذلك يكون الحكم بديهيا وكذلك قد يكون الاطراف بديهية
 ومع ذلك يكون الحكم كسبيا فالاعتبار في بداهة القضايا ونظريتها انما هو الى الحكم
 ليس الا فليكن هذا على ذكر منك قوله اعلم ان الحد الاوسط اه قال في شرح
 المطالع البرهان فسمان برهان لمي وبرهان اني لان الوسط فيه لابد ان يفيد الحكم بثبوت
 الاكبر للاصغر فان كان مع ذلك علة لوجود الاكبر في الاصغر في الخارج يسمى برهانا
 لميا لانه يعطى اللمية في الذهن وهو معنى اعطاء السبب في التصديق واللمية في الخارج
 وهو معنى اعطاء السبب في الحكم في الوجود الخارجى والمراد بالحكم ههنا ثبوت الاكبر
 للاصغر كقولنا هذه الخشبة مسته النار وكل ما مسته النار محترقة فهذه الخشبة محترقة
 وان لم يكن كذلك يسمى برهانا لانيا لانه يفيد انية الحكم في الخارج دون لمية وان افاد
 لمية التصديق كقولنا هذه الخشبة محترقة وكل محترقة مسته النار فهذه الخشبة
 مسته النار انتهى فظهر ان ما يكون معلولا في الخارج كالاحتراق يكون علة في الذهن
 وان اللمية في التصديق موجود في كلا البرهانين والفرق بينهما انما هو في اللمية في الخارج

وان تكون لزومية ايضا ان كانت متصلة وعنادية ان كانت منفصلة لان العلم يصدق الاتفاقية موقوف على العلم يصدق احد طرفيها او كذبه فلو استفيد العلم يصدق احد الطرفين او بكذبه من الاتفاقية لزوم الدور وان يكون الشرطية او الاستثنائية كلية ايضا فانه لو انتفى الامر ان احتمال ان يكون اللزوم او العناد على بعض الاوضاع والاستثناء على وضع آخر فلا يلزم من اثبات احد جزئي الشرطية او نفيه ثبوت الاخر وانتفاءه اللهم الا اذا كان وقت الاتصال والانفصال ووضعهما هو بعينه وقت الاستثناء ووضعهما فانه ينتج ح ضرورة كقولنا ان قدم زيد في وقت الظهر مع عمرو اكرمه لكنه قدم مع عمرو في ذلك الوقت فاكرمه كذا في شرح الشمسية هذا هو البيان الكافي ههنا والتفصيل في المطولات ثم ان حاصل كلام الشارح والحاشية ههنا ان الشرطية ان كانت متصلة لزومية فلها نتيجتان وضع المقدم ينتج وضع التالي لان المقدم ملزوم ووجود الملزوم مستلزم وجود اللازم بدون العكس اذ لا يلزم من وجود اللازم وجود الملزوم لجواز كون اللازم اعم من الملزوم ووجود العام لا يستلزم وجود الخاص قطعا ورفع التالي ينتج رفع المقدم لان انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم بدون العكس لجواز ان يكون الملزوم اخص من اللازم وانتفاء الخاص لا يستلزم انتفاء العام وان كانت منفصلة حقيقية فلها اربع نتائج وضع المقدم ينتج رفع التالي وبالعكس ورفع التالي ينتج وضع التالي وبالعكس لان هذا مقتضى العناد في الصدق والكذب معا وقد صرحوا في بحث تلازم الشرطيات ان كل منفصلة حقيقية تستلزم اربع متصلات مقدم الاثنين عين احد الجزئين وتاليهما نقيض الاخر ومقدم الاثنين نقيض احد الجزئين وتاليهما عين الآخر وان كانت مانعة الجمع فلها نتيجتان وضع المقدم ينتج رفع التالي ووضع التالي ينتج رفع المقدم وذلك لان عين كل من جزئي مانعة الجمع اخص من نقيض الآخر فوجود الاخص يستلزم وجود الاعم من غير عكس وقد قالوا في بحث التلازم ان مانعة الجمع تستلزم متصليتين مقدم كل منهما عين احد الجزئين وتاليهما نقيض الآخر وان كانت مانعة الخلو فلها نتيجتان ايضا رفع المقدم ينتج عين التالي ورفع التالي ينتج عين المقدم وذلك لان نقيض كل من جزئي مانعة الخلو اعم من عين الآخر فوجود الاعم يستلزم وجود الاخص من غير عكس وقد قالوا في ذلك البحث ايضا ان مانعة الخلو تستلزم متصليتين مقدم كل منهما نقيض احد الجزئين وتاليهما عين الآخر فظهر بهذا ان النتائج عشرة اثنان في المتصلة واربع في المنفصلة الحقيقية واثنان في مانعة الجمع واثنان في مانعة الخلو والعقبات ستة اثنان في المتصلة واثنان في مانعة الجمع واثنان في مانعة الخلو هذا هو الكلام في هذا المقام ومن اراد التفصيل فليراجع الى كتب الاعلام الكرام قال الشارح العلامة الملازمة المتساوية في الحقيقة ملازمتان اه حاصله ان النتائج الاربع في المتصلة انما هو في مادة الملازمة المتساوية من حيث ان تلك المادة في الحقيقة عبارة عن ملازمتين لكل منهما نتيجتان فتلك النتائج الاربع مخصوصة بتلك المادة وكلام المص ههنا انما هو بالنظر الى جميع المواد فالتصلة بالنظر الى جميع المواد تنتج نتيجتين لا غير وهذا هو المفهوم من فصول البديع للشارح ايضا وبه يتدفع اعتراض المحشي ههنا قوله الحكم

اللازم لازم لكان اولى لكن الامر في مثله هين قوله الزوج ان قبل التصنيف اه حاصله
 ان للزوج اق ماثلة زوج الفرد وهو القابل للتصنيف مرة واحدة وزوج الزوج وهو
 القابل للتصنيف الى واحد كستة عشر وزوج الزوج والفرد وهو القابل
 للتصنيف لالي واحد كالعشرين فاذا انضم هذه الاقسام الثلاثة الى الفرد يكون الاقسام
 اربعة فلا يصح حصر النتيجة الى الثلاثة المذكورة مع ان الشارح بين الحصر المذكور
 بما ذكره فهذا في الحقيقة منع لقول الشارح فالزوجية مقتصرة في القسمين
 فلا يخلص عن ذلك الا بان يجعل زوج الزوج اعم من زوج الزوج والفرد
 ويدرج هذان القسمان فيه كما اشار اليه المحشي ويمكن ان يقال لعل الشارح بي كلامه
 على اصطلاح آخر وهو ان زوج الزوج ما ينقسم الى المتساويين سواء كانا منقسمين
 الى المتساويين اولا واما القول بان مقدمات القياس لا يجب ان تكون صادقة كما سبق
 فالقياس المذكور من قبيل استلزام الكاذب للكاذب فهو وان دفع الاعتراض عن اصل
 القياس لكنه لا يدفعه عن الشارح وغرض المحشي الايراد على الشارح فلا يدفع عنه
 الا بما اشار اليه وبما اشرنا ايضا قال الشارح لان الصادق وهو الجسم ههنا على كل
 ما يصدق عليه اللازم وهو الحيوان ههنا وما صدق عبارة عن هذا الانسان وذلك
 الانسان وهذا الفرس وذلك الفرس وغير ذلك صادق على الملزوم وهو الانسان
 ههنا وهذا ظاهر وما قبل من ان الجنس يصدق على الحيوان الصادق على الانسان
 فيلزم ان يصدق الجنس على الانسان وهو بط قد فوع بان الجنس انما يصدق على
 طبيعة الحيوان ومفهومه لا على افراده والكلام ههنا في الثاني يشهد به قوله على كل
 ما يصدق عليه قال الشارح العلامة لان انقسام كل ما يصدق عليه اللازم وهو الحيوان
 ههنا وما يصدق عليه عبارة عن افراده الشخصية كما اشرنا اليه آنفا فيستلزم انقسام
 الملزوم وهو الانسان ههنا فحاصله ان انقسام اللازم يستلزم انقسام الملزوم ويرد
 عليه ان الكلمة منقسمة الى اقسام ثلاثة مع انها لازمة للاسم فيلزم انقسام الاسم الى اقسام
 الثلاثة وقد عرفت منادفعا آنفا قال الشارح العلامة فهذه اى المذكورة ههنا المبنية
 اثنا عشر ههنا هي الاقسام الخمسة الاقتراعية الشرطية واما القسم الحاسي منها فقد عرفت
 تفصيله ومن قال بان الشارح سهاههنا ايضا فقد سهاهه قوله قد عرفت ان القياس
 اه في بعض النسخ المصححة عندي وجد هذه الحاشية ههنا كما هو حق فلذا اخترناه
 وحاصله ان القياس الاستثنائي كما عرفت ما يكون النتيجة او نقيضها مذكورا فيه بالفعل
 صورة اى على الترتيب الذي في النتيجة والى هذا اشار بقوله وظاهر ان النتيجة او نقيضها
 لا يجوز ان يكون احدي مقدمتيه والا يلزم في الاول المصادرة وعدم الاحتياج
 الى الاستدلال ايضا والتصديق بالقيضين في الثاني واما عدم جواز كونها عين
 المقدمتين فظاهر ولذا لم يلتفت اليه والتعرض في السابق لمجرد ارضاء العنان
 فاذا كان الحال كذلك فلا بد ان يكون النتيجة او نقيضها جزأ من احدي المقدمتين
 وتلك المقدمة شرطية لا محالة وتلك الشرطية سواء كانت متصلة او منفصلة بشرط
 ان تكون موجبة اذ لو كانت سالبة ومن البين ان معناها سلب اللزوم او العناد لم يكن
 بين اجزائها لزوم او عناد فلا يلزم من وجود احدهما وجود الآخر او عدمه

انتاجاتها الاربعه وكذا شرطها انما هي بالنظر الى ذوات القضايا ومن البين ان ما ذكره
مخصوص بهذه المسألة لا يجري في غيرها وههنا انحاء لا يتحملها المقام قوله وكذا
باعتبار المقدمات كانه عرض بذلك الشارح المحقق في الحصر الذي اشار بقوله وانما
رتب هذا الترتيب اذ يستفاد منه ان ترتيب هذه الضروب انما هو باعتبار نتائجها دون
مقدماتها وليس كذلك بل ترتيبها باعتبار ضروبها ايضا اذ الاول من موجبتين كليتين
والثاني من موجبة كلية وسالبة كلية والثالث من موجبة جزئية وسالبة كلية والرابع
من موجبة جزئية وسالبة كلية ومن البين ان الاول اشرف من البواقي والثاني اشرف
من الاخيرين والثالث اشرف من الرابع ولا ينفع في دفعه القول بان ترتيب الضروب
في الشرف باعتبار المقدمات لا يوجد في ترتيب ضروب الشكل الرابع بخلاف ترتيب
الضروب باعتبار النتائج فانه مطرد في الكل لان كلام الشارح ههنا في الشكل الاول
والترتيب فيه باعتبار المقدمات كالنتائج محقق قطعاً فلا يخلص عن ذلك الا بان يقال
هذا الحصر انما هو بالنظر الى ما هو المتيقن من الضروب وهو النتائج لا المقدمات او يقال
كلية انما لا تفيد الحصر عند بعض قائما زيد قائم مثل ان زيدا قائم فعلى هذا لا يوجد
في كلام الشارح نفي اعتبار المقدمات في هذا الترتيب ولعل لهذا قال تأمل فتأمل
واما ما قيل من ان شارح المطالع قال انما رتب هذه الضروب هذا الترتيب اما بالنظر
الى ذواتها او باعتبار نتائجها تقدما للاشرف او لما ينتج الاشرف على غيره انتهت
فلاحتمالات في السبب ثلاثة ولهذا قال فتأمل فلبس بشيء لان النقل المذكور على
تقدير تسليم صحته لا يتجاوز الامرين على ما حققناه فالوجه في الامر بالتأمل ما اشرنا
اليه ثم في ان كلام الشارح ايضا الى ترتيب الضروب في الشرف باعتبار المقدمات
ايضا وذلك لان ما ينتج الاشرف يكون اشرف قطعاً ثبت ان الشارح ايضا اشار الى
ما اشار اليه المحشي فالحصر المذكور في كلامه لبس الا بالنظر الى ما هو المقصود فافهم
قال الشارح العلامة والقياس الاقتراضي خمسة اقسام من وجه آخر اي غير القسم
المذكور فيما سبق وهو القياس الاقتراضي الجملي اذ اظن ان البيان السابق من المص بالنظر
الى الاقتراضي الجملي فغرضه ههنا انما هو بيان اقسام الاقتراضي الشرطي فعنى كلام
الشارح ان القياس الاقتراضي خمسة اقسام من وجه آخر فبانضمامه اليها يكون ستة
اقسام فيظهر حتمت ارجاء قوله لانه اما من جملتين كما مر واما من متصلتين او من حل
كلام الشارح ههنا على السهو فقد سدّها قال الشارح لان ملزوم الملزوم ملزوم فيكون
طلوع الشمس ملزوما لكون الارض مضيئة وهو النتيجة ولعل هذا من الشك وكذا بيان
الانتاجات في الاقسام الالية للاشارة الى ان انتاج الاقتراضي الشرطي نظري ولو شكلا
اولا وقد قيل ايضا ان شيئا من الاقتراضات الشرطية ليس بمفيد لليقين لكنه غير مرضي للش
والمصر وبهذا يظهر ان حل هذا على التنبه كما فعله المحشي يحتاج الى البيان الا ان يكون
مراده بالنظر الى هذا القسم فقط واما القول بان هذه المقدمة منقوضة بان الاسم
ملزوم للكلمة الملزومة لا تقسم الى اقسام الثلاثة فيلزم انقسام الاسم الى الاقسام الثلاثة
فدفع بان اللازم للكلمة هو فرد من افراد الكلمة والملزوم للانقسام الى الثلاثة انما هو
الكلمة من حيث هي هي فتغاير الملزومان ضرورة فلا يلزم المحذور نعم لو قال لان لازم

لاشترأتهما في لزوم الاختلاف الموجب للعقم فلو كان مثل هذا الاكتفاء تعرضا
 للبيان لزم ان المص ماترك شيئا من شرائط الاشكال الا تعرض لبيانته انتهى وذلك
 لانك قد عرفت تعرض المص لبيان شرط انتاجهما على ما حققناه ولو ورد هذا
 فانما يرد على قول المحشي سابقا لاشترأتهما العلة ومن البين ان لبس معناه ان الاشتراك
 في العلة يقتضي التعرض لبيان بل معناه انه يقتضي الاكتفاء بذكر احد الشرطين واما
 التعرض فامر آخر قد اشرنا اليه والعجب منه ومن غيره ان مثله واضح على التأمل الصادق
 فكيف يتكلمون بما لا يليق بكعب المحشي المدقق قوله بالتأمل اذا قدر المشترك بين
 تلك الضروب لبس الايجاب الصغرى وكلية الكبرى ولما كان الاهتمام بالشكل
 الاول اقتضى ذكر ضروريه النتيجة وامكن ايضا استفادة شروطه من ضروريه اكتفى
 ببيان ضروريه في التعرض بشروطه بخلاف الشكل الثاني فان الاهتمام به دون الاهتمام
 بالشكل الاول فلاشارة اليه ترك بيان ضروريه فلزم بيان شرط انتاجه صراحة فيما
 يخالف شرط الاول قوله على مقتضى الشرطين اعني الاختلاف في مقدمتيه بالايجاب
 والسلب وبحسب هذا الشرط سقط من الاحتمالات الممكنة الانعقاد فيه ثمانية
 وكلية الكبرى وبحسبه سقط اربعة اخرى فبقى ضروريه النتيجة اربعة ايضا كقولنا
 كل ج ب ولا شيء من اب فلا شيء من ج او كقولنا لا شيء من ج ب وكل اب فلا شيء
 من ج او كقولنا بعض ج ب وكل اب فبعض ج او كقولنا بعض ج لبس ب وكل اب
 فبعض ج لبس او التفصيل في المطولات قوله بناء على انه لا عبرة للشخصية والطبيعة
 في الانتاجات وهو التحقيق واما المهمة ففي قوة الجزئية فلا حاجة الى اعتبارها ههنا
 على الاستقلال او بناء على ان الشخصية في قوة الجزئية والكلية اما الاول فلو وقع
 موجبها صغرى في الضرب الثالث والرابع من الشكل الاول كقولنا زيد انسان وكل
 انسان حيوان ولا شيء من الانسان بفرس ووقع سالتها صغرى في الضرب الرابع
 من الشكل الثاني كقولنا زيد لبس بحمار وكل ناهق حمار فزيد لبس بحمار واما الثاني
 فلو وقعها كبرى في الشكل الاول كقولنا هذا زيد وزيد انسان فهذا انسان هذا هو
 المشهور والتحقيق ان الشخصية لا تنفع كبرى بل غير نافعة في العلوم وقد صرحوا
 بان الجزئي لا يبحث عنه في العلوم اصلا نعم يذكرون الشخصية في مقام تقسيم القضايا
 الى اقسامها بناء على ان الحكم في القضية الكلية على الافراد الشخصية فلا شخصية
 مدخل في ايصاح الكلية على ما حققناه سابقا نقلا عن شارح المطالع اكن الكلام
 ههنا في كونها نافعة في العلوم والانتاجات فالحق فيه ما اشار اليه اولا بقوله بناء على
 انه لا عبرة اه هذا هو تحقيق المقام قال المص وضروريه النتيجة اربعة اي باعتبار
 الشرطين المذكورين وما قيل من ان الصغرى السالبة الكلية مع الكبرى الموجبة
 الجزئية المقصور على موضوعها مجموعها ينتج سالبة كلية في هذا الشكل نحو لا شيء
 من الحجر بحميوان وبعض الحيوان هو الصهال فلا شيء من الحجر بصهال فعلى هذا
 يبطل انحصار ضروريه الاربعة وشرطية ايجاب الصغرى وكلية الكبرى وتبعية النتيجة
 لآخس المقدمتين فردود بان مثله من قبيل خصوص المادة اذ التقييد بما هو خارج
 عن مفهوم القضية كالفصل لا ينفع الفائل فيما ادعاه اذ الضروب المذكورة وكذا

جزئين او احدهما جزية والاخرى كلية فهذه صور اربع ايضا مختلفة الانتاج
الموجب للعقم فمن ههنا سقط الاحتمالات الثمانية فيه من الضروب الممكنة الانعقاد
التي هي ستة عشر في كل شكل كما سيحكي قوله وايضا ثبوت الحيوان اه واهل هذا
برهان لمنى لعدم انتاج الضروب السابقة لانه هو السبب لعدم الانتاج في الحقيقة
واما الاختلاف في النتيجة فنشأ من مثله فالاستدلال بالاختلاف كما وقع ههنا في قبيل
الاستدلال بالآثر على المؤثر ولما كان مثله واضحا على كل طالب اكتفوا به ههنا قوله وهو
ظاهر اذا لا يلزم من ثبوت شيء لشئين كما في المثال المذكور ثبوت احد ذلك الشئين
للاخر اذا الثبوت الاول ليس بعلة للثبوت الثاني ولا معلول له وليس ايضا معلول علة
واحدة كما في المتضامتين وكذا الحال في المثال الثاني اعني مثال السالبة اذا لا يلزم
من سلب شيء عن شئين سلب احدهما عن الآخر اذا السلب الاول ليس بعلة للسلب
الثاني ولا بمعلول له وليس ايضا معلول علة واحدة ايضا وكل ذلك ظاهر في خذ ذاته
لا يحتاج في اثباته الى امر آخر كما اشار اليه بعضهم ههنا اذ الكلام ههنا ماهو بالنظر
الى ذاته مع قطع النظر عن الواقع فاثباته بما هو في الواقع مخالف لما وصي به المحشي قوله
لما مر اى في الشرح من الاختلاف الموجب لعدم الانتاج وايضا ثبوت شيء لشيء
وسلبه عن شيء آخر لا يقتضى ثبوت المثلث له للمسلوب عنه ولا عدم ثبوته له وهو
ظاهر قوله ولعل المص اكتفى في بيان شرط انتاج الشكل الثاني بذكر احد الشرطين
اى الاختلاف في مقدمتيه بالايجاب والسلب وترك بيان الشرط الآخر وهو كلية
الكبرى لاشتراكهما في العلة وهي لزوم الاختلاف الموجب لعدم الانتاج يعنى انه
اشار بذكر احد شرطيه الى الاعتناء بهذا الشكل ولما كان الشرط الثاني مشاركا
للاول في العلة تركه للاشارة الى ان ماهو علة للشرط الاول علة للشرط الثاني
فكان مما من واد واحد على انا نقول يستفاد من قول المص والذي له طبع مستقيم
وعقل سليم اه مشاركة الثاني للاول في بعض الشروط قطعا وحين اشار بقوله وانما
يتبع الثاني اه الى انه مخالف له في بعض الشروط تعين انه موافق له في الشرط
الآخر وهو كلية الكبرى فلعل مراده من الاكتفاء المذكور الاكتفاء بحيث يستفاد
ذلك من سوق كلام المص كما قررناه فاندفع ماتوهم من ان الاحالة في مثله على الفهم
بعيد جدا قوله وكان دستورا بضم الدال اى قانونا ومرجعا يرجع اليه عند الاشكال
في الانتاج اذ قد عرفت ان الكل مرتد اليه في الحقيقة بحيث لا يعلم الانتاج في سائر
الاشكال الا بالارتداد اليه ولذا كان اجل الاشكال واقويها وافيد في تحصيل المطالب
والوصول الى المأرب بحيث لا يقدر الاشكال السابقة على التكلم الا باذنه واشاراته
فلذا لازال الهمم يتزاحون عليه في تحصيل حاجاته وجع شتاته قوله حيث تعرض
ليان شرط انتاجهما اما تعرضه شرط انتاج الشكل الاول فقد علم من بيان ضروبه
كما يشير اليه ولما تعرضه لبيان شرط انتاج الشكل الثاني فاشترنا اليه من انه صرح
بانه غير محتاج الى رده الى الاول وذلك يقتضى قطعا انه تراكه اياه في بعض الشروط
ثم صرح بشرطه المخالف لشرطه فلزم منه تعرضه لبيان شرط انتاجه ايضا فاندفع
ما قيل من ان المص لم يذكر صريحا شرطية كلية الكبرى في الشكل الثاني بل اكتفى بالمذكور

لم علي في ذلك يا نبيل الامم منك ان تضعهم عندنا وشهد
لنا موافقتهم في ما كتبنا به فاما عندنا وعائنا والحق
قد صدق منه والسلام عليكم ورحمت الله وبسمله عليه
والله في وضاوي و سلم لنا علي الشيخ مصطفي العلي وعلي
عليه من بسمل لنا بالله لا تنحل منا ~~التي هي~~ ~~التي هي~~ ~~التي هي~~
كان المفهوم والبيان

والله اعلم
بما لا اله الا الله
والله اعلم
بما لا اله الا الله

بسم الله الجهد لله والاعلاء والسلام على رسول الله اما بعد
فيقول الفقير الى الله عبد الله محمد بن ذريرة خير خلق الله و
ابي اجينا في الله السببه محمد حفظه الله المبهدي اليكم اطلال الله بكم
انه قد وصلني كتابكم في رجب وذهبت من نيل الاربع فاعطوني سهول
العضى ما ذكرته وذلك كما شئتم الجوهرة للبا جوري وحاشية
السلام والاستعانة والهدى له ايضا وحاشية الفطر للمبر
وحاشية عبد السلام للشيوخ في من رواية العهد وكي ان كانت
موجودة من غير كتابي، كما ترون وحاشية الدجى على شيخ
الاسلام وحاشية الاخير على الازهرية وان خدموا لنا بدل
حاشية الازهرية حاشية الشيخ خالد كحاشيةكم التي هي عند الشيخ

اشتملت عليه اخس من المقدمة التي اشتملت على الموضوع قوله حتى اسقط بعضهم
 كما لغارابي وابن سينا عن درجة الاعتبار ولم يعدوه شكلا وهو الذي مال اليه صاحب
 المواقف وان ادرجه بعضهم في الاول حيث فصره كما نقلناه سابقا بما كان الاوسط محمولا
 في احدى المقدمتين وموضوعا في الاخرى كما نقله الامام الرازي عن ارسطو ولكن لاشك
 ان ادرجه في الاول بعيد جدا ولعل مراد ارسطو انه مندرج في القسم الاول من الاقسام
 الثلاثة لافي الشكل الاول قال الشارح العلامة وبحسب الانتاج اي واما الفرق بحسب الانتاج
 ووضوحه اختصره فلا ينبغي المتأقشة على مثل هذه العبارة ثم اقول اراد الشارح بهذا البيان
 شرائط انتاج الاشكال الاربعة ونتائجها والتفصيل في المطولات قال الشارح فللاول
 بحسب الكيف اي الايجاب والسلب ايجاب الاصغرى والكم اي الكلية والجزئية
 كلية الكبرى وبحسب هذين الشرطين سقط من الاحتمالات الممكنة الانعقاد اثنا عشر
 احتمالا وبقي اربعة اضرب نتيجة على ما سيجي قال الشارح وللثاني بحسب الكيف
 اختلاف مقدمته بالايجاب والسلب وبحسب هذا الشرط سقط منه احتمالات ثمانية
 والكم كلية الكبرى وبحسب هذا الشرط سقط منه احتمالات اربعة فبقي الضروب
 المنتجة فيه اربعة ايضا قال الشارح وللثالث بحسب الكيف ايجاب الاصغرى
 وبحسبه سقط احتمالات ثمانية والكم كلية احدى المقدمتين وبحسبه سقط منه
 احتمالا فبقي الضروب المنتجة فيه ستة وللرابع بحسب الكيف والكم ايجاب
 المقدمتين مع كلية الاصغرى وبحسبه يحصل فيه ضربان منتجان او اختلاف مقدمته
 بالايجاب والسلب مع كلية احدهما وبحسبه يحصل ضربون ستة فيكون الضروب
 المنتجة فيه ثمانية والبراهين في المطولات قال الشارح العلامة ولاشك ان مجموع الاشكال
 يرتد في الحقيقة الى الاول ولا ينبغي ان هذا الكلام لا يقتضي صحة كون كل ضرب من
 ضروبها مرتدا الى الشكل الاول فلا ينافي هذا ما اشار اليه الشارح في فصول البدائع
 من ان الضرب الرابع من الشكل الثاني نحو كل بعض ج ليس بـ وكل اب لا يمكن
 رده اليه هذا ثم انه لا يلزم من ذلك عدم امكان بيان انتاجه بطريق آخر وقد صرحوا
 ببيان انتاج هذا الضرب بالخلف بل بالافتراض ايضا ان كانت السالبة مركبة فلا يعد
 ان يكون مراد الشارح بالارتداد هو الارتداد من حيث يقينية انتاجه وذا يلزم ان يكون
 بطريق العكس قوله وكذا القياس الاستثنائي يرتد الى الاقتراني والاقتراني يرتد الى الاستثنائي
 هذا كلام وقع في البين مثال الاول ما نقول في قولنا ان كانت الشمس طالعة فالتنهار موجود
 لكن الشمس طالعة فالتنهار موجود يتبع ان التنهار موجود ومثال الثاني ما نقول في قولنا
 الاثنان زوج وكل ما هو زوج فليس بفرد الاثنان اما زوج واما فرد لكنه زوج فليس بفرد
 وله بحث طويل يطلب من محله قوله اي مع صدق ايجابها ومع صدق سلبها على ما يقتضيه
 قوله صدق القياس اذ لا معنى لصدق القياس تارة مع نفس الايجاب وتارة مع نفس
 السلب هذا قوله لان صدق قولنا الى قوله وكذا الامرا اذا كان المقدمان
 الموجبان جزئيين او احدهما جزئية والاخرى كلية فهذه صور اربع مختلفة الانتاج
 الموجب للعقم قوله وكذا صدق قولنا اه وكذا الامرا اذا كان المقدمان السالبان

فليجده واحتياجه الى كلفة شاقة في بيان انتاجاته هذا وما قبل من ان بعده لعدم وقوعه في القسر أن بخلاف الاشكال الثلاثة الاول فانها موجودة فيه قطعا فليس بشيء لان عدم وقوع الرابع فيه على تقدير تسليمه لا يقتضي بعده على ان الحق ان الاداة الواقعة في القرآن على تقدير كونها اقترانية لا بد ان تكون على هيئة الشكل الاول وكيف يزعم عاقل ان الحكيم تعالى صور الاداة على خلاف النظم الطبيعي الذي هو الشكل الاول وما يترأى في القرآن على هيئة الشكل الثاني او الثالث فبني على زعم القائل المذكور لعل الواقعة ولبت شعري كيف يسوغ لعاقل التكلم بمثله والعصمة من فضله قال الشارح العلامة الى الواسطة التي يقتضي حكمه حكم المط الظاهر ان المراد بحكم الواسطة الحكم بالاكبر عليها فهو الذي يقتضي حكم المطلوب لاندراج حكم المطلوب في ذلك الحكم فان قيل فبحسب العلم بكلمة الكبرى على العلم بالنتيجة فيلزم الدور بل لا يحتاج الى الاستدلال عليه قطعا قلنا الاحكام تختلف باختلاف العنوانات فلا احكام الجارية على خصوصيات افراد موضوع الكلية مندرجة فيها بالقوة فيستدل بالكلمة عليها حتى تخرج من القوة الى الفعل نعم اذا كان العلم بحال الكلية مستفيدا من العلم بحال كل فرد بخصوصه لم يمكن الاستدلال بها على حكم الافراد هذا لكن المحشى جل الحكم ههنا على اندراج الاصغر تحت الاوسط واندراج الاوسط تحت الاكبر وهو المناسب لسباق كلام الشارح اعني قوله فان الطبيعة اه فيكون معنى كلامه على هذا ان الطبيعة تقتضي الانتقال من شيء اعني الموضوع الى الواسطة التي تقتضي حكمه اعني اندراج ذلك الموضوع فيها واندراجها في الاكبر حكم المطلوب لان ذلك الاندراج المذكور حكم الواسطة وخاله وذلك الاندراج يقتضي حكم المطلوب قطعا وبه يظهر كون الانتقال فيه على النظم الطبيعي فهذا التقرير هو المناسب لسوق كلام الشارح ولا يد عليه الاعتراض المذكور آنفا ايضا وان كان دفعه ههنا على ما حققناه وبهذا يدفع الاوهام التي سلطت على المحشى ههنا قوله والمراد بحكم الوسط اه يعني انه ليس الحكم ههنا بمعنى المحكوم عليه بل بمعنى الأثر والصفة وقد عرفت آنفا ماله ودفع ما عليه من الناظرين فتذكر قوله واذا كان بد يهني الانتاج يكون اولي الانتاج ولما كان البد يهني اعم من ان يكون اوليا وكان قول الشارح لانه بد يهني الانتاج بظاهره غير منطبق على قوله فهو الشكل الاول راد هذا الكلام للتطبيق في المرام واقاد بذلك ان المراد بالاول في كلام المص هو اول البد يهنيات ليس الا فلا يلتفت الى ما صدر عن بعض الافاضل ههنا قال الشارح العلامة كل انسان حيوان ولا شيء من الفرس بحیوان اقول هذا قياس كاذب بعض مقدماته وقد عرفت ان القياس الكاذب المقدمات من افراد القياس اذا عبرة فيه بالصورة لا بالمواد فقدم اي الشكل الثاني على سائر الاشكال الباقية اي على باقيها وذلك الباقي من الثلاثة الشكل الثالث والرابع فيكون المقدم المذكور شكلا ثانيا فقله سائر بمعنى الباقي وقوله الباقية صفة الاشكال لالساثر كما يوهم تقرير البعض والمعنى قدم الشكل الثاني على الباقي من الاشكال الثلاثة والباقي بعد اخراج الشكل الثاني منها هو الثالث والرابع فيكون نفسه ثانيا قوله فيكون اي المحمول اخس من الموضوع فيكون المقدمة التي

التسمية من هذا القبيل ينبغي ان يسمى المقدمة اى مقدمة كانت بالصغرى والكبرى لان الاصغر والاكبر لما كانتا اسمي الجزئين النسخ عنهما معنى الوصفية فانقل المذكور انما هو من الاسمية الى الاسمية لا من الوصفية الى الاسمية فقلط لان كلا من لفظ الاصغر والاكبر وان كان منقولا اصطلاحيا لكن لا بد ان يلاحظ فيهما المناسبة الصحيحة للنقل على ما هو عادة المنقول فلك المناسبة لا توجد في كل من الجزئين ولئن تزلنا عن ذلك فنقول كل من لفظ الاصغر والاكبر غلب لجزء واحد منهما لالجزئين فلا يلزم ما ذكره قطعاً قوله والباء للتأنيث فكذا في بعض النسخ ومعناه ان كلمة الباء في آخر لفظ الصغرى والكبرى لكون كل منهما حال المقدمة لكن يقال لثله الف مقصورة فالظاهر كما في بعض النسخ الآخر والتأنيث للتأنيث اى تأنيث الاسم لتأنيث مسماه اعني المقدمة وعلى كل تقدير يكون هذا الكلام جوابا عن سؤال كانه قيل اذا كان هذه التسمية من قبيل تسمية الكل باسم الجزء فما وجه التأنيث فيه مع ان الجزء مذكر وحاصل الجواب ظاهر قال المص وهيئة التأليف تسمى شكلا وقيل بل يسمى القياس باعتبار الهيئة شكلا والظاهر ما ذكره المص اذ الشكل هو الهيئة الحاصلة من احاطة الحد الواحد بالحدود بالمقدار ويؤيده انهم قالوا هذا القياس من شكل كذا وكذا ولم يقولوا شكل كذا وكذا والحق ان الاشكال مغايرة للاقبسة او صاف وهيئات لها قوله والمقدار عبارة عن الامتداد الطولى وهو البعد المفروض اولا والعرضى وهو البعد المفروض ثانيا والعرضى وهو البعد المفروض ثالثا والاول يسمى في اصطلاحهم خطا والثاني يسمى سطحا والثالث يسمى جسما تعليميا فالمقدار جنس للثلاثة المذكورة وهى انواع مندرجة تحتها والعجب من بعضهم انه فهم من ظاهر عبارة الحاشية ان كلاما من السطح والجسم التعليمي عبارة عن امتداد واحد وزعم ان ما يشعر به لفظ المحشى غير مراد ولم يشعر ان المراد بالامتداد العرضى هو البعد المفروض ثانيا وهو يستلزم الاول قطعاً وكذا الحال في الامتداد العميق الا يرى ان الامتداد العرضى لا يمكن اعتباره الا بعد اعتبار الطولى والامتداد الطولى والامتداد العميق لا يمكن اعتباره الا بعد اعتبار الامتداد الطولى والعرضى فن ابن الاشعار الذى ادعاه فن غفل عن عمق الكلام وعرضه اطال على المحشى في عرضه قال المص والاشكال اربعة اه هذا الحصر مع بيانه بالوجه المردد بين التنى والاثبات المقتضى لكون الحصر المذكور عقليا مبنى على ما ذهب اليه المتأخرون والذى اشار اليه القدماء هو ان الحد الاوسط اما ان يكون محمولا في احدى المقدمتين موضوعا في الاخرى واما ان يكون محمولا فيهما واما ان يكون موضوعا فيهما فاخرجت الاشكال الثلاثة من قسمتهم ولم يعتبروا النقسام القسم الاول الى قسمين فلم يخرج الشكل الرابع منها والمتأخرون لما تنبهوا لذلك اعتذروا لهم بان الرابع قد حذوه لبعده من الطبع وذلك لان الاول هو المسترب على الترتيب الطبيعى والرابع يخالفه في مقدمته جيعا فهو بعيد عن الطبع جدا وان كان من عادتهم ببيان الشككين الاخيرين بعكس احدى المقدمتين يرجع الى الشكل الاول ولما كان بيان الرابع محتاجا الى عكس المقدمتين جيعا حكموا بانه مشتمل على كلفة شاقة كذا في شرح الاشارات لخاصة كلام المتأخرين ان الشكل الرابع محقق كالاشكال الثلاثة الاول واما عدم التفات المتقدمين اليه

عنها والمبحث من حيث يقع فيها البحث الى غير وكان المحشى خص الاسمين المذكورين
 بالذكر اذ لم يقع البحث في المتن الا بهما قوله من حيث تفرعها على القياس خصه بالذكر
 لكون الكلام فيه والا فالتفرع على مطلق الادلة يسمى نتيجة ايضا واما المطلوب فشامل
 للمعرفات ايضا وقد قالوا في تعريف النظر الصحيح ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه الى
 مطلوب تصوري او تصديقي قوله ههنا اى في هذا الموضع اذ لها معان اخرى غير
 هذا الموضع ما يتوقف عليه صحة الدليل شطرا او شرطيا لمبا او علميا وما يتوقف عليه
 الشروع في العلم وطائفة من الالفاظ قدمت امام المتق ليتفهم بها الى غير ذلك قوله
 جزء القياس وقد وقع في الاشارات هكذا جزء قياس اوجبة فقبل كلمة اوجبة
 اشارة الى المذهبين في المقدمة وقيل للتخيير في التعبير وقيل للتزداد من الشيخ والظاهر
 ان المراد به ما عدا البرهان فكلمة او لتقييم المحدود قوله والحد في اللغة الطرف
 وقد اشار الشارح في بحث القول الشارح ان الحد في اللغة المنع فبستفاد منهما
 ان الحد مشترك لفظا بين الطرفين والمنع قال المصنف والمكرر بين مقدمتى القياس
 يسمى حدا اوسط فان قلت اللازم من تعريف القياس الاستلزام للنتيجة بالذات
 واما تكرار الوسط فلا دليل عليه قلت الشروط المعتبرة في انتاج القياس نوعان
 ماهو شرط لتحقيق الانتاج كالشرائط المعتبرة في الاشكال الاربعة وما هو شرط للاعلم
 بالانتاج كالشرائط المعتبرة في الاقبسة الافتراضية الشرطية وتكرر الوسيط ليس شرطا
 للانتاج بل للعلم به بناء على ان القياس انما ضبط قواعديه وعرف احكامه اذا تكرر
 الوسط كذا في شرح المطالع قوله ويجوز اه اعطى الفرق بينه وبين ما اشار اليه
 الشارح ان المحفوظ فيما اشار اليه الشارح نفس الاصغر فبشبه قليل الافراد بالاصغر
 ثم يطلق اللفظ الموضوع للشئ على الاول وفيما ذكره المحشى يلاحظ الاصغر باجزائه
 فبشبه قليل الافراد بقليل الاجزاء ويطلق اللفظ الموضوع للشئ على الاول فالتغاير
 بين التوجيهين اعتبارى وكذا الحال في تسمية المحمول اكبر وما قيل من ان ما ذكره
 الشارح مبنى على تشبيه عنوان الموضوع والمحمول بالاناء الصغير والكبير فكان
 الافراد في جوفهما وما ذكره المحشى مبنى على تشبيههما بالجسم الصغير قبل الاجزاء
 وبالجسم العظيم كثير الاجزاء فنقرى فاسد اذ كيف يعتبر الافراد التي في جانب المشبه
 اعنى الموضوع والمحمول في المشبه به اعنى الاثنان المذكورين وان ارادته بعد التشبيه
 والاستعارة يكون الافراد في جوفهما اعتبارا لم يبق مداخل للافراد في التشبيه والاستعارة
 فالحق ما اشارنا اليه من ان التغاير بين التوجيهين اعتبارى وما اشار اليه شارح الاشارات
 ههنا من ان الاصغر يسمى اصغر لكونه جزئيا تحت الاوسط في الترتيب الطبيعى عند
 اقتناص الحكم الكلى الایجابى والاكبر يسمى اكبر لكونه كليا فوق الاوسط في ذلك
 الترتيب انتهى فقريب الى ما ذكره الشارح بل عينه عند التحقيق قوله ويجوز
 ان يكون من قبيل تسمية الكل اعنى مجموع الصغرى من الموضوع والمحمول باسم
 الجزء اعنى الموضوع في الشكل الاول والثانى والمحمول فيما عداها بناء على ان اسم
 الجزء المذكور هو الاصغر كما سبق وكذا الكلام في وجه التسمية بالكبرى يعنى انه يجوز
 ان يكون التسمية المذكورة من قبيل تسمية الكل باسم الجزء وما قيل من انه لو كان

انفا ولائم ان العكس المستوي وعكس النقيض في القضية المركبة كذلك هذا
ولانتمت الى تقولات الاوهام والمحمد لله على نعمه الجسم قال الشارح العلامة ان
لم يكن النتيجة او نقيضها مذكورا فيه بالفعل صورة هذا القيد مراد في تعريف الاستثنائي
ايضا والمراد ان ذكر النتيجة او نقيضها في الاستثنائي وعدمه في الافتراضي انما هو بحسب
الصورة اى على الترتيب الذي في الدليل بدون اعتبار الحكم معه لا بحسب الحقيقة
اى بحسب اشتماله على الحكم والا لا يكون قولاً آخر في صورة ذكر عين النتيجة في الدليل
ولزم التصديق بالنقيضين عند ذكر نقيضها فيه والكل بط بل يلزم ان لا يكون
مطلوبا وان لا يكون ايضا محتاجا الى الاستدلال عليه فلذا قيد التعريفين المذكورين
بالقيد المذكور هذا ما اختاره الفاضل المحشي ولك ان تقول لولم يقيد التعريفان بالقيد
المذكور لانتقض تعريف الاستثنائي جمعا اذ النتيجة او نقيضها ليست مذكورة فيه
بالفعل لانها قضية مشتملة على الحكم واطراف الشرطيات لا يوجد فيها الحكم وانتقض
تعريف الافتراضي من حيث يدخل صور الاستثنائي فيه ح وحاصل ما اشار
اليه في الجواب ان المراد بذكر النتيجة او نقيضها فيه الذكر الصوري اى على الترتيب
الذي في الدليل بدون اعتبار الحكم معها والامر كذلك في صور الاستثنائي فبهذا
القيد يسلم التعريفان عن الانتقاض وهذا ما اختاره بعض الافاضل وهذا وان كان
واضحاً لكن الاول انسب الى ذوق مبتدئين وافيد مع ان فيه اشارة الى التفرير الثاني
بدون العكس فلذا اختاره والمحمد لله وحده واما ما قيل من انه لو قال الش في تعريف
الاستثنائي ما كان النتيجة او نقيضها مذكورة فيه بالقوة القريبة الى الفعل لم يرد عليه
شيء ففيه ان تلك القوة ليست محض فعل وهو ظاهر ومن البين ان النتيجة او نقيضها
مذكورة في الافتراضي ايضا بالقوة على ما صرحوا به فيتنقض التعريفان ولا واسطة
بين القوة والفعل تسمى قوة قريبة الى الفعل فالحق ما اشار اليه الشارح ومراده
ما حرراه هذا والذي يستفاد من شرح الشمسية ان التعريفين لولم يقيدا بقيد بالفعل
لدخل الافتراضيات في تعريف الاستثنائي ثم بعد هذا التقيد لولم يقيد بهذا القيد
اكان الامر بالعكس وشارح الشمسية وان لم يقيد بهما بهذا القيد لكنه صرح بانه مراد
والادخل الاستثنائيات في تعريف الافتراضي فلذا اورد الشارح العلامة هذا القيد
فتبصرو انما سمي الاول اقترانيا لاقتران الحدود فيه والثاني استثنائيا لاشتماله على اداة
الاستثناء اعني لكن كذا في شرح الشمسية قال المص وموضوع المطلوب اه الظاهر
ان بيان هذه الاصطلاحات والاسامي انما هو بالنظر الى الافتراضيات في الحملات صرح به
في شرح الشمسية وشرح المطالع وتعميمه الى الافتراضات الشرطية يجعل الموضوع
والمحمول بمعنى المحكوم عليه والمحكوم به بحيث يشمل المقدم والتالي ايضا يأبى عنه
سوق الكلام نعم يستفاد من كلام شارح الاشارات ان الجزء الاول من المط سواء كان
موضوعا او مقدا ما يسمى اصغر والجزء الثاني منه سواء كان محمولا او تابيا يسمى اكبر
فعلى هذا لو اقدم احد الى التعميم المذكور لكان له مسأغ واما جريان الاشكال الاربعة
في كل قسم من الافتراضات الشرطية فما صرحوا به بأسرهم قوله اعلم ان النتيجة اه
والنتيجة حثيثيات اخر باعتبارها تسمى بالاسامي الاخر كالمسئلة من حيث يسئل

التفاسراتي وغيره والا يلزم الدور المهرب عنه كذلك لا يجوز اخذه في دليل الآخر
 لمثل ما ذكر من المحذور فإن اراد هذا القائل بان بينهما توقفا مع قطع النظر عن وقوع
 احدهما في دليل الآخر ولبس بمحال فهذا المقام لبس محله وامرئى ان كثرة الكلام
 كثير اما يوقع صاحبه في الملام قوله وايضا النتيجة مطلوبة غير مفروضة التسليم
 بخلاف المقدمات فانها مفروضة التسليم فلو لم يكن النتيجة مغايرا لهما بان تكون
 مفروضة التسليم كالمقدمات لم يحتج هنا الى قياس والحاصل انه لو كانت النتيجة احدى
 المقدمتين لم يحتج هنا الى قياس هكذا ذكر الشيخ في الشفاء ويلزمه ان يكون النتيجة
 غرضنا للتركيب من الاقوال وعلمه مطلوب بان علمها وكون الحركة اولا منها اليها ثم
 من المقدمات اليها فلو كانت النتيجة عين احديهما لاختل تلك الامور لكن هذا
 التحرير مما لا دليل عليه من الفاظ التعريف بل هو مستفاد من الواقع قال الشارح
 العلامة كذا اجابوا اه احاله عليهم لعدم كونه مرضيا عنده اذ التعريف المذكور بظايره
 صادق عليها اذ هي قول مؤلف من اقوال وعدم تسميتها اقوالا لا يضر صدق
 التعريف عليها ولذا لم يجب المحقق الرازي عن تلك المسألة لافي شرح الشمسية ولا
 في شرح المطالع فكانه عرض عليهم بان جوابهم لا يدفع الاعتراض وان دفعه هين
 اذا الموجود في المادة المذكورة انما هو الاستلزام لا اللزوم عن الاقوال وان غفل المهرة
 الابطال قوله اشارة الى ان في الجواب نظرا ووجهه صدق التعريف عليه بعد
 التحرير المذكور فحريهم لا يفتي من الحق شيئا وما قيل من ان ناقض التعريف مستدل
 وموجه مانع فكانه قال المراد من الاقوال ما لم يمتزج امتزاجا شديدا ولذلك لا يخلو
 القياس عن الادوات الدالة على الاقتران والدالة على الاستثناء والقضية المركبة ليست
 كذلك ولذا دخلت في تعريف القضية ولم تدخل في تعريف القياس فن قيل
 التحرير بعد التحرير بما لا يدل عليه لفظ التعريف ولا ما حرره المجيبون عليه عنه
 والقول بان مرادهم ما ذكرناه والا يلزم تجهيلهم قرنا بعد قرن من قبيل الاستدلال
 بشأن الرجال على حال المقال ومقام المناظرة يقتضي ان يكون الامر بالعكس فالحق
 ان التحرير المذكور لا ينفعه في دفع الاعتراض عن ظاهر التعريف ولذا جزم المحشي
 بعدم تمامية بقوله بل لا ريب ولبس مقصوده من قوله بل لا ريب دعوى البدهاء حتى
 يرد عليه ان دعوى البدهاء في محل النزاع غير مسموعة على انه لا فائدة في تحريرهم
 المذكور حتى يصغى الى نزاعهم قوله والجواب الصحيح اه هذا ما اختاره الشارح
 العلامة في فصول البدائع لكن بان زاد في التعريف قيد الكسب كما يشهد به الرجوع
 واما المحشي فقد حل اللزوم على اللزوم بطريق الاكتساب بقرينة اشتهار ان القياس
 من الطرق الاكتسابية كالتعريف ومن البين ان القضية المركبة المستلزمة لعكسها
 وعكس نقيضها وان كانت مركبة من اقوال لكن الاستلزام المذكور فيها لبس
 بطريق الاكتساب وقد اشرنا الى ما هو غنى عنه بان الموجود فيها هو الاستلزام
 لا اللزوم عنها كما هو شأن القياس ولا يبعد ان يكون مراد المحشي هذا ايضا ويمكن
 ان يحاسب ايضا بان المراد بالاقوال القضايا بالفعل والجزء الثاني في القضية المركبة لبس
 بقضية بالفعل على انه يمكن دفعه ايضا بان القول الآخر ما هو المط كاسبق من المحشي

احتراز عن مثل اه لا يقال هذا قياس من الشكل الثاني فكيف يحترز عنه لانا نقول لانم
انه قياس من الشكل الثاني وانما يكون كذلك لو لم يكن المقدمة الثانية موجبة لكنا
اوردناها موجبة فلا وسط هناك سلمناه لكن المدعى انه ليس بقياس بالنسبة الى جزء
الجوهر جوهر لا بالنسبة الى لاشيء من جزء الجوهر ليس بجوهر والقياسية امر اضافي
يختلف بحسب اختلاف مانسب اليه كسائر الاضافات هذا ثم اورد ههنا بان الضرب
الاول من الشكل الاول كما ينتج موجبة كلية ينتج موجبة جزئية ايضا لان الثاني
اعم من الاول والمستلزم للاخص مستلزم للاعم وكذا الضرب الثاني منه كما ينتج
سالبة كلية ينتج سالبة جزئية بناء على ان الثاني اعم من الاول وما يستلزم الاخص
يستلزم الاعم مع ان الضربين المذكورين قياسان بالنسبة الى الكلتيين لا بالنسبة
الى الجزئيتين فينتقض تعريف القياس بهما منعاً قطعاً اجيب عنه بان المراد بلزوم
القول الآخر هو اللزوم بلا واسطة في نفس الامر وجميع نتایج الاشكال كذلك وانما
الواسطة في ماعدا الشكل الاول في العلم بالانتاج لافي الانتاج نفسه وليس استلزام
الضرب الاول والثاني الجزئيتين المذكورتين ابواسطة استلزامهما للكلتيين فاندفع
النقض المذكور واجيب ايضا بان القول الآخر هو الغرض من ترتيب المقدمات والغرض
من ترتيب المقدمتين في الضرب الاول هو الموجبة الكلية الموجبة الجزئية وفي الثاني
هو السالبة الكلية لا السالبة الجزئية وبان القول الآخر هو المطلوب فكونا الجزئيتين
مطلوبين هنا م ولا يخفى ما فيه فان كون الخاص غرضاً ومطلوباً يستلزم كون العام
غرضاً ومطلوباً مع ان هذا التعرير مما لا دليل عليه في التعريف فالحق ان مثله خارج
عن التعريف بقيد لذاته قوله كما في المساواة والظرفية وكذا القول الا ترى ان يقدر
على تخشية قوله عن مثل جزء الجوهر ولعله وقع التأخير هنا من الناسخ ومعنى الكلام
وكذا التصوير بالامثلة ظاهر قال المص قول آخر اى لزم عنها لذاتها قول آخر واللزوم
المذكور اما طاعدي كما ذهب اليه اهل السنة او اعدادي كما ذهب اليه الحكماء او توليدي
كما ذهب اليه المعتزلة او بطريق اللزوم كما ذهب اليه الامام وانتفصيل في علم الكلام
ثم ان اللزوم المذكور اعم من ان لا يكون بواسطة اصلاً كما في القياس الكامل او يكون
بواسطة لكن لا تكون غريبة بان لا يكون شيء من طرفيها مغايراً لحدود القياس كما في غير
الكامل او يكون واحداً من طرفيها مغايراً والاخر غير مغاير كما في الاقبة الشرطية
فالتعريف يتناولها جميعاً كذا في شرح المطالع والمراد بالكامل هو ما كان من الشكل
الاول وبغير الكامل ماعداه من سائر الاشكال قوله اما عين المقدمتين وهذا وان كان
محالاً لاستلزام كون الشيء عين نفسه لكن على تقدير ان لا يكون القول اللازم مغايراً
يكون محتملاً والكلام ههنا في صدد ابطال ثله فلا يتوهم انه لا يكون محتملاً بقوله لانها
اي المصادرة في الاصطلاح كون المدعى جزء من الدليل اما نفسه او صحته كذا
قبل لكن الظاهر ان ما لهما واحد فعلى هذا يلزم توقف الشيء على نفسه وهو مح
فقوله المستلزم للمحال بيان الواقع وما قيل من انه احتراز عن الدور المعنى كتوقف
الابوة على البنوة وبالعكس فان كلا منهما لا يتصور بدون الآخر مع انه ليس بمحال
فقد سها لان احد المتضامتين كما لا يجوز اخذه في تعريف الآخر على ما نص عليه

آخر غيرها الا ان يكون مراده بقوله الا ان يرايه اى بقياس المساواة المضاف اليه
 للمثل مادة عنوان المساواة فيكون المثل شاملا لجميع المواد ولمادة المساواة ايضا على
 طريق الكناية كقولك مثلك لا يخل فالضمير المذكور في كلمة راجع الى المضاف اليه
 لا الى المثل ولك ان تقول اذا حصل الاحتراز عن مادة المساواة يحصل الاحتراز عما عداها
 ايضا لانها من اشهر افراده فلا حاجة الى التكلف المذكور في دفع الاراد قوله
 ان يكون القضية التي تكون واسطة في لزوم لازمة لاحدى المقدمتين لكن يكون
 حدها مغاير الحد ود القياس بخلاف المنتج بواسطة عكس المستوى فان الاحتياج
 هنا وان كان بواسطة مقدمة لازمة لاحدى المقدمتين ايضا لكن يكون حدها غير
 مغاير لحدود القياس لم تعد غريبة بل لم تعد واسطة والحاصل ان الخارج عن التعريف
 بقيد لذاته امران الاول ما كان الاحتياج بواسطة مقدمة غير لازمة لاحدى
 المقدمتين كما في قياس المساواة فالنتيجة فيه ليست لازمة لصورة القياس ولذا
 تختلف عنها في صورة عدم صدق تلك الواسطة كما في النصفية والرابعة وغيرها
 الثاني القياس المبين بعكس النقيض فالنتيجة فيه وان كانت بواسطة مقدمة لازمة
 لاحدى المقدمتين بحيث لا تختلف عن صورة القياس لكن لما كان حدها مغاير لحدود
 القياس في كلا الطرفين كما في عكس النقيض على مذهب القدماء اوفى احدهما كما في عكس
 النقيض على مذهب المتأخرين اخرجوه عن القياس نعم برد عليه انه ينبغي ان لا يخرج
 عنه كما اشار اليه شارح المطالع وهو الذي مال اليه الشيخ كما اشار اليه الش سابقا
 بقوله والشيخ كثير اما يستنتج بعكس النقيض ولعل قوله تأمل اشارة اليه فعلى هذا
 يكون اخراج الش اليه عن تعريفه للمحاكاة معهم والافهول لا يرضى بمخالفة الشيخ
 كما سبق واما ما قيل من ان وجه الاخراج اليه عدم تكرار الحد الاوسط فيه وبعد
 الانتقال منه الى النتيجة بالقياس الى القياس المبين بعكس المستوى فقيه ان عدم
 التكرار وان البعد لا يكون سببا للاخراج والالزامهم ان يتركوا الشكل الرابع وان يخرجوه
 عن تعريفه قال شارح المطالع واعلم انه لوجعل الاستلزام بطريق عكس النقيض
 داخلا في تعريف القياس واقتصر في الاحتراز على الاستلزام بواسطة المقدمة
 الاجنبية لكان له وجه لان الغرض من وضع القياس استعمال المجهولات على وجه
 اللزوم والمقدمات كما تستلزم المطالب بطريق عكس المستوى كذلك تستلزمها
 بواسطة عكس النقيض من غير فرق في الاستلزام فانك كما تقول في عكس المستوى
 متى صدقت المقدمة متان صدقت احديهما مع عكس الاخرى ومتى صدقتا صدقت
 النتيجة كذلك لك ان تقول ذلك بعينه في عكس النقيض بخلاف المقدمة الاجنبية
 فان الملزوم بالحقيقة ليس هو المقدمتان بل معها وح يدخل في القياس ما لا يحتاج
 الى البيان وما يحتاج اليه بحفظ حدود القياس ولا يضره التغير بطرفيه او احده طرفيه
 انتهى والحق ان ادخاله في تعريف القياس بالنظر الى اوساط الناس الذين دون
 العلوم لاجلهم غير صحيح اذ لا يخلو عكس النقيض عن التلبس والتلبس نعم اصحاب
 الاذهان الغالبة كمثل الشيخ وغيره لا بأس في عده من القياس وادخاله فيه بالنظر
 والبهيم ولعل كلام ابي القمق ههنا مبني على ذلك فتأمل لما هنالك قال الشارح وايضا

لا يوجد فيه اللزوم عنها كما هو اللازم ههنا اذ لو بدلنا الكبرى بقولنا وكل حجر جسم
او بدلنا الصغرى بقولنا لشيء من الشجر بحجر او بدلنا هما بهما معا كان النتيجة الايجاب
وهو ان كل انسان جسم وان كل شجر جساد وان كل شجر جسم فالمركب من الصغرى
السالبة والموجبة لا يلزمه النتيجة السالبة وان استلزمها في المادة المذكورة فذلك
استلزام لها للزوم عنها ناشيا منها قوله لكن هذا يخرج بقوله لذاته بسبب ان مثله
من خصوص المادة لذاته يعني فلا حاجة الى اخراجها بقوله لذاتها وما قيل من
ان شارح المطالع اخراجها عن التعريف بملاحظة الهيئة والصورة فلعن النقل
المذكور تحت لبس بشيء لان الاخراج بملاحظة الصورة يؤل الى الاخراج بملاحظة
اللزوم عنها يشهد به الرجوع الى شرح المطالع قوله يكون متعلق بمحمول او بهما موضوع
الاخرى اى بشرط ان يكون المحمولان في القضيةين متحدتين كما في المثال المذكور
وبهذا الاشتراط يحصل الاحتراز عن القياس الغير المتعارف فانه ايضا مركب
من قضيتين يكون متعلق بمحمول احدهما جزءا من الاخرى موضوعا او محمولا ولا فيكون
المحمولان متغايرين فيه قطعا وهذا اى القياس الغير المتعارف قطعى الاستلزام لا يحتاج
فيه الى مقدمة اجنبية ويتعقد فيه الاشكال الاربعة على ما فصل في الرسائل المعمولة
لذلك فعلى هذا لا يحتاج في اخراجه عن تعريف قياس المساواة الى الشرط المذكور
بل يخرج بقوله يكون متعلق بمحمول احدهما موضوع الاخرى اذ المراد به فقط ولا
كذلك القياس الغير المتعارف لانه في الشكل الاول منه وان كان كذلك لكنه لا يكون
كذلك في الاشكال الباقية منه فبملاحظة قيد فقط في تعريف قياس المساواة يخرج
الغير المتعارف منه ولا حاجة الى الاشتراط المذكور وان اجعوا عليه قوله بل بواسطة ان كل
مساوى المساوى للشيء مساو لذلك الشيء وهى مقدمة اجنبية عن كلتا المقدماتين هذا
ما اختاره بعضهم كما في شرح المطالع ثم قال فان المقدماتين المذكورتين تتيجان
ان امساو لمساوى ج فاذا ضمناها الى تلك المقدمة اتيجتان امساو ج فعلى هذا يكون
داخلا في تعريف القياس ويكون قياسا ثم قال وانت تعلم ان قياس المساواة مع تلك
المقدمة لا ينتج بالذات لعدم تكرار الوسط لافى القياس الاول وهو ظاهر ولا فى القياس
الثانى لان محمول الصغرى مساو لمساوى ج وموضوع الكبرى مساوى المساوى وهما
متغايران فلئن قلت هب ان الوسط غير متكرر ولكن لاتم ان القياس انما ينتج بالذات
اذا تكرر الوسط فنقول فيكون احدهما لازما اما اختلال تعريف القياس
بدخول قياس المساواة فيه واما بطلان القاعدة القائله كل قياس اقتراني فهو
مركب من مقدمتين يشتركان في حد لان قياس المساواة بالنسبة الى قولنا امساو ج
ان لم يكن قياسا يلزم الاختلال وان كان قياسا بطل القاعدة لعدم اشتراك مقدمتيه
في حد اوسط انتهى فظهر منه ان قياس المساواة وان ادخله بعضهم في التعريف
بملاحظة الانضمام المذكور واعتباره قياسا مركبا من مقدمات ثلثة لكن التحقيق
انه خارج عن التعريف كما انه خارج عن المعرفة وهو المرضي عند صاحب الكشف
وههنا كلام لا يتحمله المقام قوله الا ان يراد به مادة عنوان المساواة مثل المثال المذكور
فبرد عليه انه لا يفيد الاحتراز عن عين تلك المادة مع ان للقياس المساواة مواد

في الموضوعين لكان فيه اشارة الى ان الهيئته جزء من القياس والدليل المنطقي على
 ما هو مذهبهم خلافا للاصوليين فانهم جعلوا الدليل اعم من المفرد و المقدمات
 المتفرقة والمرتبة ايضا على ان يكون الهيئته خارجة عنه واما عند اهل المعقول
 فلا يطلق الدليل الاعلى الثالثة مع الهيئته فيكون في توجيه الضميرين اشارة الى ان
 الهيئته مأخوذة معها جعلتها شيئا واحدا وقد اشار اليه ابن الحاجب حيث قال في
 تعريف الدليل المعقولي اقوال يكون عنه قول آخر ولو قيل اشار المص الى هذا الامر
 بقوله قول حيث اتى بالافراد لكان له وجه لكنه يأبى عنه بعده قوله لزم عنهما الذاتها
 على انه يأبى عن حمل قوله قول وعلى هذا المعنى قوله مؤلف لعمومه المتفرقة والمرتبة
 المأخوذة معها الهيئته اولا فالوجه ان يؤخذ هذا المعنى من قوله لزم قول آخر اذ لزم
 القول الآخر من الاقوال لا يكون الا بان يكون الهيئته مأخوذة معها فانهم قوله المستقرئة
 المتنبعة على وزن اسم المفعول على الكل متعلق بالاستدلال قوله يسمى قياسا مقسما
 المشهور انه بكسر السين وجوز به بعضهم بفتح السين بل رجه قوله لافادة البقين
 يستفاد منه ومن قول الش لكونهما ظنيين ان المراد بلزوم قول آخر البقين قيل فيخرج
 الصناعات الاربع ماعد البرهان وفيه ان الصناعات الاربع مفيدة للبقين بمقتضى
 صورتها على تقدير تسليم مقدماتها وهو المراد ههنا وان كانت تلك الصناعات بالنظر
 الى ذوات المواد غير مفيدة له وقد سبق ما يتعلق به واما عدم اليقين في الاستقراء الناقص
 والتمثيل قائما نشأ من عدم تمام صورتيهما الا يرى انه لو قيل كل حيوان يحرك فكذلك
 الاسفل عند المضغ لان الانسان والسباع وسائر الحيوانات كذلك لا يكون صورة القياس
 موجودة فيه لكون كلية الكبرى شرطيا في الشكل الاول مثبلا والامر في هذه الصورة
 مبني على الغالب وكذا حال التمثيل فانهم قوله هذا اذا كان المراد اه اقول هذا
 انما يريد اذا كان المراد باللزوم في تعريف القياس هو الاعم من اللزوم بحسب
 الصورة وبحسب ذات القياس واما اذا كان المراد منه هو اللزوم بحسب نفس الامر
 بالنظر الى صورة القياس كما هو المراد ههنا فلا لان ذلك اللزوم لا يكون الا قطعي
 فلا يوجد في الاستقراء والتمثيل والا لما تخلف مدلولهما عنهما اصلا ولعله انما قال
 ما قال لاجل الصناعات الاربع ماعد البرهان لدخولها في التعريف مع ظنيتها لكن
 قد عرفت ان دخولها في التعريف من حيث صورها وهي قطعية الاستلزام في الكل
 وان كانت ظنية او كاذبة من حيث المواد صرح به الشريف في شرح الموافف ولا
 كذلك الاستقراء والتمثيل قوله يعنى اه وحاصله ان معنى لزوم القول الآخر من الاقوال
 حصول علمه من علمها ومن البين ان علم الجزء سابق على علم الكل فلا يوجد اللزوم
 بالمعنى المذكور في المقدمتين المستلزمين لاحدهما وان وجد فيهما لزوم خارجي فالمراد
 من الحصول في قوله دخلا في حصول القول وكذا في قوله الاترى اه الحصول في الذهن
 لا الحصول في الخارج ولك ان تجعل الحصول الثاني اعم والحق ان هذه المادة خارجة
 بكلمة عن فان الموجود في هذه المادة هو الاستلزام لا اللزوم عنها هذا قوله وايضا اه
 هذا ما اشار اليه شارح المطالع في الصورة المذكورة اعنى قولنا لا شئ من الانسان
 بجبر وكل حجر جاد وان وجد فيه الاستلزام لقولنا لا شئ من الانسان بجبر لكن

من اقوال توهم انه بعض من الاقوال مع ان القياس عين تلك الاقوال فلا يكون ذكر
 مؤلف مستلزكا كما زعمه شارح المطالع والمراد بالاقوال ما فوق الواحد وهكذا كل
 جمع ذكر في التعريف فيتناول القياس البسيط المركب من المقدمتين والمركب المؤلف
 من اقوال ثلثة فصاعدا وقد قيل ان القياس هو المركب من قولين وان المركب
 من اقوال ثلثة او ازيد اقبسنة في الحقيقة على هذا يكون المراد بالجمع الاثنين فقط
 وانما قال من اقوال ولم يقل من مقدمات لئلا يلزم الدور اذ القياس مأخوذ في تعريف
 المقدمتين حيث قيل في تعريفها ما جعلت جزء قياس او حجة فان المراد من الاقوال
 القضايا فان عنى بها ما هي بالقوة دخلت القضية الشرطية ولو عنى بها ما هي بالفعل
 خرج القياس الشعري وايضا ههنا قياسات هي قضايا مفردة كقولنا فلان متنفس
 فهو حي ولما كان الشمس طالعة فالنهار موجود فلا يكون التعريف جامعيا ايضا
 قلت نختار الشق الاول والقضية الشرطية تخرج بقوله متى سلمت فان اجزاها لا يحتمل
 التسليم لوجود المانع اعني ادوات الشرط او العناد او نختار الشق الثاني ونقول المراد
 بالقضية ما تنضمي به شيئا او تخيلا فيدخل القياس الشعري فيه لتضمنه التخيل
 ويخرج الشرطية لعدم تضمنها شيئا من التصديق والتخيل ونقول ايضا في الجواب
 عن الثاني القياس الاول لا يتم الا بمقدمة محذوفة هي قولنا وكل متنفس فهو حي
 والقياس الثاني مشتمل على مقدمتين الاتصال ووضع ادم لدلالة كلمة عليهما كذا
 في شرح المطالع قوله ومعناها عطفت تفسير لقوله وحقيقتها اذ المعروف ههنا عبارة
 عن القضية المعقولة بدلالة قوله حقيقتها فبعد هذا القول لا يحتمل ان يكون ارادته
 القضية الملزمة حتى يحتمل ان يكون المراد بالمعنى ههنا المدلول كما توهم ولعل
 اخذه بعد قوله حقيقتها اشارة الى ان المراد بها حقيقته المعقولة دون حقيقته الخارجية
 كما هو المتبادر من لفظ الحقيقة في قوله بالفعل قيد للايجاب والسلب معا قوله لعكسها
 وعكس نقيضها كانه لا يرضى بتعميم لفظ العكس اليهما بل رآه على زعم المغيرة
 بينهما فقال ثانيا للعكسين ولم يقل للعكس على ان يكون المراد به كلا العكسين وفيه
 تعريض لشارح المطالع حيث عزم لفظ العكس اليهما قوله بل لو كانت منكرا كاذبة
 لكنها بحيث لو سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر يسمى قياسا كما في قولنا زيد حمار وكل
 حمار يأكل التبن فانهما بحيث لو سلمنا لزم عنهما لذاتها قول آخر وهو زيد يأكل التبن
 فان القياس من حيث هو قياس انما يجب ان يؤخذ بحيث يشمل البرهاني والجسدي
 والخطابي والسوفسطائي والشعري والجسدي والخطابي والسوفسطائي لا يجب
 ان يكون مقدم ماتها حقة في نفسها بل تكون بحيث لو سلمت لزم عنها ما يلزم واما القياس
 الشعري فانه وان لم يحاول التصديق بل التخيل لكن يظهر ارادة التصديق ويستعمل
 مقدماته على انها مسلمة فاذا قال فلان حسن فهو قرف فانه قال هكذا فلان
 حسن وكل قرف ففلان قرف او قال العسل مرة فهو بشع اي قبيح فانه قال
 العسل مرة وكل مرة فهو بشع فالعسل بشع فهو قول اذا سلم ما فيه لزم عنه
 قول آخر لكن الشاعر لا يعتد بهذا الالزام وان كان يظهر انه يريد حتى يحيل
 فيرغب او يفر كذا في شرح المطالع قوله قال المص لزم عنها لذاتها لو افرد

ان مراد الشارح باب القياس الكائن في تعريفه وتقسيمه وما يتعلق به ولك ان تقول
في تقسيمه إقترايا واستثنائيا ضروريا واشكالا ولعل لهذا قال تأمل وقبل في وجهه
ان رعاية الموافقة بين المقاصدين ليست بادون من رعائيهما بين المقاصد ومباديها
فلعل ضمني هذا وان لم يوافق لما قرره في قوله القضايا واحكامها لكنه موافق لما قرره
في القول الشارح فاورد المقاصدين على وتيرة واحدة وفيه ان كلامه ههنا ليس في اراد
لفظ القياس بلفظ المفرد فقط بل في ترك الشارح ضروب القياس واشكالها و اراد
الاقبسة بلفظ الجمع استطرادى ومن البين ان مثله غير موجود في القول الشارح فالوجه
ما اشرنا اليه قوله الكائن في تعريفه وتقسيمه اشار به الى ان الظرف اعني قوله
في تعريفه اه صفة لسبب القياس وقد رعا له اسما معرفا لذلك وان كان المشهور تقديره
فعلا واسما منكرا وقد اصحاب في ذلك لرعاية جانب المعنى اذ لا يجوز ان يكون ظرفا
لغوا معمولا لسبب القياس لكونه ليس بمعنى المصدر ولا يحسن جعله حالا لان المقصود
ههنا ان الباب الرابع باب القياس الكائن في تعريفه وتقسيمه لا باب القياس حال كونه
في تعريفه وان كان المأل واحدا وقس عليه امثاله من التراكم وراع فيها جزالة
المعنى وان احوجتك الى زيادة تقدير هكذا اشار اليه الشريف في قول صاحب التلخيص
في قول المص والفصاحة في المفرد والفصاحة الكائنة في المفرد واما الاعتراض عليه
بان فيه حذف الموصول مع بعض الصلة وبقاء بعض آخر منها فردد بان اللام الداخلة
في مثل الكائن حرف تعريف بالاتفاق ولهذا البحث مقام آخر قوله والقول ههنا
كالقول في تعريف القضية بانه اما مشترك لفظي بين الملفوظ والمعقول واما حقيقة
في الثاني مجاز في الاول كما هو الظاهر في هذا الفن فان كان المراد به الملفوظ كان جنسا
للقياس الملفوظ وان كان المراد به المعقول كان جنسا للقياس المعقول كما سبق الاشارة
الى مثله في تعريف القضية فالقياس المعقول قول معقول مؤلف من قضايا في العقل
تأليفها يؤدي الى التصديق بشئ آخر والقياس الملفوظ ما ذكر ايضا ولا فرق بين
تعريفهما في التوجيه الا ان القول والقضايا في الاول من المعقولات وفي الثاني من المسموعات
قال الشيخ في الشفاء القياس المسموع ليس بقياس من حيث اللفظ فان اللفظ من حيث
هو لفظ لا يستلزم لفظا آخر بل من حيث انه دال على معنى معقول لكن القياس
المعقول كاف في تحصيل المطالب البرهانية واما في الجدل والخطابة والسياسة
والشعر فان القياس المسموع لا يستغنى عنه في افادة الاغراض المتعلقة بها فعلى هذا
كان الانسب ان يحمل المعرف والتعريف على الملفوظ حيث ذكر المص الكل في عداد
القياس وما قيل من انه لو اريد بالقول الملفوظ لم يصح قوله لم يصح قولها لذاتها قول
آخر اذ التللفظ بالمقدمات لا يستلزم التللفظ بالنتيجة فمدفوع بان القول الملفوظ ما قصد
بجزء منه الدلالة على جزء معناه فهو لا يكون قولاً الا اذا دل على معناه فيكون القول
المعقول لازما للمسموع والنتيجة لازمة للقول المعقول فيكون لازمة للقول المسموع
ايضا وعلى هذا يكون المراد بالقول اللازم القول المعقول فان التللفظ بالمقدمات
لا يستلزم تعقل معانيها وتعقل معانيها يستلزم تعقل النتيجة لا التللفظ بها قال المص
مؤلف من اقوال ذكر المؤلف بعد القول ليتعلق به قوله من اقوال ولانه لو قيل قول

وستمع لهذا زيادة تحقيق فانتظر قوله اى على تابعى الشيخ وطالبى استنتاجه بعكس
 التقبض التفسيرى سر على ترتيب اللف اذا الموجود فى نسخ الشرح تقدم الكلمة التى
 بالعين المهملة على التى بالعين المجرمة وان كان الامر بالعكس يكون التفسير على غير
 ترتيبه ولا بأس فى ذلك قوله ففيه تفكيك الضمير حيث كان الضمير الاول راجعا
 الى الشيخ والضمير الثانى راجعا الى الاستنتاج المدلول بقوله يستتج قوله او حذف
 المضاف وهو لفظ الاستنتاج فى الثانى اى الثانى فى كلام الش والثانى ايضا فى كلامه
 على النسخة المحررة او الثانى فى بيان المحشى فقط دون الشرح ان كان نسخ الجاشية
 على عكس ما اشرنا اليه اولا اذ قد وقع فى بعضها اى على طالبى الشيخ وتابعى استنتاجه
 لكن الظاهر هو النسخة الاولى فافهم قوله من الاتباع على وزن الافعال فتح يكون الكلمة
 المذكورة من باب الافعال على وزن مفعليه وهذا هو الظاهر من قوله وتابعى ولك
 ان تقول قوله من الاتباع بشديد التاء من الافعال فيكون كلتا الكلمتين من الافعال
 قوله اما اذا كان من التبع اخذاه من المضارع المحذوفة منه احدى التائين وهى تاء
 الفعل اذ قد تقرر فى علم الصرف ان احدى التائين من المضارع من تفعل وتفاعل
 وتفعّل تحذف تخفيفا للاستتقال الحاصل من اجتماع التائين فالامر اظهر فى شان
 الكلمة المذكورة لكن الشان فى انه هل يجوز الحذف المذكور فيما عدا المضارع وقد قرر
 فى محله ان الحذف المذكور مشروط بامرين احدهما كون كل منهما مفتوحا والثانى
 امتناع الادغام الا يجلب همزة الوصل كافى ادثر واثقل وازمل وازين وامشاله ومن المقرر
 فيه ان شرط الادغام وجود حرف بعدها تقاربها فى المخرج واما ادغام التاء فى
 التاء التى هى الفعل كما هو الموجود ههنا فغير معروف فى ذلك العلم فالحق ان اخذها
 من التبع غير مطابق للعربية فالوجه ما اشار اليه اولا وثانيا فلا ينبغي ان يحمل هذه
 الكلمة على سهو ناخبة بعد امكن التوجيه بالوجهين السابقين كما لا يخفى على المتساقين
 قال الشارح الباب الرابع اى الالفاظ المخصوصة على ما هو المختار من الاحتمالات
 السبعة المشهورة فى امثاله فى مقاصد التصديقات اى المباحث المتعلقة بها وهو اى الباب
 الرابع باب القياس اى المباحث المتعلقة به من تعريفه وتقسيمه وما يتعلق به
 من الضروب والاشكال وعلله او ضروحه حذفه فى البيان وهذا البيان على نسق ما اشار
 اليه فى صدر الكتاب على ان الغرض ههنا بيان ان الباب الرابع لما ذاعقد ويلزم
 لبيانه بيان ان مقاصد التصديقات باب القياس ايضا فاندفع ما اشار اليه المحشى ههنا
 قوله ولو قال اى بدل قوله وهو باب القياس وهى اى مقاصد التصديقات الاقضية
 وضروبها واشكالها لكان اظهر اذ قد تبين مما ذكره ان الباب الرابع لما ذاعقد فبقى
 التردد فى ان مقاصد التصديقات لما ذاعقد وان لم ذلك من بيان ان الباب الرابع
 باب القياس بناء على ان الباب الرابع عبارة عن مقاصد التصديقات وفيه ان الغرض
 ههنا انما هو بيان ان الباب الرابع من الابواب اى باب منها نعم يلزم بيان ان الباب الرابع
 الذى هو باب القياس لاي شئ هو لكنه وظيفة الشرح والكلام ههنا فى توجيه
 كلام المتن فالحق ان اظهرته انما هو بالنسبة الى اخذ الاشكال وضروبها قوله واولى
 الموافقة الظاهرة بينه وبين ما صنع فى المبادئ حيث قال فى القضايا واحكامها وفيه

اولا والسالبة الجزئية لا عكس لها الخواص كون الموضوع اعم وامتناع سلبه عن الاخص
 ثم قال واما ان التأخرين قالوا بان عكس الخاصيتين عرقية خاصة وراودوا لذلك في الشكل
 الرابع ضروبا ثلاثة فبناء على تعيين الموضوع ولذا ينوه بالافتراض وذلك خروج عن
 مفهوم الجزئية وبحث في الحقيقة عن الشخصية او الكلية وكما ان اول من تنبه لاجراجه
 اثير الدين الابهرى فاننا اول من تنبه لجوابه من طرف المتقدم انتهى فهذا يقتضى
 ان معنى قول المص والسالبة الجزئية لا عكس لها لزوما انها لا عكس لها لزوما كلياً
 اى في جميع المواد وان كان لها عكس اصطلاحى في بعض المواد كالسالبين الخاصتين
 وبويده انهم لم يذكروا ههنا قيد اللزوم بل المص ايضا لم يذكره في قوله والموجبة الكلية
 لا تعكس كلية فاخذ هذا القيد ههنا يويد ما فهمه الش لكن يرد عليه ان كلام المص
 ههنا في المطلقات لافى الموجهات فاخذ هذا المعنى منه بعيد الا ان يكون هذا الكلام منه
 في كتاب آخر للمص يبين فيه المطلقات والموجهات ولعله كتاب الهداية اذ القسم
 الاول منه معقود لبيان المنطق بين فيه احكام القضايا غير مقصورة على المطلقات ولقد
 صادفته في اوان التخصيص في بعض بلاد الروم وبهذا البيان يندفع المناقاة بين
 ما قرره ههنا وبين ما قاله في فصول البدايع قال الشارح العلامة واعلم ان غرضه
 الاشارة اولا الى الاعتذار على مذاق النساظرين عن ترك المص مباحث عكس النقيض
 وخاصة ان عكس النقيض غير مستعمل في العلوم والانتاجات لعدم رعاية حدود القضية
 فيه بخلاف عكس المستوى فخرير ان يترك في مثل هذه الرسالة المعقودة لبيان ما يجب
 استحضاره في العلوم واما ايرادهم مباحثه في المطولات فلو جود بعض النفع فيها وثانيا
 الاعتراض عليهم بانه مستعمل في العلوم والانتاجات كما لا يخفى على من تتبع كتب الشيخ ففيه
 تعرض للمص ايضا بان المناسب ان يشير الى بعض مباحثه لانه ايضا مما يجب
 استحضاره في العلوم على ما اشار اليه رئيس القوم ومن لم يفهم المقال قال ما قال
 واما تساهل الشيخ في بعض كتبه عن مباحثه فلهذا للاكتفاء بما ذكره في كثير من كتبه
 او الاشارة الى انه في الاستعمال في العلوم والانتاجات ليس كعكس المستوى ولذا اعنى به
 في جميع كتبه المنطقية دون عكس النقيض فلو قال اخذ بانه لهذا اسقطه المص ههنا
 لكان له وجه ويندفع تعرض الش للمص قال الشارح العلامة يستنتج بعكس النقيض
 كقولنا جزء الجوهر يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر وكل ما ليس بجوهر لا يوجب
 ارتفاعه ارتفاع الجوهر ينتج بواسطة عكس نقبض الكبرى ان جزء الجوهر جوهر
 لا اذا عكسنا الكبرى بعكس النقيض وقلنا كل ما يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر
 فهو جوهر وضم هذا الى الضعوى المذكورة يحصل النتيجة المذكورة من الشكل الاول
 لكنه لكونه بالواسطة اخرجوه عن القياس كما سيحى الاشارة اليه من الش واما الاعتراض
 على اجراجه عن تعريف القياس بانه من الطرق الموصلة الى التصديق كالقياس المبين
 بالعكس المستوى فقد اجيب عنه بان الانتقال من القياس المبين بعكس النقيض الى النتيجة
 بعيد بخلاف القياس المبين بعكس المستوى والقول بان الشكل الرابع بعيد عن الطبع ايضا مع
 انهم ادرجوه في تعريف القياس وعدوه من عداد الاشكال مدفوع بان حدود القضية فيه
 مرعية وان كان الانتقال فيه بعيدا عن الطبع ولا كذلك القياس بواسطة عكس النقيض

ايضا بخلاف الاول كما اشرنا اليه واذا عرفت هذا فاعلم ان الطرق الثلاثة تجري بعينها
 في انعكاس الموجبة الجزئية موجبة جزئية كما فصلناها هذا هو البيان الاجالى الكافي
 ههنا والتفصيل في المطولات قال الشارح العلامة والافبعض الانسان حجرا اشار
 بهذا الى بيان انعكاس السالبة سالبة كلية بطريق العكس كما فصله اول بقوله اذ اصدق
 سلب المحمول اه وحاصله انه لو لم يصدق لاشيء من الحجر بانسان صدق نقيضه
 بعض الحجر انسان لامتناع ارتفاع النقيضين وقد ثبت ان الموجبة الجزئية تنعكس
 جزئية فينعكس الى بعض الانسان حجر وقد كان الاصل لاشيء من الانسان بحجر
 ههنا اذ يلزم اجتماع النقيضين وهذا المحال انما لم من صدق نقيض العكس فهو محال
 فيكون العكس حقا وهو المظ قال الشارح العلامة ونضمها اه اشارة الى بيان العكس
 بطريق الخلف وبيانه ههنا انه لو لم يصدق لاشيء من الحجر بانسان صدق نقيضه
 بعض الحجر انسان ونضمه الى الاصل ونقول هكذا بعض الحجر انسان ولا شيء
 من الانسان بحجر ينتج ان بعض الحجر ليس بحجر هذا خلف وهذا الملح لا يلزم من الصورة
 لانها على هيئة الشكل الاول ولان الكبرى لانها مفروضة الصدق فتعين انه من الصغرى
 فهو مح فيكون نقيضه اعنى لاشيء من الحجر بانسان حقا وهو المطلوب واما ان السالبة
 لا تقتضي وجود الموضوع فيكون سلب الشيء عن نفسه جائزا فهو وان كان واردا
 لكنه لا يلتفت الى امثاله في مثل هذا المقام فظهر ان عكس السالبة الكلية الى نفسها
 مبين بهذين الطريقتين واما الافتراض فقد عرفت انه مخصوص بالموجبات فعلى هذا
 معنى قوله بين بنفسه انه يدهى بالنظر الى ذاته ولا يلزم من ذلك بداهة الحكم بداهته
 اذ بما يكون الشيء بدهيا ويكون الحكم بداهته نظريا على ما حقق في محله فالطريقان
 المذكوران للثاني الاول ونقول معناه انه يدهى خفي يحتاج الى تنبيه كما اشار اليه المص
 بالتنبيه المذكور ونقول معناه انه بين ظاهر الطريقتين المذكورين فيدفع ما توهموا ههنا
 من ان دعوى البداهة يناقض اثباتها بالبهان وعلى الله التكلان قال المص والسالبة الجزئية
 لا عكس لها لزوما قد وقع في بعض نسخ النسخية هذا فيه ان عكس القضية يعتبر
 في كونها عكسا لزوما للقضية كما عرفت فيما سبق ففقد لزوما مستدركا بل لابد
 ان يقال والسالبة الجزئية لا عكس لها اذ القضية الحاصلة من تبديلها ليست بلازمة لها
 لانها وان صدقت في بعض المواد لكنها لا تصدق في البعض الاخر فلا يكون عكسها لها
 انتهى آجيب عنه بان قوله لزوما قيد للنفي بمعنى ان عدم عكسها لازم اى واجب
 اذ لو جاز لا يمكن عكسها فيلزم المحذور المذكور في الشرح وبانه يجوز ان يرجع النفي
 الى لقيد والمقيد جرحا فعلى هذا يكون المراد بالعكس معناه اللغوي وبالتقييد باللزم
 حصل المعنى الاصطلاحي فاننى في الحق قد راجع الى المعنى الاصطلاحي فلا استدراك
 هذا والذي يظهر من الشرح انه حال العكس ههنا على المعنى اللغوي حيث قال وليس
 كذلك اى ليس يصدق العكس في كل وضع يصدق الاصل فيه يعنى وان صدق العكس
 في بعض ذلك الموضع وقال ايضا لجواز صدق عكسه احيانا بخصوص المادة فكلاهما
 صريحان في وجود العكس في بعض المواد وما ذلك الا العكس اللغوي لكن الشرح
 ههنا في فصول البديع على العكس الاصطلاحي مع ارجاع النفي الى القيد حيث قال

لاجل المناسبة لتعديلها على وجه كلي فما قبل من ان عدم الانعكاس يثبت بمادة
جزئية فلا يحتاج الى تعديله على وجه كلي فذا ذكره خبط ناش من عدم الاطلاع على
تقرير اتم ليس بشيء نعم قال شارح الشمسية اعلم ان معنى انعكاس القضية انه يلزمها
العكس لزوماً كلياً فهذا يحتاج الى برهان ينطبق على جميع المواد ومعنى عدم انعكاسها
انه ليس يلزمها لزوماً كلياً فببطلان ذلك بالتخلف في مادة واحدة فلهذا اكتفى في بيان عدم
الانعكاس بمادة واحدة دون الانعكاس انتهى وقد بنى القائل المذكور عليه ما ادعاء من خبط
الحشي لكنه لم يفهم كلام شارح الشمسية اذ كلامه انما هو في صورة الاكتفاء وهو لا ينبغي
ان يكون بيان عدم الانعكاس ببرهان اولي واخرى ايضا يدل على ذلك انه نفسه بين هناك
عدم انعكاس الموجبة الكلية الى الموجبة الكلية بل الى انعكاسها موجبة جزئية بوجهين
كليين كما اشار اليه الش ههنا من غير فرق واعبري ان ما طوله ههنا فريفة ما فيها مريفة
فذا الذين لا يعلمون في خوضهم يلعبون قوله وبالتصادق اي تصادق الموضوع
والحمول على شيء واحد يعلم صدق الموجبة الجزئية من الطرفين اي الموجبة الكلية
والموجبة الجزئية اما الاول فلان الموجبة الكلية اخص من الموجبة الجزئية وصدق
الاخص مستلزم صدق الاعم واما الثاني فلان الموجبة الجزئية اللارزمة هناك تنعكس
جزئية على ما سيحققه المص فثبت ان التصادق يقتضي صدق الجزئية من الطرفين
اي الاصل والعكس فيلزمه صدق الجزئية من طرف العكس ولا يلزمه صدق الكلية
وان كان لازماً في مادة تساوى المحمول للموضوع فخاصل كلامه ان بالتصادق يصدق
الايجاب من الطرفين ولما بطل الكلية من طرف العكس تعين الجزئية وهو المط
وبهذا ظهر فساد من فسر الطرفين بالموضوع والمحمول لبالقضيتين اذ لا معنى لصدق
القضية الجزئية من طرفي الموضوع والمحمول اللذين هما من قبيل التصور قال المص
لانا اذا قلنا كل انسان حيوان اه اقول للقوم في بيان عكوس القضايا ثلث طرق الاول
طريق الافتراض وهو فرض ذات الموضوع شيئاً معباً وحمل وضع الموضوع
والمحمول عليه ليحصل مفهوم العكس وهو لا يجري الا في الموجبات وهو الذي اشار اليه
المص ههنا فنقول نفرض ذات الموضوع ههنا دمثلاً ونقول زيد حيوان زيد انسان
فينتج من الشكل الثالث بعض الحيوان انسان وهو المط وفس عليه الثاني طريق
العكس وهو ان يعكس نقيض العكس ليحصل منه ما ينافي الاصل فنقول ههنا لو
لم يصدق قولنا بعض الحيوان انسان الذي هو عكس قولنا كل انسان حيوان لصدق
نقيضه اعني لاشيء من الحيوان بانسان فيعكس الى لاشيء من الانسان بحیوان وقد كان
الاصل كل انسان حيوان ههنا الثالث طريق الخلف وهو ضم نقيض العكس مع الاصل
لينتج محالاً فنقول ههنا لو لم يصدق قولنا بعض الحيوان انسان الذي هو عكس قولنا
كل انسان حيوان لصدق نقيضه اعني لاشيء من الحيوان بانسان ونضمه الى الاصل
ونقول كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بانسان ينتج انه لاشيء من الانسان بانسان
وهو سلب الشيء عن نفسه وهذا المحال لا يلزم من الاصل لانه مفروض الصدق
ولامن الصورة لانه على هيئة الشكل الاول فتعين انه من الكبرى وهو محال فيكون نقيضه
اعني بعض الانسان حيوان حقاً وهو المط وهذان الطريقان يجريان في السوالب

الكتابة عن موضوع معين على

وانسحاب البقاء اليهما ثانيا وعلى كون بقاء المجموع كناية عن بقاء التصديق فقط ومثله غير مستبعد لاجل دفع فساد ظاهر الورد والقرينة على هذا قوله اطلاق اللفظ على احد محتملاته لان هذا الكلام على هذا المعنى يحتمل امورا ثلاثة والمراد بقاء التصديق بحاله فقط فعلى هذا يتدفع بحته وما روجه بعضهم باوهام فاسدة لتلويح بمنصب الشئ قوله محل بحث اى السند المذكور فاسد لمخالفته المعروف فيما بينهم وليس المراد منه انه ممنوع حتى يرد عليه ان ما اشار اليه منع وسند فيكون مقابلة المنع بالمنع وهو خارج عن قانون المناظرة ثم انك قد عرفت اننا اندفاعه عن الشئ فتذكر قوله تعليل لقوله معناه اه يعنى ان قول الشارح اطلاق اللفظ على احد محتملاته لا يصح ان يكون تعليلا لقوله يراد به التصديق اه لان بقاء التصديق والتكذيب بحاله لا يراد به الاول فقط ولو اريد بالبقاء الوجود يأتى عنه قوله بحاله فهو تعليل لقوله سابقا معناه ان مجموع التصديق اه وفيه ان هذا الكلام ان كان مبنيا على ان يراد ببقاء التصديق والتكذيب بحاله بقاء كل منهما بحاله فلا يصح قول الشارح معناه ان مجموع اه وان كان مبنيا على ان يراد ببقاء التصديق اه بقاء المجموع من حيث هو مجموع بحاله كما هو الظاهر من قول الشارح فيصح تعليل قوله المذكور لقوله يراد كون التصديق بحاله والحق انه لا فرق بين كونه تعليلا للسابق وبين قوله يراد اه فان صح الاول يصح الثانى قطعاً مع تبادره وقربه قوله والحق ان ذكر التكذيب وقع اه يعنى ان كلام الوجهين في تصحيح قوله والتكذيب مردود فالحق ان ذكره وقع استطرادا وتبعاً لقوله والتصديق لمناسبة بينهما وما قبل من ان هذا بحسب النظر الجليل واما بحسب النظر الدقيق فيفيد التعويل على الوجه الاول من الوجهين ففيه انك قد عرفت ما فى الوجه الاول بل التعويل على الوجه الثانى اولى من التعويل على الوجه الاول كما حققناه نعم لو قيل في مراد المحشى ان التكذيب لازم للتصديق بطريق عكس النقيض على ما قرر في الوجه الاول فلاجل المناسبة بينهما ذكر استطرادا لكان له وجه صحة في الجملة كما قرره بعضهم في الوجه الاول وان كان فيه ما فيه ولعل لهذا قال وقع استطرادا ولم يقل وقع سهوا كما قاله شارح الاشارات ويمكن ان يقال لم يقل وقع سهوا تأديبا معهم هذا قوله اقول لما كان ما ذكره المص في تعليل المسئلة اعنى قوله والموجبة الكلية لا تنعكس كلية لانها سالبة كلية اذ لو كانت رفع الایجاب الكلى لزم انعكاسه في بعض المواد ومن المعلوم ان الانعكاس في بعض المواد ليس بعكس عندهم وان كان عكسا بالمعنى اللغوى ثبت ان القول المذكور سالبة كلية واطلاق المسئلة عليها مع لزوم كونها موجبة كما تقرر لموافقة قوله بل تنعكس جزئية اذ لا شك انها مسألة لكونها موجبة كلية وبالجملة ما ذكره المص في تعليل تلك السالبة الكلية مادة جزئية لا يثبت بها تلك الكلية من حيث هى كلية وان كان يثبت عدم الانعكاس بمادة جزئية على ما قرر في محله علل الشئ على وجه كلى وجعل ما ذكره المص كالتمثيل على ان قوله بل تنعكس جزئية كلية عللها المص ببرهان كلى اشار اليه بقوله فانما نجد شيئا معينا اه فالمناسب له ان يعلل قوله لا تنعكس كلية على وجه كلى ايضا فعلى هذا يجوز ان يراد من كلامه انه لما كان ما ذكره ههنا في تعليل ما كان على صورة المسئلة من حيث كليتها مادة جزئية عللها الشئ

لفظ البقاء وهو يقتضى ان الصديق الموجود في العكس موجود في الاصل ايضا وقد تقرر في محله ان الشرطية تتركب عن صادقين وبمجرد الغرض والتقدير لا يقتضى اعتقاد صدقه فالحق ان عبارة القوم على المعنى المذكور وان شملت عكس الكواذب ايضا لكن شمول عبارة المص له على ما اشار اليه من المعنى او صحح وانه لا استدراك في تقريره وان تراعه مع الشئ انما هو في وضوح هذا المعنى من عبارة المص وقد اعترف به القائل ايضا ثم قال اذا كان المعنى في عبارة القوم على الغرض والتقدير كما عرحو به كان ما ذكره الشارح عين ما ذكره اى المحشى في التصديق واما حمل التكذيب على ما ذكره فاعل الداعى اليه ان التكذيب بذلك المعنى لما كان لازما للتصديق بالمعنى المذكور عكس تقيض هذه القضية فما ذكره ثانيا عكس تقيض القضية الاولى فالالبق للمعتبر ان لا يميل اعتباره في مفهوم العكس فحده الاسمى لا يتم بدون ذكره كما فعله صاحب المطارحات نعم لفظ البقاء يأبى عنه نوع اباء لكن الامر فيه سهل لمن هو اهل انتهى واقول هذا غاية ما يتكلف في تصحيح عبارة المص وفيه بحث اما اولا فلان لا يتم ان ما ذكره الشارح عين ما ذكره في التصديق والسند مأمور آتفا واما ثانيا فلان غاية ما ذكره ان التكذيب لازم للتصديق بطريق عكس التقيض واذا كان الثاني لازما للاول كان هناك ملحوظا قطعا فلا وجه للتصريح به واما ثالثا فلان تمام الحد لو كان بذكر لازمه لم يوجد لشيء من الاشياء حد اذ ما من حد الاوله لازم بل لوازم لم تذكر فيه مع ان احدا من العقلاء لم يحكم بنقصان مثله على ان اعتراضه انما هو على ما يتبادر من مثله وبالتوجيه المذكور لا يندفع ذلك واما القول بان الذين وقع في تعريفهم لفظ التكذيب هم اعلام التحقيقات والتدقيقات فتخطئتهم غير مناسب فالاولى ان يوجه بالتوجيه المذكور وان كان ذلك تكلفا فكلام آخر لا يضر بما قرره المحشى ههنا من بعد التوجيه المذكور وفساده بحسب الظاهر والاستدلال بحاللة شان القائلين غير مقبول في المناظرة على ان مثل هذه العبارة غير موجودة في كثير من كلمات المتأخرين بل لم توجد ايضا في بعض نسخ الاشارات وقد قال المحقق شارحه هناك زيادة لفظ الكذب ههنا وقعت سهوا من نامحنى الكتاب فان اكثر كتب المنطقيين خالية عنها وقد رأيت بعض نسخ هذا الكتاب يعنى كتاب الاشارات خاليا عنها ايضا وكثير من المتأخرين لم يتنبهوا لهذا وذكروا قيد الكذب في مصنفاتهم انتهى فالعهدة في هذه التخطئة على الحكميم المحقق لاعلى المحشى والحق ان التوجيه المذكور بعيد جدا لاسيما في مقام يطلب فيه الايضاح والبيان وعلى الله التكلان قوله فيمان مثل اه يعنى ان ما اشار اليه الشارح ثانيا في توجيه قوله والتكذيب من قبيل اطلاق الكل وارادة الجزء والمعهود في مثله فيما بينهم ان يذكر اللفظ الدال على المعنى المركب ويراد به جزه المعنى مثل ان يذكر البيت ويراد به الجدران والسقف واما ذكر اللفظين الدالين على المعنيين ويراد به احدهما فغير معهود بل غير واقع فلا ينبغي ان يرتكب مثله سيما في مثل هذا المقام واقول مراده ليس ما فهمه بل المراد ان المجموع من التصديق والتكذيب بقاءه عبارة عن بقاء احدهما اعنى التصديق بان يكون حكم المجموع حكما واحدا منهما وكانه مبنى على ملاحظة عطف والتكذيب على التصديق اولا

أهون من الحمل على السهو هذا وإنما قال في كل مادة يكون المحمول اه اذ لو كان المحمول
 اعم من الموضوع مثل قولنا كل انسان حيوان فيصدق العكس وان خالف الاصل
 في الايجاب والسلب كما اذا قلنا في عكس القضية المذكورة بعض الحيوان لبس بانسان
 لكنه تخلفه في مادة مساواة المحمول للموضوع لا يطلق على مثله العكس في الاصطلاح
 اذ قواعد الفن عامة فتختلف منها في بعض الصور خارجة عن ذوق الفن قوله
 فيه ان معناه اه اقول لما كان قول المص والتصديق والتكذيب بحاله مقتضيا بحسب اللفظ
 كون صدق الاصل موجبا لصدق العكس وكذب الاصل موجبا لكذب العكس
 مع ان الاول حق دون الثاني صرفه الش المحقق عن ظاهره وحرره بان التصديق
 من جانب الاصل والتكذيب من جانب العكس وقال معناه ان صدق الاصل صدق العكس
 وان كذب العكس كذب الاصل لان العكس لازم القضية وصدق الملزوم يستلزم صدق
 اللازم كما ان كذب اللازم يستلزم كذب الملزوم ولما كان اخذ هذا المعنى من لفظ
 التصديق والتكذيب بعيدا جدا مع ابقاء لفظ البقاء منه قطعاً وورد عليه المحشي بان معناه
 لبس كما اشار اليه لان ما ذكره على تقدير تسليمه انما هو معنى لفظ الصدق والكذب
 لالفظ التصديق والتكذيب والكلام في الثاني بل معنى الاول انه ان كان الاصل صادقا
 في اعتقاد المخبر يتي العكس صادقا كذلك لانهما صادقتان البتة كما اشار اليه الش
 في معناه فعلى هذا يتناول عكس الكواذب قطعاً بخلاف ما ذكره الش فان قوله
 ان صدق الاصل اه يتبادر منه انه ان صدق الاصل في نفس الامر صدق العكس
 في نفس الامر فلا يتناول عكس الكواذب ظاهراً فلا يكون التعريف جامعاً وكذا المعنى
 في قوله والتكذيب على ما يقتضيه لفظ البقاء ان كذب الاصل في اعتقاد المخبر
 يتي العكس كذلك لان كذب العكس كذب الاصل اذ لا يدل على ما ذكره الش عبارة
 التعريف قطعاً ولبس مراده ان قوله والتكذيب في موقعه بل مقصوده بيان المعنى
 الذي دل عليه عبارة التعريف والافهوا كما بان قوله والتكذيب وقع ههنا استطراداً
 كما استطاع عليه هذا لما قيل من ان مراده انه حل التصديق على اعتقاد الصدق فعلى
 هذا معنى بقاء التصديق الكائن قبل التبدل المذكور بعده ان اعتقاد الصدق واقع
 في الاصل لم يرل بالتبدل البتة لانهما صادقتان البتة في نفس الامر ولهذا لم يوجد
 في بعض النسخ القديمة لفظ ان كان اه فعلى هذا يكون قوله في اعتقاد المخبر على تقدير وجود
 ان كان كما في النسخ المحدثه ضايعة مستدركا اذ الفرض والتقدير لا يكون الا بالنظر
 الى الاعتقاد انتهى منظور فيه لان نزاعه مع الشارح لبس في ارادة الفرض والتقدير
 ههنا كما زعمه حتى يكون قوله ان كان اه محدثاً ويكون قوله في اعتقاد المخبر ضايعة
 وذلك لانهم اطبقوا على ان الفرض والتقدير مراد ههنا حيث قالوا معنى قولنا مع بقاء
 الصدق اه انه بحيث لو فرض الاصل صادقا يكون العكس صادقا كما اشار اليه الش
 وصرح به شارح الاشارات وشارح المطالع وغيرهما بل في اخذ هذا المعنى من لفظ
 التصديق كما ههنا فانظروا ان معناه ان كان الاصل صادقا في الاعتقاد كان العكس
 كذلك فيتناول عكس الكواذب قطعاً بخلاف ما ذكره من انه ان كان الاصل صادقا
 كان العكس صادقا فان المتبادر منه انهما صادقتان البتة لاسيما وقد اضيف اليه

لا عكس المنفصلات انه لا فائدة في عكسها فهم لا ينكر ون اطلاق العكس عليه
 اصطلاحا والله در شارح المطالع حيث اشار الى المنع المذكور في شرح المطالع والى التوجيه
 المذكور في شرح الشمسية وهو الذى مشى عليه الشىء والمحشى هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام
 واعلم ان شارح الاشارات قال ههنا ما حاصله انه قد ثبت المحمول بجزء الموضوع في مثل قولنا
 لاشئ من الحائط في الوند فذا لا يعكس الى قولنا لاشئ من الوند في الحائط وكذا مثل قولنا
 كل ملك على السرير وكل شيخ كان شابا لا يتصور فيه الانعكاس كما لا يخفى على ذوى الكياسة
 قوله والمذكور العكس المستوى واما عكس النقيض اه الظاهر ان لفظ العكس مشترك
 بينهما لفظا وسمى الاول عكسا مستويا لاستوائه واستقامته بحيث لا عوج فيه بخلاف
 الثانى فانه يتغير فيه الجزآن من ظاهرهما وان كان لازما للاصل ايضا قوله واما عكس
 النقيض الذى اشار اليه هو عكس نقيض القدماء واما عكس نقيض المتأخرين
 فهو عبارة عن جعل نقيض الجزء الثانى اولا وعين الاول ثانيا مع الموافقة في الصدق
 والمخالفة في الكيف كما اذا اردنا عكس قولنا كل انسان حيوان فنقول لاشئ مما ليس
 بحيوان بانسان فالاصل موجبة كلية والعكس سالبة كلية معدولة الموضوع واما عند
 القدماء فالاصل ان كان موجبة كلية يكون العكس موجبة كلية ايضا لكنها معدولة
 الطرفين فالوجبة الكلية عند القدماء تنعكس بعكس النقيض الى الموجبة الكلية
 والموجبة الجزئية لا عكس لها لزوما والسالبة كلية او جزئية تنعكس سالبة جزئية
 وكذا المنفصلات كذا قرر في محله والمختار في عكس النقيض هو مذهب القدماء
 وهو المستعمل في العلوم ولو على قلة فلذا اشرفنا فيه الى بعض التفصيل قوله وانما لم يذكر
 المص اه وسيجىء الاشارة من الشىء في آخر باب ما يتعلق بهذا الامر لكن المحشى اشار العذر
 الى تركه حسبا لتعدد السائل من اول الامر فلا يتوهم ان المحشى غفل عن اعتذار الشىء
 بعده قوله ولهذا عرفوه اى العكس اى القضية الحاصلة من التبديل ولذا قالوا
 بانها اخص قضية لازمة للقضية اى الاصل بطريق التبديل اه وبيانه انه قد يحصل
 من تبديل القضية الواحدة قضايا متعددة متوافقة للاصل في الصدق والكيف مترتبة
 بالعموم والخصوص فالعكس ما هو الاخص منها كما في السالبة الكلية فانه يحصل من تبديلها
 سالبة كلية وسالبة جزئية والعكس هى الاولى دون الثانى وكما في السالبة الضرورية
 فانها يحصل من تبديلها سالبة دائمة وسالبة مطلقة وسالبة ممكنة والعكس هو الاولى
 دون الاخرين وقد لا يحصل من تبديلها الا قضية واحدة كما في الموجبة كلية كانت
 او جزئية فانه لا يحصل من تبديلها الا موجبة جزئية فقوله اخص قضية انما هو
 على الصورة الاولى دون الثانية فالمراد منه انها اخص قضية على تقدير حصول قضايا
 متعددة من ذلك التبديل هذا قوله يكون المحمول مساويا للموضوع هذا انما يظهر
 في مثال كل انسان ناطق دون مثال لاشئ من الانسان بحجج ان بيانه بالنظر الى المثالبين
 المذكورين كما صرح به فاتفق الناظر ون على انه وقع ههنا سهوا من القلم والمراد
 مساويا له او مائنا له ولو حمل المساواة على المساواة وجودا وعدمه بمعنى وجود أحدهما
 عند وجود الآخر ونفى أحدهما عن وجود الآخر كليا لاستقام الكلام وتخصيصه ان المساواة
 تستلزم الكلية فالمراد بها هو الكلية وجودا وانتفاء وهذا وان كان خلاف الظاهر جدا لكنه

على حالها فلا يلزم شيء من المحذورين اعني قلب الحقايق ومخالفة ما اطبقوا عليه
وقوله او جعل عنوان المحمول اه من قبيل التخيير في التعبير لاجل الموافقة لما اعتبر
في الموضوع من عنوانه والا فالمحمول في القضية لا يراد به الاعنوانه ومفهومه فاضافة
العنوان في قوله عنوان المحمول بيانية من قبيل خاتم فضة ولا كذلك قوله عنوان
الموضوع فان الاضافة فيه لامية او بيانية بالمعنى اللغوي فظهر من هذا ان ذات
الموضوع في الاصل هو ذات الموضوع في العكس وانما التبديل وقع في عنوان الموضوع
ونفس المحمول وما وقع في شرح المطالع وغيره من ان ذات الموضوع في العكس ذات
المحمول فلاجل تصادق الموضوع والمحمول في تلك الذات على ما يقتضيه الحمل لان
للمحمول ذاتا ووصفا في الاصل وفي العكس يكون تلك الذات موضوع القضية
كما توهمه بعضهم ههنا وزعم المنافاة بين ما في شرح المطالع وبين ما ذكره الش
والحشى ههنا اذ كيف يتصور من عاقل ان للمحمول في الاصل ذاتا ووصفا يكون
تلك الذات في العكس موضوعا فان ذلك وهم فاسد لا يقول به من له ادنى تأمل فضلا
عن مثل شارح المطالع بل تلك الذات انما هو ذات الموضوع لكن بمقتضى الاتحاد والحمل
يكون ذات المحمول ايضا وفي مثل هذا لا يكون نزاع بين العقلاء فاجال في باله الا الآراء
الكاسدة قوله هذا في عكس الجمليات اه شروع في تحشية تعميم الش الموضوع
والمحمول ههنا بالمقدم والتالى ايضا اذ المعروف فيما بينهم في تعريف العكس المستوى
جعل الجزء الاول ثانيا والثانى اولاه وهذا بظاهره يشمل عكس الجمليات والشرطيات
ولما كان ظاهر تعريف المص له مقصورا على بيان عكوس الجمليات عممه الش بتعميم
الموضوع والمحمول فاشار الحشى بهذا الكلام الى تحشيته يعنى ان ما ذكرناه في الحاصل
انما هو في عكس الجمليات وفي ارادة الموضوع والمحمول معنيهما المعروفان واما اذا اريد
بهما الموضوع والمحمول الحكميان والقائمان مقامهما فلا حاجة الى انتاويل المذكور
اذ لا يلزم من جعل المقدم تاليا والتالى مقدا مائى من المحذورين لكون المراد منهما مفهوميهما
قطعا بلا فائدة في عكس المنفصلات اذ المفهوم من قولنا العدد اما زوج او فرد اعنى
معاندة الفردية للزوجية عين المفهوم من قولنا العدد اما فرد او زوج اعنى معاندة
الزوجية للفردية فلا فائدة في ادخاله في تعريف العكس بارتكاب التكلف هذا واعلم الش
انما ارتكب ذلك التكلف لاجل ادخال عكوس المنفصلات على ما ذكره فلا يرد عليه
ما ذكره هذا ثم ان قوله بل لا فائدة في عكس المنفصلات مما اشار اليه شارح الشمسية
حيث حمل قولهم لا عكس للمنفصلات على نفي الفائدة فيه لاهلى نفي العكس نفسه
حيث قال وكانهم ما عنوا بذلك بقولهم لا عكس للمنفصلات الا ذلك اعنى نفي الفائدة
وكان بذلك دفع المنافاة بين تعريفهم العكس وبين قولهم لا عكس للمنفصلات لظهور
صدق تعريف العكس عليه فاشار بذلك الى ان التعريف وان كان صادقا عليه لكن
لا ينافى ذلك ما ذكره لان مرادهم نفي الفائدة لا نفي نفس العكس فحصل كلامه انالام
ان تعريف العكس يصدق عليه لان المراد من التبديل في التعريف المذكور
هو التبديل بحيث يتغير المعنى وحيث لا يتغير معنى المنفصلة في العكس فلا يصدق
التعريف عليه ولو سلم صدق التعريف عليه فهو من افراد المعرف لان المراد من قولهم

تلك القضية المساوية للرفع فيها كذا قيل ونقول ايضا لما كان التحقيق في المحصورة ان المحكوم عليه هو المفهوم ثم يسرى منه الى الافراد كان اعتبار اتحاد المفهوم في القضيتين كافيا في التناقض فيها واما في الخصوصيات فلما كان المفهوم فيها عين الذات لاجرم وجب اعتبار خصوصية الذات - فيها في هذا الاثر اط. هذا ومنهم من دقق وقال المراد من اتحاد الموضوع في المحصورات اما الاتحاد في اللفظ وهو يستلزم شغل المنطوق بالانقياط وهو فاسد واما الاتحاد في المفهوم وهو مخالف لما ثبت بالدلائل القاطعة ان المراد من جانب الموضع للذات لا المفهوم واما الاتحاد فيما صدق عليه وذا غير متصور بين الكلية والجزئية ثم اجاب بان البعض داخل في الكل فموضوع الكلية متحد مع موضوع الجزئية في البعض الذي اجتمعنا فيه غايته ان في الكلية بعضا آخر من الافراد وهو لا يتأني اتحاد الكلية والجزئية في الموضوع والعجب من هذا القائل انه سمي ما ذكره اولا تدقيسا وما ذكره ثانيا في الجواب سرا مع ظهور فساد تدقيقه وسره اذ لا يمكن ان يكون المراد بالموضوع ههنا الموضوع في اللفظ ولا يجوز ان يكون المراد به ههنا ما صدق عليه والا لكان المتناقضان في المحصورات هما الكليتين والجزئيتين وهو بط باتفاق اهل المعقول على خلافه وما ذكره في الجواب مدعيان انه من الاسرار في اسرار الوهم لا من اسرار العقل فالحق ما اشرنا اليه اولا وثانيا قال المص فالمحصورات لا يتحقق التناقض بينها هذا اجود النسخ وفي بعض منها بضمير التثنية فلعله راجع الى المحصورتين في ضمن المحصورات او الجمع في الاول محمول على التثنية مجازا وفي بعض منها فالمحصورتان بلفظ التثنية فضمير بينهما بلفظ التثنية ح كما في بعض آخر منها اجود وفي بعض آخر منها بينها بلفظ الافراد والتأنيث فالضمير المذكور راجع الى المحصورات المتقدمة حكما فههنا نسخ اربعة اثنتان منها لا تحتاجان الى التأويل واثنتان تحتاجان اليه والاولى منهما اولى من الثانية قال انا شارح فحكمها اى حكم المهمة حكمها اى حكم الجزئية فالضمير الاول راجع الى المهمة والثاني راجع الى الجزئية كما اشار اليه المحشى والعكس في الضميرين جائز ايضا لكن ما ذكرناه اوفق بالمقام اذا الجزئية لما كانت مذكورة في المتن فالمناسب ان يقاس حال المهمة عليها وذا انما يكون بما اشرنا اليه اولا قوله الحاصل اى حاصل الكلام في هذا المقام او حاصل كلام الشارح فيه اقول لما كان ظاهر التعريف مقتضيا لكون العكس جعل الموضوع الذي هو عبارة عن الافراد محمولا وجعل المحمول الذي هو عبارة عن المفهوم موضوعا فيلزم ان يكون الافراد وصفا والوصف افرادا وهو مع كونه قلب الحقائق يستلزم ان يكون الموضوع في العكس عبارة عن المفهوم والمحمول عبارة عن الافراد وهو مخالف لما اطبقوا عليه من ان المراد بالموضوع في القضية الافراد ومن المحمول المفهوم فسر الشارح عبارة المص بقوله اى يجعل الموضوع في الذكور اه ولما كان هذا غير واف بالمق من حيث ان المفهوم منه ان العكس ان يجعل الموضوع العنوان محمولا والمحمول موضوعا فيلزم عليه بحسب الظ ان يكون الموضوع في العكس عبارة عن الوصف والمفهوم وهو فاسد ايضا شرع المحشى بان حاصل كلامه بان مراده جعل عنوان الموضوع ومفهومه محمولا والمحمول عنوان الموضوع مع بقاء افراد الموضوع على التقديرين

عن المولى العماد على انه ظن ان ما فصله المحشى انما هو في بيان وحدة الزمان وبيان
ارجاعها ثم اعترض عليه بما اعترض وليس كذلك بل ما ذكره اولا انما هو في بيان وحدة
الشرط وبيان ارجاعها كما هو صريح كلامه ولو كان الامر كما فهمه يكون كلامه منطبقا
على ما ادعاه مع انه زعم عدم تمامية التقريب فالحق انه اضحوكة للناظرين قوله
بخلاف رد الكل الى النسبة الحكمية كما هو المنقول عن القارابي ايضا اذ لا تعسف فيه
اصلا مع انضباطها وكونها جامعة لجميع الوحدات بخلاف ما ذهب اليه القدماء
لانتشاره وانتفاضه بالوحدات الغير الداخلة فيما ذكره وبخلاف ما ذكره المتأخرون
لنعسفه وكونه ترجيحا بلا مرجح اذا اعتبار الاندراج في الوحدتين دون الوحدة الواحدة
ترجيح بلا مرجح بل ترجيح مرجوح وانما اطبنا الكلام ليؤدى حق المقام قال الشارح
العلامة وبهذا المقدار يعرف اه كانه اشار بهذا الى ربط قول المص ونقيض الموجبة
الكلمية اه بسابقه يعني ان الوحدات الثمانية شروط تحقق التناقض في الخصوصيتين
وللمحسورتين معها شرط تاسع وهو الاختلاف في الكمية بعد الاتفاق فيها وهذا
على تقدير ان يكون قوله فالمحسورات بالغاء المعجمة على ما هو الظاهر واما على تقدير
ان يكون ذلك القول بالواو كما في بعض النسخ فالمناسب ان يؤثر قوله ونقيض الموجبة
الكلمية عن ذلك القول كما هو الواقع في الرسائل المنطقية فعلى هذا يكون هذا القول
جوابا عن سؤال مقدر كانه قبل اذا كان اتحاد الموضوع لازما يكون نقيض الموجبة
الكلمية السالبة الكلمية وليس كذلك اجاب بما ذكره وحاصله ان اتحاد الموضوع لا يقتضى
ذلك بل نقيض الموجبة الكلمية السالبة الجزئية مع وجود اتحاد الموضوع فيهما فالظاهر
ما اشار اليه الشارح ثم اقول هذا كله في المطلقات وفي الوجهات شروط اخر غيرها
واما نقايض الشرطيات فلم تذكر في هذه الرسالة ولم بشر اليها الشارح ايضا قوله
اى في الكلمية والجزئية انما فسر به اشارة الى انه لا يتصور من احد انكار الاتحاد في نفس
الموضوع الذكري وانما الانكار في الاتحاد في الكلمية والجزئية ولعل السائل حل الموضوع
ههنا على ما صدق عليه كما في الشخصية فاورد ما اورد لان الموضوع في الكلمية جميع
الافراد اى كل واحد منها لا المجموع والا لا يكون القضية كلمية وهو خلاف المفروض
وفي الجزئية بعض الافراد وعلى هذا لا يتحد الموضوع في القضيتين فلا يوجد التناقض
بينهما قوله لان المراد بالموضوع اه حاصله ان المراد بالموضوع في مسألة اتحاد الموضوع
في القضيتين الموضوع المذكور اى ما كان موضوعا في العنوان وهو مفهوم
الموضوع دون خصوصية الذات اعني ما صدق عليه الموضوع ومن البين ان الكلمية
والجزئية متحدان في عنوان الموضوع ومفهومه وان لم يتحدا فيما صدق عليه لان هذا
الاتحاد غير ملتزم ههنا فان وجد هذا كما في الشخصية فيها ونعمت والا فالاتحاد
في المفهوم كما في المحسورات كاف فيما فصدناه ههنا اقول وبيانه ان المقصود ههنا كما
سبق تحصيل قضايا مساوية للرفع الذى هو النقيض الحقيقي ومن البين ان رفع
الكلى انما يساويه الجزئى ورفع الجزئى لا يساويه الا الكلى فلا جرم وجب الاقتصار
في اعتبار وحدة الموضوع على اتحاد العنوان بدون خصوصية الذات في المحسورات
واما في الخصوصيات فلا بد من اعتبار خصوصية الذات في هذا الاشتراط والا لا يحصل

ووحدة الزمان والمكان والاضافة والقوة والفعل مندرجة في وحدة المحمول وقد فصل
 ذلك في محله قوله واكتفى الشيخ ابو نصر الفارابي وهو المعلم الثاني في علم المنطق
 والناقل لعلوم الفلسفة من اللسان اليوناني الى اللسان العربي بوحدة الموضوع والمحمول
 والزمان هكذا في شرح المطالع وقد قال في شرح الشمسية ان الفارابي ردها اي الوحدات
 الثمانية الى وحدة واحدة وهي وحدة النسبة الحكيمة ثم فصل بعض التفصيل فكانه
 ههنا روايتان عن الشيخ ابى نصر الفارابي اختار في كل من كتابيه رواية واحدة لكن
 المشهور عن الفارابي هو ما اشار اليه في شرح الشمسية وهو الحق ايضا كما حققه الش
 ههنا قوله وكل منهما اي من الارجاع الى الوجدتين والارجاع الى وحدات ثلثة
 لا يخفى من تعسف اما الاول فلانه ان عين بعض الوحدات للموضوع وبعضها للمحمول
 كما هو المشهور عن المتأخرين فيرد عليه اما اول فلان تعيين تعلق بعض الوحدات
 بالموضوع وبعضها بالمحمول تخصيص بالانحصار اذ يكون الامر منعكسا عند انعكاس
 القضية واما ثانيا فلان من الوحدات ما لا تعلق لها بالموضوع ولا بالمحمول بل بالنسبة كما
 اذا قلنا السراج مشتعل بشرط بقاء الدهن ولبس بمشتعل بشرط اتفائه واما ثالثا
 فلان الزمان خارج عن طرفي القضية اذ نسبة المحمول الى الموضوع لا بد لها من زمان
 فلو كان الزمان داخلا في المحمول كما زعموا لكان نسبة ذلك المحمول الى الموضوع
 واقعا في زمان فيلزم ان يكون للزمان زمان آخر وهذا الاخير غير وارد على الفارابي
 وهو ظاهر وان لم يعين بعض الوحدات بالموضوع وبعضها بالمحمول فيرد عليه
 الابرار الثالث المذكور آنفا اذ لما كانت النسبة محتاجة الى زمان خارجة عن الطرفين
 ففي اي من الموضوع والمحمول يعتبر اندراج وحدة الزمان يلزم ان يكون للزمان زمان
 ولذا اعتبر الفارابي وحدة الزمان مغاير للوحدتين الموضوع والمحمول ولم يعتبر اندراجه
 في احدي الوجدتين واما تعسف الثاني اي ما ذهب اليه الفارابي فيرد عليه ما ورد
 على المتأخرين في اعتبارهم الاندراج في الوجدتين ما عدا الابرار الثالث لكن يرد
 عليه ايضا في ذلك ان وحدة الزمان ايضا مندرجة تحت وحدة المحمول كما اعتبره
 المتأخرون فان قال بانه يلزم ان يكون للزمان زمان كما عرفت فلذا لم يعتبر اندراجها
 فيها فيرد عليه ان تعلق المكان كالزمان بحسب الظرفية اذ لا بد للنسبة من مكان
 كما لا بد لها من زمان فلا وجه لاندراج وحدة المكان تحت وحدة المحمول واخراج
 وحدة الزمان عنها هذا هو المفهوم من شرح المطالع في تزييف المذهبين وما اشار
 اليه المحشي ههنا وهو المذكور في شرح الاشارات بين التعسف في اندراج الوحدات
 في الوجدتين ولبس فيه تعرض لكون اعتبار وحدة الزمان على سبيل الاستقلال
 كما نقل عن الفارابي تعسفا مع ان كلامه مسوق لبيانه ايضا الا ان يقال اعتبار الاندراج
 فيها وفي غيرها لما كان تعسفا كما فصله كان اعتبار الاستقلال فيها دون غيرها تعسفا
 ايضا والحاصل ان مراده بيان كون المذهبين تعسفا ويظهر ذلك مما ذكره وهذا القدر
 كاف فيما قصده واما كون اعتبار الاستقلال في وحدة الزمان تعسفا ايضا فامر آخر
 يؤيد ما ذكره من التعسف فلا يتوهم ان ما ذكره انما يثبت تعسف القول الاول لا تعسف
 مذهب اليه الشيخ الفارابي فلا يتم التقريب انتهى لان هذا وهم لا يعتمد عليه وان صدر

وكانت تلك القضايا انما توجد عند وحدة النسبة لا غير احتاجوا الى اعتبار الشروط
لتحصيل تلك الوحدة التي بها يحصل تلك القضايا المساوية فاعتبارهم تلك الشروط
ليست لانفسها بل لتحصيل تلك الوحدة حتى لو امكن تحصيلها بدون اعتبار تلك
الشروط لا يحتاجون الى اعتبارها اصلا فهذا يظهر ان الاعتبار في تحصيل تلك القضايا
المساوية للرفع هو وحدة النسبة ليس الا وبهذا اندفع ما قيل ان قوله فاعتبارها لاجل
تحقق وحدة النسبة مناف لما سلف في قوله نعم قد يعتبرون في التناقض ولما طبق عليه
جهو المتأخرين من اعداء ذكروا هذه الوحدات شروطا لتحقيق التناقض
انتهى اما اندفاع الاول فظاهر واما اندفاع الثاني فلان التناقض انما يتحقق اذا اتحدت
النسبة على مائة ضيه تعريفة فإفرادهم بتلك الشروط انما هو تحصيل تلك الوحدة
الموجبة للتناقض فاللازم عليهم الاكتفاء بتلك الوحدة الواحدة واما ما قيل من ان الرد
الى تلك الوحدة مسألة في الاخلال بالمقصود فالنافع للمتعلم انما هو بيان الشروط
التي هي علاماتها لكونها ظاهرة على المتعلم فالصحيح اعتبار تلك الشروط ليس بشيء
لان الكلام انما هو بالنظر الى من يعرف الموضوع والحمول والنسبة بينهما ومن البين
المكتشف ان من يتصور النسبة وعرف وحدتها في القضيتين حصل له معرفة التناقض
من غير احتياج الى النظر في تلك الوحدات والحق ان في اعتبار تلك الشروط انتشارا
على المتعلم بخلاف وحدة اعتبار وحدة النسبة الحكمية نعم في اعتبار تلك الشروط
بعض نفع المبتدئ لكن لا يلزم بذلك ان يكون هو الصحيح الحق كما رجمه قوله اي وان
لم يعتبر وحدة النسبة الحكمية بل اعتبر تلك الوحدات الثمانية في تحقق التناقض فلا صحة له
اذ لا ينحصر شروط التناقض فيما ذكروا بل لابد هنا من وحدات اخرى غيرها فقوله
ولا ينحصر شرط التناقض على الجزاء المحذوف اقيم مقامه كما في قوله نعم وان يكذبوك
فقد كذبت رسل من قبلك وله غير نظير فاقبل من اجزائه بترتيب على نقض الشرط
ايضا لانه يقال ان اعتبر وحدة النسبة وجعلت هذه الشروط آلة لها لا يصح الحصر
مع ان مفهوم الشرط يفيد عدم الترتيب وان مقدم هذه الشرطية بمنع الوقوع
لما مر من ان الوحدات المذكورة شروط لتحقيق وحدة النسبة الحكمية فكيف ينصور
عدم اعتبارها ناهي وذلك لان هذا الكلام واقع في مقام الالتزام وان الجزاء محذوف
اقيم علته مقامه ومعناه انه لو لم يعتبر في تحقق التناقض وحدة النسبة الحكمية
ولم يكتف بها بل اعتبر تلك الوحدات الثمانية فلا صحة لما ذكروه اذا اعتبر تلك الشروط
انما هو لتحصيل تلك الوحدة ومن البين انها لا تحصل بتلك الشروط بل لابد هنا
من شروط اخر بحيث لم يذكرها تلك الشروط الاخر يلزم عليهم ان يكتفوا بتلك
الوحدة الجامعة لكل فن لم يفهم المرام زاد قسنتيا في الكلام قوله بل لابد من وحدة
الآلة والآلة والمبر والمفعول به والحال الى غير ذلك فهم ان ارادوا الحصر بما ذكروا
ففساده ظاهر والافعال الداعى الى العدول من المضبوط الى المنتشر الغير الخالي من الكدر
قوله فستلزمه ايها اي الوحدات الغير المذكورة ههنا ايضا اي كما انها مستلزمة لتلك
الوحدات الثمانية قوله وقبل الاعتبار هذا هو المشهور في كتب المتأخرين كالشمسية وغيرها
قوله والبواقي مردودة اليهما وحدة الشرط والجزء والكل مندرجة في وحدة الموضوع

من تلك المادة الى ما ذكره بل يكفي ان يقال المراد من الاختلاف المذكور هو اختلاف
 القضيتين بحيث لا يجتمعان ولا ترتفعان معا والموجود ههنا انما هو الاول لا الثاني اذ يجوز
 ارتفاعهما معا انتهى ناش من عدم تحرير مراد المحشى بل ذلك مراد المحشى ايضا كما حررناه
 والحق ان خصوص المادة قد يكون باجتماع القضيتين في الصدق دون الكذب كما في
 قولنا بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس بانسان وقد يكون باجتماع القضيتين
 في الكذب دون الصدق كما في قولنا كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان بانسان وما نحن
 فيه من هذا القبيل فلهذا در المحشى حيث اشار الى هذا البيان في تحشية قوله فخرج به الشبان
 اه كما وضعناه هناك في الحاشية فن حرر المقام بان يقال الاختلاف المذكور بخصوص المادة
 والالزم ذلك في كل شخصيتين مختلفتين بالايجاب والسلب مع عدم وحدة الزمان ولبس
 كذلك فان قولنا زيد كاتب امس زيد ليس بكاتب اليوم مثلا يجوز صدقهما معا وكذبهما معا
 ثم اعترض عليه بما اشار اليه القائل السابق لم يتغطين لما اراده المحشى ههنا وان كان ما ذكره
 متبادرا من ظاهر الكلام قال المص والزمان والمكان اى زمان نسبة المحمول الى الموضوع
 ومكانه لازمان التكلم ومكانه اذا اختلاف في زمان التكلم ومكانه لا يدفع التناقض فافهم قال
 الشارح بخلاف الجسم مفرق للبصر اى من زيل العين جعله بعضهم من الفرق بالقاء المجمة
 واستدل على ذلك بقولهم الاسود جامع للبصر اى مع السواد ليس بجامع للبصر اى مع
 اللسود فاستفاد منه ان البصر لا يستقر على البياض ولا ينجى ان الكلمة من المزيد لامن
 الثلاثى فكونها من الفرق بعيد ثم ان قولهم المذكور لا يدل على ما ادعاه ولودل لكان اثباتا للغة
 بالقياس واما نحن فلم نجد من كتب اللغة التى عندنا ما يشي العليل قوله ان تعتبر اه على
 صيغة المضارع الجھول وقوله وترد على صيغة المضارع الجھول ايضا عطف على
 تعتبر السابق وحاصله ان الصحيح ان يعتبر في تحقق التناقض وحدة النسبة الحكمية وترد
 كل الوحدات الى تلك الوحدة لوجود التناقض عند وجود الوحدة الواحدة المعهودة
 دون الوحدات التى اعتبروها اذا حصر فيما ذكره هذا وهذا انما يرد اذا قصدوا الحصر
 فيما ذكره والظاهر انهم ارادوا بيان ماهو الغالب فلا يرد ذلك عليهم وما قيل
 من ان الاختلاف بالعلة والآلة وغيرهما داخل في اختلاف المحمول فلذا لم يذكروها
 لبس بشئ لان الاختلاف بالزمان والمكان والاضافة والقوة والفعل داخل في اختلاف
 المحمول على ما نص عليه كثير من المتأخرين فبح اذا اعتبروا الاندراج في العلة والآلة
 وغيرهما يلزم عليهم اعتباره ايضا في الزمان والمكان والاضافة والقوة والفعل والا
 يلزم الترجيح بلامرجح فالحق ان من ذكر الوحدات الثمانية لم يعتبر الاندراج ههنا بل ذكر
 ماهو الغالب ولما كان هذا ايضا غير خال من الكدر لم يلتفت اليه المحققون بل اعتبروا
 وحدة النسبة الحكمية فكلمنا اتحدت النسبة في القضيتين اتحدت جميع الوحدات
 الثمانية ولبس الامر بالعكس اذ يحتمل هنا ان يوجد اختلاف في القضيتين بجهة
 من الجهات فبح لا يوجد اتحاد النسبة فيهما فلا يوجد التناقض هذا قوله واعلم اه
 اشارة الى تحقيق في المقام مع التأكيد لما صححه الشارح وحاصله ان الوحدات المذكورة
 التى هي شروط تحقق التناقض انما اعتبروها لاجل تحقق وحدة النسبة الحكمية التى
 بها يحصل التناقض ولما كان غرضهم ههنا تحصيل قضايا مساوية للرفع كما سبق

ههنا مقابلا لوصف المادة كما اشار اليه شارح الشريعة والافلاخ في مخصوص
المادة من جزئيات الاختلاف بالواسطة ولعل لهذا كماله الشئ ولما كان ملاذ كره
من المثال غير شامل للاختلاف بخصوص المادة ورده المحشى قوله لما اختلف
المقتضيات ضرورة ان مقتضى الطبيعة النوعية لا يتخلف في افرادها وان اختلفت
الافراد بشخصياتها فما قيل من انه كما ان الجنس هبة مبهمة متحصلة بالفصول
كذلك الطبيعة النوعية متحصلة بالعوارض المتحصلة فلم لا يجوز ان يتخلف مقتضى
الطبيعة النوعية ايضا لبس بشئ بل تاش من عدم الفرق بين الطبيعة النوعية
وبين الشخصيات ولا يلزم من اختلاف الافراد اختلاف مقتضى الطبيعة النوعية
فلم يلزم ان يتخلف مقتضى الطبيعة النوعية في افرادها لكن ذلك اختلاف في الشخصيات
لا في مقتضى الطبيعة فيكسا هو المق ههنا قوله قيل تقبض القضية اه فيه
اشارة الى ان التقبض انما يكون للقضية كما عرفته والافلا وجه للتخصيص
بالقضية ان تقبض المفرد على تقدير وجوده رفعه بعينه ايضا ولوقبل وجه
التخصيص هو كون الكلام في القضية كما ان هذا رجوعا الى ما سبق فاقبل من ان
في الاضافة المذكورة اشعارا بعموم التقبض للمفردات لبس بشئ قوله ولا حاجة الى
والحال انه لا حاجة اه ويحتمل ان يكون ابتداء كلام والاولى ان يقال فلا حاجة اه
قوله الى اعتبار شئ من تلك الشرائط كما لوحدات الثمانية وغيرها قوله نعم
قد يعتبرون اه ظاهره انهم قد يعتبرون في النقايس ارتفاع القضايا وقد يعتبرون
لوزنها المساوية فيحتاجون في تحصيل تلك اللوازم المساوية الى تلك الشرائط وان
لم يحتاجوا في معرفة النقايس الحقيقية اليها وقبيل اشار الى هذا البيان شارح المطالع
وغیره لكن هذا يقتضى ان يوجد لهم في القضايا نقايس حقيقية ولا يمكن لهم ذلك
فلا بد ان يصرف هذه العبارة عن ظاهرها بان يحمل كلمة قدر على التحقيق وصيغة
المضارع على الاستمرار بمعنى ان اعتبارهم تلك القضايا محقق مستمر الى ان بلغ من الشهرة
الى حيث لا يطلق اسم التقبض الاعلى تلك القضايا المساوية فصار حقيقة عرفية فيها
فالمراد من التقبض ههنا لبس المساوي للتقويض الحقيقي كما اشار اليه شارح القسطاس
واستحسبه الشريف في الحاشية الصفري فمن لم يتفطن بهذا قال ما قال فظهر من هذا
ان غرضهم من اشتراط الوحدات وغيرها تحصيل تلك اللوازم المساوية غاية انهم
اختلفوا في طريق تحصيل تلك اللوازم المساوية منهم من اكثر الشروط ومنهم من قلها
وارجع بعضها الى بعض ومقصود الكل ان هو تحصيل تلك اللوازم المساوية فلا تراخ
بينهم في المقصود والتكلا على الملك المعبود قوله قلنا لانم تحقق التفاضل فيه لان
الاختلاف ان كور لبس لذاته بل بخصوص المادة الا يرى انه اذا تحقق القضية الاولى
منها لم يتحقق الاخرى منها بناء على الابوة صفة لو تحققت امس تحققت اليوم فقد
صدق الاولى وكذب الاخرى لكن لا يلزم من الاخرى كذب صدق الاولى ايضا على
ما هو اللازم في التناقض اذ يجوز ان يكون زيدا باعمر واليوم ولا يكون اباه امس فظهر
ان الاختلاف المذكور بعدم الاجتماع صدقا لا كذبا انما هو من خصوص المادة
لذاته حتى يلزم وجود التناقض بدون الاتحاد في زمان فاقبل من انه لا حاجة في التفصي

بان الوجود ينضم الى الماهية لا بشرط كونها موجودة بل في زمان كونها موجودة
 بهذا الوجود لا بوجود آخر وحاصله ههنا ان ثبوت الشيء للشيء لا ينفك عن ثبوت المثبت له
 في نفسه ولو كان بهذا الثبوت وكذا الحال في جل الصفات السابقة على الوجود وههنا
 كلام لا يتحمله المقام قوله وقد مر ان المتناقضين اذ تأيد لعدم وجود التناقض
 في المفهومين اللذين يجوز ارتفاعهما كما قرره اولا قوله لذاتهما ويلزمه التمانع في جميع
 الارزمنة والاحوال بل يلزمه التمانع اجتماعا وارتقا فقولاه اجتماعا وارتفاعا بيان للتمانع
 الذاتي ولذا اكتفى الشريف العلامة في تفسير المتناقضين بالتمانعين لذاتهما هذا
 ولا تلتفت الى ما قيل هنا قوله فيه انها مفردة لكن التناقض فيها في قوة تناقض
 القضايا اقول قد سبق منا ان تناقض المفردات لا يكون في قوة تناقض القضايا الابعاد
 القياس الى ذات واحدة كما اعترف به المحشي سابقا فعلى هذا يكون التناقض باعتبار
 الحكم فيها وهذا لا يتا في مراد الش ههنا من ان المفردات اذا اعتبر معها الحكم تحقق
 التناقض هناك حقيقة لكن لا يكون ما وقع فيها التناقض مفردة بل احكاما والحق
 ان المفردات بدون اعتبار الحكم فيها لا يقع فيها التناقض وباعتبار الحكم فيها يكون
 التناقض فيها من تناقض القضايا قوله اي الاختلاف بالايجاب والسلب يكون
 مستغلا في ذلك الاقتضاء ولا يكون محتاجا الى امر آخر كذا في حواشي التجر يد للسيد
 اقول وذلك لا يكون الا برعاية جميع الشروط اذ لو اتى شرط منها لم يتحقق ذلك الاختلاف
 فلا يوجد التناقض فما قيل من انه ان اراد به ان الصورة علة تامة لذلك الاقتضاء
 ولا مدخل لخصوص المادة فيه كما هو المستفاد من كلام السيد لزم ان لا يتحقق التناقض
 بين قولنا كل انسان حيوان وليس كل انسان بحيوان لان ضرورتهما الموجبة الكلية
 والسالبة الجزئية ليستا علة مستقلة لذلك الاقتضاء والالزام ان يتحقق التناقض
 في كل مادة يوجد فيها هاتان الصورتان مثل كل انسان حيوان وليس كل حيوان بانسان
 وليس كذلك وان اراد به ان تلك الصورة مدخلا في ذلك لزم ان يتحقق التناقض
 في قولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بحيوان وليس كذلك ايضا انتهى
 ليس بشيء لان المراد ان نفس الاختلاف بحيث يراعى فيه جميع الشروط هناك مستقل
 في ذلك الاقتضاء ومن البين ان المواد المذكورة لم يراع فيها جميع الشروط ولتخصه
 ان نفس الاختلاف مستقل في ذلك الاقتضاء لكن لا يوجد الاختلاف المذكور الا برعاية
 جميع الشروط هذا قوله وكذلك اي كما خرج المادة التي ذكرها الش لكون الاختلاف
 المذكور فيها بالواسطة خرج المادة التي يكون الاختلاف فيها بخصوص المادة فان قولنا
 كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بحيوان مختلفان ايجابا وسلبا بحيث يقتضي
 صدق احدهما وكذب الاخرى وان قولنا بعض الانسان حيوان وبعض الانسان
 ليس بحيوان مختلفان ايجابا وسلبا بحيث يقتضي صدق احدهما وكذب الاخرى ايضا
 لكن كل من الاختلاف المذكور ليس لذاته بل بخصوص المادة وهي كون الموضوع
 اخص من المحمول ولو كان الموضوع اعم من المحمول لكذب الكليتان وصدق
 الجزئيتان مثل كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان بانسان وبعض الحيوان انسان
 وبعض الحيوان ليس بانسان كما يشير اليه المص هذا واعل هذا مبني على جعل الواسطة

قال الشارح العلامة فان الشيء وعدوله يرتفعان لعدم الاثبات قيل معنى هذا
العلام ان الشيء المحصل مفهوم مفرد من حيث هو هو وعدوله ان يجعل
معنى حرف السلب مضموما اليه صائرا معه شيئا واحدا ومن البين ان لا يثبت في المحصل
حتى يكون عدوله رفعا لذلك الشيء وسلبه ونقيضا وانما هو وهو مفهومان مفردان
يرتفعان بانفسهما فقط وقول لو كان معناه ما ذكره لفهم منه فهما ظاهرا ان الشيء
 وعدوله لو اثبتا الى شيء آخر لم يجوز ارتفاعهما كذبا ولو عند عدم الموضوع وهو مع كونه
مخالفا لما صرح به الشريف في حاشية المطالع من ان الشيء وعدوله اذا نسبتا الى شيء
يجوز ارتفاعهما كذبا حيث قال السيد فيحصل ح قضيتان متساويتان صدقا لا كذبا
مختلف للواقع ايضا لان الشيء وعدوله مفهومان من المفهومات يجوز ارتفاعهما كذبا
من ذات الاحتمال اضافة لهما بمفهوم مغاير لهما واعله اشتبه عليه العدول والسلب فخالف
بما سيقدره المحشى في صورة السلب فوجه عبارة الش بما يقتضى ما يخالف الواقع وما حققه
الشريف ايضا فالحق ان معناه ان الشيء وعدوله يرتفعان عن الموضوع المعدوم
لان كلا منهما عبارة عن مفهوم ثابت وح اذا كان الموضوع معدوما لا يوجد الاثبات بشيء
منهما عليه فيجوز ارتفاعهما ولا كذلك السلب بمعنى النقيض على ما سلف على ما حققناه
وعلى هذا المعنى مشى المحشى في هذا المقام والعجب من القائل القاضل انه قدم بظاهر
عبارة الش فيه مع انه بصدد تسليم تحقيق الشريف والش ههنا والحال ان الثاني
لا يتم الا بان يكون مراد الش ما قررناه كما اشار اليه المحشى ويشير اليه قوله اي حين
عدم الموضوع لامتناعه اي معنى ان مراد الش من قوله لان الشيء وعدوله يرتفعان
لعدم الاثبات ان الشيء وعدوله يرتفعان عن الموضوع المعدوم لعدم وجود الاثبات
بكل منهما ح لان الاثبات على غير الثابت من حيث انه غير ثابت ممتنع ضرورة ان ثبوت
الشيء للشيء فرع ثبوت المثبت له ان في الذهن ففي الذهن وان في الخارج ففي الخارج
ولما كان حرف السلب جزء من المعدول صائرا معه شيئا واحدا كان المعدول مفهوم مامن
المفهومات كالمحصل المفرد فتح يجوز ارتفاعهما عند عدم الموضوع ولا كذلك النقيض بمعنى
السلب اذ كل مفهوم سوى الشيء ونقيضه بمعنى السلب يصدق عليه احدهما فلا يجوز
ارتفاعهما كما فصله سابقا وهذا ما اشار اليه الشريف في حواشي المطالع من انه
لا مانع بين التصورات بدون اعتبار النسبة واما اذا اعتبر النسبة الى شيء وح ان كان
حرف السلب جزء من المفرد يحصل هنا قضيتان متساويتان صدقا لا كذبا بناء
على انه يجوز ارتفاعهما عند عدم الموضوع هذا فلا يلتفت الى ما قيل من ان مراد الش
ليس ما فهمه بل مراده انه لا يثبت للمحصل المفرد في نفسه وعدوله ليس نقيضا له
فيجوز ارتفاعهما بانفسهما انتهى لاني قد عرفت انه ظاهر العبارة غير ملتفت اليه
بل الحق فيه ما اشار اليه المحشى على ما حققناه وانما قيد بقوله من حيث انه غير ثابت اذ يمكن
اثبات الضحك على زيد المعدوم في الخارج غايته ان يكون القضية كاذبة ولكنه
ليس من حيث انه غير ثابت بل من حيث انه ثابت في الخارج ثم ان قولهم ثبوت الشيء للشيء
في ظرف فرع ثبوت المثبت له في ذلك الظرف منقوض بحمل الوجود المطلق وبحمل
الصفات السابقة على الوجود كالا مكان اجاب عنه شارح انوافق في مبحث الوجود

بان يكون المراد من القضييتين ما يطلق عليه القضييتان سواء كانا بالفعل او بالقوة
 حتى طريق عموم ايجاز والابلزيم الجمع بين الحقيقة والجواز ولهذا صدره بالامكان
 وما قبل من انه لما كان هذا محالاً لما ذهب اليه الجمهور صدره بالامكان فالاولى
 ما ذهب اليه الجمهور فقد عرفت اضمحلاله مما حققناه فلا نعبده بل المحشى معترف
 بما حققه الشريف المحقق كما يدل عليه قوله كذا حققه المرتضى قدس سره فالوجه
 ما اشرنا اليه ثم ان حاصل الجواب ان مفهوم اللانسان مثلاً لما حوذاً بلسب صدقه
 على ذات واحدة وان كان نقبضاً بمعنى السلب لكن استاقض بينه وبين الانسان
 المأخوذ بصدقه على تلك الذات في قوة تنقض القضايا كيف لا وهما في المال حكمان
 متناقضان كالفقيين اللتين هما محمولاهما فاستاقض المذكور بين المفردين في الحقيقة
 تناقض بين الفقيين فلذا عرفوا التناقض باختلاف الفقيين اه بحيث يدرج فيه جميع
 افراد التناقض ويؤيده تصريح بعضهم ايضا بانه لاتناقض في التصورات فالتعريف
 المذكور جامع لجميع الافراد قطعاً قوله كذا حققه المرتضى قدس سره في حاشي
 التجريد بل في اكثر تصانيفه وتبعه كثير من المحققين كالاش والخبالي وغيرهما وما قبل
 من انه ربما يشعر كلامه في بعض تصانيفه الى كون التناقض مشتركاً معنويًا بين القضايا
 والمفردات بل بعض كلامه يشعر بكونه مشتركاً لفظياً بينهما فهو على تقدير تسليمه
 كلام على مذاقهم لا على مذاقه ومثل هذا الاضطراب غير لائق بمنصبه الشريف
 والقول بان نزاعه انما هو في كون ما ذهب اليه مختاراً لاحقاً لبس شيء بل الحق
 اب العبد المرتضى قدس سره لا يرتضى بما ذهبوا اليه وانهم في بيان التناقض للتصورات
 متباينون والحق ما اشاروا اليه في تعريف التناقض قوله واجيب عنه بوجه آخر
 جواب تخصيص المعرف بحسب الفرض وهذا مما اشار اليه شارح المطالع حيث قال
 في الجواب عن الاعتراض بان التناقض كما يقع في القضايا يقع في المفردات فاحتصاص
 الاختلاف في الحسد بالقضييتين بجهل التعريف عبر جامع المراد من المعرف ههنا
 التناقض بين القضايا لان الكلام في احكامها وانما خصصوا بحكمهم بذلك وان وجب
 ان يكون مباحثهم عامة منطبقة على جميع الجزئيات لان عموم مباحثهم انما يجب ان يكون
 بالنسبة الى مقاصدهم واغراضهم ولما لم يتعلق لهم بالتناقض بين المفردات غرض
 مفيد بل جعل غرضهم انما هو في تناقض بين القضايا حيث صار قياس الخلاف
 انوقوف على معرفته عمدة في اثبات المطالب في العلوم الحقيقية بل وفي اثبات احكامهم
 من العكس وانتاج الإقضية لاجرم اختص نظرهم بالتناقض بين القضايا ونهوا
 في تعريفهم اليه على ذلك انتهى واعلم مال بذلك التوجيه الى مذهب الجمهور ولا يخفى
 على ذوي فطنة انهم كما اشاروا الى بيان نسب بين العيين اشاروا اليه ايضا بين القضييتين
 كما يشهد به الرجوع الى جانب التصورات فلا بد عليهم ان يعرفوا التناقض في التصورات
 في ذلك الجانب او يدرج ههنا فان دعوا انه لا نفع في بيان تناقض في التصورات فليعلم
 ان اللزوم ان يترك بيان النسب بين القضييتين ايضا فالحق ان التناقض مخصوص
 بالقضايا وان ما اشاروا اليه في ذلك الجانب لبس بتناقض حقيقة بل مجرئ على سبيل
 التأويل وان ما اشاروا اليه في بحث القضايا ماهو حقيقة الحال والتوفيق على ملاك المتعال

الشريف من ان المتناقضين هما المفهومان المتماثلان لذاتهما اجتماعا وارتقاها والشيء
 مع عدوله لا يكون كذلك فهما ليسا متناقضين وقد عرفت آنفا مدار ما حققه الشريف
 قوله اجتماعا وارتقاها اى وجودا وعدما وتفسيره بقوله بالا اجتماع والارتفاع في جميع
 الازمنة والاحوال ليس بجيد بل ذلك ليس معنى الاجتماع والارتفاع وان لمهما قوله
 اللهم الا ان يفسر المتناقضان اه هذا من كلام الشريف كما فصلناه واثاربه الى بعد
 التفسير المذكور جدا وقد عرفت وجهه فتذكر ايضا ولذا قال لكن ذلك التفسير
 بعيد غاية البعد فلا يلتفت الى اطالة البعض ههنا ايضا قوله وبهذا المعنى اى بهذا
 المعنى البعيد جدا ولذا قدم قوله لكن ذلك التفسير اه على هذا الكلام يعنى انهم بنوا
 ما قالوا رفع كل شئ نقبضه على ذلك التفسير البعيد فاقالوه لا يعنى من الحق شيئا فلا يلتفت
 الى ما قبل من ان الاولى تقديم قوله وبهذا المعنى على قوله لكن ذلك التفسير اه ثم ان العبارة
 المعروفة فيما بينهم نقبض كل شئ رفعه اه ولما كان هذا منقوضا بامر ين احدهما انه
 لا يصدق على الایجاب الذى هو نقبض السلب لان رفع السلب سلب السلب لا لايجاب
 وثانيهما انه يقتضى ان يكون رفع الضاحك عن الشئ مثلا نقبض الضاحك مع ان نقبضه
 اثبات الضاحك للغير كما اوضحه المحشى في حواشيه على الخبالي غير الشريف تلك العبارة
 الى ما ترى وتبعه المحشى وقد دفعنا التناقضين المذكورين هنالك مع اعترافنا ان الاولى
 ما افاده السيد الشريف فراجع قوله بقى هنا اه يشير الى ترويج مذهب الجمهور
 مع الاعتراف بما حققه الشريف ايضا وحاصله ان النقبض بمعنى السلب المستلزم
 للتناقض الحقيقى يوجد في المفرد ايضا اذا اعتبرنا نسبة المفردين المتنافيين كمفهوم صدق
 الانسان ومفهوم سلبه الى ذات واحدة اذ لم يمكن اجتماعهما فيها ولا ارتفاعهما عنها
 اذ كل مفهوم سواهما يصدق عليه انسان او يصدق عليه انه ليس بانسان فلا يخاور
 مفهوم عن احد الامرين ولا يجتمعان في مفهوم اصلا فهذا لا اعتبار كانه متناقضين
 كما لو اعتبرنا ههنا قضيتين يكونان محمولين لهما كانه متناقضتين اذ الاولى منهما موجبة
 محصلة والثاني موجبة سالبة لمحمول وقد قرر في محله ان السالبة والموجبة السالبة
 المحمول متلازمان فيكون هاتان القضيتان مختلفتين بالايجاب والسلب فكانه متناقضتين
 كما ان المفهومين المفردين المقسسين الى ذات واحدة متناقضان فعلى هذا لا يكون
 التعريف المذكور جامعا لخروج مثله عنه قطعا واقول قد حقق الشريف في تصانيفه
 انه لا تمنع بين التصورات بدون اعتبار النسبة الى شئ فالانسان والانسان فان اعتبر
 نسبتها الى شئ فصح ان لم يكن حرف السلب راجعا الى النسبة يحصل هنا قضيتان
 متناقضتان صدقا لا كذبا وان كان راجعا الى السلب كانه متناقضين انتهى كما اوضحناه
 آنفا فعلى هذا لا يكون ما صوره من المثال مغاير للقضيتين اللتين هما محمولاهما كما اعترف
 بذلك بقوله وقبسا الى ذات واحدة وبقوله لان كل مفهوم سواهما لما قبل من ان الحق
 ان هذا القول زائد بل حشو مفسد لان كل مفهوم ايا كان لا يخرج له عن طرفي النقبض
 ليس بصواب بل الصواب ان التماثل الذاتى لا يوجد بدون اعتبار الحكم كما يشهد به
 الرجوع الى الوجودان وقد اعترف به المحشى فيما اجاب به بقوله ويمكن ان يجاب عنه
 قوله ويمكن ان يجاب عنه كانه جواب بتهميم القضيتين الى ما بالفعل والى ما بالقوة

في حواشي التهذيب وقال ما حمله ان التناقض في الاصطلاح اعم من ان يكون في القضايا وفي المفردات والاصل في الاستعمال الحقيقة وقد قالوا نقيض كل شيء رفعه وجعلوا مطلق التناقض من اقسام التقابل واما تخصيص التعريف فهنا بناقض القضايا فلا يكون الكلام فيها وكون تناقض القضايا عمدة في اثبات العكس واتاج الاقيسة لان التناقض مخصوص بالقضايا فعلى هذا كان التناقض مشتركاً معنويًا بين تناقض القضايا وتناقض المفردات ومنهم من زعم ان التناقض مشترك بينهما لفظاً والى رد كلا القولين اشار السيد السند في حواشي المختصر الحاشية حيث فسر اولاً المتناقضين بالمتماثلين لذاتهما ثم قال وما ذكره المنطقيون من تقابض اطراف القضايا فعلى وجهين احدهما ان يعتبر نسبة الاطراف الى الذات تقييداً بحاشيا او سلبيا ويسمون هذا تقييذا بمعنى السلب وثانيهما ان يلاحظ مفهوماتها من حيث هي هي ويجعل معنى حرف السلب مضموما اليها صائراً معها شيئاً واحداً ويسمونه تقييذا بمعنى العدول وكلاهما مجاز على التأويل اللهم الا ان يقال المتناقضان هما المفهومان المتساويان لذاتهما والتساوي اما في التحقق والانتفاء كما في القضايا واما في المفهوم بانه اذا قبض احدهما الى الآخر كان اشد بعداً مما سواه فيوجد ايضا في التصورات كفهومي الفرس والافرس وبهذا المعنى قبيل رفع كل شيء نقيضه سواء صكان رفعه في نفسه او رفعه عن شيء انتهى فقد اشار الى ان التناقض بالمعنى المختار عنده لا يوجد في التصورات الا على سبيل المجاز والتأويل الا ان يعرف المتناقضان بالمتساويين لذاتهما فتح يوجب التناقض في التصورات ايضا بناء على ذلك المعنى المصطلح كما فصله المحشي ونحن نقول بتوفيق الله تع التحقيق ما ذهب اليه الشريف من ان المتناقضين هما اللذان يتماثلان لذاتهما اجتماعاً وارتقاءً لانهم اجتمعوا على ان اجتماع النقيضين مع وارتفاع النقيضين مع ولو وجد التناقض حقيقة في التصورات ومن البين ان المفهومين المتساويين وان لم يجز اجتماعهما صدقاً لكن يجوز انتفاؤهما معاً عن الموضوع المعدوم كما لو قيل شريك الباري بصير وشريك الباري لا بصير فكلاهما متفقان عن الموضوع لكون الموضوع معدوماً لكان ما اجمعوا عليه من المقدمة الثانية فاسداً بل كان ارتفاع التقيضين جائزاً عندهم مع انه لم يقل به احد منهم ولا من غيرهم فالحق ان التناقض الحقيقي انما يوجد في القضايا كما اعترفوا به في اثبات تينك المقدمتين المسلمين وان اصطلاحهم في التناقض على المعنى الثاني مما لا وجه له بل اصطلاحهم على ذلك المعنى متناقض مع اعتراف تينك المقدمتين فلذا مال الشارح وكثير من المحققين الى ما حققه الشريف ولم يلتفت الى ما اشتهر فيما بينهم وان صدر ذلك من مثل شارح المطالع وصاحب القسطاس ومن تبعهما مثل ابي الفتح وغيره فلا يلتفت الى الحالة بعضهم في ترويج مذهب الجمهور بمجرد جلالة شأنهم فالحق ما اشار اليه الشريف وان ما اشاروا اليه من وجود التناقض في التصورات مسامحة منهم وليس هذا اول حادثة وقعت منهم وقدز دنايانا له في حواشينا على الخيال قوله بناء على ان المتناقضين اه ليس هذا استدلالاً بالتعريف على المدعى بل بيان المبني عليه لما اشار اليه الشيعي ان ما اشار اليه الشيعي مبني على ما حققه

وكذب الاخرى فدفع بان مثله من قبيل اغناء الثاني عن الاول ومثله لا يعد مستنداً
والا لزم الاكتفاء في كل تعريف بالقيد الاخير والتحقيق ان القيد الواقعة في التعريف
لا سيما في الحدود لتحقيق مفهوم المعرف وذلك لا يكون الا باخذ القيد ومع ذلك
جلها على كونها قوداً مخرجة ما يمكن ذلك كما فعله الشارح اولى واخرى قوله
وبالعدول والتحصيل اه عطف المجموع على مجموع قوله بالحمل والشرط كما اشار
اليه في الموضعين بقوله بان يكون اه ونظيره ما اشار اليه ائمة التفسير في قوله تعالى هو
الاول والاخر والظاهر والباطن هذا واعلم ان حرف السلب ان كان جزءاً من احد
الطرفين يسمى القضية معدولة فان من الموضوع معدولة الموضوع وان من المحمول
معدولة المحمول وان من الطرفين معدولة الطرفين ولا يسمى محصلة وكذا الشرطية
فالاختلاف السابق بالحمل والشرط هذا بالعدول والتحصيل سواء كانا حليتين
او شرطيتين او مختلفتين قوله يشمل الصور المذكورة التي اشار اليها مفصلاً وما قبل
من ان القيد انما يخرج ما ينافيه لا ما يغايره في الجملة ففي هذه الصور كما يكون الاختلاف
بالعدول والتحصيل والحمل والشرط يكون ايضا بالاجاب والسلب كما اشار اليه
المحشي فلا بد للشارح ان يقال بالعدول والتحصيل والحمل والشرط فقط اولا غير
وما يؤدي مؤداه فدفع بان النظر ههنا انما هو الى الاختلاف بالعدول والتحصيل
وغيرهما ومن البين ان الاختلاف بالعدول والتحصيل مثلاً ولو كانا مختلفين يجابا وسلبا
يفسر الاختلاف بالاجاب والسلب فقط كما هو المراد من التعريف ههنا فالقول في دفعه
بان للاختلاف بالعدول والتحصيل مثلاً اعتبارين والخارج بهذا القيد اعني قيد
الاختلاف بالاجاب والسلب انما هو اعتبار العدول والتحصيل فقط لامعاده ليس
بشيء ناش من عدم الاطلاع على ماهو المراد من القيد في التعريف ثم ان القائل الاول لما
اطلع على ما جرنا لقيد في التعريف استشعر اعتراضاً وقال فحق قوله بحث يقتضي لاداه
مستدركاً اذ يكفي ان يقال انه اختلاف القضيتين بالاجاب والسلب على ما حققه مفصلاً
في المطارحات فالحق ان قيد الاجاب والسلب ليس الاحتراز بل هو لتحقيق مفهوم
التناقض وان اختلاف القضيتين بحيث يقتضي لذاته لا يكون الا بالاجاب والسلب
كما اوضحه التفاتاني وفيه ان كون القيد في التعريف لتحقيق مفهوم المعرف لا ينافي
كونه مخرجا ايضا على ما شرنا اليه وانه لا يكون اغناء القيد الثاني عن القيد الاول
مستلزماً لاستدراكه كما حققناه فالحق ان حمل القيد المذكور على كونه قيداً مخرجا
مع كونه لتحقيق مفهوم التناقض اولى من كونه مقصوراً على كونه لتحقيق المفهوم
فقط كما لا يخفى على الفطن وما ذكر في المطارحات لا ينافي ما شرنا اليه فافهم قوله اي غير
الحمل والشرط والعدول والتحصيل فيه اشارة الى ان الضمير في كلمة غيرها ضمير
التأنيث كما في بعض نسخ الشرح ولو كان ضميراً تثنية كما في بعض آخر منها لقال
اي غير الحمل والشرط وغيرها العدول والتحصيل الا ان يقال تسامح في ذلك لظهوره قوله
في زعم البعض فيه اشارة الى تزيفه وقد قبل الزعم مطية الكذب ولذا قال والتحقيق
اه ثم ان هذا التحقيق مما صرح به الشريف العلامة في حواشي مختصر المنتهى وان كان
محالفا لما قرره كثير منهم شارح المطالع وصاحب القسطاس وغيرهما وتبعهم ابو الفتح

منها عدم الاجتماع في الموضوع وعدم الخلو عنه او عدم الاجتماع فيه او عدم الخلو
عند والقول بانه ح يكون حلية مرددة المحمول رجوع الى اول الكلام لا يلتفت الى مثله
في تحقيق المقام اذ لجوز التركيب من الاجزاء الكثيرة ان يقول فبال المتكلم ح حيث
لم يورد الكلام بمفصلات عديدة بل اوردها بكلمات مختصرة فعلى هذا يكون التركيب
المذكور تركبا بحسب الحقيقة لا بحسب الظاهر كما حققه الش ههنا اقتفاء بشارح
المطالع والحق ان ما اشار اليه المحشي ههنا لا يخلو عن متانة وان خفي مراده على
القاصرين وان الش العلامة اشار الى جواز تركيب المفصلات من الاجزاء المتكثرة
في فصول البدائع وقد صرح بذلك صاحب المطارحات حيث قال واما المفصلة
فالمشهور انها تحتمل الكثرة الى غير النهاية ثم فصل وحقق ما حاصله انه يجوز تكرار
الاجزاء اذ انسبت الى موضوع واحد وقبست الى ما يجتمعها من زمان او مكان او حال
انتهى فاعل المحشي اخذ ما ذكره ههنا من كلامه ولا شبهة في علمه ومقاله ويدل على ما قررنا
ان صاحب المطارحات قال في بحث القياس الاستثنائي وان كانت المفصلة ذات اجزاء
يستثنى عين اجدها حيث يتعين ذلك فينتج نقبض البواقي او يستثنى نقبض احدها
حيث يجب ذلك فينتج مفصلة في البواقي ولا يتعين من ذلك احدها وهكذا اشار الش
في فصول البدائع فلا ينبغي ان يترك كل ذلك بكلام صدر عن شارح المطالع وان اختاره
الشارح ههنا على انا نقول النزاع بين الشارح والمحشي ههنا انما هو في كون التركيب
المذكور تركبا بحسب الظاهر كما قال به الش او بحسب الحقيقة كما قال به المحشي والظاهر
هو هذا اذ المراد من امثال المفصلة المتكثرة الاجزاء انما هو التردد الواحد بين
الاجزاء وان قيل لمثله انه حلية مرددة المحمول ولا يقول احد في مثله ان هناك انفصالات
وترديدات بين الاجزاء وهذا القدر كاف في كون التركيب المذكور تركبا بحسب الحقيقة
هذا لكن على هذا يكون النزاع لفظيا لان كلام الشارح ههنا على ان يكون المراد
بالمفصلة ههنا حقيقة ههنا وذلك لا يكون الا بين القضيتين على ما هو صريح كلماتهم
ومقتضى تعريفاتهم للشرطية وكلام المحشي مبنى على ان يكون المراد بالمفصلة المتكثرة
الاجزاء ما هو اللازم لها اعني التردد بين الاجزاء فان اراد الشارح فيما سبق بالتركيب
الظاهري هذا الذي ذكره المحشي لم يبق نزاع الا في القول بان التركيب المذكور
ظاهري كما قال به الشارح او حقيقي كما قال به المحشي ولعل الشارح نظر الى حقيقة
الاتصال فحكم بان التركيب المذكور ظاهري والمحشي نظر الى المراد من ذلك التركيب
فحكم بان التركيب المذكور بحسب الحقيقة فيكون الحقيقى ظاهريا والظاهري حقيقيا
فاندفع بهذا اوهام الناظرين فافهم هذا المقام قوله على المطلقات اه احتراز
عن الوجهات فان شيئا منها ومن احكامها من التناقض وغيره لم يذكر في هذه الرسالة
قال الشارح يخرج اختلاف المفردى اشار به الى ان الاختلاف جنس بعيد والقضيتين
فصل بعيد يخرج الصور المذكورة وما قبل من ان الصور المذكورة تخرج بقوله بالايجاب
والسلب بل لا حاجة الى هذا القول ايضا لخراج الاختلاف الواقع بين القضيتين
بغير الايجاب والسلب كاعدول والتخصيل وغيرهما لان ذلك خارج عن قوله بحيث
يقضى لذاته اه فالظاهر ان يقال هذا الاختلاف مقتضى لذاته صدق احدي القضيتين

في وهو ان ما ذكره المحشي لازم
الكلام لا منطوقه في الشرطية
وهو الحكم بوقوع النفاة بين
القضيتين وعدمها على ما قالوا
وان ما ذكره حلية مرددة المحمول
وايه بانما وبيل المذكور برجع
بالمفصلات كلها الى الحلية وهو بط
ولا يصح استعمالها في الاتان
ونهم عرفوا النفاة بين القضايا على ما
الحكم بالنفاة بين القضايا على ما
صرحوا انتهى و كل ذلك ناش
من الحيرة وعدم فهم مراد التركيب
من كلامه اذ مراده ان مثل التركيب
المذكور دليل على ان المراد فيه توريد
واحد لا توريدات فتعذرة فان قال
احد بان المراد في مثله توريدات
فعليه البيان ومثله حقيقى بان يكون
التركيب المذكور تركبا حقيقيا
وان كان تركبا بحسب الظاهر بالنظر
الى ما ليس مراد في مثله من حقيقة
الانفصال وان استعملها
في الاتان واقع وقد صرح به الش

اراد الا بطلب وجه ذلك الفرق ثم اشار على مذاقهم الفرق بين الحقيقية وبين مانعة الجمع
 ومانعة الخلو في التركيب المذكور وعدمه ثم حقق بانه لا فرق بين الثلاثة في عدم جواز التركيب
 من اكثر من اثنين فظهر بذلك ان الوجه الثاني كما اشار اليه الش بقوله والا فالانفصال
 الحقيقى اه اقبل بن الوجه لث ان الوجه الاول انذى امضى عليه الش انم من الكل قال
 الش واما الاخرى اي مانعة الجمع ومانعة الخلو فتصدقان عند التركيب من الاجزاء الثلاثة
 مثلا وان اريد منع الجمع ومنع الخلو بين جزئين معينين من اجزائها فيتصور في الاجزاء
 الثلاثة مثلا منع الجمع او منع الخلو لثا كل منها صادق لان الاستحالة السابقة انما نشأت
 من وجود منع الجمع ومنع الخلو بينهما معا كما في الحقيقة واذا خلصت الاجزاء لواحد
 منهما خلصت المنفصلة من الفساد وذلك لان مانعة الجمع تصدق عن جزئين كاذبين كما
 صرحوا به فتتركب عن الكواذب ايضا من غير لزوم محذور مثل قولنا هذا الشيء اما
 حجر اوشجر او حيوان فيحتمل ان يكون الكل كاذبا مع صدق منع الجمع بينها قطعاً ومانعة
 الخلو تصدق عن صادقين كما صرحوا به ايضا فتتركب من الصادق من غير لزوم
 محذور ايضا مثل قولنا هذا الشيء اما لا حجر واما لا شجر واما لا حيوان فيحتمل ان يكون
 الكل صادقا مع صدق منع الخلو بينها قطعاً لكن هذا على تقدير ان يكونا بمعنىهما
 الاخصيين واما اذا كان المراد بهما المعنى الاعم فيجتمعا مع منفصلة الحقيقة فيلزم
 فيهما ما يلزم فيها قال الشارح والحق اه يعنى ان غاية ما قبل في حكمهم المذكور
 ما ذكرناه لكن الفرق المذكور ليس بام لانهم ان ارادوا بقولهم الحقيقة لا تتركب من اكثر
 من اثنين بخلاف مانعة الجمع ومانعة الخلو ان المنفصلة الواحدة الحقيقة لا تتركب
 من اكثر من اثنين بخلاف المنفصلة الواحدة المانعة الجمع ومانعة الخلو فانها يمكن
 ان تتركب من اكثر من اثنين فلام ان المنفصلة القائلة بان هذا الشيء اما حجر او شجر او حيوان
 او بانه لا حجر ولا شجر ولا حيوان منفصلة واحدة بل منفصلات متعددة وان ارادوا بها
 المنفصلة الكثيرة فكما يتركب مانعة الجمع ومانعة الخلو من الاجزاء المتكثرة كذلك
 الحقيقة تتركب من اجزاء متكثرة وعلى كلا التقديرين لم يكن بين الحقيقة واختيها فرق
 في ذلك كذا في شرح المطالع قوله اقول يمكن ان يكون المعنى اه حاصله ان مواد المنفصلة
 المركبة من الاجزاء الكثيرة حاصلها ان يجتمع في الموضوع ولا يتخلو عنه اعم من
 ان يكون بين كل جزئين منها انفصال ولا لا كل جزئين منها لا يجتمعان ولا يرتفعان وان كان
 ذلك محتملا اذ لو كان ذلك مراد الاورد ذلك الكلام بمنفصلات متعددة وهذا المعنى انفصال
 واحد تركب من اجزاء كثيرة وكذلك مواد المنفصلة المانعة الجمع المركبة من الاجزاء الكثيرة
 حاصلها ان تلك الاجزاء لا تجتمع في الموضوع وهذا المعنى واحد ايضا قد وجد بين
 الاجزاء وكذلك مواد المنفصلة المانعة الخلو المركب من الاجزاء المتكثرة حاصلها
 انها لا تتخلو عن موضوع وهذا ايضا انفصال واحد يتحقق بين المجموع لان هناك
 انفصالات عديدة ولا يلزم فيه شى من المحذورات لان ذلك مبنى على اعتبار الانفصال
 بين كل جزئين معينين وليس فليس وتلخيصه ان اراد الاجزاء الكثيرة بمنفصلة واحدة
 اى منفصلة كانت قرينة قوية على ان المراد بها الانفصال الواحد بين تلك الاجزاء
 لا الانفصالات المتعددة والانفصال الواحد بين الاجزاء الكثيرة ممكن بان يكون المراد

فيلزم ان لا يكون المنفصلة المركبة من اجزاء ثلثة على ما هو المفروض مركبة من اجزاء
 ثلثة بل مركبة من جزئين ثا بينهما حلبة مرددة المحمول وهو مح لكونه خلاف المفروض
 فظهر من هذا ان هذا البيان ليس رجوعا الى الوجه الاول كما توهم وان استمد ههنا
 من بعض مفدمات الوجه الاول كما اشارنا اليه بقولنا لان الانفصال نسبة واحدة
 وان ما ذكر فيه بقوله اما احده الباقيين على التعيين كلام على سبيل الفرض والتقدير
 لانه كلام محقق حتى يرد عليه انه يجب ان يكون الجزء الآخر نقبض الجزء الاول
 او مساويه في المنفصلة الحقيقية وذا غير موجود ههنا ح انتهى على انه فساد آخر
 لا يضر المستدل اذ غرضه ابطال هذا الوجه كما هو صريح قوله وبقي الاخر اذا
 حشوا فتأمل ولا يخبط قوله اقول كون التركيب من حلبة ومنفصلة بذلك المعنى
 لا ينافي كونه منفصلة واحدة اقول نعم الا انه ينافي كونها منفصلة واحدة مركبة من ثلثة
 اجزاء كما هو المطلب ههنا بل غاية كونه منفصلة واحدة مركبة من حلبة بسيطة وحلبة
 مرددة المحمول كما فصله المستدل ومن البين انه ليس بمط ههنا كما لا يخفى قوله وثالثها
 ان تركبها من اجزاء ثلثة اه حاصلة انها لو تركبت من اجزاء ثلثة مثلا فان تحقق
 الجزء الاول يلزم عدم تحقق الجزء الثاني لثلا يبطل منع الجمع بينهما فح لابد من تحقق
 الجزء الثالث لثلا يبطل منع الخلو بين الاخيرين فيلزم تحقق الجزء الثالث على تقدير
 تحقق الجزء الاول بقباس من الشكل الاول هكذا كلما تحقق الجزء الاول لم يتحقق الثاني
 وكما لم يتحقق الثاني تحقق الثالث ينتج انه كلما تحقق الاول تحقق الثالث وهو مح
 لامتناع الاجتماع بينهما وان لم يتحقق الجزء الاول يلزم تحقق الثاني لثلا يبطل
 منع الخلو بينهما فح لابد من عدم تحقق الثالث لثلا يبطل منع الجمع بينهما فيلزم
 عدم تحقق الثالث على تقدير عدم تحقق الاول بقباس من الشكل الاول ايضا
 هكذا كلما لم يتحقق الاول تحقق الثاني وكما تحقق الثاني لم يتحقق الثالث ينتج انه
 كلما لم يتحقق الاول لم يتحقق الثالث وهو مح لامتناع الخلو بينهما فهذا البيان جار
 في جميع مواد المنفصلة الحقيقية المركبة من اجزاء ثلثة وان صور المحشى الدليل المذكور
 في مثال جزئي تقريبا الى فهم المبتدى فظهر ان هذا البيان مما اشار اليه الش ايضا
 في جواب السؤال الثاني كما حققناه في تحشية قوله وجوها ثلثة غايته انه اكتفى بالشق
 الاول واحال الثاني عليه قوله واعلم لم يذكر الش الوجهين الاخيرين اه قد عرفت
 ان الش اشار اليهما ايضا في الجوابين وانه صرح ايضا بكون الوجه الثالث مختصا
 بالمنفصلة الحقيقية نعم انه خص الوجه الاول بالذكور في ذيل قوله والحق لكونه جاريا
 في المنفصلات الثلثة وكذا مدار الوجه الثاني على ما اشارنا اليه بخلاف الوجه الثاني
 والثالث قال الش تركبها بحسب الظاه جواب بتحرير مرادهم من التركيب المذكور
 واقول كانه مال بذلك الى جعل النزاع افظيا اذ التركيب بحسب الظ بما لا ينكره
 احد والتركيب بحسب الحقيقة مما لا يقول به احد ايضا وقوله والا فالانفصال دليل
 لهذا التحرير فلا يلتفت الى ما قوله بعضهم ههنا ولا كان دليل التحرير عاما في جميع
 المنفصلات وان قرره في مثال المنفصلة الحقيقية وكان هذا محملا لما صرحوا
 من ان التركيب المذكور غير جائز في الحقيقة وجاز في مانعة الجمع وبانعة الخلو ورد عليه

أحد الوجودين للآخر لورد ذلك لكن انى يكون ذلك والله الموفق لما نهلك قوله
 وقوله هدا معنى اصطلاحى ايضا لكن على عكس ما ذكره اش فى الزائد والناقص
 من حيث ان الزائد فيما ذكره الش يكون ناقصا فى هذا الاصطلاحى والناقص هناك
 يكون رائدا ههما والاعتراض السابق فى المساواة مدفوع ههنا بما اشرنا اليه آنفا
 فههنا ثلاثة معان للزائد والناقص والمساوى احدها ما اشار اليه الش والثاني والثالث
 اشار اليهما المحشى والفرق بينهما ان المعنى الاول والثالث بلا حظ فبهما انصاف
 المتعلقة بالزيادة والمساواة وانقصان لتزجيج لاسم على غيره كما هو حال المقولات
 وفى المعنى الثانى للفرق يلاحظ لصفة الاطلاق كما هو حال الحقيقة والمجاز ولما كان المعنى
 الثالث الاصطلاحى غير مشهور يدهم صدره بما يشعر التمرىض قال الش فان كانت اه
 معارضة تقديرية اذ لا دليل للمص ههنا على ما ذكره قوله وجوه ثلاثة اقول
 اشار الش ههنا اليها جميعا اما الاول فهو صريح كلامه اولا واما الثانى فقد اشار اليه
 بقوله فى جواب السؤال الاول والا فالانفصال الحقيقى فى المثال المذكور على الحقيقة
 بين ان يكون العدد زائدا ولا يكون ثم على تقدير ان لا يكون زائدا بين كونه ناقصا او مساويا
 اذ حاصله انه لا انفصال حقيقة بين الاجزاء الثلاثة بل الانفصال الحقيقى بين الجزء
 الاول وبين عدده ومن البين ان عدم الجزء الاول مردد بين الجزئين الاخيرين فكون
 الانفصال حقيقة بين الجزء الاول وبين احد الجزئين الاخيرين فيكون الانفصال
 بين حلية بسيطة وبين حلية مرددة المحمول وهذا حاصل الوجه الثانى واما
 الوجه الثالث فقد اشار اليه الش بقوله وجهه ان الحقيقة ان اريد بها اه وحاصله
 ان الانفصال الحقيقى بين الاجزاء الثلاثة مما لا يتصور لان الجزء الاول منها
 اذا صدق فان صدق الثانى يبطل منع الجمع بين الاولين وان لم يصدق فمح ان لم يصدق
 الجزء الثالث يبطل منع الخلو بين الاخيرين وان صدق يبطل منع الجمع بين الاول
 والثالث والكل خلاف المفروض وكذا اذا لم يصدق الجزء الاول منها فان لم يصدق
 الثانى يبطل منع الخلو بين الاولين وان صدق فمح ان يصدق الجزء الثالث يبطل منع الجمع
 بين الاخيرين وان لم يصدق يبطل منع الخلو بين الاول والثالث والكل خلاف
 المفروض فظهر ان الوجوه الثلاثة مما اشار اليه الش مع التصريح باختصاص الوجه
 الثالث بالمنفصلة الحقيقية فما ادعاه المحشى من خلل الوجهين لا يخفى عدم تماميته
 على ذى العينين قوله فلا كلام لاحد فيه اى فى جوازه فبلا فائدة فى ذكر تركيبها
 اه اذ لا نزاع لاحد فيه فعلى هذا يكون قوله او متعددة لتوسيع الدائرة ومثله كثير
 النوع فى كلامهم قوله اذ لو كانت واحدة اه حاصله ان مثل هذه المنفصلة لو كانت
 واحدة مكملا زعموا يجب ان يتعين الجزآن منها الحكم بالانفصال لان الانفصال
 نسبة واحدة لا تكون الا بين الاثنين فليزومه ان يكون احد الاجزاء جزءا اولا
 والباقي جزءا ثانيا ومن البين ان الباقي فى المثال المذكور امر ان لا ر واحد من كان
 الجزئين الثانى الواحد المعين منهما ثم المنفصلة به ويكون الآخر حشا وهو خلاف
 المفروض وان كان واحدا منهما لا على التعيين يكون الجزء الثانى حلية مرددة المحمول
 فيكون الانفصال بين حلية بسيطة وبين حلية مرددة المحمول لا بين اجزاء شتى

الش عام لكل ايس مجيد نعم لو كان مراد الش ان هذا مسئلة حسابة فلا يراد بالزيادة
 والمساواة والنقصان معانيها اللغوية لكان لما ذكره القائل وجه لكن ما ذكره المحشي
 في بيان مراده اذ قوله اي حين اذا قيل العدداه لانه من مسائل الحساب وهم لم يصطلحوا
 في هذه الالفاظ على معانيها اللغوية ولان المعنى اللغوي لا يصح في المساواة كما عرفت
 آنفا قوله الصواب ترك قيد التسعة كانه ارجع الضمير الى العدد مع استغراقه لافراده كما اشار
 اليه بقوله اذ ليس لكل عدد كسور ولو اريد بالضمير جنس العدد على طريقة الاستخدام
 كما اشار اليه بقوله ولعله اراد الاشارة الى ان الكسور تسعة اصح الكلام ولا يقع
 الش في الملام فاندفع قوله فوق فبما وقع فلا تقع فيما وقع والقول بان اضافة
 الكسور الى الضمير الجنس والتسعة مرفوع على انه خبر مبتدأ تقدريه هي التسعة
 تعسف وارتكاب لما هو خلاف الظاهر قوله اي العدد الناقص ما يجتمع فاعل لقوله
 الناقص ههنا عنه متعلق بقوله يجتمع يسمى ناقصا اشار به الى ان قول الش والناقص
 ناقصان من قبيل العطف على معمول واحد اعني يسمى في كلام الش بان يكون
 قوله والناقص عطفا على نائب الفاعل المستتر فيه وقوله ناقصا عطفا على مفعوله
 ولك ان تقول اشار به الى انه من قبيل عطف الجملة على الجملة غايته انه حذف فيه الخبر
 اعتمادا على السابق ان صح جواز حذف الفعل وابقاء معموله فاندفع قوله الآتي
 من انه لا وجه لصحة العطف ههنا قوله والعدد المساوي اشار به الى بيان معنى
 قوله والمساوي مساويا ما يجتمع فاعل لقوله المساوي كما سبق اياه نقول له يسمى
 مساويا فقيه الوجهان السابقان آنفا قوله تأمل قد عرفت آنفا وجهه ونقل عنه ان وجه
 التأمل ان عطف الاسم على الفعل لا يجوز الا ان الالف واللام في الناقص بمعنى الذي
 والناقص بمعنى ينقص وح يكون من عطف الفعل على الفعل فيكون مناسباً بالتأويل
 انتهى وهنا وجه مغاير لما اشرنا اليه من انه من قبيل العطف على معمول واحد
 وان زعم بعضهم الاشعار الى ذلك لكن في المنقول ركازة ايضا اذ على ما ذكره يكون
 من عطف الاسمية على الاسمية لا من عطف الفعلية على الفعلية فاذا ذكره صحيح ايضا
 لكن لا بما ذكره فافهم والحق ان ضمير يسمى في كلام الش راجع الى الذي يزيد وهو
 والزائد متساويان في احدى وقوله والناقص والمساوي عطف على ذلك الضمير
 المستتر ومثله جائز عند عدم الفصل على ما هو المختار قبل الاول اذا وجد الفصل كما ههنا
 وقوله ناقصا ومساويا عطف على مفعول يسمى فلا غبار في عبارة الش اصلا
 قوله ويمكن ان يراد بها معانيها اللغوية فعلى هذا يكون الزيادة والمساواة والنقصان
 حال الاجزاء لاحال العدد فيكون الكلام من قبيل صفة جرت على غير ما هي له
 وما قيل من ان الاراد السابق بان مساواة العدد للعدد المغاير له غير موجودة والمغاير
 المغاير له محال وارد على من اراد المساواة اللغوية اجريت على ما هي له او على غير ما
 هي له كما انه وارد على من اراد المساواة الاصطلاحية فليس بشيء لان المساواة
 على التقديرين الاخيرين حال الاجزاء والكسور لاحال العدد كما في الاول ومن البين
 ان الاجزاء والكسور مغاير للعدد ولو اعتبرنا او بهذا القدر يصح التساوي الذي
 يلزمه التفسير نعم لو كان التفسير اللازم في المساواة تفسيرا اصطلاحيا اعني تفسير

اما حجر واما شجر سالبه مانعة الجمع كاذبة والالزم اجتماع النقيضين وقد فرضنا منع
 الخلو بين عينيها هف اذ قد سبق انه اذا كان بين العيين منع الخلو كان بين النقيضين منع
 الجمع فظهر من هذا ان مراد الش من قوله فالصادق سالبه المتفق ان الصادق من المختلفين
 في الكيف عند صدق الموجبة سالبه المتفق في النوع لاسالبه المختلف في النوع كما قررناه
 ووضحناه بالامثلة وليس الامر كما توهمه الناظرون من ان الصادق انما هو السالبة لا الموجبة
 لان هذا توهم فاسد ولعل تخصيص السالبة بالذكر لكونه محل احتمال الكذب لاسيما مع
 ملاحظة قوله سابقا كل مادة صدق فيها الموجبة كذب فيها السالبة وظهر ايضا ان قوله
 لكن هذا بعد الاتفاق اه متضمن لاحتمالات اربعة في كل منها يصدق القضيتان وان قوله اما
 بعد الاختلاف اه متضمن لاحتمالات اربعة اثنان يصدق فيهما القضيتان اي مانعة
 الجمع ومانعة الخلو واثنان يصدق فيهما احديهما ويكذب الاخرى كما قررناها بالامثلة
 والبراهين وبهذا البيان وضح بمجملات الحاشية في هذا المقام ولم يبق الحاجة ايضا الى
 تحسبها فتدبر وبالله التوفيق ويبداهة التحقيق وانما اطنبنا الكلام في هذا المقام اذ قد
 تحير فيه اقوام بعد اقوام والمجد لله على نعمه الجسام قال المص وقد يكون المنفصلات
 اي الثلاثة ذوات اجزاء ثلاثة عطف على مقدر او استنباف وابتداء كلام اقول لما كان
 ظاهر هذه العبارة غير واف بالمقصود وهو كون كل واحد من المنفصلات الثلاثة ذات
 اجزاء ثلاثة وان امكن تصحيحها يجعل الجمع لانتقسام الاحاد على الاحاد على معنى
 ان واحدا من المنفصلة ذات اجزاء واخرى منها كذلك واخرى منها كذلك قال
 المحشي رحمه الله كما في بعض النسخ العبارة الصحيحة وقد يكون المنفصلة ذوات اجزاء
 ثلاثة لكن لا يخفى ما فيه ايضا من لزوم حل الجمع على المفرد الا ان يقال الجمعية في جانب
 المحمول اشارة الى تعدد اقسام المنفصلة فيؤول هذا الى ما وجهناه في عبارة المص فالعبارة
 الصحيحة وقد يكون المنفصلة ذات اجزاء ثثة نعم يمكن ان يقال زيادة الواو في قول المحشي
 في كلمة ذوات من النساخين فيؤول الى ما صححناه هذا وكلمة ذوات جمع ذات بمعنى
 الصاحب و اشار بما يفيد التقليل الى قلته اوالى ضعفه فافهم وقولهم العدد اما زائد
 او ناقص او مساو وليس المراد بالعدد فيه مطلق العدد والا ينتقض باحدى عشر مثلا
 والزيادة والمساواة والنقصان مجعولة على معناها الاصطلاحية الحسابية اذ معناها اللغوية
 لا يجري في المساواة بناء على انه لا يتصور مساواة عدد لعدد الا ان يكون المساواة ح
 بالنظر الى المعدود لا الى العدد وعلى تقدير ان يراد بها معانيها الاصطلاحية يكون جملها
 على العدد حقيقة عرفية وان كان محازا لغويا بالنظر الى معانيها اللغوية هذا قال
 الشارح العلامة ومثال المتن ليس معناه اه يعني انه ليس المراد بالزيادة والمساواة
 والنقصان معناها اللغوية اذ لا يمكن ذلك في المساواة الا ان يراد ذلك بالنسبة الى المعدود
 والكلام ههنا في العدد بل المراد بها معانيها الاصطلاحية قوله لان مساواة العدد للعدد اه
 حاصله انه لو كان المراد بها معانيها الاصطلاحية لم يصح ذلك في المساواة وان صح
 ذلك في الزيادة والنقصان لان مساواة عدد لعدد مغايرة غير موجودة ولعدد مماثل له
 صح اذا المساواة بين الشئين تقتضي المغايرة قطعاً وهو خلاف المفروض وقد عرفت
 ان هذا مراد الش ايضا وان لم يصرح به فاقبل من ان ما علل به خاص بالمساواة وما علل به

اعتبار اربعة صادقة وثمانية كاذبة فظهر من هذا البيان ان الايجاب والسلب من نوع واحد اي مانعة الجمع او مانعة الخلو لا يجتمعان في الصدق ولا في الكذب ايضا ومن النوعين يجتمعان في الصدق فتدبر بالنأمل الصادق قال الشارح ا علامة وان كل شيئين صدق بين عنيهما منع الجمع كقولنا هذا الشيء اما حجر واما شجر صدق بين تقبضيهما منع الخلو كقولنا هذا الشيء اما لا حجر واما لا شجر وذلك لانه لو لم يصدق ههنا منع الخلو لجاز الخلو عنهما والخلو عنهما يستلزم صدق العينين اعني الحجرية والشجرية ولا يلزم ارتفاع التقبضين من الجزئين وهو مح وصدق العينين بط ايضا لكونه خلافا لفروض مثبت ح منع الخلو بين النقيضين قطعاً وهو المط قال الشارح وبالعكس يعني ان كل مادة صدق بين عنيهما منع الخلو كقولنا هذا الشيء اما لا حجر واما لا شجر على تقدير فرضهما عين صدق بين تقبضيهما منع الجمع كقولنا هذا الشيء اما حجر واما شجر وذلك لانه لو لم يصدق ههنا منع الجمع جاز الجمع بينهما والجمع بينهما يستلزم كذب العينين والالزام اجتماع النقيضين وهو مح وكذب العينين مح ايضا لكونه خلافا للمفروض مثبت ح منع الجمع بين النقيضين قطعاً وهو المط قال الشارح لكن هذا اي صدق منع الخلو بين النقيضين عند صدق منع الجمع بين العينين في الصورة الاولى وصدق منع الجمع بين النقيضين عند صدق منع الخلو بين العينين في الصورة الثانية بعد الاتفاق في الكيف اي بعد اتفاق القضيتين اي العضة الحاكمة بمنع الجمع بين العينين والقضية الحاكمة بمنع الخلو بين النقيضين وكذا القضية الحاكمة بمنع الخلو بين العينين والقضية الحاكمة بمنع الجمع بين النقيضين في الايجاب والسلب بان نكوننا موجبتين وقد سبق مثالهما اوساليتين كقولنا ليس اما ان يكون هذا الشيء لا حجراً واما لا شجراً وهذه سالبة مانعة الجمع صادقة وقولنا ليس اما ان يكون هذا الشيء حجراً او شجراً وهذه سالبة مانعة الخلو صادقة ايضا ولو عكس الامر في المثالين لظهر ايضا صدق سالبة منع الجمع عند صدق سالبة منع الخلو فافهم قال الشارح اما بعد الاختلاف اي اختلاف القضيتين في الايجاب والسلب بان يكون منع الجمع بين العينين موجبة ومنع الخلو بين النقيضين سالبة وبالعكس وبان يكون منع الخلو بين العينين موجبة ومنع الجمع بين النقيضين سالبة وبالعكس فهذه اربعة احتمالات فالصادق من تلك الاحتمالات الاربعة عند صدق الموجبة سالبة المتفق في النوع اي مانعة الجمع او مانعة الخلو وذلك امران احدهما موجبة منع الجمع وسالبة كقولنا هذا الشيء اما حجر او شجر وليس هذا الشيء اما لا حجر واما لا شجر الاول موجبة منع الجمع والثاني سالبة منع الجمع وكلاهما صادقان والثاني موجبة منع الخلو وسالبة كقولنا هذا الشيء اما لا حجر واما لا شجر على تقدير فرض عنيتهما وليس هذا الشيء اما حجر واما شجر الاول موجبة منع الخلو والثاني سالبة وكلاهما صادقان ايضا واما الامران الاخران فهما المختلفان في النوع كما كانا مختلفين في الكيف فهما ان صدق واحد منهما كذب الآخر وبالعكس كقولنا هذا الشيء اما حجر او شجر موجبة مانعة الجمع صادقة وقولنا ليس اما ان يكون هذا الشيء لا حجراً او لا شجراً سالبة مانعة الخلو كاذبة والالزام اجتماع العينين هف وكقولنا هذا الشيء اما لا حجر واما لا شجر موجبة مانعة الخلو صادقة وقولنا ليس هذا الشيء

قد اشرنا الى ان كلام الجزئين فيها اخص من نقبض الاخر فكون الشيء حجرا اخص
من كونه غير شجر وكونه شجرا اخص من كونه غير حجر فلو صدقنا بزم اجتماع النقيضين
لان وجود الاخص يستلزم وجود الاعم لكن لا يلزم من كذبها محذور لان انتفاء الاخص
لا يستلزم انتفاء الاعم حتى يلزم ارتفاع النقيضين قال الشارح واما في الكذب فقط
اي لا في الصدق كقولنا زيد اما ان يكون في البحر واما ان لا يكون قد اشرنا الى ان
كلام الجزئين فيها اعم من نقبض الاخر فكون زيد في البحر اعم من كونه غريبا وعدم
كونه غريبا اعم من عدم كونه في البحر فلو كذبنا بزم ارتفاع النقيضين لان انتفاء الاعم يستلزم
انتفاء الاخص لكن لا يلزم من صدقهما محذوراذ لا يلزم من وجود الاعم وجود الاخص
حتى يلزم اجتماع النقيضين هذا مما ينبغي ان يعلم ان المراد بممانعة الجمع وممانعة الخلو
ههنا هو المعنى الاخص منهما اعني منع الجمع ومنع الخلو بالنظر الى الصدق فقط اولى
الكذب فقط لكل منهما معنى اخر اعم مما هو المذكور ههنا وهو ان منع الجمع ما يكون
المنافاة فيه ح الصدق سواء في الكذب ايضا اولا وان منع الخلو ما يكون المنافاة فيه
في الكذب سواء في الصدق ايضا ولا يربط هذا المعنى بكون كل منهما اعم مطلقا من الحقيقة
ويكون كل منهما اعم من وجه من الآخر فعليك بالمواد محتثا عن العناد قال الشارح
العلامة ومنه اي مما قررنا في مانعة الجمع وممانعة الخلو بالمعنى الاخص منهما على ما اشرنا
اليه يعلم ان كل مادة صدق فيها موجبة منع الجمع كقولنا هذا شيء اما حجر او شجر
كذب فيها سلبية ضرورة والالزام اجتماع الايجاب والسلب وهو صدق فيها سلبية منع
الخلو والمفروض عدم العناد في الكذب وهو عين سلبية منع الخلو وكذب فيها ايضا موجبة
منع الخلو لكونه خيلاف المفروض وقد ذكره الشارح اوضحه والكون كذب الموجبة في مادة
صدق السلبية فيها ضروريا وكل مادة صدق فيها موجبة منع الخلو كقولنا زيد اما
ان يكون في البحر واما ان لا يكون كذب فيها سلبية وذلك ظاهر مما ذكرنا وصق
فيها سلبية منع الجمع وذلك لان المفروض عدم العناد في الصدق ح وهذا عين معنى
سلبية منع الجمع وكذب فيها موجبة منع الجمع لان كذب السلبية يقتضي صدق الموجبة قطعا
وذكره الشارح لوضوحه وكذا اي الامر كما قررنا من جانب سالبتهما يعني ان كل مادة صدق
فيها سلبية منع الجمع مثل قولنا ليس هذا الشيء اما لا حجر او اما لا شجر كذب فيها موجبة
والالزام اجتماع الايجاب والسلب وهو ظاهر لما وفسادا وصدق فيها موجبة منع الخلو
وذلك لان المفروض عدم العناد في الجمع فقط دونه في الخلو فيكون العناد في الخلو ثابتا
وهو عين موجبة منع الخلو وكذب فيها سلبية منع الخلو وهو ظاهر وار كل مادة صدق
فيها سلبية منع الخلو كقولنا ليس زيد اما ان لا يكون في البحر واما ان لا يكون كذب فيها
موجبة والالزام اجتماع الايجاب والسلب وهو ظاهر لما وفسادا وصدق فيها
موجبة منع الجمع وذلك لان المفروض عدم العناد في الخلو فقط فيكون العناد في الجمع
ثابتا وهو عين موجبة منع الجمع والامر كذلك في المثال المذكور وكذب فيها ايضا سلبية
منع الجمع والالزام اجتماع النقيضين فههنا اربع مواد موجبة منع الجمع وسلبية وموجبة
منع الخلو وسلبية لكل منها اعتبارات ثلثة باقياس الى لآخر واحد منها صادق واثنان
منها كاذبان على ما حققناه وان سهى ههنا بعضهم فيكون المجموع اثنا عشر

شيء كالانسان ان يكون ثابتا ازلا وايدا كما في قولنا الله عالم ازلا وايدا الجواز ان ينعدم
 الكل كما في المثال المذكور فينعدم الجزء بالعدم ولا يتصور مثله في الضرورة الازلية
 فالحق ان جواب ابني انتقم قريب الى جواب شارح المطالع كما اشار اليه الشارح ههنا
 وان ما اشار اليه الدواني ويروح ذلك من كلمات المحشى مندفع بما حققناه فتلخص من هذا البيان
 ان الدائمة اعم من الضرورة وان الدوام قد يخلو عن الضرورة كما ان الاتفاق قد يخلو
 عن اللزم ولذا طبقوا على ان الاتفاق قبليات غير معتبة في العلوم وان اخذه ههنا
 استطردى لا يوضح اللزومية ويؤيده ما نقل عن الشيخ ان مهملات العلوم كليات
 ومطلقاتها ضروريات فافهم هذا المقام اذ قدسها فيه اعلام بعد اعلام والحمد لله
 المفضل المنعم قوله وان كانت اى تلك الضرورة بالغير اى ناشية من خارج كانهلة
 الموجبة لامن ذاته قال الشارح العلامة لان العناد اما في الصدق والكذب معا فقول فعلي
 هذا الابدان يكون كل من جزئي المنفصلة تقبضا الاخر او ما يساوى تقبضه حتى يوجد
 المناقاة بينهما في الصدق والكذب معا بخلاف المنفصلة المانعة الجتمع فان كلامهما اخص
 من تقبض الآخر ولذا لم يجر اجتماعهما للزوم اجتماع التقبضين ح و جازا ارتفاعهما
 لعدم لزوم ارتفاع التقبضين ح اذ لا يلزم من ارتفاع الاخص ارتفاع الاعم وبخلاف
 المنفصلة لمانعة الخلو فان كلامهما اعم من تقبض الآخر واذا لم يجر الخلو عنهما للزوم
 ارتفاع التقبضين ح اذ يلزم من ارتفاع الاعم ارتفاع الاخص و جاز اجتماعهما لعدم
 لزوم اجتماع التقبضين ح اذ لا يلزم من وجود الاعم وجود الاخص فليجاء فقط على ذلك
 والله الموفق لما هنالك اعلم ان كلا من الحزبين في المنفصلة اما صادق واما كاذب
 واما ان يكون احدهما صادقا والاخر كاذبا فهذه اربعة احتمالات فالمقضية تصدق
 من صادق وكاذب وتكذب عن صادق وعن كاذبين ومانعة الخلو تصدق عن كاذبين
 وعن صادق وكاذب وتكذب عن صادقين ومانعة الخلو تصدق عن صادقين
 وعن صادق وكاذب وتكذب عن كاذبين والامثلة غير خافية على مثلك واما اذا كان
 الشرطية متصلة فتصدق عن صادقين وعن كاذبين وعن مقدم كاذب ونال صادق
 وذلك لان الاعتناء ههنا اتمه والى الحكم بين المقدم والتالى فعلى تقدير وجود المقدم
 صاده او كاذبا يلزمه وجود التالى كقولنا ان كان زيد حارا كان كل التين وقوله تعالى قل اركان
 لا رحن ولد فانا اول انعا بدني وكما في قولنا كلما زيد حارا كان حيوانا نعم ان كان
 المقدم صادقا والتالى كاذبا يكون المتصلة كاذبة لا شاع استلزام الصادق الكاذب ثم اعلم
 ان الاعتبار في المتصلة والمنفصلة بالايجاب والسلب انما هو بالنظر الى الحكم بالاخص
 والا تفصال لانا ننظر الى ايجاب المقدم والتالى وسلبهما كما ان النظر في ايجاب الجملة وسلبها
 الى ايجاب الحكم وسلبه لا الى الموضوع والحمول فاذا قلنا ان كانت الشمس طائعة
 فليس الليل بموجود كان القضية موجبة كقولنا زيد لا يحجر واذا قلنا ليس ان كانت الشمس
 طائعة فالليل موجود كان القضية سالبة كقولنا ليس زيد يحجر وقس على هذا المنفصلة
 باسرها فان الشارح فهمها اى كون العدد زوجا وكون العدد فردا لا يصدقان ولا يكذبان
 لان كلامهما مسلول بقبض الآخر فلو صدقا يلزم اجتماعا قبضين ولو كذبا يلزم ارتفاع
 التقبضين قال الشارح واما في الصدق فقط كقولنا هذا الشيء اما حجر واما شجر

على الغفول عن قول المحشي فيكون ضروريا ولو اعتبر بالغير لان مبنى ايراده على حل
الضرورة على الضرورة مطلقا سواء كان من ذاته او من غيره فبح نقول كلما صدق
الدائمة صدقت الضرورة ولو مع عدم ملاحظة الضرورة اذ مدار الصدق على
وجود نسبة المحمول الى الموضوع قطعاً وضرورة وهو ثابت في جميع مواد الدائمة بناء
على ما ذكرنا وتلخيصه ان عدم الملاحظة ليس ملاحظة لعدم فلا يلزم من الاول
الذي هو من اوضاع المقدم الثاني حتى ينافي ذلك صدق الضرورية على ذلك التقدير
لجواز ان يكون هناك ضرورة واو من خارج ولك ان تقول لما حل المحشي الضرورة ههنا
على مطلق لضرورة كان له ان يقول ان اردت انه لا يصدق كلما صدقت الدائمة صدقت
الضرورة ولو مع عدم ملاحظة الضرورة الذاتية فسلم لكن المراد بالضرورة في قولهم
الدائمة انهم من الضرورية مطلق الضرورة وان اردت انه لا يصدق كلما صدقت الدائمة
صدقت الضرورة ولو مع عدم ملاحظة مطلق الضرورة ولو من خارج فسلم لكن ذلك اي
عدم صدق الضرورية ح عدم صدق المقدم اذ لا يتصور وجود الدوام بدون الضرورة
من خارج والى كل هذا سير فيما سيأتي في رد القول الآتي ثم ان باب القبح بعد ما جزم عدم
تمامية الجواب المذكور كما اشار اليه المحشي قال ويمكن توحيده النسبة المذكورة بان المراد
بها هو العموم والخصوص بحسب المفهوم مع قطع النظر عن الواقع واقول لعل مراده
حل الضرورة ههنا على الضرورة الذاتية على ما سنحققه وابس مراده منه حل النسبة
ههنا على النسبة بحسب المفهوم لا بحسب الصدق والتحقيق كما توهم البعض وتباهى به
من سائحاته فان اراد به ما ذكرنا فلا يدل عليه كلامه قوله وقيل القائل المحقق الرازي ذكره
في شرح الشمسية وفصله في شرح الطالع وهو قريب مما اشار اليه السارح ههنا
وحاصله ان الضرورة عبارة عن استحالة الانفكاك بالنظر الى ذاته والدوام عبارة
عن شمول النسبة جميع الازمان وان كان الانفكاك ممكنا بالنظر الى ذاته فيصدق الدائمة
في مادة امكان الانفكاك دون الضرورة وحاصل رده بقوله وفيه اهانة انما يتم ما ذكره اذ اراد
بالضرورة الضرورة الذاتية واما اذا اراد ما هو اعم مما بالذات ومما يغير فلا اذ كل مادة يوجد
فيها الدوام يوجد فيه مطلق الضرورة فلا يتم ما ذكره ايضا ونحن نقول ذكر في شرح
المطالع ان المراد بالضرورة ههنا الضرورة المطلقة والضرورة الذاتية اذ لو كان المراد بها
مطلق الضرورة ومن البين ان مواد الدوام لا تنفك عن ضرورة ما لك الضرورة
والدوام متساويين فيمتلحح اكثر الاحكام في العكوس والتناقض والاصطلاحات
ثم اشار الى بيان الاقسام الخمسة للضرورة ولعل هذا مراد من قال بان المراد من النسبة
ههنا هو العموم والخصوص بحسب المفهوم مع قطع النظر عن الواقع يعني ان كون
الضرورة اخص من الدائمة انما هو بالنظر الى ذاته بحيث يقطع النظر ههنا من خارج
والافلامعنى لكون مفهوم الضرورة اخص من مفهوم الدائمة ولو سلم فذلك بالنظر
الى الضرورة والدوام المذكورين في المفهومين فينقل الكلام اليهما ولا جرم يحتاج
الى القول بان الضرورة ههنا بحسب ذات الموضوع فما عليه لو قال بذلك من اول الامر
كما حققه شارح المطالع وما اشار اليه بعض المحققين من انه على هذا يلزم ان لا يكون
الضرورة الازلية اخص منها فدفوع بان لا يلزم من كون شيء كالجوان شيئا عن ذات

كونها معلول علتين متغايرتين اذ لو كانا معلولى علة واحدة يجزم الحاكم هنا بالجزم باللزوم على ما شرنا اليه في تحرير الكلام والحاصل ان المادة المذكورة ليست من قبيل الكون معلول علة واحدة فلاقتضاء بالمعنى المراد ههنا غير موجود في المادة المذكورة وبهذا ظهر فساد ما قيل كون ناطقة الانسان وناهية الجمار كذلك ظاهر بعد الرجوع الى ماقرر في الحكمة والكلام من وجوب استناد جميع الممكنات الى الواجب تع ابتداء وانتهاء بل اتفاق العقلاء كلهم ملاهم وفلاسفتهم على ان مبدأ انكل ابتداء هو الواجب تع وان ما تلفظوا به من الوسائط فانما هي بمنزلة الآلات والشرائط انتهى اذ لا شك ان جهة صدور شئ عن الواجب تع مغاير لجهة صدور شئ آخر عنه تعالى فيحصل هناك علتان متغايرتان وان كان انكل مستندا اليه تع بالذات بل ابتداء هذا قال الشارح العلامة واعلم اه تمهيد لدفع الازداد الاتى بان الاتفاقيات كلها مندرجة في تعريف اللزومية فينتقض التعريفان طردا وعكسا وحاصل الدفع ان لبس المراد بالعلاقة ما هو المطلق بل العلاقة المشعور بها ولا شك ان العلاقة في مواد الاتفاقية على تقدير وجودها غير مشعور بها فلا يرد الاعراض المذكور كما لا يرد مثله على كون الدائمة اعم من الضرورية على ما قالوا لان الاراد عليه من دفع ايضا بالتحرير المذكور فقوله وبه يحصل اه فائدة زائدة اوردته تحقيقا للمقام وتكميلا للقاعدة قوله عدم العلم بها وعدم ملاحظتها عطفه تنبيهها على ان المراد بعدم العلم بها عدم الالتفات اليها وبناء الحكم عليها فان الحاكم اذا لم يلتفت اليها ولم بين الحكم عليها كان القضية دائمة واتفاقية وهذا ما اشترنا اليه في الشرح من ان المراد بالعلاقة العلاقة المشعور بها لان الشعور يستلزم الملاحظة والالتفات اليها فاذا لم تكن ملحوظة وملتفة لم تكن مشعور بها قطعاً قوله اعلم اه تمهيد لدفع الجواب الذى جوبه الش عن هذا الازداد وحاصله انه قد تقرر ان النسب بين القضاة بالحسب التحقق لا بحسب الصدق اذ لا يصح جعل قضية على قضية فمعنى كون الدائمة اعم من الضرورية انه كلما تحققت الضرورية في مادة مثل كل انسان حيوان بالضرورة يصدق فيها الدائمة المطلقة مثل كل انسان حيوان دائماً وابس كلما تحققت الدائمة تحققت الضرورية مثل كل فلك متحرك دائماً فان نسبة التحرك الى الفلك دائمى غير ضرورى لجزاز انفكك الحركة عنه ويعرض له السكون فيج يرد عليه ما اوردته وان اريد بعدم اعتبار الضرورية عدم ملاحظتها لان كل مادة يوجد فيها الدوام يوجد فيها الضرورية بناء على ما ذكرنا من ان الممكن مادام دامت علته اتمه فيكون ضرورياً واولئنا تلك الضرورية من خارج لانه اذا لوحظ فيها الدوام فقط يكون دائمة واذ لوحظت الضرورية تكون ضرورية فكلاً صدقت صدقت فتساويا قبل قد سبق ان ثبوت التالى المقدم فى الشرطية الكلية انما هو فى جميع الازمان والامضاءات الممكنة الاجتماع مع المقدم فح نقول يصدق افراد الدائمة مع وضع عدم ملاحظة الضرورية وبناء الحكم عليها دون افراد الضرورية وتلخيصه اننا لانم انه كلما صدقت الدائمة صدقت الضرورية لان من جملة امضاءات المقدم عدم اعتبار الضرورية فيه ومن البين انه لا يصدق الضرورية على هذا التقدير فثبت العموم المطلق بينهما قطعاً وقد بنى هذا الكلام على ما ذكره ابو الفتح فى حواشى التهذيب ولا يخفى انه مبنى

لزومية او اتفاقية والافتسمى متصلة مطلقة ولا يخفى انه لا وجود له الا في ضمن احد القسمين
فلوجه لعددها قسما على حدة فالظاهر ما هو المشهور قوله اى قولنا ان كان النهار
اشارته الى ان المراد بالعكس معناه الاصطلاحي لان قولنا ان كانت الشمس طلعة
فالنهار موجود موجبة مهيئة في قوة الجزئية وهى تنعكس موجبة مهيئة في قوة
الجزئية ولك ان تقول اراد به معناه اللغوي قال السارح اما بان يكون المقدم علة للتالى
او بان يكون التالى علة للمقدم ومنه استلزام الكل للجزء نحو كلما كان الانسان موجودا
فالحيوان موجود ومنه استلزام المشروط للشرط نحو كلما كان هذا الشيء عالما فهو حي
ولا ينافى هذا كون تقدم المقدم واجبا بالطبع لان معنى التقدم الطى على ما حققناه
توقف ذكر التالى على ذكر المقدم والامر في المثال المذكور كذلك في قبل من ان التقدم
الطبعي للمقدم امرنا لى لا كل لى لى بشى قوله اى بما يكونان معلولى علة اى من كونهما
معلولى علة واحدة التضاييف فكلمة مامصدرية والالم يصح الحمل بقوله التضاييف
قوله وهى التولد بينهما فهو يعطى الوالد الابوة ولوان البوة في زمان واحد
فلا يمكن تقدم احدهما على الآخر ذاتا وزمانا والازم تقدم احد المتضائفين على الآخر
ذاتا اور زمانا فيبطل التضاييف بينهما وهو خلاف المفروض نعم ذات الاب مقدم
على ذات الابن لكن الكلا في الابوة والبوة وكما لاحوة وماشا كلها قوله سواء كان
هناك اقتضاء اى اقتضاء مشعور به او غير مشعور به على ما يدل عليه تنكير اقتضاء
قوله فلا حاجة الى تأويل عدم الاقتضاء بعدم العلم به لان معنى الاتفاقي قدح
لا يحتاج الى اعتبار عدم الاقتضاء حتى يرد الاراد الا فى ويحتاج الى دفعه بما ذكره وفيه
ان معنى الاتفاقية على ما اشار اليه الش ما يعتبر فيه عدم الاقتضاء على ما هو صريح
قوله بل يكون الحكم بالانصال بمجرد التوافق فان هذا القول صريح في انه اختبر في الاتفاقية
هدم وجود الاقتضاء وسره ان النفي في قوله واما ان لا يكون كذلك مسلط على المنى
والمبنى عليه في قوله مبنيا على الاقتضاء ولئن تنزنا عن ذلك فهذا اسؤال وارد على
من اعتبر الاقتضاء في لزومية وعدمه في الاتفاقية ويحتاج الى التوجيه الآتى من الش
لدفعه فمح لوقبل ان مقصود الش تحقيق المقام لم يرد عليه شى قوله بان يكون احدهما
اى المقدم او التالى ملزوما للآخر لوجود علاقة مشعور بها كالكلية والجزئية
وغير ذلك قوله وهذا الاقتضاء بالمعنى الذى اشترنا ايه انما يتحقق بين العلة والمعلول
وبين معلولى علة واحدة اذا كان صدورهما عن تلك العلة من جهة واحدة ان صح
صدور الكثير عن الواحد والا فلما كان جهة صدور احدهما عاير لجهة صدور الآخر دنها
لم يستلزم احد المعلولين الآخر ضرورة ان استلزام احد المعلولين العلة بجهة واستلزام
العلة للمعلول الآخر بجهة اخرى فمح لا يستلزم احد المعلولين الآخر صرحه بعض الافاضل
بل يكون هذا منسدر جا في قوله ولا يتحقق بين معلولى علتين متغايرتين فافهم قوله
مح لا نالتم كون ناطقية لانسان وناطقية الجار معلولى علة واحدة اذ يحتمل كونهما
معلولى علتين متغايرتين بان يكون صدور الناطقية من الواجب نوع من جهة وصدور الناطقية
من جهة اخرى فيكون هناك علتان متغايرتان قطعنا في دفع الاراد المذكور في الشرح
والظ ان هذا مندرج في جواب الش لان عدم علم الحاكم بالاقتضاء انما ينسأ من احتمال

المتبادر من ظاهر كلام المحشى البناء على ظاهر كلامه في شرح الشمسية في بحث القياس
 تسامحاً منه وقد صرفت أنفاً توجهها آخر الكلام المحشى هذا ولا تلتفت الى الاوهام
 قال الشارح وهي التي حكم فيها على جزئيات الموضوع لا على طبيعته بى هذا على
 ان الشخصية غير معتبرة في العلوم كما حققوه وان اخذوها ههنا لتوقف المحصورات عليها
 ولك ان تقول استعمال الشخصية في الانتساجات قليل نادر والتعريف للأفراد المشهورة
 كما قال به شارح الشمسية فاندفع ما قبل يخرج من هذا التعريف الشخصية مع دخولها
 في الاقسام ولو قال وهي التي حكم فيها على غير المفهوم لم يرد عليه شيء على ان التعريف يح
 يكون باطلا اذ الحكم على المفهوم محقق في كل قضية وان سري الى الافراد في المحصورة كما
 حققناه سابقا قال الشارح ولللبس الجزئي لبس كل ولبس بعض وبعض ليس والاخير ان
 ظاهر ان في كونهما سورين لللبس الجزئي اما الاول فيدل على دفع الايجاب الكلي مطابقة
 وعلى السلب الجزئي انما بناء على ان رفع الايجاب عن الكل يلزمه رفع الايجاب عن
 البعض ولا يدل على ثبوت الايجاب للبعض الآخر ولا على رفع الايجاب عن البعض الآخر
 لان كلامهما اخص بن رفع الايجاب عن الكل والعام لا يدل على اخص ما حدى الدلالات
 الثلث فهمنا رفعات اربعة رفع الايجاب الكلي وهو المدلول المطابق لللبس كل ورفع
 الايجاب عن البعض وهو المدلول المتراخي له ورفع الايجاب عن البعض مع الرفع عن البعض
 الآخر ايضا ومع الايجاب للبعض الآخر وكل منهما ليس بمدلول لمطابقة ولا التزاما ههنا قال
 الشارح العلامة لا الحصر وكيف لا ولا حصر فيما ذكره فان طرأ وقاطبة وكافه وللم الاستغراق
 يصح ان يكون سور الايجاب الكلي بل جميع الالفاظ العامة المذكورة في اصول الفقه سر
 الكلية كما ذكره في سابق التي والاضافة الاستغراقية بقي ههنا ان الاول مما بين فيه كية
 افراد نحو عشرة من حائضين قال بعض الافاضل مثله جزئية في البرهان وكلية في المسائل
 ويصلح كلمة في الجدليات والازمات الثاني ان كان السور الكل او البعض المجموعيين يكون
 القضية مخسوسة ومهملة نحو كل لزمان ما كول او بعض الزمان ما كول لا يقدح في هذا بتأني
 ما ذكره المبرزين من ان لفظ جميع سور الايجاب الكلي ولما ذكره الاصوابون من انه من
 الالفاظ العامة لانا نقول فرق بين الكل المجموعى وبين لفظ جميع لان الثاني انما يدخل
 على الافراد ويثبت الحكم لكل فرد في ضمنه بخلاف لكل المجموعى قوله اى ثبوت وانقاء لف
 ونشر على الترتيب اذا لاطراد التلازم في الثبوت والعكس لتلازم في الانتفاء اى كل تحقق
 الحكم على الافراد في الجملة تحقق الحكم على بعض الافراد وبالعكس والالزم عدم
 تحقق الحكم على تقدير تحققه وهو مح وكلا لم يتحقق الحكم على الافراد في الجملة لم يتحقق
 الحكم على بعض الافراد وبالعكس والالزم تحقق الحكم على تقدير عدم تحققه وهو مح
 قوله اى في زمان ما اراد به دفع لوهم الناس من الانتشار بانه بمعنى الابهام لا بمعنى
 السمة المتبادرة في الشمول ثم لما كان هذا متبادرا ايضا في الشمول بناء على ان زمان ما
 شامل لجميع الارزمنة دفعه بما ذكره بان الابهام بالنظر الى بعض الافراد لا بالنظر الى شموله
 لجميع الارزمنة ولا كان الانتقال من الانتشار الى هذا المعنى خفيا جدا احتج الى التفسيرين
 فتبصر باعينين قال الشارح قسمان هذا هو المشهور وقال بعض المحققين ههنا قسم
 ثالث يسمى متصلة مطلقة اذ الحكم فيها ان قيد باحد القيدتين اى اللزوم والاتق تسمى

يحتمل ان لا يبقى الزوم او العناد وح لم يحصل الجزم بالزوم او العناد فلذا شرطوا
 في الزوم والعناد عدم ما ينافيهما وهو كون كل منهما من الاوضاع الممكنة الاجتماع مع
 المقدم قوله الممكنة الاجتماع في اجتماعها فتأنيث قوله الممكنة بالنظر الى الفاعل المكتسب
 التأنيث من المضاف اليه فاندفع ما قيل ان هذه العبارة من قبيل صفة جرت على غير من
 هي له فهي في التأنيث تابع لتأنيث الفاعل وذا غير موجود هنا على ان المصدر يستوى
 التذكير والتأنيث فيه وهذا القدر كاف في توجيه العبارة فلا ينبغي ان يحتمل على المسامحة
 قوله وكون شريك الباري موجودا على ما في بعض النسخ فان كون شريك الباري موجودا
 ممكن الاجتماع مع انسانية زيد وان كان هو محلا في نفسه قوله التقسيم غير حاصر ومن شرط
 التقسيم الحصر ومعناه ان لا يترك في التقسيم ذكر بعض ما دخل في المقسم وههنا لم يذكر
 الطبيعية في الاقسام مع دخوله في المقسم نعم يخلو التقسيم عن الحصر في صورة ذكره
 مع من التبعية وقد التعليلية ولفظ تارة لكن ليس ههنا كذلك كما لا يخفى وحاصل
 الجواب الذي جوبه الش ان الطبيعية كما انها خارجة عن الاقسام خارجة عن المقسم
 ايضا فلا اختلال في الحصر المذكور هذا وما قيل من ان قصد الحصر في التقسيم
 فابي فبعد تسليمه لا يمتشي في امثال هذا المقام قوله كقولنا الانسان نوع والحيوان جنس
 هذا في الوجبة وفي السالبة الحيوان لبس نوع والانسان لبس بجنس ولعل ايراد
 المثالين اشارة الى هذا فليفهم قوله والشخصية قد تستعمل في الانتاجات لانها نازلة منزلة
 الكلية لانتاجها في كبرى هذا الشكل فاذا قلنا هذا زيد وزيد انسان ينتج ان هذا
 انسان كذا في شرح الشمسية وفيه ان اريد بقوله زيد انسان ان المسمى بزيد انسان
 يكون محصورة لا شخصية وان اريد ان ذاته الشخصية انسان فتح يكون الكبرى شخصية
 لكن ذلك مخالف لما صرح به نفسه في شرح المطالع ان الخصوصيات غير معتبرة
 في الانتاج لكونها في معرض التغير والزوال ولما صرح المحقق في شرح الاشارات
 من ان الشخصيات مما لا يعد بها في العلوم ولذلك صارت القضايا المعبرة هي المحصورات
 الاربع ولما صرح به السيد ايضا من ان الشخصيات لا تعتبر في العلوم ونها لا يبحث
 عنها في الفن اصلا ولذا قال الشيخ ابن مينا حيث قرر مثل هذا الكلام واما البحث
 عن الافلاك المخصوصة والعقول العشرة والواجب نع فبحث عن الكليات المحصورة
 في اشخاصها انتهى ولاجل ما قررنا عدل شارح الشمسية عما ذكره وقال في شرح المطالع
 في هذا المقام اعتبار القضية الكلية يوجب اعتبار القضية الشخصية لان الحكم فيها
 على الافراد غاية ما في الباب انها لا تكون معتبرة بالذات لكن لا يدل ذلك على عدم
 الاعتبار مطلقا افراد المحشى استعمالها ضمما لا صريحا وان ساء شارح الشمسية فيما
 ذكره في بحث القياس لا يقال اعتبار القضية الكلية انما يوجب اعتبار الاشخاص مجتمعة
 لا مفصلة والكلام ههنا في الثاني لا في الاول لا نقول الكلام ههنا انما هو في اخذ
 الشخصية وذكرها مع المحصورة دون الطبيعية وهذا القدر من المناسبة كاف في ذلك
 والحق ان الشخصية مناسبة مع المحصورة فننضي ذكرها معه دون الطبيعية فهي
 وان لم تكن معتبرة في العلوم والانتاجات كما صرحوا به لكن يلقى اخذها ههنا فلذا
 انفقوا عليه واختلفوا في اخذ الطبيعية ههنا هذا هو مراد شارح المطالع ههنا لكن

حقيق ثم يسرى الحكم منه الى الافراد فيما عدا الطبيعية كما حققه بعض المحققين او الموضوع
 الحقيق هو الافراد فيما عدا الطبيعية كما هو المشهور فيما بينهم وعلى التقديرين يتزاع
 لاحد في ان موضوع القضية بحسب الذك فيما عدا السخصية هو الكلي وقد تنسب
 الى ما فوهه بعضهم هنا قال الش العلامة او بعضا كقولنا بعض الانسان حيوان
 اقول الحكم على البعض لا ينساق الحكم على الكل فان بعض الناس حيوان كما
 ان كلهم حيوان بل الحكم الكلي يصدق معه الجزئي ولا ينعكس وادلك كل الجزئ
 اعم صدقا من الكلي قال في شرح الاشارات وقد سبق الى بعض الاوهام ان تخصيص
 البعض بالحكم يدل على كون الباقي بخلافه والافلا فائدة للتخصيص وذلك ظن لا يجب
 ان يحتمل على امثاله انما لواجب ان يحكم على ما يدل الكلام عليه باء طع دون ما يحتمله
 والحاصل ان صبغة المحصورة الجزئية تدل على الحكم الجزئي بالقطع مع الاحتمال الكلي
 ان لم يتعرض للباقي مع عدم حتماله ان تعرض وذكر ان الباقي بخلافه انتهى قوله اي
 هذا في الحملات واما في الشرطيات اشار هذا لبيان ان اما ههنا التفصيل الجمل
 مع التوكيد ولا بد لها من دليل كما اشار اليه المحقق وهذا غالب احوالها والا فكل ما
 قد تستعمل لمجرد التوكيد كما في قولهم اما زيد فذاهب ومنه اما المذكورة في او ثل
 الكتب على ما ذكره بعضهم وتفصيل ما يتعلق بها في كتب النحو قال الشارح في الجملة
 اي حاصل الكلام الازمنة والاضاع اشار بان هذا انقيد هنا الى انه ملحوظ ايضا
 في تفصيل انقسام الشرطية التخصيصة والمحصورة والمهملية ون لم يذكره فيه اعتمادا
 على ان الازمنة لا تخلو عن الاوضاع ثم في هذا اليسار رد على قوم ظنوا ان اقسام
 الشرطية بسبب الاجزاء فان كانت كلمة كقولنا كلما كان كل انسان حية تا فكل
 حيوان كان كليا وان كانت جزئية فجزئية وان كانت مهملية فمهملية وهذا فاسد لانه
 كان كلمة الجملة وجزئيتها بالنظر الى الحكم كذلك كلمة الشرطية وجزئيتها بالنظر
 الى الحكم اعني الاتصال والانفصال فان كان في جميع الازمنة والاضاع فكلية والا
 فجزئية او تخصيصية وكذلك للزوم والاعتاد قوله وهي الاحوال الحاسلة للمقدم بحسب اجتماع
 مع الامور الممكنة الاجتماع اي اجتماعها مع اي مع المقدمه وان كانت هي ان كانت
 الاور الممكنة الاجتماع محالة في نفسها مع قطع النظر عن اجتماعها مع المقدم كقولنا
 كلما كان زيد حارا كان حيوانا كان معناه لزوم حيوانيته لجاريته في كل زمان وفي كل
 وضع يمكن ان يجتمع مع جارية زيد من كونه آكلا وشاربا وانما وكونه زهنا الى غير
 ذلك وكونه زاهيا بان ان يجتمع مع جارية زيد وان كان كونه باهقا ممثلا في نفسه
 واما وضع عدم المقدم ووضع عدم كونه جسمه وانما فيما يمكن اجتماعه مع المقدم
 المذكور فلا يثبت التالي للمقدم في امثال هذه الاوضاع لعدم انكسار اجتماعها مع المقدم
 وان كان بعضها ممكنا في نفسه كعدم المقدم في المثال المذكور فان عدم كون زيد
 حارا يمكن بل واقع واما ما فاه صواب اوضح المنطق من ان تلك الامور الممكنة
 الاجتماع مع المقدم لا يحتاج الى اعتبارها لان الموجبة الكلية للزومية انما تصلح
 اذا كان طبيعة المقدم من حيث هي مقتضية للتالي فتدرد بانه لا يحصل الجز بالاروم
 لان المقدم وان كان يحتمل يقتضي للزوم او الاعتاد لكن اذا فرض مع عدم ذلك الانقضاء

والمحمول والنسبة بين بين ووقوع النسبة اولا ووقوعها والمقدمون ذهبوا الى انها
ثلاثة الموضوع والمحمول والنسبة التامة الخيرية وانكروا النسبة بين بين واحالوه
الى الوجدان فعند القدماء النسبة صفة المحمول ومعنى قولنا مثل زيد قائم
ان القيام متحد مع زيد وبما يعبرون عن النسبة التامة بالوقوع واللاوقوع لكن
بمعنى الثبوت والانتفاء لا بمعنى وقوع النسبة والوقوع عندهم يتعلق بكل من التصور
والصدق بهذا الجزء الثالث ولا يجزى في التصور بل يتعلق بكل شيء فلا امتياز بينهما
الاجسب الذات لا باعتبار المتعلق ومن هنا قيل اجزاء القضية عند القدماء ثلاثة ذاتا
واربعة اعتبارا واما المأخرون فلما اثبتوا جزأ آخر وهي النسبة بين بين جعلوا الجزء الرابع
اعنى وقوع النسبة واللاوقوعها صفة للنسبة بين بين ولم يجعلوه صفة المحمول
فمعنى قولنا زيد قائم عندهم نسبة القيام الى زيد واقعة وطابقة لما في نفس الامر
فاجزاء القضية عندهم اربعة ذاتا واعتبارا فالصديق كما يميز عندهم عن التصور ذاتا
يمتاز عنه بحسب المتعلق ايضا اذا عرفت هذا فاعلم ان قول الشارح سابقا لان القضية
لا بد منها من انقاع النسبة الحكمية لما كان ظاهرا في مذهب المتأخرين اذ النسبة الحكمية
عندهم اصطلاح في النسبة بين بين فسرهمنا قوله بالانقاع بقوله وهو ادراك ان النسبة
واقعة او ليست بواقعة فالمراد بالنسبة فيه النسبة بين بين ويقال لها النسبة الحكمية
ايضا ثم شرع في تحقيق معنى القضية على مذهبهم بقوله اي مطابقة لما في نفس الامر
كما اوأنا اليه انفسا ثم صرح بان هذا مراد الشارح على ما حققناه انفسا من ان التعبير بالنسبة
الحكمية انما هو في اصطلاح المتأخرين ليس الا ثم شرع بقوله واما اذا كانت
الى تطبيق قوله ههنا بالانقاع على مذهب المتقدمين وان لم يرض به كلامه السابق بان
الانقاع على مذهب القدماء يعزى الانقاع على مذهب المتأخرين لان الانقاع على مذهب
الاولين اذ عان النسبةيجابية ايجابية او سلبية وعند الاواخر اذ عان ان النسبة بين بين واقعة
او ليست بواقعة وبعبارة اخرى اذ عان ان النسبة التقييدية واقعة او ليست بواقعة
وبعبارة اخرى اذ عان ان النسبة التثبوتية واقعة او ليست بواقعة وذلك لان النسبة
بين بين والنسبة التقييدية والنسبة التثبوتية الفاظ مترادفة اثبتها المتأخرون دون القدماء
وقد ادعى القدماء في ذلك الوجدان وقالوا اذا راجعنا الى وجدانه غلبت له ليس ههنا
بعد تصور معنى الموضوع والمحمول امر آخر سوى اتحاد المحمول بالموضوع في الموجبة
وعدم اتحادها في السالبة فلا وجه لاثبات امر لا يقتضيه الوجدان العاصق هذا ودع
عنك خرافات لساطين في تحرير كلام المحشى واما كون احد المتضمنين حاد دون الآخر
وكون الوجدان ههنا حجة له موضع آخر لا يلحق تحقيقه ههنا قوله اي على غير موضوع
مشخص اشار به الى ان الضمير راجع الى قوله موضوع مشخص كما هو انفسا ثم اشار الى
ان كلمة غير مسلط على اعيد اعنى قوله مشخص كقيل في قوله تعالى مالا للذين بن حريم
ولا شفع بطاع حيث قال وهو الموضوع الغير المشخص فاقيل لو ارجع الضمير الى قوله
مشخص لم يحتج الى ما ذكره ساقط قوله فيكون اي الموضوع كليا صادقا على كثيرين كما هو
شان الكل ولا شك فيما ذكره فان الموضوع فيما عدا القضية الشخصية كالى اذ الكلام
في الموضوع اذكرى لا الموضوع الحقيقى في ثم ان هذا الموضوع الذكرى هل هو موضوع

في الذكرك اللفظي ومن ردد الامر ههنا بين الضم وانكسر فقد حير بين التلغظ والتعقل
واجب منه انه حل انضم على العضبة المعقولة مع ان لا ر في الملوطة والمعنولة سواء
قوله والقول كانه جواب عن سؤال قبل آخر المقدم عن التسالي في الوضع نعم هو
على مذهب نحاة الكوفة ولا يجري على مذهب نحاة البصرة لانهم لا يجوزون
تأخر المقدم عن التالي بل يقعدرون في مثل قولنا لشمس طاعة كلما كان النهار موجودا
جزءا مؤخرا بقرينة المذكور اجاب بان القول بحذف الجزء في مثله نعم هو لرعاية
جانب اللعظ والافق المعنى يكون الجزء مؤخرا دائما وان كان مقدما في اللفظ في بعض الصور
واحتج ان تقدير مثله رعاية للتصحيح اللفظي فقطهر من هذا ان مذهب نحاة البصرة اوفق
بمذهب اهل المعقول من مذهب نحاة الكوفة لان تقديرهم يشير الى ان المقدم مقدم
على الجراء طبعاً ووضعاً حيث لم يلتفتوا الى المذكور ولم يحملوه جزءاً فلذا كان مذهبهم
ارجح من مذهب الكوفي في قول من ان كلامه يوهم اتفاق النحاة على الحذف وجعل
مذهب الكوفيين كعدم ولا يخفى ما فيه فاللازم عليه ان يقول عند قوله وان تأخر وضما
وهذا مذهب الكوفيين لبس بشي لان الابهام المذكور من الزعم بل المسئلة معلومة
لكل احد فلذا لم يصرح بالاختلاف ثم ان هذا المحل لبس بيان مذهب النحاة بل نقول
اشار الشارح بقوله وان تأخر وضما ان ضعف مذهب الكوفي وان المحشى اشار بقوله
والقول اه الى رجحان مذهب البصري بان مذهبهم يوافق الرعاية اللفظية اللازمة
مع الاشارة الى موافقه لما هو بالطبع ايضا كما هو تحقيق عند اهل المعقول ثم ان التقدم
بالطبع هو ان يكون التقدم بحث يحتاج اليه تأخر ولا يكون علة له كما حقق في الحكمة
ولام كذلك في المحكوم عليه في كل من الجنبة والشرطية هذا قوله وفيه ما فيه قوله
ومن هذا يعرف ان الشرطية اه وهو ان المعلوم مما سبق هو ان القضية لابد فيها
من ايقاع النسبة الحكمية او انتزاعها ولا يعلم منه ان القضية اما موجبة او سالبة
بل ذلك اما يعلم بقول المصنوع فالاولى ان يقول به له ومما مر علم ان القضية مطلقة
منقسمة الى قسمين الاولى تسمى موجبة والثانية سالبة كما قال المصنوع القضية
اما موجبة واما سالبة اقول قد عرفت اندفاع هذه الركاة عن قوله ومن هذا يعرف اه
واما اندفاعها عن هذا القول فبان يقال معنى قوله ومما مر علم انه من تقسيم القضية
الى ما لا بد فيها من ايقاع النسبة الى ما لا بد فيها من انتزاع النسبة ومن ادين ان ايقاع
عبارة عن الايجاب والانتزاع عبارة عن السلب علم ان القضية مطلقة كما قال المصنوع
اما موجبة او سالبة فعلى هذا يندفع الركاة المذكورة قطعاً ويندفع الاوهام ايضا
في توجيه الكلام واما ما قيل من ان فيه مع الركاة المذكورة زيادة ايقاع اللفظي حيث
امتزج المتن بالشرح مع ان لفظ القضية في المتن مرفوع وفي الشرح منصوب لانه اسم
ان ومن البين انه موجب تغيير الاعراب والحال ان المرح المذكور انما يستحسن اذا لم يؤد
الى تغيير الاعراب فلبس بشي لان المرح انما يكون قبيحا اذا أدى الى تغيير اعراب
الى تغيير المعنى ومن البين ان هذا المرح يحقق المعنى المقصود ويؤكد فضله عن التغيير
فخلة لا يناسبه التغيير كما لا يخفى على المتصير قوله وهو ادراك ان النسبة واقعة اقول
قد اشرنا الى انهم اختلفوا في اجزاء القضية فذهب المتأخرون الى انها اربعة لموضوع

لصرفه الى الثاني بل هو حاصل كون القضية شرطية فليفهم قوله ولو قال بدله اه
 قد عرفت ان هذا نشأ من صرف قوله ايضا الى التزديد في قوله وان كانت ثبوت مفهوم
 اه بناء على قرينه لكن الظاهر انه مصروف الى انقسام مطلق القضية الى قسمين
 فتح لا يرد عليه ما ذكره ولذا قال فالاولى ولم يقل فالصواب قال الشارح لانه وضع لان يحمل
 عليه والثاني محمولا لجملة عليه هذان الوجهان انما يظهران في الموجبة دون السالبة
 ولعله قاس السالبة في ذلك على الموجبة اذ التسمية بالمعنى الاصطلاحي لا تظهر فيها
 بخلاف التسمية بالجملية والمتصلة والمفصلة كما فصلناه سابقا ووجهه ان لفظ الموضوع
 في الاصطلاح هو الجزء الاول ولفظ المحمول هو الجزء الثاني فتح اذا اريد بيان التسمية
 بهما فلا بد ان تبني على المعنى اللغوي وانما يظهر ذلك في الموجبة دون السالبة فتح يحتاج
 في التسمية في السالبة الى نقل ثان من غير تعسف فاقبل من انه تعسف بل الاولى ان يقال
 لانه وضع ليحمل عليه بالاثبات والنفي ليس بشئ بل فساد ظاهر على انطقن وكذا
 القول به اراد ليحكم عليه بالاثبات والنفي لانه بعد كونه خلاف الظاهر جدا لا يجزى
 في قوله لجملة عليه وكذا القول الاول ايضا فانوجه ما اشرنا اليه قوله ماهو بالطبع اى سواء
 كان جزءا اوليا بوضع ايضا كما في الجملة الاسمية او لا كما في الجملة الفعلية كقام زيد فان
 الماعل جزء اول بالطبع وان كان ثانيا بالوضع قوله او اعم مما هو بالطبع كما في الجملة الفعلية
 والاسمية وبالوضع كما في الجملة الفعلية وعلى كلا التقديرين يدخل فيه الجملة الفعلية ويدخل
 ايضا مثل في الدار رجل هذا فالفرق بين التوجيهين ان الاولى في الاول مصروفة
 على المتبادر منه بخلاف الثاني ولذا اخبره في البيان اشارة الى رد ما اشار اليه المولى
 ميرزا جان الشيرازي في بعض تصانيفه حيث قال تقسيم القضية الى اقسامها لا يشمل
 الفعلية ثم قال في الجواب المقسم هو القضية المستعملة في القياس والفعلية ليست مستعملة
 في القياس انتهى وحاصل رده اننا لم نعدم شمول تقسيم القضية حيال الجملة الفعلية
 وانما لم نعدم استعمال الفعلية في القياس فانها بعد التأويل مستعملة فيها قطعاً فاقبل
 من ان المتبادر من القضية في كلام المص القضية المستعملة في القياس ولذا لم يذكر
 الطبيعية ههنا فلا وجه لما ذكره من التأويل ليس بشئ على ان الطبيعية ليست كالجملة
 الفعلية وان خفي عليه فالحق ما اشار اليه المحشي على ما حررناه قوله فلو قال اه اى
 انا كالكلام المص محتاجا الى التأويل والتعميم فلو قال والمحكوم عليه اه لكان شاملا
 للجملة الفعلية والاسمية التي تأخر جزؤه الاول عن الثاني ولا يحتاج هنا الى تأويل
 وتعميم لا يقال هذا يشمل جزئي الشرطية ايضا اذ المقدم محكوم عليه والثاني
 محكوم به على ما صرح به كثير منهم المحقق الدواني في شرح التهذيب لانا نقول هذا
 مبنى على كون الحكم في الشرطية بين المقدم والتالي وقد عرفت ان الشارح والمحشي
 لا يرضيان به واوسلم فغاية ما ذكره المص ان يكون لجزئي الشرطية اسمان آخران
 غير المحكوم عليه والمحكوم به وقد تقرر ان العام اذا قوبل بالخاص يراد به ماعدا الخاص
 فتأمل ولا تحبط فان الشارح العلامة لتقديمه في الذكر بكسر الدال اى في الذكر
 اللفظي ولا يجوز ان يكون يضم الدال المجعولة بمعنى التعقل اذ يابى عنه قوله وان تأخر وضعها
 لان الجزء الاول من الشرطية مقدم في التعقل على كل حال والتأخر فيه لا يتصور

نحاشي عن ان يكون المراد بالموضوع المفهوم مع ان المراد منه الافراد فلذلك حمل المفهوم
 على معنى شامل للافراد ايضا لكن لزمه ان يكون المفهوم في جانبي الموضوع والمحمول
 شاملا للافراد وهذا فاسد اذ المراد بالمحمول المفهوم قطعا فالحق ان المراد بالمفهوم
 ههنا ما يقابل الذات وان الحكم في الجملة بالمفهوم على المفهوم ثم يسرى الى الافراد
 ان امكن ذلك كما حققه الدواني قوله اعلم ان تسمية القضية اه لما كان تسمية الموجبات
 بالجملية والمتصلة والمنفصلة ظاهرة اوجود الحمل والاتصال والانفصال فيها دون السوالب
 اراد ان يبين ان تسمية الموجبات والسوالب بالجملية والمتصلة والمنفصلة بالنظر الى المعنى
 الاصطلاحي فان القضية التي يحكم فيها بثبوت مفهوم لمفهوم او سلبه عنه تسمى
 جملة لوجود الحمل في بعض افرادها وان لم يوجد في جميعها وهذا القدر كاف
 في التسمية وكذا الامر في التسمية بالمتصلة والمنفصلة وقد سبق ان تسمية النوع بالذاتي
 اصطلاحى وان كان المعنى اللغوى للفظ الذاتى اعنى النسبة الى الذات موجودا
 في بعض افراد ذلك المعنى الاصطلاحي اعنى الجنس والفصل فقط فكذا الامر ههنا
 هذا وليس مراده من هذا الكلام ان هذه الاسامى نقلت اولاً من معانيها اللغوية
 الى الموجبات ثم الى السوالب على ما توهم اذ لا يدل عليه كلامه اصلاً بل هو ظاهر
 فيما قررناه على انه لا ضرورة في ارتكاب نقلين كما لا يخفى على ذى عينين نعم ان قوله واما تسميتها
 شرطية اه يقتضى ان التسمية بالشرطية لغوية لا اصطلاحية لكن له وجه ايضا اذ التسمية
 بالنظر الى المعنى اللغوى اصل فهما امكن كما ههنا لا يعدل عنه واما التسمية بالمتصلة والمنفصلة
 فاجرا وهما على هذا الاصل يوعى الى ارتكاب نقلين وكل منها خلاف الظاهر فلذا
 فرق بين التسميتين فحمل التسمية بالشرطية على المعنى اللغوى وحمل التسمية بالجملة
 والمتصلة والمنفصلة على المعنى الاصطلاحي ومن لم يفرق المقال قال ما قال والعصمة
 من الحفظ المتعال قوله وهى الموجبات التأنيث اما باعتبار الخبر واما باعتبار
 اكتساب المضاف من المضاف اليه التأنيث قوله ثبوت مفهوم عند ثبوت مفهوم آخر
 مال المحشى كالشارح الى مذهب اهل العربية في الشرطية وقد عرفت ما هو الحق
 ههنا وما يمكن التأويل في هذا الكلام بان يكون المراد منه اتصال قضية بتحقيق
 قضية اخرى او سلبه عنه او منافية قضية بتحقيق قضية اخرى او سلبها عنه
 وهذا القدر من التأويل كاف في تطبيق هذا الكلام لما هو الحق ههنا وان اطال بعضهم
 في التطبيق بعبارة تخلو عن التوفيق فتدبر والله التوفيق قوله واما تسميتها شرطية
 اه اشار بهذا الى بيان المناسبة بين المعنى اللغوى والاصطلاحى وهذه لا يخفى ان تفوت
 اذا وجدت كما شرنا اليه قال الشارح العلامة ومن هذا اى ومن قوله وان كانت
 ثبوت مفهوم الى هنا يعرف ان الشرطية ايضا اى كاصل القضية منقسمة الى قسمين
 وهو كما قاله المص اما متصلة واما منفصلة فالماعلوم ههنا مما سبق انقسام الشرطية
 الى قسمين لانقسامه الى متصلة ومنفصلة حتى يرد عليه ان ذلك لم يعلم مما سبق فالاولى
 ان يقول فالاولى تسمى شرطية متصلة والثانية شرطية منفصلة كما قال المص واما
 شرطية متصلة اه نعم لو صرف قوله ايضا الى التريد في قوله وان كانت ثبوت مفهوم
 اه لورد عليه ذلك لكن الظاهر انه مهزوف الى انقسام مطلق القضية اذ لا معنى

بخلاف الانشائيات والتقييدات وان كان الثانية مشيرة الى نسب خبرية والاولى مستلزمة
 لنسب خبرية محتملة للصدق والكذب لكن الكلام ههنا في المدلولات المطابقة لبس
 الا قوله وليس كذلك اذ القضية من قبيل المعلوم فكيف يكون الايقاع والانزعاج
 اللذين هما من قبيل العلم جزءاً من المعلوم فلا بد من التأويل اما في الايقاع والانزعاج
 بان يكونا عبارتين عن الوقوع وانلا وقوع وهذا وان كان ملائماً لسوق الكلام
 من حيث انه مسوق لبيان القضية التي هي من قبيل المعلوم لكن يتعذر ح تطبيق
 كلام الشارح على مذهب القدماء اذ عرفت انهم لم يقولوا بوقوع النسبة ولا وقوعها
 مع ان الظاهر الحق ههنا مذهب القدماء واما في قوله في القضية بان يذكر المعلوم
 ويراد العلم به كما اشار اليه المحشي فح يمكن تطبيق الكلام على المذهبين اما على القدماء
 فبان يراد بالنسبة الحكمية النسبة التامة الخبرية واما على المتأخرين فبان يراد بها النسبة
 بين بين ولما كان هذا ظاهراً من التعبير بالنسبة الحكمية رجع المحشي فيما سأتى في التقسيم
 الى الموجبة والسالبة تطبيق كلامه على مذهب المتأخرين ومن هنا ظهر وجه اختيار ما
 اشار اليه من التوجيه ايضاً واما ما قيل من ان الاولى ان يقال لا بد في تحقق القضية
 من ايقاع النسبة اه اذ الكلام ههنا في المعلوم لافي العلم فليس بشيء اذ القضية لا تحقق
 في الخارج بل في الذهن فيقول الى ما ذكره المحشي مع ان هذا التقدير يوهم خلاف الواقع
 فالاولى ما اشار اليه المحشي قال السارح العلامة والنسبة اي مطلقاً حلياً واتصالية
 او انفصالية ان كانت ثبوت مفهوم اي مفهوم المحمول لمفهوم اي مفهوم الموضوع
 مال ههنا الى ما حققه الدواني من ان الحكم في القضية على المفهوم لكن على وجه
 لا يسرى الى الافراد في القضية الطبيعية وعلى وجه يسرى اليها في المحصورة والمهملية
 فاقبل من ان بعض كلامه ظاهر في المشهور من ان الحكم في غير الطبيعية على الافراد
 وفيها على المفهوم لبس بشيء قال الشارح فالقضية انفاً لئلا يبقا عنها اي من
 حيث العلم بها كما عرفت من المحشي آتفاً قال الشارح وان كانت ثبوت مفهوم اي
 مفهوم التالي عند ثبوت مفهوم اي مفهوم المقدم اقول مال ههنا الى مذهب
 اهل العربية من حيث ان الحكم في الشرطية عند هم في الجزاء وان الشرط قيده
 وهو الذي حققه العلامة التفتازاني وذهب اليه صاحب المفتاح والذي حققه الشريف
 ان الحكم في الشرطية عند اهل العربية بين الشرط والجزاء كما هو كذلك عند الميرانيين
 وان اهل العربية لا يخالفون الميرانيين في ذلك كيف وهم بصدد بيان مفهومات القضايا
 وان صاحب المفتاح معترف بذلك في مواضع من كتابه فعلى هذا لا يكون كلام الشارح
 ههنا وافقاً للمذهب الميرانيين على ما هو اللازم ههنا ولا للمذهب اهل العربية ايضاً
 على ما حققه الشريف ايضاً فالصواب ان يقال وان كانت اتصال قضية بتحقيق
 قضية اخرى او منافية قضية لتحقيق قضية اخرى الا ان يكون المراد ذلك وان كان
 خلاف الظاهر جدا وربما يشعر بما ذكرنا قوله او ثبوت مبانة مفهوم عن مفهوم آخر
 لانه ظاهر في ان الحكم في المنفصلتين المقدم والتالي الا ان الظاهر فيه ايضاً ان يحذف
 لفظ الثبوت ويقال مبانة مفهوم لان النسبة الحكمية في المنفصلة عبارة عن المانعة
 والمبانة هذا قوله قبل المراد بالمفهوم ما يفهم من اللفظ لا ما يقابل الذات كانه

في الاول وان الضمير في قوله او ادراك وقوعها محمول على الاستخدام اذ الوقوع
 واللاقوع ايضا فان الى النسبة بين بين لا الى النسبة التامة الخيرية وذلك مبني على نزاع
 معنوي بينهم وهو انه هل للفضية جزء آخر غير النسبة التامة الخيرية يضاف اليه الوقوع
 واللاقوع قال به المتأخرون اولاً بل الوقوع واللاقوع عين النسبة التامة الخيرية
 قال به القدماء واما استعمال الحكم باحد المعنيين المعلوم او ان لم يكن على الاصطلاح لا نزاع
 بينهم في ذلك كما اشار اليه المحشي وبهذا اندفع حيرة بعضهم في تحرير كلام المحشي حتى
 حمله على القصور وظهور ايضا فساد ما قيل من ان النزاع بين الفريقين معنوي راجع
 الى امر تحقيقي لا لفظي راجع الى الاصطلاح ونفسه الافاظ كما يؤيده عبارة المحشي
 انتهى لان كل ذلك مبني على عدم اتدبر في المقام فوجه التهم الا ان يحمل على
 احد المعنيين العلم او المعلوم بنوع تمحل وقد عرفت وجوه التمثل من الناظرين
 وركاكتها وعرفت ان الظاهر ان هذا الكلام من الشارح محمول على المبالغة والمراد
 ان الحكم مائة اداء للواقع من طرف النسبة ولا شك ان الحكم سواء كان عبارة عن المعلوم
 او عن العلم يكون سبباً لاداء ما هو الواقع ومثل هذا التوجيه كثير في الكلام من غير ذكر
 من الايام قوله فالاولى اى لما كان ما ذكره الشارح محتاجا ان التحمل فالاولى ان يورد
 في بيان هذا المقام ما لا يحتاج فيه الى التحمل بل يقال بدر قوله ان الحكم اداء للواقع
 اه ولا حكم في الانشائيات والتقييدات بطابق الواقع او لا يطابقه فالتقي في قوله ولا حكم
 اه منسحب على المقيد اعني الحكم والتقييد اعني المطابقة وعدم المطابقة جميعا
 لا على القيد فقط والالزام وجود الحكم في الانشائيات اه وهو خلاف الواقع وإنما زاد
 قوله بطابق الواقع اه اشارة الى ان مدار الكلام الذي وجد فيه الحكم على المطابقة
 وعدم المطابقة بل مدار الحكم عليهما ليس الا فندفع ما قيل من ان هذا القيد ههنا
 مفسد فكله حقق ان في الانشائيات حكما بل كن لا واقع له حتى يتصور مطابقته او عدم
 مطابقته انتهى لان ذلك مبني على صرف التقي الى القيد فقط وان يكون ذلك
 والله الموفق لما هالك ثم ان التقابل بين المطابقة وعدم المطابقة تقابل العدم والملاكمة
 وهو ظاهر فيجوز ارتفاعهما وان لم يجز اجتماعهما على ما هو شأن المتقابلين بالعدم والملاكمة
 فاقبل من ان يلزم منه ارتفاع التقييض لبس شئ قوله اما نفس النسبة التامة
 اى الخيرية الايجابية في الموجبة والسلبية في السالبة وهذا البيان يفهم من تقييد النسبة
 بالتامة فاقبل من ان التقييد بالخيرية لازم لبس شئ قوله او الاذعان بها اى
 بالنسبة التامة فقد اكتفى في بيان المقام بالبناء على مذهب القدماء وأشار الى معنى الحكم
 عندهم ولو قرر الكلام على مذهب المتأخرين لقبل ان الحكم اما وقوع النسبة ولا وقوعها
 او الاذعان باحدهما اذ ان الاذعان عبارة عن اعتقاد الشئ مطابقا او غير مطابق
 سواء كان في نفسه مطابقا او لا فيدخل الظنيات والجهليات فيه لكن دخول الشعريات
 فيه محمل تأمل قوله فلا لا يتصور فيها المطابقة اه في هذا التقرير اشارة الى ما حققناه
 آنفا من ان التقي في قوله ولا حكم في الانشائيات والتقييدات يطابق الواقع اه مسلط
 على القيد والمقيد جميعا وقد حققنا سابقا الفرق بين النسب الانشائية والتقييدية
 وبين النسب الخيرية وحاصله ان المدلول المطابق للخبر محتمل الصدق والكذب

ولانه بمنزلة صورة الفرس المنقوش على الجدار ومن البين انه يجري فيها الخطئة بخلاف
الانشائات كبعث الانشائي فانها بمنزلة ايجاد نقش صورة غير موجودة في الخارج ولا يجري
فيها الخطئة فلاداء للواقع فيها وكذا حال التقييدات نعم الانشائيات تستلزم نسبة
خبرية باعتبارها يجري اداء الواقع فيها وكذا التقييدات نسب خبرية باعتبارها
يجري اداء الواقع فيها لكن الكلام ههنا هو مدلول اللفظ بالمطابقة كذا اشار اليه
الشريف في حواشي المطول قوله كما في بعث الانشائي اي بعث الصادر وقت الايجاب
قيده لانه اذا صدر بعد العقد يكون خبرا قوله لانه اي البيع واقع مع قطع النظر
عن هذا اللفظ وهذا اللفظ اداء للواقع حاصله ان الانشائيات لا يتصور فيها اداء للواقع
حتى يتصور فيها الحكم وما قيل من ان الشبئين اللذين اعتبر بينهما نسبة في الكلام
الانشائي لابد ان يكون بينهما مع قطع النظر عن الكلام الانشائي نسبة في الواقع
بالضرورة وغايته ان تكون سلبية فلا يصح الحكم بان لا واقع في الانشائيات نعم لا يقصد
اداء ذلك الواقع فيها فقيه ان نفى الواقع في حد ذاته لم يصدر ههنا عن احد وقوله
لانه واقع نفى للنسبة التي هي مدلول الانشاء وما قرره من النسبة السلبية لا تكون مدلول
الانشاء والحق ان منفاه الش والمحشى ههنا في الانشائيات والتقييدات انما هو اداء
الواقع لا امر آخر على ان تلك النسبة السلبية التي اعتبرها القائل عدم محض والكلام
ههنا فيما يتصور ان يكون مدلول الكلام كما يتخفى على ذوي الافهام قوله اذا الحكم اداء
للواقع الانسب لسابقه ان يقال اذ لاداء للواقع فيها من طرفي النسبة قوله او وقوعها
اي النسبة على ان تكون بمعنى النسبة التقييدية في الضمير استخدام وقد عرفت بحقيقته
في صدر البحث قوله ولا وقوعها رهواظ وفي بعض النسخ اول وقوعها باو الفاصلة
وهو خلاف المعهود من انهم يعطفون اللا وقوع على الوقوع بالواو واليا صلة قوله
بمعنى ان النسبة واقعة اولست بواقعة اشار به الى ان الحكم عند التأخيرين ابس عبارة
عن اداء الوقوع واللا وقوع المفردين ولا بينهما عبارة عن اداء مجموع المضاف
ولمضاف اليه بل اداء امر اجمالي اذا فصل صار ان النسبة واقعة اولست بواقعة
وذلك لان كلام الاولين من قبيل التصور وانما التصديق هو اداء الامر الثالث وانما عدلوا
الى هذه العبارة المجعلة بناء على ان الحكم لو كان عبارة عن هذا الامر المفصل مع اشتراكه
على التصديق لاستلزم كل تصديق تصديقات غريبة ولذا تراهم يعبرون عن الحكم
بالنسبة التامة الخيرية وادراكها بوقوع النسبة اول وقوعها وادراك الوقوع النسبة وادراك
لا وقوعها هذا قوله اعلم ان معنى ما لما حرر المقام الى هنا اراد ان يشير الى ما في عبارة الشارح
من الركائف فكانه اشار بهذا التأخير الى ان دفعها هين وان الركائف المذكورة لا تضرب اصل
المقصود وحاصل كلامه ان الاداء هو اتصال الحكم بتكلم ما يدل عليه الى السامع فهو وصفة
التكلم وابس هذا بحكم لان الحكم في اصطلاحهم اما عبارة عن المعلوم وهو النسبة التامة
الخيرية عند القدماء ووقوع النسبة ولا وقوعها عند المتأخرين على ما حررناه واما
عبارة عن العلم وهو ادراك النسبة التامة الخيرية عند القدماء وادراك وقوع النسبة
وادراك لا وقوعها عند المتأخرين وعلى كل تقدير لا يصح تفسير الحكم بالاداء هذا فظهر
ان في كلام المحشى صنعة احتباك اذ حذف في الاول نظير ما في الثاني وفي الثاني نظير ما

يكون ما في الذهن سببا لادائه اذا لم يوجد لا يكون سببا لاداء المعدوم فان كان المؤدى
 هو ما في نفس الامر من اثبت او الانتفاء او الوقوع او الالاقوع بان كان الحكم
 باحد المعنيين سببا لاداء الثبوت او الوقوع على المذهبين وكان ما في نفس الامر ايضا
 هو الثبوت او الوقوع او كان سببا لاداء الانتفاء او الالاقوع وكان ما في نفس الامر
 ايضا هو الانتفاء او الالاقوع يكون الحكم الذي كان سببا لاداء مطابقا للواقع
 والا اي وار لم يكن الحكم المؤدى هو ما في نفس الامر فلا يكون الحكم مطابقا للواقع
 هذا فظهر من هذا ان قول الشان لان الحكم اداء للواقع في نفس الامر محمول على المناقاة
 لكمال سببية الحكم الاداء وله نظائر كقوالهم في تعريف المعاني تدع تركب البغاه
 وقراهم الفقه معرفة النفس مالها وما عليها وامثل ذلك وبهذا يندفع الاعتراض الآتي
 من المحشي ومن الناظرين من دفعه بان المراد بالاداء هو المؤدى فذكر الاداء واريد به
 المؤدى بخلافه شبهة شهرة كون الحكم جزء القضية والاداء ليس بجزء بل هو صفة
 المؤدى بكسر الدال ولا يخفى ان الفساد لا يكون قرينة على المراد ومنهم من جعل الاداء
 على الاداء النفسي اي الادراك لاعلى الاداء اللفظي ولا يخفى انه بعد كونه خلاف لفظ جدا
 يرد عليه انه يلزم ان يكون الحكم في كلام الشان معصورا على احد المعنيين اي العلم فيكون
 بيانه قاصرا ومنهم من قال المراد بالاداء ادراك الواقع بطريق ذكر المألوم واردة اللازم
 ويرد عليه لزوم القصور السابق آنفا واستعمال الجاز في التعريف بدون القرينة ومنهم
 من جعل لام الواقع زائدة واستمر اضافة الاداء الى الواقع فيكون مثل قوالهم حصول
 صورة الشيء فكذلك ان الحصول هنا مأول بالحاصل كذلك الاداء مأول بالمؤدى ولا يخفى عدمه
 جدا فالوجه ما ذكرنا اليه أولا ولكون المقام خليفا بالاهتمام فصلناه اعانة اللانام قوله
 فلا بد ان يكون بين طرفي القضية اقول لما كان الحكم عند كونه بمعنى انفسه التامة عبارة
 عن الواقع وح لا يتصور التطابق بينهما فيج لا يصح قولهم الصدق مطابقة الحكم
 للواقع ضرورة ان لتطابق معنى امرين مطابقا مطابقا اشار بهذا الى ان التطابق
 فيه بلا اعتبار بين الاخيرين فانسبه مطابق باعتبار حصولها في الدهن ومطابق
 بفتح الباء باعتبار كونها في الواقع مع قطع النظر عن حصولها في الدهن واما اذا كان الحكم
 عبارة عن الادراك فالتطابق بين الحكم وبين الواقع ظاهر جدا وقد عرفت منه ما فيه
 ايضا ثم بيانه هذا كما يشمل القضايا الصادقة يشمل انكواذب ايضا ووظ ولبس غرضه
 من هذا لتفصيل التمرين بالش من حيث يتبادر من كلامه ان البيان مختص بالقضايا
 الصادقة كما توهم اذ لا يلزم من القول بكون الحكم اداء للواقع كونه وقابل للتبادر
 منه ان الحكم مابه اداء للواقع سواء كان المؤدى واما ما في نفس الامر اولا والحق انه
 لا اختصاص في بيان الشان بالقضايا الصادقة ثم ان هذا البيان انه هو على مذهب الجمهور
 ولم يلتفت الى مذهب النظام والحاظ والافا الحكم اداء للاعتقاد فقط ولا اعتقاد والواقع
 معا ولكون مذهب الجمهور حقا كما سبق احتاره في تقرير هذا المقام قوله اي لاداء
 للواقع في نفس الامر اذ الكلام في اداء الواقع ليس الا وادنا سره به على ان ظاهره غير صحيح
 قطعا اذ الاداء المطلق موجود في الانشائات والقيديات وحاصل كلامه ان الحكم اداء
 للواقع وحكاية عنه فلا بد هنا من واقع حتى يتصور الحكاية فلذلك يقبل الخبر التخطئة

النسبة وانتفاءها وليس كذلك بل الثبوت عين النسبة في الموجبة والانتفاء عين النسبة في السالبة لان هذا الكلام اشارة الى مذهب المتقدمين وليس في مذهبهم الا النسبة الواحدة وهي الثبوتية في الموجبة والسلبية في السالبة وقوله او وقوعها او لا وقوعها عطف على الثبوت والانتفاء اشارة الى مذهب المتأخرين والضمير راجع الى النسبة لكن على الاستخدام لانهم اثبتوا وراء الوقوع واللا وقوع جزأ آخر وهي النسبة الحكيمية التي يعبر عنها بالنسبة بين بين وهي واحدة في الموجبة والسالبة وانما الايجاب والسلب بوقوعها ولا وقوعها ولما كانت النسبة السابقة عبارة عن النسبة التامة الثبوتية والسلبية كما اشرنا اليه فلا بد ان يكون مرجع الضمير ههنا عبارة عن النسبة بين بين اذ لا يتصور في النسبة التامة الثبوتية والسلبية امر آخر هو وقوعها ولا وقوعها بل هما عين النسبة التامة وتحقيق هذا المقام انهم اختلفوا في اجزاء القضية فذهب القدماء الى انها ثلاثة الموضوع والمحمول والنسبة التامة الخبرية الثبوتية والسلبية ويقال لها عندهم الوقوع واللا وقوع لكن بمعنى الاتحاد وعدم الاتحاد لا بمعنى وقوع النسبة ولا وقوعها فكل من النسبة التامة والوقوع واللا وقوع صفة المحمول قائمة به وليس ههنا جزء آخر فهذا الجزء الثالث يتعلق به التصور كما في صورة الشك ويتعلق به التصديق كما في صورة الجزم فالتصديق عندهم مغاير للتصور ذاتا اذ الجزم يباين الشك قطعاً وان اتحد متعلقهما اعني النسبة التامة اذ لا حجر في التصور بل يتعلق بكل شيء فاجزاء القضية عندهم ثلاثة ذاتا واربعة اعتبارا وذهب المتأخرون الى انها اربعة الموضوع والمحمول والنسبة بين بين ووقوعها ولا وقوعها فالوقوع واللا وقوع عندهم صفة للنسبة لا للمحمول كما عند الاولاء فهذا الجزء الرابع يتعلق به التصديق ولا يتعلق به التصور فالتصديق عندهم كما يمتاز عن التصور ذاتا يمتاز عنه ايضا باعتبار المتعلق فاجزاء القضية عندهم اربعة ذاتا واعتبارا فليكن هذا على ذكر منك واما تحقيق ما يتعلق بالمذهبين ففي محله ولقد اشبعنا الكلام فيه في تعليقاتنا على الحواشي الفقهية انتهذبية واما ما قيل من ان تعريف القضية الكلية لا يشمل الجملة الفعلية اذ لا يتحدد المحمول فيها بالموضوع مثل قام زيد فلا بد ان ينحصر المقسم بالقضية الواقعة احدى مقدمتي القياس فليس بشيء لان العبرة في الفن بالمعاني لا بالالفاظ والاتحاد المذكور يوجد في الجمل الفعلية بالنظر الى معناها على انها يوجد فيها الاتحاد بعد التأويل وبابه مفتوح على اهل المعقول اذا عرفت هذا فاعلم ان المحشي اراد بهذا الكلام تطبيق كلام الشارح على المذهبين وتقرير دليله عند الفريقين فحاصل قوله اي اداء اه ان الحكم اي النسبة التامة او وقوع النسبة ولا وقوعها مابه اداء ان الواقع في نفس الامر هو الثبوت او الوقوع كما في الموجبة او مابه اداء ان الواقع في نفس الامر هو الانتفاء او الالاقوع كما في السالبة سواء كان الحكم عبارة عن المعلوم كما هو المتبادر او عبارة عن العلم اي ادراك النسبة التامة او ادراك وقوعها ولا وقوعها كما هو معنى الحكم ايضا وانما كان الحكم باحد المعنيين سببا للاداء اي التكلم بلفظ الخبر اذ لم يوجد الحكم باحد المعنيين في الذهن لم يتصور ههنا من المتكلم الاداء والتكلم بلفظ الخبر وهو ظاهر فاذا كان الامر كذلك فلا بد ان يكون بين طرفي القضية مع قطع النظر عما في الذهن ثبوت وانتفاء او وقوع ولا وقوع حتى

قوله او لا وقوعها هكذا في النسخ
والصواب عطفها بالواو والواصلة مثل

بان الوقوع له اعتباران احدهما صكونه مفهوما من الكلام مع قطع النظر عن الواقع والاخر كونه في الواقع مع قطع النظر عن الكلام والوقوع باحد الاعتبارين غيره بالاعتبار الاخر فيجوز ان يتحقق المطابقة بين المتغيرين بالاعتبار هذا ويرد على ما اختاره الشريف ايضا من ان المتغير الذاتي انما يوجد اذا كان العلم والمعلوم متغيرين بالذات واما اذا كانا متحدين بالذات متغيرين بالاعتبار كما هو التحقيق فلا بدح ان يكون التغير بين المطابق الذي هو الحكم بمعنى الابقاع والمطابق الذي هو الواقع اعتبارا ياكافقرناه في توجيه ما هو المشهور فليفهم قوله على مذهب الجمهور كقول الفيلسفي العالم حادث فانه مطابق للواقع لا لاعتقاده قوله على مذهب النظام كقول الفيلسفي العالم قديم فانه مطابق لا لاعتقاده لا للواقع قوله على مذهب الجاحظ كقول المتكلم العالم حادث فانه مطابق للواقع ولا لاعتقاده فذهب الجاحظ الى احص مطلقا من كل من المذهبين لانه يقول بكل واحد بما يقوله الاولان بدون العكس وهو وظ واما بين مذهب الجمهور ومذهب الجاحظ فعموم من وجه لتصادقهما في مثل قول المتكلم العالم حادث وصدق مذهب الجمهور فقط في مثل قول الفيلسفي العالم حادث وصدق مذهب النظام فقط في مثل قول الفيلسفي العالم قديم قوله عند الجمهور كقول الفيلسفي العالم قديم فانه غير مطابق للواقع وان كان مطابقا لا لاعتقاده قوله عند النظام كقول الفيلسفي العالم حادث فانه غير مطابق لا لاعتقاده وان كان مطابقا للواقع فينبغي عموم من وجه لتفارقهما في هذين المثالين وتصادقهما في مثل قول المتكلم العالم قديم فانه غير مطابق للواقع ولا لاعتقاده ايضا قوله عند الجاحظ كقول المتكلم العالم حادث فانه مطابق للواقع ولا لاعتقاده ايضا قوله عند الجاحظ كقول المتكلم العالم قديم فانه غير مطابق للواقع ولا لاعتقاده ايضا فذهب اخص مطلقا من كل من المذهبين لان الكذب عند الاولين عبارة عن عدم المطابقة للواقع اول الاعتقاد سواء كان مطابقا لاخر او لا قوله بل يكون بينهما واسطة وتحقيق كلامه ان الخبر اما مطابق للواقع او لا وكل منهما ما مع اعتقاده انه مطابق او اعتقاده انه غير مطابق او بدون الاعتقاد فهذه ستة اقسام واحد منها صادق وهو المطابق للواقع مع اعتقاده انه مطابق وواحد منها كاذب وهو غير المطابق مع اعتقاده انه غير مطابق والاربعة الباقية ليست بصادقة ولا كاذبة فكل من الصدق والكذب بتفسيره اخص منه بتفسير الجمهور والنظام لانه اعتبر في كل منهما جميع الامرين اللذين اکتفوا بواحد منهما كذا اشار اليه التفازاني قوله والحق مذهب الجمهور قال في المقتراح وهو العمدة في المطولات لاجماع المسلمين على تكذيب اليهودي في قوله الاسلام باطل وتصديقه اذا قال الاسلام حق واقول هذا انما يتم اذا كان النظام والجاحظ مصدقين ومكذبين في الصورتين المذكورتين وهو محل نظر الان يقال المقي منه بيان الواقع لا الاراء عليهما ويرد ايضا انه هل يبقى الاجماع اذا كانا خارجين عنه وانه هل يكون الاجماع المذكور حجة ههنا وتحقيق الامر فيه يطلب من المطولات قوله من طرفي النسبة كلمة من تبعيضية اي بعض طرفي النسبة فلا وجه لتقدير المضاف بان قال من احد طرفي النسبة اي قسميها اي النسبة تفسير للطرفين وهما اي القسمين الثبوت اي النسبة التامة الخبرية الثبوتية في الموجبة والنسبة التامة الخبرية السلبية في السالبة ففيه تسامح حيث يتبادر من ظاهره لاسما بالنظر الى قوله او وقوعها ان المراد بالثبوت والانتفاء ثبوت

في تعريف المولى قوله خليل حبيب
فصل اعتبار التغير بالاعتبار
على ما هو المشهور دون ما اختاره
الشريف والامر فيهما سواء
على ما هو التحقيق

لا ينبغي ان نسب العيوب والخصائص
ههنا الى المذاهب مجازية انما
ان تكبها تقريبا الى افهام المتبدين
والا فالنسب المشار اليها انما هي
بين تفاسيرهم في الصدق والكذب
على ما اشار اليه آخر

ولا بأس في ذلك سيما في التعريف الاعتباري كما ههنا كيف وهم جوزوا فيه كون بعض
القيود اعم من وجه من الآخر فلا حاجة في الاطلاق الى اعتبار التغليب قوله لان الباقي
وهو يصح ان يقال اه في تعريف المص ويحتمل الصدق والكذب على تحرير المحشى
فلا تقصر قوله لان الباقي قيد واحد اه كانه جل الاضافة على اضافة الصفة
الى الموصوف على ما هو المتبادر منه والمعنى القيود الباقية فلو جل الجمع ح على ما فوق
الواحد لم يصح ايضا لان الباقي قيد واحد لا قيدان قوله لكن المراد الباقي
من القيود كانه جل الاضافة على اضافة الصفة اعني اسم الفاعل الى مفعولها فافادت
تخفيفا في اللفظ بحذف اللام من الصفة وكلمة من من المفعول فعلى هذا يكون الجمع عبارة
عما فوق الواحد ويصح اطلاق القيود وان لم يكن ذلك اطلاق القيد على الجنس لكن اضافة
اسم الفاعل الى مفعوله سيما الى مفعوله الغير الصريح بحذف الجر غير معهود بل ذلك
انما هو في اسمي الفاعل والمفعول غير المتعديين هذا وما قبل من ان اضافة الباقي الى القيود
امامية او بيانية على ان يكون من اضافة الصفة الى الموصوف فاذا ذكره بقوله لان الباقي اه
انما تم على الثاني لا على الاول فلو جلت على الاول لم يرد عليه شيء ولا حاجة ح الى ما استدركه
فلبس بشيء اذ لمعنى لكون الباقي للقيود والحق ان الباقي من القيود لا للقيود فلا يتم
التوجيه الا بما استدركه وقد عرفت ما فيه قوله اعلم اه اراد ان ما اشار اليه الش بقوله
لان صدق القول وكذبه مطابقة حكمه للواقع اول الاعتقاد اولهما معا وعدمها منطبق
على المذاهب الثلاثة وان كلمة اوفيه لتقسيم الحد على اختلاف المذاهب قوله انه صادق اه
كلمة ان مع اسمه وخبره خبر لا السابقة والضمير راجع الى القول بمعنى القول فيستفاد منه
ان الصدق والكذب حقيقة من صفات القول بواسطة القول فالتقول واسطة
في العروض كما قل لكن الواسطة هي القول اللفظي واما القول العقلي فهو عين القول
المعقول قوله وصدق القول مطابقة حكمه اه وانما كان صدق القول اى المركب
عبارة عن مطابقة حكمه الذي هو جزؤه لان رجوع الصدق وكذا الكذب الى الحكم
اولا وبالذات والى القول ثانيا وبالواسطة فالصدق والكذب من الصفات الذاتية
الحكم وان كانا يطلقان على القول والمجموع المركب تبعاً لاطلاقه على حكمه قوله
للاواقع اى الخارج وما في نفس الامر من غير اعتبار معتبر وبيان هذه المطابقة ان الكلام
الذي دل على وقوع نسبة بين شيئين اما بالثبوت بان هذا ذاك او بالنفي بان هذا ليس ذاك
فع قطع النظر عما في الذهن من النسبة لا بد وان يكون بينهما نسبة ثبوتية او سلبية لانه
اما ان يكون هذا ذاك او لم يكن فطابقة هذه النسبة الحاصلة في الذهن المفهومة من الكلام
لتلك النسبة الواقعة الخارجة بان تكونا ثبوتيتين او سلبيتين صدق وعدمها كذب وهذا
معنى مطابقة الكلام للواقع والخارج وما في نفس الامر هذا ثم انه اراد بالمراد بالحكم
الوقوع او اللا وقوع كان التغاير بين المطابق والمطابق اعتباريا وهو ظاهر
وان كان المراد به ايضاً النسبة او انتزاعها كان التغاير بينهما ذاتيا لان المطابق بكسر الباء
من قبيل العلم والمطابق بفتح الباء من قبيل المعلوم والمشهور هو الاول واختار
الشريف الثاني وما قبل على الاول المشهور من ان الخبر لا يدل الا على الوقوع الواقعي
وهو النسبة المفهومة والخارجية ايضا فهما متحدان فكيف يتصور تطابقهما فدفوع

في تعريف بعض فقره خليل حيث قال
الاولى ان يقال لان الباقي قيد
لامعند

وعدمه له وحاصله انه اذا جرد النظر الى مفهوم المركب وقطع النظر عن خصوصية
المتكلم بل عن خصوصية ذلك المفهوم ونظر الى محصل مفهومه وماهية كان عندنا مثل
محتملا للصدق والكذب كذا اشار اليه الشريف فلا يرد السماء فوقنا بان هذه قضايا
لا تحتمل الصدق والكذب بل كلها صادقة فينقض التعريف المذكور جمعا لانا للاحظنا
تلك القضايا وقطعنا النظر عن خصوصياتها وجدناها محتملة للصدق والكذب عند
العقل بلا شئنا الا ترى ان قولنا الله واحد وواجب الوجود لو لم يكونا محتملين عند العقل
ان الكذب لم يخرج في ثبات وجوده نعم . توجبده نعم الى الدلائل الخارجية واپس كذلك
هذا وقد اجب عن هذا الايراد بجوابين آخرين احدهما ان يحمل احتمال الصدق
والكذب على امكانهما بحسب نفس الامر بماهية لمركب لثام المجردة عن جميع الخصوصيات
على ما عرفت ولو في ضمن فردين منها والحاصل ان كل خبر يمكن بحسب نوعه صدقه
وكذبه معا ولو باعتبار افراد متعددة بخلاف الانشائيات وثانيهما ان يحمل الاحتمال
على الامكان الخاص او العام المقيد بجانب الوجود اي ما لا يكون ذاته مقتضيا لوجود
صدقه ولا عدم صدقه ولا وجود كذبه ولا عدم كذبه او ما لا يكون ذاته مقتضيا لعدم صدقه
ولا عدم كذبه ومن الجاز ان يكون عدم الكذب في الاخبار الصادقة ناشيا عن امر خارج
عن ذاتها وكذا عدم الصدق في الاخبار الكاذبة بخلاف الانشائيات هذا فوه
جنس للقضية الملقوظة فدم هذا الاحتمال لكونه انساب في كلام المص في باب الكليات
حيث اعتبر هناك التقسيم المجازي تقريبا الى فهم المستدئين ولانه المناسب لتعريف المص
قوله جنس للقضية الملقوظة لا يقال بآبي عنه قوله لقائله ذاقائل لا يضي في الا الى اللفظ
لا نقول على هذا التقدير يقدر فيه مضاف اي اقائل لفظه مع انه ان كان المراد منه
ما اشار اليه المحشي في تفسيره يندفع ذلك ولا حاجة الى التقدير قوله مشترك اي لفظيان
كما صرح به ابو الفتح قوله وحقيقين اي في احدهما ومجازيان في الآخر لفظان هما حقيقيان
في المعقول ومجازيان في الملقوظ تسمية للدال باسم المدلول ولا فائدة في ايهام احدهما
والآخر انكس ما ذكرناه ليس مما قررره وكذا احتمال كونهما مجازيين ثم ان كونهما
حقيقين في المعقول ومجازيين في الملقوظ انساب بنظر الفن وهو ظاهر وادق بقاعدة
الاصول حيث قال والمجاز خبر من الاشتراك وقد وقع في بعض النسخ او حقيقيان في احدهما
ومجازيان في الآخر ولا يخفى فساد هذا المعنى لكون لفظ القضية ولفظ القول حقيقة
في المعقول ومجازيا في الملقوظ بل هما حقيقيان في المعقول ومجازيان في الملقوظ فافهم
قوله كذا قررره احواله عليهم للزوم استعمال المشترك او المجاز في التعريف والاحتمال
الاشتراك المعنوي بل يحتمل كون كل منهما معنى مجازيا بالكل منهما وان امكن التفصي
عن الاول بان اشتها كون بحث المنطقي عن المعاني بعين المعنى الحقيقي والمراد من المشترك
وعن الثاني بكونه غير مناسب لنظر الفن وعن الثالث بانه لا بد لكل مجاز من حقيقة
وان لم يتم ذلك عند كثير من اهل المعنى قوله اذ لا يجوز الجمع اي في اطلاق واحد
على ما يشرحه لفظ الجمع وبه يتم التقريب وما قبل من ان الدليل قاصر بعد لجرار عموم
المجاز فليس بشئ اذ لا معنى ههنا لكون ما يطلق عليه لفظ القضية ما يطلق عليه
لفظ القول فافهم قوله والغيب الاخير هذا بشعر باطلاق القيد على الجنس

في اي الفرق بين الملقظين
والمجازيين وبين الحقيقيين والمجازيين
وحجة الاولين دون الثانيين

التعريف ما عدا الجنس شاملا للقسمين معا على ما هو علامة كون التقسيم للمحدود
وحاصله ان حال القائل المذكور لا يخفى عن احد الامر بان كان بين الحالتين منع الجمع
ايضا ثم ان هذا التعريف صادق على المذاهب الثلاثة في الصدق والكذب بخلاف قواهم
ما يحتمل الصدق والكذب فانه مبني على مذهب الجمهور ليس الا قوله اي يحتمل الصدق
والكذب اه هذا تفسير باللازم لان صدق القائل وكذبه في قوله يلزم صدق القول
وكذبه على ما يشير اليه ولعله انما ارتكبه لما سيجي منه ان الحق في الصدق والكذب
هو مذهب الجمهور وغرضه منه دفع الاعتراض الاتي عنه اذا اوبق التعريف على ظاهره
لورد عليه البداهات وامثالها لكن اخذ هذا المعنى من هذا التعريف بعيد جدا لان الاحتمال
المذكور وان لم يصدق القائل وكذبه لكنه لا يلزم صحة القول لقائله انه صادق فيه
او كاذب فيه على ما هو التعريف الا ان يعتبر التجريد عن الخصوصيات في تعريف المص
ايضا فيقول ما ل تعريف المص الى ما ذكره ايضا وغاية ما يلزم كون كلفا انفاصلة بمعنى الواو
الواصلة كما اورد المحشي في تفسيره الواو الواصلة ولا بأس فيه عند ظهور الاسباب
لا يقال بل كلمة الواو الواصلة فيما اشار اليه المحشي بمعنى الواو الفاصلة اذ كل قول وقضية لا يحتمل
الا الصدق او الكذب لانه قول لا يبقى ح لكلمة الاحتمال معنى اصلا بل الصواب ان يقال
القضية ما صدق وما كذب فالحق ان كلمة الواو في تفسيره على معناها وان كلمة الواو الفاصلة
محمولة على الواو الواصلة على مذاقه قوله بمجرد مفهومه اي تصور مفهومه مقارنا
لقطع النظر عن خصوص المادة ونفس الامر والدليل بل عن خصوصية القائل واخباره
فقوله مع قطع النظر ظرف مستقر حال مبين للاحتمال بل لتجرد المفهوم وليس ذلك معنى
المجرد حتى يرد عليه انه على هذا يكون قوله مع قطع النظر اه مستدركا على انه من قبل
التصريح بما علم ضمنا ومثله غير عزيز قوله وهو ثبوت الشيء اي المحمول للشيء اي
الموضوع وهذا في الموجبة الجزئية رقس عليها السالبة ثم ان هذا مبني على مذهب
المتقدمين من ان النسبة عندهم عبارة عن ثبوت المحمول للموضوع وارجحاه اخذاره
ههنا وذلك الثبوت يقال له مضمون الخبر ايضا لانه عبارة عن اضافة مصدر المحمول
الى الموضوع فاندفع ما قيل فيه اولا ان الثبوت المذكور مضمون الخبر لا مفهومه
وثانيا انه اقتصر على الموجبات وثالثا ان تعريف الشئ لا يوافق التجريد المذكور
انتهى وذلك لان مفهوم القضية عبارة عن انصاف الموضوع بالمحمول فيقول
الى المضمون ولان الشر يف يقتصر عليه لشرفه على ان الغرض دفع الاعتراض الاتي
وما ذكره كاف فيما قصده ولان المراد بالشئين الموضوع والمحمول مطلقا لا عيناتيهما
انما هو اتعين كون المراد منهما الموضوع والمحمول لا امر آخر ولا يلزم منه كونهما متعينين
حتى ينافي التجريد الاتي قوله مع قطع النظر اذ متعلق بقوله يحتمل حال عن فاعله ويحتمل
ان يكون حالا عن قوله بمجرد مفهومه ومعناه ان يقطع النظر في ذلك عن خارج القضية
من الدليل والواقع وغيرهما بل يكون النظر فيها الى ذاتها من حيث هي وان كانت
بالنظر الى الخارج مطابقا للواقع فاندفع ما قيل انه اذا قطع النظر عن نفس الامر
والواقع كيف يجوز العقل صدقه وكذبه اذ هما عبارتان عن المطابقة للواقع وعدمها
انتهى لان قطع النظر انما هو عن التصديق الواقعي لاعتبار تجويز العقل مطابقة للواقع

طرسوي

ما نقله خليل

لا نقول ماهية الصنف ماهية اعتبارية فلا يكون وقوع النوع فيه من حيث كونه نوعا حقيقيا بل من حيث كونه جنسا اسميا فلا بأس في وقوعه بذلك الاعتبار جزء التعريف وانما فهم انما هو في النوع الحقيقي عين للماهية لاجزؤها وان ذكره في بحث الاجزاء استطرادى هذا فان الشارح وبغيره ناقص اى بغير الجنس القريب والخاصة سواء كان بما يغير كليهما كالعرض العام مع الفصل او بما يغير الاول دون الثانى كالعرض العام مع الخاصة والجنس البعيد مع الخاصة والفصل مع الخاصة او بما يغير الثانى دون الاول وهذا احتمال عقلى في قوله وبغيره لكنهم لم يوجده صورة اذ لو انضم الى الجنس القريب ما يغير الخاصة فان كان ذلك فصلا يكون حدا تاما وان كان عرضا عاما لا يكون التعريف مطردا وان كان عرضا غير خاصة لا يكون التعريف منعكسا فالمضبوط ما ذكره من الاقسام كما لا يخفى على ذوى الافهام هكذا ينبغي ان يحقق مباحث التصورات حتى يحسن الشروع في مباحث التصديقات والمرجون قاضى الحاجات جل جلاله ان يعطى لنا قدرة على تكميل البافيات حتى يتم بذلك الصالحات الحلية لاذهان ارباب الكمالات قال المصنف انقضا القضية قول اه انما اعاد القضية لان التعريف للماهية لئلا افراد فلو قال القضايا قول اه لكان التعريف للافراد وهو ليس بممكن وانما يكفى بالضمير بان يقول هي قول اه على ان يكون راجعا الى القضية التى دلت عليها القضايا فيكون التعريف ح ايضا للماهية كما قال ابن الحاجب المرفوعات هو ما شتمل اه بناء على انه يحتمل ان يرجع ذلك الضمير الى القضايا فيلزم المحذور بخلاف قول ابن الحاجب المرفوعات هو اه والمراد من القول المركب مطلقا تاما وانقصا وما قيل عليه من ان الصدق والكذب صفة النسبة فيصدق ح التعريف على النسبة السلبية اعنى الا وقوع لكونها مركبة ويصدق ايضا على المركب من النسبة الحكمية وقيد ها كالجبهة والمحكوم عليه اوقيد ه او المحكوم به اوقيد ه او النسبة بين بين اوقيد ه او الاثنين منها اوز يد منها فلا بد ان يكون المراد من القول المركب التام الذى يصح لسكون عليه حتى يدفع تلك المحذورات والقرينة على هذه الارادة مباحث الباب السابق لانها متعلقة بالمركب النقص فانظروا ان يكون مباحث هذا الباب متعلقة بالمركب التام لاسما وفي هذا الباب تقسيمات القضية وبيان احكامها بل يمكن ان يدعى التبادر ههنا ولا يضر هذا التخصيص نعميم الش القول المذكور بحيث يشمل المركبات التامة والنقص لاننا في مقام التوجيه ويكفيها هذا القدر ففيه ان الاراد لو ورد فانما يرد على من عرف القضية بقول يحتمل الصدق والكذب وقد اشار اليه ابو الفتح سؤالا وتوجيهها في الحواشى التحذيرية واماههنا فلا يرد ذلك اذ لا يصدق تعريف المص على الصور المذكورة قطعا حتى يحتاج الى التوجيه المذكور وكأنه لم يفرق بين التعريفين وقال ما كان نعم يمكن ان يرد مثله على تفسير المحشى ويندفع بالتخصيص المذكور كما اشار اليه ابو الفتح لكن ابن هذا من ذلك والحاصل ان هذه العهدة على تقدير تسليمها على المحشى لا على المص هذا وقوله يصح بمعنى يمكن امكانا خاصا او عاما وقوله نقاله الام فيه للتعجيل ولو كانت صلة لوجب ان يقال انك صادق فيه لما اشتهر ان القول المستعمل باللام بمعنى الخطاب مقابل الغيبة والتكلم والضمير في قوله انه راجع الى القائل في قوله في راجع الى القول وعلى هذا يكون الصادق والكاذب صفة للقائل لا للقول وكلمة اول تقسيم المحدود لكون بعض الفاظ

على قوله يصح ان يقال نقاله

اشار به الى ان كلمة ان ليست واقعة في موقع التعلييل على ان تكون مكسورا المهمزة وليست
ايضا واقعة موقعه على ان تكون مفتوح المهمزة بتقدير لام التعلييل اذ كل منهما
خلاف الظاهر وليس تقدير الضمير مبنيا على لزوم كون جواب اما جملة كما توهم لانه
منتهى بمثل اما زيد فمطلق من التراكيب الشائعة بل لانه لا بد في جواب اما من ضمير يرجع
الى المبتدأ ولو كان الواقع في موقع الجواب مفردا كالمثال الذي اشرنا اليه ولما كان الخبر
ههنا عاريا عن الضمير فسر به بفسره ولعل وجهه ان ما وقع في موقع جوابه وان كان
مفردا صيغة لكنه جملة معنى فلا بد فيه من ضمير يربطه الى المبتدأ فاقبل من انه ان كان
التقدير لاجل عدم صحة حل قوله فان التصور اه على الحق فيرد عليه انه بعد التقدير
ايضا يكون خبرا عن الضمير الراجع اليه فلا يصح الحمل ايضا فالظاهر انه تصوير المعنى
لحصول الجزالة لا توجيه الاعراب ايسر شئ بل لان التقدير لازم ههنا لكونه جملة
معنى ولو لم يقدر لم يحصل الارتباط اللازم ههنا فالحق انه توجيه الاعراب بحيث
يحصل منه الجزالة كما لا يخفى على ذوي الفطنة قوله فلا يكون قوله فكيف لا يكون لهما
اه على ما ينبغي لان ما افاده هذه المواد من الفائدة خارج عن احدى القاعدتين المعتمدة
في التعريف ومطابق لفائدة لا يفيد كونها رسوما ناقصة والظاهر ان غرض الشارح
الاعلام مع حصر الفائدة في التعريف الى احد الامرين لا ثبات مطلق الفائدة
في المواد المذكورة فعنى قوله فكيف اه فكيف لا يكون لهما فائدة مقصودة من التعريف
وهي الاكلية والوضعية التي لا شك في كونها مقصودة في التعريف فالخبر المذكور
منهم عبر نام فعلى هذا يؤيد ما ذكره الى ما ذكره المحشى فالاضراب بقوله بل الحق اه
غير تام الا ان يقال هذا المعنى غير ظاهر من كلام الشارح ولذلك ترقى من الخفى الى
الواضح قوله بل الحق الحقيق بالقول اه حاصله ان الغرض من التعريف لا ينحصر
في احدى القاعدتين اذ قد يكون الاطلاق على الشئ بما هو عرضي له مطلوبا ايضا
فمح لا شك ان المركب من العرض العام والخاصة يكون اكمل من الخاصة لحصول
الفائدة المطلوبة في الاول دون الثاني رقس على هذا وقد قالوا العلماء خبر من علم
واحد الا يرى انهم قالوا الحيوان الناطق اضاحك رسم تام اكمل من الحد لتام فاذا
اعتبر مثل هذا في الحد لتام فبالله لا يعتبر في غيره فالحق ان المواد المذكورة من قبيل
الرسوم الناقصة هذا وقد عرفت اندراج هذا المعنى في كلام الشارح وار لم يدل
عليه دلالة ظاهرة قوله قد عرفت اندراج الخ قول نعم لما كان الاندراج
المذكور محتاجا الى تكلفات ركيكة لم يلتفت اليه الشارح واعتبر وجه انضبط بحيث
يندرج هذه الاقسام في الرسم الناقص بلا كلفة وركاكة ولعله لهذا امر بالتأمل
قال الشارح العلامة فانضبط اى ضبط اقسام التعريف بحيث يندرج فيه الاقسام
المذكورة بلا كلفة ان يقال اه وقد عرفت ان هذا الضبط مبنى على مذهب المتقدمين بناء
على ان المتأخرين لم يعتبروا العرض العام في التعريف بل ذكره عندهم في باب الكلبيات
على سبيل الاستطراد كما ذكر النوع في ذلك الباب استطرادى عند الفريقين لانه
هين الماهية وبحث الكلبيات مقصور على بيان اجزائها لا يقال ان تعريف الصنف
بالتنوع شائع بل ان يقال الرومي انسان والد في بلد كذا فقد وقع النوع جزء الماهية

كما ان التوجيهين الاولين مبني على مذهبهم من تجويرهم التعريف بالاعم اشمول التعريف
 ح على الرسم التسام وقد ذكرناه وجهها آخر ولو تكلف في تقرير المحشى وجعل موافقا
 لما ذكرنا. لكن اولى قوله بلان اويل في مثل الشئ الضاحك وعلى المركب من الفصل
 والخاصة اى فقط اومع الفصل البعيد او الجنس البعيد او العرض العام بالان اويل
 اى تأويل التغليب وتأويل اطلاق اسم الكل على الجزء مع ان شيئا منها لم يعد من المعارف
 فيكون تعريف المص المذكور من مقتضا طرد الشموله الاغيار مع ان المعارف ليس بشامل لها
 قوله فضلا مفعول مطلق محذوف عامه وجوبا سمعا اى فضل فضلا ومعناه كون
 ما بعده الباقى بالحكم مما قبله هذا لكن في صحته ههنا نظر اذا الرسم الناقص ادنى التعريف
 فاذا لم يكن الشئ معدودا من التعريف كما اقتضاه ما قبله يلزمه ان لا يكون معدودا
 من الرسم الناقص فكيف يكون الثانى الباقى مما قبله وتلخيصه انه لازمة للرسم الناقص
 على مطلق التعريف اما على غيره فظاهرا واما على نفسه فلا يلزم مزبنة الشئ
 على نفسه الا ان يقال للمقيد مزبنة على المطلق والقول في دفع هذا اليراد بان انقسم
 هو المعارف المقترعة عند المتأخرين اعنى ماله دخل في الاطلاع على الذاتيات والامتنان
 عن جميع ما عداه ليس بشئ لانه يقوى هذا الاعتراض وهو ظاهر وكذا القول بان مادة
 النقص لا بد ان تكون محققة في التعريفات ليس بشئ فبعد التسليم لا يشك في تحقق
 هذه المواد نعم او قيل ان التعريف المذكور مبني على مذهب المتأخرين على ان يكون المراد
 بالعرضيات ماهى المفيدة لاحد الامرين لانه دفع اليراد المذكور لكنه بعد جدها وكذا
 لو قيل ان هذا التعريف مبني على مذهب المتقدمين من تجويرهم التعريف بالاعم لا تدفع
 هذا ايضا والحاصل ان هذا السؤال مبني على مذهب المتأخرين من ان ذكر العرض العام
 في الكليات اسستطرا دى وان الغرض من التعريف انما هو احدى الفائدتين فلو بنى على
 مذهب المتقدمين من ان الغرض لا ينحصر في احدى الفائدتين وان العرض العام
 يفيد تصورا لا يحصل بدونه وان المشتمل عليه رسم قبح لم يرد هذا السؤال وهذا
 ما ان الجواب الا ترى للشارح المحقق قوله او العرض العام عطف على قريبه والمعنى
 وكذا المركب من الفصل والعرض العام ففيه تعرض للشارح في تركه والظاهر
 ان المركب من الفصل والعرض العام رسم لكون المركب من الداخل والخارج خارجا
 نعم قال شارح المواقف هذه الصورة حد ناقص عند من يجوز اخذ العرض العام
 في الحد الناقص ولعل لهذا تركه الشارح في السؤال وعلى كل تقدير لا يلتفت الى من حكم
 بان الصواب اسقاطه قوله لا عائدة الى منى منسحب الى قوله مقصودة من التعريف
 وقوله مقصودة صفة اسم لا لوجود الفصل بينه وبينه باللفظ لا يجوز فيه البناء فهو
 اما مرفوع واما منصوب هذا قوله على زعم ان التعريف اه في هذا التعبير اشارة
 الى ضعف مذهب المتأخرين وسنتر في تحقيقه قوله اى من غير اطلاع اه هذا القيد
 استفاده من تردد الشارح بين كونه حقا وبين كونه كذبا لكن الظاهر ان يقال من غير
 اطلاع على كونه حقا او باطلا او يقال صدقا او كذبا اذ الكذب انما يقابل الصدق
 والحق يقابل الباطل على ما قرر في محله لكنه قلد في ذلك الشارح المحقق ويمكن
 ان يقال في كلام كل منهما صنعة احتباك فافهم ما هنالك قوله اى فهو ان التصور

الزمائل الاول والثاني هو الاول
 من خليل

بل المركب من العرض العام والخاصة اقوى من الخاصة وحدها ومن الفصل وحده
وكذا المركب من الفصل والخاصة اقوى من كل منهما وحده ثم لما كان دخول هذه الاقسام
ههنا لازما وكان تعريف المص آيبا عن ذلك الابتكاف اشار الى وجه الضبط بحيث يندرج فيه
جميع الاقسام فقدم مال بذلك الى مذهب المتقدمين من جواز وقوع العرض العام في التعريف
كما مال في التوجيه السابق الى مذهب المتقدمين من جواز التعريف بالاعم والاخص
هذا هو تحقيق كلام الشارح بحيث يندفع عنه اعتراضات الناظرين مجازا قد عرفت
كيفية مجازية كل منهما فتذكر قوله والاحتراز عنه لازم اه قلت نعم لكن لا بأس له
في تعريف الرسم الناقص ههنا اذ الظاهر انه رسم ناقص ايضا كالعرف يعني ان
اطلاق العرضي على مثله مناسب ومشهور بناء على ان المركب المذكور عرضي مع
ان المركب من الذاتي والعرضي عرضي قوله مع انه ان اريد بمعنى العرضيات اه ذكر
هذا الشق توطئة للشق الاخير الثالث والافهم غير مراد ههنا قوله وان اريد المعنى
المجازي اه هذا انما يتم اذا اريد بالمجاز مقابل الحقيقة واما اذا اريد به المعنى المجازي العام
الحقيقة والمجاز كمثل ما يطلق عليه العرضي على ما حققناه في الشرح فيتناول جميع المواد
وليس يلزم عليه شيء الاستعمال المجاز في التعريف وقد عرفت ان امره هين ههنا
وشموله ايضا للرسم التام وقد عرفت ان الشارح مال ههنا الى مذهب المتقدمين على
ان الشمول المذكور غير مسلم ايضا اذ لا يلزم من اعتبار التغليب او اطلاق اسم الكل
على الجزء في مثل الجسم الضاحك اعتباره في مثل الحيوان الضاحك وبهذا ظهر ان قوله
وان اريد كلاهما يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز انما يصح اذا لم يكن تلك الارادة بمعنى
شامل لهما كما هو الظاهر واما اذا اريد كلاهما بمعنى شامل لهما كما اشرنا اليه فلا يلزم الجمع
المذكور بل استعمال لفظ مجازي شامل لهما وقد عرفت ما يلزم عليه مع اندفاعه وبهذا
اندفع ما قيل لو اريد عموم المجاز لعاد السائل بالرسم التام واستعمال المجاز في التعريف
ولا يخلص عنه ولو صير الى الاحتمالات البعيدة انتهى واقول قد عرفت آتفا حال
استعمال المجز ههنا وشمول التعريف للرسم التام بحيث لم نتج في دفع الشمول المذكور
الى اعتبار قرينة تقابل هذا التعريف بالرسم التام مع ان التعميم ثم التخصيص
بقرينة المقابلة لم يعهد مثله في المحاورات فضلا عن التعريفات واما ما قيل في دفعه
الرسم التام هو الذي يشتمل الذاتيات والعرضيات والرسم الناقص ما اقتصر فيه
على العرضيات فليس بشيء اذ الجسم الضاحك رسم ناقص مع انه لم يقتصر فيه
على العرضيات فان اراد ان التأويل المذكور يرتكب في الثاني دون الاول اذ لا ضرورة فيه
فهو ما حققناه ولا يدل عليه كلامه والحق ان الشارح مال ههنا الى مذهب من لم يشترط
الانعكاس والاطراد في انعكاسي و اشار في التوجيهين الاولين الى الاول وفي الاخير
الى الثاني فلا يلزم عليه محذور سوى استعمال المجاز اعني عموم المجاز في التعريف ومثله
عند وضوح القرينة واقع قوله يعني اه يعني ان المعرف ههنا يخص بما لا يشمل المادة
المذكورة بان يكون المراد منه ما هو الغالب في الوقوع فيكون التعريف المذكور مساويا
للمعرف واقول فتح مثل هذا الباب يسند باب النقض بالنعكس فالظاهر ان مراد الشارح
من التوجيه الثالث بناء التعريف على مذهب المتقدمين من تجوزهم التعريف بالاخص

في هذا التقرير اشارة الى ركاكة
تقديم ههنا حيث قد روي ههنا
احتمال عموم المجاز والظاهر ان
يقرر هذا في الشق الثاني وان احتمل
ههنا ايضا
قوله بالنعكس اه وقع في حاشية
الطر سوسي ههنا بدل بالنعكس
بالطرديين والصواب ما ذكرناه لان
واللازم ههنا في صورة عدم التأويل
انما هو عدم الجمع والتأويل المذكور
النعكس فاذا اريد بالتأويل المذكور
كان جامعا وكان منعكسا قطعاً
فلا يعمل ما ذكره سهو والصواب
ما اشرنا اليه

غير ملتزم في تعريف من التعاريف ولورسما ناقصا والالوجب الاكتفاء فيها بالفصول وليس كذلك ولو سلم ذلك فلو ورد مثله فانما يرد في غير هذا المقام واما ههنا فالمقصود التمثيل ويكفي فيه فرض عدم الغنية ولقد اجاد المحشى بهذا البيان فجعل قول الشارح والغرض التمثيل جوابا ثانيا سليما ولم يجعل من قبيل عطف العلة على المعلول على معنى ان عدم الغنية غير ملتزم ههنا لان الغرض التمثيل لان الدعوى عام في جميع الموارد والدليل المذكور لا يفيد على انه يشعر ان عدم الغنية ملتزم في سائر المواضع وليس كذلك والالزم الاكتفاء بالفصول لا يقال هذا يرد على ما قرره المحشى ثانيا لا نقول بعد بيان حقيقة الحال لا خلل في الاشعار لانه يكون ح كلاما على سبيل الغرض والتقدير فاقبل من ان بيانه هذا بعد كل البعد بل الاولى ان يجعل قوله والغرض التمثيل من عطف العلة على المعلول على ان يكون المعنى فان ذلك غير ملتزم ههنا لان الغرض التمثيل ولا يضره تلك الغنية انتهى كلام قاصر على ما حققناه قال الشارح واما التعريف بالضاحك كانه جواب عما قبل مثله خارج عن التعريف فلا بد ان يقال وبخاصته فقط وحاصل ما اشار اليه في الجواب ان الصفة المذكورة لا بد لها من موصوف فان قدر بالحيوان الضاحك فرسم تام داخل في تعريفه وان قدر بالشئ له الضحك فرسم ناقص داخل ههنا فلا حاجة لادخاله الى قيد زائد وان قدر بالجسم الضاحك فقد ذكرنا ان مثله رسم ناقص مع انه غير داخل في التعريف فلا بد من التأويل اما في بعض اجزاء التعريف وهو قوله عن عرضيات بان يراد منه ما يطلق عليه العرضي سواء كان حقيقة كما في المثال المذكور في المتن او مجازا سواء كان بطريق التغليب بان يطلق العرضي الذي هو اسم للضاحك ههنا على الجسم تغليا لاسم احد الجزئين على الآخر كما في العبرين رضى الله عنهما او بطريق الحلاق اسم الكل على الجزء فان المجموع المذكور اعني الجسم الضاحك لكونه مركبا من الداخل والخارج فهو عرضي يصدق عليه تعريف العرضي الاصطلاحي كان النوع يطلق عليه الذاتي اصطلاحا وكون كل منهما من اوصاف المفرد اصطلاح آخر لا تخالف بينهما فلا ينبغي ان ينازع في مثله واما في نفس التعريف بان يكون تعريف الافراد الغالبة الوقوع المشهورة الوجود هذا ولعل الشارح مال في تصحيح التعريف الى جعله مبنيا على مذهب المتقدمين من يجوزهم الرسم الناقص بالاعم والاخص لان التعريف المذكور على التوجيهين الاولين يشمل الرسم التام وعلى التوجيه الاخير الثالث لا يشمل مثل الجسم الضاحك مع انه رسم ناقص الا ان يقال التوجيهان الاولان مبنيان على اعتبار المعبر فلهذا لا يلتفت الى مثله في صورة الرسم التام والتوجيه الثالث مبنى على تخصيص المعبر بما هو غاب الوقوع لاعلى جعل التعريف اخص من المعرف تأمل هذا ثم اورد اى الشارح على جعل مثل الجسم الضاحك داخلا في التعريف كما اشار اليه اولابان مثله ليس من افراد المعرف اذ الغرض من التعريف اما التمييز والاطلاع على الذات وكل منهما مفقود في العرض العام فلهذا ليس برسم ناقص وكذا المركب من الفصل والخاصة اذ الفصل يفيد كلا منهما والخاصة تفيد ما افاده الفصل من التمييز فذكره عبث واجاب بان كون الغرض المذكور لازما في اجزاء التعريف قالوا به اى المتأخرون لكنه ليس بحق والحق ان الغرض من التعريف لا ينحصر في احدي العائدتين المذكورتين

في تفسير الاشارة الى كونه جنسا قريبا مفيدا بما يخصه فعنى قوله في كونه اى في كون المذكور فيه اى في الرسم التام لكن لا باعتبار خصوصه حتى يلزم الدور بل باعتبار ذاته كما قالوا في قولهم من خواص الاسم الاسناد اليه ان ضمير اليه راجع الى الاسم لا باعتبار خصوصيته بل باعتبار جنسه البعيد حتى يفيد الحكم سالما عن الدور فاقبل من ان الاول في التفسير ان يقول في كون المذكور بدون لفظة فيه لبس بشئ قوله اى عن تلك المشابهة على ما يقتضيه السياق واعله عدل عن ذلك للتصريح بما به النقصان وهو القصور عن مرتبة التمام ولرعاية صنعة الطبايع بين النقصان والتام قال المص وخواصه اللازمة اى البيئة على ما سبق تحقيقه وانما قبدت باللازمة احترازا عن الاعراض المفارقة اذ لا يجوز التعريف بها لو جوب المساواة بين التعريف والمعريف عند المتأخرين واما تقييدها بالبيئة فلكونها اوضح واكشف وقد قالوا والمتنع بها انما هى الخواص اللازمة الشاملة البيئة وصيغة الجمع محمولة على الموارد والافا لتعريف بالخاصة الواحدة اكثر ان يحصى والفريضة على ذلك التمثيل بما يشتمل الخاصة الواحدة قوله بل جميعها اه وجه لترقى انه لا يلزم من وجو كل من الاوصاف الاربعة في غير الانسان وجود الجميع فيه بناء على ان بين الكل الافرادى وبين الكل المجموعى عموما من وجه لتصادقهما في مثل كل رجل حيوان ووجود الكل الافرادى بدون المجموعى في مثل كل واحد من الانسان يشعه هذا الرغبة ووجود اشياء بدون الاول في مثل عشرة رجال ترفع هذا الحجر ولسافهم من كلام النشارح ان الجمع من حيث هو الجمع لا يوجد في غير الانسان اشار بهذا الكلام الى رده والظاهر ان الغير بمعنى المتغير متبادر في الواحد ولو سلم انه يشمل الواحد واكثر لكنه لا ينفع في دفع اراده لانه بالنظر الى ما يستفاد من الكل الافرادى بل تعميم الغير مضر اذ يفهم من الكلام ح ان الجمع لا يوجد في غير الانسان واحدا او اكثر والكل خلاف الواقع اما الاول فلما ذكره المحشى واما الثاني فلان الجمع يوجد في غير الانسان من اكثر لحيوان وعلى الله التكلان قوله وهو الحيوان البحرى الذى صورته كصورة الانسان على ما نص عليه الامام الدميرى في حيوة الحيوان ونقل له حكاية حاسلها انه صاده بعض الملوك واحضره في مجلسه وتكلم فيه بلسانه وفهمه بعض ندماة وهذا القدر كاف ههنا وان لم يثبت عند صاحب القاموس حيث قال انسان بالفتح وبكسر جنس من الخلق يثب احدهم على رجل واحدة وفي الحديث ان حيا من عاد عصوا رسوا لهم فسحقهم الله تعالى فاساسا لكل انسان منهم يد ورجل من شق واحد ينفرون كما تنفر الطائر ويرعون كما ترعى البهائم وقيل اولئك انقرضوا والموجود على تلك الخلقة خلق على خمسة اوهم ثلاثة اجناس ناس ونسان ونسانس او انسانس الاناث منهم اوهم ادفع قدرا من النسانس اوهم بأجوج اوهم قوم من بنى آدم او خاق على صورة الناس وخالفوهم في اشاء انتهى كلامه على ان ما ذكره من الحديث غير مضمون لاهل الحديث مع ان كلامه اولا و آخره يشعر القول بوقوع هذه الطائفة وان كان كلامه خالبا عن بيان بحريته وهذا القدر كاف ههنا كما لا يخفى قوله اى عدم الغنية اه بيان المشار اليه بذلك المطوى في الاراد المذكور لان حاصله ان في بعضها غنية عن البعض فيلزم تكرار غير محتاج اليه وحاصل الجواب ان عدم الغنية المذكورة

يبين الفرق بان اعتبار التركيب المذكور انما هو في صورة الاكتفاء في التعريف بالناطق
 مثلا واما في صورة التعريف بالجسم الناطق مثلا فلا يحتاج الى اعتبار التركيب المذكور
 حتى يلزم المحذور هذا قوله فلا خفا فيما فيه التكرار اى بلا حاجة ضرورية فيلزم
 اشتمال التعريف على قيد مستدرك قطعا واما اذا كان التكرار لحاجة بدون ضرورة
 كما في تعريف الانف الا فطس انف ذو تعفين لا يكون الا في الانف او مع ضرورة كما في تعريف
 المتضائق مثلا الاب حيوان تولد من نطفته حيوان آخر من نوعه من حيث تولد
 من نطفته حيوان آخر من نوعه والابن حيوان تولد من نطفته حيوان آخر من نوعه من حيث
 تولد من نطفته حيوان آخر من نوعه فقولنا من حيث تولداه في الموضعين تكرر ضروري
 يخص البيان بالاب في الاول والابن في الثاني ولولاه لصدق كل من الحدين على كل منهما
 من جهات اخر مع ان الغرض تعريف المتضائق نص عليه الشريف في حواشي
 المطالع فلا يكون القيد المكرر مستدركا بل عدم التكرار في الاول يخرج التعريف
 عن الكمال وفي الثاني يخرج عن الصحة قوله واما اذا ذكر اى معه الموصوف كما
 في الجسم الناطق وكذا في الحيوان الناطق وغيره فلا يكون معناه اى
 الناطق مثلا كذلك اى شئ له النطق او جوهره النطق حتى يلزم احد المحذورين
 السابقين اقول هذا مبني على ما اشار اليه الشريف في حواشي المطالع من ان ذكر الشئ
 في تفسير المشتقات بيان لما يرجع اليه الضمير الذي يذكر فيه لان هذا صريح في انه اذا ذكر
 الموصوف الذي هو مرجع الضمير في المشتق لا يحتاج الى القول بان معنى الناطق كذا وكذا
 ويدل عليه ان اهل المعقول انما احتاجوا الى القول بان معنى الناطق مثل شئ له النطق
 لدفع الاعتراض الوارد على تعريف النظر بترتيب امور معلومة بمثل الناطق فحين اذا ذكر
 الموصوف معه لا يرد الاعتراض حتى يحتاجوا الى اعتبار التركيب المذكور اذ ليس عادتهم
 بيان وضع الانفاظ واذا عرفت هذا فاعلم ان الامر كذلك في مثل الحيوان الناطق ولذا
 اكتفى المحشي بما ذكره في السؤال والجواب على انه لو سلم ان معنى الناطق مثلا شئ له النطق
 لكن الشئ المتعبر فيه مضمحل في الموصوف المذكور وعبرة عنه فلا يلزم التكرار
 ولا كون الحد الناقص رسما ولا كون الحد التام رسما هذا هو تحقيق المقام فدع عنك
 الاوهام ولعل لهذا الامر بالتأمل ومن زعم انه اشارة الى دفع الجواب المذكور يلزم الحمل ح
 على التجريد فقد جرد هو نفسه عن التحقيق المفيد كمن زعم انه اشارة الى التجريد قوله
 لكون المركب من الداخل والخارج خارجا لان بعض الاجزاء اذا كان خارجا يكون الكل
 خارجا على محاذة ما تقرر من ان المركب اذا كان بعض اجزائه معدوما يكون الكل
 معدوما ولان ذلك المركب ليس عينه ولا جزؤه ضرورة فيكون خارجا ضرورة قوله
 ائذ ذلك الشئ لانه الحاصل بعد تمام ماهيته والرسم في اللغة الاثر فاسب ان يسمى رسما
 ولا يلزم منه ان يسمى كل ما هو اثر رسما لعدم لزوم الاطراد في التسمية كما عرفت في التسمية
 بالحد قال السارح ولكونه مشابها بالحد التام في ذلك اه لفظه ذلك اشارة الى قوله
 لان المذكور فيه ان كان جنسا قريبا مفيدا بما يخصه لان الغرض من هذا انما هو بيان
 وجه التسمية بالتسمية وظاهر ان مشابهة الرسم التام بالحد التام التي اعتبرت ههنا
 وجه الشبه انما هو في الاشتمال على الجنس القريب المفيد بما يخصه ولذا قال المحشي

اولى مما قيل اذا صح ارادة كل منهما صح استعماله قوله يرد عليه التعريف بمثل الناطق
اي التعريف بالمفرد وهو وان كان نادرا لكنه واقع مع عدم التركيب فيه لفظا وان كان مركبا
معنى على ما حققه الشافعي قالوا في الجواب عنه بان العبرة بالمعاني فمثله مركب بمعنى
ليس بشيء اذ لا كلام ههنا في التركيب المعنوي بل في اللفظي وقيل في الجواب ان المنوى
فيه لفظ حكمي كما تقر في النحو وفيه ان الكلام ليس في الضمير المستتر في الناطق الا ان يقال
الضمير لا بد له من مرجع فهو مذكور حكمي كالضمير لكن في كون هذا المقدر كافيا في كونه
داخلا تحت القول الملهوظ تردد والحق ان من التزم كون التعريف مركبا اراد به التركيب
العقلي لا اللفظي كما قال في الاشارات فكل محدود مركب في المعنى وقال شارحه الطوسي
ههنا صرح بانه يريد التركيب العقلي انتهى فلا يراد المذكور مندفع قطعا قال الشافعي العلامة
وهو اي الحد اشار بهذا البيان الى ان التعريف المذكور لم يخلق الحد تاما وانقصا وهذا
خلاف ما ساقه المصنف وقد عرفت آنفا حقيقة الحال فيه فتذكر قوله فتسميته حدا لا يقال معنى
الحد الذي هو المنع يوجد في الرسم ايضا فلم يسم به ايضا لاننا نقول وجه التسمية صحيح
لا مطرد ومعناه ههنا ان المركب المذكور يسمى حدا لوجود المنع فيه ولا يلزم منه ان يكون
كل ما وجد فيه المنع مسمى بالحد كما ان الحمر للحمرة العقل يسمى نجرا ولا يلزم منه
ان يسمى كل ما يخامر العقل خرا هذا قوله اما من قبيل تسمية الموصوف اه وذلك لان التعريف
بجميع الذاتيات موصوف بالمنع عن الاغيار فالمنع المذكور صفة له فالتسمية المذكورة
من قبيل تسمية الموصوف اعني ذات الحد بصفته اعني الحدية التي هي بمعنى المنع فلك ان تقول
من قبيل تسمية المتعلق بفتح اللام بالمتعلق بكسر اللام او من قبيل جعل المصدر اه
فعلى هذا لا حاجة في التسمية الى اعتبار امر رائد غير الجدل المذكور وما قبل من انه
على هذا يكون النقل نقلا للمصدر المطلق الى فاعله ثم العام الى الخاص فاسبغ نقل العام
الى الخاص اشد من المناسبة المعتبرة حين النقل ابتداء ففيه ان كون المصدر بمعنى الفاعل
من قبيل المجاز ولا يطلق عليه النقل واما نقل العام الى الخاص فوجود في كل اعتباراته
ولا وجه تخصيصه بالثاني واما كونه من قبيل رجل عدل قد اخل في قوله من قبيل تسمية
الموصوف باسم الصفة وان لم يتفطن له البعض واورد وجهها ثالثا قوله ولما لم يتعرض له
ههنا على تقدير عدم تحقق قول الشافعي ونقصانه كما في بعض النسخ واما على تقدير وجوده
كافي بعض آخر منها فلا وجه للاطالة لان تفسير كلام الشرح هكذا باعتبار اشتغاله
على الذاتيات جميعها او بعضها فيندرج وجهها التسمية ح في كلام الشافعي ولا يبيح لقوله
وبهذا علم اه وجه قال الشافعي فالحال انما مبتدأ وقوله كالجوان الناطق خبر له ويكون قوله
وهو الذي اه جملة معترضة بين المبتدأ والخبر قوله وان كان معناه حيوان له النطق اشار
بهذا الى قصور التردد الذي اشار اليه الشافعي ومحصول كلام الشارح ان مثل الناطق
يحتل امورا ثلثة في واحد منها يكون حدا ناقصا مركبا من الجنس البعيد والفصل القريب
فيكون ذكره تكرار وفيما عداه يكون حدا تاما او رسما ناقصا فلا يصح ذكره
في تعريف الحد الناقص هذا فاورد عليه المحشي وقال ان مثل هذا الفساد جار في التعريف
بالجسم الناطق لانه ان كان معنى الناطق جسم او جوهر له النطق يلزم التكرار وان كان
معناه شيء له النطق يلزم ان يكون رسما ناقصا مع انه حد ناقص بالاتفاق واجاب عنه

قوله هذا على تقديره هذا كلام
على مذاق بعضهم ههنا والظان
قول المحشي وعدمه باني عن ذلك
بل يقتضي وجود قوله ونقصانه
في نسخة فخر بن كلامه ح ان قول
الشافعي باعتبار الذاتيات لما كان مقصدا
في جميع الذاتيات وكان هذا غير
مطابق لقوله ونقصانه ففسر
اولا ما هو المقصود ونقصانه ففسر
وعدمه وحذف مثله شايع في كلام
المحشي في يظهر وجه قوله وبهذا
علم وجهه التسمية وانما لم يتعرض له
بل الصواب في تقريره كلامه هو هذا
ان لا معنى لقوله ونقصانه باعتبار
الذاتيات مع ان الشارح في صلبه
بيان الحدين

التام ويكون قوله وهو الذي اه تعريفه لما كان كونه حدا تاما غير مصرح به صرح
 بقوله وهو الحد التام وقوله والحد الناقص هو الذي يتركب اه استئناف تعريف للناقص
 وقد اشار احشئ الى هذا المعنى في الحاشية واما على مذاق الش فبكون التعريف المذكور
 لمطلق الحد والضمير راجع الى المقيد في ضمنه او محمول على الاستخدام وامر قوله وهو الحد
 التام هين قوله اى دلالة الكاسب على المكتسب بقرينة اشتهار ان القول الش واقسامه
 في الامور الكاسبة للمجهولات واعل الغرض من التفسير بيان فائدة قيد الدال والا
 فالامور الثلاثة الالفة تخرج عن التعريف بقوله على ماهية الشىء يعنى ان فائدة قيد الدال
 اخراج هذه الامور لان اخذه لجرد تصحيح متعلق كلمة على اذ القيد الواقعة في التعريف
 ما يمكن حملها على كونها مخرجة لا يبصار الى كونها موضحة وبهذا البيان اندفع ما وقعوا
 ههنا في حبض وبيض والعجب من بعضهم انه زعم ان هذا البيان انما يخرج عن التعريف
 الملزوم المركب بالنسبة الى لارمه البين واما القضية بالنسبة الى عكسها وعكس نقبضها
 واللفظ المركب بالنسبة الى ما وضع له فيخرجان بقوله على كنه ماهية الشىء ولولم يفسر
 الدال بالتفسير المذكور انتهى وهذا لانه لا فرق بين الاول وبين الاخيرين في الاخراج
 بقوله على كنه ماهية الشىء لان الملزوم لا يدل على كنه اللازم البين وان لم تصور الثاني
 من تصور الاول سيما في اللازم المتقدم كالبحر بالنسبة الى العنبر فان اراد بهذا الفرق
 انه لو لم يفسر الدال بالتفسير المذكور لبقى الملزوم بالنسبة الى لارمه البين في التعريف
 فهو خلاف الواقع وان اراد انه بعد التفسير المذكور يبقى ما عدا الملزوم فيه وانما يخرج
 بقوله على ماهية الشىء ففساده ظاهر ايضا اذ ليس ان قضية كاسبة لعكسها وعكس
 نقبضها وكذا اللفظ المركب ليس كاسب المدلول لها فالوجه في تحريره مراده ما اشرنا اليه قوله
 وانما زاد الش لفظ الكنه اه وذلك لانا قد بينا ان الش جعل الدال اعم من المطابق
 وغيره ولولم يقيد بالكنه لخل الرسم فيه واما الواجب الدال على ماهو المتبادر منه اعنى الدال
 بالمطابقة فلا يحتاج الى القيد المذكور لاجراخ الرسم قوله والقول جنس للحد المملفوظ
 قدمه لكونه مناسباً بحال المص في رعاية المتبدئين حيث اعتبر سابقا التقسيم المجازى
 في الكل والجزئ تقريرا الى فهم المتبدئين فالمناسب ههنا ان يعتبر ما يعتبره سابقا قوله
 وباقي القيد اى الباقي من القيد وهو قوله دال على كنه ماهية الشىء فقه اطلاق القيد
 على الجنس لكن العهدة في ذلك على الش في تعريف القضية والتفسير المذكور
 مما احتاره احشئ هنالك فانظر فعلى هذا كان اللازم عليه ان يقول بخراج الرسم
 والقياس والمواد الثلاثة السابقة اعنى القضية الدالة على عكسها والملزوم المركب الدال
 على لارمه البين واللفظ المركب الدال على ما وضع له لكن لما صرح بخروجها عن قوله دال
 على ما حرره اكتفى ههنا بما ذكره كيلا يلزم خروج الخارج قوله ولا يجوز ان يكون
 جنسا لهما لما سيجي في تعريف القضية ان القول اما مشترك لفظي او حقيقة في احدهما
 ومجاز في الآخر وعلى الاول يلزم استعمال المشترك في معنييه وعلى الثاني يلزم الجمع
 بين الحقيقة والمجاز لا يقال لا يصح استعمال المشترك ولا المجاز في التعريف بلا قرينة
 ولا قرينة ههنا لانا نقول اشتهار ان بحث المنطقي من المعاني قرينة معينة لكون المراد
 من القول القول المعقول وسباق كلام المص قرينة لكون المراد منه القول المملفوظ وهذا

اوحادثة ما على الثاني فظاهر واما على الاول فلان اعتبار النفس مشروط بالتعلق
بائيدن الحادث اطلاق التناسخ فيثنا هي الاعتبار قطعا هكذا ينبغي ان يفهم قوله
ويمكن لجواب محاصله ان في معرف المعرفة امرين ذاته اعني ما صدق عليه مفهوم المعرفة
ومفهومه وهو كون معرفه التسلسل انما يلزم اذا احتاج الثاني الى معرف آخر اذ ينقل الكلام
اليه لا الى نهاية له دون الاول اذ ينتهي ذلك قطعا ولا يلزم من احتياج الاول الى معرف
احتياج اشائي والمقصود ههنا انما هو الثالث في دون الاول وبهنا ظهر مغايرة هذا الجواب
للجواب الاول من جوابي الشارح اذ حاصله ان المقصود ههنا ذات معرف المعرفة واحتياجه
الى معرف آخر لا الى نهاية له غير مسلم حتى يلزم التسلسل وانما يلزم التسلسل من احتياج
المفهوم الى معرف آخر وهو غير مقصود ههنا ولو كان مقصودا فهو معلوم باعتبار
صدق المعرفة المحرود عليه وحاصل جواب الشارح ان ذاته مع قطع النظر عن وصف
المعرفة يحوز ان يكون بديهيا او معلوما ومع الوصف العارض المعلوم يكون معلوما
وعلى التقديرين لا يلزم الاحتياج الى معرف آخر هذا لكن الحاصلين متحدان في المأل
وانما ع فيه بعضهم ولعل لهذا امر بالتأمل قوله فيكون الاعتراض المذكور في اول
البحث من قبيل اشتباه المعارض اي ما صدق عليه مفهوم معرف المعرفة بالعارض اي
مفهوم معرف المعرفة حيث لم يفرق بينهما وجعل التسلسل اللازم للعارض الغير المقصود
ههنا لازما للمعارض لمقصود ههنا مع انه لا يلزم في المعارض التسلسل قطعا هكذا ينبغي
ان يفهم قوله الانسب ان يقال اه وفي بعض النسخ الاولى وجه الانسية مناسبة هذا
البيان المنفرد على البيان السابق المتفرع عليه اذ الكلام ههنا فيما يكون بصورة سببية
لكن لما كان في ذكره الش بيان المراد بالكنه بانه عبارة عن الذاتيات كان هذا مناسبا
اي صايل الاولى ما ذكره اش لا يوضح المراد منه واولجازه المطلوبة وما قبل في الاعتذار بان
عدوله للإشارة الى ان المراد بالكنه مجرد الذاتيات كما مر لاجمع الذاتيات كما يتبادر اليه
الوهم فليس بشيء لان الكنه المقابل للوجه لا يكون المراد منه المطلق الذاتيات وقد نص
الش سابقا على ان القسم الاول حد والثاني رسم فبعد هذا البيان لا حاجة الى امر
آخر بين المراد من الكنه بانه مطلق الذاتيات فالوجه هو الاول قال المص قول اي مركب
ملفوظ ومقول دال اي بالمطابقة ان كان التعريف المذكور المحداتام على ما هو الظ
من صنع المص او بالمطابقة وغيرها ان كان التعريف لمطلق الحد كما يظهر من صنع
الش وما اشار اليه المص مبنى على كون لفظ الحد مشتركا لفظيا بين التام والناقص
وهو الذي ذهب اليه المحقق الطوسي وما اشار اليه الش مبنى على كون لفظ الحد مشتركا
معنويا بينهما وهو الذي اختار صاحب المحاكات فلا حاجة الى الجمع بين ما اشار اليه الش
وما اشار اليه المص ومنهم من جع بينهما بان يجعل التعريف لمطلق الحد ويجعل
الضمير في قول المص وهو الذي ارجع الى المقيد في ضمن المطلق او محمولا على الاستخدام
ومنهم من جعل الضمير الى الحد المعرفة المطلق وجعل قوله والحد الناقص عطفا
على آخر هذا المبدأ وجعل قوله وهو الحد التام معترضا بين قوله وهو الذي ارجع
والحد الناقص فبول هذا الى تقسيم مطلق الحد الى قسمين ولا ينبغي ان بعد تسليم مساعدة
اعبار خارج عن مذاق المص فالاولى على مذاق المص ان يكون التعريف للحد

فيه ان يقال المراد ان تلك الاجزاء يجوز ان تكون بديهية اولية او بديهية خفية معلومة وان كانت محتاجة الى تنبيه يزيل الخفاء عنها ومن البين ان ذلك لا يقتضي الاحتياج الى التعريف حتى يلزم الاحتياج المنفي اذا ظاهر ان التنبيه في مثله لا يطلق عليه التعريف اصطلاحاً قال الشارح العلامة وقد عرفت ان الخاص به جواب سؤال نشأ من قوله كذلك هو غير محتاج الى المعرفة من حيث هو معرف اذ حاصل الجواب السابق ان معرف المعرفة لا يلاحظ فيه غير ذاته وذاته يجوز ان يكون بديهي او معلوما ولو سلم انه يلاحظ وصف المعرفة فذلك اى معرف المعرفة معلوم ايضا باعتبار ذلك الوصف العارض للمعلوم فورد عليه انه اذا لوحظ فيه ذلك الوصف المعلوم اعني كونه معرف المعرفة يكون اخص من المعرفة الذى هو مطلق المعرفة فيكون ذلك التعريف تعريفا للعامة بالخاص وذا غير جائز وحاصل الجواب ان لمعرفة المعرفة اعتبارين اعتبار ذاته واعتبار معرفته وهو وان كان اخص من المعرفة بالاعتبار الثانى لكنه مساو له بالاعتبار الاول والتعريف ههنا انما هو بهذا الاعتبار فلا يلزم فيه المحذور واعتبار الاعتبار الثانى انما هو لدفع محذور التسلسل بعد تمام التعريف قوله جواب سؤال مقدراه قد عرفت ان تمام نشأ وحاصله وتقرير الجواب عنه فتذكر قوله مثل ما سبق في تعريف الجنس حيث اورد عليه ان الكلى في تعريفه جنس الجنس وجنس الجنس اخص من مطلق الجنس الذى هو المعرفة فيلزم تعريف العامة بالخاص واجيب عنه بان للكلى اعتبارين اعتبار ذاته واعتبار كونه جنسا للجنس وهو اى الكلى وان كان اخص بالاعتبار الثانى لكنه اعم منه بالاعتبار الاول والتعريف انما هو بهذا الاعتبار وان اعتبر فيه الامر الثانى بعد حصول القوام قوله حاصل هذا منع بطلان اللازم اه لو قرر بالترديد لكان له وجه بان يقال ان اردت بلزوم التسلسل لزوم التسلسل المتخف للملازمة بمنوعة اذا اللازم انما هو التسلسل في الاعتباريات وهو ليس بمحج وان اردت بلزومه لزوم مطلق التسلسل للملازمة مسلمة وبطلان التالى ممنوع لان هذا تسلسل في الاعتباريات وهو ليس بمحال وتقرير المحشى ربما يشعر بما ذكرناه بل نقول انه وان اشتهر فيما بينهم ان التسلسل في الاعتباريات والعدميات ليس بمحال لكن ما ذكره في بيانه يدل على انه ليس بواقع ولهذا صرح المولى ميرزا جان الشيرازى في حواشى رسالة اثبات الواجب بانه ليس مرادهم انه واقع لكن ليس بمحال بل مرادهم من قولهم انه ليس بمحال انه ليس بواقع فعلى هذا يكون هذا الجواب ايضا في الحقيقة منعاً للملازمة لكن المحشى بنى الكلام على ظاهر الحال قوله فان العقل اه الاعتبار الاول والاعتبار الثانى كلاهما مأخوذان من اعتبارى الجواب الاول كما سبق فهذا يؤيد ايضا ما اشيرنا اليه آنفاً من ان هذا الجواب كالجواب الاول منع للملازمة فافهم قوله لما ذكر اى في الجواب الاول من انه يجوز ان يكون اجزاء بديهية او معلومة وجعله ٩ اشارة ايضا الى الشق الثانى للجواب الاول بأبى عنه الجبئية التى اعتبرت في هذا الاعتبار فافهم قوله وقد يعترضه من حيث هو معرف فحينئذ ان اعتبر معلومته باعتبار صدق الوصف العارض للمعلوم عليه فالمرح كما اشير اليه في الجواب الاول وان لم يعتبر ذلك محتاج معرف المعرفة الى معرف آخر لكن لا يعتبر العقل على هذا الوجه دائماً لعدم المبالة به واما لعدم امكان الاعتبار المذكور سواء كانت النفس قديمة

والجاعل هو المولى جلى

بين الاعتبار الثلاثة والامرفيه واضح ومنهم من اورد على قوله لكونه معلوما باعتبار
عارضه بان مفهوم مطلق الم عرف نظري يحتاج الى التعريف فلا يكون ذلك متصورا
بعد فكيف يكون صدقه عليه معلوما واجاب بوجهه السابق بان الصدق يتوقف على
تصور الصادق لما صدق بوجه ما فيجوز ان يكون تصور مطلق الم عرف مفصلا موقوفا
على تصوره بوجه ما ويكون ذلك التصور حاصل قبل التعريف بهذا المفهوم انتهى
ولا يخفى كونه هذيانا فان كلام الشارح انما هو في تجويز كون معرف الم عرف معلوما باعتبار
صدق الم عرف المحدود بالتعريف المذكور عليه ومن البين ان مطلق الم عرف بعد كونه
معرفا بالتعريف المذكور يكون معلوما مفصلا لآخرين اذا صدق ذلك الم عرف المعلوم
على معرف الم عرف يكون ذلك معلوما ايضا بهذا التعريف فلا يحتاج الى تعريف آخر
فلا يلزم التسلسل وكيف يتصور من عاقل ان الشارح اراد بالمعلومية المعلومية بوجه ما
الكافي في تصور الصادق ولو كان كذلك لم يحتاج مطلق الم عرف الى تعريف آخر على
تحرير الشارح مع ١ الشارح في صدد دفع لزوم التسلسل على تقدير احتياج الم عرف
الى معرف آخر والحق ان فساد غنى عن البيان والعجب منه انه لم ينتبه لفساده اصلا ثم قرر
منع الشارح ههنا على هذا المنوال بان يقال لا تم لزوم التسلسل وانما يلزم ان لو كان علم معرفية
هذا المفهوم موقوفا على تصور مطلق الم عرف الحاصل من هذا التعريف وهو علم لان
مطلق الم عرف متصور قبل هذا التعريف بوجه ما حتى يصح الطلب وهذا التصور
كاف في ذلك العلم انتهى ثم قال وهذا توضيح المقام بحيث لا يشبه على الافهام واقول
قد عرفت فساد هذا التقرير ههنا من وجوه وان مثل هذا تضييع لا توضيح وتلبس
على الاوهام فضلا عن الافهام وابت شعري كيف يتجسس من له ادنى تأمل على مثل
هذا الكلام وهل هذا الا تبحر بما هو غلط فاحش منه فلعل تطويل الكلام قد اوقعه
في اللام والعصبة من الحفظ السلام قوله ان قيل اه لما اورد المنع المذكور على الملازمة
المدلة وقد تقرر ان المنع انما يكون على مقدمة الدليل لا على المدعى المدلل ورد عليه
ان الملازمة المذكورة لكونها مدلة لا يصح منعها فاشار بهذا البيان الى ان ذلك المنع راجع
الى دليلها اعني قوله او احتاج الم عرف الى معرف آخر لا احتاج معرف الم عرف الى معرف آخر
فقوله ان قيل اه جواب عن سؤال مقدر كما عرفت تقرير السؤال والجواب فاقبل من ان قوله
ار قبل اعاده المقدمة الممنوعة بعينها وهي غير مقبولة عند المناظرين لبس بشيء وانما
لم يقرر المنع او اعلى مقدمة الدليل بل اورد على المدعى اولا ثم اعتبر الارجاع لكونه البق
وامس بتقرير الشارح ولان الجلادة المقبولة في المناظرة اقوى في هذا البيان وعلى الله
التكليف وقد عرفت منا في الشرح حاصل قوله قلنا اه فلا حاجة الى الاعادة قوله
والظاهر اسقاط قوله او معلومة وهو الصواب وفي بعض النسخ ان اسقاط قوله
او معلومة هو الصواب وذلك لان المعلومية تستلزم البداهة فلا وجه للمقابلة بينه
وبين قوله لبداهة اجزائه واجيب عنه بان المراد من قوله لبداهة اجزائه اول كونها اه
كون الاجزاء معلومة ابتداء او انتهاء فيصح المقابلة المذكورة وفيه ان الكلام ههنا
في عدم الاحتياج الى تعريف آخر وتلك الاجزاء اذا لم تكن معلومة ابتداء تكون محتاجة
الى التعريف فيلزم وجود الاحتياج المنفي فلذا بانغ في الحكم بصوابية اسقاطه فالوجه

ومن البين ان كلام الشارح لبس في ذلك والحاصل ان كلام الشارح في ذات السند
وتوجيه القائل في وصف سنده فا ذكره من قبيل اشتباه المعروف بالعارض
كما هو مبنى الاستدلال بلزوم التسلسل واستعرفه من المحشى والمجب منه انه لم يتفطن
بما قاله ثم افتخر فيه بتصريره في بعض تأكيده والحال ان ذلك اى منع صلاحية مشهور
عندهم قد شخوبه كتبهم وانما الشأن في كونه مرادا للشارح ههنا وانى يكون ذلك
قوله سواء كان مساويا للمنع اى لنقيض الممنوع على ما صرح حوايه كما استدل على عدم
الضاحكية بعدم الانسانية فقال السائل لانم انه لبس بانسان لم لا يجوز ان يكون ناطقا
فالناطق مساو لنقيض الممنوع اعنى الانسان اولا اى اولم يكن مساويا بل اخص او اعم
او بما ينسب كما قال السائل في الصورة المذكورة لانم انه لبس بانسان لم لا يجوز ان يكون
ذنبيا اولم لا يجوز ان يكون حيوانا اولم لا يجوز ان يكون حجرا فالكل لا يفيد منعه لعدم اداء
ما هو الواجب على المعلن من اثبات المقدمة الممنوعة قوله نعم ابطال السند المساوى
يفيد المعلن لانه لازم مساو لنقيض الممنوع فباطله يبطل النقيض ويثبت المقدمة
الممنوعة كما لو ابطال الناطقية في الصورة السابقة يبطل الانسانية التى هى نقيض الممنوع
ويثبت عينه اعنى عدم الانسانية لكن كون السند المذكور ههنا مساويا لنقيض الممنوع
دون بيانه خرط القناد قوله وما قبل القائل برهان الدين حيث قال المجيب ههنا معارض
يدعى ان تعريف المعرفة جاز لان لا يستلزم التسلسل بناء على العينية فلا يكون مستلزما
للمحال وكل ما كان كذلك فهو جاز فيصير المعلن الاول حائلا مانعا مقدمة من مقدمات
المعلن الثانى قائلا لان العينية قوله فغير سديد لانه عدول عن الجادة المشهورة
الواضحة ويأبى عنه ما قرره الشى في الاجوبة المختارة عنده حيث اجاب ولا يمنع الملازمة
وثانيا يمنع بطلان اللازم فالنتيجة المذكور على تقدير امكان ان يراد خارج عن طريق السداد
الذى التزمه الشى في دفع الاراد هذا ويمكن ان يقال ان المجيب المذكور وان كان مانعا لكنه
جازم وقاطع في السند المذكور كما يقتضيه تأييده بكون وجود الوجود عينه وقد قرر
في فن الآداب ان السند وتنويره اذا كانا في صورتى الابطال يتعلق به مطلق
المؤخذة فلعل صنيع الشارح ههنا من هذا القبيل وقد او مانا اليه في تقرير كلامه
ولعل هذا مراد من قال ههنا ان اراد بعدم السداد مخالفة للفظ فلا يضرنا وان اراد مخالفة
الحق والواقع فعليه البيان انتهى والا فالكلام ههنا انما هو في الكلام على قانون التوجيه
ولارضى بخلافه اصحاب التوجيه قال الشارح بل يجاب اى باحد الجوابين اما يمنع
لزوم التسلسل واما يمنع بطلانه اما الاول فبان يقال ان التسلسل انما يلزم لو احتاج معرف
المعرف الى معرف آخر وهو ماما بالنظر الى ذاته فلجواز ان يكون اجزائه بديهية اولية
او غير اولية واما بالنظر الى كونه معرفا فالمعرف من حيث هو معرف فلصدق مطلقا للمعرف
المحدود عليه وذلك قد علم اولا فيكون معرفا معلوما بهذا الاعتبار فلا يحتاج
الى معرف آخر فههنا ثلثة اشياء مطلقا للمعرف وهو الذى اراد تعريفه ههنا ومعرف
المعرف بالنظر الى ذاته وهو ذات ما يستلزم تصوره سببا لاكتساب تصوره مع قطع النظر
عن كونه موصلا ومعرفا للمعرف من حيث كونه معرفا اعنى كونه موصلا الى المعارف ههنا
والجواب المذكور مبنى على احد الاعتبارين الاخيرين وقد طول بعضهم ههنا الفرق

بل هو وجود بذاته لا بوجود زائد عليه كما قالوا الضوء مضيء بذاته لا بضوء زائد عليه كما
 قرر في الكتب الحكمية فالعينية المذكورة كناية عن نفي الزيادة لصديق العبارة فالظان ان مراد
 المجيب بان معرف معرفة المعرفة ان معرفة المعرفة لا يحتاج الى معرفة اخرى
 لان معرفة المعرفة من حيث كونه معرفة معلوم بهذا التعريف فعلى هذا يؤهل هذا الجواب
 الى الاحتمال الثاني من احتمالي الجواب الاول للشك لكن لما كان هذا ظاهرا في اخذ الامرين
 اما المادة ماصدق فقط واما ارادة الوصف العبارض فقط ودعوى العينية في كل منهما
 غير صحيحة لم يلتفت اليه الشرح واجاب بما يشفي العليل هذا ودع عنك ما يقال وقيل قوله
 على حدى المضاعف او جعل اللام للعهد وذلك لان لزوم التسلسل على تقدير احتياج
 المعرفة الى معرفة اخرى كما فرضه الناقض انما هو اذا احتاج ذلك المعرفة الاخر الى معرفة
 اخرى ايضا وتبينه فلا بد ان يكون في الجواب عنه يمنع الملازمة اعتبار امور ثلاثة المعرفة
 بمعرفة ومعرفة معرفة ولما كان ظاهر الجواب آيا عنه اوله باحد الثنا ويلين المذكورين
 وان سأل في تقريره الا في اذ بعد وضوح المراد لا يحتاج الى اعادة المقادير وما قيل من ان منع
 لزوم التسلسل يتم ايضا بمنع كون ما احتاج اليه المعرفة ابتداء غيره فيقال لان ما احتاج اليه
 الذي احتاج اليه المعرفة غيره وج لا حاجة الى ما ارتكبه المحشي وقد تفتن له في تقريره
 الا في فقيه ان المنع المذكور انما هو الملازمة وذلك يحتاج الى ما ارتكبه المحشي وما اشار
 اليه القائل انما هو منع للمقدم في الاستدلال المذكور ثم ان مغايرة المعرفة الذي احتاج اليه
 المعرفة لمطلق المعرفة ولو بالاجال والتفصيل امر ثابت قطعا بخلاف معرفة معرفة
 المعرفة الذي احتاج اليه معرفة المعرفة اذ لا مغايرة ههنا ولو بالاجال والتفصيل فالحق
 ان الجواب المذكور يحتاج الى ما اشار اليه من التوجيه وان سأل في تقريره الا في بعد بيانه
 قوله الظاهر ان هذا الجواب اشار بهذا الى ان حله على المعارض كما صدر عن بعضهم
 غير ظاهر كما سيظهر اليه بقوله فغير سديد وذلك لان المشهور ان ناقض التعريف مستدل
 وموجه مانع فالجادة الواضحة ان يكون الجواب منعاً وهو صريح ما جوبه الشارح
 نفسه اولا ايضا وقد عرفت في الشرح تقرير المنع المذكور مع سنده وما عليه فنذكر
 قواه على خلاف قانون المناظرة لان الظاهر ان المنع في قوله ممنوع بمعنى طلب الدليل
 وقد تقرر في من الآداب ان منع المنع ومنع ما يؤيده لا يوجب اثبات المقدمة الذي يجب
 على المعلن عند المانع بناء على ان المانع طالب مسترشد لامين ومثبت فلا يفيد مثل المنع
 المذكور ما هو الواجب على المستدل ههنا من اثبات المقدمة المنوعة وما قيل من ان المنوعة
 ههنا يمكن ان تكون بمعنى الردودة فعني كلامه ان ما ذكره من السند غير صالح للسندية
 ومثل هذا الاعتراض من المعلن وقع في كلمات المحققين وقد صرح به ابو الفتح ايضا ففقيه
 انه لا فائدة لكون المنوعة بمعنى الردودة في دفع الاعتراض المذكور اذ لا يشمل المنوع
 الثلاثة فحمله على المعارض والنقض غير سديد وعلى المنع خارج عن قانون المناظرة وما اشار اليه
 من التوجيه فلا مساس له لكلام الشارح لان كلامه انما هو في ذات السند لا في صلاحيته
 للسندية ولا يلزم من كون الشيء مردودا في نفسه كونه غير صالح للسندية والحق ان منع
 صلاحية السند للسندية انما يكون بالاستناد بعمومه او بتباينه وكذا ابطاله في صلاحيته
 للسندية لا يكون الا بالاستدلال بعمومه او بتباينه وهو المذكور في كلمات المحققين

وصف المعرفة والمستدل على بطلانه باستلزامه التس لا ينكر عدم لزومه على تقدير
 ارادة ما صدق اه مجردا او مع وصف المعرفة بل كلامه على تقدير ارادة المفهوم
 والوصف كما قررناه فلا يكون هذا في المقابلة وقد اشار المحشى الى هذا البيان فيما نقل
 عنه حيث قال لان توجيه التسلسل بحسب المفهوم والجواب بحسب الذات انتهى
 فاقبل من ان مبنى الجواب لا يلزم ان يكون موافقا لمبنى السؤال لبس بشئ مبناه
 على القول بما اراده المحشى من ان جواب الش بحسب الظن منع للملازمة المبنية على ارادة
 المفهوم فلا يلزمه قطعاً ما اورده في السند من ارادة ما صدق نعم لو اورد منعه او لا على دليل
 الملازمة لحصل الملازمة قطعاً لكنه لم يقرر كلامه بذلك ولعل التعبير بعدم الملازمة دون
 عدم الصحة للاشارة الى ان منع المدللة راجع الى دليلها فجواب الش في الحقيقة منع
 لدلائل الملازمة اعني الجزئية بان المراد ههنا اما ما صدق مجردا او مع الوصف العارض
 ومفهوم المعرفة مبين للاول عارض في الثاني فلا يكون جزء منه حتى يلزم التس فاقبل
 في توجيه النظر المذكور بان المفروض نظرية مفهوم مطلق المعرفة المستلزم نظرية
 الحصة العارضة لهذا المفهوم فلا يصح قول الش في الجواب لكونه معلوما باعتبار عارض
 وفي دفعه بان مفهوم مطلق المعرفة معلوم بوجه ما مجهول بوجه آخر كما هو شأن المعرفة
 بالفتح فيكون الاول في الصدق كما تقرر في محله فناش من الحيرة اما اولا فلان الجواب الاول
 من الش هو ارادة ما صدق مجردا او مع الوصف العارض فكيف يزعم ان قوله لكونه
 معلوما باعتبار عارض جواب اول واما ثانيا فلان المعلومية في هذا القول حال ما صدق
 غايته بالاكتفاء المذكور لاحال الوصف المذكور واما ثالثا فلان حمل المعلومية
 في كلام الش على المعلومية بوجه ما الكافي في التصديق فاسد قطعاً بأبي عنه قول الش
 بعده وهو صدق مطلق المعرفة المحدود عليه لان هذا صريح في ان المراد منه المعلومية
 بحيث لا يحتاج الى تعريف آخر اصلاً ومن البين ان ما هو معلوم بوجه ما لا يكون كذلك
 والعجب منه انه فسر قول المحشى سابقاً لوانحتاج مفهوم المعرفة اه بقوله اى المفهوم
 المعلوم بوجه ما تهيد هذا البيان فح لو كان المراد من المعلوم في كلام الش هذا المعنى
 كما زعمه لا يصح فرض احتياجه الى معرف آخر على تحرير الش حتى يلزم التسلسل
 ويحتاج الى الجواب فن ابن يحصل الملازمة بذلك التوجيه فالحق في البيان ما استرنا اليه
 اولاً قال الش العلامة لا يحجب بان معرف المعرفة اى معرف معرف المعرفة عينه
 اى عين معرف المعرفة اذ الكلام ههنا في المرتبة الثانية فلا بد من ثلثة اشياء المعرفة
 ومعرفته ومعرف معرفه يعنى لا يحجب عن الاعتراض المذكور بان التسلسل انما يلزم
 اذا كان معرف معرف المعرفة غير معرف المعرفة فح يحتاج ذلك الى معرف آخر وهكذا
 فيلزم التس واما اذا كان عينه كما هو التحقيق كما قبل ان وجود الوجود عينه قطعاً
 للتسلسل على ما حقق في علم الكلام فلا يلزم التس لان العينية بمنوعة اى لاناقول
 ان تلك العينية في كل منهما مردودة لانه يستلزم كون المضاف عين المضاف اليه ويستلزم
 ايضا ههنا تعريف الشئ بنفسه والكل فاسد اما الاول فظ واما الثاني فلزوم المغارة
 بين التعريف والمعرف بالاجمال والتفصيل قطعاً واقول مراد من قال وجود الوجود
 عينه ان الوجود اذا كان موجودا لا يحتاج الى وجود آخر زائد عليه قطعاً للتسلسل

خارج عنهما فلا يكون الانفصال لمنع الخلو وان كان لمنع الجمع فيؤول هذا الى ما ذكره الشارح
فليس ههنا علامة اجلي مما اشار اليه الشارح العلامة ثم ان هذا البيان مبني على ما
ذهب اليه بعض الأئمة كما يشير اليه بقوله كذا في شرح البردوي وان كان هذا مخالفا
لما ذهب اليه صاحب التحقيق من ان تقسيم الحد باطل اذ مقصوده انما هو تصحيح ما جوزه
الشارح من كون التقسيم للحد والمحدود ثم صرح بان المراد ههنا الثاني دون الاول
واو لم يكن الاول صحيحا لقال والتقسيم للمحدود وعلامة كونه بل لا يحتاج ح الى بيان
العلامة فأمل في هذا المقام فانه من مزالق الاقدام على ما زعمه بعض الاقوام قوله من ان
تناول القسمين لفظ اي لفظ سوى لفظ الجنس البعيد على ما سيصرح بقوله وهو ما يكون
تصوره اه قوله وهو ما يكون تصور سبب لاكتساب تصور الشيء تناول هذا للقسمين اعني
الكنه او الوجه المميز انما هو بالنظر الى ماهو المفهوم منه مع قطع النظر عما هو المتبادر منه
اعني الكنه فقط كما سبق ولا شك في تناول المذكور فاقبل قد سلف ان المتبادر هو الكنه
فيختص بالحداسا فقط قوله انه لواجب المحتاج للمعرف وفي بعض النسخ مفهوم المعرفة
والظاهر هو الاول اذا احتياجه ههنا وان كان بالنظر الى المفهوم لكن نصريحه يشعر
بان المحتاج الى معرف آخر هو مفهوم المعرفة اعني ما يستلزم تصوره اه والحال ان ذلك
ما خوذ في جانب الجزاء فيلزم اتحاد الشرط والجزاء فالوجه على تقدير وجوده كافي
بعض النسخ ان يحمل على الاجتزاء عن اللفظ فافهم قوله لاحتاج مفهوم معرفة المعرفة
والكلام في لفظ المفهوم ههنا كما عرفت آنفا وتلخيص كلامه انه لواجب المحتاج للمعرف الى
معرف آخر كما اقتضاه تعريفه لاحتاج معرفة المعرفة الى معرف آخر لان الاحتياج
في الاول بحسب ظاهره من حيث كونه معروفا وهو موجود في معرف المعرفة لان مطلق
المعرف لكونه مطلقا جزء من معرف المعرفة لكونه مقبدا ونظرية الجزء تستلزم
نظرية الكل فاذا كان الاول نظريا محتاجا الى المعرفة كان الثاني ايضا نظريا محتاجا
الى المعرفة وكذا الثالث والرابع الى ما لا يتناهي فيلزم النس في تحصيل ماهية المعرفة
واللازم باطل فكذا الملزوم هذا فلا حاجة في توضيح المقام الى ما قيل بان مطلق
المعرف من قبيل الماهية النوعية ومعرفة المعرفة الى ما لا يتناهي من قبيل الحصص
ونظرية الاول تستلزم نظرية الثاني لكون الماهية النوعية جزءا من الحصص
واما الاعتراض عليه بان هذا من اشتباه العارض بالمعروض لان مفهوم المعرفة ليس جزءا
مما صدق عليه مفهوم معرفة المعرفة اعني ذات ما يستلزم تصوره اه وان كان جزءا
من معرف المعرفة من حيث هو معرفة فتناس من العبالة وهل جواب الش والمحشى الابه
على ان بيان الاشتباه المذكور لا يكون الا بتحرير المراد مع ان القائل لم يحرر المراد
فزاد الفساد قوله كذا وجه السيد الشريف في حواشي شرح المطالع هكذا في كثير
من النسخ ولم يوجد البحث المذكور فيها فلعله تغيير من النسخين والصواب كافي بعض
النسخ في حواشي شرح الطوالع قوله وفي ملازمة الجواب الاول من جوابي الشارح
بهذا التوجيه المذكور للسيد الشريف نظر لان بناء هذا التوجيه على ارادة
المفهوم من معرف المعرفة اعني معرفة المعرفة من حيث انه معرف وبناء الجواب الاول
من جوابي الش على ارادة ما صدق عليه ذات ما يستلزم تصوره اه اما مجرد اومع

المفهومين الدالين على الماهية ولو بالالتزام كما في غيرهما فلم لا يجوز ان يكون تلك الماهية
عندهما جميعا بصدقهما عليها اذ العينية لا تصور في غير الحد التام فالمراد بقوله
عندهما جميعا بصدقهما عليها قطعا والاول لا يصح التزديد من المحشى اذ الوجود في غير
الحد التام انما هو الصدق لا العينية واما ما قيل من انه يلزم حيل كلام القائل على
ما لا يقول به العاقل بل مراده هو الاول فالنظر المذكور مندفع ليس بشيء لان هذا التزديد
هو المناسب لقوله احد المفهومين المتغايرين لكون المتبادر من المفهوم ما هو اعم
من المطابقة على ان التزديد بمثله لترويج البحث شايع مع ان غرض المحشى بيان
قصور التزديد بان يقال اللائق للقائل بيان هذا الشق ايضا فلم لا يجوز ان يكون الماهية
الواحدة عين المفهومين المتغايرين بصدقهما عليها فتح لو كان التقسيم المحدلا يلزم
ان يكون الانفصال لمنع الجمع فلا يتم دليله فان قلت فتح يكون الانفصال لمنع الخلو
فيكون التقسيم للمحدود قلت ذلك كلام آخر غير نافع للقائل لانه لم يستدل بكون
الانفصال لمنع الخلو على كون التقسيم للمحدود كما حققناه اولا والحق ان تزييد القائل
الاول اوسع من تزييد هذا القائل فلذا قدمه قوله ولان المراد هذا واراد على القائل
الاول ايضا لكن اخره الى هنا لكون وروده على هذا القائل اظهر من وروده على الاول
على انه لا يلزم من التأخير التخصيص فعلى القائل الاول اعتراضات غيره مع انه لا يبعد
ان يكون هذا الاعتراض مشارا اليه بقوله هناك على ان المساواة اه وان لم يصرح به فليفهم
قوله يلزم ان يكون قسم الشيء وهو التصور بالكنه ههنا لان دراجه تحت الوجه المميز
الشامل له ولغيره قسمه الى اى ميانه حيث جعل الثاني مقابلا له والقول بان اللازم
كون احيد المفهومين اخص والاخر اعم فليكن الاخص جذا تاما والاعم رسما ناقضا
ويجوز ان يكون اعم عند القدماء وذلك لان تلك المقابلة لا يجوز ان تكون على تقدير
كون المراد بهما ما صدق لوجوب صدق الاعم والاخص على شيء واحد فاذا كان المراد بهما
المفهومين فلم لا يجوز ان يكون الثاني اعم من الاول على معنى ان تعريف القول الشارح
اما المفهوم الاخص واما المفهوم الاعم ليس بشيء اذ لا مقابلة بين المفهوم الاعم
والمفهوم الاخص فاذا ذكره المحشى واراد عليه بعينه والحق ان مثله مقابلة باول الكلام
لانه مبني على كون الانفصال لمنع الخلو والمحشى في صدر رده قوله وج يكون الانفصال
لمنع الجمع قطعا لان منع الخلو قطعيا اذ يحتمل ان يكون له قسم ثالث غير هذين القسمين
فان لم يكن الانفصال ح منع الخلو قطعيا لم يتم قوله ولما كان الانفصال ههنا لمنع الخلو اه
وقد خفي هذا البيان على بعضهم وقال فيه انه ح يكون لمنع الجمع ولنع الخلو معا وهو ظاهر
فلا تغفل انتهى فقد وقع هذا القائل فيما نهى عنه من الغفلة كما لا يخفى على ذوى الفطنة
قوله واعلم انه تناول اه لما اشار الى ان ما وضعه الشارح العلامة علامة لكون التقسيم
للمحدود غير تام وان المعنيين بسانه لم يأتوا بما يشي العليل اورد كلاما بين فيه علامة
لكون التقسيم للمحدود وعلامة لكون التقسيم للحد والموجود ههنا هو العلامة الاولى
فيكون التقسيم للمحدود هذا وانت خبير بانه غير خارج عما ذكره الشارح لانه اذا تناول
القسمين لفظ من الفاظ التعريف يلزم ان لا يخلو المعرف عنهما فيكون الانفصال
لمنع الخلو واما اذا لم يتناول القسمين لفظ من الفاظ فيحتمل ان يكون للمعرف هناك قسم

وان جواز القدماء التعريف بالاعم والاخص لكن اللابق للقائل ان يبنى كلامه ههنا على مذهب الاواخر لكون المص والشارح منهم فاندفع ما قيل من ان هذا مخالف لما هو التحقيق من جواز التعريف بالاعم والاخص كما ذهب اليه الاوائل على انه قد حقق لفظة النزاع بين الفريقين قوله لاسيما انما استثناء لكون الحد مركبا من الذاتات ووجوب المساواة فيها اظهر من وجوب المساواة في العرضيات ولذا لم يجوز من ذهب الى عدم وجوب المساواة اعني القدماء اخصية الحد الناقص وان جواز اخصية الرسم الناقص ايضا وان سها فيه بعضهم قوله فلا فرق بين كون اه يعنى ان التفصيل المذكور بعد كونه مشتملا على المقدمات المنظورة لاحاجة اليه بل يكفي له ان يقول لانه لو كان التقسيم للحد فسواء كان القسمان حدين تامين او ناقصين يجب ان يكونا متساويين وليس كذلك ولا حاجة الى با في الكلام قوله بل عدم المساواة علامة اخرى اى لكون الانفصال لمنع الخلط وهو كما ذكره الشارح علامة لكون التقسيم للمحدود فيلزم منه كون عدم المساواة علامة لكون التقسيم للمحدود فسقط ما قيل الصواب ان يقول علامة لعدم كون التقسيم للمحدود انتهى نعم هذا هو الملام لسوق الكلام لكن بعد ما ذكرنا يندفع الملام ثم ان هذا الكلام ترقى من المنع الى الاستدلال بان دليلك مستلزم لمصادرة لان خلاصته ان التقسيم لو لم يكن للمحدود بل كان للمحد يجب ان يكونا متساويين والتالى باطل لعدم المساواة المقضى لكون التقسيم للمحدود فيؤول الاستدلال الى ان التقسيم لو لم يكن للمحدود يلزم ان لا يكون التقسيم للمحدود بناء على انه على هذا التقدير يلزم وجوب المساواة المانع لكون التقسيم للمحدود فهذه مصادرة لا يصح الاستدلال بمثله قطعا فاقبل من ان حاصل اعتراض المحشى ان عدم المساواة لا يختص بالحدين التامين بل يجوز في النكل على ان عدم المساواة علامة اخرى غير ملائمة للانفصال لمنع الخلط والقائل خلط بين العلامتين ولم يفرق بين المقامين حيث ذكر في توضيح كون الانفصال لمنع الخلط علامة حديث عدم المساواة انتهى ناش من الحيرة والخلط في المقام قوله وقيل المراداه الفرق بينه وبين الاول ان القائل الاول جعل الانفصال لمنع الخلط دليلا لما على كون التقسيم للمحدود وهذا القائل جعله دليلا انما عليه كما هو صريح قوله فاما كان الانفصال ههنا لمنع الخلط علم ان التقسيم للمحدود لا الحد فاصل الاول ان كون الانفصال لمنع الخلط يقتضى كون التقسيم للمحدود بما ذكره من الدليل وحاصل لما في ان من كره الانفصال لمنع الخلط يعلم ذلك وان لم يكن مقتضيا له ههنا قوله علم ان التقسيم للمحدود اه هذا من قبيل الاستدلال باحد الاثرين على وجود المؤثر لانه اشار الى انه اذا كان التقسيم للمحدود ويجوز الامر ان كون الانفصال لمنع الخلط وكونه لمنع الجمع ومن ابيّن ان وجود احدهما لا يدل على وجود المؤثر وان لم يكن وجود المؤثر مستلزما لوجود كل من آثاره فاندفع ما قيل من ان هذا يحتاج باستثناء عين الى وانه عقيم في غير الملازمة المتساوية انتهى وذلك لان هذا استدلال بوجود احدي العلامتين على وجود ذى العلامة ولا شك في صحته قوله وفيه نظرا حاصله ان اراد ان الماهية الواحدة لا تكون الا احدا المفهومين الدالين على الماهية بالمطابقة كما في الحدين اتامين فسلم لكنه غير مفيد وان اراد انها لا تكون الا احدا

قوله ليس بوجهه اذ لم يتحقق هنا انفصال حتى يكون لمنع الخلو بل التحقق هو التقسيم وبيان الخاصة الشاملة الا ان يكون مراده بالا انفصال صورة الا انفصال و يمنع الخلو استثناء الاقسام وانه لم يبق شيء منها لم يذكر بقرينة قوله والتقسيم للمحدود وجعله علامة اياه هـ ذ اولك ان تقول في بيان عدم الوجاهة الا انفصال هنا كما يكون لمنع الخلو يكون لمنع الجمع ايضا اذ لا يجوز الجمع بين القسمين المذكورين ايضا وفي الجواب عنه بان جعل الانفصال لمنع الخلو علامة له لا ينافي كونه لمنع الجمع ايضا غاية انه لما كان المقى ههنا استثناء جميع الافراد صرح بذلك منع الخلو وبان المراد بمنع الخلو ههنا معناه الاعم اعني ما لا يخلو عنهما سواء اجتمع القسمان او لا كما ههنا والظاهر ما قررناه اولاهذا قوله قيل القائل هو المولى برهان الدين قوله لانه لو كان التقسيم اه دليل لعدم كون التقسيم المحدود على سبيل الانفصال لمنع الخلو على ما هو صريح كلام القائل حيث قال فان قلت يجوز تقسيم المحدود على سبيل الانفصال لمنع الخلودون تقسيم الحد على هذا الوجه قلت لان التقسيم اه وحاصل استدلاله ان التقسيم لو كان المحدود على هذا الوجه لزم احد الامرين اما وجوب تساوي القسمين واما عدم صدق منع الخلو والاول خلاف الواقع لكون القسم الثاني اعم من الاول ههنا والثاني ايضا يبط لكونه مستلزما لعدم شمول التعريف جميع افراد المعرف مع استلزامه خلاف الواقع ايضا وهو كون الانفصال المذكور على سبيل منع الخلو ولذا حكم به الشارح وبطلان اللازم يقتضي بطلان المترجم فكون التقسيم المحدود على هذا الوجه بطلت ان التقسيم للمحدود على هذا الوجه المذكور هذا ثم ان هذا التقرير انما هو بالنظر الى الحد مقابل الرسم على ما هو المناسب لاصطلاح الفن وان كان البحث المذكور مما اعتنى به اهل الاصول على ان يكون الحد والمحدود بمعنى مطلق المعرف والتعريف الجامع المانع ولعل القائل احال بيان الرسوم عليه وان لم يشر اليه اذ الدليل المذكور لخلاصته جار فيها بان يقال لو كان التقسيم للرسم فسواء كان تاما او ناقصا يجوز تعدد الخواص قطعاً اذ لا كلام فيه وانما الكلام في جواز تعدد الجنس البعيد على ما يشير اليه فلا يصدق منع الخلو هذا فن قال بان هذا وان كان احتمالا لكنه بعيد من كلام القائل والالقيال وقس عليه الرسوم ولذلك لم يصرح بالاعتراض بجواز كون الخواص اكثر من اثنين ساقط قوله وليس كذلك فيه ان العام اذا قيل بالخاص يراد به ما عدا الخاص فالمراد بالوجه ما عدا الكنه واعمله اكتفى بما سيذكره في رد كلام القائل الثاني حيث قال ولان المراد بالوجه المميز غير الكنه فافهم قوله وفيه انه انما يتم اه منع الملازمة في قوله فلا يصدق اه وهذا على تقدير كونها حدين ناقصين ظاهر واما على تقدير كون احدهما حدا تاما والاخر حدا ناقصا فلا حاجة الى كون الجنس البعيد اكثر من اثنين بل لو كان الجنس البعيد اثنين لثم المنع المذكور اذ يوجد جنس واحد قريب وجنس بعيد متعدد فلا يصدق منع الخلو فلعل قوله اكثر من اثنين بالنظر الى كونها ناقصين او بالنظر الى اندراج الجنس البعيد في الجنس القريب فتح لابد ان يكون اكثر من اثنين حتى يرد المنع المذكور او المراد من الاكثر من الاثنين لازمه وهو عدم الكون اقل من اثنين سواء كان اكثر منهما او لا فليفهم قوله واجبة بناء على اشتراط التساوي بين المعرف والتعريف على مذهب المتأخرين

بعبارة أخرى فيقال لفظة أولى آخر ما ذكره المجتبي ههنا في السؤال الثاني مع جوابه
وامضى عليه شارحه الشريف فهذه انص في ان الوجهين المذكورين سؤالاً وجواباً
من قبل العبارتين المختلفتين فاقبل من ان الجواب الاول من الجوابين المذكورين مبنى
على تسليم كون المقى تعريف مطابق للمعرف مهيئاً بان المعرفة في الحقيقة ما هو المستفاد
من المذكور في مقام التعريف على ما اوضحته والجواب الثاني مبنى على منع كون المقى
تعريف مطلق للمعرف بل المعرفة في الحقيقة تعريف القسمين فعلى هذا ينبغي ان
يقدم الجواب الثاني على الاول لان حق المعنى ان يقدم على التسليم على ما قرر في الآداب
ليس بشئ من شأنه على القول بما قررناه على ان ذكره انما يكون في الجوابين المنع
والتسليم عن السؤال الواحد وههنا ليس كذلك لان لكل سؤال جواباً كما قررته ثم زاد
هذا القائل بعبارة أخرى وقال مقصود صاحب التعريف اما تعريف القول الشارح
واما تعريف اقسامه فالجواب الثاني يقتضى كون المقى الثاني والجواب الاول يقتضى
كون المقى الاول فيبينهما تناف انتهى فهذه ابني على زعمه السابق وليس هذا الامن قبيل
اعادة السؤال المورد على ظاهر التزديد فيرد عليه ان التزديد بين المقصودين ينافى مقصود
صاحب التعريف الذي هو البيان فالحق ان التقسيم لا ينافى التعريف كما اشار اليه
في الجواب الاول قوله المماثلة من حيث هي هي اى مع قطع النظر عن الافراد وتعدد
الاقسام وهذا التعريف اى تعريف المعرفة لاقسام التعريف وتعدد بان له قسمين
الج والرسوم داخلين تحت المعرفة ودخول تعريف كل من الج والرسوم تحت المعرفة
حين دخول كل منهما تحتها فلا يرد ما قبل الاول ان يقول تعريفان في الحقيقة لقسمين
داخلين تحت مطلق المعرفة قوله والانقسام اليهما اى كونه متقسماً اليهما او كونه
على احدا الوصفين على ما سبقه عن شرح المقاصد فقبل ان مال التعريف ح ان المعرفة
ما ينقسم الى هذين القسمين على ما صرح به بعض المحققين وهذا ليس بصادق على شئ
من افراد المعرفة ساقط نعم هذا المعنى لازم للكلام المذكور في مقام التعريف لكن
بمعونة المقام يراد هذا اللازم فاقبل من ان دلالة الالتزام مهمجورة في التعاريف ساقط
ايضاً على ان كونها مهمجورة في الرسوم سيما في الناقصة ثم قوله ولم يرد على صبغة المجهول
او المعلوم فافهم قوله كذا اى من قوله الاول الى هنا مذكور في شرح الموقف ومذكور
في الموقف ايضاً كما اشرنا اليه والظاهر ان الاشارة الى حاصل الجواب الثاني على
تفصيله فانه الذى اعتنى به شارح المواقف في هذا المقام قوله وفي شرح المقاصد
الظاهر انه تأييد للجواب الثاني مع انه مال الجواب الاول ففيه اشارة الى ما حقه انه من ان
مال الجوابين واحد وان كانا بعبارتين مختلفتين ثم فيه اشارة الى انه يجوز ذكر الاعراض
المفارقة في التعريف اذا كان المراد به تحصيل عرض لازم مساو للمعرف والامر كذلك
ههنا فان كلامهما عرض مفارق يحصل من المجموع عرض لازم يشمل جميع افراد
وان وقع ذكر تلك الاعراض المفارقة فيه بكلمة او اشارة الى التقسيم قوله الابيض
اقسامه مثلاً قوله ما يكون تصويره سبباً لاكتساب تصور الشئ بكنهه يشمل الحدود
دون الرسوم وقوله ما يكون تصويره سبباً لاكتساب تصور الشئ بوجهه عماده
يشمل الرسوم دون الحدود فطلق التعريف لا يخالف عن احدهما وقس على هذا

ولا يلتفت في مثل هذا المقام اليه بل الظ بمعنى المنصوص عند غيرهم كما هو المتبادر ايضا من وصف الشمول بالظهور هذا فتلخص من هذا ان في هذا البيان تعريضا لما في شرح المطالع من الاكتفاء بالشق الاول نعم لم يذكر في شرح المطالع قيد الاكتساب ايضا لكنه مراد كما نص عليه شارح المطالع فسواء ذكر هذا القيد كما ههنا وترك كما في شرح المطالع يخرج المزمومات بالنسبة الى لوازمها البينة فاقل من ان تخصص الزيد ببيان فائدة تحكيم لبس بشيء قوله لما كان طريق التقسيم وفي بعض النسخ صورة التقسيم وفي كل اشارة الى انه لبس ههنا تقسيم حقيقة وهو ظاهر وحاصل كلامه انه لما كان صورة التقسيم الواقعة في التعاريف اما لتقسيم المحدود واما لتقسيم الحد لا للشك او التشكيك لعدم مناسبة كل منهما لمقام الحد والمحدود بين الشارح بهذا الكلام ان صورة التقسيم ههنا لتقسيم المحدود للعلامة المنقولة عن الاصفهاني لا للحد فقوله لكن لا على طريقه مر بوط بقوله قد يكون للمحدود وقد يكون للحد واستدراك من المجموع لامن الاخير كما توهم من قال يشعر كلامه ان كلا القسمين صحيح لكن القسم الثاني مشروط بشرط ثم قال وهو فاسد لان صاحب التحقيق صرح بان تقسيم الحد باطل انتهى ولا يخفى ما فيته اما اول فلان الاستدراك من المجموع لامن الاخير وهو ظاهر وان خفي عليه واما ثانيا فلانه في صدد توجيه كلام الشارح الذي يجوز تقسيم الحد على انه سبب صرح نقلا عن شرح البردوي بان كلا منهما واقع في الكلام واما القول بان الاستدراك المذكور يجعل السؤال الثاني مع جوابه مستندركا لبس شيء لانه ههنا في صدد بيان الواقع ولا ينافيه تقرير السؤال الوارد على ظاهر الكلام والجواب عنه قوله لكن لا على طريق الشك اي من المتكلم او التشكيك اي تشكيك المتكلم المخاطب والمعنى لكن لا على طريق ان المتكلم قد شك فاورد كلمة او واما ولا على طريق انه لم يشك فيه ولكن قد اراد ان يوقع الشك على المخاطب فاورد اما او قوله صورة الترديد فائدة اراد لفظ صورة قد سبقت آتفا والقول في توجيهه بان التقسيم قد يكون جعليا كما مر في تعريف النظر لبس بشيء لان معنى الجعلي في السابق تناول القسم الاول والثاني في الواقع كما حققناه وان لم يكن بالنظر الى الجعل وههنا لبس كذلك قوله في التعاريف فيه اشارة الى ان المراد بالمحدود والحد ههنا هو مطلق المعرفة والتعريف ويؤيده ان الكلام المذكور عما اعتنى به اهل الاصول والحد عندهم بمعنى التعريف الجامع المانع اي تعريف كان ولذا صرح المحشي فيما سبقتي بكون هذا التعريف رسما قوله سؤال من وجهين والظاهر ان هذا سؤال واحد يقرر بعبارتين مختلفتين وكذلك الجواب واحد يقرر بعبارتين مختلفتين وذلك لان اصل السؤال منافاة او التعريف فيقررتارة بانه تعديد الاقسام وتارة بانه للترديد والابهام وكل منهما ينافي ما هو المقصود من التعريف الذي هو البيان واصل الجواب منع منافاة او لما هو المقصود من التعريف فيقررتارة بانه تعديد الاقسام يحصل خاصة للمعرف محيرة له عما عداه وتارة بان كلمة او في امثاله للتقسيم لا للابهام وعلى كلا التقديرين لا ينافي ما هو المقصود من التعريف الذي هو البيان ويدل على ما قررناه ان صاحب المواقف بعد ما قرر السؤال الاول مع جوابه في تعريف النظر اعنى به الفكر الذي يطلب به علم او غلبة ظن قال وقد يقرر هذا السؤال في هذا الموضع وغيره من الحدود المشتملة على الترديد

البيئة اه ترق في البيان من الظ الى الاظهر اذ اللازم المتقدم كالبصر لمفهوم العي
ادخل في عدم الحصول عن ملزومه اعني عدم البصر من اللازم المتأخر كالضارب
اللازم للضرب وذلك كيف يكون المتقدم حاصلًا من المتأخر بخلاف اللازم المتأخر
قوله فلا يكون تصور الملزوم ميبنا لتصور اللازم لفرضه بينا ولا كاسبًا لفرضه متقدما
ولا كاشفيا لفرضه موقوفًا عليه فعلى هذا يكون هذا القول تقريرا على قوله بل بعض
اللازم البيئة والظ انه تفريع على الوجه الثاني يدل عليه قوله بل سببا لحصوله في الذهن اه
والمعنى فاذا كان تصور اللازم البين بديهيا فلا يكون تصور الملزوم ميبنا
لتصور اللازم لفرضه بينا ولا كاسبًا لفرضه بديهيا ولا كاشفيا لفرضه مكشوفًا
بيناديهيا هذا واما ما قبل من ان الظ ان يؤخر هذا من الوجوه الثلاثة اذ لا اختصاص له
بالاولين فقد وقع في غلطين لا وقد بينا الامر فيه لدى العيين فافهم قوله ولان الحصول
بالاكتساب يكون بالقصد والاختيار اى قصد كسب ذلك المط واختياره وان كان المط
مرتبا على ذلك الكسب من غير كسب واختيار بناء على ان المط يحصل عقبيه توليدا
او اعدادا اولزوما او بخلق الله تعالى اياه عقبيه عادة على اختلاف في ذلك لكن هذا لا يمنع
كون الحصول بالقصد والاختيار لان مباشرة اسبابه مباشرة له على ما حقق في علم الكلام
بخلاف تصورات اللوازم البيئة فانها لما كانت بديهية غير محتاجة الى التحصيل كما فصله
في الوجه الثاني كانت حاصلة في انفسها من غير ان يتصور للقصد والاختيار مدخل فيها
فانها ان تصوراتها خطرت بالبال بتصورات الملزومات ولو كانت تصورات الملزومات
اختيارية فظهر من هذا ان هذا الوجه قريب الى الوجه الثاني بل الاوجه الثلاثة متقاربة
ما لا كما اشرفنا اليه اولا وبهذا التقريرا ندفع ما قبل ان اراد ان النظر اختياري يارزم ان يكون
حصول تصور اللازم من تصور الملزوم اختياريا كذلك وان اراد ان الحصول بعد
النظر وعقبيه اختياري فيرد عليه انه ليس كذلك والحاصل انه لا فرق بين الحصولين
في الكون اختياريًا على تقدير وغير اختياري على تقدير آخر انتهى لانا نختار الشق الاول
ونمنع الملازمة والسند ما اشرفنا اليه من الفرق بين المقامين قوله يعنى اه اشارة الى دفع
سؤال مقدر كانه قيل لو اكتفى بقوله ما يكون تصويره سببا لا اكتساب تصور الشيء
وجعل التصور اعم من الكنه والوجه لكان شاملا للمحد والرسم ايضا كما فعله في شرح
المطالع فسوق كلام الش انه لو اكتفى به لم يكن شاملا لهما وهذا خلاف الواقع اجاب
بما ذكره وحاصله انه لو اكتفى به لم يكن شاملا لهما بناء على ماهو المتبادر من التصور
بالكنه والالفاظ الواقعة في التعريف ينبغي ان تحمل على ما يتبادر منها وان امكن شموله
مع قطع النظر عن التبادر فاورد قوله اما بكنهه او بوجهه اه ليشمل كليهما شمولًا ظاهرا
من غير ترك ماهو اللازم في التعريف والتحيصه ان الشمول عند ترك التردد يحتاج الى ترك
ماهو المتبادر ولما كان الترك المذكور غير ظاهر في التعريف كان الشمول المذكور
غير ظاهر ايضا واما الشمول عند التردد فجدامن غير ارتكاب خلاف ماهو الظاهر
في التعريف اعنى الحمل على التبادر فاندفع ما قبل من انه لو اعتبر التبادر لم يكن هناك
شمول اصلا ولو لم يعتبر لكان هناك شمول ظاهر فالترديد المذكور يجعل الشمول المذكور
منصوصا لظاهرا انتهى على ان الفرق بين الظاهر والنص بما اعني به الاصوليون

٦ قصد الرحمن
٧ حيث جعله مربوطا بالاول
والثالث ايضا

تحقيقه لكن هذا انما يكون معنويا اذا كان النزاع في ان التصور المفرد هل يقع تصورا
آخر بطريق اختياري في الجملة او لا قال القدماء بالثاني وقال المتأخرون بالاول واما اذا
كان النزاع في ان التعريف بالمفرد هل يقع تصورا آخر بطريق معتبر عند ارباب الصناعة
كان نزاعا لفظيا لا ببناء على تعريف النظر فان اعتبر ذلك القليل وفسر النظر بحيث
يتناول ما يمكن الصناعي بالمفردات وان لم يلتفت اليه وفسر بحيث لا يتناول ما يمكن التعريف
الصناعي بالمفردات الا ان الجمهور لم يعتبره وفسر والنظر بمجموع الحركتين او بترتيب
امور معلومة مع جواز اعتبار ذلك القليل وتفسيره بما يتناول ما سبق هكذا نص عليه الشريف
في حواشي المطالع تبعا لشارحه فلا يلتفت الى ما صدر عن بعضهم ههنا قوله البيئة
اي بالمعنى الاخص وهي التي يلزم من تصور الملزومات تصوراتها على ما يقتضيه قوله
الحاصلة اه قوله ليس حصولها كذلك اي بطريق الكسب اذ قد عرفت ان طريق
الكسب ان يوضع المط المشعور به اولاً ثم ينتقل منه الى ما يحصله وهذا غير موجود ههنا
بل الموجود انما هو تصور الملزومات بحيث يلزم منه تصور لوازمها قطعاً وحصوله
ان ههنا انما هو الانتقال من تصورات الملزومات الى تصورات لوازمها فله لا يطلق عليه
الكسب اذ لا بد في الكسب من امور ثلثة الشعور اولاً بالمط ومجموع الحركتين والقصد
بل القصدان وكل منها غير موجود في اللوازم البيئة قوله فلا دخل لها اي لتصورات
الملزومات بالنسبة الى تصورات لوازمها البيئة في التعريف اي في دخولها في التعريف
المذكور والمعنى فلا دخل لها اي لتلك الملزومات في التعريف اي في كونها تعريفية
حتى تدخل في تعريف التعريف ثم اقول هذا هو الموجود فيما عندنا من النسخ وهكذا
في شرح المطالع ولو قيل فلا تدخل في التعريف لكان اظهر قوله ولان الاكتساب
عطف على قوله لان الاكتساب وحاصله ان الاكتساب تحصيل ما لم يحصل بكونه سبباً
لذلك التحصيل وتصورات الملزومات ليست سبباً لتحصيل تصورات اللوازم لان تصوراتها
بدئية لا تحتاج الى شيء غير تصورات الملزومات وذا لا يمنع كون تصوراتها بدئية الا يرى
ان تصورات اطراف القضايا لا يمنع بداهتها كما في قولنا الكل اعظم من الجزء ولو كان
احتياج تصورات اللوازم الى تصورات ملزوماتها مقتضياً لنظريتها لكان امثال
القضايا المذكورة نظرية وهو بطل فتصورات الملزومات انما تكون سبباً لخطور تصورات
لوازمها في القلب لا لتحصيلها ولذا قال حتى لو فرض تصوره يعني لو فرض تصور اللازم
غير بديهي لم يحصل ذلك التصور بمجرد تصور الملزوم بل يحتاج حصوله الى امر آخر
غير تصور الملزوم فلما لم يحتاج تصوره الى امر آخر غيره علم ان تصوره بديهي وقد عرفت
ان ذلك القدر من الاحتياج لا يمنع البداهة غاية ان تصور الملزوم يكون سبباً لخطوره
في القلب لا لحصوله كسباً لبداهته وما قيل من ان البداهة لا تستلزم العلم اذ توجه شرط
فيحوز ان يكون تصور الملزوم سبباً لحصول تصور اللازم البديهي فليس بشيء افغاية
التوجه لخطور لا الحصول كسباً لانه انما توجه الى ما يوجد في الحافظة ولو كان الموجود
ههنا الحصول كسباً يلزم ان لا يكون بديهياً وهو خلاف ما فرضه القائل والمجيب انه لم يقنع
بما تكلمه من الكلام المناقض لما قرره اولاً وزعم ان قوله حتى لو فرض اه حق الا انه لا يفيد
في المقام وقد عرفت انه افاد في المقام ما افاد كما لا يخفى على اهل الوداد قوله بل بعض اللوازم

العقلية وكل من الاجزاء المذكورة اجزاء خارجية خارجة عن البحث قوله بناء
على ان المراد بالتصور ما يقابل التصديق كما هو المتبادر من كون الكلام في التصورات
وان كان التصور بمعنى حصول صورة الشيء في العقل شاملا للتصور والتصديق ولك
ان تقول هو المتبادر من نفس التصور لما هو المتعارف من استعماله في مقابلة التصديق
فالمتبادر المذكور قرينة على هذه الارادة فلا يرد ان التصور من الالفاظ المشتركة
ولا يجوز استعمالها في التعريف بلا قرينة لان استعمال لفظ التصور ههنا باقرينة
كما اشرنا اليه ولو انغمضنا العين عن هذا التبادر لفتحها التزديد المذكور باما واولا انه
مخصص له بما يقابل التصديق في بيان الواقع اقتضى الاعتناء بالتبارك المذكور هذا قوله
وذلك اه اقول ذكر ابيانه وجوها ثلاثة متقاربة المأل لان الاكتساب اى اكتساب التصور
لان الكلام فيه ثم ساق قوله بان يوضع المط التصورى على هذا المنوال من غير تعرض
لجانب التصديق لعدم الحاجة ههنا لبيان ما ذكره مأخوذ من شرح المطالع وقد
قال ههنا المراد بتصور الشيء في التعريف تصور الكسبي بطريق النظر ضرورة ان
التعريفات انما تكون بالقياس الى التصورات الكسبية والشيء انما يكون سببا
لتصور الكسبي بطريق النظر بان يوضع المط التصورى المشعور به اولا ثم بعد الى
ذاتياته او عرضياته ويؤلف بعضها ببعض تأليف يوصل الى المط كما يعمل ذلك
في التصديقات انتهى فاللايق له ان يورد قوله كما يعمل ذلك في التصديقات
في ذيل قوله بان وضع المطلوب التصورى اه ليوافق النقل المنقول عنه ايسر شيء
اذلا كلام ههنا في التصديقات وان ذكره شارح المطالع توضيحا للمقام وقصدا الى التعميم
والعجب من عاقل كيف يتجاسر على الاعتراض بمثله باختلال نقله فهى هذا الامن اختلال
فهمه ورشده ويمكن ان يقال خصص جانب التصور بالبيان اذ لا نزاع لاحد في كون
بعض التصديقات نظريا وكسبيا بخلاف جانب التصور فان منهم من ذهب الى
ان التصورات كلها بديهية لا تحتاج الى الكسب وان توهم بعضهم ان هذا من الامام تشكيك
لامذهب له في تخصيص جانب التصور بالبيان رد لما ذهب اليه الامام مع كفايته في توضيح
المقام بل الواجب الاكتفاء به في تحرير المرام قوله المشعور به اولا اى المعلوم بوجدما
قبل التعريف اذ لو لم يكن مشعورا به اولا يلزم طلب المجهول المطلق كما سبق وهو مح
قوله ثم بعد اى يقصد اشارة الى الحركة الاولى اعنى الحركة من المطالب الى المبادى وقوله ويؤلف
بعضها مع بعض اشارة الى الحركة الثانية اعنى الحركة من المبادى الى المطالب فعلى هذا يكون
النظر عبارة عن مجموع الحركتين اعنى الحركة من المطالب الى المبادى والحركة من المبادى
الى المطالب وهذا مذهب القدماء وعند المتأخرين النظر عبارة عن الترتيب اللازم
الحركة الثانية ولذا عرفوه بترتيب امور معلومة فاختر المحشى ههنا مذهب الاقدمين
تبعنا لشرح المطالع ثم ان هذا البيان مبنى على وجوب تركيب التعريف كما ذهب اليه
القدماء او على الاغلب كما ذهب اليه المتأخرون بناء على جواز التعريف بالفرد عند فهم
لا عند الاوائل والظ ان النزاع بينهم فعنوى وهو ان المعنى البسيط هل يصح منه الانتقال
الى المط من غير ان يكون الوجه المعلوم به الماهية قبل التعريف جزأ من التعريف
اولا يصح ذلك الانتقال بل لابد ان يكون ذلك الوجه جزأ من التعريف وقد سبق

الحدسوي

الى دفع فساد لزوم دخول العرض العام في الفصل ودفع لزوم كونه رسما فاقبل على قوله بل مقصودهم من انه زيفه الشريف بانه ح ينقلب مادة الامكان الخاص ضرورية فان الشيء له الضحك هو الانسان وثبوت الشيء لنفسه ضروري لبس بشيء لان كلام الشريف انما هو على تقدير ارادة ماصدق على ما عرفته وكلام المحشي على تقدير ارادة المفهوم هذا قوله بل مقصودهم اه يعني ان لبس المقصود ان المعتبر عنوان الشيء فقط حتى يلزم ان يكون الحد رسما بل المق ان المعتبر فيه مفهوم يصدق عليه الشيء اى مفهوم كان عرضيا او ذاتيا جتسا بعيدا او قريبا ولا يعتبر فيه مفهوم بخصوصه فلا يلزم كون الحد ناقص رسما كما زعمه السائل ولا كونه حدانا كما توهم من قوله والحيوان ولا التكرار اذا قيل في تعريفه الجسم الناطق لان كلا من ذلك انما يلزم اذا اريد مفهوم بخصوصه وان لم يتفطن له بعض الناظرين واورد ههنا الجحاثا ثلثة فاسدة ببق انه لا حاجة في دفع الاعتراض المذكور الى التزام ارادة المفهوم الاعم بل لو اريد ماصدق عليه ذلك المفهوم يندفع الاعتراض المذكور واما لزوم انقلاب مادة الامكان الخاص ضرورية ح على ما اشار اليه الشريف فمدفوع بانه انما يلزم الانقلاب على هذا التقدير اذا اعتبر ماصدق عليه مفهوم الذات مطقا بدون تقييده بصفة الضحك مثلا واما اذا اعتبر مقيدا بها كما هو اللفظ فلا ضرورة انه من قبيل ثبوت المقيد المطلق لامن قبيل ثبوت الشيء لنفسه هكذا ينبغي ان يفهم قال السارح وهو الحد قال شارح الاشارات اسم الحد يقع على التام والناقص بالاشتراك اللفظي لان التام دال على الماهية بالمطابقة كالاسم الا ان الاسم مفرد والحد مؤلف والناقص دال عليها لا بالمطابقة بل بالالتزام ويقع على الحد ود التناقض بالتشكيك لان المشتمل على اجزاء اكثر احق بهذا الاسم من المشتمل على اجزاء اقل فاذا اطلق هذا الاسم فالواجب ان يحمل على التام الذي هو الحد الحقيقي وخبره انتهى ورده صاحب المحاكات بان الحد مادل على مجرد الذاتيات فان دل على الجمع فقام والانعاقص فيكون مشتركا معنويا مقولا بالتشكيك وهذا الفرق يسبق كلام السارح بل باصطلاح القوم ايضا فاقبل من ان ما ذكره صاحب المحاكات لا يصلح الرد عليه لان الكلام في اصطلاح القوم وهو محل نزاع بعدم مدفوع بان عرض المحاكات ترجيح ما قرره عليه وما قرره اوفق بالغرض والاصطلاح بعدم تسليم موافقة ما قرره شارح الاشارات لاصطلاح القوم قوله اى بمجرد الذاتيات اى الخالي عن العرضي اذ لو اخذ العرضي في الحد خرج عن الحدية والكلام ههنا في الحد فعلى هذا يكون المراد بقوله او بوجه يميزه عما عداه غير الكنه بمقتضى المقابلة ثم المراد من مجرد الذاتيات ما هو اعم سواء كان جمع الذاتيات او بعضها فيشمل الحد الناقص ايضا في هذا التفسير اشارة الى ان الكنه غير مختص بالحد التام كما هو المتبادر وقد اشار اليه الشريف في الحاشية الصغرى حيث قال ان تصور الماهية بالكنه لا يحصل الا من تصور جميع الاجزاء بالكنه هذا اذا كان حدانا وان كان غير الحد التام فجاز ان يكون بالكنه وان لا يكون بالكنه انتهى ببق انه قد تقرر ان الرسم قد يفيد الكنه ايضا بل على التفسير المذكور مبنى على الإغلب او على مقتضى المقابلة فانهم ثم قبل ان المراد بالاجزاء ههنا الاجزاء المحمولة فيردان نحو البيت يحد بالسقف والجدران ولبس شيء منهما بمحمول ولبس شيء لان الكلام ههنا في الاجزاء

الاشارات ايضا حيث قال في قول الشيخ وكل محدود فهو مركب في المعنى ههنا صرح بانه
 يريد التركيب العقلي وغرض المحشى من قوله يفهم منه اه بيان الواقع لا الاعتراض
 على الشارح فن لم يتفطن بما ذكرنا قال ما قال والتكلاين على الملك المتعال قوله يفهم منه اه
 قد عرفت انما ان الغرض منه بيان الواقع بان المراد من التركيب ههنا التركيب العقلي
 لا الاعتراض عليه بانه مخالف لما في بحث الالفاظ من ان التركيب دلالة جزء اللفظ
 على جزء المعنى فلا حاجة الى ما قيل من انهما نبيان لغويان للمفرد والمركب ولا يجب
 ان نحمل الالفاظ المذكورة في فن على معانيها الاصطلاحية انتهى ولعل لما ذكرناه امر
 بالفهم قوله وههنا نظرا وقد اشرنا الى دفعه بانه ليس غرض الشارح من قوله ولهذا
 قالوا ان التعريف للزوم تركيبه قالو معنى الناطق اه بل غرضه انهم قالوا في دفع الاعتراض
 على تعريف النظر بترتيب امور بالفصل والخاصة وحدثهما انهما مركبان معنى كما صرح به
 الائمة العربية فيندفع الاعتراض المذكور والدليل على هذا انه ليس من عادتهم بيان
 ما في الالفاظ فالمقصود انما هو الا تدل بتصریح الائمة العربية على وجوب تركيب
 المعرف حتى يندفع به الاعتراض هذا قوله وايضا اه قد اشرنا الى ان الغرض من قوله
 ولهذا قالوا معنى الناطق اه دفع الاعتراض الوارد على تعريف النظر بالفصل والخاصة
 وحدثهما فكان الشارح ادعى ان التعريف بالمفرد انما يكون بالمشتقات وهي مركبة
 من حيث اشتغالها على الذات والصفة وهذا الحصر مستفاد من تخصيص الناطق
 والضاحك بالذكر فاعتراض عليه المحشى بان هذا الجواب قاصر اذا يلزم ان يكون الفصل
 والخاصية مشتقين فح لا يوجد فيهما التركيب فلا يندفع به الاعتراض فلا يلتفت الى بعض
 الاوهام ههنا وجوابه انه بعد كونه خارجا عن قانون المناظرة لكونه منعيا المنع المذكور
 على التعريف ان غرض الشارح انما هو بيان حال الاكثر ومعنى قوله ولهذا قالوا اه ولهذا
 قالوا في دفع الاعتراض بالتعريف بالمفرد ان التعريف بالمفرد في الاكثر يكون بالمشتقات
 وهي مركبة من الذات والصفة وقد وقع لفظ الاكثر ههنا في شرح المطالع في عبارته المسودة
 كما اعترف به الشريف هناك والحاصل ان غرض الشارح انما هو الاشارة الى دفع الاعتراض
 بالفصل والخاصة المشتقين قوله فان قلت اه منشأه تفسير الناطق مثلما يشي له النطق
 وموردة هو دفع الاعتراض المذكور بذلك التفسير وحاصله ان ذلك الجواب مستلزم
 للفساد ثم ان هذا البحث مما اشار اليه الشريف في حواشي المطالع حيث قال يرد عليه اي
 على دفع الاعتراض بالمعنى المذكور ان مفهوم الشيء لا يعتبر في معنى الناطق مثلا والكلان
 العرض العام داخل في الفصل فيكون رسما لاحدا ولو اعتبر في المشتق ما صدق عليه
 انقلب مادة الامكان الخاص ضرورية فان الشيء الذي له الضحك هو الانسان وثبوت
 الشيء لنفسه ضروري فذكر الشيء في تفسير المشتقات بيان لما يرجع اليه الضمير الذي يذكر فيه
 ثم قال فان قيل المشتق منه داخل في مفهومه ضرورة وكذا ثبوت الموضوع الذي ينسب اليه
 فيكون مركبا قلنا ليس شيء منهما محمول على ما قصدت تعريفه بالمشتق فلا يصلح معرفا له
 وان اخذ منهما محمول عليه كالثابت له المشتق منه عاد الكلام الى مفهوم الثابت والحال
 ان الشيء ليس داخل فيه فان اعتبر محمول آخر لم اعتبار مفهومات متسلسلة الى ما لا يتناهى
 انتهى فظهر من هذا ان الجواب الذي جوبه المحشى ههنا اختيار للشق الاول مع الاشارة

الضحك كما جزم به اهل العربية فيكون مركبا من الذات والصفة وهذا القدر من التركيب
كاف ههنا وبهذا يندفع الاعتراضان الاولان من المحشى اعنى قوله يفهم منه وقوله وههنا
نظر لان المعنى المذكور ليس لاجل ما ذكر بل لاجل اه فافهم واعلم ان الشارح المحقق
ذكر ههنا كلاما جامعيا الاجوبة الثلاثة عن الاعتراض المذكور فاشار به الى ان ما لا اجوبة
الى شئ واحد ونوضح المقام ما ذكر في المواقف وشرحه ان من يرى ان النظر اكنساب
المجهول بالمعلومات وهم ارباب التعاليم قالوا النظر ترتيب امور معلومة او مظهرية
للتأدي الى امر آخر واورد عليه انه غير جامع لخروج التعريف بالفصل والخاصة وحدهما
واجيب عنه اما اولاه فلا نه كما قاله ابن سبناندر خداج لا يضر التعريف المذكور وردانه
لا يشق عليه لان الحدائما هو المطلق النظر فيجب ان يندرج فيه جميع افراده النامة
والناقصة قل استعما لها او كثر واما ثانيا فلا نه لا بد مع الفصل والخاصة من قرينة عقلية
محصية لانها بحسب مفهومها اعم من المحدود فلا يتصور الانتقال منها الامع امر
زائد يكون بينهما ترتيب واما ثالثا فلا نهما مشتقان ومعنى المشتق شئ له المشتق منه
فهناك تركيب قطعا وكلاهما مردودان اما الاول فلان اعتبار القرينة مع الفصل يخرج
عن كونه حدا لان يجوز الحد الناقص بالمركب من الداخل والخارج واما الثاني فنعدم
التحصيص التعريف بالمفرد في المشتقات والى كلا الردين اشار المحشى بقوله وايضا الى آخر
قوله ثم قال التعريف والحق ان التعريف بالمعاني المفردة جائر عقلا فيكون هناك حركة
واحدة من المطلوب الى المبدأ الذي هو معنى بسط تسليزم الانتقال الى المطلوب من غير
قرينة الالم ينضبط انضباط التعريف بالمعاني المركبة ولم يكن ايضا للصناعة والاختيار
مزيد مدخل فيه فلم يلتفتوا اليه وخصوا حد النظر بما هو المعتبر منه وهذا تحقيق ما نقل
من ابن سينا ومنهم من استصعب الاشكال فغير تعريف النظر الى انه تحصيل امر
او ترتيب امور انتهى وزاد المولى جلال الدواني وجها رابعا في الجواب عن الاعتراض
المذكور وقال نقلا عن الغير ان المعرف بالفتح لا بد ان يكون معلوما بوجه ما فالتعريف
بالمركب من ذلك الوجه والمفرد هذا فالشارح المحقق سترد الاجوبة الثلاثة على نسق
وزعم ان الكل جواب واحد ثم تقول ان الشريفة وان حكمت بحقيقة جواز التعريف
بالمفرد لكن قال شارح الاشارات اللازم الواحد وان كان مساويا فانه لا يكون من حيث
هو واحد سميا وكذلك الفصل وحده لا يكون حدا ناقصا وذلك لان الواحد منها لا يدل
على الشئ المطلوب بالمطابقة والا لكان اسمه بل انما يدل عليه بالالتزام وهو يشتمل
على قرينة عقلية من جهة انتقال الذهن من اللازم الى الملزوم وتلك القرينة ان صرح
بها اقتضت لفظا آخر فكان الدال بالحقيقة شيئين لاشياء واحدا ولهذا السبب
يعد الحدود والرسوم في الاقوال دون المفردات في الالفاظ وايضا انتقال الذهن
من شئ الى شئ على سبيل اللزوم امر ضروري ليس للصناعة فيه مدخل والانتقال
من الحدود والرسوم الى المطالب صناعي وانما يتعلق بالصناعة تأليف مفرداتها لا غير
فهى لا تكون الامولفة انتهى وهذا صريح في كلام الشيخ في الحديث قال الحد قول
دال على ماهية الشئ كما اشار اليه المص والى هذا التحقيق مال اليه الشارح وحكم
بان الصحيح هو الاول ثم ان المراد بالتركيب ههنا هو التركيب العقلي وقد نص عليه شارح

اتألم انه يلزم ان لا يكون مثل الحيوان الناطق على ذلك التقدير حدا تاما اذا الحد التام
 في الاصطلاح ما اشتمل على جميع الذاتيات وذلك الاشتمال موجود ههنا والاعتبار المذكور
 لا يضر بذلك وهذا مما اشار اليه ابو القمح حيث قال في الجواب عنه مدار الحد التام اصطلاحا
 على كون المبادئ الموجودة بعد وضع المطلوب وتصوره بوجه ما ذاتيات صرفة
 لا على كون المبادئ المترتبة مطلقا فلا يقدح في الحد التام كون ذلك الوجه عرضيا هذا
 وقد اجاب ايضا بالتألم ان الصورة المفروضة حدا تام لجواز ان يكون رسما تاما اكل من الحد
 التام والحد التام انما يتحقق اذا تصور المطلوب بذاتي له ثم حصل باقي ذاتياته وعرف بها هذا
 فكلام المحشي ههنا انما ينطبق على الجواب الاول على ان يكون منعنا لللازمة المذكورة
 لا على الجواب الثاني على ان يكون منعنا لبطلان التالي اعني قوله يلزم ان لا يكون حدا
 تاما نعم لو اكتفى المحشي في الجواب بقوله اللهم الا ان يلزم ذلك لا يمكن ذلك على ان يكون
 الاشارة بقوله ذلك الى عدم كونه حدا له لكن قوله باعتبار اشتماله على جميع الذاتيات
 كما عندنا من النسخ يابي عنه قطعا هذا ولا يلتفت الى غيره قوله وايضا لم لا يجوز ان عطف
 على قوله فيه ان وجوبه حاصله ان اللازم مما ذكره الشارح توقف ثبوت الوجه الثاني
 للمعرف بالفتح على الوجه الاول فلم لا يجوز ان يكون ذلك الوجه الاول شرطا للانتقال
 من المعنى البسيط الى المعرف لاجزاء من التعريف فلا يلزم التركيب فيه وما قيل من انه
 يجعل النزاع لفظيا الا ان يكون النزاع في ان الوجه الثاني ينتقل منه وحده الى المطلوب
 او لا قد فوج بان هذا المنع من طرف المجوزين بالتعريف بالمفرد فيكون النزاع بينهم
 في ان هذا الوجه المعلوم بعدل زومه هل هو جزء من التعريف او شرط له وهذا نزاع
 معنوي جدا فان اراد بالاستثناء هذا المعنى فربما بالوافق والافلامعني له ثم اقول ولولا قوله
 وهذان واردان له لملت هذا القول اعني قوله وايضا لم لا يجوز على جواب آخر بدل قوله
 اللهم الا ان يلزم اه فافهم قوله وهذا ان اي هذان الاشكالان نقضا ومنعنا واردان
 على ما قيل الذي كان قريبا الى ما قرره المحشي وانما احتاج الى هذا التنبيه مع وحدة
 مأل الوجهين فالوارد على احدهما وارد على الآخر لوضوح تفاوت الوجهين في التقرير
 وكون ما قرره المحشي ظاهرا في شرطية احد الوجهين للآخر بخلاف ما قيل فانه
 ظاهر في الجزئية فلعل قوله فليتأمل اشارة الى تفاوت ورود الاعتراض عليهما بان
 الاعتراض الاول ظاهر الورد على ما قيل دون الثاني بخلاف ما قرره المحشي فالظ فيه
 ورود الثاني عليه دون الاول ويحتمل ان يكون اشارة الى دفع الاعتراض الثاني عنهما
 بان القائل بالتركيب انما يقول به اصطلاحا ولا يناقش عليه بمثله هذا ما عندي وقد اطل
 فيه بلاطائل قال الشارح العلامة وهذا اي كون المعرف لا بد فيه من ثبوت اه او كون المعرف
 مركبا معني قولهم في دفع الاعتراض الوارد على تعريف النظر بترتيب امور معلومة بالتعريف
 بالمفرد لا بد من قرينة عقلية صحيحة للانتقال من المعنى البسيط الى الماهية فيكون
 التعريف مركبا من تلك القرينة العقلية والمعنى البسيط هذا ودع عنك الاوهام
 ولهذا اي ولانه لا بد في التعريف بالفصل وحده او الخاصة وحدها مثلا من
 القرينة العقلية الصحيحة للانتقال قالوا في دفع الاعتراض على التعريف المذكور
 بالفصل وحده او الخاصة وحدها بان معنى الناطق شيء له النطق ومعنى الضاحك شيء له

وفيه تعريف بعض للافضل فيه خليل
 حيث رجح ههنا الاحتمال الثاني
 فالوجه فيه ما حققناه

يطلب علم الماهية به وانما علم الماهية به اذا علم ثبوته للوجه الاول الثابت للماهية كى يلزم ثبوته
 للماهية فتعلم به اذا يلزم من العلم بوجه الشئ العلم بذلك الشئ الا اذا علم ثبوته له فالتك اذا
 تصورت مثلا الانسان بوجه الحيوانية ثم تصورت الناطق ثم تصورت ثبوت الناطق للحيوان
 يلزم منه ان تصورت ثبوت الناطق للانسان فالوجه الاول واسطة في ثبوت الوجه الغير
 المعلوم به الماهية للماهية لا واسطة في الاثبات كما توهم من ظاهر العبارة ههنا وفيما سياتى
 ويعترض عليه بانه يلزم منه اكساب التصور من التصديق فعلى هذا يكون الانتقال من
 ذلك المفرد البسيط الى الماهية بواسطة ذلك الوجه المعلوم سواء كان ذلك المعرف مركبا
 من المفرد البسيط وذلك الوجه المعلوم كما هو مقتضى كلام الشارح او كان المعرف هو ذلك
 المفرد البسيط بشرط ذلك الوجه المعلوم وعلى هذا بنى المحشى اعتراضه الا ترى بقوله وايضا
 لم لا يجوز ان هذا ودع عنك خرافات الاوهام قوله وقريب منه ما قيل القائل هو الغاضل
 الاصفهاني في شرح الطوالع وحاصله ان الشئ المطلوب تصوره لا بد ان يكون متصورا بوجه
 ما ولو لا ذلك لامتنع طلبه وذلك الوجه ضرورى والالزم طلب المجهول المطلق كما اشارنا اليه
 ولا بد ايضا من تصور يستفاد منه المطلوب وهذا التصور امر اختياري معيار للتصور السابق
 الغير الاختياري فوجب تحقق التصورين في حصول المطلوب على ان يكون كل منهما
 جزءا من المعرف فيكون التعريف بالتركيب ليس الا على هذا يكون النزاع بين الفريقين اى
 القدماء والمتأخرين في ان التصور الاول جزء من التعريف او لا فاقبل من انه على هذا يكون
 النزاع بين الفريقين لفظيا اذ القائلون بجواز التعريف بالمفرد لا ينكرون وجوب تحقق
 التصورين في حصول المطلوب ليس بشئ والحق ان كلام هذا القائل صريح في ان المعرف
 البسيط مركب من مجموع التصورين بخلاف ما قررره المحشى او لا فانه وان كان ظاهرا فيه لكنه
 غير منصوص فيه فلذا قال وقريب منه ما قيل اه ثم ان في الوجه الذى قرر المحشى بعض
 التفصيل وهو اعتبار الثبوت والواسطة فيه بخلاف الوجه الثانى فانه عار عن مثل هذا
 الاعتبار فاقبل من ان الفرق بين الوجهين ان الاول مبنى على عدم جواز الانتقال من المعنى
 البسيط الى المطلوب وان الثانى مبنى على وجوب اعتبار الوجه المعلوم به المطلوب وان جاز
 الانتقال المذكور فافترقا ليس بشئ اذ لا يمكن الانتقال من المعنى البسيط الى المطلوب
 بدون اعتبار الوجه المعلوم به الماهية قبل التعريف فان اراد الوجه الثانى مبنى على
 جواز الانتقال بدون اعتبار الوجه المعلوم فذا مع كونه تناقضا خلاف الواقع وان اراد انه
 مبنى على جواز الانتقال مع ذلك الاعتبار وبدونه لا يجوز الانتقال فذا غير الوجه الاول
 فن ان الفرق فالوجه فيه ما قد مناه قوله فيه ان وجوب تصور ثبوت شئ اه اشار اليه
 الشريف العلامة في بعض نصابه حاصله انه لو كان مثل هذا الاعتبار مقتضا للتركيب
 المعرف من الثابت اعنى الوجه الثانى والمثبت له اعنى الوجه الاول المعلوم به الماهية قبل
 التعريف لزم ان لا يكون مثل الحيوان الناطق لتعريف الانسان حدانا ما له لان ذلك الوجه
 المعلوم اعنى الشئ مثلا امر عرضي له فيكون مركبا من الداخلى والخارج فيكون رسما لاحدا مع
 انه حد تام قطعا واتفاقا فهو نقض اجمالى للدليل المذكور باستلزامه خصوص الفساد
 ولكون التركيب ظاهرا في كلام الش وقوة النقض ايضا قدمه على المنع بقوله وايضا لم
 لا يجوز ان قوله اللهم الان يلزم ذلك اى الحديثة باعتبار اشتغاله على جميع الذاتيات وحاصله

في توجيه كلام المحشي قوله ليشتمل التعريف على المذهبين أي مذهبي القدماء
والتأخرين بأن يكون ما بعد كلمة أو إشارة إلى مذهب القدماء وما قبلها أو المجموع إشارة
إلى مذهب التأخرين على محاذاة ما قرره بعض الأفاضل في تعريف الدليل الأصولي
بقولهم ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه أو في أحواله إلى مطلوب خبري لا يقال ذكر
في المواقف وشرحه أن تعريف النظر بترتيب أمور معلومة غير جامع لخروج التعريف
بالمفرد عنه والجواب عنه بأنه نادر لا يضر خروجه غير تام لأنه تعريف لمطلق النظر
فيجب أن يندرج فيه جميع أفرادها ومن هنا غير التعريف إلى أنه تحصيل أمر أو ترتيب
أمر كما هو المختار عند التأخرين فهذا يدل قطعاً على أن التعريف المذكور على
مذهب التأخرين ليس إلا لتأنيلاً لا شك أن تعريف المذكور على مذهبه يمكن أن كان
مذهب القدماء فندرج في مذهبه لأن التأخرين يقولون بمثل ما قاله القدماء مع زيادة
كان التعريف المبني على مذهبه شاملاً للمذهبين على أنه لا كلام في شمول التعريف المذكور
للمذهبين بالاعتبار الذي أشرنا إليه آنفاً وله نظير كما عرفت أيضاً فلا حاجة في توجيه الكلام
إلى ما قيل من أن المعنى ليكون التعريف جامعاً على أي مذهب أريد من مذهبي إمكان أفراد
ووجوب تركيبه أذلو اقتصر على ذكر الترتيب لم يكن جامعاً على مذهب إمكان الأفراد
ولو اقتصر على ذكر التحصيل لم يتضح جمعه على مذهب وجوب التركيب انتهى
وفي بعض النسخ ليشتمل من الاقتعال وهو ظاهر مبني ومعنى قوله وهذا التزديد جعلي
لا واقعي لشمول الأول للثاني فالغاير بينهما إنما هو بالنظر إلى الجملي لا إلى الواقع كما في قولهم
في تعريف المقدمة ما جعلت جزءاً قياساً والغرض منه إنما هو بيان شموله للتعريف بالمفرد
وللتعريف بالمركب ولا واضحا وما قيل من أن الظاهر من مقابلة قوله أو ترتيب أمور
لقوله تحصيل أمر أن المراد تحصيل أمر واحد أو ترتيب أمور متعددة بناء على ما
صرح به الزمخشري من أن اسم الجنس حامل لمعنيين الجنسية والوحدة أو العدد فإلى
أيهما يكون التصديق يقع بما يقويه فههنا يكون المقابلة المذكورة قرينة على أن المراد
بتحصيل أمر تحصيل أمر واحد فيكون التزديد المذكور واقعياً لا جعلياً فغير وارد على المحشي
لأنه معترف بالتزديد الجملي ومعناه أن الغاير بينهما ليس إلا بالاعتبار وذلك ليس إلا باعتبار
أن الأول بالنظر إلى الأمر الواحد والثاني بالنظر إلى ما عداه وأما التزديد الواقع في نفس الأمر
كما نفاه المحشي فلا يقول به أحدهما إذ لا شك أن تحصيل أمر في حد ذاته أهم سواء كان أمراً
واحداً أو أكثر والالفاظ الواقعة في التعريف يجب أن تحمل على ما يتبادر منها والحق أن
هذا التزديد جعلي مبني على ما ذكره الزمخشري في مثله لا واقعي وإن لم يتفطن له القائل
قال الشارح بل لأن المعرفة لا بد فيه أي في حصول المطلوب به من تصور ثبوت شيء
لشيء سواء كان ذلك التصور جزءاً من المعرفة كما هو الظاهر من كلمة في المفيدة الجزئية فيكون
قوله فيكون مركباً مسلماً أو شرطاً له خارجاً عنه فيكون ذلك القول بمنوعاً فافهم قوله
أذ لا بد في الماهية المعرفة أي التي قصد تعريفها من وجهين الأول الوجه المعلوماتية الماهية
قبل التعريف وأولاً ذلك لا يصح ولا يمكن طلبها بالوجه الغير المعلوم لكونه مجهولاً
مطلقاً وهذا الوجه المعلوم اضطراري غير داخل تحت الطلب والإيلزم طلب المجهول
المطلق أيضاً والثاني الوجه الغير المعلوم به الماهية وهذا هو الذي

على وجوب كون المعرفة مركبا توقف كون المعرفة مركبا كلياً على كون النظر ترتيب
 امور معلومة حيث قال لان المعرفة من اقسام النظر الذي اه ولا يثبت بما ذكره الشارح
 حيث قال في رده فان كون النظر ترتيب امور معلومة مبني على عدم صحة التعريف بالمفرد
 توقف كون المعرفة مركبا كلياً على نفسه بل على عدم صحة التعريف بالمفرد ومن البين
 ان هذا ليس بدور لانه توقف الشيء على ما يتوقف عليه بمرتبة او بمراتب فالاول ان يقال
 في رد الاستدلال المذكور باستلزامه الدور فان كون النظر ترتيب امور معلومة مبني
 على كون النظر مركبا كلياً وكون النظر مركبا كلياً مبني على كون المعرفة مركبا كلياً ينتج
 ان كون النظر ترتيب امور معلومة مبني على كون المعرفة مركبا فلو كان الامر بالعكس
 كما ذكره المستدل لم يلزم الدور قطعا فالفرق بينه وبين ما ذكره الشارح ان فيما ذكره المحشي
 مقدمة زائدة وهي قوله مبني على كون النظر مركبا كلياً وانه اخذ قوله مبني على كون المعرفة
 مركبا كلياً بدل قول الشارح مبني على عدم صحة التعريف بالمفرد وظاهر ان المقدمة التي
 اعتبرها المحشي ههنا لا حاجة اليها وان ما لكون المعرفة مركبا كلياً وعدم صحة التعريف
 بالمفرد واحد عند التأمل بل هما متلازمان لان كون المعرفة مركبا كلياً يلزمه عدم
 صحة التعريف بالمفرد وبالعكس سيما اذا لوحظ ورود النفي في قوله عدم صحة اه
 على القيد الذي هو قوله بالمفرد ولذا قال فالاولى ولم يقل فالصواب قوله اذا الواجب ان تعليل
 للبناء المذكور يعني ان ترتيب امور معلومة تفسير للنظر والتفسير فرع المفسر والمطابقة
 انما هو من جانب الفرع فثبت ان كون النظر ترتيب امور معلومة مبني على كون النظر مركبا
 كلياً هذا اولك ان تقول انما كان الواجب تطبيق المعرفة بالكسر على المعرفة بالفتح
 اذ لو كان الامر بالعكس لا يوجد تعريف غير جامع وغير مانع بل يكون الكل جامعاً ومانعاً
 وهو خلاف الواقع فالواجب ان يستدل بحال التعريف من العموم والخصوص على
 حال المعرفة حتى يصح الاعتراض عليه في بعض الصور بعدم الجامعة وبعدم المانعية
 وما قبل من انه انما يتم اذا كان التعريف المذكور للنظر متفقاً عليه وهو م والسبب
 ما ذكره الشارح من انه تحصيل امره فليس بشيء لان الكلام ههنا مع القائلين بعدم
 صحة التعريف بالمفرد مع ان اعتراض الشارح يلزم الدور انما هو بالنظر اليهم والكلام
 ههنا في صدد لزومه فافهم قال الشارح بهذا اي ولان كون النظر ترتيب امور معلومة
 مبني على عدم صحة التعريف بالمفرد وكان التعريف بالمفرد ممكناً عند بعضهم فتح يكون
 التعريف المذكور قاصراً غير ذلك البعض التعريف المذكور وعرفه بتحصيل امر او ترتيب
 امور ليكون التعريف موافقاً للمعرفة على مذهبه قوله ولان كون النظر ترتيب امور معلومة
 مبني على عدم صحة التعريف بالمفرد اه قد عرفت انما ان هذا القدر لا يكفي ههنا بل المراد
 ولان كون النظر ترتيب امور معلومة مبني على عدم صحة التعريف بالمفرد وكان التعريف
 بالمفرد ممكناً عند بعضهم مع عدم تمامية التعريف المذكور ح عنده عرف ذلك البعض
 النظر بتحصيل امر او ترتيب اه لكن لوضوح ما ذكرنا من سياق الكلام تركه المحشي فاقبل
 من ان الظاهر ان الاشارة الى عدم تمام ذلك التعريف اي ولعدم تمام التعليل المذكور
 لوجوب التركيب اعتقد بعضهم امكان الافراد وعرف النظر بتحصيل امر او ترتيب امور
 منها على جواز افراده وعدم وجوب تركيبه فكلف لاحاجة اليه على انه ما ل ما ذكرناه

٧ اشارة الى الدقة وهي لزوم
 الدور انما يتم اذا كان التعريف
 المذكور للنظر ممكناً مع انه مسلم
 عند المستدل واما عدم كونه ممكناً
 عند غيره فلا بد من لزوم الدور
 على استدلاله

فن قدر المضاف وقال اى في بيان مباحث مقاصد التصورات فقد عدل عن سواء السبيل
 واما التعبير عن مباحث القول الشارح بالمقاصد وعن مباحث الكلمات بالمبادئ فقد عرفت
 وجهه في بحث جهة الوحدة ولا مانع من ان يكون بعض مسائل الفن مبادئ لمسائل
 اخر منها وقد كان الامر كذلك في مسائل كلام المتأخرين قال الشارح ويرادفه المعرف
 بكسر الراء اى عند المنطقي ويكون كل منهما مقسما للمحد والرسم وكل منهما قسما منه واما
 عند اهل العربية والاصول فيرادفه الحد ايضا اذا الحد عندهم انما هو التعريف الجامع
 المانع فلا تغفل عن تخالف الاصطلاحين قال الشارح والمعرف مركب كلمتا اى في
 جميع المواد عند قوم اى المتقدمين وغالبا اى في اكثر المواد عند الآخرين اى المتأخرين
 اذا التعريف بالمفرد جائز عندهم وكأنه اراد بالركب ههنا غير ما هو المعرف سابقا بما يدل
 جزء لفظه على جزء معناه لان المركب ههنا زجما يكون مركبا من القرينة العقلية
 وشئ آخر من جنس اللفظ ومن البين ان القرينة العقلية ليست من مقولة الالفاظ
 قال الشارح والصحيح هو الاول اى كون المعرف مركبا كلمتا لا ماذكر من الدليل الذي
 ذكره وهو الذي اشير اليه في شرح المطالع لانه مستلزم للدور بل لان المعرف اه وحاصله
 ان دليله باطل ولا يلزم من بطلان الدليل بطلان المدلول فله دليل آخر كما فضله بقوله
 بل لان المعرف اه قال الشارح العلامة لان المعرف من اقسام النظر اى من الاقسام التي
 يتعلق بها النظر فلاضافة لادنى ملائمة فاندفع ما قبل من ان النظر ان كان مصدرا
 معلوما فهو صفة الناظر وان كان مصدرا مجهولا فهو صفة الامور المرتبة وعلى كل تقدير
 لا يصح ان يكون هو مقسما للمعرف حتى يكون من اقسامه هذا وحاصل الاستدلال
 ان المعرف من اقسام النظر المركب فلا بد ان يكون مركبا مثله وقوله فان كون النظر
 اه اشارة الى رد هذا الاستدلال وحاصله ان كون المعرف مركبا كلمتا مبنى على كون النظر
 ترتيب امور معلومة كما اشار اليه المستدل وكون النظر كذلك مبنى على عدم صحة التعريف
 بالمفرد اللازم لكون المعرف مركبا كلمتا ولكون النزاع بين القدماء والمتأخرين فيه صرح
 بذكره فاندفع ما اورده المحشى ههنا فافهم فلو كان ذلك اى كون المعرف مركبا كلمتا مبنيا
 على هذا اى كون النظر ترتيب امور كما زعمه المستدل لزم الدور لانه عرفت آتفا ان
 كون النظر ترتيب امور معلومة مبنى ايضا على كون المعرف مركبا كلمتا الذي يلزمه عدم
 صحة التعريف بالمفرد فيلزم على ما ذكره المستدل توقف كون المعرف مركبا كلمتا على نفسه
 وهذا دور باطل فقوله ذلك اشارة الى كون المعرف مركبا كلمتا الذي ادعاه المستدل وقوله
 هذا اشارة الى كون النظر ترتيب امور معلومة ولما كان الثاني قريبا بالنسبة الى الاول
 اوردا لاشارة اليه بلفظة هذا والاشارة الى الاول بلفظة ذلك فلا غبار في قوله ذلك وهذا
 فما قبل من ان ذلك اشارة الى عدم صحة التعريف بالمفرد وهذا اشارة الى كون المعرف
 مركبا كلمتا فاللائق ان يقال فلو كان هذا مبنيا على ذلك لكون الاول قريبا والثاني بعيدا
 ليس بشئ اذ لزوم الدور انما هو على ما استدل عليه القائل فلا اشارتان كما حققناه واولس
 ان ذلك اشارة الى عدم صحة التعريف بالمفرد وهذا اشارة الى كون النظر ترتيب امور
 معلومة فذلك انما هو بالنظر الى وقوعه في كلام المستدل وظاهره ان هذا الاعتبار بعيد
 فيصح اليه الاشارة بقوله ذلك قوله فيه ان اللازم مما ذكر اى مما ذكره المستدل

العرض العام المحمولة على شيء آخر مطلقا لا المقولية في الجواب فلا يكون هذا منافيا
لما تقرر من ان العرض العام لا يقع في الجواب اذ لا يلزم من عدم كونه واقعا في الجواب
عدم كونه محمولا على شيء هذا وانما قيل في دفعه من ان العرض العام وان لم يقع في الجواب
من حيث انه عرض عام لكنه يقع فيه من حيث انه خاصية الجنس فيصح المقولية التي
ادعياها المصنف فاستدل انه اعترف بفناء التعريف حيث لم يوجد للعرض العام افراد
اصلا بل الكل خواص اضافية مع انه يصدد توجيه التعريف والعجب منه انه افسد بذلك
ما استعمله ههنا في مواضع من اعتبار قيد الحثية في تعريف العرض العام فيها الحاجة
ح الى ذلك الاعتبار لو كان مقولية الكل الذي هو حاصل التعريف باعتبار كونها خواص
ولعمري انه لا يلحق ان يصدد مثل هذا الكلام عن الغوام فضلا عن ان كان يصدد ان يكون
من الخواص ثم اقول ههنا امور لا بد من التنبيه عليها الاول ان الكليات الخمس
قد تضاف على شيء واحد كاللون وقد اشار اليه الشارح سابقا بان الملون جنس للأسود
ونوع الكيف وفصل للكثيف وخاصة للجسم وعرض عام للحيوان والحساس ايضا
فانه جنس للسميع والبصير ونوع لخصه اعني هذا الحساس وذلك الحساس وفصل
للحيوان وخاصة للجسم وعرض عام للضاحك على ما اشار اليه الشريف في حواشي المطالع
فالتعريف الذي اشار اليه المصنف بين الكليات الخمس انما هو بالحثيات المختلفة وثانيها
ان النوع مجتمع مع كل واحد من الاربع الباقية لان كلاما من الجنس والفصل والخاصة
والعرض العام نوع بالنظر الى حصصه وان كان جنسا وقصلا وخاصة وعرضا عاما
بالنظر الى افراده الحقيقية فالامتيان بينهما ايضا باعتبار الحثيات وثالثها ان الكليات
الخمس المنطقية عوارض لهما معروضات تسمى اجناسا طبيعية وانواعا طبيعية وقصولا
طبيعية وخواصا طبيعية وعرضا عامة طبيعية والمركب من تلك العوارض والمعرضات
يسمى كليا عقليا والمنطقي وكذا العقلي لا وجود له في الخارج والنظر في ذلك من المباحث
الحكمية وهل للطبيعي وجود في الخارج ام لا وعلى تقدير وجوده في الخارج هل هو
موجود فيه بوجود مغاير او وجود الافراد او موجود بوجود هو عين وجود الافراد
وهذه ثلثة اقوال ذهب الى كل منها طائفة والتحقيق انه غير موجود في الخارج بل هو امر
اعتباري وانما ينبغي شترعه العقل من الافراد الموجودة اذ لو كان موجودا فيه فان كان
موجودا بوجود مغاير لوجود الافراد على ان يكون كل من الوجود والموجود متعددا
يلزم في مثل قولنا زيد انسان حل احد المتغايرين مفهومنا وذا على الآخر وهو مح
موجودا بوجود هو عين وجود الافراد على ان يكون الوجود واحدا والموجود متعددا
يلزم قيام المعنى الواحد بمحليين متغايرين وهو مح فالحق ما ذهب اليه الطائفة الثالثة
من ان وجود الكل الطبيعي بمعنى وجود اشخاصه وتحقيق هذا المرام مما لا يتخذه المقام
هكذا ينبغي ان يحقق مباحث المبادئ حتى يحسن الشروع في مقاصدها قال الشارح
العلامة الباب الثاني في الالفاظ المخصوصة على ما هو المختار من الاحتمالات
السبعة فيه في بيان مقاصد التصورات اي المباحث المتعلقة بالتصورات على ما
حققناه في بحث جهة الوحدة في توجيه قوله ومقاصدها القول الشارح ولذا قال وهو
اي الباب الثاني باب القول الشارح اي باب المباحث المتعلقة بالقول الشارح

قوله على تقدير ان يكون النوع ذاتيا المناسب ان يقال على تقدير ان لا يكون عرضيا كما يقتضيه
قوله واما اذا كان عرضيا فافهم قوله واما اذا كان عرضيا على ما قرره الشارح فيما سبق
من ان قول المص ما يدخل في حقيقة جزئياته ان ابقى على ظاهره يخرج النوع عن تعريف
الذاتي وان اول بما لا يكون خارجا عن حقيقة جزئياته يندرج النوع فيه فعلى الاحتمال الاول
يكون النوع عرضيا ويكون من افرادة فلو خرج ههنا من التعريف يلزم ان لا يكون
تعريف الخاصة جامعة مع ان المساواة شرط عند المتأخرين وبالجملة ان كان النوع داخلا
في تعريف العرضي على ما اشار اليه الشارح فيما سبق فان لم يكن عرضيا يلزم ان
لا يكون تعريف العرضي مانعا وان كان ما ذكره ههنا صحيحا وان كان عرضيا يكون
تعريف العرضي مانعا لكن بعد كون كلامه ههنا مخالفا لما سبق لا يكون تعريف الخاصة
جامعة فاحد الامرين لازم قطعا فلا بد ان يحمل التعريف السابق للذاتي على ما لا يكون
خارجا عن حقيقة جزئياته حتى يندرج النوع فيه ويكون تعريف العرضي مانعا
وتعريف الخاصة ههنا جامعة ويندفع المخالفة بين كلاميه وبهذا يدفع ما اورده بعضهم
من الابحاث الثلاثة ههنا لكن انت خبير بان الشارح لم يصرح فيما سبق بكون النوع عرضيا
بل لم يشر اليه ايضا وغاية ما ذكره هناك ان تعريف الذاتي ان ابقى على ظاهره يكون
المراد بالذاتي في مخرج تقسيمه الى الجنس والنوع والفصل غير الذاتي المعروف وان حل
على التأويل يكون المعروف عين الذاتي في مخرج التقسيم ومن البين انه ليس في هذا الكلام
اشارة الى التزام كون النوع عرضيا فضلا عن الصراحة وهل هذا الا تأكيد لزوم التأويل
الذي ادعاه المحشي فيما سبق بل الحق ان غرض الشارح ان تقسيم الكلّي الى الذاتي
والعرضي ان كان بالنظر الى اجزاء التعريف المفردة كما هو الظاهر يكون تعريف الذاتي
على ظاهره ويخرج النوع عن تعريفه كما هو خارج عن المقسم الذي هو الكلّي المفرد وح
يكون المراد بالذاتي في مخرج التقسيم الثاني غير الذاتي فيما سبق اذا الغرض منه تحصيل
الكليات الثلاثة الذاتية والنوع وان لم يكن من الذاتي الذي هو من اجزاء التعريف
لكنه ذاتي ايضا مقابل الجنس والفصل يتضح بذلك حالهما ويكمل به الكليات وانه
منتهى الاجزاء فعلى هذا لا يلزم الاختلال في كلام الشارح لاهنا ولا فيما سبق لافي التعريف
ولا في التقسيم والتكلاّن على الملك القويم قال المص فوق حقيقة واحدة لعله حافظ
به انتفاض التعريف بما يقال على ما تحت حقيقيين اذا المتبادر من قوله حقايق الافراد
ولا اقل من ان يكون ثلثة وان اشتهر ان الجمع المذكور في التعاريف يراد به ما فوق الواحد
فما قبل من ارقوله فرق حقيقة واحدة تأكيد لقوله حقايق ايس شيء بل هو تأسيس قطعا
ثم ان تلك الحقايق قد تكون اجناسا مختلفة فيكون العرض العام عرضا عاما لكل حقيقة
جنسية وان كان خاصة لمجموعها كالاسود الشامل للحقايق المختلفة من الجمادات وغيرها
والمتخير الشامل لهما مع كون كل واحد منهما خاصا بالجسم الشامل للجمادات وغيرها
وقد تكون انواعا فيكون العرض العام عرضا عاما لكل حقيقة نوعية وان كان خاصة
لمجموعها كالمساكن الشامل لانواع الحيوانات مع كونه خاصا بها لا يوجد في غيرها
وكذا النائم والاكل والتنفس وقد عرفت ان قيود الحيثيات معتبرة في هذه التعاريف
فلا ينتقض تعريف الخاصة بالعرض العام وبالعكس هذا والمراد بالمقولية في تعريف

الخارجية ومن هنا حاول المحشى تطبيق هذا الكلام على التقسيم الثلاثي فحمل القسم الاول على لازم الماهية وعمم الوجود في الثاني من الخارجى والذهنى فحصل منه قسمان لازم ذهنى ولازم خارجى وان كان شال الش لاخير منهما فتوجيه الكلام ماشرنا اليه اولا ان المراد بالماهية في تعريف اللازم الماهية الموجودة ومن الماهية في القسم الاول الماهية من حيث هى ومن الوجود في القسم الثانى احدا للوجودين الخارجى والذهنى بخصوصه فالمقسم لازم الماهية الموجودة مطلقا والاقسام لازم الماهية من حيث هى هى ولازم الماهية الموجودة في الخارج من حيث هى موجودة فيه ولازم الماهية الموجودة في الذهن من حيث هى موجودة فيه هذا ودع عنك ماوقع من خلط بعضهم بين الشرح والحاشية مع عدم تحرير المقام قوله اى يتمتع انفكا كه عنها في الذهن والخارج جميعا اى لا يكون لاحد الوجودين بخصوصه مدخل فيه كلوازم الماهيات التى يلزمها انما وجدت كالزجيجة للاربعة قوله اى يتمتع انفكا كه عن الماهية اشار الى تقسيم القسم الثانى الواقع في كلام الش الى قسمين ما يكون للوجود الذهنى بخصوصه مدخل فيه كالكلية والجزئية ويسمى لازما ذهنيا وما يكون للوجود الخارجى بخصوصه مدخل فيه كالسواد والبياض ويسمى لازما خارجيا قال الشارح كالسواد المجبى فانه لازم لوجوده الخارجى وتشخصه لالاهيته والالكان كل انسان اسود وانس كذلك والعجب من بعضهم انه غلط فظن ان السواد لازم للوجود الخارجى فمأورد ههنا ما يلىق ان يطرح من بين المسودات قال المص وهو العرض اللازم ذهنيا او خارجيا او اعم على ما عرفت من التحقق السابق واما اللزوم في الدلالة الالتزامية فهو لزوم عقلى كلى قال الشارح العلامة خرج به غير النوع والفصل القريب من الجنس وخاصته والعرض العام والفصل البعيد لانها مقولة على ماتحت حقايق ويرد عليه ان خاصة الجنس من افراد المعرفة فكيف يخرج عن التعريف المذكور وجوابه ان هذا التعريف تعريف خاصة النوع السافل على ما يقتضيه عطف قوله والفصل القريب عليه فلان ان خاصة الجنس من اذ اذ المعرفة ههنا نعم يمكن بناء كلام المص على ما ذهب اليه بعضهم من ان الخاصة التى هى احدى الكليات الخمس اعم من الخاصة المطلقة والاضافية فعلى هذا يحمل قوله فقط على الحصر الاعضا في اى النسبة الى ما لا يوجد فيه تلك الخاصة وان كان تلك الخاصة موجودة في حقايق مختلفة كما لاشئ فانه مختص بحقيقة الانسان بالنسبة الى الجساد وان كان يوجد في غيره من انواع الحيوانات او يحتمل الحقيقة الواحدة في التعريف على ما هو اعم من الحقيقة النوعية او الجنسية وعلى كل تقدير يشمل التعريف الخاصة الاضافية لا يقال يدخل العرض العام ح في التعريف فيتنقض التعريفان طردا وعكسا لانا نقول قبود الحيات معتبرة في امثاله فلا انتقاض والى ما فصلناه اشار الشيخ في الشفاء حيث قال الخاصة المعتبرة عند المنطقيين اعنى احدى الخمسة هى المقولة على اشخاص نوع واحد في جواب اى شئ هو سواء كان نوعا خيرا او لا ولا يبعد ان يعنى احدى الخاصة كل عارض خاص باى كلى كان ولو جنسا اعلى وهذا المعنى مستحسن جدا لكن المتعارف في ايراد الخاصة على انها خاصة لنوع وتالبة للفصل هذا فظهر مما قررنا ان الشئ في كلام المص على ما هو المتعارف فيما بينهم وقد عرفت انه يمكن تطبيقه على الوجه الذى استحسنته الشيخ

على امر آخر ولو سلم فغاية ما زعم ان تصورهما يكفي في لزوم الماهية الخاصة والمطلوب
 لزوم الخاصة لهما فافان احدهما من الآخر فلا يلزم ان يقال لما كان المطلوب من التعريف
 ايضاح الماهية فاذا اريد ايضاحها بالصور الخارجية فلا بد ان يكون باقرب الامور
 اليها اذ ليس في البعيد ايضاح وكشف يعتد به ولا خفا في ان اقرب الامور الخارجية الى
 الماهية اللوازم الالهية فتعين التعريف بها كذا في شرح المطالع ايضا وانما اطبنا الكلام
 لدفع اختلال كلمات بعض من اطال في المقام قال الشارح العلامة بحقيقة واحدة
 المراد بالحقيقة هنا مطلق الماهية موجودة او اعتبارية فيشمل التعريف خواص الماهية
 الاعتبارية نعم قيل ما به الشيء هو وباعتبار تحققه حقيقة وباعتبار تشخصه هوية
 ومع قطع النظر عن ذلك ماهية فعلى هذا ينحصر الحقيقة بالماهية الموجودة ويخرج
 خواص الماهية الاعتبارية عن التعريف لكن لا داعي الى اعتبار المعنى المنقول ههنا
 قال الشارح فباعتبار هذا التقسيم اه غرضه دفع ما ردد على المص من انه على يانه يكون
 اقسام العرضى اربعة وهي مع الاقسام الثلاثة للذات سبعة فيكون اقسام الكل سبعة
 مع انه في بيان ايساغوجى الذى هو علم للكليات الخمس وحاصل ما اشار اليه ان المق
 ههنا انما هو تقسيم العرضى الى الخاصة والعرض العام على ما يقتضيه اعتناؤه
 بتعريفهما فهذا الاعتبار المتق صار الكليات خمسة واما تقسيم كل منهما الى اللازم
 والمفارق فامر وقع في البين لا يورث الغبن وبالجملة ان كان النظر الى ظاهر كلام المص
 يكون الاقسام سبعة وان كان النظر الى زبده تكون خمسة والمق ههنا هو الثانى فعلى هذا
 تعبيرا الاندراج من الشارح للإشارة الى عدم كونه مقصودا في المقام قرب تابع ينسدرج
 في المتنوع ويصحح فيه قال الشارح سواء امتنع انفكاكه اه اشار بهذا الكلام الى انقسام
 اللازم الى قسمين لازم الماهية ولازم الوجود ويرد عليه ان المقسم هو ما يمتنع انفكاكه
 عن الماهية وقد قسمه الى نفسه وهو الاول والى غيره وهو الثانى اجاب عنه الشريف
 في الحاشية الصغرى بان المراد من الماهية في تعريف اللازم الماهية الموجودة فاللازم
 ما يمتنع انفكاكه عن الماهية الموجودة وما يمتنع انفكاكه عن الماهية الموجودة اما ان يمتنع
 انفكاكه عن الماهية من حيث هي او لا فالاول لازم الماهية وهو الذى يلزمها مطلقا
 اى في الذهن والخارج معا والثانى لازم الوجود اى لازم الماهية الموجودة في الخارج
 محققا او مقدرا وهذا هو اللفظ ايضا من كلام الشا فاقيل يتبادر من كلام الشارح
 ان لازم الماهية لازم نفسها مجردة عن وجودها مطلقا ولبس كذلك لبس بشئ واعلم
 ان الظاهر من كلام الشا انه جعل التقسيم المذكور ثانيا حيث قسم لازم الماهية الى لازم
 الماهية من حيث هي الى لازم الماهية المأخوذة مع بعض عوارضها ونثل القسم الثانى
 بالسواد الحبشى وهو اللفظ من كلام الشريف ايضا والمشهور ان هذا التقسيم ثلاثى
 باعتبار ان اللازم منقسم الى اقسام ثلاثة لازم الماهية ولازم ذهنى ولازم خارجى لانه اذا لم يكن
 لاحد الوجودين اى الخارجى والذهنى بخصوصه مدخل في الشيء يسمى لازم الماهية
 كالزوجة للاربعة والفردية للثلاثة وان كان للوجود الذهنى مدخل فيه بخصوصه يسمى
 لازما ذهنيا كالكلية والجزئية وغير ذلك من المعقولات الثانية وان كان للوجود الخارجى
 مدخل فيه بخصوصه يسمى لازما خارجيا كالسواد الحبشى وغير ذلك من العوارض

بالطبع للانسان وخاصة بالبعض كالكتاب له وقد تكون مفردة كالكتاب ومركبة
 كتنصيب القامة بادي البشرية له وقد تكون بالقياس الى شئ لا يوجد فيه وان لم تكن
 خاصة بالموضوع على الاطلاق كذى الرجلين للانسان بالقياس الى الفرس دون الطائر
 ولا بالقياس الى شئ بل بالاطلاق كما مر وكل خاصة نوع خاصة لجنسه وان علا ولا تنعكس
 وربما تكون عرضا عاما لما تحته وربما لا تكون وكذا العرض العام قد يكون للجنس
 العالي كالواحد للجوهر وللنوع الاخير كالايض للانسان وقد يكون لازما كالزوج
 للانثى ومقارفا كالنم للانسان وقد يكون عاما للجزئيات كالتحرك للحيوان وغير عام
 كالايض له كذا في شرح الاشارات فعلى هذا معنى قوله وان اشتمل على الحقايق فعرض
 عام انه عرض عام من حيث اشتماله على الحقايق وان كان خاصة للجنس مثلا كالماشي فانه
 عرض عام من حيث انه شامل لانواع الحيوان من الانسان وغيره وخاصة للحيوان من حيث
 انه مختص بحقيقة لا يوجد في غيره على الاطلاق فباعتبار الحقيقة يسلم التعريفان عن
 الانتفاض جمعاً ومنعاً فالحقيقة الواحدة في تعريف الخاصة اعم من الحقيقة النوعية
 والحقيقة الجنسية والمفهوم من سوق كلام الش هو الاول لبس الانم الظاهر في قوله
 فعرض عام ان يقال فعرض عام بقاء النسبة كما في المقسم لكنه خفف بحذف الباء المشددة
 فصار اسم العرض مشتركا بينه وبين ماهو قسم الجوهر فصار مظنة الاتحاد فلذا
 فرق بينهما بوجوه اما اولاً فلان العرض العام قد يكون جوهرًا كالحيوان بالنسبة
 الى الناطق بخلاف العرض المقابل للجوهر واما ثانياً فلان العرض العام قد يكون
 مجمولا على الجوهر حلاً حقيقياً اى بالمواطأة كالماشي على الانسان دون العرض المقابل
 للجوهر فانه لا يحمل عليه الا بالاشتقاق او بدو فلا يقال الجسم بياض بل ايض
 اودو بياض واما ثالثاً فلان العرض المقابل للجوهر قد يكون جنساً كاللون للسواد
 والبياض بخلاف ما نحن فيه فانه قسم للذاتى لكن في هذا الوجه نظر لانه ان اريد جنسية
 ذلك العرض القسم للجوهر بالقياس الى معروضاته فهو ظاهر البطلان وان اراد
 جنسيته في الجملة فهذا العارض الذى نحن فيه ايضاً قد يكون جنساً كالحيوان فانه عرض
 عام للناطق وجنس الانسان وكالماشي فانه جنس للماشي على قدمين والماشي على اربع
 قوائم فلا يكون عروض الجنسية فارقاً بينهما كذا في شرح المطالع وحواشيه الشريفة
 ثم اعلم ان اشرف الخواص الشاملة اللازمة اليه لانها هي المتفع بها في الرسوم اما الانتفاع
 بالشمول فلانه لا يكون الرسوم اخص من الرسومات لما ستعرف من وجوب المساواة عند
 المتأخرين وان جاز كونها اعم عند المتقدمين واما بكونها لازمة بيته فلانها لو لم تكن بيته
 لم يلزم من معرفتها معرفة ماهي خاصة له هذا ويرد عليه ان امر اللزوم بالعكس اذ اللازم
 هنا ان يلزم من معرفة ذى الخاصة معرفة الخاصة على ماهو شأن اللازم البين وعلى
 ما ذكرته يكون الامر بالعكس فان قلت الماهية ملزومة للخاصة وتصورهما كاف
 في جزم ذهن اللزوم بينهما لانها معرفة لهما فيكون تصورهما مستلزماً لتصور
 الماهية فيكفى تصورهما في اللزوم فيكون الخاصة لازمة بيته بالمعنى الاعم وهو المراد
 ههنا قلت لانم انه اذا كان تصور الخاصة مستلزماً لتصور الماهية يكون تصورهما
 كافياً في اللزوم وانما يكون كذلك لو كان النسبة بينهما متصورة ولم يتوقف اللزوم

تد عرفت ان الخاص في هو ما يكون نظوره الى يقع تعريفه
 باعتبار اي باعتبار مفهوم اجزائه غير اعتبار الخصوصية او كونه
 اي اعتبار كونه وقع مفردا للمعرف

سنة سبع وسبعين	٧ ٥	محرمية ورمضانية
سنة	٥ ٧	شهر عن تلك السنة
٩ ٠	٧ ٥	عن سنة ثمان وسبعين
١ ٠ ٠	٥ ٧	محرمية ورمضانية
٠ ١ ١	٤ ٦ م	شهرية عن تلك السنة
٠ م م	٧ م	ثم الزيد عن سنة
٠ ٤ ٤	٧ م م م	
م ٧ ٤		
٠ م ٦		الباقي لنا من سنة ثمان وسبعين

الباقي لنا
 م ٧ ٤
 م م م
 الباقي لنا
 ١ ٠ ٠
 ٠ ٤ ٥
 م ٧ ٤
 ٤ ٦ ٤

الى الاقتراحي اي برد الاستثنائي
 له وكذا القياس الاستثنائي نحو ان كانت الشمس طالفة
 منها ر موجود لكن الشمس طالفة ينتج النهار موجود الى
 وجبتين الضروريتين من الشكل الاول فان هذا القياس الاستثنائي
 شتائي في قوه قولنا لهذا زمان طلوع الشمس بالضرورة
 ط زمان طلوع الشمس فهو زمان موجود النهار
 بالضرورة ينتج بالضرورة لهذا زمان وجود النهار
 له بالعكس اي برد القياس الاقتراحي من اي شكل كان
 ب القياس الاستثنائي نحو العالم متغير وكل متغير
 حادث ينتج ان العالم حادث فانه في قوه قولنا ان كان
 العالم متغيرا فهو حادث لكنه متغير فهو حادث
 لانه لان كل علم كثرة الخ اشارة الى العفري تقديره علم المنطق
 ثرة تضبطها جهة واحدة ذاتية وجهة واحدة عرضية الى وكل
 قوله سابقا اعلم ان من حق طالب كثرة الخ اشارة الى الكبرى
 صورته القياس هكذا علم المنطق كثرة تضبطها الى وكل كثرة
 يترك فمن حق طالبها ان يتصورها بتلك الجهة فعلم
 منطق من حق طالبها ان يتصوره بتلك الجهة او نقول طالب المنطق
 بكثرة تضبطها الى وكل طالب كثرة كذلك من حق ان يعرفها
 تلك الجهة فان طالب المنطق ينتج ان من حق طالبها
 ان يتصوره بتلك الجهة

قوله علم العلم يطلق على ثلاث اشياء المسائل المدونة وعلى ادراك
 تلك المسائل وعلى الملكية الحاصلة من الممارسة والمراد جهابذة هنا
 المسائل الاعراض الذاتية للمنطق وهو الالهيال او ما يتوقف
 الالهيال بقولنا الحق الحيوان ناطق موصول الى الانسان
 والحيوان والناطق يتوقف عليه الالهيال والعاقل
 متغير وكل متغير حادث موصول الى قولنا العاقل حادث
 والعاقل متغير يتوقف عليه الالهيال قوله للمفكرات
 الثانية كالحجود والرسم والكمليات الجنس والقياس والقضايا
 احكامها قوله للتجليات اي المعلومات التصويرية كالمثلة
 افراد الرسم والجنس وافراد الكمليات الاولى وهي افراد الحد والجنس
 والصدقات اي المعلومات التصديقية كافراد القياس وافراد
 القضايا واحكامها فلهذه المفكرات الاولى في الصدقات
 وهذه هي التي توصل او يتوقف عليه
 الالهيال الى الجملات التصديقية التي
 هي اصح النتائج قوله للمفكرات الثانية
 كالحجود والرسم والكمليات الجنس والقياس والقضايا
 احكامها وهذه هي المذكورات في المنطق
 ولكنها ليست موصلة واما الموصول افرادها كما تقدم
 فببذلك اختلفوا في موضوع علم المنطق

المنطق العلم على جملة التمثيل

قوله مركب كلياً إلى
أي من الجنس والفصل أو الخاصة أو الفصل والخاصة أو العرضيات
المحفة

قوله لا تكليس العلة في وجوب كون المصروف مركباً دائماً إن المصروف
فسيما من أقسام النظر إلى لأن كون النظر ترتيباً أموراً إلى مبني على
عدم صحة التعريف بالمفرد قوله لزم الدور لأن المصروف لو كان
ذكياً كلياً مبني على كون النظر ترتيباً أموراً ^{لو كان} ^{وكون} النظر
ترتيباً أموراً مبني على أن كون المصروف مركباً دائماً الذي
نفوه عدم معنى صحة التعريف بالمفرد قوله ولهذا ولأن كون
النظر ترتيباً أموراً مبني على عدم صحة التعريف بالمفرد عرف
بعضهم أي الذين يجوزوا التعريف بالمفرد النظر إلى قوله
بل لأن أي بل العلة في كونه المصروف مركباً دائماً بمعنى أن المصروف
الذي ثبت شئ الذي هو المميز فصلاً أو خاصة للشئ
الذي هو العام جنساً أو غيره كوجود الوجود أي قيل
أن الوجود ليس موجوداً لأنه لو كان موجوداً للزم أن
يكون لوجوده وجود واجب بالوجود الوجود عينه
على معنى أن الأشياء موجودة بالوجود والوجود
موجود بنفسه لا بوجود آخر حتى يتسلسل كالتسلسل
من مظهر لنفسه ويظهر به الأشياء ولا يحتاج إلى
نور آخر حتى يظهر به النور ولهذا هو التحقيق
وأنه يتفاد وجود الوجود للوجود المطلق أمر
أخباري

وان جاز تعدد الفصل البعيد وكذا المطلق ويرد عليه ان الحساس فصل قريب
للحيوان وان كان فصلا بعيدا للانسان مع ان الحيوان فصلا قريبا آخر وهو المتحرك
بالارادة حيث قيل في تعريف الحيوان جسم نام حساس متحرك بالارادة اجاب عنه
شارح المواقف بان كلا منهما ليس فصلا للحيوان بل هو اثر لفصله فان حقيقة الفصل
اذا جهلت عبر عنها باقرب آثارها كالنطق لفصل الانسان ولما اشبهه تقدم كل من الحس
والحركة الارادية على الآخر عبر بهما معا من فصل الحيوان قوله في الجسم النامي وهو الجنس
البعيد للانسان لوجود واسطة بينهما وهو الحيوان وما اشتهر من المناقشة فيه بان الجنس
من اقسام الكل المفرد فكيف يكون هذا المركب جنسا مدفوع بان الجنس ههنا
هو الجسم المقيد بالنامي كما قيل في العمى انه العدم المقيد بالبصر ويرد عليه ان هذا
الاعتبار لا يجعله مفردا لكونه ح مركبا من المقيد والتقيد الا ان يقال التقيد
معنوي لا يدخل له في كون الشيء مركبا وانما التركيب باللفاظ قوله وهما اي الجسم النامي
والجسم الجنس البعيدان له قد اشترنا الى ان المحشى حل قول الش كالحساس والنامي
على كون كل منهما فصلا بعيدا للانسان لكن لا معنى لتلك مثال الجنس البعيد
في هذا الشق مع اراد مثال الجنس القريب في الشق الاول فالاولى ان يحمل كلام الش
على تقدير الجسم ههنا حتى يحسن التقابل بين القسمين من كل وجه والحق ان هذه الصفة
لا بد له من موصوف فهو مع موصوفه المحذوف جنس بعيد مقابل الحساس قال الش
يخرج به الجنس والنوع لعدم مقولتهما في جواب اي شيء هو بل في جواب ما هو اورد عليه
انه ان اعتبر في جواب اي شيء التمييز عن جميع الاغيار خرج عن التعريف الفصل
البعيد مقبسا الى ما هو فصل بعيد له وان كان داخلا فيه بالقياس الى ما هو فصل
قريب له وان اكتفى بالتمييز عن بعض الاغيار دخل في التعريف الجنس والنوع ايضا
اذ كل واحد منهما ميمر للشيء عن البعض والجواب اننا نختار الاكتفاء ونقول المراد من المقول
في جواب اي الميمر الذي لا يصلح لجواب ما هو وح يخرج الجنس والنوع عن التعريف
الا انه يلزم اعتبار العرض العام في جواب اي شيء اذ يصلح للتمييز في الجملة عن المشاركات
في الشبهة او في اخص منها فاحد الامرين لازم اما خروج الفصل البعيد عن التعريف
واما اعتبار العرض العام في جواب اي شيء ولا يخلص عنه الا بان يقال العرض
العام لا يميز الشيء عن الشيء اصلا من حيث نه عرض عام بل من حيث انه خاصة اضافية
كذا في الحاشية الكبرى والمحجب من بعضهم انه نقل هذا الكلام في قول المص واما غير
مقول في جواب ما هو اه ثم احال هذا المقام على ما سبق فاشانه لو اورد البحث في موضعه
اللايق به واحال المقام المناسب عليه وليس مثل هذه الصنعة الالتفات الامكنة ومن فيها
من المتمكنة قال المص والش واما العرضي فقسمان خاصة وعرض عام اقول لما فرغ
من المحمولات الذاتية شرع في ذكر المحمولات العرضية وهي تنقسم الى ما لا يعرض
لغير موضوعاته والى ما يعرض والاول خاصة والثاني عرض عام ويشترط فيهما ان يكون
الموضوع كليا فالخاصة قد تكون للجنس العالي كالموجود لافي موضوع الجوهر
والتوسط كالمثلون الجسم والنوع الاخير كالكتاب للانسان وقد تكون لازمة كذى الزوايا
الثالث المثلث ومقارفة كالمشي الحيوان وقد تكون عامة لاشخاص موضوعها كالضاحك

واما ما قيل من ان عطف قوله وتنبهها على قوله ولذا كما استحسنه المحشي لا يخفى عن شيء
 وهو ان تقديم قوله لذا على قوله اذا كان المحصر فالعطف عليه بعد قال ينقض ذلك المحصر
 فقيه انما يتم لو لم يكن ذلك القول مقيدا كما اشترنا اليه فح يكون المعطوف عليه علة للتقديم
 والمعطوف علة للتقديم من غير خلل في المحصر الحاصل من التقديم ومنهم من جعل قوله
 تنبيهها حالا عن فاعل قال فازاح بذلك الاشكال وهذا وان كان مزيجا للاشكال لكنه بعيد
 معنى ولذا لم يلتفت اليه المحشي على ان ما ذكرناه آتفا يؤل الى هذا فافهم قال الشارح لها
 فصل اراد الفصل المقسم لا الفصل المقوم والاراد عليه ان الجوهر وهو الجنس العالي ليس له
 فصل يقوم عند القدر ماء لامتناع تركبه من امرين متساويين عندهم وان جوزه المتأخرون
 مع ان الشارح ههنا في صدد بيان مذهب القدر ماء فلا بد ان يكون المراد بالفصل هو المقسم
 قوله امتناع تركب الماهية من امرين متساويين كاهية الجنس العالي والفصل الاخير
 وان لم يقم عليه اى على ذلك الامتناع دليل اى دليل تام عار عن المفسد والافقد
 اوردوا عليه وان لم تكن تامة لكن تركبها من غير واقع قطعا اذ لا فائدة في التركب المذكور
 فعلى هذا المراد من جوازه عند المتأخرين الا كان الوقوع على معنى انه ليس في التركب
 المذكور مانع وان لم يقع فاقبل من ان معنى قوله غير واقع غير مجزوم الوقوع لان عدمه
 مجزوم به فكلام خال عن الوجه قال الشارح ولم يذكره في حده اى تعريفه لئلا يخالف
 ما سبق من اختياره كونه رسما في الجميع ولئلا يخالف ما في المتن ايضا ويمكن ان يقال
 اشار بذلك الى اختيار ما قيل ان التعاريف الخمسة حدود كما هو مختار الشفاء فذكر الحد
 هنا يناسب نقل الكلام المذكور من الشفاء على انك قد عرفت ان الشارح وان جزم
 في هذا الكتاب بكونها رسوما لكنه مضطرب في بعض تصانيفه كسائر الكملة قال الشارح
 فكان المص اختيار مذهب المتقدمين واما الشارح نفسه فقد اختار في فصول البدائع
 مذهب المتأخرين قال وهو الحق وكان له هذا جعل المص ثانيا مترددا بين مذهب القدماء
 ومذهب المتأخرين ولم يجعله على سبيل القطع ذاهبا الى مذهب القدر ماء مع ان
 كلام المص صريح في اختيار مذهب القدر ماء هذا قال الشارح العلامة في الجنس
 القريب الذي اه اشار بهذا الى ان الجنس كالفصل منقسم الى قريب وبعيد ففى كلامه
 تقسيم تقسيم الفصل الى قريب وبعيد وتقسيم الجنس الى قريب وبعيد ايضا
 مثال القريين لماطوق والحيوان فالناطق يميز الانسان عن جميع ما يشاركه في الحيوانية
 من الفرس والبغل وغيرهما ومثال البعدين الحساس والنامى والجسم النامى والجسم
 فان الحساس يميز الانسان عما يشاركه في الجسمية النامية من الاشجار والنباتات وكذا النامى
 يميز الانسان عما يشاركه في مطلق الجسمية من الاحجار فعلى الاول الجسم النامى جنس
 بعيد له وعلى الثاني مطلق الجسم جنس بعيد له هذا على مذاق المحشي لكن الظاهر
 من كلام الشارح حيث اورد مثالين للفصل والجنس القريين ان يكون المراد من النامى
 الجسم النامى حتى يوجد في هذا الشق ايضا مثالان للفصل والجنس البعدين اذ لا وجه
 لترك مثال الجنس البعيد في هذا الشق الثاني وايراد مثالين للفصل البعيد مع انه
 اورد في الشق الاول مثالين للفصل والجنس القريين هذا ثم انه قد قيل ان الفصل
 القريب لا يجوز تعدده والا لا يجتمع على المعلول الواحد بالذات علتان مستقلتان

اى ههنا انما تضاف الى لفظ الشئ مع شموله لجميع مواد المسؤل عنه قوله فيه ان محمله اه
 قد اشترنا الى ان هذا محله اللايق به من غير حاجة هنا الى تقدير قوله وهو المميز الذاتي واصل
 لهذا قال فثأمل وما قيل لم لا يجوز ان يكون التعليل تعليلا للمنافاة التي اشعر بها كلام المص
 اعني بها المنافاة بين المقولية في جواب ما هو وبين المقولية في جواب اى شئ هو فبعد جدا
 وان كان له وجه قوله اللهم الا ان بقدره قد عرفت انه لا حاجة الى التقدير الا ان يكون
 مراد المحشى بيان المستفاد من التقييد لانه قدر امر غير منفهم من السابق وما قيل من انه
 على صورة التقدير يلزم الاستدراك في قول المص فبعد تسليمه يد عليه انه ان اراد لزوم
 الاستدراك بالنظر الى كلام المص فم وان اراد بالنظر الى المقدر فليس بمحذور لان ذلك
 انما قدر لتصحح التعليل الغير المذكور في كلام المص ولو سلم انه ملحوظ في كلام المص
 فالمميز الذاتي غير معلوم حتى يكون قوله وهو الذى يميز الشئ اه مستدركا قوله اى
 ولان السؤال باى شئ انما هو عن المميز اه حل الاشارة الى ما حل بناء على ما تقدم
 من الشارح من ان السؤال باى شئ هو انما هو عن المميز اذ الظاهر ان الشارح جعل كلامه
 المذكور علة لقول المص وهو الذى اه لان غرض المص بيان حال المقول في جواب اى شئ
 هو مطلقا سواء كان في ذاته او في عرضه وان كان الواقع هنا هو الاول واما كونه فصلا
 فامر آخر يشير اليه بعده فالضمير في قوله هنا وهو الذى اه راجع الى المقول في جواب اى شئ
 هو فقط وفيما بعده من قوله وهو الفصل راجع الى المقول في جواب اى شئ هو في ذاته
 اولى قوله الذى يميز الشئ عما يشاركه في الجنس فاقيل من ان الظاهر ان المشار اليه
 كون المقول في جواب اى شئ هو في ذاته المميز الذاتى وان ضمير هو راجع الى المقول
 في جواب اى شئ هو في ذاته كما مر نظيره في الجنس والنوع فليس بشئ لما عرفت ان الغرض
 من هذا انما هو بيان حال المقول في جواب اى شئ هو لان ذلك المقول كلى غير الجنس
 والنوع فقد اشبه عليه الفرق بين الامرين وغفل عما يقال لكل مقام مقال قوله
 لرقال وتنبهها او قال اه لكان اولى اذ يلزم على ما ذكره كون الشئ الواحد اعني قال معللا
 بعنتين احدهما قوله لذا والاخر قوله تنبيهها من غير عطف احدهما على الآخر وذا غير جار
 فلا بد من احدا الامرين اما الواو حتى يكون من عطف احدى العنتين على الاخرى واما
 ان يقال وانما قال اه حتى يكون قوله تنبيهها علة له هذا والظاهر ان غرض الشارح
 من العلة السابقة بيان ان السؤال باى شئ هو انما هو عن المميز وجعل كلام المص برهانا
 انما عليه فم لو قال المص وهو الذى يميز الشئ عما يشاركه لكفى في ذلك فالمشار اليه
 في كلام الشارح انما هو علة لذلك القدر فانما عليه اعني قوله في الجنس يحتاج الى نكتة
 اخرى فكانه قال الشارح ولكون السؤال باى شئ هو انما هو عن المميز قال وهو الذى
 يميز الشئ عن المشارك وقيد المشارك بكونه في الجنس تنبيهها على ان كل ماهية اه ولك
 ان تقول فكانه قال ولذا قال هذا القدر وزاد عليه قوله في الجنس تنبيهها اه واصل المحشى
 نبه على هذا المعنى في القول السابق حيث جعل الاشارة مصروفة الى كون السؤال
 باى شئ هو عن المميز ولم يجعلها مصروفة الى كون السؤال باى شئ هو عن المميز الذاتى
 اذ لو كانت الاشارة مصروفة الى الشئ لم يتم هذا التوجيه ههنا فنرى ان صرف الاشارة
 الى الثانى اولى ثم كان ههنا بصدد توجيه قوله تنبيهها بما يقرب الى ما ذكرنا لم يفهم المقام

للحيوان مشترك بينه وبين الملك والحيوان فصل له بيمرزه عن الملك فقد انعكس الحال
 بين الجنس والفصل في الانسان بالقياس الى نوعي الملك والفرس فالتقابل الذي ذكرته
 غير صحيح بل الشيء الواحد كما يكون مقولا في جواب اى شئ هو يكون مقولا في جواب
 ما هو قلت اورد هذه المادة على قولهم لا يكون فصل الجنس جنسا للفصل باعتبار نوعين
 والاكتان كل منهما على الآخر بناء على ان الفصل علة للجنس فليزمن كون الشئ علة لنفسه
 وهو محال لكن اجاب استحباب هذه القاعدة عن تلك المادة بان المراد بالناطق ان كان
 هو الحيوان الذي له النطق فذا ليس مشتركا بين الانسان والملك بل يختلف بالماهية
 فيهما فلا يكون جنسا لهما وان كان المراد بالناطق هو مفهوم هذا العارض اعني مفهوم
 ماله قوة ادراك المعقولات لم يكن فصلا للانسان بل هو اثر من آثار فصله فظهر من هذا
 ان تلك المادة لا تكون نقضا على القاعدة المذكورة وان الشئ الواحد لا يكون جنسا
 وفصلا وانه لا يكون مقولا في جواب ما هو ومقولا في جواب اى شئ هو كما جزم به المص
 لكن قال شارح المواقف تعاكس الحال بين الجنس والفصل لانه لا يمنع منه لجواز ان يكون
 مفهومان في كل منهما ابهام من وجه فيحصل بالآخر نعم يتع ذلك في الماهيات الحقيقية
 اذ لم يجوز ان يكون بين اجزائها عموم من وجه فعلى هذا يمتاز كل من الجنس والفصل
 المحتملين في مادة في الماهيات الاعتبارية بقيد الحيثية فيكون جنسا باعتبار وفصلا باعتبار آخر
 فالتقابل الذي اشار اليه المص ههنا تقابل اعتباري في الماهيات الاعتبارية وتقابل
 حقيقي في الماهيات الحقيقية وهذا ودع عنك خرافات الاوهام قال شارح العلامة
 فان السؤال اه لعله علة لتقييد اى شئ بقوله في ذاته وحاصل كلامه انما قيد المص السؤال
 باى شئ هو بما قيده به لان السؤال باى شئ هو انما هو عن المميز فان قيد بقوله في ذاته
 فمن المميز الذاتي وان قيد بقوله في عرضه فعن المميز العرضي وان لم يقيد باحد هما فعن المميز
 المطلق ولما كان الفصل ممرا ذاتيا قيد السؤال المذكور بقوله في ذاته فعلى هذا لا حاجة
 اى تقدير قوله وهو المميز الذاتي هنا لتصحيح العلية المذكورة كما رعمه المحشي ثم ان ذكر
 لفظ شئ في السؤال انما هو لجملة شاملا لجمع مواد السؤال عنه اذ السائل باى يطلب
 ما يمتاز به الشئ عن الاغيار ولا يكون مقولا في جواب ما هو فان كان السؤال به عن الذاتيات
 لجوابه فصل وان كان عن العرضيات لجوابه خاصة ثم ان الفصول قد تكون بعيدة
 وقد تكون قريبة فالجواب بها تابع للسؤال باى شئ هو وبالجملة لفظ شئ كناية عن
 المسؤل عنه غير محض بمادة مخصوصة ولو كان السؤال عن الشئ ايضا لاحتاج هذا السؤال
 ايضا الى ان يقال اى شئ هو اى الشئ ومعناه اى شئ بيمر الشئ عما يشاركه في معنى الشبئية
 وهذا واضح وان خفي على من قال ذكر شئ ههنا انما هو بطريق التمثيل فان اى قيد يضاف
 الى غيره فاذا اضيف الى غيره فالامر ظاهر وان اضيف اليه وقبل اى شئ فالمطلوب ما به
 الامتياز في معنى الشبئية فقط فيصلح للجواب اى فصل قريبا او بعيدا انتهى والمجب
 انه خفي عليه ان كلمة اى تحتاج الى مسؤل عنه ومسؤل به فلا بد من ذكرهما معا وهو ظاهر
 وقد عزمى هذا الفائل الكلام المذكور الى صاحب المحاكمات فان صدر عنه فلا بد
 من تقدير في السؤال عن شئ باى شئ اى اى شئ بشئ فح لا يدل هذا على ما ادعاه من ان
 ذكر شئ ههنا وقع على سبيل التمثيل وان كلمة اى قد تضاف الى غيره والحق ان كلمة

الاعتراض عن المص بندفع عن القائل بالمتفقين بالحقيقة مع ان هذا مناف لقوله
 هذا ان ورد فانما يرد على من يحترزه لاننا نقول فرق بين التصريح والالتزام وقد قرر
 ان الثاني مهجور في التعاريف ولذا لم يلتفت اليه المص واتى بقيد دون الحقيقة ولعل
 من اكتفى بقيد الاتفاق واخرج الجنس به عن التعريف كصاحب الشمسية بناء على دلالة
 الالتزام لكن بملاحظة كون اولئك المتفقين مقولا عليهم كما ينسأه سابقا وبهذا التحقيق
 يندفع الاعتراض المذكور عن يكتفى بقيد الاتفاق ايضا فتدبرو بالله التوفيق هذا
 وذرا الذين لا يعلمون في خوضهم بلعبون قوله واعلم انه لو قرراه اقول لما زعم ان جواب
 الش مبني على ملاحظة في جواب ماهو وانه لا يرد الاعتراض بالامثال بل الاعتراض
 انما هو بالجنس ودفعه انما هو بالنظر اليه وان جواب الش غير منطبق على الاعتراض
 المذكور صور ههنا اعتراضا موافقا لما فهمه في المقام واجاب عنه بجوابين الاول مأخوذ
 مما ذكره الشارح في قوله على ان صحته والثاني بتحرير المراد من المقولية بالمقولية صراحة
 لاضمنا والكل ظاهر لكن التحرير المذكور مما لا دليل عليه سوى الفساد ثم العجب منه انه
 لو حرر بهذا التحرير لا ندفع الايراد المذكور عن اصله فاذا الحاجة الى تغيير الاعتراض وتقريره
 بوجه آخر على انه يمكن ان يكون هذا التحرير مراد الشارح ايضا فان قوله فان الحيوان
 لا يقع جوابا لمنفى الحقيقة الا اذا اشتمل السؤال على مختلفين بالحقيقة معناه ان الجنس
 يقع جوابا عن ينك الطائفتين ولما كان الطائفة المختلفة الحقيقة مدار الوقوع الجواب
 بالجنس عن الطائفة المتفقة بالحقيقة يلزمه ان يكون الجنس مقولا او اعلى الطائفة الاولى
 ومقولا تابعا على الطائفة الثانية وليس للصراحة والضمنية معنى غير هذا فقد آل ما ذكره
 من التحرير الى ما اشار اليه الشارح التحرير كما لا يخفى على العالم الخبير قوله لكان اسما
 قد بينا ان ما قرره الشارح ايضا اسلم واشد ملازمة بين السؤال والجواب قوله لمن تأمل حق
 التأمل ولقد تأملنا كلام الشارح حق التأمل فاوجدنا فيه شيئا من العيوب غير انه مشتمل
 على التحقيق الذي يلوح انواره من كوة التدقيق بقوة التوفيق وان تكلموا ههنا بما لا يرضى
 العاقل الرفيق قال المص واما غير مقول في جواب ماهو بل مقول في جواب اى شىء اه كلمة
 بل ههنا لا تنفاه الحكم عن المتبوع قطعا كما قيل في مثل ما جاء في زيد بل عمرو انه يفيد عدم
 مجيى زيد البتة كما يشعر به كلام اهل المعاني في بحث القصر وانما حملنا على ذلك لانها
 لو كانت للاضراب ومعنى الاضراب ان يجعل المتبوع في حكم السكوت عنه يلزم ان يحتمل
 ان يكون الفصل مقولا في جواب ماهو بناء على ما قلوا في مثل ما جاء في زيد بل عمرو
 ان معناه ثبوت المجيى لعمرو مع احتمال مجيى زيد وعدم مجيئه مع ان الفصل لا يكون مقولا
 في جواب ماهو قطعاً فالوجه هو الاول وبيان تفصيل استعماله يطالب من محله فظهر
 من هذا ان المص انما لم يكتف بقوله ولما مقول في جواب اى شىء هو انه قصر بحال كمال
 المقابلة بينه وبين الجنس والنوع واعلا ما بان المقول في جواب اى شىء هو
 لا يكون مقولا في جواب ماهو بل قد قيل ان معنى المقول في جواب اى شىء هو عدم القول
 في جواب ماهو على ما سنحققه في تعريف الفصل فان قيل قد يكون الشىء جنسا
 وفصلا كالحیوان والناطق فان كلامهما جنس وفصل لا آخر فان الحيوان جنس
 للانسان مشترك بينه وبين الفرس مثلا والناطق فصل يميزه عن الفرس والناطق جنس

المختلفين بالعدد دون الحقيقة مقولا عليهم وتقرير الشئ منطبق على الوجهين على ما
 حققناه وانما اطيننا الكلام في المقام لانهم جعلوه من مزالق الاقدام وسهوا فيه اعواما
 بعد اعوام فلا بد من الاطالة في الكلام والحمد لله المفضل المنعم قوله ولا يرد اى هذا
 اليراد على المص لانه نفى الاختلاف بالحقيقة مع اثبات الاختلاف بالعدد ولا يوجد
 شئ مما ذكر من الجنس وامثاله يقال على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة
 في جواب ما هو اذ لا يقال في جواب ما زيد وعمرو مثلا حيوان وحساس وماش بل يقال
 بمثله في جواب ما زيد وعمرو وهذا الفرس وذلك الفرس هذا وقد عرفت ان هذا التحرير
 لا يرضى به الشارح قطعا مع انه لا يتصور وقوع الفصل والعرض العام في جواب
 ما هو ومنشاء هذا التقرير قول الشارح في تقرير السؤال كالحبوان في جواب ما زيد
 وعمرو وتبادر هذا المعنى من قول الشارح في الجواب فان الحبوان اه وقد عرفت
 ان الاول محمول على توجيه السؤال وتصويره وان الثاني ليسان خروج الجنس وامثاله
 عن التعريف لان المراد منه ان الخروج انما هو بملاحظة في جواب ما هو اذ لا ينطبق
 الجواب على السؤال قطعا فالحق ان مراد الشئ احد الامرين اما ككون قوله دون
 الحقيقة بمعنى فقط كما في المطالع واما ملاحظة ككون مختلفين بالعدد دون الحقيقة
 مقولا عليهم وعلى التقديرين ينطبق جواب الشارح ويحصل الاحتراز المذكور
 بدون ملاحظة في جواب ما هو كما فصلناه آنفا الا ان يكون مراد المحشى بهذا التقرير
 الاشارة الى الثاني من التوجيهين اذ ملاحظة المقولية يستلزم كونه في جواب
 ما هو لكن قد عرفت ما فيه ايضا من الفرق بين اللزوم والملاحظة كما ادعاها
 المحشى واللازم للملاحظة المقولية انما هو الوقوع في الجواب في نفس الامر لا ملاحظة
 الجواب كما لا يخفى واما ما قيل من ان حل كلام الشارح على ما حمله مكارة فالجواب
 جعل دون الحقيقة قيدا لقوله مقولا حتى يكون للكلام وجه فقد عرفت ما فيه مع انه
 توجيه لكلام المص لتحقيق مراد الشئ والحال انه بصدده قوله فلانه ان كان السؤال
 قد عرفت منا ان المراد هو هذا الشق الاول وعرفت ايضا اندفاع الاعتراض المذكور
 بالجواب الذى قرره الشئ فتذكر قوله وان كان السؤال على الاحتراز اه قد عرفت
 منا ان هذا الشق الثاني غير مراد لافى السؤال ولا في الجواب لكن الجواب ليس مبنيا
 على جعل قوله دون الحقيقة متعلقا بقوله مقولا حتى يكون للكلام الشئ وجه كما توهم بل
 هو مبنى على احد الامرين اللذين فصلناهما عن قريب قوله متلازمان اه لاشك في التلازم
 بين نفى الاختلاف بالحقيقة وبين الاتفاق بالحقيقة لكن لا يترتب عليه قوله فلا تفاوت
 في ورود هذا الاعتراض اه لانه كما ان نفى الاختلاف بالحقيقة والاتفاق بالحقيقة متلازمان
 كذلك بين الاول وبين الاختلاف بالعدد تلازم فبعد ذكر الشئ لاحاجة الى ذكر الاول
 فهو محمول على معنى فقط فيحصل الاحتراز بالمجموع قطعا على ما بيناه ولو سلم انه
 من قبيل التكرار لكن بملاحظة المقولية عليهم يحصل الاحتراز كما حققناه ايضا ولا كذلك
 قيد الاتفاق بالحقيقة اذ لا يتصور فيه احد التوجيهين فلا يحصل الاحتراز به كما اشار اليه
 المعترض وانما يمكن دفعه بما اشار اليه الشارح في آخر كلامه لا يقال الاتفاق بالحقيقة
 يلزمه نفى الاختلاف بالحقيقة على ما قرره وأشار اليه المحشى فعلى ما ذكرته من اندفاع

بقدر ما يمكن هذا ولا يخفى ما فيه اما اولا فلان كلام الشارح نص في ان قوله دون الحقيقة متعلق بالاختلاف لا يرضى بكونه متعلقا بمقول وهو بصدد توجيه كلامه واما ثانيا فلانه لا يفهم من كونه متعلقا بمقول معنى غير مقول على المختلفين بالحقيقة حتى يحصل له مرامه اعني توجيه كلام الشارح بما وجهه واما ثالثا فلان ارتكاب الوجه البعيد انما يكون اذا لم يكن هنا توجيه غير بعيد وههنا يمكن ان يوجد توجيه لكلام الشارح على ما ستمعه منا واما رابعا فلانه مأخوذ مما ذكره المحشى مع عدم التفاته اليه وحكمه بعده ويتكلفه فلا يليق للعاقل ان يتصنع بكلام بعيد متكلف صدر عن الغير ثم يتباهى بذلك ونحن نقول بتوفيق الله تعالى ان قوله دون الحقيقة وقع بدل قول صاحب المطالع ههنا كما اشرنا اليه فقط حيث قال مختلفين بالعدد فقط فالمص اورده بدله فيفيد مفاده وانما جلناه على ذلك لان الاختلاف بالعدد يستلزم الاتفاق بالحقيقة بناء على ان المعدودات عبارة عن الاشخاص المندرجة تحت حقيقة واحدة فسلب الاختلاف ثانيا بقوله دون الحقيقة يقتضي انحصار اوائل الكثيرين على الاختلاف بالعدد اذ ليس معنى الحصر الا هذا وح يكون ههنا مقيدا لما افاده قيد فقط وانما عدل المص عنه الى ما عدل نصريحا بان مدار كونه الشيء نوعا على اتقاء الحقائق المختلفة ههنا فاذا عرفت هذا فاعلم ان غرض الش ههنا انما هو بيان هذا المعنى بانه لا يوجد الا في النوع اذا الجنس لا يكون جوابا الا اذا وجد هناك حقائق مختلفة فيخرج الجنس من التعريف بالقيد المذكور اذا اللازم في النوع ح انما هو كونه مقولا على المختلفين بالعدد فقط فعلى هذا البيان لا يلزم شيء مما توهموه في جواب الش ولا يابى عنه شيء من كونه مع كون متعلق قوله دون الحقيقة على ظاهره كما هو المنصوص في تقريره واما قوله لا يصح ان يكون جوابا ههنا فاعلم ان تصوير لحاصل التعريف بعد اعتبار القيد المذكور وبيان خروج الجنس عنه وليس المراد منه انه بعد اعتبار هذا القيد يخرج الجنس من التعريف بملاحظة في جواب ما هو كاتوهمه المحشى وقال ما قال كيف والش بصدد بيان فائدة القيد المذكور فكيف يتصور من فطن ان الشارح اراد به خروج الجنس بالملاحظة المذكورة فثله لا يصدر عن له ادنى فطانة فضلا عن علامة والحق ان مراد المص ما ذكرناه وان مراد الش في الجواب انما هو تقرير هذا المعنى او نقول على مذاق الناظرين لكن لا بالتكلف الذي ارتكبه ان المراد بالمختلفين بالعدد هو المقول عليهم بقرينة كونه وصفا لكثيرين المتعلق بالمقول وقوله دون الحقيقة متعلق ايضا بالمختلفين بالعدد لحاصل القيد ان المقول عليهم هم المختلفون بالعدد لا المختلفون بالحقيقة ومن البين ان ذلك مختص بالنوع لا يوجد في الجنس وامثاله اذ المقول عليهم فيها لا بد ان يكونوا مختلفين بالحقايق وان وجد ههنا مختلفون بالعدد ايضا وهذا شبه بتقرير الش من غير حاجة الى ارتكاب التكلف فيه ولعل المحشى لما زعم سابقا ان المقولية في تعاريف الكليات ليست مطلق المقولية والا فهو عين معنى الكلية فيكون ذكر الكلى فيها ضايعا بل المقولية في الجواب ظن ان اسناد الاخراج الى القيد المذكورين النسخ عليها المقولية انما هو بملاحظة في جواب ما هو مع ان الفرق بين اللزوم والالتزام مما لا يخفى والحاصل ان اسناد الاخراج الى القيد المذكورين اما لكون قوله دون الحقيقة بمعنى فقط او لملاحظة كون

واقول وعلى هذا يخرج قول الس
 على ان ورد عليه اه يعنى ان هذا
 السؤال او ورد فثابرد على من اكنفى
 بقيد الاتفاق بالحقيقة لا على المص
 لما قرره بل لارد على من اكنفى بقيد
 الاتفاق بالحقيقة ايضا لان كون
 التفتين بالحقيقة مقولا عليهم انما
 يكون في النوع لافى الجنس واما انما
 اذ المنقول عليهم فيها حقايق
 مختلفة والمتفقون بالحقيقة في حكم
 الحقيقة الواحدة فلا بد جدها
 اعداد محتملة متفقة الحقيقة تكون
 مقولا عليها على ما هو مقتضى
 الذم بى حتى يصدق على الجنس
 واما انه فعلى سدا يكون كلمة على
 في كلام الس من بابية قوله على
 لا تسلمية ونزليه كما هو في
 من حمل الجواب المذكور والعجب
 كون قوله دون الحقيقة قيد القول
 على معنى غير مقول على كبرناه
 كيف يفعل في تقرير العلامه لعدم
 وجود القيد في صورة الاكفاء لعدم
 الاتفاق بالحقيقة فلا جزم انه يقد
 المحصى في تقريره بان الاحتمال
 المذكور ح ملاحظه في جواب
 ماهو ماهر صرح بتقريره في جواب
 للعلوه فقد وقع ماهر في ذلك الحامل
 الى ما طلب فقال ما قال والعصمة
 من الحنيط المتعال

صريح كلام المحترز وان كان السؤال المذكور مبني على الذهول عن قيد دون الحقيقة ايضا
 ليصح المقابلة بينه وبين الجواب قوله لكن ما احترز عنها احد بمجرد قولنا مختلفين
 بالعدد قد اشترانا نفسا ان معنى قوله مختلفين بالعدد متفقين بالحقيقة كما وقع في الشمسية
 وقد احترز به عن الجنس وامثاله واعترض عليه التفتازاني بمانقله الشارح غايته ان الشارح
 ذكره ههنا وادرج فيه ما ادرج لبيان فائدة ازدياد قيد دون الحقيقة فالسلب الكلي غير
 صحيح جدا الا ان يكون مراده انه لم يحترز ههنا احد بقوله مختلفين بالعدد لكن بعد
 وضوح المراد لا يبقى فائدة لهذا اليراد فاقبل من ان وجود المحترز به غير لازم فغنى كلام
 الشارح ان هذا اليراد انما يرد او كان الاحتراز بهذا دون ذلك ولم يوجد ذلك لبس بشئ
 قال الشارح العلامة هذا ان ورد فانما يرداه يعني ان هذا السؤال لو ورد فانما يرد على من اكنى
 في التعريف بقيد مختلفين بالعدد المساوي لقيد متفقين بالحقيقة كما في الشمسية ولذا قال
 بوصف الكثيرين بالمتفقين بالحقيقة فالمكتفى بالثاني مكلف بالاول جدا واما من زاد عليه
 دون الحقيقة كما هم فلا يرد عليه شئ كما فصله الشارح بل لا يرد على من لم يزد هذا القيد ايضا
 كما بينه في العلوة هذا واعلم ان ظاهر تقرير الشارح في الجواب ان الجنس لا يكون جوابا
 الا اذا اشتمل السؤال على الحقايق المختلفة ومن البين ان هذا القدر لا يدفع اليراد المذكور
 لان الجنس يكون في هذه الصورة ايضا مقولا على المختلفين بالعدد دون الحقيقة فاذا كره
 لا يدفع اليراد سيما وقد جعل قوله دون الحقيقة قيد الاختلاف على ما هو صريح قوله
 فلما نفي الاختلاف بالحقيقة بقوله دون الحقيقة فلذا اضطرب الناظرون في توجيه كلامه
 منهم الفاضل المحشي حله على ان القيد المذكور مع ملاحظة قوله في جواب ما هو
 يخرج الجنس وامثاله وقد بنى ذلك على ظاهر قوله لا يصح ان يقع جوابا وحل هذا الجواب
 على جواب ما هو ثم اورد عليه ايرادين ستطلع عليهما ومنهم من جعل قول المص
 دون الحقيقة قيد الاختلاف كما هو صريح كلام المص والشارح لكن على معنى كون
 ذلك الاختلاف مانعا من كون الكلي مقولا على اولئك الكثيرين وحل جواب الشارح
 على هذا المعنى وان كان فيه بعض تفصيل مما شاة مع السائل ولا يخفى ما فيه ومنهم
 من جعل هذا المقام من مزلق الاقدام وسرد كلمات طويلة لا تحاصلها ان قوله دون الحقيقة
 لبس قيد الاختلاف على ما يفهم من ظاهر قوله فلما نفي الاختلاف اه اذ لا يدفع بذلك اليراد
 المذكور بل مراده ان قولنا مختلفين بالعدد في قوة قولنا مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة
 وان قولنا دون الحقيقة في قوة قولنا غير مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة فقوله
 دون الحقيقة متعلق بمقول وقيدله ومن البين ان ما يكون مقولا على المختلفين بالعدد غير
 مقول على المختلفين بالحقيقة لبس الا النوع لا غير وهذا التوجيه وان لم يكن كلام الشارح
 صريحا فيه لكن لا يابى عنه بساناته الا قوله فلما نفي الاختلاف اه حيث كان ذلك ظاهرا
 في كون قوله دون الحقيقة قيد الاختلاف لكن لا يلتفت الى هذا القدر من الابهاء اذ مع
 وجود المحمل الصحيح لكلامه لا ينبغي ان يحمل كلامه على وجه ظاهر الفساد غير دافع
 للاراد ثم ايد هذا القائل ما ذكره بحاشيته نقل عن المحشي ههنا وهي انه لو جعل قوله
 دون الحقيقة متعلقا بقوله مقول لا ندفع السؤال المذكور لكن تقرير الشارح بعيد عنه على
 انه تكلف انتهى والتزم هذا الوجه البعيد المشتمل على التكلف صحيحا لكلام الشارح

الى هذا التعميم قوله فيه انه انما يكون احترازاً اذ كل من الجنس وخاصة
والعرض العام والفصل البعيد يقال على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة فيقال
كل انسان حيوان وماش وحساس فالا حتراز عنها انما يحصل اذا زيد في التعريف قيد فقط
بان يقال مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة فقط لان ذلك انما هو النوع
فقط بخلاف المذكورات فانها مقولة على كثيرين مختلفين بالحقيقة ايضا واما اذا لم يزد
هذا القيد ولم يرد ايضا فالا حتراز عنها انما يحصل بانضمام قوله في جواب ماهو
لانها وان كانت مقولة على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة لكن لا تكون مقولة على
اولئك الكثيرين في جواب ماهو اذ لابد في الجواب به ان اشتمال السؤال على حقايق مختلفة
فلا حاجة في تحييل الاحتراز عنها بقوله في جواب ماهو الى جعل المراد من المقول
مع المقول بالذات نعم ما كان مقولا على حقايق مختلفة كان مقولا على افرادها لكن لا داعي
ههنا الى هذه الارادة فافهم ولا تلتفت الى ما يطيل في المرام والقول في دفع هذا اليراد
بان المتبادر من المقولة على كثيرين متفقى الحقيقة المقولية عليها فقط لكونه مذكورا
في مقام التمييز فلا حاجة الى الذكر والتقدير المذكورين ولا الى ملاحظة في جواب ماهو
لبس بشئ اذ لا دليل على هذه الارادة سوى الفساد وهو لا يكون دليلا على المراد وكذا
انقول بان المحتاج الى قيد في جواب ماهو في تحصيل الاحتراز انما هو الجنس دون الفصل
والخاصة لبس بشئ لان احتياجهما الى هذا القيد في الإخراج اشد من احتياج الجنس اليه
كيف وقد حقق الشريف ان اسناد اخراج الفصول والخواص الى هذا القيد اول هذا ونحن
نقول في دفع هذا اليراد ان قوله دون الحقيقة وقع بدل قيد فقط كما في المطالع ههنا وحققه
شارحه معنى قوله مختلفين بالعدد دون الحقيقة مختلفين بالعدد فقط وهو مراد الشارح ايضا
على ما سنحقيقه فلا كلام في الاحتراز المذكور ولا يحتاج ههنا الى قيد آخر جداول المحشى قال ما
قال اقتداء بظاهر قول الشارح الا ترى كالحبوان في جواب ما زيد وعمرو وهذا الفرس وذلك
الفرس وستعرفه قال الشارح العلامة فان قلت الجنس اه غرضه من هذا السؤال والجواب
بيان فائدة قيد دون الحقيقة اذ لم يوجد هذا القيد في التسمية ولذا اعترض الفاضل
التفتازاني هناك بهذا الاعتراض فلذا بين الشارح اولا فائدة قيد دون الحقيقة كما ههنا ثم
اشار الى الجواب عن اعتراض التفتازاني ثانيا ثم انه لا يشك احد في كون الاختلاف بالعدد
مأل الاتفاق بالحقيقة فايرد على الثاني يرد على الاول فاما ما اشار اليه المحشى من انه
لم يحتز احد ههنا عن الجنس وامثاله بقوله مختلفين بالعدد ساقط قال الشارح وامثاله اي
الجنس من الفصل البعيد وخاصة الجنس والعرض العام اذ الكل مقول على المختلفين
بالعدد ونحو كل واحد من زيد وعمرو وهذا الفرس وذلك الفرس ماش وحساس والقول
بان المراد بالمقولية المقولية بالذات وكل منها انما يكون مقولا على المختلفين بالعدد
بواسطة قسائسنا الى دفعه بان هذا التحرير لا دليل عليه سوى الفساد وهو لا يدفع اليراد
نعم يتدفع الكل بحصول دون الحقيقة بمعنى فقط كما اشترنا اليه آنفا قوله يفهم منه
اه اقول الامر كذلك لكن انما ذكر ما ذكر ترويحاً للسؤال اذ لا يجزى بمبر على ان يقول بمثله
في امثاله فقصود الشارح انما هو بيان ان الجنس مقول على كثيرين مختلفين بالعدد
وهذا المقصود قائم في الامثال كما لا يخفى قوله مع ان الاحتراز عنها كان بمجرد اه كما هو

فالحل المذكور فيه انما هو باعتبار الاول دون الثاني فلا يلزم فيه حل الخاص على العام كما لا يخفى على ذوي الافهام قوله ليس المراد ههنا المعية الزمانية كما هو المتبادر ولا يلزم ان يكون الجواب بالنوع متحصرا في صورة الاجتماع بان يكون السائل متعددا احدهما سائل عن فرد والاخر سائل عن فردين فيكون الجواب الواحد جوابا لكليهما في الزمان الواحد وانما نفى ذلك لكونه تكلفا ولعدم شموله ح لصوره الافتراق فالمراد مطلق الاجتماع في الوجود بان يكون النوع جوابا لفرد وفردين سواء كان في زمان او في زمانين فيكون كالنفي كيدلا كيدا حقيقة اذ قد تقرر في محله ان كلمة مع اذا استعملت مفردة تنون وتكون حالا على ان تكون من الاحوال المؤكدة لصاحبها كلفظة جميعا بمنزلة جميعا قال في المغني هي في الافراد بمعنى جميعا عند ابن مالك وهو قول ثعلب اذا قلت جاء جميعا احتمل ان فعلهما في وقت او في وقتين فاذا قلت جاء معا فالوقت واحد انتهى فلعنه اختار قول ثعلب والا فعلى قول ابن مالك يلزم ان يقول بمعنى جميعا فافهم وتفصيل ما يتعلق بتلك الكلمة يطلب من محله قيل انما زيد هذه الكلمة ههنا لان كون الواو بمعنى اوشاي مع ان المنافاة بين الشركة والخصوصية ظاهرة تدعو اليه ايضا مع كونه غير مراد ههنا فزيدت دفعا لهذا التوهم وفيه ان كون الواو بمعنى اوزيفه ابن هشام في المغني ولا منافاة بين الشركة والخصوصية لافي السؤال ولا في الجواب فالظن ان اتيانها ههنا مجرد التقرير وهو مقتضى كونها من الاحوال المؤكدة كما اشرنا اليه اولا قوله اي وان كان فرضيا اي وان كان العدد المذكور فرضيا اصلا كما في الكليات الفرضية او تعددا كما في الكلبي الذي انحصر في شخصه كالواجب والشمس اذ لو ابقى كلامه على ما هو المتبادر منه من كون العدد المذكور في نفس الامر يخرج منه مثل الكليات الفرضية والكليات المتحصرة في شخص مع ان قواعد الفن عامة لمجموعها على ما سبق في تعريف الكلبي وبهذا البيان اندفع ما قيل من ان اللازم عليه ان يقول ايضا وحتى يدخل فيه النوع المعلوم كالعقلاء او يترك ما ذكره ويذكر هذا بدله انتهى اذ المراد بالعدد المذكور على ما ذكره اعم من ان يكون جميع آحاده فرضيا او بعضها موجودا في الخارج وبعضه فرضيا وانه زعم ان العدد لا بد ان يكون بعض آحاده موجودا في الخارج وليس كذلك ثم انه بعد التقييد المذكور دخول الكليات الفرضية واضح وانما الاشتباه في دخول الكليات المتحصرة في شخص فلذا صرح بدخوله واما ما قيل من انه لم يتعرض لثله في تعريف الجنس متابعة لمن لم يجوز انحصاره في نوع لكونه امرا مبهما محتاجا الى التحصيل فلا اقل له من نوعين موجودين في الخارج بخلاف النوع بناء على ان انحصاره في الخارج في شخص لا يضر نوعيته خلافا لما حققه الشريف العلامة في حواشي المطالع انتهى وزعم ان المحشى بل الش ايضا بنى الكلام ههنا على خلاف التحقيق فليس بشئ لانه قد عرفت ان الش حكم في تعريف الجنس بكون لفظ الكلبي جنسا ومن البين ان معنى الكلية امكان فرض الصدق على كثيرين كما اشار اليه المحشى فبح لا بد ان يكون المراد من المقول الصالح للمقولة على كثيرين لا المقول بالفعل كانه نص عليه الشريف في حواشي المطالع فبح يكون الجنس عند الش كالنوع في التفصيل المذكور الا انه لما طال العهد وكان المتبادر من العدد العدد الخارجى مع انه لم يذهب اليه احد في النوع اشار

او تعاريا بانفكالك احدهما عن الآخر فم لانه اذا تغيرا الاعتباران ومن البين ان التعريف
انما هو بالنظر الى المفهوم لالى الخصوصية العارضة يجوز تعريف العام بالاخص المذكور
وهذا معنى قوله لان الكلى بمفهومه معرف واعم غايته ان الشارح ترك التصريح هنا
بأنقول بان التعريف انما هو بهذا الاعتبار لاشتهار ان التعريف انما هو بالنظر الى المفهوم
لابلانظر الى العارض فقوله فيفهم منه ان التعريف بالخاص اه مبنى على فهمه وعلى ما يفهم
من ظاهر الكلام في النظرة الاولى واما على ما قررناه فلا يفهم منه ما يوجب خلاف الواقع
ويظهر منه امتزاج السند لنعاه ولعله اشار الى ما قررناه في هذا المقام بقوله كالايتحي
على التأمل فلا حاجة في دفعه الى التردد في رد قوله وليس كذلك بانه ان اريد انه
يفهم منه ان التعريف بالخاص عند اختلاف جهتي المعرفة والخصوصية لا يجوز مطلقا
فهم وان اريد ان التعريف بالاخص من حيث الخصوصية غير جائز فسلم لكن هذا غير مفهوم
من عبارة الشارح انتهى اذ كلام المحشى انما هو في المفهوم المذكور ورده بعد تسليمه
بما ذكره الشارح غير مناسب بل المناسب ان يتكلم في الفهم المذكور كما اشترنا اليه قوله
اي كونه اعم ومعرفة الاولى ترك الاخير اذ الامر ان عبارة عن كونه اعم واخص
لكنه اوردته اشارة الى ان المعرفة انما هو بهذا الاعتبار فينبهنا مناسبة تامة جدا
قبل ههنا وجه مناسب يورث تشييد الازهان ونشاط الخلان وهو ان قوله الكلى
جنس الجنس يستلزم حل النوع على الجنس وذلك لان الجنس احد الكليات فالكلى
شامل له ولغيره فالجمل المذكور من قبيل حل النوع على الجنس وهو بط وجوابه ان الجمل
المذكور بالنظر الى ذاته لا باعتبار عارضه الذي هو كون الجنس احد الكليات فالكلى بالنظر
الى ذاته ومفهومه جنس الجنس وبالنظر الى عارض كونه جنس الجنس نوع لكونه
بذلك الاعتبار احد الكليات ولا امتناع في كون الشيء بالنظر الى ذاته جنسا وبالنظر
الى عارضه نوعا هذا ولا يتخفى ما فيه فان هذا مع كونه غير متعلق بالتعريف غير متعلق
بمفهوم القضية المذكورة ايضا بل بما يعتبر فيها من الخارج والفحوى فيلحق ان يترك
من البين معانه يمكن ان يجري في كثير من المواضع مثل ما اذا قلنا زيد انسان يلزم فيه
حل النوع على الشخص لان الانسان نوع ومحمول على زيد فيلزم كون زيد نوعا
والجواب مثل الجواب السابق بان زيد باعتبار ذاته انسان وباعتبار عارضه الذي
هو كون الانسان نوعا نوع ولا امتناع في كون الشيء غير نوع باعتبار ذاته نوعا باعتبار عارضه
فمثل هذا من اشتباه العارض بالمعروض لا يفيد شيئا سوى الاطالة ونحن نذكر لك
ههنا وجهها مناسبا لما ذكره الش تضييذا للاذهان وتذكر الخلان وهو ان قوله الكلى
جنس للجنس فاسد مستلزم لجمل الخاص على العام وذلك لان الكلى عام للكليات
وجنس الجنس لكونه اخص من مطلق الجنس فرد من افراد الكلى فعمله عليه
حل الخاص على العام بل نقول لو قيل الكلى جنس لزم هذا المحذور ايضا لعموم الكلى
وكون الجنس من افراد وجوابه ان للكلى اعتبارين اعتبار ذاته ومفهومه واعتبار
عارضه فباعتبار ذاته جنس شامل لجميع الكليات وباعتبار عارضه الذي هو كونه
جنس الجنس في الاول او كونه جنسا في الثاني واحد من افراد الكلى خاص منه
ولا فساد في كون الشيء عاما باعتبار ذاته وخصوصا باعتبار عارضه الذي هو الجنسية

قد اشرنا الى ان هذا هو مراد الشارح غايته انه لم يصرح بالقول بان التعريف باعتبار المفهوم لا باعتبار العارض اوضحه قوله فلا يكون هذا تعريفا للعالم بالخاص هذا من قبيل تقرير قبض المقدمة المدعى السند كما هو العادة واعلم منع لتقرير القياس الاول على تقدير ومنع تكرار الوسط او التقريب في القياس الثاني على تقدير آخر وتقريره ان اردت بقولك ان الكلبي اخص انه اخص بحسب ذاته فذا لا يلزم من القياس الاول ان كان التعريف المذكور بهذا الاعتبار وان اردت انه اخص بحسب عارضه الذي هو جنسية الجنس فالتقريب في الاول مسلم لكن تكرار الوسط في الثاني مم اذا المراد من الكبرى فيه ان الاخص بحسب مفهومه لا يجوز تعريف العالم به ولو سلم التكرار فالتقريب فيه مم اذا التعريف انما هو باعتبار المفهوم لا باعتبار العارض فلا يكون هذا تعريفا للعالم بالخاص نعم لو قال في التقرير كما اشرنا اليه في الشرح ان اردت ان الكلبي الاخص باعتبار خصوصيته لا يجوز تعريف العالم به فسلم لكن الكلام ليس فيه وان اردت ان الكلبي الاخص بحسب مفهومه لا يجوز التعريف به فالكبرى ممة لكان اخصر واوضح بل او قال لانم ان الاخص لا يجوز التعريف به وانما لا يجوز اذا كان ذلك التعريف باعتبار خصوصيته التي هي الجنسية وهو مم بل التعريف به باعتبار المفهوم الذي هو الاعم لكان او جز قوله فان قلت هذا التعريف اماحد وامارسه اه كانه عرض بذلك الشارح في تخصيص الاعتراض المذكور بصورة كون التعاريف رسوما مع ان هذا اليراد مشترك بين كونها حدودا ورسوما ويحتمل ان يكون اشارة الى اضطراب الكملة في كونها حدودا ورسوما كما فصلناه سابقا وان اليراد المذكور وارد على كل تقدير فاندفع بهذا ما قيل من ان الشارح اختار سابقا كونها رسوما فلا يناسبه هذا التزديد ولا حاجة في دفعه الى القول بانه لتوسيع الدائرة وحاصله ان هذا التعريف اماحد وامارسه وكل منهما مركب من الجنس والمميز يشيخ ان هذا التعريف مركب من الجنس والمميز فقد اعتبر فيه الجنسية التي هي اخص من مطلق الجنس فليزم ان يكون هذا التعريف باعتبار العارض الذي هو الاخص ولا يجوز تعريف العالم باحد خواصه فقد ثبت تلك المقدمة الممة هذا والظاهر ان هذا السؤال والجواب من قبيل الاعادة للسؤال والجواب السابقين وانما فعله ازالة للوهم الحاصل من تخصيص الشارح بصورة الرسم كما اشرنا اليه آنفا والافدار البحثين على اعتبار كون الكلبي جنس الجنس في السؤالين وعلى عدم اعتبار الوصفية العارضة في الجوابين نعم ان هذا اوضح من تقرير الشارح سؤال الجواب والاشارة الى ما قلنا جعل هذا الكلام متصلا بما قبله وتصدي بعده لرد ما في الشرح بقوله واما في الشرح فاقبل من ان المناسيب تقديم قوله واما ما في الشرح اه على قوله فان قلت اه ليس بشيء معتد به قوله واما ما في الشرح اه يعني هذا هو الظاهر في تقرير هذا البحث واما ما في الشرح فافهم منه اي من قوله وان اريد مطلقا فم ان التعريف بالخاص جائز عند عدم اتحاد الاعتبارين كما هو اللامح في النظره الاولى وائس كذلك اذ لا يجوز التعريف بالخاص هذا مع ان ما اورده في سند هذا المنع بقوله لان الكلبي بمفهومه اعم لا يناسبه بل يناقضه اذ المفهوم من المنع ان التعريف بالخاص جائز والمفهوم من سنده انه لا يجوز التعريف بالخاص هذا وقد عرفت منا ان معنى قوله وان اريد مطلقا اه ان اريد ان التعريف بالكلبي الذي هو الاخص لا يجوز تعريف العالم به مطلقا سواء اتحد الاعتباران

مقبسة الى الغير فيقتضى الخروج وهو مردود بان ذلك الاقتضاء في الماهيات المحققة
ثم قال والحق ان الامور المذكورة ان كانت عين اعتبار المعتبرين لحدود والافرسوم وحين
لم يتحقق فتعاريف انتهى واللايج من هذا ان كونها حدودا اظهر عند الش من كونها
رسوما وهذا هو الذي قصده المحشي واستشفي به وان رجح الش ههنا كونها رسوما
للاشارة الى اعانة ما في المتن بل لا يبعد ان يكون لترجيح ما في الاشارات لكونه منتهى الكمالات
قوله يعني اه يعني ان ههنا قياسا مركبا من قياسين وان قول الش جنس الجنس اخص
من مطلق الجنس اشارة الى كبرى القياس الاول وصغراه مطوية وكذا قوله ولا يجوز
تعريف العام باحد خواصه اشارة الى كبرى القياس الثاني وصغراه هي النتيجة الحاصلة
من الاول وتقريره ان الكلي جنس الجنس وجنس الجنس اخص من مطلق الجنس لكونه
فردا من افراده فالكلي اخص من مطلق الجنس فجعله صغرى وتقول الكلي اخص من
مطلق الجنس وما هو اخص لا يجوز تعريف العام الذي هو مطلق الجنس به ينتج ان الكلي
لا يجوز تعريف مطلق الجنس به وللاختصار قال فلا يجوز تعريف الجنس بالكلي وقوله لانه
فرد من افراده من ضمنه اشارة الى ان الخواص في كلام الش جمع خاص لاجمع خاصة
اذ الكلام في الاخص الذي هو المندرج تحت المطلق الاعم ولذلك فسر الخواص بالافراد
فذلك البيان تمهيد لهذا التفسير فاقبل من ان كبرى القياس الاول اعني قوله جنس الجنس
اخص قضية طبيعية وهي لا تنتج اذ الحكم فيها على مفهوم الجنس ليس بشيء اذ الحكم فيها
بالاخصية بمعنى كونه فردا من افراد الكلي على ما نص عليه المحشي فكيف يكون الحكم فيها
على المفهوم دون الافراد وما قبل من انه لو كان الحكم فيها على ما صدق عليه الحكم كان
ممنوعا اذ المقول مما صدق عليه هذا المفهوم مع انه اعم ليس بشيء ايضا اذ اتصاف ذات
الموضوع بعنوانه معتبر قطعا في الحمل فعني القضية ان كل فرد متصف بجنسية الجنس فهو
اخص من مطلق الجنس ولا يشك الفطن في كونه قضية محصورة ولا في صدقها ايضا قال
الشارح العلامة قلت ان اريد اه حاصله ان اراد بقولك الاخص لا يجوز تعريف العام به ان
الاخص من حيث خصوصيته اه فهو مسلم لكنه غير مفيد اذ التعريف بالاخص المذكور
ليس بالنظر الى اتحاد الاعتبارين اي مفهومه وخصوصيته وعدم انفكاك احدهما عن الآخر
حتى يكون التعريف به تعريفا بالاخص وان اراد ان الاخص مطلقا سواء اتحد الاعتباران
اولا لا يجوز تعريف العام به فهو لانه اذا تغير الاعتباران وانفك احدهما عن الآخر ومن
البيان ان التعريف انما هو بالنظر الى الاعتبار الاول اعني مفهومه لا بالنظر الى الاعتبار الثاني
اعني خصوصيته فيجوز التعريف به قطعا لانه بهذا الاعتبار اعم وان كان باعتبار خصوصيته
اخص وهذا معنى قوله وذلك لان الكلي مفهومه ادغايته ان الشارح ترك ان يقول ان التعريف
بالاعتبار الاول اعني المفهوم دون اعتبار العارض اعني الخصوصية لوضوح ان التعاريف
انما هي بالنظر الى المفهومات لا باعتبار عوارضها وهذا البيان يندفع اضطراب المحشي
ههنا ولما ورد عليه انه يفهم من تقرير الشارح ان للاخص اعتبارين مفهومه وخصوصيته
وانه باعتبار الاول اعم منه بالاخبار الثاني فمحتمل ان يكون الشيء اعم واخص وهو غير جائز
اشار الى دفعه بقوله فالامر ان اه يعني ان كون الشيء اعم واخص جائز بالاخبارين المتغيرين
فالكلي اعم باعتبار المفهوم واخص باعتبار خصوصيته هذا قوله والظاهر في تقرير الجواب اه

في الجواب عارض له بعد التقوم بقريضة ان الكلام في هذه المقولة المعهودة لافي مطلق
 الصلاحية للمقولة على كثيرين ومن البين ان الكون صالحا للمقولة على كثيرين
 في الجواب عارض له بعد التقوم لان الكلمة ليست الا عبارة عن الصلاحية للمقولة على
 كثيرين واما صلاحيتها لها في الجواب فتخرج عنها عارض لها وانما قلنا في تقرير الجواب
 في الجواب ولم نقل في جواب ماهو كما هو صريح عبارة المحشى اشارة الى دفع ما يمكن
 ان يورد ههنا من ان جوابه بظاهره انما ينطبق على الجنس والنوع لاعلى ما عدها مع
 ان كلام الش ههنا وهذا السؤال والجواب يجري فيما عدا الجنس والنوع وحاصل الدفع
 ان المراد بقوله في جواب ماهو الوقوع في مطلق الجواب سواء كان في جواب ماهو او في
 جواب اى شئ في ذاته او في عرضه حتى يتم الكلام في الجمع اكن بعد هذا التحرير لا يتم
 الجواب المذكور في العرض العام لانه وان كان مقولا على كثيرين مختلفين بالحقايق
 لكن لا يكون مقولا في الجواب اصلا ولهذا امر بالتأمل الان بيني الكلام على الاغلب
 قال الشارح العلامة فلا يلتفت الى ما قيل اه القائل الشيخ في الشفاء وتبعه كثير من المحققين
 منهم شارح الشمسية حيث قال الكلمات امور اعتبارية حصلت مفهوماتها ولا ووضعت
 اسمائها بازائها فليس لها معان غير تلك المفهومات فتكون هي حدودا اى اسمية
 وبهذا التحقيق يظهر اندفاع ما قيل من انه انما كان هذه التعريفات رسوما للكلمات
 لاحدود الجواز ان يكون لها ماهيات وراء تلك المفهومات ملزومات متساوية لها حيث
 لم يتحقق ذلك اطلق عليها الرسم انتهى على ان غاية هذا عدم العلم بانها حدود ومن البين
 ان ذلك لا يوجب العلم بانها رسوم نعم لو ذكر التعريف مكان الرسم لكان اولى واشمل انتهى
 كلام شارح الشمسية ما لا فظهر من هذا ان شارح الشمسية وان كان جاز ما من اول الامر
 في انها حدود لكنه تنزل عن ذلك ثانيا واثار الى ان الحزم بانها رسوم غير مناسبت
 بل المناسب ذكر التعريف الذي هو اعم فعلى هذا الحزم المذكور من الشارح غير مناسب
 ايضا ولعله بنى ذلك على ما في الاشارات وشرحه كما اشرنا اليه قوله كما صرح
 به الشيخ في الشفاء اه يعنى ان القول بانها حدود لكونها امور اعتبارية حصلت
 مفهوماتها ولا ووضعت اسمائها بازائها فلا يكون لها حقايق غير تلك المفهومات
 فيكون التعريف بها حدود الارسوما مما صرح به الشيخ في الشفاء وتبعه كثير من المحققين
 فغرض المحشى من هذا البيان تقرير كلام القائل لا الرد عليه وان قائله هو قائل ما
 التزمه الش وهو الشيخ ايضا فلا يليق ترجيح احد قوايه على الآخر فان كان لما ذكره
 وجه ترجيح فلقول الآخر وجه رجحان ايضا الان يكون ما ذكره الش اقوى مما ذكره
 المحشى وهو محل نظر ثم ان المحشى اشار بهذا الى انه كما ان القائل بانها رسوم مصيب
 من وجه كذلك القائل بانها حدود مصيب من وجه ولذا اشار الشيخ اليهما في كتابه
 الشفاء والاشارات فلا وجه لحزم الش بواحد منهما ورد الآخر والحق ان حزم الش
 ههنا لاجل توجيه ما في المتن للفساد ما في الشفاء وحقيقة ما في الاشارات بل هو مضطرب
 كالشيخ وغيره ولذا قال في فصول البدائع قيل هذه التعاريف رسوم لاحتمال ان يكون
 المذكورات لوازم المفهومات وقيل حدود لانها ماهيات اعتبارية فحققتها هذه الامور
 المعتبرة والاحتمال يوجب عدم العلم بانها حدود لا العلم بانها رسوم ورجح الاول بان المقولة

في البسيط مثل النقطة والوحدة فكيف يصح الحصر ويحتاج في دفعه الى اختيار مذهب
 كون النوع الاضافي اعم مطلقا من النوع الحقيقي حتى يصير الحصر المذكور بناء على
 ان التفسير المذكور نفي النوع الاضافي فالباقى يقال له نوع الانواع والنوع الحقيقي على انه
 على مذهب بعض المحققين من كون النوع الحقيقي اعم مطلقا من النوع الاضافي يرد عليه
 ايضا ان النوع الحقيقي يوجد في غير نوع الانواع كالنوع الاضافي فكيف يصح الحصر
 المذكور والحاصل انه لو كان مراد المحشى ههنا حصر النوع الحقيقي على نوع الانواع
 فعلى مذهب الجمهور لا يصح ذلك لوجود النوع الحقيقي في البسيط مثل النقطة وعلى
 مذهب بعض المحققين لا يصح ايضا لوجوده في مثل الحيوان والجسم النامي ولا وجه
 لجعله ٨ مبنيا على مذهب مرجوح هو كونه اخص مطلقا من النوع الاضافي وكونه متحدا
 في المال مع نوع الانواع اذ لا داعي الى ذلك فالمراد ان نوع الانواع نوع حقيقي سواء
 تحقق النوع الحقيقي في موضع آخر كما في المذهبين اولم يتحقق كما في مذهب آخر هذا
 ودع عنك خرافات الاوهام قال الشارح العلامة تحكيم اى تخصيصه بالتخصص
 فان قوله مختلفين بالحقايق كما يخرج النوع يخرج الخاصة والفصل ايضا لانها ليسا
 بمقولين على كثيرين مختلفين بالحقايق بل على كثيرين متفقين بالحقيقة لكن ههنا
 قبل الحاجة الى الاخراج ولا حسن في مثله واذا قال الشريف في الحاشية الصغرى القيد
 الاخير اعني في جواب ما هو يخرج الفصول مطلقا سواء كانت قريبة او بعيدة ويخرج
 الخواص ايضا مطلقا سواء كانت خواص الاجناس او الانواع فكان اسناد اخراج الفصول
 والخواص الى القيد الاخير اولى قال الشارح وانما كان هذا التعريف اه قد صرح الشيخ في
 اشاراته بكون هذه التعاريف رسوما واوضحه الحكيم الطوسي في شرحه بما ذكره الشارح
 فرجحه الشريعة في هذا الكتاب على ما صرح به الشيخ في الشفاء فكانه بنى ذلك
 على ان ما في اشاراته منتهى امر الشيخ في هذا المقام قوله فان قيل الكون صالحا
 كانه جعل المقولية معهودا اعني المقولية على كثيرين اذ الكلام في ذلك لافي المقولية المطلقة
 فيرد عليه ما اورده ولما عطف الش قوله وكونه صالحا لها عليهم اشارة الى ان المراد بالمقولية
 الواقعة في التعريف الصلاحية للمقولية لا المقولية بالفعل كما اشرنا اليه سابقا كان معنى كلامه
 واما صلاحية المقولية فما يعرض اه فلذا قال الكون صالحا يعنى ان الكون صالحا للمقولية
 المعهودة عين معنى انكبة فلا يكون عارضا والالكان الكلية ايضا عارضا مع انه اعترف
 بان الكلية ذاتية حيث قال الجنس في نفسه كلى ذاتي اه وبهذا يدفع ما قيل من ان ما ذكره
 الش في سياق قوله وذلك لان الجنس اه بيان مختص بالجنس وان المقولية على مختلفات الحقيقة
 او الكون صالحا لها عارضة له بعد التقوم اذ لا حقيقة له الا الكلى الذاتى لمختلفات الحقيقة
 وليس فيه التزام ان المقولية على كثيرين والكون صالحا لها عارض للكميات بعد التقوم
 حتى يرد عليه هذا السؤال ويحتاج الى الجواب انتهى لان هذا القائل اشتبه عليه المراد
 من المقولية ههنا واشتبه عليه ايضا المراد من الكلية في قول المحشى عين معنى الكلية
 واشتبه عليه تحريره مراده فبعد ظهور الصباح لاحاجة الى المصباح قوله قلنا اه
 حاصله انه ليس مراده ان الكون صالحا للمقولية على كثيرين فقط عارض له بعد
 التقوم حتى يرد عليه ذلك بل مراده ان الكون صالحا للمقولية على كثيرين

الحاصل هو المولى قوله خليل

الظاهر منها ما اشار اليه الشارح ويحتمل ان يكون المراد منها ما اشار اليه المحشي
 فعلى هذا يكون ما ذكره المحشي مندرجا فيما اشار اليه الشارح ويؤيد كلام الشارح
 الى ترجيح القرينة التي ذكرها لقربها على القرينة الآتية فافهم قال الشارح شامل
 لسائر الكليات اي شامل لباقي الكليات او لجمعها على الاختلاف في كلمة سائر من السور
 بمعنى الجمع او بمعنى البقية وقوله شامل صفة لقوله جنس مفيدة للجنسية وعللة لها ومعنى
 كلامه جنس الخمسة كما وقع في شرح الشمسية وشرح المطالع فكانه قال ما قال تمهيدا
 للسؤال الآتي ثم ان غرضه من ذلك رد شارح المطالع حيث قال لفظ الكلئ مستندرك
 بغنى عنه المقول على كثيرين وصرح به ايضا في شرح الشمسية لالان المقول على كثيرين
 مرادف للكلئ اذ المراد بالمقولية على كثيرين الصلاحية للحمل على كثيرين لا المقولية
 بالفعل على ما فصله الشريف العلامة في الحاشية الكبرى وهذا بعينه معنى الكلبة
 فيكون بينهما ترادف اصطلاحا فلا حاجة الى ذكره والشارح لم يلتفت اليه اذ الغرض
 تحقيق معنى الجنس وهو لا يكون الا بذكر جميع القبود الواقعة في نفس الامر صراحة
 فلا بد من ذكر الكلئ فبين لذكر المقول وجهها آخر وقد تقرر ان القبود الواقعة
 في التعريفات قد تكون موضحة ليست الا قوله اي عن نوع الانواع وهو النوع الحقيقي
 اقول النوع اما حقيقي وهو المذكور في المتن واما اضافي وهو الداخل تحت الاسم
 وقد قيل في تعريفه ماهية يقال عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو قول اوليا
 ويسمى اضافيا لان نوعيته بالاضافة الى ما فوقه وللنوع مطلقا مراتب اربعة لانه
 اما اعم الانواع وهو النوع العالي كالجسم او اخصها وهو النوع السافل كالانسان
 وبسمى نوع الانواع او اعم من السافل واخص من العالي كالجسم النامي وهو النوع
 المتوسط او مبين للكل وهو النوع المفرد كالعقل ان قلنا ان الجوهر جنس له فظهر
 من هذا ان النوع السافل ونوع الانواع والنوع الحقيقي شيء واحد ثم اتهم اختلفوا
 في النسبة بين النوع الاضافي وبين النوع الحقيقي منهم من ذهب الى ان الاول اعم مطلقا
 من الثاني لاجتماعهما في مثل الانسان ووجود الاول بدون الثاني في مثل الحيوان
 والجسم النامي والجمهور ذهبوا الى ان بينهما عموما وخصوصا من وجه لتصادقهما
 في الانسان ووجود الاول بدون الثاني في الحيوان ووجود الثاني بدون الاول في مثل النقطة
 والوحدة ومن المحققين من ذهب الى ان الثاني اعم مطلقا من الاول بناء على ما حقق
 من ان كل كلي له افراد في نفس الامر نوع بالقياس الى حصصه المضافة الى تلك الافراد
 وان كان بالقياس الى تلك الافراد الموجودة في نفس الامر واحدا من الاقسام الباقية
 مثلا الحيوان جنس بالقياس الى الافراد الانسانية والفرسية ونوع بالقياس الى حصصه
 المضافة اليهما فعلى هذا كل نوع اضافي نوع حقيقي ولو بالقياس الى حصصه من غير
 عكس كما في المفهومات الشاملة اذ لا نوع فوقها حتى يتصور كونها انواعا اضافية
 فهي انواع حقيقية اذ عرفت هذا فاعلم ان المحشي فسر اول النوع بنوع الانواع احترازا
 عن النوع الاضافي لانه من افراد المعرف فلا يصح اخراجه عن التعريف ثم فسر
 نوع الانواع بالنوع الحقيقي والظاهر ان مقصوده بيان الواقع لان النوع الحقيقي
 منحصر في نوع الانواع حتى يرد عليه ان النوع الحقيقي على مذهب الجمهور يتحقق

و ابو الفتح حاشي التهذيب

لورد والجب هو المولف من خليل

الحيوان الناطق واذا قيل ما زيد وعمرو كان الجواب الحيوان الناطق ايضا لان السائل
المذكور يطلب تمام الماهية المختصة بالحيوان الناطق كما انه تمام الحقيقة المختصة
للانسان كذلك هو تمام الحقيقة المختصة لزيد وعمرو فالمراد بالمعنى الاصطلاحي
اى صحة وقوع الجواب في الصورتين المذكورتين لا المعنى الزمانية وان امكن ذلك ههنا
بان يتعدد السؤال بان يسئل عن الماهية وعن افرادها في زمان واحد وهذا تفصيل ما
سيجيء من الشياخ فظهر من هذا حال الجنس والنوع وكيفية وقوع الجواب فيهما
والظاهر ان السؤال عن شخص واحد والجواب عنه مثل ما اذا قيل ما زيد وقبل
في جوابه الحيوان الناطق داخل في النوع لان المقول ههنا كلى حلى على الشيء
في جواب ما هو ولو كان مثل هذا خارجا لكان مثل ما قيل ما زيد وعمرو وقيل في الجواب
الحيوان الناطق خارجا وفساده ظاهر فمن جعل المقسم ههنا عبارة عن المفرد الكلى
واخرج مثل هذا عنه وعن الاقسام ايضا فقد وقع في خبط عظيم نعم ان مثله خارج
عن مقسم الجنس والفصل بالتحريم المذكور لكن المقسم ههنا مقسم الجنس والنوع
والفصل لا مقسم الاثنين والحق ان مثل هذا السؤال والجواب بالتحريم المذكور انما هو
بالنظر الى جزء الماهية الذى هو مقسم الجنس والفصل فقط كما اشرنا اليه في صدر البحث
قوله قيد لقوله حقيقة اه على ان يكون حالا من الضمير الذى اضيف اليه لفظ الحقيقة
والمعنى بل تمام حقيقة كائن مع الفرس ولا يلتفت فيه الى ايها نسبة الحقيقة الى الانسان
بقيد المقارنة للفرس والحال ان المقى نسبتها الى الانسان والفرس اذ المقى ظاهر كما
لا يلتفت الى ايها متبوعة الفرس بناء على ان الاصل في كلمة مع ان تدخل على المتبوع قوله
غير صحيح اما على انه ظرف لغيره فلان صلة الاشتراك البناء او بين دون مع واما على انه ظرف
مستفاد فلا نهح يكون حالا من الضمير المستتر في كلمة المشتركةراجع الى الحقيقة فيفيد
ضم الفرس الى الحقيقة والمقضى ضمها الى الانسان وتلك ان تقول يلزم ان يكون الفرس مع
تلك الحقيقة التى هي الحيوان مشتركة فيوهم مساواة الفرس للحيوان قوله فكان المراد اه
تفريع على عدم صحة قوله المذكور على تقدير عدم ارادة القيد المذكور وانما اتى
بكلمة كان المفيدة للظن اشارة الى عدم جزمه في ذلك لاحتمال ان يكون تلك الارادة
مستفادة من المقابلة لقوله بحسب الشركة والخصوصية معالكنه اقرب رجح اسناد
تلك الارادة الى قوله وهو الجنس دون قوله الا ترى وعلى هذا يحتمل ان يكون اتيان كلمة كان
الاشارة الى انه مختاره كما هو عادة الشيخ الرئيس حيث يعبر عن مختاراته بلعل وكان وبهذا
اضمحل ما قيل من انه انما عبر بكلمة الظن للاشارة الى ضعف استدلاله لانه لو تم مثله
لم يرد الاعتراض على احد حيث قال والالام يصح قوله وهو الجنس وذلك لان هذا استدلال
بظهور الفساد لا بالفساد نفسه على انه من قبيل الترجيح لا من قبيل الاستدلال كما اشرنا
اليه قوله الاولى ان يقال اه قد اشرنا الى دفعه آنفا فذكر قوله بل لا تكلف اى تكلف
الحذف على ما زعمه الشارح وما قيل يحتمل ان يكون لام الشركة للعهد الخارجى
اى الشركة المحضة المعهودة بقريضة المقابلة فيكون الكلام سالما عن الحذف فلم يعهد
مثله ولم يسبق اذ الشئ الا ترى لا يكون قريضة على العهد نعم يمكن ان يقال المطلق
يحتمل على اطلاقه فيفيد محضية الشركة هذا قوله اعتمادا على تلك القريضة

للماهية من حيث انها مقترنة بالشخص المأخوذ معها على وجه التقييد دون التركيب
وهذا القدر من التعاير كاف لتصحيح النسبة على قانون اللغة الا ان الشيخ لم يلتفت اليه لكون
المتبادر من انتساب شيء الى آخر تعاريفها بالذات فالشارح بعد ما نقل جواب الشيخ
عن ذلك الاعتراض تنزل عن ذلك وأشار ثانية الى هذا الجواب المحرر بما حررناه وعزاه
الى نفسه اشارة الى كونه مرضيا له وان لم يرتض به الشيخ والى هذا الترتيب اشار شارح المطالع
ههنا حيث قال وهذه التسمية اصطلاحية لا لغوية على انه لو جعل الماهية ذاتية للماهية
من حيث انها مقترنة بالشخص لاندفع الاشكال على قانون اللغة ايضا وبهذا التحقيق
ظهر متانة ترتيب الشارح في الجوابين ووجه عز والثاني الى نفسه وحقيقة مراده منه اى
من الجواب الثاني واندفع الاوهام باذن الله الملك العلام قال الشارح العلامة قد سبق
بيان ماهو المراد منه اى قد علم من البحث السابق في تعريف الذاتى ان المراد بالذاتى
ههنا ما لا يخرج عن حقيقة جزئياته سواء كان داخلا فيها او عينها لانه المنقسم
الى الاقسام الثلاثة المذكورة ههنا وليس المراد ان المراد بالذاتى ههنا سبق لان التعريف
السابق محتمل للذاتى بكلا المعنيين لبس نصا في واحد منهما قال الشارح وهو اقسام
ثلاثة بالاستقراء لا يقال حصر جزء الماهية في الجنس والفصل كما سيأتى في كلام المص
باطل لان الجوهر الناطق او الجوهر الحساس مثلا جزء ماهية الانسان مع انه لبس بجنس
ولا فصل لانا نقول الكلام هناك في الاجزاء المفردة لافى مطلق الاجزاء وبهذا يندفع
ما قيل انه اذا قيل ما زيد وقيل فى الجواب حيوان ناطق فهذا مقول فى جواب ماهو مع انه
لبس بجنس ولا فصل واما ما قيل ان مثل الجسم النامي جنس متوسط على ما قالوا مع انه
مركب فدفعه ان القيد فيه خارج وان كان التقييد داخلا وبه يندفع ما قيل ايضا من انهم
جعلوا الذاتى قسما للعرضى مع انه اجتمع فى مثله الامر ان قال الشارح اوفى جواب اى شيء اى
او مقول فى جواب اى شيء فهو عطف على عديله مع المحذوف حذف ذلك العلم به وقوله
فى ذاته احتراز عن الخاصة فانه مقول فى جواب اى شيء هو فى عرضه قال الشارح والمقول
فى جواب ماهو المقول بمعنى المحمول والمعتبر فى حل الكلى على جزئياته حل المواظاة
لا غير وقد بينا ذلك فى تعريف الكلى ومعنى فى جواب ماهو فى جواب السؤال عن الذاتى
سواء كان ذلك السؤال عن امر واحد كما فى النوع او عن اثنين واكثر كما فى الجنس وافراد
النوع فقوله فى جواب ماهو بظاهرة ينطبق على النوع فقط فقوله ماهو ههنا كتابة
عن السؤال عن الحقيقة سواء كانت حقيقة مختصة كما فى النوع فيكون السؤال بما هو
بالافراد او حقيقة مشتركة كما فى الجنس وافراد النوع فيكون السؤال بما هما او بما هم
كما اشار اليه بقوله اما بحسب الشركة فقط وهو الجنس او بحسب الشركة والخصوصية
معاً وهو النوع ومعنى قوله بحسب الشركة فقط انه يصح ان يكون جوابا عن الشيء مع غيره
ولا يصح ذلك الجواب حالة افراد ذلك الشيء مثلا اذا قيل ما الانسان والفرس كان الجواب
الحيوان لانه تمام الماهية المشتركة بينهما واما اذا قيل ما الانسان فلا يصح ان يقال
فى جوابه الحيوان لانه تمام الماهية المشتركة لا تمام الحقيقة المختصة به والسائل بقوله
ما هو يطلب تمام الحقيقة المختصة ومعنى قوله بحسب الشركة والخصوصية معاً انه يصح
ان يكون جوابا عن الشيء وحده ومع غيره كالانسان فانه اذا قيل ما الانسان كان الجواب

بعرضي لعدم وجودها في الخارج لكونها امورا اعتبارية ففيه انها وان كانت امورا
 اعتبارية لكنها ثابتة في نفس الامر وهذا القدر يكفي في كونها مأخذا واما المعنى المصدري
 فلا يتصور كونه مأخذا لكونه اعتباريا محضاً جداً على ان لا نلتزم وجود الحاصل
 بالمصدر في الخارج في جميع المواد بل ذلك في الاعراض الموجودة في الخارج مع ان
 من العقلاء من التزم وجود مثل الامكان والامتناع والعلم في الخارج فارجع البصر
 الى الكلام هل ترى من فطور وبما قررنا في قوله واما اطلاق العرضي اه اندفع ما قيل من
 ان هذا تبرع بما لا فائدة فيه كقوله واطلاقه على المفهوم الاصطلاحي لان مقصود المحشي
 او الامن بيان الاطلاق والمناسبة بين المنقول والمنقول اليه يحتاج الى كمال ايضاح وذلك
 لا يحصل الا بيراد هذين القولين وقد تقرر ان الاشياء تنكشف باضدادها نعم يمكن ان يقال
 قوله وكذا اطلاق الذاتي والعرضي على مفهومات الجنس والفصل اه تبرع وان كان
 ذلك الاطلاق باعتبار افراد تلك المفهومات اذ الكلام ههنا انما هو في اطلاقهما على الكليات
 الخمس باعتبار المفهومين كما عرفت له اعليها باعتبار مفهوماتها الخمسة بل قد قيل
 ان هذا الاطلاق الاخير مما لم يوجد في كتب القوم الا ان يقال هذا الاطلاق يناسب
 الاطلاق الاول في كون كل منهما باعتبار الافراد بل يلزمه لانه اذا كان اطلاق الذاتي
 والعرضي على ذينك المعنيين الشاملين للكليات الخمس باعتبار الافراد كان اطلاقهما
 على المفهومات الخمسة للكليات باعتبار الافراد وتلخيصه ان اطلاق الذاتي والعرضي
 على ذينك المفهومين لكونهما مفهومي الكليات فهنا جار في المفهومات الخمسة
 فيكون اطلاق الذاتي والعرضي على المفهومات مناسبة على ان يكون باعتبار الافراد
 فعلى هذا يلزم ان يوجد هذا الاطلاق في كتب القوم صريحاً بل يكون هذا من فوائدهم
 قال الشارح العلامة واقول الذات اه اشارة الى جواب آخر غير الجواب السابق على تقدير
 التسليم وحاصل الجوابين اننا لم ان اطلاق الذاتي على النوع بالمعنى اللغوي حتى يلزم
 كون الشيء منسوباً الى نفسه بل اطلاق الذاتي عليه اصطلاحاً لا يلاحظ فيه النسبة
 فلا يلزم فيه محذور ولئن سلمنا ان اطلاق الذاتي على الماهية بالمعنى اللغوي لكن انما يلزم
 فيه المحذور المذكور ان او كان الذات المنسوب اليه بمعنى نفس الحقيقة فقط
 وهو ثم بل الذات كما يطلق على نفس الحقيقة يطلق على ما صدق عليه الحقيقة
 اعني معروض الشخص من حيث هو معروض له فيراد بالذات ههنا المعنى الثاني فيمكن
 نسبة نفس الحقيقة الى الذات بهذا المعنى كما يمكن نسبتها الى جزئياتها وانما فسرنا
 ما صدق عليه الحقيقة بمعرض الشخص من حيث هو معروض له على معنى كونه مقيداً
 بالعارض لان ما صدق عليه الحقيقة لو كان جلة مركبة من الماهية والشخص لم يكن الماهية
 حين تلك الجلة بل جزء منها وح يلزم ان لا يكون الانسان من حيث هو ذاتي للشخص
 الابان يكون للامور العرضية الشخصية بالقياس اليه مدخل فلا يكون الحيوان والانسان
 وما يجري مجريهما ذاتيات لشخص شخص فقط بل يشاركها في الذاتية العوارض
 الداخلة في الاشخاص من حيث هي اشخاص وذلك بط اتفاقاً فلا يصح اطلاق الذاتي
 على معنى يؤدي الى ذلك البطلان واما اذا كان المراد بما صدق ما اشترنا اليه فلا يؤدي
 ذلك النسبة الى البطلان المذكور اذ لا شك ان الماهية من حيث هي مغايرة بالاعتبار

المقضية للمغايرة بين المنسوب والمنسوب اليه بحسب اللغة والالزم كون الشيء منسوباً الى نفسه
 وهو بطبيعة وحاصل ما اشار اليه في الجواب اننا لم هنا لزوم كون الشيء منسوباً
 الى نفسه وانما يلزم ان لو كان هذه النسبة مرادة ههنا وهو مع بل اطلاق الذات
 على النوع اصطلاحى لا لغوى يعنى اطلقوا لفظ الذاتى على النوع من غير ان يريدوا
 بذلك نسبة الى الذات بل ارادوا به ما لا يخرج عن حقيقة جزئياته والى هذا السؤال
 والجواب اشار الشيخ فى الشفاء حيث قال ههنا موضع نظر فان الذاتى ماله نسبة الى
 ذات الشيء وذات الشيء لا يكون منسوباً الى ذات الشيء بل انما ينسب الى الشيء ما ليس هو
 ثم قال الذاتى وان دل على النسبة بحسب اللغة لكن لا كلام فيه انما الكلام فيما وقع عليه
 الاصطلاح وهو لا يشتمل على نسبة اصلاً قوله وانما حجة اطلاق لفظ الذاتى اه جواب
 عن سؤال مقدر كانه قيل هب ان اطلاق الذاتى على النوع اصطلاحى لكن يحكى يكون
 منقولاً والمنقول ما وضع اولاً للمعنى ثم نقل الى معنى آخر لمناسبة بين المعنيين وظاهر ان المعنى
 الاول ما هو المنسوب الى الذات ولا مناسبة بينه وبين المعنى الاصطلاحى اذ النوع لا يوجد
 فيه ذلك المعنى وحاصل الجواب اننا لم انتفاء تلك المناسبة لوجود ذلك المعنى فى بعض
 افراده اعنى الجنس والفصل وهذا القدر من المناسبة كافية فى النقل ولا يلزم فيه وجودها
 بالنسبة الى جميع افراده ولو سلم لزوم تلك المناسبة بالنسبة الى جميع افراده فنقول المراد بالذات
 ما صدق عليه الماهية من الاشخاص والنوع اعنى الماهية منسوب الى الذات بهذا المعنى
 انتساب المعروض الى المعروض المقيّد بالعارض على ما سنحققه فعلى هذا يوجد
 تلك المناسبة بين الذاتى بحسب اللغة وبين الذاتى بالمعنى الاصطلاحى بالنسبة الى جميع
 افراده والى ما قررناه اشار ثانياً بقوله وباعتبار جميع افراده لكن هذا مأخوذ مما ذكره
 الش بقوله اقول اه كما ستقف عليه لا يقال كيف يكون النوع من افراده والحال انه خارج
 عن تعريفه لا بنا نقول على ما صوبه المحشى يكون داخل فيه على ان الكلام ههنا
 فى اطلاق الذاتى على النوع ودخوله فى تعريفه وعدم دخوله فيه كلام آخر قوله
 واما اطلاق العرضى اه جواب عن مقدر كانه قيل انك حققت ان اطلاق الذاتى على النوع
 اصطلاحى واطلاقه على ذلك المعنى الاصطلاحى بحسب اللغة ما باعتبار بعض افراده
 واما باعتبار جميع افراده فاحال اطلاق العرضى على الخاصة والعرض العام واطلاقه على
 ذلك المعنى الاصطلاحى هل هو باعتبار بعض الافراد او باعتبار جميع الافراد وحاصل
 الجواب ان الاطلاق الاول باعتبار نسبتهما الى ما خذا اشتقاق الذى هو العرض ومن البين
 ان النسبة الى ما خذا اشتقاق يوجد فى الخاصة والعرض العام فيكون النسبة اللغوية فى هذه
 الصورة صحيحة بخلافها فى الصورة السابقة لكن هذا مبنى على ان الكلى العرضى عبارة عن
 المشتقات كما هو ظاهر كلام المص لا عن مبادئها وانما فعله المص كذلك اشارة الى ان المعنى
 فى حمل الكلمات على الجزئيات حمل المواطأة فيقال زيد ناطق وضاحك وماش لاجل ذو وجل
 الاشتقاق فافهم وان الاطلاق الثانى اعنى اطلاقه على ذلك المعنى الاصطلاحى باعتبار جميع
 افراده لان جميع افراده منسوب الى العرض وهذا المراد بالماخذ الحاصل بالمصدر الذى
 هو الموجود فى الخارج لا المعنى المصدري اذ لا يتصور كونه من العرض الذى هو الموجود
 فى الخارج وما قيل من ان مثل الممكن والمتنع والمعلوم من العرضى مع ان ما اخذها ليست

يدخل الجزئية وبما يخالفه عدم الجزئية سواء كان عينه او خارجا عنه ينتقض تعريف
العرضي معنا لدخوله فيه مع عدم كونه منه فالصواب حل تعريف الذاتي على التأويل
المذكور اعني تأويل الدخول بعدم الخروج ليكون صالحا عن الانتقاض ولاشك في
هذا الكلام اذ كلام المص صريح في ان النوع من افراد الذاتي فلولم يحمل التعريف
على التأويل المذكور لزم احد الامرين اما فساد التعريفين ههنا واما فساد التقسيم
اما التقسيم الآتي من المص بعدم المنع واما تقسيم الكل الى الذاتي والعرضي بعدم الجمع
والكل بطقتب الصواب الذي ادعاه المحشي فاقبل من ان السلامة عن الانتقاض
يحصل ايضا بحمل المخالفة في تعريف العرضي على تقابل التضاد فالدخول ضد الخروج
واما حديث انصراف المطلق الى الكمال فاصل يصار اليه في بعض الاحيان فصوابه
لبس بصواب مندفع بما قررناه اذ يبطل ح احد التقسيمين بعدم الجمع او بعدم المنع وما قبل
ايضا من ان تقسيم الذاتي وتقسيم العرضي يدلان على ان النوع لبس بعرضي فالمراد بالمخالف
هو الخارج عن الماهية غاية ما في الباب لزوم الواسطة في تقسيم الكل الى الذاتي والعرضي
وهو جائز بناء على ان قصد الحصر في التقسيم غالبي لا كلي كما سرح به العصام فاذا عاه
من الصواب لبس بصواب مدفوع بان عدم قصد الحصر في التقسيم انما يكون في غير
مثل هذا المقام والتقسيمات الواقعة قبل هذا التقسيم وبعده كلها تقسيمات عقلية
او استقرائية قطعية فمن اين يستفاد عدم قصد الحصر ههنا فخله عند المحشي كحصر باب
وطنين ذباب فان قلت فاقول في توجيه كلام الشارح حيث مال الى جواز ابقاء التعريف
على ظاهره قلت قد اشرنا الى انهم انما اخذوا النوع ههنا لتكميل الكلمات او لتوضيح
الاخوة فلذا قسم الذاتي الى الثلاثة لتحصيل الكلمات الثلاثة والمقصود من تقسيم الكل
الى الذاتي والعرضي انما هو تحصيل اجزاء التعريف ومن البين ان النوع لا يكون جزءا
من التعريف بل عينه فبهذه القرينة يكون المراد بالكلية المنقسم الى الذاتي والعرضي
ما هو جزء التعريف فيخرج النوع عن المقسم كما يخرج عن الاقسام وتعاريفها وعلى هذا
يكون تعريف الذاتي على ظاهره من غير خلل فيه ولا في التقسيم مطلقا ولا وجه في ذلك
لالتزام عدم قصد الحصر ولقد اطيننا الكلام في هذا المقام اذ قد سهف فيه كرام بعد كرام
قال الشارح فاقد منها يعتبر ذاتيا في ادراج كلمة الاعتبار اشارة الى ان الاطلاع على
كون الشيء ذاتيا متعذر او متعسر وانما غاية ذلك اعتبار المتعسر وكذا الاطلاع على
كون الشيء عرضيا صعب بل غاية ما هنالك الاعتبار كما اشار اليه المحشي بقوله فيعتبر
خارجا ولذا قيل تمير الاجناس من الاعراض العامة وتميز الفصول من الخواص
اللازمة في غاية الصعوبة قال الشارح في فصول البدايع الاطلاع على ذاتيات الماهيات
صعب اما الحقيقية فطلقا واما الاعتبارية فبالنسبة الى غير المعبر فلذا نظروا في الآثار
الفائضة عليها واشتقوا منها ما يحمل على الماهية وجعلوا المستتب العام جنسا والخاص
فصلا وان لم يعلم ذاتيتهما وتابعيهما عرضا ما وخصا انتهى فظهر من هذا ان الاطلاع
على الذاتيات والعرضيات امر صعب والموجود هنا اعتبار المتعسر لبس الا كما نص عليه
ههنا قال الشارح العلامة فكيف يكون ذاتيا اذا الذاتي بمعنى المنسوب الى الذات
ومن البين ان النوع الذي هو المنسوب عين الذات المنسوب اليها فلا يصور هنا النسبة

ولذا اعاده مظهرا اى لكون المراد بالذاتى فى مشرع التقسيم المعنى الثانى اعاده مظهرا
اذ لو اكتفى بالمضمع كون الغالب فيه العينية لكان ظاهرا فى المعنى الاول للذاتى وان امكن
حمله على المعنى الثانى بطريق الاستخدام ومثله يكفى للاعادة مظهرا فى المقام الخطايبى
لافادة المغايرة كاهنا وحديث عينية المعاد المعرف الاول اصل يعدل عنه كثيرا
للقرائن كاهنا فان تقسيم الذاتى الى الاقسام الثلاثة يدل قطعا على ان المراد منه الذاتى
بالمعنى الثانى والاختلاف التقسيم المذكور بعدم المنع والحاصل انه اذا جمل تعريف المص
على ظاهره فلا بد من اعاده المظهر فى مشرع التقسيم على ان يكون المراد بالذاتى فيه المعنى
الثانى لاجل صحة التقسيم ولا يجرى ههنا القواعد المذكورة لاجل القرينة المذكورة
اذ لو اعاده مضمرا مع كون الغالب فيه العينية لاختل التقسيم المذكور وبهذا اندفع ما قاله
المحشى الانسب ان يقال وبوئده اعادته مظهر ابناء على ان الموجود ههنا التأيد
لا الدلالة على ما فهمه وذلك لانه ايسر المراد من العينية والدلالة المستفادتين من كلمة
لذا المقيدة لعلية ما قبله لما بعده ودللية ما بعده لما قبله على ما هو المشهور فيما بينهم العلية
والدلالة القطعيتين بل المراد منهما العلية والدلالة الظنيتان الكافيتان فى امثال هذا المقام
وذلك موجود ههنا كما قررناه ولعل لهذا قال الانسب اه قوله وفيه مناقشة اى فى قوله
ولذا اعاده مظهرا مناقشة اذ الموجود ههنا التأيد لا الدلالة ولعل هذا فى الحقيقة بيان
وجه الانسبة كما قررناه فالاولى ان يترك قوله وفيه مناقشة من البين ويقال لان اعادة الشيء
مظهرا اه وقد عرفت آتفا اندفاعه ايضا قوله وهذا المقام ليس كذلك بناء على انه
يحتمل ان يعود الضمير الى العرضى الذى هو قريبه فاعادته مظهرا يحتمل ان يكون لدفع
هذا الوهم لا لدفع توهم ان يكون المراد به عين الذاتى السابق مع كونه خلاف الواقع وفيه
ان النظر الى سوق الكلام يدفع هذا الوهم فاعادته مظهرا لدفع توهم ان يكون المراد به
عين الاول فقط وهذا القدر كاف فى مثل هذا المقام ولعل لهذا قال فتأمل وما قبل من ان
مقام الضمير هو سبق المرجع فى الذكر حقيقة او حكما وهو ههنا متحقق قطعا وما يوهم
رجوعه الى غيره مانع وليس ارتفاعه جزء من المقضى فكلام بعيد ههنا لان مثل ذلك
انما يكون فى المقام الذى يطلب فيه البقين واما فى مثل هذا المقام فيكفى هذا القدر
من الوهم لاعادته مظهرا فلا بد ان يتشبه فى دفعه بسوق الكلام حتى لا يبقى لاعادته مظهرا
الاشارة الى التباين بين المقامين كما حققه الشارح على ان عدم المانع جزء من المقضى
عند الجمهور وان وجهه بعضهم بان معنى الجزئية هو الكشف عن الامر الوجودى
وتفصيل الكلام لا يتحمله المقام قوله اى حديث انه اذا عبيد الشيء اه اشار بهذا الى
ان الشارح اشار بكلامه الى القضية المعروفة فيما بينهم واورد خلاصة شرطها وترك
جزءا هالاختصار والى ان اضافة الحديث للبيان فهو عبارة عن المضاف اليه المعهود
فاندفع بهذا ما يمكن ان يتوهم من ان اضافة الحديث فى مثله للبيان وما اضيف اليه ههنا
لا يصح ان يكون بيانا لان الحديث كلام تام والمضاف اليه ليس كذلك ووجه الاندفاع انه
وان لم يكن المضاف اليه بصريحا بيانا للحديث لكنه باشارته الى القضية المعروفة
يصح ان يكون بيانا كما اشار اليه فاقبل من ان الاولى للشارح ان يقول واما حديث
عينية المعاد المعرف الاول ساقط قوله فيه انه على هذا اى على ان يكون المراد

اه اى عدم كون ارتفاع المانع
جنبه من المقضى

ملزوم به بيان العلاقة المجاز المرسل ههنا بانها اللازمة والملزومية بناء على ان الدخول
ملزوم وعدم الخروج لازمه فذكر الملزوم واريد لازمه قبل كان اللازم عليهما بين القرينة
المحصلة حتى يظهر استقامة استعمال المجاز واقول القرينة ظهور فساد التقسيم الى الذاتى
والعرضى لولم يحمل الدخول ههنا على عدم الخروج لان التقسيم اما عقلى واما استقرائى
وعلى كل تقدير لولم يحمل التعريف على هذا المعنى يخرج النوع عن الذاتى ومن البين
انه ليس بعرضى فبنتقض التقسيم به انتقاضا ظاهرا الامدفع له الابهام هذا التوجيه خصوصا
اذا انضم اليه الصنيع الآتى من المص حيث قسم الذاتى الى اقسام ثلاثة ومن ههنا
ظهر وجه حكم المحشى فيما سأتى بان المراد ههنا المعنى الثانى وانه لا بد من التأويل
ومن هذا البيان ظهر ان تردد الشارح بل تصديره التأويل بالامكان غير لائق جدا الا
ان يقال مراد المص ههنا بيان الذاتى الذى هو من اجزاء الحد فهو لا يكون الا داخلا
بطريق الجزئية واما تقسيمه الذاتى ثانيا الى ثلاثة اقسام وذكره النوع ههنا فلنكمل الكليات
او توضيح الاخوة فلهذا رجع الشارح المعنى الاول على الثانى وصدر الثانى بالامكان لكن
لما كان هذا بعيدا عن ظاهر التقسيمات حكم المحشى فيما سأتى بصوابية الثانى هذا ودع
عنك الاوهام قوله على الاستخدام وقع هذا القول فيما عندنا من النسخ مقديما على
تحشية قوله ولذا اعاده مظهره قدمه لثلايق الفصل بين تحشية قوله ولذا اعاده مظهره
وبين ما يتعلق به ولكونه متعلقا بفن آخر حقيقيا بان يخرج به والاستخدام بالخاء المعجمة
وبالدال المهملة كما هو المشهور وقد صححه السيد الشريف بالخاء والدال المعجمتين
وبالمهملتين ايضا قوله له معنيان حقيقيان فيكون ذلك اللفظ مشتركين ذينك المعنيين
كما ههنا وكان المحشى لم يجد له مثالا فلم يورد المثال المنطبق لما نحن فيه او اكتفى بما هو
المشهور قوله او مختلفان او اكثر على ما فى الاطول فاذا ذكره من قبيل الاكتفاء بالاكثر وكذا
الامر فى قوله احد معنييه وقوله او يراد اشارة الى تقسيم الحدود فحاصله ان الاستخدام لا يخ
عن احد القسمين وهذا مبنى على الاكثر ايضا والافقد يراد باحد اللفظ نفسه وبالضمير
معناه او باحد الضميرين نفس اللفظ وبالاخر معناه فلا حاجة الى ادخاله فى التعريف
بنوع تكلف ولذا نقول ان مثله ليس باستخدام بل ملحق به كما صرح به العصام بل نقول
جعل القسم الاول من هذين القسمين من الاستخدام او الملحق به بعيد وان كان جعل
القسم الثانى منهما ملحقا به لانح عن الوجه بقى انه اذا اريد باللفظ معناه الحقيقى وبالضمير
معناه الحقيقى او المجازى يلزم استعمال اللفظ المشترك فى المعنيين فى الاول والجمع بين الحقيقة
والمجاز فى الثانى وجوابه ان الضمير الغائب انما يقتضى ذكر المرجع لاستعماله فى معنى يراد
بالمرجع فلا يلزم شئ من المحذورين وكذا السؤال والجواب فى القسم الثانى فتبصر
قوله كما فى قول الشاعر مثال لما يراد باللفظ احد معنييه المجازيين وبالضمير راجع اليه معناه
الآخر المجازى اذا المراد من السماء فى قوله اذا نزل السماء اه الغيث والمطر اذا لا يتصور نزول
السماء الحقيقى ومن الضمير راجع اليه فى قوله رعيناه النبات الحاصل من الغيث اذا لا يتصور
رعى الغيث والسكى مجاز مرسل بعلاقة السببية والاول من قبيل ذكر السبب وارادة المسبب
والثانى بالعكس قوله وان كانوا غضا باجمع غضبان كعطاش جمع عطشان وصف الشاعر
قومه بالغلبة على من عاداهم بانهم يعون كلاهم من غير رضاهم قال الشارح العسامة

حقيقة جزئية الاضافة مثل التركي والهندي والزنجي وغير ذلك لان كلا منها جزئي
 اضافي للضاحك لدخوله تحته او الحقيقة مثل زيد وعمرو وبكر وغيرها فان كلامها
 جزئي حقيقي له وبهذا البيان ظهر رجحان ما ذكره المحشي من التوجيه لان التزديد المذكور
 من الش لا يجري ههنا ولوا بقى على ظاهره لا ينطبق على الممثل فلا بد من تقدير المضاعف
 بان يقال بالنسبة الى افراد الانسان من نحو زيد وعمرو ولاجل تأييد ما ذكره اولا او ردها
 البيان ثانيا وبهذا التقرير ظهر اندفاع ما قيل ههنا من انه ان اعتبر احد المتساويين
 جزئيا اضافيا للآخر كما هو المستفاد من قوله كالضاحك اه كان الحساس جزئيا اضافيا
 للحيوان ولبس الانسان والفرس تمام حقيقة الحساس وهو ظاهر وان لم يعتبر لم يكن
 الانسان جزئيا اضافيا للضاحك فلا يصح ما ذكره من المعنى في قوله كالضاحك اه
 لانتشار الشق الثاني ونقول لبس المراد من الانسان ماهيته النوعية اذ لا ينطبق
 على المثال لعدم التعدد فيه بل المراد منه اصنافه من التركي والرومي والزنجي وغير ذلك
 هكذا يجب ان يفهم هذا المقام قال الشارح العلامة واعلم ان الذاتي قد يطلق بالاشتراك
 على معنيين اى في كتاب ايساغوجي اى في بحث الكليات الخمس واماني غير هذا الموضع
 فطلق بالاشتراك على معان وهى على كثرتها ترجع الى اربعة اقسام الاول ما يتعلق
 بالمحمول وهى اربعة الثاني ما يتعلق بالكل وهى ثمانية الثالث ما يتعلق بالسبب الرابع
 ما يتعلق بالوجود وتفصيله في شرح المطالع ثم ان للذاتي المذكور ههنا خواص ثلاثة
 الاولى ان يمنع دفعه عن الماهية على معنى انه اذا تصور الذاتي وتصور معه الماهية
 امتنع الحكم بسلبه عنها بل لابد من ان يحكم بثبوته لها الثانية ان يجب اثباته للماهية
 على معنى انه ليس يمكن تصور الماهية الا مع تصور موصوفه به اى مع التصديق بثبوته لها
 وهى اخص من الاولى لان التصديق اذا لزم من مجرد تصور الماهية يلزم من التصورين
 بدون العكس وقد قيل عليه انهما ليسا بخاصتين مطلقتين لان الاولى تشمل اللوازم
 البينة بالمعنى الاعم والثانية بالمعنى الاخص الثالثة وهى خاصة مطلقة لا توجد
 في غير الذاتي ان يتقدم على الماهية في الوجودين بمعنى ان الذاتي والماهية اذا وجدت
 باحد الوجودين كان وجود الذاتي متقدما عليها بالذات اى العقل يحكم بانه وجد الذاتي
 اولا فوجدت الماهية وكذا في العدمين لكن التقدم في الوجود بالنسبة الى جمع الاجزاء
 وفي العدم بالقياس الى جزء واحد لا يقال انهم صرحوا باتحاد الجنس والفصل مع النوع
 في الوجود وهو مناف لهذا الحكم وايضا التقدم الذاتي عليه امتنع حله عليه لاستدعاء الكل
 الاتحاد في الوجود ووجوب المغالبة بين الوجود المتقدم والوجود المتأخر وايضا يلزم
 ان يكون كل ماهية مركبة في العقل مركبة في الخارج لان الاجزاء لما كانت متقدمة عليها
 في الخارج كانت متحققة وهى مركبة عنها الا نأقول لبس المراد بذلك الا ان الاجزاء
 متقدمة عليها حيث تكون اجزاء فان كانت اجزاء في الخارج فهو متقدم عليها في الخارج
 وان كانت في العقل ففي العقل فاندفع الكل وتفصيل الكلام مما لا يحمله المقام ومن هنا
 ظهر ان الذاتي عندهم بمعنى ما يدخل في حقيقة جزئية على ان يكون الدخول مقابل
 الخروج واما جعله بمعنى ما لا يكون خارجا عن حقيقة جزئية فللمجرد تصحيح الكلام
 في هذا المقام وادراج النوع فيه لاطلاقهم الذاتي عليه قوله نسمية للشئ باسم

للتأمل قال المص في حقيقة جزئياته الحقيقية الماهية التي يحجب بها عن السؤال
 عما هو اوهى فهي مشتقة عما هو اوهى وقد يقال ان ما به الشيء هو هو باعتبار تحققه
 حقيقة وباعتبار تشخصه هوية ومع قطع النظر عن ذلك ماهية وجزئيات جمع
 جزئي لاجزئية وانما جمع على ذلك اعتبارا لتغليب غير العاقل لكثرته على العاقل
 اقلته والمراد منه ما فوق الواحد فبدخل فيه الاثنان واكثر قوله اي يدخل مفهومه
 اشار به الى ان الدخول وصف للمفهوم وانما احتاج الى ذلك لان التقسيم للفظ لا للمعنى على
 ما سبق فلو لم يفسر به لزم دخول اللفظ في حقيقة جزئياته وذلك بما لا يتصور فلا بد
 من التوجيه المذكور وذلك اما بان يكون اسناد الدخول الى الضمير الراجع الى اللفظ اسنادا
 مجازيا للملازمة بين المعنى واللفظ او بان يكون مجازا في الاعراب كما قبل في قوله تعوجا ربك
 اي امر ربك لكن الظ هو الاول فان اعتبار حذف المضاف في صورة الاسناد الى الضمير تكلف
 وما قيل من ان هذا اذا كان الموصول في التعريف عبارة عن اللفظ كما هو الظ فلو قدر ما يحمل
 على اللفظ على ان يكون المعنى دال المفهوم الذي يدخل اه لم يحتج الى التوجيه المذكور مع كونه
 اقل جذفا واطبق بالمثل فلا يخفى ركاكته على الامثال اذ لا بد للتقدير من قرينة ولا قرينة هنا
 بخلاف التقدير في يدخل على ما قررناه على ان مثل هذا التقدير احق بان يقال في حقه هذا
 كنزع الخلف قبل الوصول الى الماء قوله ايضا اي ايضا بمعنى عاد عودا الى كما ان نسبة
 يدخل الى اللفظ محتاج الى التقدير كذلك اضافة الجزئيات الى الضمير الراجع الى اللفظ محتاج
 الى ذلك التقدير بالوجهين المذكورين قوله اي الذين هما تمام اما اراد ان المراد
 بالانسان والفرس تمام حقيقتيهما بقرينة كونهما مثالا لتمام الحقيقة على ما هو المذكور
 في التعريف سواء كان المراد من الجزئيات الجزئيات الاضافية كالانسان الكلي والفرس الكلي
 او الحقيقة كالانسان والفرس الجزئيين مثل زيد وعمرو وهذا الفرس وذاك الفرس فلا حاجة
 الى التردد الذي ذكره الشارح فعلى هذا يكون المراد بالجزئي في التعريف ما يطلق عليه لفظ
 الجزئي على سبيل غوم المجاز حقيقيا وهو ما يمنع نفس تصويره عن وقوع الشبهة او اضافيا
 وهو المندرج تحت الاعم هذا وكان اش احتراز عن استعمال المجاز في التعريف من غير قرينة
 سوى عدم انطباق المثال على الممثل على ما هو المتبادر من الجزئيات الحقيقية ردد بما
 ردد اذ لو اريد بها الجزئيات الحقيقية والاضافية معا يلزم استعمال المشترك في معنييه لاسيما
 في التعريف وكان المحشى اختار الشق الثالث بان يقال المراد بهما تمام حقيقة الجزئيات حقيقة
 او اضافية فتمام الحقيقة شامل لهما من غير احتياج الى التردد المذكور في تطبيق المثال لكن
 الاولى ما ذكره انش اذ الظ انهما مثالان للجزئيات لتمام حقيقتها والا لكان ان يقول كالحوان
 بالنسبة الى الانسان وما قيل من انه يحتمل ان يكون المراد كالحوان بالنسبة الى افراد الانسان
 والفرس كزيد وعمرو وهذا الفرس وذاك الفرس على ان يعتبر هنا مضاف محذوف فبرد عليه
 انه بعد كونه خلاف الظ لاحاجة الى ايرادهما بل يكفي الواحد من المثالين والحق ان المثال
 ظ في التمثيل بالجزئيات الاضافية ولما كان المذكور فيما سبق هو معنى الجزئي الحقيقي وكان
 ذلك متبادرا في التعريف مع عدم انطباق المثال ح اورد الش ذلك التردد وقدم ما هو الاظهر
 في المثال واورد بعده ما هو المتبادر من التعريف قوله الاضافية والحقيقة صفة الجزئيات
 قوله وكذلك المعنى اه يعني ان معنى قوله كالأضاحك بالنسبة الى الانسان الذي هو تمام

قوله خليل

فهذا هو الوجه في الجواب لا ما ذكره لبس بشيء لان هذا معنى كلامه كما قررناه والعجب منه انه قال في تفسير قوله واللازم الثاني يعني ان المانع لا يصدق على نفسه لعدم المغايرة بل يصدق عليه اللامانع فانظر ان هذا عين الاحتمال الثالث الذي ادعى مغايرته لاحتمال المحشى والعجب منه انه بنى مأل جوابي المحشى عليه في المقامين ثم زعم انه مغاير له وانه خليف بان يجاب به ههنا فاعجب هذا المقال والعصمة من الحفيظ المتعال قوله بل هو كذلك اي سلب الشيء عن نفسه لبس بمح بل صدقه على نفسه مح لان ثبوت الشيء اه ترق من المنع الى الاستدلال على انتفاء المقدمة المهمة بعد منعها ولعل السائل ادعى بدها بطلان تلك المقدمة كما هو اللاحق من الحزم بكونه محال لافتنعها المجيب اولا وابطالها بالدليل ثانياً وتوجها فاقيل من ان ابطال المقدمة بعد منعها غصب غير مسموع عند المحققين وان سمعه المحشى مدفوع على انه يقال لمثله انقض الاجالي الشبهى بخصوص الفساد فامر به سهل على من هو اهل قوله فان قلت اه نقض اجالي بالجرىان والتخلف وتقريره انك زعمت ان صدق الشيء على نفسه مح لان ثبوت الشيء للشيء يستلزم المغايرة مع ان في قولهم الكلي ما لا يمنع نفس تصور مفهومه ثبوت الشيء لنفسه الثابت من غير مغايرة بينهما اذ الثابت عين المثبت له فيلزم صدق الشيء على نفسه وهو مح على ما ذكرت مع ان مثله مقبول عند الكل حتى قالوا ان ثبوت الشيء لنفسه ضرورى ولك ان تقر به بان الدليل المذكور مستلزم بخصوص الفساد اذ يلزمه ان يكون مثل قولهم الكلي ما لا يمنع نفس تصور مستلزما للمح اعني صدق الشيء على نفسه وهو خلاف الواقع قوله قلت مفهوم الكلي اي لفظ الكلي اه حاصله ما لا يلزم ثبوت الشيء لنفسه وصدقه عليه ههنا اذ المراد بالكلي ههنا هو مفهوم الكلي باعتبار صدقه على كثيرين والمراد بما لا يمنع نفس تصور اه هو المفهوم من حيث هو وهو مع قطع النظر عن الصدق المذكور وهذا القدر من المغايرة الاعتبارية كاف في مثله ولك ان تقول المراد من الموضوع الكلي بشرط شيء اعني الصدق على كثيرين ومن المحمول هو ما لا يمنع لا بشرط شيء ومن البين ان الثاني اعم من الاول وهو كاف في المغايرة اللازمة ولعل وجه التأمل المأمور به ان هذه الشبهة جارية فيما بين كل حد ومحدود بخلاف دفعها اذ لا يجري في مثل الانسان الحيوان الناطق اذ المراد من كل منهما هو الماهية من غير اعتبار شيء آخر اصلاً فالاولى في دفعها ان يقال الموضوع بمجمل والمحمول مفصل والتغاير بالاجال والتفصيل كاف في دفع لزوم المح او يقال لا ثبوت لشيء على شيء في مثله حقيقة وانما الموجود هناك اليسان وعلى الله التكلان وما قبل من ان الكلي له معنيان احدهما ما ذكره وهو مفهوم مجازي له والثاني ما لا يمنع نفس تصور اه وهذا مفهوم حقيقي له والاول معنى لفظ الكلي دون مفهومه فلا كلام في صدق هذا المعنى عليه والمغايرة بينهما فلا يتوهم الاشكال المذكور على ما ذكره وانما ذلك اذا اخذ في بيان الكلي معناه الحقيقي اعني الثاني فمح يدفع بما ذكره ولهذا امر بالتأمل فقيه ما فيه لان غرضه انما هو بيان حال حل المفهوم المذكور على مفهوم لفظه الكلي لاعلى لفظه يدل عليه سوق السؤال والجواب غاية انه لم يغير عبارة المص في تعريفه على ان السؤال والجواب المذكورين جاريان عند كونه تعريفاً لمفهوم الكلي كما اعترف به القائل فلا يكون مثل هذا وجهها

التعريفين فلا يتوهم ان المتبادر من المنع المنع بحسب نفس الامر فلا بد ان يقال ما يمنع
 نفس تصور مفهومه لان ذلك التبادر انما يكون لو لم يسبق تحرير التعريفين وقد
 وضح الامر في ذلك لدى العنيتين قوله ولو كان اى مفهوم لفظ الجزئى المعروف
 بالتعريف المذكور كليا يلزم ان يكون ما يمنع وهو الواقع في مفهوم الجزئى ما لا يمنع
 وهو الواقع في مفهوم الكلى على معنى انه يلزم ان يكون المانع ليس بمانع على ما يشير اليه
 في السؤال الا ترى فيلزم صدق الشيء على نقيضه وهو محال اذا لنقيضه ان لا يتحدد
 كما لا يجتمعان في امر واحد وقد عرفت آنفا ان المنع بالنظر الى المفهومات الجزئية
 وعدم المنع بالنظر الى مفهوم صادق عليها فالاول متصف بالثاني فلا مانعة بينهما كما اشار
 اليه في الجواب قوله قلت اه منع الملازمة على تقدير ومنع استحالة اللازم على تقدير آخر
 وتقريره ان اراد بقوله فيلزم صدق الشيء على نقيضه صدق الشيء على ما يصدق عليه
 نقيضه فالملازمة ممة وان اراد صدق الشيء على نفس نقيضه فالملازمة مسلمة وبطلان
 التالى ثم اذ الشيء كما لا يمنع ههنا صادق على نفس نقيضه كما يمنع ههنا فعلى هذا يؤل
 هذا الجواب الى ما اشترنا اليه آنفا قوله فواقع في غير موضع اى في غير موضع واحد بل
 في مواضع كالشيء يصدق على الاشياء وكالممكن يصدق على الاممكن فان كلامنا الاشياء
 والاممكن لكونه مفهوما من المفهومات يصدق عليه انه شيء او ممكن قوله
 فان قلت يلزم من هذا اى من ككون ما يمنع ما لا يمنع ان يكون المانع لا مانع
 لان كلامنا لا يمنع ولا مانع متصف بعدم الممانعة وهذا يبان فساد آخر
 بانه وان لم يلزم فيه صدق الشيء على نقيضه لكنه يلزم منه سلب الشيء عن نفسه
 وهو محمى فعلى هذا ككل من السوالين يؤل الى ابطال منع الشارح خلف النتيجة
 واثبات بطلان النتيجة المذكورة الذى صدر من المستدل وقد عرفت انه مغالطة
 منشأوها عدم الفرق بين المفهوم الكلى والمفهومات الجزئية والاول متصف
 بعدم المنع لصدقه على المفهومات الجزئية المتصفة بالمانعية فغايتة صدق عدم المانع
 على المانع فليس ههنا سلب الشيء عن نفسه قوله قلت اى منع الملازمة
 على تقدير ومنع بطلان اللازم على تقدير آخر كما في السابق وتقريره ان اراد بسلب الشيء
 عن نفسه ان هذا ليس نفسه فالملازمة ممة وان اراد به ان هذا ليس بصادق على نفسه
 وثابت له فالملازمة مسلمة وبطلانه ثم والحاصل ان سلب الشيء عن نفسه بالمعنى الاول
 ليس بلازم واللازم ههنا انما هو بالمعنى الثانى وهو ليس بمح وهذا معنى قوله واللازم
 الثانى لا الاول هذا وقد عرفت ان هذا اليراد كالايراد الاول ودفعه دفعه كما اشترنا اليه
 فلا وجه لقوله واما بمعنى ان هذا ليس بصادق على نفسه لان هذا يشعر بكون قوله
 ان يكون المانع لا مانع سالبة وقد تحققت انه موجبة معدولة اذ الموجود هنا اتصاف المانع
 اعنى المفهومات الصادقة على المفهومات الجزئية بعدم الممانعية بمعنى ان المفهوم
 الصادق عليها شامل لجمعها غير مخصص بها الا ان يكون معنى قوله المذكور ان هذا ليس
 بصادق على نفسه بل الصادق هناك عدمه عليه والامر ههنا كذلك اذ لا مانع
 يصدق على المانع ولعله قرره بما قرره لاجل الانتقال الى السؤال والجواب الآتين فافهم
 فاقبل من ان ههنا احتمالا ثالثا وهو ان المانع ليس بمانع على معنى لا يتصف بالمانع بل بعدم المنع

على الموجود الخارجى فالمطابق مفهوم هذا والمطابق بفتح الباء ذات الموجود الخارجى فلا يلزم ان يكون الجزئية وصفا للموجود الخارجى وما يقال من ان كل ماى الخارج فهو جزئى فضاء انه اذا حصل فى العقل انصف بالجزئية وهذا بخلاف تصور مفهوم الذات فانه اى مفهوم الذات من حيث انه متصور عين حقيقة النوع فهو غير مانع من الشركة فلا تعين هنا حتى يكون حثية التطبيق على الموجود الخارجى داخلية فيه فيلزم ان يكون الكلى جزئيا والحاصل ان اعتبار جزئية التعين يقتضى ان يكون حثية التطبيق داخلية فى المفهوم كما فى الجزئى واعتبار عدم جزئيته يقتضى ان يكون خارجة عنه كما فى الكلى فلا يرد عليه ان الكلى ايضا منطبق على الموجود الخارجى كما فى زيد انسان فيلزم ان يكون جزئيا هكذا ينبغي ان يقرر هذا المقام قال الشارح قلت اه حاصله انه ان كان المراد من المحكوم عليه فى التسمية هو ما صدق عليه مفهوم لفظ الجزئى فلا بد ح ان يكون المراد من مفهوم لفظ الجزئى فى الصغرى هو الما صدق فذلك الاخرى ممنوعة كيف وانها كاذبة بل سالبة مع ان ايجاب الصغرى شرط فى الشكل الاول وان امكن دفعه بمجعلها معدولة كما هو الظاهر فعلى هذا لم يلزم النتيجة المذكورة من القياس المذكور ايضا ولو ضوحه تركه الشارح لان ما لا يكون صفرا مسلما لا يكون نتيجته مسلمة ايضا وان كان المراد من المحكوم عليه مفهوم لفظ الجزئى كما هو الواقع فالقياس المذكور على تقدير تسليم اتناجه بناء على ان صفرا ح تكون طبيعية والطبيعية وان لم تكن منتجة اذا كانت كبرى كما صرحوا فى باب المغالطة لكنها منتجة اذا كانت صغرى كما صرح به بعضهم فتح يكون نتيجته حقة فدعوى الخلف فيها ممنوع جدا هذا فمن لم يفهم الكلام وزعم ان ههنا تقريرين آخرين فلم يتبصر بالعينين بل كل ما يمكن ان يقرر ههنا فهو داخل فى تقرير العلامة كما لا يخفى على ذوى الفطانة قوله مفهوم لفظ الجزئى اجتزاع عن المفهومات الجزئية المانعة عن الشركة من مفهوم زيد ومفهوم عمرو وغيرهما وفيه اشارة الى ان لفظ الجزئى فى الموضوعين من الشرح على حذف مضاف كما اشرنا اليه فى اثناء التقرير قوله ما يمنع عن وقوع الشركة اى مفهومه ذلك لانه شامل للجمع المفهومات الجزئية المانعة من وقوع الشركة فيها ولو كان الجزئى كليا كما زعمه المجيب ومن شأنه المنع كما هو مقتضى تعريفه يلزم ان يكون ما يمنع ما لا يمنع اذا الاول وصف الجزئى والثانى وصف الكلى فلو كان الجزئى كليا يلزم المحذور المذكور فحاصله اثبات ما فى النتيجة المذكورة من الخلف بانها لو كانت مستقيمة لزم صدق الشئ على تقبضه وهو مح واقول لعل هذه مغالطة نشأت من اشتراك لفظ المانع بين المفهومات الجزئية وبين مفهوم لفظ الجزئى فيصدق على الكل انه مانع لكن من البين ان المنع فى الاول بالنظر الى ما صدق عليه مفهوم لفظ الجزئى وفى الثانى بالنظر الى مفهوم لفظ الجزئى فلا يلزم ههنا صدق الشئ على تقبضه قطعا لان احدهما لبس تقبض الآخر لكون المراد من احدهما نفس المفهوم ومن الآخر ما صدق عليه ذلك المفهوم ومن شرط التناقض الاتحاد فالمنع صفة الما صدق وعدم المنع صفة المفهوم فلا تناقض هذا ومن هذا يظهر ان هذا قريب الى المغالطة التى اوردها الش ههنا ثم ان المراد من قوله ما يمنع عن وقوع الشركة اه منع المفهوم من حيث انه متصور فى الذهن كما سبق بيانه فى تحرير

على الغفلة عن المقام اذ الكلام ههنا في المنع وعدمه وكل منهما ناش عن الاعتبار المذكور
 وحيث لا اعتبار فلا منع ولا عدم المنع نعم قد تقرر في محله ان الماهية لا بشرط شيء اعم
 من الماهية بشرط شيء ومن الماهية بشرط لاشي لكن الكلام ههنا ليس في ذلك فتدبر
 والله الموفق لما هنالك قوله فلا يكون اي تعريف الكلي مانعا ولا مانعا وقد بينا
 وجهه وفي بعض النسخ فلا يكون جامعا ولا مانعا وفي بعضها فلا يكون مانعا ولا جامعاً
 فواحد من كلتا النسختين اشارة الى تعريف الكلي والاخر الى تعريف الجزئي والكل
 غلط نشأ من عبارة الشرح وصوابه مانعا ولا مانعا وتفسيره ما بيناه قوله ايضا
 اي كما لا يحصل فائدة الاحتراز عن مثل الواجب اذا اكتفى بقيد النفس وقد سبق ولعله
 اخبر بان هذه الفائدة لاجل تأخر قيد التصور عن قيد النفس في التعريف اولان
 الاكتفاء بقيد النفس يستلزم ايضا خروج الكليات الفرضية بخلاف الاكتفاء الثاني
 فكان الاكتفاء الاول اقوى فسادا من الثاني وما قيل من ان الاكتفاء الثاني لا يستلزم
 محذورا على سبيل القطع بل زيادة قيد النفس بعد قيد التصور انما هي الدفع الوهم المرجوح
 على ما حققه شارح المطالع ومحشية الشريفة فهو وان كان وجه التأخير هذه الفائدة
 لكنه لا يرضى به الشارح اعلامة والمحشى كما عرفت تحقيق المقام في شرح الشرح
 فتذكر قوله مانع ذكره باعتبار ان اضافة الضميمة الى البرهان ببيان او باعتبار ان التاء
 في الضميمة لازمة للكلمة فتذكرها وتأتيه سببان والافاظا ههنا يقال مانعة قوله ايضا
 اي كما ان اعتبار الوجود الخارجي مانع او المعنى كما انه بدون ضميمة البرهان مانع اذ عدم
 ضميمة البرهان لازم لا اعتبار الوجود الخارجي وقد اشرنا اليه قوله لاحقا في ان
 عدم الخفاء لا يدخل فيه للانصاف وان فهم ذلك من كلام الشارح بناء على ان تعليق
 عدم الخفاء بالمنصف يشعر بعلة مأخذ الاشتقاق اعني الانصاف لعدم الخفاء وظاهر
 انه لا يدخل له في ذلك اذ رب شخص يكون منصفاً ويخفى عليه ذلك لعدم فطنته اولا عدم
 تأمله وتفكره ورب شخص لا يكون منصفاً ولا يكون المقام خافيا عليه لفطنته اولاً تأمله
 وتفكره فلا بد ان يقال بما يكون علة لعدم الخفاء مثل ان يقال كما لا يخفى على الفطن او
 التأمل او المتفكر او غير ذلك ويمكن ان يقال الانصاف من آثار الفطنة او التأمل والتفكر
 فلعله من قبيل ذكر اللازم واردة الملزوم وانما قال ما قال اشارة الى ان هذا المقام غير خفي
 على منصف فطنا او غيره ومتأملاً او غيره وفيه من المبالغة ما لا يخفى وقبل الانصاف له مدخل
 في الظهور اذ العناد يمنع ادراك المقدمات على الوجه اللائق فيكون الانصاف سبباً للتأمل
 على ان في كلام الشارح حذفاً وهو التأمل او الفطن وفيه ان لا نعلم ان العناد يمنع ادراك
 المقدمات قال الله تعالى الذين آتيناهم الكتاب يعرفونه كما يعرفون وكان الانصاف سبباً للتأمل
 ليس بكلي بل جزئي وعكسه اي كون التأمل سبباً للانصاف اظهر كما اشرنا اليه واما حال
 الحذف فخرى ان يحذف من بين قال الشارح فان مفهومه الذات اي الماهية الغير المانعة عن
 اشركة مع التعيين اي ما به الامتياز يعني ان مفهومه هذا المجموع وباعتباره يمنع الاشراك فهو
 جزئي مشخص في الذهن ولعل الشخص الذهني انما نشأ من حيث تطبيق ذلك المفهوم
 على الوجود الخارجي فثبته التطبيق داخله في ذلك المفهوم كما اشار اليه بقوله كما يمنع
 تصور نفس تصور الهدية اي مفهوم هذا من حيث انه متصور في الذهن من حيث تطبيقها

لا فيه تعريف بعض لهذا القائل حيث
 اختار ما مال اليه المحققان المذكوران
 ثم زعم ان المحشى لو قدم هذه الفائدة
 لكان افيد ولم يشعر انه لو كان الامر
 بما لا ياله واختاره هذا القائل
 لكان تأخير هذه الفائدة مناسباً لهذا
 محله

لا فيه لطيفة

كالبرهان في الواجب فتح يخرج عن التعريف مثل الواجب لان تصور مفهومه مع
ضميمة البرهان مانع كما سبق والظاهر المتبادر من اسناد المنع الى التصور استقلاله
في ذلك فيحمل عليه فلا يخرج عن التعريف مثل الواجب فزيادة المنع انما هو
لازالة الوهم المرجوح وزيادة التوضيح لالزامه انتهى والحق مع الشارح العلامة
لانا لان سلم ان المتبادر من اسناد المنع الى التصور استقلاله في ذلك المنع بل المتبادر منه كونه
في العقل سواء كان مستقلا ولا على ان هذا جار في الاكتفاء بقيد النفس اذ لو قيل لا يمنع
نفس مفهومه كان المتبادر منه استقلال المفهوم في ذلك المنع مع قطع النظر عن كونه
متصورا في العقل بل بالنظر الى الوجود الخارجي فتح يخرج مثل الواجب فلا بد من زيادة
قيد التصور لزالة هذا الوهم فاهو جوابه فهو جوابنا مع ان امثال هذا الوهم تكفي
في انتقاض التعريف كيف لا وقد اوردوا عليه النقض بالمواد المفروضة فلا يلتفت ههنا
الى قول من يؤيد جانب السيد وشارح المطالع وقوله واما ذكر المفهوم جواب عم قيل
انك قد حققت لزيم قبدي النفس والتصور فلا يكون قيد المفهوم مستدركا بل مستلزما
للزوم ان يكون المفهوم مفهوم وحاصله ان المحذورين انما يلزمان ان لو كان مورد القسمة
المفهوم وقد عرفت انه اعتبر التقسيم المجازي فورد القسمة اللفظ فلا يلزم الاستدراك
ولان يكون المفهوم مفهوم قوله لان نفس مفهوم ما تمناه يعني انه لو قيل ما لا يمنع
نفس مفهومه عن وقوع الشركة كان المتبادر منه ان ذلك باعتبار الوجود الخارجي
فيخرج عن التعريف مثل الواجب والكليات لفرضية لان نفس مفهومها باعتبار الوجود
الخارجي مانع عنه اما مثل الواجب فلم يدم اشتراكه فيه واما الكليات لفرضية فلم يدم وجودها
فيه كما اشار اليه الشارح والقول بان اعتبار الوجود الخارجي في ٨ ضم البرهان الى مفهومه
فيكون معنى التعريف لا يمنع نفس مفهومه من غير ضميمة البرهان عن وقوع الشركة
وظاهر ان المنع في الواجب انما هو باعتبار ضميمة البرهان لا بدونها فيدخل الواجب
ح في التعريف ليس بشيء بل هو من اشتباه اللازم باللزوم فغايتة ان اعتبار الوجود
الخارجي يلزمه عدم ضميمة البرهان فالمحوظ في التعريف حين الاكتفاء بقيد النفس
انما هو الاول والثاني من البين ان احدهما ليس عين الآخر ولا مساوياه قوله ولو كان
المراد نفس المفهوم اه كانه جواب عما قيل فلم لا يجوز ان يكون المراد نفس المفهوم
من غير اعتبار شيء اصلا لا الوجود الخارجي ولا الوجود الذهني فاجاب بهذا وحاصله
ان المراد لو كان نفس المفهوم من حيث هو هو مع قطع النظر عن الاعتبارين لزم ان
لا يكون التعريف مانعا ولا مانعا اي لزم ان لا ينصف باحدهما ان الانصاف باحدهما
فرع احد الوجودين ضرورة ان ثبوت الشيء للشيء فرع ثبوت المثبت له ان ذهنا فذهن
وان خارجا فاعارج ومن البين ان نفس المفهوم مع قطع النظر عن كلا الاعتبارين لا ثبوت له
في احد الوجودين بالنظر الى ما هو اللازم ههنا من المنع وعدمه عن وقوع الشركة
فيكون ذلك المفهوم معدوما مطلقا فيجوز ارتفاع المانع والامتناع عنه قطعاً
وما قيل من انه لا يلزم من عدم اعتبار شيء اعتبار عدمه اذ الاول اعم من الثاني فلا يكون
ذلك المفهوم معدوما مطلقا فلا يجوز ارتفاع المانع والامتناع عنه فالصواب ان يقال
من اعتبار عدم شيء وانما يفسر هذا القول بضمهم بقوله اي بشرط اعتبار الاشياء في

واما ما وقع في بعض نسخ هذه
النسائل من قوله لا ينافي بلا ضميمة
البرهان بله النافية في قوله لا ينافي
فساده اظهر من ان يجني

فخلاف الواقع وان اراد مذهب الحكماء فكذلك خلاف الواقع ايضا وان اراد الخلط بين المذهبين فقد وقع فيما وقع اعلم ان الكلّي منقسم الى ستة اقسام لان افراده المتوهمه اما ان تكون متممة الوجود في الخارج كشريك الباري او تكون ممكنة الوجود وح فاما لا توجد في الخارج اصلا كالغناء او يكون بعضها موجودا فيه وح اما ان يكون الموجود منها واحدا فقط اما مع امتناع الغير كالواجب تعالى واما مع امكانه كالشمس واما ان يكون الوجود منها كثيرا وح فاما ان يكون متناهيًا كالنجوم السبعة السيارة او غير متناه كالنفوس الناطقة على مذهب الحكماء بناء على ان النفوس الناطقة المفارقة عن الابدان غير متناهية بالفعل عند هم ولوكونها مجمعة غير مرتبة لا يجري فيها التطبيق عندهم على ما قرر في الحكمة فلا يلتفت الى ما قيل ههنا هذا ولا يصح تمثيل هذا القسم السادس بالاعداد وعلومات الله تعالى الغير المتناهية فان اللاتناهي فيهما بمعنى لا يتوقف عند حد باتفاق الحكماء والمتكلمين ثم اعلم ان كلية الكلّي انما هي بالقياس الى افراده لا بالقياس الى المحل القائم هو به اذا كان من العرضيات نحو اليناص فان كليته انما هي بالقياس الى بياض هذا الجسم وذلك الجسم وغير ذلك دون الجسم القائم هو به وكاعلم فان كليته انما هي بالقياس الى علم زيد وعلم عمرو وهكذا لا بالقياس الى زيد وعمرو مثلا ومن ههنا تسميهم بقولهم ان حل الكلّي على جزئياته حل المواظاة اي الحل به هو ولا يعتبر فيه حل الاشتقاق ولا الاعم فلا يكون البياض مثلا كليا لا يصدق على بياض هذا الجسم وذلك الجسم وكذا لا يكون العلم كليا لا يصدق على علم زيد وعلم عمرو وهكذا واما حل البياض على هذا الجسم وذلك الجسم وحل العلم على زيد وعمرو وحمل الاشتقاق فيقال هذا الجسم ابيض وذلك الجسم ابيض وزيد عالم وعمرو عالم وحل ذه فيقال هذا الجسم ذو بياض وزيد ذو علم حقق ذلك في محله وههنا كلام لا ينحمله المقام قال الشارح العلامة اذ في الاكتفاء بالنفس او التصور لا يحصل هذه الفائدة اي الاحتراز المذكور كانه جواب عما قيل انك خصصت الفائدة المذكورة بمجموع اقبدين فهلا يحصل تلك الفائدة بالاكتفاء باحدهما وحاصل الجواب انه لا يحصل تلك الفائدة بالاكتفاء باحدهما اما في الاكتفاء بالتصور فلانه اذا قيل لا يمنع تصور مفهومه كان ظاهرا في العقل اذا التصور لا يكون الا فيه ومن البين انه لا يمنع ضمنية البرهان فخرج عن تعريف الكلّي مثل الواجب تعالى لان تصور مفهومه مع ضمنية البرهان يمنع وقوع الشرية فيه واظهاره لا يخرج عن التعريف الكليات الفرضية لان تصور مفهومها متباين مانع ولا يتصور فيها ضمنية البرهان واما في الاكتفاء بالنفس فلانه اذا قيل لا يمنع نفس مفهومه كان هذا متبادرا بالنظر الى الخارج فخرج عن التعريف مثل الواجب والكليات الفرضية لان نفس مفهومها متباينة من الشرية بالنظر الى الخارج كما اشار اليه الشارح آنفا والحاصل ان التصور ظني والعقل والنفوس متبادر في الخارج فبايهما اكتفى لا يحصل الاحتراز المذكور فلو ترك القيدان وقيل لا يمنع مفهومه فالاولى ان لا يحصل الفائدة المذكورة وقوله كما لا يخفى المنصف كانه تعرض بشارح المطالع والشريف حيث قال ما حاصله ان زيادة النفس لازمة الوهم لا لوجودها اذ لو قيل لا يمنع تصور مفهومه يفهم من اسناد المنع الى التصور ان له مدخلا فيه اما بالاستقلال او بانضمام امر آخر اليه

في انفسها اعني امتناعها عن الاشتراك في نفس الامر وعدم امتناعها عنه ولم يجعلوا تلك المذكورات داخلية في الجزئيات بناء على ان مقصودهم هو التوصل ببعض المفهومات الى بعض وذلك انما هو باعتبار حصولها في الذهن فالتناسب لغرضهم انما هو اعتبار احوالها الذهنية هذا قوله ولا ينتقض اي التعريفان عطف على قوله يدخل اي وحتى لا ينتقضا ونون التثنية ساقطة وفي بعض النسخ فلا ينتقضان بالنون فهو تفرع على ما تقدم قوله من مسامحاته جمع مسامحة وهي استعمال اللفظ في غير معناه المتبادر لوضوح الامر فيه وانما حله على المسامحة دون المجاز لانه مشروط بالقرينة والعلاقة مع انه يجب الاحتراز عنه في التعريفات كذا قيل وفيه تأمل قوله من حيث القاعدة العربية اي من حيث مراعاتها قوله اذ على اعتبار العربية اي على اعتبار قاعدتها قوله يجب ان لا يكون الكثيرون اقل من ستة بناء على ان الكثيرين جمع كثير وهو لا يطلق على اقل من اثنين واقل افراد الجمع ثلثة فيكون الانسان ثلث مرات ستة ولولم يطلق الكثير على اقل من ثلثة كما عند بعضهم يجب ان لا يطلق الكثيرون على اقل من تسعة ولو بني الكلام على ان اقل الجمع انسان كما ذهب اليه بعضهم يجب ان لا يطلق الكثيرون على اقل من اربعة على الاحتمال الاول في الكثير وعلى اقل من ستة ايضا على الاحتمال الثاني فيه قوله وان يكون من ذوى العقول وما جاء من غيرهم من الجمع بالواو والياء والنون فشاذا لا يقاس عليه كما بين في التحو قوله وان يكون الجنسية والنوعية اه اعل وجه التخصيص كونها اشهر الكلمات وباقيها مقبس عليها فقوله باعتبار الصدق معناه باعتبار امكان فرض الصدق كما بينه آنفا فاقيل من ان هذا المحذور يجري في كل كلى حتى الفرضيات فلا وجه لتخصيص المذكورات بالذكر ساقط على ان النوعية يمكن ان تكون شاملة للكلمات الفرضية نعم يمكن ان يقال ان هذا يقتضي ان يوجد لفظا الكثيرين في تعريف الجنس والنوع والفصل جميعا مع انه لا يوجد الا في تعريف الاولين الا ان يقال انهم وان لم يذكره في تعريف الفصل لفظا لكنه المذكور فيه معنى قوله اذ لا يوجد صفة الكثرة اه فاحد هذا الجمع كل اثنين اثنين وهذا تعليل للاخير وترك لتعليل الثاني لظهوره من التحو واما لتعليل الاول فاشترنا اليه آنفا كما نقل عنه في الحاشية قيل ان علة الاول تتوقف على امرين احدهما ان اقل الجمع ثلثة وهو شائع والثاني ان صفة الكثرة لا توجد في اقل من اثنين وهذا مستفاد من هذا التعليل فلذا لم يتعرض لتعليل الاول وجعله علة للاول بملاحظة الشائع بعيد مع ان الاخير طالب للعلة ايضا بل تعسف جدا قال الشارح العلامة وهذا المنع اي المنع من حيث النظر الى الوجود الخارجي قال الشارح اما بان لا يكون له وجود خارجي وذلك بان يكون المنع مسلطا الى قيد الوجود الخارجي فافهم قال الشارح واما بان يكون له وجود خارجي غير مشترك وذلك بان يكون المنع مسلطا على وقوع الشركة ثم ان انتفاء الاشتراك امام امكان الغير او مع امتناعه فقوله كالشمس الظاهر انه مثال على الاحتمال الاول كما يشهد به الكتب المنطقية ويحتمل ان يكون مثالا على الاحتمال الثاني كما يقتضيه القواعد الحكمية كما بينا ذلك في حواشينا على العقائد الجدلالية فاقبل ههنا من انه يحتمل المذهبين مذهب امكان شمس آخر خارجي ومذهب امتناع شمس آخر خارجي ان اراد من المذهبين مذهب المنطقيين

لا وما قيل من انهم انما انظار وجمع
الكثرة وقالوا واكثرين اشارة الى ان جميع
الكلمات متساوية باعتبار التصور
حتى انه ما من كلى الا وهو صادق
على ذوى عقول متكررة بهذا الاعتبار
وان كان ما بينا لها المذكور على الوثب
واما اختيار صيغة المذكور على الوثب
فلكونه اشرف هذا فلا يخفى انه
نصير فاعلى خارج عما يتعلق
بالعبارة فالحق انه محمول على المسامحة
كما اشار اليه المحشى

قالوا في حد العلم حصول صورة الشيء في العقل مع ان الصورة الحاصلة من الشيء لا تكون
 الا فيه والقول بان الاستدراك المذكور مندفع بان يجعل كلمة في متعلقة بقوله لا يمنع اه
 بعيد جدا ويرده ايضا قولهم حصول صورة الشيء في العقل قوله اي اشتراكه بين
 كثيرين الخ لما كان تفسير الشارح مقتضيا لكون الشركة من جانب الافراد لا من جانب
 المفهوم مع ان الظاهر ان يكون الامر بالعكس فصوره بذلك والظاهر انه تفسير باللازم
 لان كون الافراد مشتركا في المفهوم يلزمه كون المفهوم مشتركا بين الافراد واعل الشارح
 ظن التساوي بين الامرين ففسر باحدهما ههنا وبالاخر في تعريف الجزئي لكن
 الظاهر ما اشار اليه المحشي قوله امكان فرض صدقه على كثيرين اه بناء على ما
 حققه الشريف وغيره من ان الكلية امكان فرض الاشتراك والجزئية استحالة فان قلت
 فعلى هذا يكون الجزئي داخلا في تعريف الكلي لان كل جزئي يمكن فرض صدقه على
 كثيرين بمجرد النظر اليه الصحة وقوعه مقدما للشرطية مثل قولنا ان كان زيد صادقا
 على كثيرين كان كليا فجميع الجزئيات يكون داخلا في تعريف الكلي فلا يكون مانعا
 بل لا يكون تعريف الجزئي جاسعا ايضا قلت الفرض ههنا بمعنى التجويز اي الحكم
 بالجواز لا بمعنى التقدير المتعبر في مقدم الشرطية ولا شك ان العقل اذا جرد النظر
 الى المفهوم عن الخصوصيات يحكم في البعض بجواز صدقه على كثيرين فهو الكلي
 وفي البعض لم يحكم به فهو الجزئي وقد قال شارح المطالع ٩ بان ما نحن فيه فرض ممتنع
 بالوصف وما وقع مقدما للشرطية فرض ممتنع بالاضافة فالفرض والفروض في الجزئي
 الغير الواقع مقدما للشرطية كلاهما محالان والفرض فيما وقع مقدما للشرطية ممكن
 وان كان المفروض ممتعا فالحاصل ان مجرد فرض صدقه على كثيرين لا بالفعل ولا في
 نفس الامر بل بالامكان كاف في اعتبار الكلية في الجزئية لا بد ان يكون ذلك الفرض
 ممتعا ايضا ولا كذلك ما وقع مقدما للشرطية قوله لا اشتراك في الواقع وان اعتبره
 بعضهم لكن الحق عند المحققين ومنهم الشيخ ما اشار اليه المحشي قوله حتى يدخل
 الكليات الفرضية قال الشريف في الحاشية الصغرى هي اي الكليات الفرضية التي
 لا يمكن صدقها في نفس الامر على شيء من الاشياء الخارجية والذهنية كاللاشي فان كل
 ما يفرض في الخارج فهو شيء في الخارج وكل ما يفرض في الذهن فهو شيء في الذهن
 ضرورة فلا يصدق على شيء منهما انه لاشي وكالا يمكن بالا. كان العام فان كل مفهوم
 يصدق عليه في نفس الامر انه ممكن عام فيمتنع صدق نقيضه في نفس الامر على مفهوم
 من المفومات وكالا وجود فان كل ماهو في الخارج فهو موجود فيه وكل ماهو
 في الذهن فهو موجود في الذهن فلا يمكن صدق نقيضه على شيء اصلا لكن هذه الكليات
 الفرضية مع امتناع صدقها على شيء لا يمنع العقل بمجرد حصولها فيه عن فرض الاشتراك
 بين كثيرين بل يمكنه فرض اشتراكها بمجرد حصولها مع قصع النظر عن شمول نقيضها
 بجمع الاشياء وانما اعتبر انقوم في التقسيم الى الكلي والجزئي حال المفومات في العقل
 اعني امتناعها عن فرض العقل لا اشتراكها بين كثيرين وعدم امتناعها عنه فجعلوا
 امثال مفهوم واجب الوجود ونقيض المفومات الشاملة بجمع الاشياء الذهنية
 والخارجية المحققة والمقدرة داخلة في الكليات دون الجزئيات ولم يعتبروا حال المفومات

لهذا السؤال والجواب مشهودان
 فيبينهم ههنا
 ٩ اقول كلام شارح المطالع وان كان
 في الكليات الفرضية لكن لا فرق
 بينها وبين امثال الشرطية لئلا كورة
 في كون الفرض فيها فرض ممتنع
 بالاضافة فلذا يدنا المقام بما قرره فيه
 ههنا

في المركب بتركيب اللفظ بل بدلالة جزء اللفظ على جزء المعنى فنحن إن يفهم منه ان الافراد والتركيب صفتان للمعنى اولا وبالذات بل هو صريح ايضا ٧ فيما اشار اليه المحشى وقد قال الشريف في الحاشية الصغرى ان الافراد والتركيب صفتان للالفاظ اصالة وبوصف المعاني بهما تبعا فيقال المعنى المفرد ما يستفاد من اللفظ المفرد والمعنى المركب ما يستفاد من اللفظ المركب وبعبارة اخرى المعنى المركب ما يستفاد جزؤه من جزء اللفظ والمعنى المفرد ما يستفاد جزؤه من جزء اللفظ فالحق ان كلام المحشى لا يخفى عن متانة ثماته قد نقل عن الشيخ الرضى ان الافراد والتركيب صفتان لللفظ عند المنطقيين والمعنى عند النحاة وهذا يؤيد ايضا ما ذكره المحشى ههنا فعلى هذا لو بنى كلام الش العلامة في الافراد والتركيب على ما ذهب اليه النحاة كما نقله الرضى لثم لكنه بعيد من وجوه لا تخفى قال الش العلامة اى لا يمنع مفهومه لما كان ظاهر العبارة ان غير المانع من الشركة هو تصور المفهوم مع ان المتبادر من التصور المضاف الى المفهوم المعنى المصدرى ولا يتصور كونه مانعا لاشارة بهذا التفسير الى ان اسناد المنع الى التصور اسناد مجازى وان المراد عدم منع ذلك المنع من حيث انه متصور وانما عدل الى المجاز تنبيها على ان مدار المنع وعدمه هو التصور هذا ولك ان تقول فسر بهذا اشارة الى ان التصور بمعنى التصور واضافته الى المفهوم بيانية وتعلق المنع بالتصور يشعر بالحبيثة وما قبل من ان نفس التصور لقيامه بالنفس الجزئية جزئى لكون جزئية المحل مستلزما لجزئية الحال فمح لا يصح الانقسام الى الجزئى والكلى فلا يخفى ما فيه لانه يقتضى ان يصح بقاء تعريف الجزئى على ظاهره مع انه محتاج الى هذا التفسير ايضا قطعاً على ان المقسم في الحقيقة عبارة عن المفهوم الذى حصل في العقل فلا يتناول الجزئى كما عرجه شارح المطالع في الابحاث التى اوردها ههنا والحق ان ما ذكره القائل لا يتعلق بما ذكره الشارح ههنا فالوجه فيه ما ذكرناه واما ما ذكره شارح المطالع فدفعه محتاج الى كلام طويل لا يلبق ابراده ههنا وله اى بمجرد انه متصور ظن المحشى ان بيان الش قاصر عن تفسير لفظ النفس الواقع في عبارة المصنف ففسره بذلك و اشار بالبلاء السببية الى ان كلمة حيث للتعليل لا للتقييد لكن الظاهر ان بيان الشارح يفيد ما فاده لفظ النفس لان الظاهر ان الحبيثة تعليلية فتفقد ان المنع وعدم المنع انما هو من هذه الجهة لامن غيرها وهذا المعنى بعينه معاد لفظ النفس فلا غبار في تفسير الش الا ان يقان ان مراده بيان هذا المعنى لا تعرض لىض للش لكن يأتى عنه قوله على ما يفيد من قبل النفس وحاصل معنى الكلام على التفسيرين ان الكلية والجزئية لا يلاحظ فيها امر خارج عن المفهوم مثل ملاحظة البرهان والوجود الخارجى فيظهر به ان الكلية والجزئية من المعقولات الثانية العارضة للماهية بشرط حصولها في العقل وقيد في الذهن بما لا حاجة اليه وان كان فيه فائدة من حيث ان فيه تنصيصا على ان الكلية من ثوائى المعقولات قبل لم يقل بما لا صحة له لجوارى حمل التصور على المعنى اللغوى فعنى انه منصوره ذو صورة ولا يخفى ان المعنى اللغوى وان كان متبادرا في عبارة المتن لكن بعد تفسير الش لا يبق له وجه قوله فتأمل اشارة الى ان حق الحدود التامة الاسمية ان يذكر فيها جميع القبولات المعبرة في معرفتها بالمطابقة والتصريح اذا لاكتفاء بالتضمن والالتزام مما يورث فيها نقصا او قد تقرر ان القبول الواقعة في التعاريف قد تكون موضحة ويدل على ما قررنا انهم

٧ الا يرى الى قوله فاذا سكن المعنى واحسد ان لا يدل الجزء من اللفظ اه فقد جعل على جزء المعنى سببا لكون اللفظ مفردا وهذا ادل دليل على ما قرناه كما اشار اليه ان كون المعنى الصغرى والحسنى عند المناطقة غما هو مفردا ومركبا دلالة اجزاء اللفظ على بالنظر الى دلالة اجزائها عليها فهما جزؤه وعندنا دلالتها عليها وان كان صفتان للالفاظ اصالة وان كان المعنى نظره الاصل على الجزئية الا يرى انهم ولا كذلك الكلية والجزئية المعقولات جعلوا الكلية والجزئية ويدل الثانية دون الافراد والتركيب وجعلوا على ما ذكرنا ايضا انهم جعلوا مباحث الافراد والتركيب من مباحث الالفاظ ومباحث الكلية والجزئية من مباحث المعاني فراجع

من مباحث المعاني
الى مثل الشمسية

وبالذات ولللفظ ثانيا وبالعرض والاعتناء بحال المبتدئين اعتبر التقسيم الثاني المجازي
 هذا هو التقرير الموافق لكلام الشارح لكن لما كان قول الش في بيان العلاقة تسمية للدال
 باسم المدلول غير موافق ظهرا لقوله اقسام للمفهومات اولاً وبالذات ولللفظ ثانيا وبالعرض
 لكون الدال والمدلول عبارة عن الذات والمفهومات الحقيقية والمجازية من قبيل
 الاوصاف فليس شئ منها دالا ولا مدلولاً اشار بقوله ان المعاني الحقيقية ما هو وصف
 للمفهومات اه الى دفع المسامحة في كلام الش وان مراده تسمية اوصاف الدال باسم وصف
 المدلول ولا يكون غرض الش ههنا اتما هو بيان علاقة المجاز ووضوح ان التسمية المذكورة
 اتما هي بالنظر الى المفهومات والاصناف ساجح فيه فلا ينبغي ان ينزع في مثله فحاصل
 كلام المحشي ههنا ان لفظ الكللي مثلا يطلق على مفهومين احدهما مالا يمنع نفس تصويره
 عن وقوع الشراكة فيه وهذا مفهوم حقيقي له وثانيهما مالا يمنع نفس تصور
 مفهومه عن وقوع الشراكة فيه وهذا مفهوم مجازي له لان المرادح بالمعرف لفظ الكللي
 اذ لو كان المراد به ح المفهوم يلزم ان يكون للمفهوم مفهوم وقس عليه لفظ الجزئي قوله
 يدل عليه اي على كون الاطلاق المذكور اطلاقاً مجازياً قوله تسمية الدال باسم المدلول
 ولا شك في هذه الدلالة وان توزع فيه نعم او كان الضمير راجعاً الى مضمون قوله ان المعاني
 الحقيقية لها ما هو وصف للمفهومات وانما تطلق على ما هو وصف اه لا يمكن النزاع
 في الدلالة المذكورة لكن لا حاجة الى ذلك كما عرفت آنفاً على اننا قد حققنا ان المحشي
 قد اشار بتقريره المذكور الى ان كلام الش معنى على الحذف في المقامين اي تسمية اوصاف
 الدال باسم وصف المدلول كما اشار اليه في الحاشية وان ساجح فيه لوضوحه فبعد وضوح
 الامر لا ينبغي النزاع في الدلالة المذكورة فتسدر وبالله التوفيق قوله لكن كون المفرد
 والمركب اه استدراك من قوله ان المعاني الحقيقية لها ما هو وصف للمفهومات اه يعني
 ان كون المفرد والمركب كسائر الاقسام في ان المعنى الحقيقي لهما ما هو وصف للمفهوم
 وانما يطلق على ما هو وصف للفظ مجازاً محمل بحث بل الامر بالعكس فيهما فان المعنى
 الحقيقي لهما ما هو وصف للفظ وانما يطلق على ما هو وصف للمفهوم مجازاً تسمية
 للمدلول باسم الدال هذا اورد عليه انه ان اراد ان الامر بالعكس فيهما في عرف النحاة
 فسلم ولا يفتد وان اراد في عرف الناطقة فبطلانه اوضح بعد المراجعة الى ما ذكره المحقق
 في شرح المطالع وارضحه الشريف في حواشيه مؤيداً بالنقل عن الشفاء فلا يخلص
 الابان لا بعد تلك الكتب الثلاثة من المطولات ونحن نقول ما ذكره المحقق والشريف
 مؤيداً بالنقل عن الشفاء انما هو في توجيه كون مثل عبد الله علماً مفرداً عند الناطقة
 حيث قال الشريف هناك ما حاصله ان المحققين من النحاة جعلوا مثل عبد الله علماً
 مركباً لكون نظره في الالفاظ وقد جرى على مثله احكام المركبات حيث
 اعرب باعرا بين واما المطلق فنظره في الالفاظ على سبيل التبعية للمعاني فاذا كان
 المعنى واحداً بان لا يبدل الجزء من اللفظ على جزء منه عد مفرداً كما في مثل عبد الله علماً والاعد
 مركباً ثم قال نافلاً عن الشفاء انه لا تنفكات في هذه الصناعة الى التركيب بحسب المسموع
 اذ المبدل جزء منه على اجزائه من المعنى كعبد شمس اذا اريد به اللقب فقل هذا لا بعد
 من الالفاظ المركبة هذا هو المذكور في الكتب ولا يخفى على الفطن ان حاصله ان لا اعتبار

النزاع فيه هو القول
 في خيل جيزع ان قول الشارح
 تسمية للدال باسم المدلول غير
 موافق لما قصدت اولاً وان
 التقرير المذكور من المحشي
 غير مطابق لتقرير الش وان الدلالة
 في قوله يدل عليه غير تامة والكل
 مندفع بان الش العلامة ساجح في قوله
 اوضح المراد منه وان المحشي اشار
 بتقريره المذكور الى دفع المسامحة
 في كلام الش فبعد اندفاع المسامحة
 في الدلالة المراد منه لا يبقى شك
 المذكورة اتما هي بالنظر الى الاطلاق
 المجازي على ما سقته في الاصل

المورد مولانا احمد الطر موسى ع

هذا القسم وقد سبق منا ان ههنا قسم آخر ما لا يكون للفظ جزء ولا لمعناه جزء كق
 علما لبسيط فهذا البيان صار اقسام المفرد سبعة كما حققه بعض المحققين ٨ لا اربعة كما عند
 الجمهور ولا خمسة كما عند الشارح ولا ستة كما عند صاحب القسطاس والظاهر ما اشار اليه
 الشارح لقلة جدوى القسمين المذكورين مع امكان اندراج القسم الثاني في بيان الش
 سابقا كما اشرنا اليه فتذكر قال الش العلامة وبالحجارة الاجسام المعينة اى بالتعين
 النوعى اعنى الحجرية بناء على ان اللام للعهد الذهني وتعين فرد ما يكون نوعيا لا شخصا
 ومعنى التعين النوعى ان المرمى من نوع الحجر لامن نوع آخر لان النوع متعين فى ضمن تعين
 المفرد كما توهم ٣ اذ لا تعين للفرد ههنا حتى يكون النوع متعينا فى ضمنه مع ان تعين الفرد لا يقتضى
 تعين النوع فالحق ان التعين النوعى ههنا بمعنى ان المرمى حجر لا شجر مثلا وذلك كاف ههنا
 قال الش العلامة لان المقصد مصدر اه حاصله ان مقصود المص ههنا تقسيم اللفظ الى
 المفرد والمركب حيث صدر الكلام باللفظ المنقسم الى قسمين وتعريف المفرد والمركب
 تبعي واستطردى ولك ان تقول ان مق المص من قوله وهو الذى اه فى الموضعين بيان وجه
 الاختصار وان لم يصدره بلام التعليل فالق انما هو التقسيم والتعريف ضمنى بحيث يحصل
 من التقسيم تعريف كل قسم على ما تقرر من ان التقسيم قد يتضمن تعريفات الاقسام وعلى
 كل تقدير يتدفع ما يمكن ان يورده ههنا من ان قوله والتعريف ضمنى غير صحيح لكون كلام
 المص صريحا فى تعريف كل منهما ووجه الاندفاع ظ مما قررنا قوله لانه عدمى لكونه عبارة
 عن عدم ارادة دلالة جريته على جزء معناه ومفهوم المركب وجودى لكونه عبارة عن ارادة
 دلالة جريته على جزء معناه والاعدام لكونها مضافة الى ملكاتها انما تعرف بملكاتها لان
 معرفة المضاف موقوفة على معرفة المضاف اليه ثم ان حاصل مفهوم المركب تحقق القيود
 الخمسة فيه وحاصل مفهوم المفرد عدم تحقق هذا المجموع سواء اتنى بعضها او جميعها وقد
 سبق ما يتعلق به والملكات جمع ملكة وهى كيفية راسخة فى النفس والكيفية هيئة فى الشئ
 لا تقتضى لذاتها قسمة ولا نسبة وهو اربعة اقسام كصفات محسوسة راسخة او غير راسخة
 وكصفات نفسانية حالات كالكتابة فى البسائط الخلقية وملكات كالكتابة بعد الرسوخ
 والعلم وغير ذلك وكصفات استعدادية وكصفات مختصة بالكميات كالمثلثية والمربعية
 والتمه صيبل فى الحكمة فظهر ان الملكية كيفية راسخة فى النفس وهذا قوله بالمعنى
 المذكورة ههنا اى فى المتن اوصاف للفظ ولا تصدق على المفهوم وذلك لان المفرد
 ما لا يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه والمركب ما يراد به ههنا وصفان للفظ ولو كانا
 وصفين للمفهوم يلزم ان يكون لجزء المعنى دلالة على جزء المعنى وعدم دلالة عليه وهو حظ
 البطلان وكذلك مفهوم الكلى ههنا ما لا يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة
 والجزئى ما يمنع نفس تصور مفهومه عن الوقوع وظ ان هذين المفهومين وصفان
 للفظ واوكانا وصفين للمفهوم يلزم ان يكون للمفهوم مفهوم وهذا واضح لزوما وفسادا
 والحاصل انه على هذا التقدير يلزم ان يكون فى الاولين المعنى معنى وفى الاخيرين يلزم ان يكون
 للمفهوم مفهوم والكل فاسد قوله قس المص اى مقصود الش ان المعانى الحقيقية
 لها ماهو وصف للمفهومات يعنى لیس مقصود الش ان هذه الاقسام اقسام مطلقا
 للمفهومات اولا وبالذات بل مقصوده ان هذه الاقسام اقسام حقيقة للمفهومات اولا

ابو القحح فى حاشى التهذيب عليه
 ٣ النور مولانا محى الدين دانه
 فى حاشى الشرح الحسامية الكتابية

لتخصيص المقدر بالجزء المتوى بل هو شامل للحرف المحذوف كالواو والالف والياء ههنا
 وللفاعل المستتر ايضا فغايتها اجتماع القسمين في لفظ ق مع قطع النظر عن الفاعل المستتر
 قوله ايضا اي كما يكون للفظ جزء قوله ويكون ذلك المعنى معناه ٨ مقصودا منه قوله
 والمراد بالقصد اه لا يقال هذا تحرير من غير رضى صاحبه اذ الوجود في التعريف
 هو الارادة لا نأقول اشار بذلك الى اتحاد القصد والارادة على ان هذا البيان شامل
 لما وقع القصد فيه كتعريف الشمسية وغيره قوله القصد الجارى على قانون الوضع
 اى وضع اللغة الموافق له فلا ينقض تعريف المركب منعاً ولا تعريف المفرد جمعاً يزيد
 اذا اريد بجزء منه مثل انشاء الدلالة على شئ من اجزائه مثل رأسه او ظهره او رجله وكذا
 اذا اريد بالياء او الدال الدلالة المذكورة لان تلك الارادة ليست على قانون الوضع وهو
 ظاهر ولك ان تقول المعنى اذا اريد بجزء منه مثل الزاء والياء او الدال العدد ٩ لان تلك الارادة
 ليست على قانون الوضع بل على قانون الحساب وما قبل من انه ح داخل في
 تعريف المركب لصدقه عليه فلا وجه للتحرير المذكور فليس بشئ لا نالنا انفساً انه حينئذ
 مركب على الاصطلاح المراد ههنا وان كان مركباً على الاصطلاح الآخر فلا بد
 من التحرير المذكور قوله وبالجزء الجزء المرتب في السمع بان يسمع بعض الاجزاء اولا
 وبعضها تاليا وثالثا لا يقال ارادة الجزء المقيد من المطلق ارادة مجازية فتحتاج الى قرينة ولا
 قرينة ههنا لاننا نقول الكلام في جزء اللفظ لا في جزء الدال والاول اخص من الثاني لكونه مرتباً
 في السمع بخلاف الثاني فانه اعم وقد حققنا ان المراد باللفظ المقسم اللفظ الحقيقي دون
 ما هو اعم من الحقيقي والحكمي وان كان يطلق اللفظ على الهيئة مجازاً اذ لا شك ان المتبادر
 ما هو الحقيقي فيجب حمله عليه وكذا الفاظ التعريف ايضا فاللفظ باعتبار هيئته خارج
 عن القسمين وعن المقسم ايضا فاقراده انما هو باعتبار مادته وان دل على الزمان باعتبار
 هيئته ثم اقول هذا على تقدير عدم مسموعة الهيئة واما على تقدير مسموعيتها على ما وقع
 في الحاشية الصغرى حيث قال ان المادة والهيئة مسموعتان معا فنقول الاعتبار
 في الدلالة وعددها بالمادة بناء على ان الهيئة ليست بلفظ حقيقة والكلام فيه فالمراد
 بالجزء جزء اللفظ الحقيقي فهي خارجة عن التعريف ايضا والحق ان مسموعة الهيئة تابعة
 لمسموعة المادة والا فلا يتصور السماع في الهيئة استقلالاً ولعل هذا معنى المعية
 الواقعة في كلام الشريف فالمراد بالجزء الجزء المسموع اصالة على ما هو المتبادر منه
 فيندفع الاعتراض المذكور جسداً ولو حمل كلام المحشى على هذا لم يكن بعيداً ايضا
 هكذا ينبغي ان يحقق هذا المقام قوله وبصيغة اى الهيئة الحاصلة باعتبار ترتيب
 الحروف وحركاتها نحو ضرب او حركاتها وسكناتها نحو ضرب اشار بهذا العطف
 الى ان بناء اليراد المذكور على استقلال المادة في الدلالة على الحدث واستقلال الهيئة
 في الدلالة على الزمان ولو قيل ان الهيئة انما تدل على الزمان باعتبار دلالة المادة على الحدث
 فالهيئة في دلالتها تابعة لدلالة المادة على الحدث لاندفع اليراد المذكور ايضا كما حققنا
 بمثله في المسموعة ثم اقول اذا كان المراد بالجزء الجزء المرتب في السمع حصل المفرد
 باعتبار ذلك الجزء قسمين احدهما ما لا يكون له جزء وقد سبق ذلك في الشرح وثانيهما
 ما يكون له جزء لكن لا يكون مرتباً في السمع كضرب الدال بـهـيئته على الزمان ولم يذكر الش

٧ المقصود اه هذا القسم مأخوذ
 من اضافة المعنى الى الضمير الرابع
 الى اللفظ اذ المتبادر منه ان يكون
 ذلك المعنى معنى صحيح
 وان يرد من الزاء السبعة ومن الياء
 العشرة ومن الدال الاربعة

نهاية الخط آلة للوضع فتح يكون وضفه من قبيل الو مع الع م للموضوع له الخاص كما
 في المضمرات فلا بد لي من هذا من دليل فخرق لاجماع اهل العربية على انهم انما ارتكبوه
 في مثل المضمرات لاجل الضرورة اذ لا تستعمل المضمرات مثيلا الا في الافراد ولا ضرورة
 في امثال النقطة بقية اذ كان قوله كالنقطة تمثيلا لقوله لا لغناه وكان المراد بالنقطة
 ما صدق عليه المفهوم الكلي كما قررته المحشي كيف يصح اطلاق المعنى عليه وقد سبق
 ان المعنى هو الصورة الذهنية وجوابه انه حل المعنى في كلام الشارح على ما هو المعروف
 فيما بينهم وهو ما يقصد بالمفهوم سواء كان صورة ذهنية او لا كما ههنا فكلام الشريف لا يكون
 سندا على مثل الشارح سيما اذا كان فيما قرره فائدة كما سبق ولو سلم ان ما يقصد باللفظ
 لا يكون الا صورة ذهنية لكن لا يكون ما صدق عليه النقطة صورة ذهنية الا بازاء
 لفظ آخر بازائه كما يشير اليه المحشي في توجيه كلام الشارح قوله اعني اذا وضع لفظه
 اقول لما كان الكلام في بيان اقسام اللفظ ومن البين ان المعنى بدون اللفظ لا يكون منها
 ولا يصح ذكره ههنا اشار بهذا الكلام الى تصحيح كلام الشارح بقدر الامكان ولبس
 غرضه انه لا يصح اطلاق المعنى الا اذا وضع بازائه لفظ بالفعل حتى يرد عليه ان الصلاحية
 كافية فيه على ان ما صدق عليه النقطة لا يكون صالحا لان يقصد بلفظ النقطة لكونه
 خلاف المفروض فاصدق المذهب ولا يكون معنى الا باعتبار وضع لفظ آخر بازائه
 سواء كان ذلك الوضع بالفعل او بالقوة حتى يكون صالحا لان يكون معنى له فافهم قوله
 واذا لم يكن مراد الم يكن اندلته عليه مرادة زاد هذا الكلام لاجل تطبيق الدليل
 على المدعى اذ المدعى كون عدم الدلالة مرادة كما هو صريح قوله لكن لا يكون دلالة
 مرادة ومن البين ان قوله اذ لبس شيء من معنى الحيوان اه لا ينطبق عليه ما لم ينضم اليه
 ما ذكره المحشي هذا واما اخذ الارادة في التعريفين فقد سبق انه مسلك المتأخرين
 وان لم يكن ذلك صافيا عن الكدر وقد حققنا ذلك بما لا مزيد عليه في شرح كلام الشارح
 فليس هذا المقام مقام ذلك الكلام وان ذكره بعضهم ههنا بكلام قاصر مختلط قوله
 ثم راع في تقرير قول المص بان يقول والثاني المؤلف كما اشار اليه بقوله واما مؤلف فكان
 انساب لم يحول المعاملة التامة بين القسمين في البيان يمكن ان يقال طول الكلام كان
 باعتبار طرحه في المقام على ان الاجاز في البيان مطلوب الاينام قوله اي الذي يكون
 القبول الخمسة متحققة فيه بخلاف المفرد فان انتفاء قيد واحد منها يكفي في نفيها وقد سبق
 الاحتمالات الثلاث في التعريفين فتذكر قوله ملفوظ حقيقة لا اعم من الحقيقة والحكمي
 كالهيشة كما توهم لانك ستعرف ان المراد بالجزء الجزء المرتب في السمع فيكون الهيشة
 خارجة عنه فبعد خروجه لا وجه لادخالها بالتعميم فعلى هذا ينبغي ان يراد من المقسم
 اعني اللفظ اللفظ الحقيقي لا يلزم دخول ما هو خارج عن القسمين في المقسم نعم المراد
 بالموضوع المراد في قوله واللفظ اعم من الموضوع حقيقة او حكما ليشمل مثل قولنا جسد مهيمل
 فافهم قوله او مقدر كق اي كضمير في فعل هذا يكون قوله كق مثل المقدر ويحتمل
 ان يكون المراد كق المؤخوذ مع فاعله فعلى هذا يكون هذا امثال المركب من الملفوظ
 والمقدر والملاق المقدر على الفاعل المستتر وقع في كلامهم كشارح المطالع فالمراد به
 المنوي لا المحذوف اذ لا يجوز حذف الفاعل هذا ما ذكره الناظرون وعندى انه لا وجه

واما ما قبل من انه او مثل الجلال اعلا
 للذات الواجب منع وتقدس لم يخرج
 الى مثل هذا الفرض وكذا ضمير
 لغائب الذي ارجع اليه اولى اى
 بسط كان كما لا يخفى فينى على الغفول
 من مذاق الش في ايراد النقطة مثلا
 ههنا على ان البساطة العقلية
 في الذات الواجب منع لم يفهم عليها
 بهان كما قرر في الكتاب الحكيمه عليهم

باب الفتح في حواشي التهذيب

القصد باللفظ أي عند التلفظ بهذا اللفظ يلزم أن يخرج المركبات عند عدم قصد معانيها
عن تعريف المركب ويدخل في تعريف المفرد وأن أريد صلاحية القصد عاد النقص
بمثل عبد الله والحيوان الناطق علمين إلا أن يعتبر قيد الحية في حاجة إلى زيادة القصد
كما لا يخفى على المقصدين. هذا عصاره ما حقيقه بعض الاعلام ٧ وأن غفل عنه بعض الانام
قوله أي ما صدق عليه همزة الاستفهام أي مفهوم همزة الاستفهام وإنما فسر المحشي به لأن
لفظ همزة الاستفهام مركب اضافي لا يصح التمثيل به ههنا ثم إن هذا حال جميع الحروف
الوحدانية وقد قيل إن الحروف الوحدانية يكتب اسمها ويراد سميتها فاصدق
عليه همزة الاستفهام مثل أني أزيد قائم ولا شك أنه لفظ لجزء له وإن كان لمعناه جزء
فتمثيل الشارح أشمل فأقبل ولو قال نحوق إذا كان علما كما في شرح القسطاس لكان أولى
فأقبل عما ذكرناه على أن في تمثيل الشارح فائدة أخرى ستظهر. قال الشارح العلامة
أو كان له جزء للمعناه كأن نقطة أشار به إلى انقسام المعنى إلى ماله جزء وإلى ما ليس له جزء
خلاف ما أشار إليه بعضهم كصاحب القسطاس حيث جعل أقسام المفرد أربعة
فرد عليه بهذا بيان ولذا صرح بأن أقسام المفرد خمسة فالقسم الأول ما ليس للفظه جزء
لكن يكون لمعناه جزء والقسم الثاني بالعكس فبين القسمين تعاكس وأما ما ليس للفظه
ولمعناه جزء كق إذا كان علما المعنى بسيط فقليل الجدوى ومندرج في هذين القسمين أيضا
ولذا لم يلتفت إليه الشارح وإن لم يتعطن له بعض الناظرين قوله فإن قلت أه حاصله
أن التمثيل المذكور لا يصح لانه إن كان المراد بها نهاية الخط يكون لمعناه جزء وإن كان
المراد بها ما صدق عليه ذلك المعنى فهو ليس بمعناه وعلى كل تقدير لا يصح التمثيل ههنا
والقول بأننا نختار الأول ونقول المضاف إليه خارج فيكون معناه بسيطا ليس بشيء
لأن المضاف إليه وإن كان خارجا لكن الإضافة داخلية كما سبق في تفسير المعنى اعني
عدم البصر فيكون المعنى مركبا فطعنوا ونهوا نهاية الخط النهائية بمعنى ما ينتهي إليه
والخط نهاية السطح والسطح نهاية الجسم التعليمي فالكل أقسام المقدار وتفصيله
في علم الحكمة قوا فهو أي ما صدق عليه ذلك المعنى الكلي ليس بمعناها أي النقطة إذا المعنى
هو الصورة اندهية من حيث أنها وضع بارأها الألفاظ ومن البين أن ما صدق عبارة
عن أمر موجود في الخارج فلا يصح أن يكون معنى قطعاً نعم قد يكتفى في إطلاق المعنى
على الصورة بمجرد صلاحية أن يقصد باللفظ سواء وضع بارأه لفظ أولا على ما أشار
إليه الشريف في الحاشية الصغرى لكنه لا يصح كون ما صدق معنى النقطة على معنى
صلاحيته لوضع النقطة بارأه على ما توهمه بعضهم ٧ ههنا مدحياً بذلك صحة التمثيل
المذكور لأن كلام الشريف في الاكتفاء المذكور إنما هو في إطلاق المعنى على الصورة
ومن البين أن ما صدق ليس بصورة ذهنية فيقال له ثبت العرش ثم انقشه فالق أن قوله
كأن نقطة تمثيل لقوله للمعناه وإن كان مخالفاً للسابق والسابق من حيث أن كلا منهما
تمثيل للفظ وإنما ارتكبه الشارح للإشارة إلى أن المفرد قسمين أحدهما باعتبار انقسام
معناه إلى ما ليس له جزء وإلى ماله جزء كما سبق تحقيقه عن قريب قوله قلت أه حاصله
أنه صرف للتمثيل عن الظاهر ولا بأس به لارتكابه عند وجود فائدة كما قررتها آنفاً
وما قبل من يجوز أن يكون الموضوع له هو ما صدق ويكون المفهوم الكلي اعني

لا قره خليل

من اجسام مختلفة الطبايع وله عندهم معان اخر ذكرت في محله ويحتمل ان يكون اطلاق البسيط على المفرد مجازاً مأخوذاً من المعنى المذكور للفلاسفة بعلاقة التشبيه فافهم ثم ان للمفرد ثلاثة معان اخر استعماله التحاة مالبس بمثنى ولا يجمعو مالبس بمضاف ولا شبه مضاف ومالبس بجملة هذا قال الشارح العلامة ومركب فيه اشارة الى انه لا فرق بين الموالف والمركب وقد اختاره الشيخ الرئيس وربما يفرق بينهما ويثالث القسم فيقال اللفظ اما ان لا يدل جزؤه على شيء اصلاً وهو المفرد او يدل على شيء فاما ان يدل على جزء معناه وهو الموالف او لا على جزء معناه مثل عبدالله علماً وهو المركب اقول لعل هذا اشبه باصطلاح التحاة ولذا قال المحقق الطوسي في شرح الاشارات هذا اصطلاح جديد لا فائدة له في هذا العلم قال الشارح لانه اما ان لا يراد اثاره الى وجه المحصر على ما هو وظيفة الشرح قال الشارح اعم من ان لا يكون له جزء اه اثاره الى ان التقي في قوله لا يراد مسلط على كل واحد من القود الخمسة في التعريف فبانتهاء واحد منها يتحقق المفرد واما ان حاصل تعريف المركب ايجاب جزئي وحاصل تعريف المفرد سلب كلي او ان حاصل تعريف المركب ايجاب جزئي وحاصل تعريف المفرد سلب جزئي او ان حاصل تعريف المركب ايجاب كلي وحاصل تعريف المفرد سلب جزئي فبحث آخر لم يتصله لشارح والمحشي فلكل محتمل وان كان الاول اظهر واول اثاره ابو الفتح واعلم ان تعريف المركب والمفرد على ما وقع من العلم الاول ان المركب لفظ يدل جزؤه على معنى والمفرد لفظ لا يدل جزؤه على معنى واعتراض عليه بعضهم بان التعريفين ينتقضان طردوا وكسبا بمثل عبدالله علماً فردا لدفع هذا الاشكال فبعد ان فهموا وقال المركب ما يدل جزؤه على معنى هو جزء معنى الكل والمفرد لبس كذلك واجاب عنه الشيخ في الشفاء بان الدلالة تابعة للقصد فلا يصدق على عبدالله علماً انه يدل جزؤه على معنى بل كل من جزئه عند قصد معناه العلمى بمنزلة زاء زيد فلا يحتاج الى تلك الزيادة للتميم بل للتفهم والكل منظور فيه اما الجواب فلان القول بتبعية الدلالة للقصد ظاهر البطلان لان الدلالة على ما عرفها الشيخ غيره هي كون الشيء بحيث متى التفت اليه التفت الى شيء آخر علاقة بينها وهذا المعنى لا يقتضي القصد بل يكفي ثبوت العلاقة في نفس الامور ان لم يكن مشعوراً بها واما زيادة قيد الجزئية فلانها غير حاسمة لمادة الشبهة اورود الاشكال معها بمثل الحيوان الناطق علماً الشخص انساني واما اصل الاشكال فلانه يندفع بان الافراد والتركيب مفهومان اضافيان وقيد الحبيبية معتبر في تعريفات المفهومات الاعتبارية وان لم يصرح به اعتماداً على انفهامه بمعونة المقام وعلى هذا الاشكال في تعريف المعلم الاول لان معناه ان المركب ما يدل جزؤه على معنى باعتبار وضع من الاوضاع من حيث هو كذلك والمفرد ما كان باعتبار وضع من الاوضاع بحيث لا يدل جزؤه على معنى من حيث هو كذلك ولا شك انه يصدق تعريف المفرد على عبدالله بالاعتبار وضعه الافرادى وتعريف المركب باعتبار وضعه الاضافى وكذا الحيوان الناطق في حال العلمى ولما كان جواب الشيخ سخيفاً جداً ولم يقدر المتأخرون على دفع الاشكال عن تلك التعريفات بوجه آخر زادوا في التعريفين قصد المعنى وقصد الدلالة ليندفع الاشكال بهذا فيه وفيه نظر ايضا لانه ان اريد

الامام وبهذا اندفع ما اورد عليه ان كلام المحشى ههنا في الحقيقة اعادة للسؤال
والجواب المذكورين في الشرح على انه لو سلم انه من قبيل الاعادة لكنه لا يخفى عن الفائدة
حيث حل قوله وبهذا القدر يصح التمثيل على جواب وحل قوله واما كفاية اه على جواب
آخر فنعم التلخيص تلخيصه لكن الظ من بيانه ما اشرنا اليه اولا واما ما قبل في دفعه من انه
يمكن ان يكون مراد الش على ما ينسب عليه آخر كلامه ان اشتراط الاخص لكون الالتزام
مقبولا يوجب اشتراط الاعم لكونه متحققا ابتداء لعدم تحقق الاخص بدون الاعم وعدم
تحقق المقبولية بدون اصل التحقق فلا بعد في كون الاعم شرطا للتحقق حين كون الاخص
شرطا للقبول فلدلالة الالتزام بتحقيق تحقق الاعم فقط وان لم تكن مقبولة وبهذا القدر
يصح التمثيل ففيه ما فيه لانه اذا كان اشتراط الاخص موجبا لاشتراط الاعم كما اشار
اليه الش فان كان اشتراط الاخص للقبول كان اشتراط الاعم للقبول ايضا اذ لا معنى
لكون اشتراط الاخص للقبول موجبا لاشتراط الاعم للتحقق وهل هذا الاقول بان اشتراط
الاخص لا يوجب اشتراط الاعم ومن يقول بذلك واما ما اشار اليه آخر كلامه
فليس معناه ان المعنى الاعم غير كاف للقبول عند الجمهور وان كفى في اصل التحقق
بل معناه ان المعنى الاعم مقبول عند الامام دون الجمهور ومن البين ان المفهوم منه ان المعنى
الاعم غير مقبول عند الجمهور في الدلالة الالتزامية ولا يفهم منه ان شرط الدلالة
الالتزامية متحقق عندهم وان لم يوجد ما هو شرط القبول اذ كون المعنى الاعم
شرطا عند هم اول الكلام بل الشرط هو المعنى الاخص المستلزم للمعنى الاعم والحق
ان غرض الش من الجواب انما هو بيان المناسبة في الجملة بين المثال والممثل بحيث يصح
التمثيل من غير حاجة الى الفرض والتقدير وغرض المحشى بيان ان هذا القدر من المناسبة
لا يصح التمثيل فلا بد ان يبنى التمثيل على الفرض والتقدير او يجعل التمثيل على مذهب
الامام وقد اشرنا ايضا ان غرضه يجوز ان يكون تحقيق جواب الش ايضا فانهم
هذا المقام ولا تلتفت الى ما طوله بعض الانام اذ لا يفيد شيئا سوى الملالاة في الافهام نعم
بعد في الزوايا خبايا يطلع عليه التأمل الصادق عند الركون على المطايا را حبا من الله
العليم حل الرموز والحقايا والله ذو الفضل العظيم ويده اعنة التحقيق القويم قال المصريح
ثم اللفظ اما مفرد اه قد سبق ان نظرت المنطقي في الالفاظ من جهة انها دلائل طرق
الانتقال فلم يكن له بد من البحث عن الدلالة اللفظية ولما كان طريق الانتقال
اما القول الشارح او المجبة وهي معان مركبة من مفردات اراد بعد البحث عن الدلالات
ان يبحث عن الالفاظ فاخذ في تقسيم اللفظ الى المفرد والمركب فكلية ثم ههنا لمجرد
الانتقال من بحث الى بحث فهي اشارة الى تغاير البحثين ولها معان اخرى فمثل
هذا المقام وعنى باللفظ الذي هو مورد القسمة اللفظ الموضوع لمعنى وترك هذا القيد
لما سبق من ان نظرت المنطقي مختص بالدلالة الوضعية وذلك لانه لو اراد مطلق اللفظ لانتقض
حد المفرد بالالفاظ الغير الدالة على معنى وبالالفاظ الدالة على معنى بالطبع او بالعقل
فانها ليست الفاظا مفردة وقد عرفت بعض ما يتعلق بالوضع فتذكر قال الشارح
العلامة وبسيط فيه اشارة الى ان البسيط يطلق بمعنى المفرد مقابل المركب وكانه
اصطلاح من اهل المعقول في لفظ البسيط والافا ببسط عندها هل الحكمة مالم يترك

وتلك المناسبة ظاهرة جدا ولا حاجة
الى ما قبل في تحريه مراد الش من انه
تمثيل للشرط الضمني الذي هو
المعنى الاعم لا للشرط الصريح
الذي هو المعنى الاخص ولا الى ما قبل
ايضا من ان مراده انه تمثيل لبعض
الشرط لان كل الشرط لا يصح التمثيل
كلا منها بعد تسليبه لا يصح التمثيل
فالوجه هو ادعاء المناسبة فان كفت
في التمثيل صح والافلا
يعرفون نعم الله في قوله تعالى
لا يصح التمثيل فلا بد ان يبنى التمثيل على الفرض والتقدير او يجعل التمثيل على مذهب
الامام وقد اشرنا ايضا ان غرضه يجوز ان يكون تحقيق جواب الش ايضا فانهم
هذا المقام ولا تلتفت الى ما طوله بعض الانام اذ لا يفيد شيئا سوى الملالاة في الافهام نعم
بعد في الزوايا خبايا يطلع عليه التأمل الصادق عند الركون على المطايا را حبا من الله
العليم حل الرموز والحقايا والله ذو الفضل العظيم ويده اعنة التحقيق القويم قال المصريح
ثم اللفظ اما مفرد اه قد سبق ان نظرت المنطقي في الالفاظ من جهة انها دلائل طرق
الانتقال فلم يكن له بد من البحث عن الدلالة اللفظية ولما كان طريق الانتقال
اما القول الشارح او المجبة وهي معان مركبة من مفردات اراد بعد البحث عن الدلالات
ان يبحث عن الالفاظ فاخذ في تقسيم اللفظ الى المفرد والمركب فكلية ثم ههنا لمجرد
الانتقال من بحث الى بحث فهي اشارة الى تغاير البحثين ولها معان اخرى فمثل
هذا المقام وعنى باللفظ الذي هو مورد القسمة اللفظ الموضوع لمعنى وترك هذا القيد
لما سبق من ان نظرت المنطقي مختص بالدلالة الوضعية وذلك لانه لو اراد مطلق اللفظ لانتقض
حد المفرد بالالفاظ الغير الدالة على معنى وبالالفاظ الدالة على معنى بالطبع او بالعقل
فانها ليست الفاظا مفردة وقد عرفت بعض ما يتعلق بالوضع فتذكر قال الشارح
العلامة وبسيط فيه اشارة الى ان البسيط يطلق بمعنى المفرد مقابل المركب وكانه
اصطلاح من اهل المعقول في لفظ البسيط والافا ببسط عندها هل الحكمة مالم يترك

الواسطة بين البين وغير البين كما اشرنا اليه لكنه كلام آخر واعل لهذه الوجوه قال
 تأمل ٧ ثم ان المراد باللزوم في تعريف اللزوم البين بالمعنى الاعم وبالمعنى الاخص مطلق
 اللزوم اذ لو كان المراد به اللزوم الذهني البين بالمعنى الاخص لزم في الاول كون الاخص
 معتبرا في مفهوم الاعم وفي الثاني تعريف الشيء بنفسه ولو كان المراد به اللزوم الذهني
 البين بالمعنى الاعم لزم في الاول تعريف الشيء بنفسه وفي الثاني كون المعنى الاعم
 معتبرا في مفهوم الاخص فلا يكون مانعا ولو كان المراد به اللزوم الخارجي لزم ان يكون
 اللزوم الخارجي شرطا للدلالة الالتزامية لان اللزوم الذهني بالمعنيين المذكورين
 شرط للدلالة الالتزامية وما يكون معتبرا في مفهومها يكون شرطا لها ايضا والوارث
 المذكورة باسرها باطلة فلا بد ان يكون المراد باللزوم في تعريفهما مطلق اللزوم هذا
 وامثاله واضح لكننا خفنا على القاصرين من ان يتخذوا امثال هذه المباحث شريفة
 كما توهم بعضهم قال الش العلامة والتمثيل له لالاخص وبهذا القدر اى بهذه المناسبة
 يصح التمثيل يعني ان المثال المذكور ليس باجنبي للممثل المذكور جسدا حتى يحتاج
 الى افترض بل له مناسبة له وبهذه المناسبة يصح التمثيل لان الفرض من التمثيل هو
 ايضاح الامر اكلي ومن البين انه يصح بدون المناسبة بينه وبين الممثل فاذا وجد هذا القدر
 من المناسبة فالاولى ان يصح التمثيل به ولما ورد عليه انه هل يكون هذا المثال من افراد
 الممثل ويكون التمثيل به صحيحا من كل وجه ام لا اشار الى الجواب عنه بقوله واما كفاية اه
 يعني ان كونه مثالا صحيحا من كل وجه وكونه من افراد الممثل فبنى على كفاية المعنى
 الاعم لكون الالتزام مقولا فان كان ذلك كافيا فيه كان المثال من افراد الممثل لكن
 كفايته في المقولية وعدم كفايته بحث آخر فيه خلاف بين الامام والجمهور كما عرف
 في موضعه والكلام ههنا في تقرير مذهب الجمهور فلا يكون المعنى الاعم كافيا لكون
 الالتزام مقبولا عندهم فالتمثال المذكور على مذهبهم ليس من افراد الممثل لكنه
 مناسب له مناسبة يصح بها التمثيل ولا حاجة الى الفرض والتقدير وبهذا البيان
 اندفع حيرة الناظرين في توجيه عبارة الشرح قوله فيه ان ايجاب اشتراط
 الاخص اشتراط الاعم اه لم يلتفت الى المناقشة في قوله واشتراط الاخص
 يوجب اشتراط الاعم بانه انما يتم اذا كان الاعم ذاتيا للاخص وهو م
 لان الاعم ههنا ذاتي للاخص واما لان اشتراط الاخص من حيث هو اخص
 يوجب اشتراط الاعم من حيث هو اعم ولو كان الاعم عرضا عما للاخص وعلى كلا
 التقديرين فالنوع المذكور مندفع هذا قوله وفي هذا المثال لم يتحقق الاخص فلا يتحقق
 الدلالة المشروطة بالاخص والاعم معا لان تحقق جزء الشرط لا يستلزم تحقق
 كله فلا يتحقق الدلالة المشروطة بمجموع الاعم والاخص اقول لعل السائل المذكور
 في الشرح ظن التباين بين المثال والممثل والش صحيح التمثيل بان المثال غير مبين له
 من كل وجه بل له مناسبة له على ما قررناه فاورد عليه المحشى بان المقصود ههنا تمثيل
 الدلالة الالتزامية المشروطة باللزوم الذهني البين بالمعنى الاخص وظاهر ان المثال المذكور
 مبين له بالنظر اليه فلا يصح التمثيل بالنظر اليه وان كان له مناسبة من بعض الوجوه
 فالصواب في الجواب ان يقال ٢ بكفاية الفرض في التمثيل او يجعل التمثيل على مذهب

لا يجعل بل ما اورده بعضهم هنا وسماه
 مجتاشريفا

٤ حيث زعم بعضهم ان كلام الش
 ههنا عما لا معنى له
 ٥ في هذا التقدير اشارة الى ادوله
 ٦ بكفاية متعلق بالمقدور وعلى هذا
 قوله او يجعل اه بصيغة المضارع
 عطف على ذلك المقدور ويجتمل
 ان يكون قوله او يجعل مصدرا على
 ان يكون مجرورا بالباء وعلى هذا
 يكون معطوفا على قوله بكفاية ه
 من غير حاجة هنا الى تقدير ولا تأويل

فكيف يصح ان يكون احدهما اعم من الآخر والظان الاطلاق المذكور من قبيل
اطلاق الشيء على ما يندرج تحته وكلا المعنيين يندرجان تحت البين وان كان احدهما اعم
من الآخر قوله احدهما كون اللازم اه جعل اللزوم الذهني عبارة عن الكون انقاسم
باللازم وان كان يمكن ان يجعل عبارة عن الكون القاسم باللزوم لظهور الاول ورجحانه
اذ الكلام في الدلالة على اللازم فلا بد ان يكون اللزوم الذهني عبارة عن الوصف
القاسم باللازم فافى الحاشية الكبرى من انه بالمعنى الاخص ما يلزم من تصور اللزوم
تصوره فهو تعريف اللازم البين بالمعنى الاخص للزوم الذهني وكذا ما في الحاشية
الصغرى من انه عبارة عن كون تصور اللزوم كافيا في تصور اللازم محمول على المساحة
بناء على تقدم تصور اللزوم على تصور اللازم والافلاشك في ظهور كون اللزوم الذهني
عبارة عن الوصف القاسم باللازم كما اختاره المحشي قوله وهذا المعنى اعم من الاول لانه
علم من كونه اى المعنى المذكور ينشأ ان التصورين اى تصور اللزوم وتصور اللازم
كافيان في الجزم باللزوم بينهما في المعنى الاول ايضا اى كما كفى ذلك في المعنى الثاني
وذلك لان معنى البين هو كفاية التصورين في الجزم باللزوم بينهما وان كان بين البين
وغير البين اى المحتاج في الجزم باللزوم بينهما الى الوسط واسطة من حيث ان المحتاج
في الجزم باللزوم بينهما الى الحدس او التجربة او غير ذلك يكون واسطة بين البين
وغير البين لكنه كلام آخر لا بضر عموم البين بالمعنى المذكور للمعنيين ولما كان البين بهذا
المعنى معتبرا في كل منهما مع اعتبار امرائنا في المعنى الاول وهو استلزام تصور اللزوم
تصور اللازم دون المعنى الثاني بل المعتبر فيه مجرد كون التصورين كافيين في الجزم
باللزوم بينهما **كان** المعنى الاول لاعتبار امرائنا فيما خص من الثاني على ماهو
شان الخاص ولعل هذا هو ما ل ماقال في الشارح العلامة في فصول البدايع في بيان
العموم والخصوص من انه اذا كفى تصور اللزوم في فهم اللازم كفى التصوران
ولا ينعكس انتهى بمعنى لا يلزم من كفاية التصورين كفاية التصور الواحد اذ لابد
في كفاية التصور الواحد من استلزام تصور اللزوم تصور اللازم وذا غير موجود
في المعنى الثاني على ما اشار اليه المحشي فاذنهم بعضهم من ان تقريره مغاير لتقرير الش
وهم واما ما اشار اليه الشريف في الحاشية الصغرى من ان المعنى في الاول كون تصور
اللزوم كافيا في تصور اللازم وهذا المقدار لم يبين كونه احص من الثاني اذ بما كان
تصور اللزوم كافيا في تصور اللازم ولا يكون ان تصور ان كافيين في الجزم باللزوم
بينهما بل يحتاج الى الحدس او التجربة او غير ذلك نعم لو فسر البين بالمعنى الاول بما يكون
تصور اللزوم كافيا في تصور اللازم مع الجزم باللزوم بينهما كان هذا المعنى اخص
من الثاني بلا شبهة لكن لم يثبت هذا التفسير في كلامهم انتهى فغير وارد على المحشي
هنا اذ البين لما كان مفسرا بما يكتفى التصوران في الجزم باللزوم بينهما وكان معنى الاول
ينشأ ايضا مع اعتبار امرائنا فيه يلزم ان يكون اخص من الاول والذي يستفاد مما ذكره
الشريف ان اطلاق البين على المعنى الاول مغاير لاطلاقه على المعنى الثاني وهو
وان كان مستفادا من ظاهر قول المحشي سابقا يطلق على معنيين لكن الظ من كون
احدهما اعم من الآخر اندراج المعنيين المذكورين تحت مطلق البين فمحم ح يبقى

وتحقيق هذا المقام اعم بعد ما عرفنا
البين بما يكون تصور اللازم مع تصور
اللزوم كافيا في جزم ذهن اللزوم
بينهما اطلقوه على ما يكون تصور
للزومه مستلزما لتصور اللازم وتصور
منه ان يكون ذلك التصور لازمه والظ
كافيا في الجزم باللزوم ايضا
البراد بوجود اللزوم بينهما واما
تقسيم اللازم الى واسطة فوارد على
المذكور والى غير البين معنى المحتاج
الى الوسط وهذا اندفع ما قاله
الشريف ايضا لان التفسير المذكور
للبيين بالمعنى الاخص وان لم يثبت
في كلامهم لكنه اعمهم على انه يمكن
ان يكون المراد بالوسط هو الواسطة
مطلقا سواء كان دليلا او غيره وعلى
هذا يندرج الواسطة في اللازم
التعريف البين كالمطلوح هذا التوجيه
من كلام بعض المحققين مع انه يمكن
ان يدعى ايضا بان ما يكون تصور
مستلزما لتصور اللازم لا يحتاج
في الجزم باللزوم بينهما الى امر آخر
سوى تصور اللزوم وهو المناسب
لما حققه الش في فصول البدايع
وبالحاشية كلام المحشي ههنا لا يخ
عن مثله وان لم يفتن له الناظرين
علا

لزوماً بينا بالمعنى الاخص اذ لا يكون الشخص عالماً بالبعد كونه قابلاً للعلم فليزمن من تصور
 مفهوم الانسان اعني الحيوان الناطق تصور قابليته للعلم ببناء على ان القابلية للعلم من لوازم
 جزء الانسان بالزوم البين بالمعنى الاخص وان لم يوجد ذلك للزوم بين الانسان وقابل
 صنعة الكتابة التي هي عبارة عن الحركة الارادية المخصوصة الصادرة عن الحيوان
 المستندة الى الروية ولفكر ببناء على ان كون الزوم بينا بالمعنى الاخص مبني على تقرر
 للزوم بسرعة الانتقال لا على تكرار للزوم وتعدد من البين ان الانتقال من الناطق
 الذي هو العالم الى قابل العلم اسرع من الانتقال من الحساس الى المتحرك بالارادة ومنه
 الى العالم المدرك ومنه الى قابل صنعة الكتابة التي هي عبارة عن الحركة المخصوصة
 المبينة على الروية والفكر فيصح التمثيل الاول دون الثاني انتهى فظهور فيه لان غايته
 وجود الواسطة بين المزوم وبين اللازم في المثال الثاني دون الاول ومن البين ان
 عدم الواسطة بين شيء وشيء لا يقتضي لزوم الثاني الاول بحيث يلزم من تصوره تصور
 فعلي تقدير تمامه يكون بينهما لزوم واقعي وليس الكلام فيه فانا نتصور الحيوان الناطق
 ولم نخطر ببالنا القابلية فضلاً عن كونه قابلاً للعلم وكذا لا نخطر ببالنا الحركة المخصوصة
 الصادرة عن الحيوان المستندة الى الروية فضلاً عن كونه متحركاً بهذه الحركة وهذا الكلام
 وان وصفه القائل بالدقة لكنه اشتغال بما لا يعنيه قوله لان الغرض كاف في التمثيل
 اذ الغرض منه ايضاح الامر الكلي لاستنباس التعلم به ومن البين انه لا يلزم ان يكون ما ورد
 الايضاح من افراده بل يكفي في الايضاح فرضه من افراده لكن لو كان من افراده
 لكان اولي اذح يندفع حيرة التعلم ويحصل الوضوح له قطعاً قوله الا ان فيه ما فيه
 اى في التمثيل بزوجة الاثنين ما فيه من عدم مطابقتها للممثل ايضاً لا نتصور الاثنين
 ولم نخطر ببالنا زوجيته وان كان لازماً له في نفس الامر لا يقال قولنا الاثنين زوج
 فضية قياساً معها كما تقرر في محله فعلى هذا يلزم من تصور الاثنين التصديق بالزوجية
 فضلاً عن لزوم تصور الزوجية له لا نقول غايته ان يحصل الحد الاوسط عند تصور
 الطرفين وهذا لا يكفي في حصول النتيجة اعني الحكم بزوجة الاثنين بل لابد من وضع
 ذلك الحد الاوسط بينهما فليزمن من تصور الاثنين تصور الزوجية ولا التصديق بها
 بل احتياج الى وضع الحد الاوسط بينهما وذلك مانع من كون الزوم بينهما لزوماً بينا
 بالمعنى الاخص قوله بل الاولى التمثيل بدلالة العمى على البصر فيه ان فهم البصر
 متقدم على فهم العمى فكيف يكون دلالة العمى على البصر التزامية مع ان الواجب
 تأخر المدلول الالتزامى عن المدلول المطابقى وما قيل من ان السيد صرح في حاشيته
 المطالع بان فهم المدلول الالتزامى قد يكون متقدماً على فهم المسمى كالملاكات بالقياس
 الى عمدتها فلا يدفع هذا السؤال بل انوجه في دفعه ان يقال ان كون فهم البصر
 متقدماً على فهم العمى لا ينافي كونه لازماً لتصور العمى ايضاً غايته انه متصور مرتين
 مرة متصور اولاً كونه وجوداً ومرة متصور ثانياً بطريق التبعية والمدلول الالتزامى
 انما هو المتصور بطريق التبعية لا يقال يلزم تصور المتصور لا نقول التغير الاعتبارى
 كاف هناك وبالجملة ان البصر المحفوظ في ذاته غير البصر المحفوظ المقيد بكونه
 مضافاً اليه لعدم هذا قوله يطلق على معنيين يتبادر منه ان هذين المعنيين متغايران

ولا معنى بكون دلالة العمى على البصر التزامية الا هذا وبهذا يدفع ما اورد عليه
 من ان اللزوم الذهني هو كونه بحيث يلزم من تصور اللزوم تصور ومقتضى هذا ان يكون
 تصور اللزوم متأخرا عن تصور اللزوم لان الثاني منشأ الاول مع ان السيد الشريف
 صرح في حاشية المطالع بان فهم الملكية مقدم على فهم العدم المأخوذ من حيث
 هو مضاف اليها فالمطابقة في هذه الصورة تابعة للالتزام انتهى وذلك لان ما
 ذكره الشريف انما هو رد قولهم الالتزام تابع للمطابقة ومن البين ان عدم كونه تابعا
 للمطابقة في هذه الصور لا ينافي ان يكون دلالة العمى على البصر التزامية فغايته
 ان يكون البصر متصورا مرتين مرة في ذاته ومرة من تصور العدم المقيد بالبصر
 وبين التصورين تغاير اعتباري كاف في الدلالة الالتزامية ههنا فتدبر لا والله التوفيق
 قوله فيتحقق الالتزام مع المعاندة بينهما في الخارج وذلك لان المدار في الالتزام على
 انتقال الذهن من المسمى الى اللازم وذلك متحقق في الاعداد بالنسبة الى ملكاتها
 ولا بضره وجود المعاندة الخارجية بينهما فحصل الكلام ان شرط الالتزام انما
 هو اللزوم الذهني اى انتقال الذهن منه اليه لا المطلق ولا اللزوم الخارجى اذ لو كان
 هذا شرطا يلزم ان لا يوجد الالتزام في الاعداد بالنسبة الى ملكاتها لعدم تحقق الشروط
 عند انتفاء الشرط والتالى بط اذ الدلالة الالتزامية ثابتة في امثالها قطعاً وما قيل من
 ان اللزوم الذهني عبارة عن كون اللازم بحيث يلزم من تصور المسمى تصور وهو هذا
 هو معنى الدلالة الالتزامية فلو كان اللزوم الذهني شرطا لزم عدم التغاير
 بين الشرط والمشروط وهو فاسد فوهم اذ الدلالة الالتزامية صفة اللفظ لصفة المعنى
 كاللزوم الذهني فالدلالة الالتزامية دلالة اللفظ على المعنى الخارج عن الموضوع له
 مشروط بتلك الدلالة بحيث يلزم من تصور الموضوع له تصور ذلك المعنى الخارج حتى
 يحصل الدلالة المذكورة هذا وامثاله واضحة على من له ادنى تأمل فلا يلحق التأمل
 ان يتكلم فيه وفي اشباهه قال الشارح العلامة ار قابل العلم وصنعة الكتابة لا يصح اه
 في التخصيص المذكور اشارة الى ان تمثيل المطابقة والتضمن صحيح وهو كذلك لان الانسان
 موضوع الناطق كما يشهد به كتب اللغة كما كان في نفس الامر كذلك وقد قرر
 في موضعه انه اتحاد الحد الاسمي والحقيق ههنا فاقبل ٨ من ان تمثيلهما انما يتم اذا لم يكن
 لفظ الانسان موضوعا بازاء امر محتمل وهو مم لان كثيرا ممن يعلم مفهوم الانسان كان عالما بالجنس
 وبالفصل ولبس كذلك انتهى لبس بشئ ثم ان الكلام انما هو في ذات المفهوم لا في اوصافه
 فمن اين يلزم ان يكون العالم بمفهوم الانسان عالما بالجنس والفصل وان اراد انه يلزم ح
 ان يكون العالم بمفهوم الانسان عالما بذات الجنس والفصل ولو اجابا فلا شك في ذلك
 وفي حصول الدلاتين المذكورتين به ايضا وتلخيصه انه لا يلزم من دلالة اللفظ على معنى
 واجزائه دلالة على اجزاء اجزائه والتمثيل بالمطابقة والتضمن انما هو بالنظر الى دلالة
 لفظ الانسان على الحيوان الناطق لا بالنظر الى دلالاته على اجزاء مفهوم الحيوان
 ومفهوم الناطق ولا بالنظر الى دلالة لفظ الحيوان والناطق على مفهوميهما واجزائهما
 واما ما قيل ٣ في تصحيح التمثيل بقابل العلم من ان القابلة المذكورة يلزم الناطق اى العالم

٧ اشارة الى ان فيه ما فيه وهو انه على
 هذا يكون المراد من العلم في تعريف
 الدلالة ١٠ اعني ما يلزم من العلم به العلم
 بشئ آخر اعني ما يلزم من الحصول لشيء
 ومن الاغاث اليه ولا شك انه خلاف
 الظاهر لكن الحسن ان كون الشيء
 متقدما لا ينافي كونه لا زما وقد ورد
 في اصول الفقه ان ما ثبت بطريق
 من الكلام متقدما على ذات ما يفهم
 لازمه فانما هو انما هو صرحوا بكونه
 الى اعدامها من هذا القبيل ولا ينافي
 تقديمها كونها لازمة لاعدادها
 ومنصوره تابعا لنصود اعدامها
 المضاف اليها كما صورناه
 ٨ قره خليل
 ٣ بهان الدين

هذا السؤال عن عاقل بل الحق ان النزاع انما هو في كون اللزوم الخارجى شرطاً بعد كون اللزوم الذهنى شرطاً ايضاً فالوجه ما اشرنا اليه قال الشارح لانه عدم البصر عما من شأنه ان يكون بصيراً سواء كان من شأن شخصه فقط كما في العدم والملكية المشهورين او من شأن شخصه او نوعه او جنسه القريب او البعيد كما في العدم والملكية الحقيقيين والتفصيل في الحكمة ولما كان ظاهر هذا الكلام مقتضياً لكون البصر جزءاً من مفهوم العمى وكان ذلك منافياً للمق اذ الكلام في الدلالة الالتزامية اشار الشارح الى دفعه بقوله وعدم البصر يكون البصر لازماً له في الذهن يعني ان مفهوم العمى انما هو العدم المقيد بالبصر على ان يكون التقييد داخلياً والقيد خارجياً لا مجموع العدم والبصر فلا يلزم ان يكون البصر جزءاً من مفهوم العمى حتى يكون دلالة العمى عليه تضمنية ويكون منافياً لما قصده الشارح قوله اى العدم المضاف الى البصر اشار به الى دفع ما يرد عليه من ان العمى اذا كان معناه عدم البصر كان البصر جزءاً من مفهومه فيكون دلالة عليه تضمنية لالتزامية وحاصل ما اشار اليه انه انما يلزم ذلك اذا كان معناه مجموع العدم والبصر ولك ان تقول العدم والبصر او العدم مع البصر وليس كذلك بل المراد العدم المضاف الى البصر على ان يكون المضاف اليه خارجاً والاضافة اى نسبة العدم اليه داخلية فيكون دلالة العمى على البصر دلالة على ما هو خارج عن معناه فتكون التزامية فان قلت اذا كان الاضافة اى نسبة العدم الى البصر داخلية في مفهومه يلزم ان يكون المنسوب اليه ايضاً داخلية في المفهوم فيكون الدلالة المذكورة تضمنية قلت لا يلزم من دخول النسبة في معنى دخول المنسوب اليه فيه الا يرى ان النسبة الى فاعل ما وعلى فاعل معين على اختلاف بينهم جزء من مفهوم الفعل مع انه لم يقل احد من النحاة بان الفاعل المعين او فاعل ما جزء من مفهوم الفعل كيف ولو كان الفاعل داخلية في مفهوم الفعل لزم التكرار في جميع صور الافعال المسندة الى فواعلها وهكذا شأن جميع الامور النسبية من جهة ان دلالة الالفاظ الدالة عليها على المنسوب اليها التزامية كدلالة الضرب على المضارب والمضروب وغير ذلك وبهذا ظهر فساد ما قيل من ان البصر وان لم يكن جزء مما صدق عليه العمى لكنه جزء من مفهومه فدلالته عليه تضمنية لا التزامية انتهى وذلك لان كونه جزء مما صدق عليه العمى لا يمكن ان يتصوره بصير وكونه جزء من مفهومه لا يلبق ايضاً ان يصدر من البصير وكيف يكون البصر جزء من مفهوم العمى ولو كان كذلك لزم اجتماع المتقابلين وقد قال الله تعالى فانها لاتعمى الابصار فقد اسند العمى الى البصر ولو كان البصر جزء من مفهومه لما صح هذا الاسناد وان كان الابصار في الآية الكريمة بمعنى الحواس هذا والامر فيه واضح وان خفي على بعضهم فتزد في هذا الكلام واطال في المرام ونعم ما قال الله تعالى فانها لاتعمى الابصار ولكن تعمي القلوب التي في الصدور قوله اى ينتقل الذهن منه اى من العمى الى البصر اذ العمى عدم البصر عما من شأنه ان يكون بصيراً فحين تصور العدم المقيد بالبصر يلزم تصور البصر لان من تصور النسبة يلزم تصور المنتسبين وان كان ذات المنسوب مقدماً على ذات النسبة ولو سلم ان فهم المنسوب مقدم على فهم النسبة كما ان ذاته مقدم عليها لكن بعد تصور النسبة يلزم تصور المنسوب ايضاً

والا لم يكن اللزوم لزوما لما تقرر في فن المناظرة ان منع المدلل راجع الى دليله وكان الشارح
المحقق سكت عنه اظهره وكفاية ما ذكره في جواب السائل ولك ان تقول هذا
منع آخر يعد منع الشارح على ما جوزه بعض الاديبيين حيث قال ورأينا من بعض العظماء
منع المدعى المدلل بسند اولاً ثم منع مقدّمه من مقدّمات دليله ولعل ما في بعض النسخ
بدون الواو يؤيد هذا فافهم قوله قلنا اي في جوابه او في رده وبهذا يظهر بطل قوله
قلنا بقواه وقوله اه وحاصله ان اراد السائل بقوله والام يكن اللزوم لزوماً للزوم الذهني
على ان يكون معنى قوله والام يكن اه وان لم يحصل الانتقال والضبط بمطلق اللزوم
لم يكن اللزوم الذهني لزوماً للملازمة مسلمة واضحة لكنها غير مفيدة اذ ليس النزاع
في اللزوم الذهني بل في مطلق اللزوم او في اللزوم الخارجي على ما عرفت من ان حصول
الانتقال والضبط للزوم الذهني مسلم عند الكل لا ينكره احد وان اراد بقوله المذكور
مطلق اللزوم او اللزوم الخارجي على ان يكون معنى قوله والام يكن اه وان لم يحصل
الانتقال والضبط بمطلق اللزوم لم يكن اللزوم المطلق او اللزوم الخارجي لزوماً للملازمة
عمّة اذ الانتقال والضبط من شأن اللزوم الذهني لامن شأن مطلق اللزوم او اللزوم
الخارجي ولا يضر في كون مطلق اللزوم او اللزوم الخارجي لزوماً عدم حصول الانتقال
والضبط فيه وبالجملة فمطلق اللزوم او اللزوم الخارجي لزوماً سواء حصل هناك الانتقال
والضبط او لم يحصل هكذا ينبغي ان يقرر هذا المقام قال الشارح العلامة كيف
ولو كان اللزوم اه اي كيف يلزم من ذلك انتقال الذهن منه اليه اذ لو لم يكن ذلك
انتقال الذهن منه اليه لكان ذلك اللزوم الخارجي شرطاً للدلالة الالتزامية لان مدارها
على الانتقال ففي اي لزوم يوجد ذلك يكون شرطاً له لكن التالي بطل اذ لو كان اللزوم
الخارجي شرطاً يلزم ان لا يتحقق الالتزام بدون ذلك اللزوم لامتناع تحقق الشرط
بدون الشرط لكن التالي بطل ايضا لتحقيق الدلالة الالتزامية بدون اللزوم الخارجي
كما في دلالة العمى على البصر هذا هو حل عبارة الشارح وبه يظهر وجه تخصيص
الشارح للزوم الخارجي بالذكر هذا قوله فيه ان السؤال بكفاية مطلق اللزوم حيث
قال وهما حاصلان باي لزوم كان لافي شرطية اللزوم الخارجي فلا يكون كلام الشارح
في مقابلة السائل وقد اشرنا الى اندفاعه لان كلام السائل وان كان بحسب الظاهر
في مطلق اللزوم لكن غرضه طلب وجهه للتقييد بقوله في الذهن فكانه يقول ان كلا
من الانتقال والضبط مسلم في اللزوم الذهني لكن لا وجه تخصيصها باللزوم الذهني
بل هما حاصلان بمطلق اللزوم ذهنيّاً او خارجياً فدار السؤال انما هو على ترك الاشتراط
باللزوم الخارجي ولذلك خصص الشارح اللزوم الخارجي بالذكر وقال لا يصح كونه
شرطاً ولا يلزم الفساد كما فصله ولا كلام على موافقة هذا الجواب للسؤال بل فيه بيان
مراد السائل وبيان الواقع هذا هو الوجه في دفع الابرار المذكور وامامنا قبل من ان المحشى
اعتمد على ظهر السؤال وجعل جاصله كفاية مطلق اللزوم وقال ما قال ولو جعل
حاصل السؤال ان الشرط هو اللزوم الخارجي دون الذهني ان كان اول كلام الشارح
ملايلاً لا آخره وهو الاولى اذ السائل والمجيب واحد انتهى فلم يسئ اذ لا يصح جعل
حاصل السؤال ان الشرط هو اللزوم الخارجي دون الذهني اذ لا يتصور مثل

بل هو جارقي سائر اللوازم والمعاني التضمنية وغيرها انتهى فظهر من هذا ان ما قاله القائل
 السابق من انه لو كفي مطلق اللزوم لكان للفظ واحد مدلولات غير متناهية مبنى على تقدير
 عدم كفاية اصل اللزوم وكلام السائل ههنا على تقدير كفايته فغاية ما ذكره ايضا لزوم
 التقييد المذكور وهل الكلام الا فيه ومن البين انه لا يلزم من ذلك ترك هذا البحث واثبات
 بحث آخر بدله على ما زعمه سابقا على ان المنقول منهم مستبعد جدا ولذا اوله شارح المطالع بان
 مرادهم استعمال الدلالة مبهجورة لاصل الدلالة فالانصاف ان ما ذكره القائل خلط بين
 المقامين مع عدم تحريمهم في المقام الثاني ايضا وقد عرفت انفسا حقيقة الحال فيه قال
 الش العلامة ان الالزام حصولهما اي الانتقال والضبط باللزوم الخارجى يعنى ان الالزام حصولهما
 بمطلق اللزوم على ما هو مدعى السائل ولما كان مطلق اللزوم شاملا للزوم الذهني والخارجي
 وكان حصول الانتقال والضبط باللزوم الذهني مسلما بين السائل والمجيب صرح بما يريد
 عليه المنع فكانه قال لا نم حصولهما بمطلق اللزوم اذ لو حصل بمطلق اللزوم حصلا بكل
 من اللزوم الذهني والخارجي لكن حصولهما باللزوم الخارجى مم وان كان حصولهما باللزوم
 الذهني مسلما ثم شرع في بيان حصولهما باللزوم الذهني حيث قال فان اللزوم الذهني كونه
 بحيث ايه وبين ثانيا عدم حصولهما باللزوم الخارجى حيث قال واللزوم الخارجى الى قوله ولا
 يلزم من ذلك انتقال الذهن منه اليه وبهذا البيان اندفع اعتراض المحشى ههنا بالاستدراك وان
 ادعى بعضهم ظهور وروده فتدبر قوله مستدرك اذ لا دخل له في السندية لمنع المذكور قد اشترنا
 الى اندفاعه الان يقال مراده انه مستدرك بالنظر الى ما هو مذكور في اللفظ وان امكن ربطه
 بما لم يكن مذكورا في اللفظ كما اشترنا اليه لكن انت خير بانه لا يلتفت الى الاستدراك في اللفظ
 في امثال هذه المباحث كيف واللازم على المانع تحقيق منعه لئتم مقصوده ولا يحصل
 تحقيقه الا بما فصله الشارح وقد اشترنا الى ان الغرض من هذا البحث بيان فائدة التقييد
 بقوله في الذهن فلا بد من التكلم في شان اللزوم الذهني فنعم البيان بيان الشارح قوله
 اى لا يلزم من استلزام تحقق المسمى في الخارج تحقق اللازم فيه اى في الخارج انتقال الذهن
 من المسمى الى ذلك اللازم الخارجى فلا يتم قول السائل وهما حاصلان باى لزوم كان
 فلا يتم اشتراط مطلق اللزوم اى اللزوم الخارجى اما الثانى فظاهر واما الاول فلان
 اشتراط مطلق اللزوم يقتضى ان يكون كل من اللزوم الذهني والخارجى شرطا واشتراط
 فى الثانى لا يتم فكذا فى المطلق ضرورة ان نزاع السائل مع المجيب انما وقع فى هذا الفرد
 من انطلق فانتفاؤه يستلزم انتفاء المطلق وهذا هو الوجه فى تخصيص الشارح الجواب
 بنى اشتراط اللزوم الخارجى وبهذا سقط الاعتراض الاتى على الشارح بعدم مقابلة
 كلامه لكلام السائل فتبصر وتحقيق الجواب ان اللزوم الذهني يقتضى صحة
 الانتقال من الملزوم الى اللازم على ما يقتضيه مفهومه بخلاف اللزوم الخارجى اذ غايته
 عدم الانفكاك بينهما ولا يلزم من ذلك عدم الانفكاك بينهما فى الذهن ضرورة ان الوجود
 الذهني مغاير للوجود الخارجى ولكل منهما حكم مغاير لحكم الآخر فمطلق اللزوم
 اما جنس تحت نوعان او عرض عام تحته حقيقتان وعلى كل تقدير لا يلزم اشتراك
 اللزومين فى الآثار والاحكام والا لا يرتفع التعدد والمفروض خلافه وقوله والا
 لم يكن اه فى النسخ الصحيحة بالواو اشارة الى ارجاع ذلك المنع الى دليل السائل اعنى قوله

حاصلان باي لزوم كان سواء كان ذهنيا او خارجيا والازم ان لا يكون ما فرضناه لزوما
 لزوما هف فالتقييد المذكور مستدرك بل مضر لانه يوهم عدم كفاية مطلق اللزوم
 وقد عرفت انه لو كان كذلك لزم خلاف المقروض وبهذا يدفع ما قيل من ان قوله والا
 لم يكن اللزوم لزوما اول المسئلة لكونه عين دعوى كفاية مطلق اللزوم وانه لا حاجة الى
 هذا التطويل بل الاخصر ان يقال ان قيد في الذهن مستدرك لان مطلق اللزوم
 كاف في الضبط والانتقال والالم يكن اللزوم لزوما انتهى اما الاول فلان المغايرة بين
 قوله والالم يكن اللزوم لزوما وبين مدعى الشارح ظاهرة جدا فدعوى المصادرة في مثله
 مكابرة ومصادرة واما الثاني فلانه من قبيل تعيين الطريق اذ لا غبار في بيان الشارح
 وكم من عائب قولنا صحيحا ثم ان غرض الشارح من السؤال الثاني وجوابه انما هو بيان
 فائدة التقييد بقوله في الذهن كما هو المشهور في كتب الفن في هذا المقام ومن البين ان
 لهذا البحث نفعا للمبتدئين وغيرهم والشرح انما هو لا تنفاس الكل فلهذا اورد هذا البحث
 واما البحث بان دلالة الالتزام مهجورة في العلوم دون المحاورات فهو بحث عظيم وزاع
 بين الأئمة بحيث صار معركة للآراء لا نفع فيه للمبتدئ بل هو نزاع قليل الجدوى
 على ما صرح به شارح المطالع فالقول بان اليراد بكفاية مطلق اللزوم مما لا ينبغي
 فانه ظاهر الفساد بل اللايق اليراد بان دلالة الالتزام مهجورة لعدم كفاية اللزوم
 الذهني لاختلاف الأشخاص ثم الجواب بان الاعتبار فيه اللزوم البين بالمعنى الاخص بالنسبة
 الى الكل لان هذا البحث افيد وانفع للطالب ليس بشيء اذ النفع للطالب انما هو في البحث
 الاول لا في الثاني على ان الشارح ههنا يحكي البحث المعروف فيما بينهم فلا يناقش عليه هذا
 قوله بل يكفي مطلق اللزوم ذهنيا او خارجيا فلا حاجة الى تقييده بالذهني بعد حصول المق
 من مطلق اللزوم بل التقييد مضر لا شعارة عدم حصول المق من مطلق اللزوم او من
 اللزوم الخارجي هذا وما قيل من انه لو كفي المطلق لكان للفظ واحد مدلولات غير متناهية
 لعدم تناهي اللوازم اذ كل شيء لا يخفى عن مطلق اللازم وذلك اللازم ايضا لا يخفى عن لازم
 آخر وهكذا بل لا يكفي البين بالمعنى الاخص لعدم انضباطه بناء على انه ربما يكون بينا بالنسبة
 الى شخص دون شخص ولذا قال صاحب الكشف ان الاعتبار هو البين بالنسبة الى الكل فاليراد
 المذكور من الشارح مما لا ينبغي لظهور فساد فقيه ما فيه لان هذا كلام متعلق بكون الدلالة
 الالتزامية مهجورة في العلوم على ما هو المشهور فيما بينهم والكلام ههنا في بيان فائدة التقييد
 بقوله في الذهن فاشتباه احد النزاعين بالآخر مما لا ينبغي والحق ان بحث الشارح ههنا مبني
 على كفاية اصل اللزوم في الدلالة الالتزامية وعدم كفايته بحث آخر لا يتعلق به غرض
 الشارح على ان شارح المطالع قال الانصاف ان اللفظ اذا استعمل في المدلول الالتزامي
 فان لم يكن هنا قرينة صارفة عن المدلول المطابق دالة على المراد لم يصح اذ السابق
 الى الفهم من الالفاظ معانيها المطابقة فلم يعلم ان اللوازم مقصودة اما اذا قام قرينة
 معينة للمراد فلا خفا في جوازه غاية ما في الباب لزوم التجوز لكنه مستفيض شائع في العلوم
 حتى ان أئمة هذا الفن صرحوا بتجوزيه في التعريفات بل هم في عين هذه الدعوى متجاوزون
 اذ مرادهم ليس انتفاء الدلالة بل عدم الاستعمال فلا يكون الدلالة مهجورة بل الاستعمال
 مهجور فاطلعه والدلالة وادوا الاستعمال ثم قال هذا البحث لا يختص بالمدلول الالتزامي

على الناظرين ههنا حيث جعلوا الحكم المرتب التسمية بالمطابقة وبالتضمن وبالالتزام على ما هو ظاهر كلامه من غير مسامحة فيه ثم منهم ٧ من حل المشتق على صبغة الماضي المجهول ونجى ذلك على ظاهر قول الشارح اتمامه او الجزئه او الملزومه ولا يخفى ما فيه من الخزره والركاكة والمخالفة للتحقيق ومنهم من حل المشتق على صبغة المضارع المعلوم اعني قوله يدل وهذا هو من السابق لكن بذلك لا يخلص كلام الشارح عن المسامحة اذ لا بدح ان يورد صلات الدلالة لاصلات الوضع ثم انه لا معنى لاعتبار الحكم بالتسمية وترك الحكم بالدلالة كما هو الظاهر من المتن فلا بد ان يصرف كلام الشارح الى ما هو الظاهر من المتن وما ذلك الا بما حققه المحشى قوله فيه ان الظاهر ان مرجع اه اشار به الى بيان المسامحة التي ادعاها في كلام الشارح بل نقول فيه اشارة الى بيان فساد غير ما اشار اليه سابقا كما لا يخفى على ذوي فهم وقد م هذا الاحتمال لان الكلام في الدلالة لافي الوضع وان كان الاول لا يخلو عن الثاني وكل من الاحتمالين فاسد لاستلزامه الفساد كما اشار اليه المحشى قوله المعنى المدلول سواء كان ذلك المدلول مطابقا او تضمنيا او التزاميا ولا وجه للتخصيص باحدهما وهو ظاهر فلا يلتفت الى تردد ذكره بعضهم فيه اي في المعنى المدلول قوله فيلزم ان يكون المعنى التضمني الكل بناء على ان الجزئه اذا كان موضوعا له كما هو صريح العبارة وكان المدلول مغايرا لذلك الجزئه على ما يقتضيه اضافة الجزئه اليه يلزم ان يكون الجزئه متبوعا والكل تابعه له ويلزمه قطعا ان يكون الكل المعنى التضمني ويلزم ايضا ان يكون الجزئه موضوعا له لكن تركه لكونه مشتركا بين الشقين قوله وان كان المرجع ما وضع له يلزم ان يكون ما وضع له في الالتزام اللازم كما يلزم ان يكون ما وضع له فيه الملزوم ايضا وان لم يلزم في هذه الصورة ان يكون الكل المعنى التضمني نعم يلزم ايضا ان يكون الجزئه موضوعا له كما اشرنا اليه قوله والظاهر ان قوله او الجزئه من قبيل سهو القلم اي على كلا التقديرين المذكورين اذ لا وضع للجزئه قطعا وتعميم الوضع ههنا من الوضع بالذات ومن الوضع التضمني لا يدفع السهو بالنظر الى ظاهره والمتبادر من الوضع وكذلك حل اضافة الجزئه على اليبانية وجعل المضاف اليه عبارة عن المدلول كما في الشق الاول لا يدفعه ايضا وكذا حل اضافة الملزوم على اليبانية وجعل المضاف اليه عبارة عن الموضوع له كما في الشق الثاني لا يدفع المحذور في الشق الثاني لان كلا منهما خلاف الظاهر وكلام المحشى على ما هو الظاهر نعم لو كان كلمة التام بمعنى على في المواضع الثلاثة وبديل الملزوم باللازم في قوله او الملزومه وجعل كل من الامور الثلاثة صلة للدلالة لاصلة للوضع لا تدفع الفسادات كلها وهذا هو الذي حققه المحشى سابقا قبل رأيت في بعض نسخ الشرح بالوضع لتامه او لكه بدل او لجزئه فعلى هذا لا غبار عليه اقول بل يبقى الغبار في قوله او الملزومه ان كان المراد بالمرجع ما وضع له وهو ظاهر بل نقول هذا ايضا مما لا يستحسنه المحشى اذ يلاحظ في الوضع سوى ان يكون المعنى موضوعا له والكلية واللزومية بل التمامية خارجة عن الوضع فالوجه ان يكون هذه الامور صلة للدلالة كما حققه سابقا قال الشارح العلامة الثاني ان تقييد الدلالة اه يعني ان قوله في الذهن ههنا مستدرك اذ انه من اشتراط اللزوم في الدلالة الالتزامية تصحيح الانتقال وضبط الدلالة وكلاهما

او هو المولى بهان الدين حيث حل
او الحكم المسترب على اسم الفاعل اعني قوله
والمشتق على اسم الفاعل اعني قوله
الدال بالوضع وحل قول الش فترتب
الادالات الثلث على حذف
كل من الادالات الثلث اعني تسمية كل
المضاف الى الثلث ثم لما كان قول
من الادالات التام هي بسبب الدلالة
الشارح اتمامه او الجزئه او الملزومه
بالوضع اتمامه او الجزئه او الملزومه
آباء عن ذلك في زعمه رجع عنه وقال
الاظهر ان المراد بالحكم الماضي المجهول
ايضا ومن المشتق الماضي هذا
في قوله على ما وضع له وعلى الجزئه
لا يكون في قول الش لتمامه او الجزئه
او الملزومه مسامحة على ان يكون
المد بالوضع الضمى كما في الاخبارين
او بالوضع الضمى قول الش
ولم يشعر به من الادالات لافي الوضع
فترتب كل من الادالات لافي الوضع
المقام اذ الكلام في الدلالة لافي الوضع
بل لا يقتضيه الواقع على ما حققناه

الثلاثة مرتبة على الدال بالوضع وصلة هذا الوضع للمعنى المدلول اولها وجزء منه اولها هو خارج عنه على ما دل عليه كلام الشئ كما ان صلة الدلالات مختلفة بذلك الاختلاف فهذه الدلالات اثلث مرتبة على تلك الدلالات المختلفة فامتياز كل منها عن الآخر بعمله فالقصد اعني دفع الانتقاض بقاعدة الترتيب انما يحصل اذا اخذ للوضع ثلث صلوات متعاطفة والدال ايضا ثلث صلوات متعاطفة فاما اشار اليه من ان صلوات الوضع متحدة وصلوات الدلالة مختلفة بسبب بصواب فالصواب ما اشرنا اليه ثم قال اعتبار قيد الحبشية في هذا التوجيه مما لا حاجة اليه على ما اشرنا اليه بل هو خلط بين التوجيهين لان ذلك الاعتبار وحده كاف في دفع النقض فلا دخل لاعتبار قاعدة ترتيب الحكم على المشتق فيه اصلا بل لادلالة لما اخذ الاشتقاق على اعتبار قيد الحبشية وبالجملة فالظاهر من كلام الشئ كفاية قاعدة ترتيب الحكم على المشتق في دفع الانتقاض من غير ملاحظة قيد الحبشية فتوجيه كلام الشئ بما ذكره توجيهه بما لا يرتضيه بل بما لا يرتضيه صلة الوضع وطبع الكلام انتهى ملخصا ولا يخفى ما فيه اما اولا فلان جعل صلوات الوضع مختلفة كصلوات الدلالة يورث الاشتباه بين الوضع والدلالة والحق ان الاختلاف انما يلاحظ في صلوات الدلالة لاقى صلوات الوضع وهو اللفظ من كلام المص فالحق ما اشار اليه المحشي واما ثانيا فلانا قد اشرنا ان مقصود المحشي انما هو تقوية الوجه الثاني المبني على القاعدة المذكورة الاصولية بالوجه الاول المسلم عند الكل فمن ابن يلزم من كلامه خلط التوجيه الثاني بالتوجيه الاول وادعاء عدم كفايته مع قطع النظر عن اعتبار قيد الحبشية والحب من هذا القائل ان يقرر كلمات يزعم انه تحقيق للمقام ولا ينظر الى سوق كلمات المحشي وكيف يسوغ لمثله الاقدام عليه والحال انه سوى بين صلوات الوضع وبين صلوات الدلالة مع وضوح الفرق بينهما واشتبه عليه الفرق بين التأييد والخلط مع وضوح الفرق بينهما ايضا فافهم المقام قوله فيكون معنى التعريفات الثلاثة ان الدال بالوضع اه على ان يكون صلوات الوضع متحدة وصلوات الدلالة مختلفة على ما حققناه قوله هذا اي كون المراد بالحكم الدلالة بالمطابقة والدلالة بالتضمن والدلالة بالالتزام وكون صلوات الوضع متحدة وصلوات الدلالة مختلفة على ما قررناه هو التقرير الموافق بهذا المقام اذ اللام في الدلالات الثلاثة لاقى التسمية بها فالتناسب له ان يكون المراد بالحكم تلك الدلالات وان الكلام ههنا في تفاوت الدلالات وتمايز بعضها عن بعض فالتناسب له ان يعتبر صلواتها لصلوات الوضع كما هو المتبادر من كلام الشارح ثم انما اخذ الاشتقاق ههنا انما هو الدلالة فالتناسب له ان يعتبر صلواتها في البيان قوله ولا يخفى ما في تقرير الشارح من المسامحة والمساهلة عطف تفسير للمسامحة اذ هي استعمال اللفظ في غير معناه المتبادر ولا يكون ذلك الا بالمساهلة وقد ظهر مما بيناه وجه المسامحة في كلامه حيث جعل الحكم الترتيب التسمية بالمطابقة والتضمن والالتزام والظاهر ان الحكم الترتيب هو الدلالات الثلاثة كما فصله المحشي وانه جعل ما هو صلة الدلالة صلة الوضع حيث قال تمامه او جزؤه او للزوم والحال انه في صدق بيان المأخذ وصلاته فالظاهر ان يجعل تلك الامور الثلاثة صلوات الدلالة ويورد كلمة على بدل اللام ويورد ايضا صلوات الوضع متحدة في المواضع الثلاثة كما بينه المحشي والمق من هذا الكلام هو التعريض على

عن حقيقة الحال وصورة الظن بالمحشى الفاضل في تقرير المقال قال الشارح العلامة
 ان ترتب الحكم على المشتق اعم من ترتيبه ابتداء ومن ترتيبه بواسطة الموصوف وههنا كذلك
 لان الحكم مترتب على الصفة المشتقة اعني قوله الدال بواسطة ترتيبه على الموصوف اعني
 اللفظ والمراد بالحكم الاثر المترتب على الشيء كما هو مصطلح الاصوليين والمسئلة اصولية قوله
 يدل على علية المأخذ دلالة عرفية لاعفلية ولاوضعية اما الثاني فلفظ واما الاول فلانه يحتمل
 ان يكون عليه ذلك الحكم امر آخر غير المأخذ لكن لاشك ان مثل ذلك يدل على علية المأخذ
 دلالة ظنية فافهم قوله فان ترتب القطع اى الوجوب بناء على ان الامر المطلق للوجوب ولا
 حاجة الى ان يقال المراد وجوب القطع المشتقين باعتبار صورة اللفظين فلا يرد ان الثاني لكونه
 مستملا على ثناء التأييد لا يشتق من السرقعة ولا حاجة في دفعه الى اعتبار التقلب قوله والمراد
 بالحكم ههنا اى في تعريفات الدلالات يدل بالمطابقة اى مضمون هذه الجمل الثلاثة اى الدلالة
 بالمطابقة والدلالة بالتضمن والدلالة بالالتزام اذهى الآثار المترتبة على ما هو المراد بالحكم
 ههنا فهذه الدلالات مترتبة على الدال بالوضع وصلة هذا الوضع تمام ما وضع له في المواضع
 الثلاثة على ما حققنا سابقا ان المعتبر في الوضع انما هو الموضوع له غير ملحوظ فيه امر آخر
 وصلة الدلالات مختلفة لانها اما على تمام ما وضع له او على جزئه او على ما يلزمه في الذهن
 واما ما دل عليه كلام الش من اصلة هذا الوضع مختلفة ففيه مسامحة كما ستعرفه قوله
 وباشق اى المراد بالمشتق الدال بان وضع على ان يكون صلات الوضع في المواضع الثلاثة امرا
 واحدا وصلات الدلالة مختلفة على ما شرنا اليه آنفا وهو الظاهر وان لم يساعد ظاهر
 بيان الشارح حيث جعل صلات الوضع مختلفة وترك صلات الدلالة فعلى هذا محصل
 الكلام ظاهر كالاندفاع قوله فترتب الحكم بانه يدل كلمة الباء طريفة وتفسير الحكم
 واسم ان خبرها في تأويل المصدر وحاصل المعنى فترتب الدلالة بالمطابقة والدلالة
 بالتضمن اه فاقبل من انه حل الحكم ههنا على صفة الحاكم وقد عرفت ان المراد بالحكم
 في هذه القاعدة هو الاثر المترتب وهم قوله بسبب الدلالة بالوضع وهو مأخذ المشتق اعني
 الدال المقيد بالوضع على ان يكون صلات الوضع متحدة وصلات الدلالة مختلفة قوله
 ولا خفا في حصول اعتبار قيد الحيثية اه اقول لما حرر التعريفات المذكورة بما حرره بالبناء
 على القاعدة المذكورة و اشار به الى دفع الانتقاضات المذكورة على ما فصله بنى ذلك على ما هو
 المسلم فيما بينهم وهو اعتبار قيد الحيثية فيها ودفع الانتقاضات بها لان ذلك الاعتبار والدفع
 مسلم عند الكل فقصوده انما هو تقوية الوجه الثاني بالوجه الاول بانه دافع للانتقاض كما ان
 الاول دافع للانتقاض ايضا والفرق بينهما ان قيود الحيثيات مما لا يدل عليها الفاظ
 التعريفات بخلاف الوجه الثاني فانه مما يدل عليه الفاظ التعريفات ولو بطريق الدلالة
 وان الارل مشهور معروف في جميع التعاريف الاعتبارية بخلاف الثاني فانه انما يعتبر اذا وجد
 شرط اعتباره كما ههنا ومن البين ان كون الشبئين مفيدين لشيء واحد كدفع الانتقاض
 ههنا لا يقتضى كون احدهما عين الآخر فالحق ان مقصوده انما هو تقوية الوجه الثاني
 بانه يفيد ما يفيد الوجه الاول المسلم عند الكل ففيه ايضا اشارة الى مرجوحية اخذ
 قيد بتوسط الوضع في التعاريف دفعا للانتقاض اذ لا حاجة الى اخذ ذلك القيد ح
 بل هو مستدرك عند نظر الاصوليين ومنهم من قال في تقرير هذا الوجه الثاني الدلالات

وخاصة وعرضا عاما اما الاول فلانه جنس الاسود وللابيض مثلا اذ هو تمام الجزء
المشترك بينهما واما الثاني فلانه نوع المكيف لانه جنس تحت انواع كالشعور المكيف
بكيفية الشم من الورايج الطيبة والكرامية والمطعموم المكيف بكيفية الطعم من الحلاوة
 والمرارة وغيرهما والمموس المكيف بكيفية التمس من الخشونة والملاسة وغيرهما
 والمألون المكيف بكيفية اللون من السواد والبياض وغيرهما قيل المكيف هو الذي
 لا يتأتى منه النور وكونه ملونا خارج عنه لكن المناقشة في المثال ليست من العادة فيه
 انهم جعلوا حرة الجبل وصفرة الوجمل بل جميع الالوان من الكيفيات المحسوسة فاذا ذكره
 في بيان المكيف غير صحيح ثم ان كونه ملونا وان كان خارجا عن الكيف لكنه غير خارج
 عن المكيف والكلام فيه واما الثالث فلانه فصل للكثيف بناء على ان الكثيف هو الجسم
 الملون والطيف هو الجسم الغير الملون كانهواء واما الرابع فلانه خاصة للجسم
 لان المجردات كالعقول والنفوس لالون لها والظواهر انما هي خاصة غير شاملة لجميع افراد الجسم
 لعدم وجود اللون في مثل الهواء من الاجسام اللطيفة واما الخامس فلانه عرض عام
 للحيوان لوجوده في غيره وخر وجهه عن الحقيقة والظاهر انما هو خاصة او عرض عام
 انما هو اللون لا الملون بل نقول ما هو جنس ونوع وفصل هو اللون على ما يستفاد
 من كلام شارح المطالع ويدل عليه ان الذاتيات عبارة عن المفهومات والملون عبارة
 عن الوجود الخارجي ففي التمثيل المذكور بالنظر الى الجميع تسامح فتدبر قوله من غير
 ذكرها وانما جاز حذفها لشهرتها ووضوحها كما حذفوها في تعريفات الكليات
 ولا بأس في ترك بعض القيود اعتمادا على الشهرة والوضوح قوله من حيث انه دال
 على تمام ما وضع له وقوله من حيث انه دال على جزئه وقوله من حيث انه دال على ما يلزمه
 في الذهن خالف في اعتبار الحشية ههنا لما هو المشهور بينهم حيث قالوا من حيث
 انه تمام ما وضع له ومن حيث انه جزء ما وضع له ومن حيث انه لازم ما وضع له كما في شرح
 المطالع وغيره فاعتبروا الحشية بالنظر الى الدوال بناء على ان الكلام في الدلالة لافي المدلول
 فاعتبار الحشية الملحوظة ههنا بالنظر الى الدوال اولى من اعتبارها بالنظر الى المدلولات
 وان لم يتفطن له بعضهم وزعم ان تقريره مخالف لما هو التحقيق المذكور في شرح المطالع
 وغيره قوله فنه اي المص على ان ذكر قيد بتوسط الوضع لا يدفع الانتقاض
 ولودفعه فاما يدفع عن تعريف المطابقة لا عن تعريف التضمن والالتزام وقد عرفت
 منا ان هذا التنبيه حق لان صلة الوضع لا تكون الا ما وضع له ولا يلاحظ فيه الكلية
 والملزومية بل لا يلاحظ المطابقة ايضا لان كل ذلك مترتب على الدلالة ففي الاكتفاء
 بقيد بتوسط الوضع لا يندفع الانتقاض نعم لو صرح في التعريف صلات الوضع
 مختلفة لاندفع النقض المذكور لكنه خلاف السوق ايضا اذ الوضع لا يكون الا للمعنى
 غير الملحوظ فيه امر آخر فالحق ان اعتبار الحشية في التعاريف الثلاثة ههنا اولى من
 ذكر قيد بتوسط الوضع وهو الذي قصده المص ههنا وهو مسلك القدماء المحققين
 فا قبل من ان ما ذكره المحشى ههنا نشأ من الغفلة عن التقييد بقوله كما فعلوه وان خلاصة
 الكلام ان صلة الوضع غير مذكورة فيجوز ان يكون المعنى بتوسط الوضع للمعنى المدلول
 او لما هو اي المدلول جزء منه او لما خرج عنه المدلول بقربته قوله كما فعلوه ناش عن الغفلة

قوله فنه بصفة الماضي من التبيين
 هذا هو الظاهر على ما في بعض
 النسخ وفي اكثر النسخ لفظه فيه
 على ان تكون مركبة من كلمة في
 والخبر فعلى هذا يكون فيه متعلقا
 بقوله لا انتقاض اه ويكون قوله
 على ان ذكره متعلقا بما سبق
 من قوله اكثر المعنى ههنا ولا يخفى
 ما فيه من البعد فالوجه ما في بعض
 النسخ وهو الذي اختارناه

وانما ذلك امر خارجي يترتب عليه في الواقع والقول بان هذا وان كان خلاف السوق
 لكن مراد السائل هو التقييد بمثل ما فعلوه في التعاريف الثلاثة يدل عليه قوله كما فعلوه
 فعلى هذا يندفع انتقاض حد المطابقة بالآخرين ايضا والحاصل ان ذلك التقييد
 دافع للانتقاض ولا كلام فيه بل الكلام في انه هل يجب ذلك التقييد لذلك الدافع
 ام له طريق آخر فالسائل حصر طريق الدفع الى الاول والش يقول بان له طريقا
 آخر غير المذكور وهو اعتبار قيد الحيثية في تلك التعاريف كما في تعريفات الكلبيات
 الخمس منظور فيه لا، انما ان مراد السائل ذلك بل مراده مطلق التقييد بقيد بتوسط
 الوضع ولو سلم فافعلوه انما هو التقييد بما اشار اليه المحشي بقوله فان قيل انه يشهد به التبع
 والحق ان سوق كلام الش وان اقتضى التسوية بين التقييد بالتقيد المذكور وبين اعتبار
 قيد الحيثية في التعاريف الثلاثة وان رد الش انما هو بالنظر الى ادعاء السائل وجوب التقييد
 بالتقيد المذكور لكن من البين ان اعتبار القيد المحذوف في التعاريف انما هو لاجل
 الضرورة فلا وجه للعدول عن القيد المذكور الدافع للانتقاض الى اعتبار قيد
 الحيثية لاجل دفع الانتقاض فعدول المص عن اعتبار القيد الذي فعلوه الى اعتبار
 الحيثية انما هو لاجل ان ذلك القيد غير دافع للاعتراض بالكلية كما اشار اليه المحشي
 ههنا ولعل هذا هو مراد الش وانما يتفطن له الناظرون قوله لا يندفع به انتقاض
 حد المطابقة بالآخرين لان حاصل تعريف المطابقة ح ان اللفظ الدال بالوضع
 يدل على تمام المعنى بسبب ان اللفظ موضوع لمعناه ومن البين ان هذا صادق على دلالة
 لفظ الشمس على الضوء مطابقة وتضمنا والتزاما لان كلاهما بسبب وضع لفظ
 الشمس لمعناه والقول بانه يمكن ان يكون المعنى ان اللفظ الدال بالوضع يدل على تمام المعنى
 بتوسط الوضع اذ ذلك المعنى المطابق مما لا دليل عليه وجعل المطابقة قرينة عليه
 لا يخفى عن شوب المصادرة هذا واما اندفاع انتقاض الحدين الآخرين عند هذا التحريير فظ
 اذ لا يصدرق على دلالة لفظ الشمس على الضوء مطابقة والتزاما انها دلالة اللفظ
 على جزء ما وضع له بتوسط الوضع للكل ضرورة تحقق تلك الدلالة على تقدير عدم
 وضعه للكل ولا يصدق ايضا على دلالة لفظ الشمس على الضوء مطابقة وتضمنا
 انها دلالة اللفظ على ما يلازمه في الذهن بتوسط الوضع للملزوم ضرورة تحقق تلك
 الدلالة على تقدير عدم وضعه للملزوم هذا ولا تلتفت الى غيره وان نسب الى المحشي
 قال الشارح العلامة فلما اكتفوا كلامهم بارادتها من غير الذكر في تعريفات الكلبيات
 الى قوله اكتفى المص ههنا يعني كما ان الشيء الواحد يمكن ان يكون جنسا ونوعا وفصلا
 وخاصة وعرضا كما كذلك يمكن ان يكون الدلالة الواحدة مطابقة وتضمنا والتزاما
 وكما انه اذا اورد على الاول انه كيف يكون الشيء الواحد جنسا ونوعا وفصلا اذ يلزم
 تداخل الاقسام وعدم تمايزها وانتقاض حدود بعضها ببعض يحجب عنه بان قيود
 الحيثيات مرادة في مفهوماتها فيمتاز بعضها عن بعض كذلك اذا اورد على الثاني بانه
 كيف يكون الدلالة الواحدة مطابقة وتضمنا والتزاما اذ يلزم التداخل وعدم التمايز
 وانتقاض حدود بعضها ببعض يحجب عنه ايضا بان قيود الحيثيات مرادة في تعاريفها
 فيمتاز بعضها عن بعض قال الشارح العلامة كالملون فانه يكون جنسا ونوعا وفصلا

لا يدل لان ما ذكره ايضا غير حقيقي
 بالقبول اذ لا بد من حفظ في الوضع من
 غير الموضوع له والكلية والملزومية
 وغيرها انما هي بالنظر الى الدلالة
 ليس الا

عدم الوضع لما اعتبر الضوء لازما ذهنيته وكل ذلك ظاهر وان خفي على المحشى انتهى
 ففيه ما فيه لا نالنا عدم صدق التعريف الاول ح على دلالة لفظ الشمس على الضوء
 تضمنا والتزاما لان كون الوضع لما وضع له واسطة وسببا للدلالة على تمام ما وضع له
 لا ينافي كونه واسطة وسببا للدلالة على الجزء او اللزوم على ما هو مقتضى التقييد
 بذلك القيد فذلك الواسطة واسطة في كل من الدلالات الثلاث وحل ما وضع له في قوله
 بتوسط الوضع لما وضع له في التعريف الاول على تمام المعنى المطابق وفي الثاني على المجموع
 وفي الثالث على الملزوم بمادليل عليه ولو سلم فيقول هذا الى ما يشير اليه المحشى بقوله
 فان قيل يمكن ان يقدر القيداه وستعرف انه لا يندفع به انتقاض حد المطابقة بالآخرين
 فانتظر قوله يجوز ان يكون مفعولا للقيد باعتبار لزومه فعنى الكلام انه لا بد من التقييد
 بالقيد المذكور احترازاه ولك ان تقول لفظ القيد ههنا بالمعنى المصدرى اى التقييد واضافته
 الى قوله بتوسط الوضع من اضافته الى مفعوله وان كان المتبادر من القيد كونه جامدا والاضافة
 بيانية فلا حاجة الى تقدير المضاعف على معنى من ذكر القيد وعلى كل تقدير يندفع ما يمكن
 ان يتوهم من ان لفظ القيد جامد لا يعمل في المفعول له قوله ويجوز ان يكون اه ولعل
 هذا هو الظاهر اعدم احتياجه الى التأويل كما احتاج الى التأويل عند كونه مفعولا
 للقيد لكنه رجع الاول لجزالة من حيث المعنى اذا احتراز من شأن القيود كما هو المعروف
 فيما بينهم ايضا ولك ان تقول اختار فيه مذهب الكوفيين بناء على ان العمل عند هم
 عند التنازع للمقدم قوله وفيه نظر لانه على تقدير التقييد بذلك القيد ايضا كما على
 تقدير عدم التقييد بذلك القيد لا يندفع الانتقاض بالمادة المذكورة بناء على ان المتبادر من القيد
 المذكور ح هو الامر الواحد وهو توسط الوضع لما وضع له كما سبق من المحشى آنفا
 وبصرح به وهذا موجود في دلالة لفظ الشمس على الضوء مطابقة وتضمنا والتزاما
 فينتقض حد كل منهما بالدلتين الآخرين كما فصلناه وللإشارة الى ايضاح هذا المعنى
 اورد قوله اذ يصدق على دلالة اه قوله تضمنا والتزاما اى دلالة تضمينية او التزامية
 او دلالة تضمن والتزام او حال كونها تضمنا والتزاما او سواء كانت تضمنا والتزاما قوله
 فان قيل اه منشأ هذا السؤال قول الشارح ههنا كما فعلوا اذ المتبادر منه ان مدعى
 السائل انما هو التقييد بالقيود المختلفة في صلة الوضع في المواضع الثلاثة لكن لكونه
 خلاف المتبادر مرضه قوله بتوسط الوضع له اى تمام ما وضع له وقد عرفت انه عين
 تعريف المطابقة الذي اورد عليه النقض ففائدة هذا السؤال والجواب انما هو
 دفع الفساد عن تعريف التضمن والالتزام وما قيل من ان التقدير الصحيح في المطابقة
 ايضا كون صلة الوضع عين المعنى المطابق فيندفع ح ذلك الانتقاض
 عن تعريف المطابقة ايضا فكلام لادليل عليه وستعرف حقيقة الحال ايضا
 قوله مع انه اى هذا التقدير في التضمن والالتزام غير متبادر من السوق اى سوق
 التعريفات للدلالات اذ لما كان صلة الوضع في تعريف المطابقة هو تمام ما وضع له
 فالمناسب له ان يكون صلة الوضع في تعريف التضمن والالتزام هو تمام ما وضع له
 وتخصيصه بالكل والملزوم بقرينة الجزء واللازم لايح عن شوب مصادرة والحق
 ان المحفوظ في الوضع انما هو تمام المعنى بل نفس المعنى ولا يلاحظ فيه كونه ولا ملزومية

ووسط لم نالنا صلة الوضع واحدة
 في الحدود الثلاثة وصلات الدلالة
 مختلفة فلا يليق ان يعتبر الاختلاف
 في صلة الوضع بناء على ان المتبادر
 من الوضع هو الوضع بالذات
 ولا يكون ذلك الا للمعنى
 لا وما ذكرناه ايضا من الامور المختلفة
 في صلة الوضع حيث قالوا دلالة
 اللفظ على المعنى بتوسط الوضع
 لما وضع له مطابقة وتوسط الوضع
 معنى دخل فيه المعنى المدلول تضمن
 وتوسط الوضع لما خرج عنه
 المدلول التزام يوجب ذلك السؤال
 ايضا فانهم

حيث قالوا دلالة اللفظ على المعنى بتوسط الوضع لذلك المعنى مطابقة وتوسط الوضع
لمعنى دخل فيه ذلك المعنى المدلول تضمن وتوسط الوضع لمعنى خرج عنه ذلك المعنى
المدلول التزام انتهى فعلى هذا يندفع الانتفاض المذكور قطعاً وأما اعتبار القيد
المذكور على ما اعتبره المحشي فغير موافق لمذاق السائل مع أنه لا يفيد أمراً دائماً على قوله
بالوضع لأنه يفيد أيضاً كون الوضع سبباً للدلالات الثلاث على أن ما اعتبره المحشي
يخالف ما سيجي من قوله وتبينهما أن ترتيب الحكم اه اذ يدل ذلك على أن قيد بتوسط الوضع
معتبره هنا كما اعتبروه لا كما اعتبره المحشي انتهى ففيه ما فيه أما ولا فلان قيد بتوسط الوضع
في كلام السائل مطلقاً فالتبادر منه ما ذكره وقوله كما فعلوا متعلق بالقيد لا بالمقيد
والقيد الذي اعتبروه وأما ثانياً فلان ما ذكره السائل أمراً إشارياً إليه المحشي بقوله الآتي
فان قبل اه وسترعف منه أن الاعتبار المذكور انما يدفع انتفاض حدى التضمن والالتزام
لا انتفاض حد المطابقة بالآخرين وأما ثالثاً فلاننا لانم أن ما اعتبره المحشي لا يفيد
أمراً دائماً على قوله بالوضع اذ السببية وإن كانت مستفادة من قوله بالوضع لكن
فرق بين صريح السببية والسببية المستفادة وأما رابعاً فلان له لودل قوله وتبينهما
أن ترتيب الحكم اه على أن القيد المعتبر في التعاريف الثلاثة مختلفة لكان اعتبارهم القيد
المذكور كما اعتبروه مستدركا وإن كان يمكن دفعه بأنه من قبيل التخصيص بما علم التزاماً
فلا نضاف أن تحرير المحشي هو مقتضى السوق قوله بأن يقال الدال بالوضع يدل
على تمام ما وضع له بتوسط الوضع لما وضع له مطابقة أقول فهذا يصدق على دلالة
لفظ الشمس على الضوء سواء كانت الدلالة مطابقة أو تضمناً والتزاماً أما الأول فظاهر
وأما الثاني والثالث فلان تلك الدلالة أيضاً دلالة على معناه بتوسط الوضع لما وضع له
وكذا يصدق قوله الدال بالوضع يدل على جزئه بتوسط الوضع لما وضع له تضمناً على
دلالة لفظ الشمس على الضوء سواء كانت الدلالة مطابقة وتضمناً والتزاماً أما الثاني
فظاهر وأما الأول والثالث فلان كلاهما دلالة على جزء المعنى بتوسط الوضع لما وضع له
وإن كان كل منهما دلالة أيضاً على تمام المعنى أو على لازمه بتوسط الوضع لما وضع له وكذا
يصدق قوله الدال بالوضع يدل على ما يلزمه ما وضع له في الذهن بتوسط الوضع
لما وضع له التزاماً على دلالة لفظ الشمس على الضوء سواء كانت الدلالة مطابقة أو تضمناً
أو التزاماً أما الثالث فظاهر وأما الأول والثاني فلان كلاهما دلالة على لازم المعنى
بتوسط الوضع لما وضع له وإن كان كل منهما أيضاً دلالة على جزء المعنى أو على تمامه
بتوسط الوضع لما وضع له وما قبل من أن لفظ ما في الموضعين موصولة معرفة عبارة
عن معنى واحد كما هو مقتضى إعادة الشيء معرفة فدفع الانتفاض ظاهر اذ لا يصدق
على دلالة لفظ الشمس على الضوء تضمناً والتزاماً أنها دلالة اللفظ على تمام وضع له
بتوسط الوضع لما وضع له ضرورة تحقق التضمن والالتزام هناك وإن فرض عدم وضعه له
وكذا قوله وعلى جزء ما وضع له بتوسط الوضع لما وضع له لا يصدق أيضاً على دلالة
الشمس على الضوء مطابقة والتزاماً ضرورة تحققهما عند فرض عدم الوضع لما اعتبر
الضوء جزءاً له وكذا قوله وعلى ما يلزم ما وضع له في الذهن بتوسط الوضع لما وضع له اه
لا يصدق أيضاً على الدلالة على الضوء مطابقة وتضمناً ضرورة تحققهما عند فرض

٤ وأما خامساً فلذلك سترعف من
المحشي في بيان الوجه الثاني أن الاعتبار
المذكور من الشئ مسابحاً بل التحقيق
أن المذكور فيه صلات الدلالة
لا صلات الوضع وإن ساهل فيه
الشئ وسطع منا عليه

على كون كل واحد منهما متضمنا واحدا مدفوع بان الحكم بشئ على المشتمل على الكل
 الافرادى يتضمن احكاما متعددة منفردا كل واحد منها عن الآخر كما يشهد به تتبع الموارد
 فكيف هذا الامر ههنا فن ان يلزم الوهمان المذكوران نعم يرد على الش وعلى ما ذكره
 المحشى ان الدلالة التضمنية انما هي الدلالة على احدهما او على كل واحد منهما في ضمن
 الدلالة على المجموع لا مطلقا كما يتبادر من العبارتين ولعل هذا هو وجه التأمل ايضا قوله
 اى ينقض منع كل واحداه اشارة الى ان المراد بالانتقاض هنا هو الانتقاض بالمنع لا بالجمع
 يعنى انه لا يكون تعريف المطابقة مانعا عن دخول التضمن والالتزام فيه ولا يكون
 تعريف التضمن ايضا مانعا عن دخول المطابقة والالتزام فيه ولا يكون تعريف الالتزام
 ايضا مانعا عن دخول المطابقة والتضمن فيه فيكون كل من التعاريف الثلاثة فاسدا لكونه
 تعريفا بالاجم وليس مراده ان في الكلام مسامحة او مضافا محذوفا قوله بنفس الدلاتين
 الاخيرتين اشارة الى ان في قول الش بالاخيرين على ما في بعض النسخ مسامحة اذ لا معنى
 لانتقاض الحد بنفس الحدين الاخيرين واما على ما في البعض الآخر من النسخ من قوله
 بالاخيرين وان لم يكن هذه غير ملائمة لقوله ان حدود الدلالات اه فلا مسامحة فيه فافهم
 قوله فيه ان مادة الانتقاض اه هذا معنى على ما هو المشهور من ان مادة الانتقاض في التعريفات
 والتقسيمات الاستقرائية لابد وان تكون من المحققات لان الغرض من التعريف تحصيل
 صورة مساوية للمعرف ثابتة لا فردا الحقيقة والاعتبارية ومن التقسيم الاستقرائي بيان
 اقسامه الواقعة في الخارج فبمجرد امكان مادة النقص لا يتخلل مقصود المعرفة والقاسم
 منهما واما على ما هو التحقيق من ان الغرض من التعريف بيان حقيقة المعرفة مع قطع النظر
 عن امكانه وامتاعه ووجوه وعده فبرده عليه النقص بالمادة الممكنة قطعاً ثم انك قد عرفت
 سابقا ان التقسيم الى المطابقة والتضمن والالتزام تقسيم عقلي لاستقرائي فان كان المقصود
 ههنا هو التقسيم لا التعريف فذا متفرض ايضا بالمادة المذكورة فاندفع هنا ما قيل او يقال
 قوله واما كان اى سواء كانت مطابقة وتضمنا والالتزاما يصدق عليها احد الاخيرين اى حد
 الدلاتين الاخيرين فينقض حد كل منها بالدلاتين الاخيرين فلا يكون شئ من الحدود
 الثلاثة مانعا لدخول الاخر فيه هذا حل عبارة ولا تلقت الى غيره فدلالة لفظ الشمس
 على الضوء مطابقة باعتبار تمام الموضوع له وتضمن باعتبار انه جزء الموضوع له اعنى مجموع
 الجرم والضوء والالتزام باعتبار انه لازم الموضوع له اعنى الحرم ولما اجتمع فيه الاعتبارات
 الثلاثة اجتمع فيه الدلالات الثلاثة فانتقض تعريف كل منها بالدلاتين الاخيرين قطعاً
 حاصل الانتقاض هو ابطال التعريف باستلزامه خصوص الفساد من عدم المانع
 والجواب بالمنع بتحرير المراد وهو ظاهر فلا حاجة الى جعل مثله معارضة للدليل المطوى
 القائم على صحة كل من التعاريف قوله اى من قيد بتوسط الوضع لما وضع له في كل
 من الحدود الثلاث بناء على ما هو المتبادر من اكتفاء السائل بقيد بتوسط الوضع وان كان
 ما وضع له في الدلالة المطابقة عبارة عن تمام الموضوع له وفي التضمنية عبارة عن الكل
 وفي الالتزام عبارة عن الملزوم فعلى هذا المتبادر سابق البيان وقال بان يقال الدال بالوضع
 يدل اه فاورد قيد بتوسط الوضع على نسق واحد في التعريفات الثلاثة هذا وما قيل
 من ان قول الش كافة واقربه على ان قيد بتوسط الوضع معتبر عند السائل كما اعتبره

ما ذيفون ح حسن المقابلة لان
 موضوع القضية الجسد ومجموعه
 الدلالة هنا

وهو ايضا للطر سوسى وغيره

ذهنا ان هذا لا يفيد الاتسمية باللزوم لابل الالتزام كما هو المدعى واما على ما هو الاولى
 فلا يرد عليه شيء بل يفيد التسمية بالالتزام لانه كما ان اللزوم البين بالمعنى الاخص اقوى
 مراتب اللزوم كذلك الالتزام اقوى من اللزوم لان زيادة الحرف تدل على زيادة المعنى
 فكان في لفظ الالتزام دلالة على ان ذلك اللزوم ملتزم لا ينفك عن الملتزم بحال وهو اللزوم
 البين بالمعنى الاخص وما قيل من ان هذا انما يتم اذا تحقق في الفرق بحسب الاصطلاح
 بين الالتزام وبين الاستلزام واللزوم والملازمة قد فوع بان تسميتهم بالدلالة المذكورة
 بالالتزام دون ما عده دليل على ان اصطلاحهم واقع على ذلك والله الموفق لما هنالك قوله
 وهو خلاف الواقع اى كون كل شيء دال على كل شيء خلاف الواقع اشارة الى بطلان التالى
 المذكور واما الملازمة في قوله والا لكان كل شيء دال على كل شيء فلان اللفظ لودل على امر
 خارج فعلة الدلالة لا تكون الا خروج ذلك الامر عن مدلوله ومن البين ان كل شيء خارج
 عن كل شيء فلودل اللفظ على امر خارج لزم دلالة كل شيء على كل شيء ولو ضوح هذه
 الملازمة بمثل هذا البيان الواضح اكتفى ببيان بطلان التالى قوله بضابطا بوجوب
 الفهم بحيث يلزم من تصوره ونصوره وذلك لبس الاتسمية باللزوم الذهني البين بالمعنى الاخص فانه
 بين بالنسبة الى الكل لا يتخلف عنه فهم دون فهم فاقبل ٧ من انه يجوز ان يكون بينا بالنسبة
 الى شخص دون شخص فلا يكون ضابطا بوجوب الفهم ساقط بما قررناه واما كون
 دلالة الالتزام مهجورة في العلوم فانما هو بالنظر الى مطلق اللزوم وهو غير متناه
 او بالنظر الى مطلق البين وهو غير منضبط بل يختلف باختلاف الاشخاص والكلام ههنا
 فيما هو بين بالنسبة الى الكل على ان قوالهم دلالة الالتزام مهجورة معناه ان استعمالها
 مهجورة لا ان نفس الدلالة مهجورة والكلام في الثاني فقوله بضابطا قد قبل
 لاللفظ اورد ههنا ايضا طال عدم المضبوطية اذا اعدام انما تعرف بملكانها فاقبل
 من ان هذا الكلام لبس في محله ومحلها انما هو القول الآتى عقبيه ساقط قوله لازمه ذهنا
 وقد عرفت آنفا انه بعض مضبوط بضابط بوجوب الفهم بالنسبة الى كل من تصور
 الملزوم قواه فيكون هذه الدلالة بسبب اللزوم اى اللزوم الذهني الكلى فسميت
 التزاما في هذا اشعار بان قول الش لا يبدل على كل امر خارج اه علة للتسمية بالالتزام
 فيكون التسمية من قبيل تسمية المسبب باسم السبب كما بينه سابقا في نظيره من المطابقة
 والتضمن ومن هنا ادعى المحشى سابقا استدراك كلام الش وقد عرفت مناته يجوز
 ان يكون غرض الشارح تحقيق مقام اشتراط الالتزام باللزوم الذهني وان يكون غرض
 المحشى كونه مستدركا بالنظر الى كونه علة للتسمية لا بالنظر الى كونه تحقيقا للاشتراط
 فتذكر قوله الظ ان يقال وعلى كل واحد منهما تأمل اى في وجه رجحان ما قلنا
 وهوان المستفاد من عبارة المص ان الدلالة التضمنية هي الدلالة على احد المعنيين فقط
 وليس كذلك بل هي الدلالة على كل واحد من المعنيين وان امكن دفعه بان اضافة الاحد
 الى التضمين للاستغراق فيؤول الى ما ذكره المحشى وحل الاضافة على العهد الذهني على ما
 هو المتبادر من تفسير الش لا يدفعه اذ غايته كون الدلالة على كل واحد منهما لا على التبعين
 وظاهر انما لبست بدلالة تضمنية ايضا فانظروا ما ذكره المحشى والقول بان ما ذكره ايضا
 يوهم اشتراط كون الدلالة على احدهما تضمنا بالدلالة على الآخر او كون الدلالة

قوله بخلاف

عنها وما قيل يجوز الخطور مع النقول عنه اذا علم بالعلم ليس يلزم قلبه بشئ اذ الكلام في استلزام الماهية بسلب الغيرية عنها ومن البين انه اذا وقع الغفلة ههنا لا يوجد الاستلزام فلا فائدة للكلام المذكور قطعاً على ان العلم بالعلم بعد التوجه والالتفات قطعي الحصول على ما قالوا وظاهره انه لا علم بالغير ههنا فضلاً عن العلم بالعلم والحق ان الموجود في تصور ماهية من الماهيات انما هو تميزها عن غيرها في نفسها لكن لا يستلزم ذلك علمنا بالغير ولا بامتيازها عن ذلك الغير والازم من كل تصور تصديق وليس كذلك قوله مستدرك لا حاجة الى ذكره ههنا لان الغرض من قوله لانه لا يدل الى قوله فالدلالات انما هو بيان وجه التسمية بالالتزام كما هو الغرض من التعليلين السابقين فح لا حاجة في التعليل المذكور الى هذا التطويل بل يكفي ان يقال لدلالته على اللازم ذهناً فسميت بالالتزام كما قال سابقاً لموافقته اياه ودلالته على ما في ضمن الموضوعه وما قيل ان المص ذكر ههنا امرين الملازمة كما اشار اليه بقوله على ما يلزمه وكونه في الذهن كما اشار اليه بقوله في الذهن فقوله لانه لا يدل اه تعليل للقيدين المذكورين لا لتعليل للتسمية ووجه التسمية ظ منه فيندفع الاستدراك فليس بشئ اذ كلام المحشى من حكمه بالاستدراك انما هو النظر الى سياق كلامه والامر كذلك كما قررناه ثم انه لا معنى لكون وجه التسمية ظاهراً لانه اذا كان تعليلاً للقيدين المذكورين يخلو قوله بالالتزام عن بيان وجه التسمية به نعم اوقبل كان الش ههنا في مقام التحقيق لمقام الاشتراط باللزوم الذهني على ما هو المتبادر من القيد المذكورين لكان كلاماً جيداً فعلي هذا يكون معنى كلامه ان هذا مستدرك في بيان وجه التسمية كما هو المتبادر وان كان محتاجاً اليه في تحقيق اشتراط الالتزام باللزوم الذهني قوله بل الاولى ان يقال اه وذلك لان الغرض ههنا لما كان بيان وجه التسمية بالالتزام كما هو المتبادر المناسب للسابق وكان الاعتبار في الالتزام عندهم اللزوم البين بالمعنى الاخص لا بالمعنى الاعم كما عند الامام كان الاولى في ذلك البيان ان يصرح بما هو المتعبر عندهم فيفيد ايضاً اختيار الالتزام على اللزوم اذ لا اكتفاء بقوله لدلالته على اللازم ذهناً كما سبق آنفاً لا يحصل فائدة اختيار الالتزام على اللزوم مع ان التسمية انما هو بلفظ الالتزام لا بلفظ اللزوم ولو اكتفى بما سبق لا يظهر منه وجه اختيار الالتزام في التسمية على اللزوم هذا وما قيل ان الامام كما الجمهور يسمى تلك الدلالة بالالتزام مع ان الوجه الاول غير قائم عليه فالاولى ان يكتفى بما ذكره او لا من قوله لدلالته على اللازم ذهناً فندفع بان المص والش ههنا بصدد بيان الدلالة الالتزامية على مذهب الجمهور لا على مذهب الامام وكلام المحشى انما هو على مذاق الش هذا قوله وهو البين احتراز عن اللازم الغير البين وهو ما يحتاج الجزم باللزوم بينهما الى وسط بالمعنى الاخص احتراز عن البين بالمعنى الاعم وهو ما يكون تصور اللزوم مع تصور اللازم كما يبا في الجزم باللزوم بينهما واما المعنى الاخص فهو ما يكون تصور اللزوم مستلزماً لتصور اللازم ولا يحتاج فيه الى تصور اللازم مستقلاً عن تصور اللزوم فكلمة كفي تصور واحد كفي فيه تصوران بدون العكس قوله حتى يفيد جهة اختيار الالتزام على اللزوم وذلك لان التسمية انما هي بالالتزام لا بلفظ اللزوم فلا بد ان يذكر في وجه التسمية ما يفيد والالورد عليه كما لو اكتفى في بيان التعليل بقوله لدلالته على اللازم

بالمعنى الاعم ودليله على تقدير تمامه يفيد كون المعنى البر في الالتزام اللزوم البين بالمعنى الاخص
 على ان عدم الموافقة غير مسلم ايضا لان ما يفيد اشتراط الاخص يفيد اشتراط الاعم
 الذى هو مدعى الامام والحاصل ان صحيح هذا الدليل افاد مدعى الامام ايضا وان كان
 يشعر بحسب الظاهر عدم وجود الخلاف بينهم في معنى اللزوم فالعهدة في ذلك
 على الامام وعلى ناقله استدل له لاعلى المحشى قوله وليس بتحقيق لان استلزام
 اه يعنى اننا لانما اذا تصورنا ماهية من الماهيات يلزمنا تصور ان تلك الماهية ليست
 غيرها بل لا يلزمنا ههنا تصور شئ لاننا تصور كثيرا من الماهيات ولا يخطر ببالنا غيرها
 فضلا عن نفى الغيرية عنها وهذا الرد ايضا على ظاهر ما استدلل به الامام على مدعاه
 ونقلوه على ما اشترنا اليه آتيا فلا يرد عليه ما قيل من ان هذا يشعر ايضا بان النزاع
 في الاستلزام بعد الاتفاق في معنى اللزوم وليس كذلك بل المعنى عند الامام اللزوم
 البين بالمعنى الاعم وعند هم اللزوم البين بالمعنى الاخص فلا خلاف في الحقيقة الا في المعنى
 فان كان المعنى الاعم فلا يشك في الاستلزام وان كان المعنى الاخص فلا يشك
 في عدم الاستلزام ايضا انتهى وذلك لان الامام استدلل بهذا الدليل على مدعاه
 ومن البين انه لو تم لدل على ما ادعاه من اشتراط المعنى الاعم اذا اشتراط الاخص
 يوجب اشتراط الاعم والقوم منعه بعد مجزومية الاستلزام في الصورة المذكورة
 بل بمقطوعة عدم الاستلزام ايضا فن ان يلزم من هذا الكلام ان النزاع
 انما هو في الاستلزام بعد الاتفاق في معنى اللزوم المعبر ثم ان الجمهور انما لم يجزموا
 بعدم الاستلزام ههنا مع ان المعنى عند هم اللزوم البين بالمعنى الاخص وهو غير
 موجود في الصورة المذكورة ليكون ككلامهم مقابلا لاستدلال الامام حيث
 ادعى الاستلزام وهم منعه واكتفوا بما يكون كافيا في الرد ولذا رقى شارح المطالع
 ههنا من المنع الى الاستدلال وادعى عدم وجود الاستلزام ههنا كما اشار اليه المحشى
 بقوله بل عدم الاستلزام مجزوم به وبهذا البيان يدفع ما قيل ايضا من ان ما ذكره من جزم
 عدم اللزوم على تقدير تمامه يدل على عدم استلزام المطابقة للالتزام مع ان المصرح به
 في المطولات عدم التيقن به وقد اشار اليه بقوله وليس بتحقيق فالترقي لبس في محله
 مع ان كون عدم الاستلزام مجزوما به انما هو على تقدير كون اللزوم بالمعنى الاخص فلا شك
 في عدم الاستلزام ولا يجوز ان ينزعه الامام انتهى لان ما ذكره من عدم جزم اللزوم ههنا
 انما هو لاجل المقابلة لاستدلال الامام وان كان عدم الاستلزام مجزوما به على ما هو المعنى
 عندهم ونزاع الامام قد وقع معهم كما يشهد به الكتب وفساد مسلكه لا يقتضى فساد
 تقريره والحق ان القوم انما ادعوا ههنا عدم الجزم بالاستلزام لانه الطريق الاسلم
 لان الادعاء بعدم الاستلزام يحتاج الى اثبات ان الماهية لبس لها لازم لها ذهني اصلا
 يلزم من صورها تصور وهدا الاثبات مشكل كما اشكل الامر على الامام فلذا اكتفوا
 بما اكتفوا به نعم ادعى بعضهم كشارح المطالع عدم الاستلزام لكن لا مطلقا
 بل في مادة الامام فليحفظ هذا المقام فانه مما لا يجده في صدور الكرام قوله ولا يخطر
 ببالنا غيرها اى غير تلك الماهية فضلا عن نفى الغيرية عنها اذ خطور نفى الغيرية عنها
 لكونه تصديقا بتوقف على خطور الغير واذا خطور للغير ههنا فلا يخطر نفى الغيرية

كصاحب المطالع والشمسية
 وغيرها

لا حيث قال ان دليلهم ههنا هو انه
 يجوز ان لا يكون معنى لازم بين
 بلزم من فهمه من فهم المعنى اى
 البين بالمعنى الاخص هو انما يفيد
 عدم العلم بالاستلزام لا العلم بعدم
 الاستلزام كما هو مدعى المص
 والاول ان يقال ان تحقيق الاستلزام
 لكان كما تعلم بالضرورة اننا نقول
 شئ آخر انما تعلم بالضرورة اننا نقول
 كثير من الاشياء مع الذهول
 من سائر اعيانها هذا ككلامه
 ويستفاد منه ان صاحب المطالع
 ايضا جازم بعدم الاستلزام
 وان لم يفد دليله

كونه سائلة كلية ثم رد ما قرره بوجه آخر سد الجميع طرق توجيه هذا قوله اما استلزام
التضمن اه جواب عن سؤال كانه قبل فاحال التضمن مع الالتزام وقسركه الشارح
اجاب بان حال التضمن مع الالتزام كحال المطابقة مع الالتزام فكما ان استلزام المطابقة
للاستلزام غير متحقق عند الجمهور ومتحقق عند الامام على ما اشار اليه الشارح كذلك
استلزام التضمن له غير متحقق عندهم ومتحقق عنده وذلك لان مدار استلزام المطابقة
للاستلزام عند الامام وجود لازم ذهني لكل ماهية يلزم من تصورها تصويره ومدار
عدم تحقق الاستلزام المذكور عدم التيقن بوجود ذلك اللازم عندهم وهذا بعينه جار
في التضمن مع الالتزام فلذا ترك الشارح بيانه واحاله الى ما ذكره فعني قوله ايضا على ما
حررناه ان ذلك الاستلزام ليس بمتحقق لعدم تحقق استلزام المطابقة للاستلزام
وما قبل ان ايضا مفعول مطلق لا فعل المقدر اي اضاي عاد عدم تحقق الاستلزام
المذكور عودا مع انه لم يذكر بعد بل يذكر الشارح فساقت لان عدم تحقق الاستلزام
المذكور يؤخذ عندهم باسم بقرينة البيان الآتي من الشارح واما كون ايضا متعلقا بعدم
استلزام الالتزام التضمن على معنى ان ذلك الاستلزام ليس بمتحقق كما ان استلزام الالتزام
التضمن غير متحقق فليس بصحيح لان عدم استلزام الالتزام التضمن قطعي لاحتمال
كون الملزوم من البساط ولا كذلك عدم استلزام التضمن الالتزام فانه بمعنى عدم المعلوماتية
الان بيني الكلام على ما اشار اليه شارح المطالع من ان عدم استلزام المطابقة للاستلزام
مقطوع به وسبب خبر اليه المحشي بقوله بل عدم الاستلزام مجزوم به لكن فيه ٧ ما فيه قوله
يعرف بالتدبر اي يعرف حال استلزام التضمن للاستلزام بالتدبر في حال استلزام المطابقة
للاستلزام كما بيناه بان يقال التضمن مستلزم للمطابقة والمطابقة استلزامها الالتزام
غير معلوم عند الجمهور ومعلوم عند الامام ينتج ان التضمن استلزامه للاستلزام غير معلوم
عندهم ومعلوم عند الامام ومن قصر في التقرير بان يقال ان استلزام التضمن للاستلزام
موقوف على وجود لازم ذهني لكل ماهية وذات ثابت عند الامام لا عندهم فالتضمن يستلزم
الاستلزام عنده لا عندهم فلا مشاحة في ذلك قوله اي حكمه اشار به الى ان القول
بمعنى الحكم وقد اشتهر ان القول المعدي بالباء يكون بمعنى الحكم قوله بناء على زعم
ان تصوره يعني ان الامام زعم ان كل مطابقة تستلزم الالتزام لان من تصور كل ماهية
يلزمه تصور لازم من لوازمها واقوله ان تلك الماهية ليست غيرها وورد على هذا البناء
انه يقتضي ان لا خلاف بينهم في ان شرط الالتزام هو اللزوم البين بالمعنى الاخص وهو
ما يلزم من تصور الملزوم تصورا لازما وانما الخلاف في انه هل هو متحقق في نفى اغيرية
بالنسبة الى كل ماهية كما قال به الامام او لا كما قال به الجمهور مع ان المحشي سبغ بان المعتبر
عند الامام في الالتزام هو اللزوم البين بالمعنى الاعم موافقا لما قاله الشارح في فصول البدائع
ومرجع الخلاف بينهم الى ان المعتبر في دلالة الالتزام اللزوم البين بالمعنى الاخص كما هو الحق
الذي ذهب اليه الجمهور وهو لزوم تصوره من تصور الملزوم او بالمعنى الاعم وهو اللزوم المجزوم
من تصور اللازم والملزوم جميعا وهو الذي ذهب اليه الامام وجوابه ان هذا امر استدلل به
الامام على مدعاه كما هو المذكور في المطالع والشمسية وشروحه ما فعية ما ذكر عدم موافقة
دليله ظاهر المادعاء من حيث ان مدعاه كون المعتبر في الدلالة الالتزامية هو اللزوم البين

وتلخيص هذا البيان انه اما ان يرد
بعدم التحقق الاحتمال وعدم الجزم
بالاستلزام وهو الموافق لما نص عليه
الش في فصول البدائع واما ان يزيد
القطع والجزم بعدم الاستلزام
وهو الموافق لما ادعى شارح المطالع
فخصر ايضا لاحق على الاول
وسابق على الثاني والخيار هو الاول
على

هنا ولا فلا نكل ما ايضا ليس بالنظر
الى قسوله فليس بمتحقق فقط بل
بالنظر الى قوله فليس بمتحقق على
رأى الجمهور ومتحقق على رأى
الامام واما تأييد فلا نكل قوله
اما استلزام التضمن الاستلزام
فقتضى ان يكون معنى ايضا ما ذكرنا
اولا كما لا يخفى على ذي فهم سليم لا
ما لورد هو المولى الطرسوسي
وتبعه غيره خليل

بالعكس في كلام الشارح معناه اللغوي يندفع ذلك الاعتراض المذكور فلا حاجة
الى جوابه المذكور ولو سلم ان المراد بالعكس معناه الاصطلاحي فاذا ذكره من الاعتراض
مدفوع بوجهين آخرين فنلخص من هذا ان المردود ههنا تقريره للمقام لا مقصوده منه
قوله على ان قولنا المطابقة اه يعني سلمنا ان المراد بالعكس هنا معناه الاصطلاحي
لكن لاننا ان هذا القول سالبة كلية وانما تكون سالبة كلية اذا كان اللام في قوله المطابقة
للاستغراق على معنى كل مطابقة لا تستلزم التضمن وكان تلك القضية على تقدير الاستغراق
سالبة كلية لاسالبة جزئية على ان يكون رفع الايجاب الكلي وكل منهما لم يلبس فليجوز
ان يكون اللام في قوله المطابقة للعهد الذي وعلى هذا يكون سالبة مهمة في قوة
الجزئية وعلى تقدير كون اللام للاستغراق يجوز ان يكون رفع الايجاب الكلي وعلى هذا
يكون سالبة جزئية وعلى كلا التقديرين لا ينعكس قولنا المطابقة لا تستلزم التضمن
لانه اما سالبة مهمة ومعناه بعض المطابقة لا تستلزم التضمن واما رفع الايجاب الكلي
ومعناه ليس كل مطابقة تستلزم التضمن وكل منهما سالبة جزئية وهي لا عكس لهما لزوما
على ما سيحكي من المص وبهذا البيان ظهر ان طبع البحث يقتضي تقديم احتمال
عدم الاستغراق على احتمال الاستغراق الا انه قد ملاحظ ظهوره واكونه وجوديا والقول
بان اللام في قوله المطابقة للجنس فالمعنى نفي استلزام التضمن عن جنس المطابقة
ونفي الشيء عن الجنس نفي له عن جميع افراده قطعاً مدفوع بانه ان اراد ان اللام
الجنس قطعاً فلا دليل على ذلك وان اراد انها يجوز ان تكون للجنس فلا يقابل هذا
بكلام المحشى لانه يصدد المنع وهذا واضح وان خفي عليه وكذا ما يمكن ان يقال
من انهم فرقوا بين كل انسان لم يقيم وبين كل انسان بان جعلوا الاول سالبة كلية
والثاني رفع الايجاب الكلي وظاهراً ما نحن فيه من قبيل الاول لامن قبيل الثاني
فيكون سالبة كلية لان هذا لا يدفع المنع المذكور كما لا يخفى واما ما قبل من ان الشيخ
ابا على صرح في الاشارات بانه لا مهمة في لغة العرب فليس بشيء لان ذلك اكثرى
ومع ذلك مقيد بما اذا كان اللام للاستغراق وهل الكلام الا فيه قوله والسالبة
الجزئية لا عكس لهما لزوماً لانه يصدق بعض الحيوان ليس بانسان ولا يصدق عكسه
وهو بعض الانسان ليس بحيوان والاوّل ان يقال السالبة الجزئية لا تنعكس اذا انعكس
الاصطلاحي لا يكون الا لازماً كلياً الا انه اورد عبارة المص بعينها وسيجيء بتحقيقها
ان شاء الله تعالى قوله مع ان عكس قولنا رد ابيان القائل بوجه آخر يعني سلمنا
ان المراد بالعكس ههنا معناه الاصطلاحي وان هذا القول سالبة كلية لتبادر ان لام
المطابقة للاستغراق وانه سلب كلي لارفع الايجاب الكلي لكن لاننا ان هذا القول ينعكس
الى قولنا التضمن لا يستلزم المطابقة لان العكس جعل الموضوع محمولاً والمحمول
موضوعاً وههنا جعل متعلق المحمول موضوعاً والموضوع متعلق المحمول ومن البين
ان هذا ليس بعكس اصطلاحى واما ما قبل من انه يرد على القائل اننا لانم ان قولنا
المطابقة لا تستلزم التضمن سالبة كلية اذ لو كان هذا سالبة كلية لكان في قوة قولنا
لا شيء من المطابقة يستلزم التضمن وهو كاذب وقد خفي هذا السؤال على الفاضل
المحشى فليس بشيء لان ذلك داخل في العلاوة السابقة غايتها انه تنزل عن هذا وسلم

وهذا ما خطب بسالى في وجوبه
كلام القائل ودفع منع المحشى
بقوله على ان قولنا اه

الى ما لا يرتضيه الشارح لانه بصدد بيان فائدة التقييد بقوله ان كان له جزء نعم الاول للمحشى
 ان يقول من ان البسيط لا يتصور فيه التضمن او ان البسائط لا يتصور فيها التضمن لكنه
 اقبى الشارح في الايمان بلفظ الجمع ووجد الضمير للاشارة الى التوحيد في البسائط
 ولك ان تقول معنى قوله ان البسائط اه ان كل بسيط لا يتصور فيه التضمن على ما هو
 القاعدة في الجمع المعروف بلام الاستغراق هذا قال الشارح العلامة وكذا الالتزام
 الى قوله واما استلزامها الالتزام اه اقول ترك بيان حال التضمن مع الالتزام لظهوره
 مما ذكره بقوله واما استلزامها اه لان حال استلزام التضمن للالتزام كحال استلزام
 المطابقة له والحاصل ان ههنا ثلث نسب ٩ نسبة المطابقة الى التضمن ونسبتها الى الالتزام
 ونسبة التضمن الى الالتزام فالتضمن يستلزم المطابقة وهي لا تستلزمه والالتزام
 يستلزم المطابقة واما العكس اى استلزام المطابقة الالتزام فالامام حكم بذلك
 الاستلزام وليس بمحقق والالتزام لا يستلزم التضمن كما اشار اليه الشارح واما العكس
 فالامام حكم به ايضا وليس بمحقق ايضا قوله يعنى ان الداليتين اى المطابقة والتضمن
 ليستا بمتعاضتين في حكم الاستلزام يعنى ان المراد بالعكس في قوله بخلاف العكس
 معناه اللغوى وهو التعاكس فعناه انهما غير متعاضتين في ذلك الحكم بل الاستلزام
 من جانب التضمن وعدمه من جانب المطابقة ولما كان هذا الاستلزام بحسب التحقيق
 لا بحسب الصدق ففسره بقوله اى ليس كلما تحققت المطابقة تحقق التضمن لكن كلما
 تحقق التضمن تحقق المطابقة اما الاول فظاهر من تقرير الشارح واما الثانى فلان التضمن
 فرع وجود الموضوع له المستلزم لتحقيق المطابقة والاولى ان يقدم قوله كلما تحقق التضمن
 اه على قوله ليس كلما تحققت المطابقة اه لكنه راعى ترتيب الشارح فافهم قوله
 وكذلك المعنى في قوله والالتزام لا يستلزم التضمن ويستلزم المطابقة اى ليس كلما
 تحقق الالتزام تحقق التضمن اذ بما يكون المرزوم من البسائط لكن كلما تحقق الالتزام
 تحقق المطابقة ضرورة ان الالتزام فرع وجود الموضوع له فالالتزام يستلزم المطابقة
 قطعاً فالاستلزام ههنا بين الامور الثلاثة الالتزام والتضمن والمطابقة كما قررناه
 لابين الالتزام والتضمن فقط كما توهم ٤ حتى يرد عليه ان الاستلزام من جانب التضمن غير
 مقطوع به الا عند الامام فلا يصح الموجبة الكلية وذلك لان بيان استلزام التضمن
 للالتزام متروك في الشرح سيصرح به المحشى فكيف يتدرج هذا في قول الشارح قوله
 فلا يرد ما قيل يعنى اذا كان المراد بالعكس في كلام الشارح معناه اللغوى وكان معناه
 ان الداليتين ليستا بمتعاضتين في حكم الاستلزام لا يرد ما قيل اه اقول القائل هو المولى
 برهان الدين حيث فسر اولا قوله بخلاف العكس بقوله يعنى ان قولنا المطابقة
 لا تستلزم التضمن لا ينعكس الى قولنا التضمن لا يستلزم المطابقة بناء على انه يستلزمها
 ثم اعترض عليه وقال ان قولنا المطابقة لا تستلزم التضمن سائبة وهي تنعكس كنفسها
 فتعكس الى قولنا التضمن لا يستلزم المطابقة واجاب عنه بان القاعدة المذكورة
 في الجمليات وهذه القضية في قوة الشرطية بناء على ان المطابقة لازم عام للتضمن والتضمن
 ملزوم خاص للمطابقة وقد تقرر ان وجود العام لا يستلزم وجود الخاص وان كان
 وجود الخاص مستلزماً لوجود الخاص هذا فحاصل كلام المحشى انه اذا كان المراد

واقول هذا بالنظر الى نفس النسبة
 بين الامور الثلاثة واما بالنظر الى نسبة
 كل واحدة منها الى الاخرى فستة
 ثلث منها من جانب اخرى وثلث اخرى
 من جانب آخر من كل منها فافهم

والنوع هو المولى العمد حيث قال
 في تفسير قوله وكذلك المعنى اه اى
 ليس كلما تحقق الالتزام تحقق
 التضمن لكن كلما تحقق التضمن
 تحقق الالتزام ثم قال وفيه نظر لان
 استلزام التضمن التضمن لا يستلزم
 بمحقق عند الجمهور الا ان يبنى على
 مذهب الامام هذا كلامه وكل هذا
 غفول عن اراد الشارح ههنا الالتزام
 والتضمن والمطابقة

على ما في ضمن الموضوع له وفي قوله لانه لا يدل على كل امر اء لان الظاهر ان كلاما من التعليلين
تعليل للسببية ومن البين ان كلاما من التضمن والالتزام صفة المعنى والتعليل انما هو
بصفة اللفظ التي هي الدلالة ولو سلم ان المدعى هو ان الدلالة بسبب التضمن والدلالة
بسبب الالتزام فهو مستلزم المصادرة ولعل لهذه الوجوه قال تأمل لا يقال
واما رابعا فلان المطابقة موقوفة على دلالة اللفظ على تمام ما وضع له فلو توقفت
دلالة اللفظ على تمام ما وضع له على المطابقة كما هو مقتضى البناء السببية يلزم الدور
وقس على هذا لاتقول لانه ان المطابقة موقوفة على دلالة اللفظ على تمام ما وضع له
بل موقوفة على ان يكون المعنى المراد تمام الموضوع له ولا يلزم فيه محذور سوى ما ذكرنا
انفسا قال المص رحمه الله يدل على تمام ما وضع له لم يقل على جميع ما وضع له لاشعاره
بالتركيب ولا على عين ما وضع له مع انه اخصر تنبيهها على ان التمام لا يشعر بالتركيب لان مقابله
النقص بخلاف الجميع فان مقابله البعض كذا قال الدواني وايضا لم يكتف بقوله
ما وضع له مع ان ما وضع له لا يصدق الاعلى تمام ما وضع له قصدا الى التاكيد اورعاية
للمقتضية حسن التقابل بجزء ما وضع له بحسب المعروف كذا في شرح القسطاس قال المص رح
وعلى جزئه بان ينقل الذهن من الكل اليه فان قيل ينبغي ان يكون الامر بالعكس لان فهم
الجزء سابق على فهم الكل فالمفهوم من الانسان اولا هو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان
اجيب بان الامر كذلك لكنهم لما صرحوا بان التضمن تابع للمطابقة بناء على ان المعنى
التضمني انما ينقل الذهن اليه من الموضوع له بنوا هذا على ان التضمن هو فهم الجزء
وملاحظته بعد فهم الكل وكثيرا ما يفهم الكل من غير التفات الى الاجزاء كما ذكر الشيخ
في الشفاء ان الجنس مالم يخطر بالبال ومعنى النوع بالبسالة ولم تراعى النسبة بينهما
في هذه الحال امكن ان يغيب عن الذهن فيجوز ان يخطر النوع بالبسالة ولا يلتفت الذهن
الى الجنس وكذا في شرح التلخيص ومحصوله ان الانتقال فيه من الاجمال الى التفصيل
وههنا مباحث شريفة فليطلب من حواشي المطول للشريف العلامة قال الش
العلامة اما اذا لم يكن له جزء كما في البسائط اه بيان فائدة التقييد بقوله ان كان له جزء
يعنى اذا لم يكن هنا جزء يوجد فيه المطابقة دون التضمن واما وجود المطابقة في صورة
وجود التضمن فواضح ومسلم ولذا قال الش ومنه اى ومن ان البسائط لا يتصور فيها
التضمن يعلم ان المطابقة لا تستلزم التضمن بخلاف العكس ففرع على ان البسائط
لا يتصور فيها التضمن هذين الامرين عدم استلزام المطابقة التضمن وهذا ظاهر
واستلزام التضمن للمطابقة على ما يشير اليه قوله بخلاف العكس اما الاول فظ واما الثانى
فلوضوحه لان التضمن هو الدلالة على جزء الموضوع له ومن البين انه يستلزم وجود
الموضوع له قطعاً على ان قوله بخلاف العكس خارج عن التفرع وانما عدم المفرع
عليه هو عدم استلزام المطابقة التضمن وقوله بخلاف العكس مأخوذ ههنا مسلماً
فاندفع بهذا ما اورد ٨ على تفسير المحشى حيث قال ومنه اى من ان البسائط
لا يتصور فيها التضمن يعلم من انه لا يلائم قوله بخلاف العكس وهو ظاهر والاولى
ان يقول اى يعلم مما مر من جواز كون الموضوع له بسيطاً ومن كون التضمن مشروطاً
بالمطابقة هذان الامران ٤ الاول من الاول والثانى انتهى بل ذلك صرف الكلام

١ اى على لسابق
٢ المورد هو المولى قوله خليل
٣ اى عدم استلزام المطابقة التضمن
٤ استلزام التضمن المطابقة

المتبادر اذا الشايح في التقسيم بيان اسماء الاقسام ولكونه الموافق لما اعتادوا ههنا من بيان
 الاقسام الثلاثة بهذه الاسماء مع انه على هذا يكون تعليل الشارح في المواضع الثلاثة على ما هو
 الايق الظاهر قوله لان معناه اى معنى قول المص المذكور يدل عليه بالدلالة المطابقة
 فقد ادعى المص ان تلك الدلالة دلالة مطابقة ومما بها فيكون قول الش موافقة اياه
 تعليلا له وكذا الحال في الاخيرين فظهر من هذا ان الموصوف في قوله بالمطابقة محذوف
 اى الدلالة المطابقة والاسم انما هو الصفة لكن قدر الموصوف لكون الكلام هنا
 في الدلالة ونظير هذا ما صرحوا من ان لفظ العلم ليس جزأ من اسامي العلوم ومع ذلك
 يقولون مثلا علم النحو وعلم المنطق فكما لو قيل هنا النحو والمنطق لا يلزم تغيير الاعلام
 كذلك لا يلزم ذلك على المحشى ايضا فقوله بالمطابقة متعلق بقوله يدل اه والباء فيه ليست
 بزايدة بل هى متعلقة بيديل على ان يكون التسمية مستفادة من سوق الكلام والمقام او ظرف
 مستقر مفعول مطلق مجازا اى يدل دلالة كاشة بالدلالة المطابقة او سمها بها وقد قرر
 في محله ان تقدير متعلق الظرف فعلا خاصا لا يخرج عن كونه ظرفا مستقرا ههنا
 فاقيل الباء في قوله بالمطابقة زائدة اى يدل الدلالة السما بالمطابقة فيكون المفعول
 المطلق للنوع ويجوز ان يكون قوله بالمطابقة صفة لمصدر محذوف اى يدل دلالة سمها
 بالمطابقة فاذا ذكره المحشى تصوير المعنى لا توجيه الاعراب كلام ضعيف عجيب والعجب منه
 انه جعل الباء زائدة ثم اعتبر معناها فيما ذكره من التوجيهين فالوجه فيه ما ذكرناه
 وجعل الباء فيه للملابسة على معنى يدل دلالة ملابسة بالمطابقة او بمعنى في على ان يكون
 المعنى يدل دلالة حاصله في ضمن المطابقة فاسد جدا بالنظر الى ما ذكره الش ثم ان الظ
 ان التسمية المذكورة في الاقسام الثلاثة من قبيل تسميم السبب باسم السبب وهو الظ
 من البيان الاتى من المحشى فان قلت السبب الوضع على ما يفهمه تقييد للفظ بالدال
 بالوضع قلت السبب لمطلق الدلالة الوضع لكن السبب للدلالة على تمام ما وضع له هو
 المطابقة غايته ان لا يوضع منه خلاف ذلك وكذا الحال في الاخيرين ويجوز ان يكون التسمية
 من قبيل تسمية احد المجاورين باسم المجاور الاخر بناء على ان الدلالة والمطابقة صفتان
 للفظ الدال فسمى الدلالة باسم الوصف المجاور له بعلاقة المجاورة هذا في التسمية بالمطابقة
 واما في التسمية بالتضمن والالتزام فلان كلامها اما مبنى للمفعول اى التضمنية بفتح التو
 فهو وصف للمعنى الجزئى والمزومية فهو وصف للمعنى المطابقى واما مبنى للفاعل
 اى التضمنية بكسر النون فهو وصف للمعنى المطابقى او اللازمة فهو وصف للمعنى
 اللازمى وعلى كلا التقديرين يكون التسمية من قبيل التسمية باسم وصف للمعنى مجاوره
 ولما كانت التسمية بالوجه الاول اعنى التسمية باسم السبب على نسق واحد في الاقسام
 الثلاثة كان ذلك اول من التسمية باوجه الثاني لكون التسمية بالمطابقة فيه مارة للتسمية
 بالتضمن والالتزام كما لا يخفى على ذوى الافهام قوله ويمكن ان يقال اه صدره بالامكان
 اشارة الى ضعفه اما اولا فلانه خلاف المتبادر ولبقاء الاقسام ح بالتسمية بالاسماء مع انه
 خلاف ما هو الشايح ههنا واما ثانيا فلان قول الش موافقة اياه يستلزم المضادة ح
 اذا المطابقة هى الموافقة يقال طابق النعل بالنعل اذ توافقا ولا يلزم ذلك على تقدير كونه
 حلة للتسمية فافهم الفرق واما ثالثا فلانه على هذا لا يصح التعليل في قوله لدلالة

لا يلزم منه ان الدلالة صفة للفظ
 والمطابقة صفة للفظ ايضا
 والتضمن والالتزام صفة للمعنى
 والتسمية في الثلاثة من قبيل تسمية
 احد المجاورين باسم الآخر لكن
 المجاورين في التسمية بالاسم الاول صفتا
 اللفظ والآخر صفة للمعنى فلا
 اشارة الى هذه الفرق بينهما

سابقا للاحين الاطلاق وفهم المعنى حين الاطلاق يتوقف على العلم بالوضع فالموقوف عليه
اعني فهم المعنى مقيد بالزمان السابق والموقوف اعني فهم المعنى ايضا مقيد بالزمان الحالي
فتغايير زماننا فلا يلزم توقف الشيء على نفسه ولك ان تقول في تقريريهما ان فهم المعنى من
اللفظ او حين الاطلاق يتوقف على العلم بالوضع والعلم بالوضع انما يتوقف على فهم المعنى
مطلقا وسابقا للاحين الاطلاق فتوقف فهم المعنى من اللفظ او حين الاطلاق على فهم المعنى
مطلقا وسابقا فلا يلزم توقف الشيء على نفسه وثنا ان العلم بالوضع انما يتوقف على فهم
المعنى وحصوله في ذهنه ابتداء قبل الالفاظ والتوقف على العلم بالوضع انما هو فهم المعنى من
اللفظ وخطوره في القلب من اللفظ بعد حصوله فالموقوف عليه هو الحصول والموقوف
هو الخطور فلا يلزم الدور المذكور ولك ان تقرر بطريق آخر كما اشرنا اليه في الاولين هذا
واعلم ان شارح المطالع قرر عن الاعتراض المذكور جوابين متغايرين وهما اللذان اشرنا اليهما
اولا وبني الجواب الثاني على التحقيق الذي اشار اليه المحشي ونقله عن الشفاء فكأنه ادعى ان
الجواب الاول غير مبني عليه والمحشي جمع بين ذلك الجوابين لان فهم المعنى مطلقا كما في الجواب
الاول وسابقا كما في الجواب الثاني يؤهل الى واحد مبناهما على حصول المعنى في النفس ابتداء
كافي التحقيق وكذا فهم المعنى من اللفظ كما في الجواب الاول وحين الاطلاق كما في الجواب
الثاني يؤهل الى واحد مبناهما على الخطور من اللفظ كما في التحقيق فكأن المحشي يقول
لا وجه لجهل الاولين جوابين متغايرين وبناء الثاني منهما على التحقيق دون الاول فالحق
انهما جواب واحد في الحقيقة مبني على التحقيق المذكور والذين غفلوا عن هذا البيان
قالوا ما قالوا قوله وتحقيقه اي تحقيق ما ذكر في الجواب وبيان مبناه لان تحقيق الجواب
هو هذا دون ما ذكر قبله كما توهم قوله انما يتوقف على حصول المعنى في الذهن ابتداء
اي ارتسام ذلك المعنى في النفس اعم من ان يكون في ذاتها او في آلتها كما في حال ذهول
النفس عنه وبهذا يندفع ما يمكن ان يورد على قوله والتوقف على العلم بالوضع انما هو
خطور المعنى في القلب من اللفظ من ان صورة المعنى لما كانت مرسمة في النفس محفوظة
لها لم يتصور فهم المعنى من اللفظ لا عند التخيل ولا عند اطلاقه اذ يلزم فهم المفهوم
ووجه الانتفاع ان الارتسام المذكور لما كان اعم كما اشرنا اليه فاذا اطلق اللفظ ارتسم
في ذات النفس بعد زوال ارتسامه منها فيكون ادراكا ثانيا بعد زوال الادراك الاول فلا يلزم
اجتماع الفهمين لشيء واحد لكن بقي ان يقال اذا كان المعنى حاصل في ذات النفس
مشاهدا لها واطلق اللفظ فلا محالة يكون له ح دلالة مع انه يمتنع فهم المعنى في هذه الحالة
وهذا القدر كاف في نقض التعريف المذكور فالصواب ان يقال على محذاة ما في الشفاء
الدلالة هي كون الشيء بحيث متى اطلق التفت النفس الى معناه للعلم بوضعه فانه شامل
للكل الا يرى انه اذا اطلق اللفظ مراد متعاقبة فان النفس في كل مرة تنقل من اللفظ
الى التفات المعنى كذا في حواشي المطالع للسيد الشريف ويمكن ان يقال ان العلم الحاصل
من سماع اللفظ غير المشاهدة الحاصلة بغيره وان كان ذلك التغاير اعتباريا على انه
انما يرد ذلك اذا كان المراد من فهم المعنى هو فهمه ابتداء واما اذا كان اعم من ذلك
فلا كما لا يخفى قوله تعليل للتسمية بالمطابقة المفهومة صفة للتسمية فكأنه جواب
عما قيل من ان تلك التسمية حتى يعطى به فدفعه بما ترى وقد قدم هذا الاحتمال لكونه

٩ ومنهم من قال ان الجواب المذكور
في الحقيقة جوابان على ما في شرح
المطالع والمحشي خلط بينهما وازاد
بتحقيقه الا وجه آخر من الخلط
حيث اخذ الموقوف عليه من الجواب
الثاني والموقوف من الجواب الاول
انتهى ومنهم من قال ان الجواب
المذكور ثلثا جوابية لا جواب واحد
كما يوهبه سابق كلام المحشي وانما
زعمه تحقيق فيه ما اشرنا اليه من
بل التحقيق في توجيه كلامه
الاجوبة الثلاثة انتهى في توجيه كلامه
احطت ما قررناه في امثال هذا لا يليق
اطلعت على ان تصدق من هو بصدده تجسبه
كلام المحشي المدقق عليه

فيليق ان يعتنى بشانها ويبحث عنها ههنا ومن لم يفهم دقة تقرير المحشى ههنا وزعم
ان في تقريره قصورا حيث اورد قوله ولان الدلالة اللفظية دليلا مستقلا وليس كذلك
بل الامور الثلاثة دليل واحد فاقول لانها الطريقة المعتادة المنضبطة الشاملة
بمخلاف الباقي من الدلالات لكان اولى فقد غفل عن حقيقة الحال وقال ما قال
وكذا ما قبل ذكر المحشى ههنا وجهين الاول محاسن اللفظية الوضعية والثاني
لمقاسد الاخيرين مع تضمين محاسن اخرى للاولى اذ يد عليه انه ما به تعرض اولا
بالمحاسن وثانيا بالمقاسد فبالله لم يتعرض بالمحاسن دفعة كما قال الفاضل الاول فقد قنع
بما هو اللائح عن عبارته ولم يصرف ذهنه الى اضافة عصارته ومن الله التوفيق
قال الشارح العلامة كون اللفظ بحث متى اطلق اه اورد كلمة متى وهو سور الكلى اشارة الى
ان الاعتبار في الدلالة الالزامية عند اهل المعتول للزوم الذهني الكلى فهم لم يجعلوا المجازات
والكتابات دالة على معانيها بمعونة قرائنها وفسروا الدلالة بكون اللفظ بحث اذا اطلق
اه واخذوا كلمة اذا المفيدة للاهمال الذي يلزمه البعضية فهم جعلوا القرائن خارجة
عن الدال واهل المعقول جعلوها داخلية فكان تفسير الدلالة عند اهل المعقول مغايرا
لما عند اهل العربية هذا كلام شريف اشار اليه الشريف في حاشية المطول وان خفي
على بعضهم هنا قوله مشهور ان اشارة الى الاعتذار عن ايرادها بانها مشهوران فلا بد
من التنبيه عليهما لئلا يرد عليه انه غفل عن المشهورات فضلا عن غيرها او اشارة
الى ان جوابه مشهور خلا عن التحقيق فلا بد من تحقيقه كما اشار اليه بقوله وتحقيقه اه
قوله في السؤال ان العلم بالوضع يكون الوضع نسبة بين اللفظ الموضوع والمعنى الموضوع له
اذا لوضع ههنا تعيين اللفظ للمعنى اه فهو نسبة بينهما يتوقف ذلك العلم على فهم
المعنى كما يتوقف على فهم اللفظ اذ فهم النسبة يتوقف على فهم المنتسبين فالوقوف
فهم المعنى ايضا على العلم بالوضع كما يقتضيه التعريف المذكور حيث جعل فيه
فهم المعنى لاجل العلم بالوضع لزوم الدور اى توقف الشيء على نفسه حيث توقف العلم
بالوضع على فهم المعنى المتوقف على العلم بالوضع فيلزم توقف العلم بالوضع على نفسه
لان المتوقف على المتوقف على الشيء متوقف على ذلك الشيء ولك ان تقول في تقريره
لزوم الدور المذكور ان فهم المعنى متوقف على العلم بالوضع على ما هو مقتضى التعريف
ومن البين ان العلم بالوضع متوقف على فهم المعنى فيلزم توقف فهم المعنى على فهم المعنى
لان المتوقف اعني فهم المعنى على المتوقف اعني العلم بالوضع على الشيء اعني فهم المعنى
متوقف على ذلك الشيء وهو ظاهر وحاصل السؤال ابطال التعريف باستلزامه
خصوص الفساد اعني الدور الباطل وتقريره ان هذا التعريف مستلزم للدور الباطل
وكل تعريف شانه كذا فهو فاسد فهذا هو الجادة الادائية فلا حاجة الى جعله معارضة
للدليل المطوى القائم على صحة كلام الشرفه وتقرير الجواب اه اقول هذا في الحقيقة
جواب واحد متضمن لتقريرات ثلاثة اشار الى الاثنين منها فيما قبل التحقيق والى واحد منها
فما بعده وتقرير الاول ان العلم بالوضع انما يتوقف على فهم المعنى مطلقا لا من اللفظ
وفهم المعنى من اللفظ لا مطلقا يتوقف على العلم بالوضع فالوقوف عليه مطلقا والوقوف
مقيد فلا يلزم توقف الشيء على نفسه وتقرير الثاني ان العلم بالوضع يتوقف على فهم المعنى

عبد الدال عليها عندهم هو المجموع
الركب منها ومن قرائنها الحالية
المقابلة واما اهل العربية فيستظهر
اللزوم الكلى فيها وجعلوا المجازات
والكتابات دالة على معانيها
وهو اعلم ان المحشى قرر السؤال على
ان يكون فهم المعنى موقفا عليه
وموقفا على معنى موقفا على
هذا القدر مستلزما لتعريفه لا بد
ما لم يكن الموقف عليه والموقوف
على فهم المعنى ايضا شيئا واحدا
وهو العلم بالوضع لئلا يكون
في صورتين واضحا في واحدة
لزوم الدور بفهم المعنى ووحدة
الصورتين واضحا ايضا في واحدة
اطلاقا وتقييدا وزمانا فقاوون تقريره
الدور ههنا ما استلزمه ثانيا
هذا هو التقرير الموافق لتقرير
لزوم الدور في امثاله وان كان
مال التعريفين واحدا
الاجل هو الاول فانه خليل

لاستيفاد من الدليل فقوله لبطهر دلالة اللفظ على الاول من الظهور بمعنى الوضوح
 على الثاني من الظهور بمعنى الحصول وهذا معنى ما قيل ٧ على الاول من الظهور بمعنى
 اشكاله شدة وعلى الثاني من الظهور بمعنى يبدأ شدة فلا يلتفت الى ما قيل ٩ ههنا
 من ان التوجيه الاول مخالف لما في حاشية المطالع من ان تقييد اللفظ يكون مسموعا
 من وراء الجدار إشارة الى ان اللفظ اذا كان مشاهدا كان وجوده معلوما بحس البصر
 لا بدالة اللفظ انتهى لان قوله لا بدالة اللفظ يحتمل معنيين اى فقط او اصلا كما حققناه
 آنفا قوله لا بالطريق المعتاد في تفهيم المعلم المعاني الى المتعلم وتفهيمها اى
 تفهيم المتعلم من المعلم او تفهيم المعلم في نفسه فكان المعلم يتاجى نفسه بالفاظ مخيلة
 ولو اراد تجريد عنها شكل عليه الامر هذا هو المستفاد من شرح المطالع وقد اوضحه
 الشريف حيث قال تعلم هذا الفن متوقف على معرفة الالفاظ لانه بالافادة والاستفادة
 المتوقفتين عليها يريد معلمه ان اراد العالم به تحصيل مجهول لشخص فلا بد له من الالفاظ
 واي اراد تحصيله لنفسه احتاج بيانه اليها بسهولة عليه انتهى فقوله اوفى نفسه معطوف
 على المعلم والخبر راجع اليه على ان يكون ذلك المعلم فاعل التفهيم لانه هو المذكور حتى
 يرد عليه انه غير مسبوق ان كرايته ان التفهيم بالنظر الى قوله من المعلم صفة المعلم والنظر
 الى قوله في نفسه صفة المعلم ان تقول غير في نفسه راجع الى التفهيم المستفاد من التفهيم
 وهو عين العلم لكونه مصدر تفهيم فتعلم البيان بانه وان خفي على الناظرين ٣ مقابلة قوله ولان
 الدلالة الطبيعية والعقلية اى اللفظيتين اذ الكلام ههنا في الدلالة اللفظية غير منضبطة
 اى كل منها ٦ لا خلاف الطابع والافهام اى العقول على ما هو المعروف من استعمال
 افهام في العمل ولك ان تقول اختلاف الافهام يستلزم اختلاف العقول فلا غبار عليه ٨
 وعدم انضمام الدلالة الطبيعية والعقلية الغير اللفظية يعلم ٩ من ذلك بالمقابلة ثم ضم اليه
 قوله ومع ذلك لا يشك ان معنى ان تلك الدلالات مع عدم الانضباط فيها لا تستلزم الاعلى
 معان قليلة بقلة لفظها والمراد بانها القليلة مدلولاتها المطابقة اذ المدلولات التبعية
 والالتزامية انما تجرى في الالفاظ الوضعية فالمراد بالمعاني القليلة على الاول الافراد
 القليلة بالنظر الى قلة دوالها وعلى الثاني الافراد القليلة بالنظر الى ذواتها فافهم بخلاف
 الدلالة اللفظية الوضعية فانها جامعة بين وصف الانضباط والشمول للمعاني الكثيرة
 بالنظر الى لفظها الكثيرة والى ذواتها ايضا من المطابقة والتضمن والالتزام وحاصل ما
 اشار اليه ههنا في بيان الاعتناء بالدلالة اللفظية الوضعية امور شتى كونها طريقا معتادا وكونها
 منضبطة وكونها شاملة لمان كثيرة فارد الاول بصريحه والثاني والثالث بملزومهما وهو
 قوله ولان الدلالة الطبيعية اى لان كونها غير منضبطة وغير شاملة بلزومها كون الدلالة
 اللفظية الوضعية منضبطة وشاملة فلا بد في الالفاظ الدالة من المنضبطة الشاملة وحيث
 لم تكن الدلالة الطبيعية والعقلية كذلك يكون الدلالة الوضعية منضبطة شاملة ففي هذا
 البيان سلوك طريقة البرهان وانما فعل ذلك لان الطريق المعتاد لا يتصور في غير الدلالة
 الوضعية بخلاف الانضباط والشمول اذ يحتمل ان يوجد في غيرها ايضا فللاشارة الى
 دفعه اورد قوله ولان الدلالة الطبيعية اى دليلا مستقلا فيحصل من المجموع ان الدلالة
 اللفظية الوضعية طريق معتاد منضبطة شاملة لمان كثيرة بخلاف الدالتين الاخيرتين

٧ سلكوا
 ٨ قد خلبيل لاني الطريق
 ٩ اول قبل في تفهيم المعلم المعاني الى المتعلم
 المعاد في تفهيمها اى تفهيم ذلك
 من المعلم اوفى نفسه اى نفس ذلك
 لكان صوابا ايضا لكن رجسا ما هو
 المذكور في الاصل لاجل قوله
 من المعلم فافهم
 ٣ منهم المولى المعتاد
 ٦ في هذا التفسير اشارة الى دفع ما
 يمكن ان توهم ان يقال ان يقال
 غير منضبتين ووجه الادفاع
 ظاهر للمولى المعتاد حيث قال
 ٨ نعم بل للمولى والعقول بدل
 الاولى ان يقول
 والافهام
 وفيه نعت للمولى عبد الرحمن
 حيث حل قوله ولان الدلالة على
 عموم وزعم ان تفهيم الدليل غير تام
 ولا يخفى انه فاعه بما ذكرناه

فان العلاقة في الاول التأثير وفي الثانية الایجاب والتأثير اقوى من الایجاب انتهى
وفيه انه لو سلم كون تلك العوارض آثارا لانفس الكيفيات والمزاج الخصوص لكن لا تم
انه لا يكون للطبيعة مدخل في تلك الدلالة لان تلك الكيفيات النفسانية والمزاج
الخصوص صادرة عن الطبيعة ايضا على ان المزاج الخصوص عين الطبيعة
المتخصصة فيكون الصادر منه صادرا عن الطبيعة فالظاهر ما اشار اليه المحشي هذا
قوله كدلالة اح يفتح الهمزة او ضمها والحاء المهملة على السعال اي على وجع الصدر
واذاه يقال اح الرجل اح اذا سعل فهذا السعال مدلول هذا اللفظ كما انه نفسه
في الصورة السابقة دال على فساد المزاج بالطبع واما الخ بضم الهمزة وسكون الخاء المعجمة
ندال على الوجع مطلقا واذا فتحت الهمزة تدل على الحزن والتحسر كذا في حاشية
المطالع وقبل يفتح الهمزة والحاء المعجمة تدل على مطلق الوجع وبالضم والحاء المعجمة
تدل على التلذذ والسرور فوه فان طبيعة الالفاظ اختاره لظهوره قال في حاشية
المطالع ويحتمل ان يراد به طبع اللفظ لانه يقتضي التلفظ به وان يراد به طبع السامع فان
طبعه يتأدى الى فهم ذلك المعنى عند سماع اللفظ لا لاجل العلم بالوضع الان هذا الاخير
مستتر بين الطبيعية والعقائية اذ ليس الفهم فيهما مستندا الى العلم بالوضع فلا يصلح
فرقا فالتحويل في الفرق على احد الطرفين الاولين انتهى وتقصيل الاحتمالات الثلاثة
ان الطبع والطبيعة والطباع بالكسر السجية التي جبل عليها الانسان كذا في القاموس
وفي الاصطلاح يطلق على مبدأ الآثار المختصة بالشئ سواء كان بشعورا ولا وعلى الحقيقة
فان اريد به طبع الالفاظ فالمراد به المعنى الاول الاصطلاحى فان صورته النوعية
او نفسه الناطقة يقتضي التلفظ به عند عروض المعنى وان اريد به طبع اللفظ اي طبع
مدلوله فالمراد به المعنى الثاني الاصطلاحى وان اريد به طبع السامع فانه يتأدى اليه
عند سماع اللفظ من غير احتياج الى الوضع فالمراد به مبدأ الادراك اي النفس الناطقة
او العقل وهو من مشمولات المعنى الاول ايضا فاختار الاحتمال الاول انما هو لكون الكلام
في التلفظ وطبع الالفاظ يقتضيه عند عروض ذلك المعنى ولا كذلك الاحتمال الثالث
بل الاحتمال الثاني ايضا فليفهم قواه فيكون الدلالة منسوبة الى الطبيعة لكونها
منشأ للتلفظ بذلك للفظ الدال والمنسوبة الى الطبيعة طبعية والظاهر ان يقال
في النسبة الى الطبيعة طبعية بفتح الطاء والباء الموحدة كما قالوا في النسبة الى مثل
حنية خني لكنهم تسامحوا في ذلك والله الموفق لما هنالك قال الشارح العلامة
كدلالة اللفظ المشعور من وراء الجدار على وجود الالفاظ انما اعتبر هذا القيد ليطهر دلالة
اللفظ على وجود الالفاظ عقلا فان المشعور من المشاهد يعلم وجود الالفاظ ابدالا للفظ عليه عقلا
عليه عقلا واما المشعور من وراء الجدار فلا يعلم وجود الالفاظ ابدالا للفظ عليه عقلا
كذا في الحاشية الصغرى فقوله فلا يعلم وجود الالفاظ ابدالا للفظ عليه عقلا يشعر
بان مراده من قواه سابقا لبدلالة اللفظ ابدالا للفظ عليه فقط بل بهما معا حيث
اعتبر الحصر في قواه واما المشعور اه وتركه في سابقه وهذا مبني على ان العلم بالمشاهدة
يجماع العلم بدلالة اللفظ اذ لا منافاة بين الطريقتين ح ويحتمل ان يكون مراده
لا بدلالة اللفظ اصلا ان قيل بعدم مجامعة العلمين بناء على ان المعلوم بالضرورة

وهذا على ما في كثير من النسخ
من قوله طبيعة على وزن فاعلة واما
على ما في بعض النسخ من قوله
طبيعة على وزن فاعلة وليس فيه
مساخنة في وزن فاعلة فيأتيهم سكون
الباء الموحدة وقاعدة التبيين
ان تكون بفتح الباء الموحدة والمذكور
في الحاشية الصغرى هو هذا فيكون
الدلالة منسوبة الى الطبع كما
ان صدور اللفظ منسوب الى الطبع
ايضا فعلى هذا الانسحاب في النسبة
الذكرة فانهم
ما من شهود واحد بالبصر

ولو نوعيا وهو الذي حقق في اصول الفقه والمراد بالوضع ههنا اعم من الشخصى
وهو وضع جوهر اللفظ للمعنى ومن النوعى وهو ما يكون بقاعدة كلية كوضع المشتقات
والمركبات والامور الاصطلاحية وكل منهما اما وضع خاص لموضوع له خاص واما
وضع عام لموضوع له عام واما وضع عام لموضوع له خاص وعكسه غير موجود
وان كان من الاحتمالات العقلية وتفصيل الاحتمالات المذكورة في علم الوضع فاندفع
ما قيل ٩ من انه ان كان المراد الاول يلزم خروج دلالة المركبات والمجازات على معانيها
التركيبية والمجازية عن تعريف الدلالة وان كان المراد الثانى يلزم خروج دلالة المفردات
هذه انتهى على ان وجود الوضع ولو نوعيا في المجازات غير مستلزم كما عرفت المسالك
الشريفة ثم ان توسط الوضع في الدلالة اللفظية الوضعية ان حل على التوسط
بالذات او بالواسطة يوجد ذلك في كل من الدلالة المطابقة والتضمنية والالتزامية
بناء على ان الوضع واسطة في المطابقة بالذات واسطة في التضمن والالتزام بالواسطة
لان اللفظ لو لم يكن موضوعا لسماء لم يكن جزؤه ولا لازمه ايضا مستفاد منه وهو الظاهر
من كلام المص ههنا وبه صرح صاحب الحاشيات حيث قال دلالة المطابقة
بمجرد الوضع ودلالة التضمن والالتزام بمشاركة من العقل والوضع وان حل ٨ على
توسط الوضع بالذات ينحصر ذلك في الدلالة المطابقة وهو الذى مال اليه الامام
في شرح الاشارات حيث قال دلالة اللفظ هي دلالة المطابقة واما دلالة التضمن
والالتزام فعقليةان وهو الموافق لما اختاره اهل البيان من ان الدلالة المطابقة وضعية
والدلالة التضمنية والالتزامية عقليةان لكن على ما حررناه ٩ يكون النزاع بين الفريقين
قليل الجدوى قوله على ما قيل قائله شارح المطالع لان ما قرره الشارح ههنا
من التقسيمات الثلاثة عين ما قرره شارح المطالع هناك والشرىف العلامة قرر كلامه ٧
على مذاقه وابس حصر الدلالة الغير اللفظية في الوضعية والعقلية مذهباله هنالك نعم
اكتفى ايضا ببيان هذين القسمين في الحاشية الصغرى لكن الحصر فيهما لبس
مقصودا له ايضا على ما يظهر بالرجوع الى كلامه وبالجمله الحصر المذكور لبس
مذهبا للشرىف وان خفي ذلك على بعضهم ٤ قوله لكن الحق انها اى الدلالة
الغير اللفظية ثلاثة اقسام اما الثلاثة فلان دلالة السعال الذى لبس بلفظ وان كان صوتا
في الجملة ٣ ودلالة جرة الخجل وصفرة الوجع على مداواتها من فساد المزاج
والجباله والخوف طبيعية وكذا دلالة حر كة النبض على المزاج الخصوص ودلالة
بعض الاوضاع العارضة لوجه المتألم وحاجبه على شدة المله وغير ذلك فان الكل
دلالات غير لفظية وغير عقلية فتكون دلالات طبيعية فيكون مجموع اقسام الدلالات
سنة لا خمسة قيل ٦ لعله اراد ان تحقها اللفظى قطعى فان لفظ اح لا يصدر عن الوجع
وكذا الاصوات الصادرة عن الحيوانات عند دعاء بعضها بعضها لا تصدر عن الحالات
العارضة لها بل انما تصدر عن طبيعتها بخلاف ما عدا اللفظ فانه يجوز ان يكون
تلك العوارض منبعثة من الطبيعة بواسطة الكيفيات النفسانية والمزاج الخصوص
فيكون الدلالة طبيعية ويجوز ان يكون آثار الانفس الكيفيات والمزاج فلا يكون
للاطبيعة مدخل في تلك الدلالة فتكون عقلية وبهذا تبين الفرق بين العقلية والطبيعية

٩ عباد
٨ عطف على قوله سابقا
ان حل ٨
٩ من الترتيب في توسط الوضع
ان يكون المراد منه اما بالذات او ما
هو اعم من ذلك فافهم
٨ بحيث قال في كلام الشارح تنبيه
على ان دلالة مالبس بلفظ قسمان
وضعية كدلالة الاثر على المؤثر
وعقلية فهذا صريح في انه بين ما
انتهى فها شارح عليه
تنبيه الشارح ابو الفتح في حواشى
٤ وهو القاضل بوجه اكثر الناظرين
التهذيب وتبعه خليل
ههنا منهم المولى فبه تحليل
٣ قسمة اذ اظان المراد به ههنا
ذات السعال وان كان لا يتخلو
ذلك عن صوت في الجملة
٧ سلبكون

محمد وفه خيل

ما شئنا إليه وان كان مراد هذا القائل ما ذكرناه فخرجا بالوافق وامام اقبل ٩ من ان
 اراد المحشي ههنا وتصويبه بما صوبه مبنى على اشتراط المساواة بين التعريف والمعرف
 كما هو مذهب المتأخرين ولو بنى على مذهب القيد ما من تجوز هم التعريف بالاعم
 او الاخص وهو المختار عند الشريف على ما في الحاشية للصغرى فلا يرد ذلك انتهى
 فيما لا يلتفت اليه لان اراده انما هو على مذاق المتأخرين وقد اختاره الشارح على
 ان التجوز المذكور انما هو في الحدود والرسوم الناقصة والظاهر ان التعريف المذكور
 جد تام اسمي اورسم تام كذلك وقد انفقوا على اشتراط المساواة فيهما قوله والدليل
 ان كان مقيدا ام اى الدليل المعقول المركب من المقدمات العقلية على ما هو المتبادر منه
 ومن التقسيم ايضا فعلى هذا فالمتبادر من الافادة افادة المقدمات العقلية فلا يرد
 النقص بالقضية اللفظية التي يفيد مدلولها يقينا مثل الكل اعظم من الجزء وامشاله
 ويمكن ان يقال المتبادر من الافادة ما هو بطريق النظر والكسب لشروع كون الدليل
 طريق الكسب والنظر فيندفع النقص بالقضية اللفظية المذكورة ايضا وكذا الكلام
 في قوله وان كان مقيدا للظن فاما ان يخص الافادة المذكورة فيه بافادة المقدمات
 العقلية واما يكونها بطريق النظر والكسب فيندفع النقص عنه بالقضايا اللفظية التي
 تفيد مدلولها ظنا مثل قولنا كل من يطوف بالليل فهو سارق قال الشارح العلامة
 وتقسيمها ان الدلالة تقسم بالدلالة الى اللفظية وغيرها تقسيم عقلي لكونه مرددا
 بين النفي والاثبات مع عدم تجوز العقل قسمي آخر والتقسيم العقلي هو ما يحزم العقل بالانحصار
 بمجرد ملاحظة مفهوم القسمة والاقسام وتقسيم الدلالة اللفظية الى الوضعية والطبيعية
 والعقلية تقسيم استقرائي لتجوز العقل هنا قسمي آخر مع عدم وجوده في الواقع والتقسيم
 الاستقرائي هو ما يكون الاقسام بحسب وجودها في الواقع وان جوز العقل ٨ فيه قسمي آخر غير
 موجود في الواقع والظاهر ان الامر كذلك في تقسيم الدلالة الغير اللفظية الى الوضعية
 والعقلية والى الوضعية والطبيعية والعقلية على الاختلاف فيه كما ستطلع عليه واما تقسيم
 الدلالة اللفظية الوضعية الى الطبيعية والمطابقة والتضمن والالتزام فتقسيم عقلي فان لزوم
 شرط للدلالة الإلزامية وليس بمعتبر في تحققها حتى يجوز العقل هنا قسمي آخر
 وههنا مباحث نفيسة لا يليق ايرادها ههنا قوله اى ان كان الوضع واسطة في تلك
 الدلالة اى في ثبوتها لا في عروضاها ولا في اثباتها فافهم اشار بهذا التفسير الى ان معنى
 توسط الوضع هو كون الوضع سببا ووسيلة لتلك الدلالة وهو الظاهر من قولهم ههنا
 دلالة اللفظ على المعنى بتوسط الوضع له مطابقة ومن حيثية التي اعتبروها في تعريف
 الدلالات اذ حيثية المذكورة انما هي لتعليل على ما سيصرح به الشارح وقيل اشار به
 الى دفع توهم لزوم كون الوضع مقيدا على قياس ما سبق من قوله ان لم يتخلل الظن
 بناء على ان التخلل والتوسط من الالفاظ المترادفة انتهى وهذا كما ترى والمراد من الوضع
 هنا هو بطلان الوضع وهو تخصيص شئ بشئ متى اطلق او احس الشئ الاول فهم منه الشئ
 الثاني سواء كان وضع غير اللفظ او وضع اللفظ وهو تعيين اللفظ للمعنى للدلالة عليه بنفسه
 او تعيين اللفظ للمعنى للدلالة عليه ولو بقرينة وعلى الاول لا يوجد في المجاز وضع لاشخصها
 ولا نوعا وهو الذي حققه الشريف العلامة في تصانيفه وعلى الثاني يوجد فيه الوضع

٨ وذلك لان المعنى في الدلالة العقلية
 هو العلاقة الذاتية ومن الجائز
 ان يتحقق دلالة غير مستندة الى شئ
 من العلاقة الذاتية والوضعية
 والطبيعية لكنها لم توجد صريحة
 ابو الفتح في حاشية التهذيب وكون
 حصر الدلالة اللفظية الوضعية في
 الثلاثة حصر اعقب ما صرح به المؤلف
 الدواني وغيره وفيه كلام طويل
 فيطلب من عملة

كما قررناه وبالجمله الانتقاض في هذه الصورة داخل في الشقين معا فلذا تركه هذا الجواب عنه
بعض من لم يتفطن بما حررناه بان المراد الشق الثاني لان المقابلة للظن تدفع الجمل
على مطلق الادراك ولان اطلاق العلم على اليقين شائع والشبوع قرينة على هذه الارادة
ولان كون التعريف للبرهان قرينة على ذلك ايضا لانه المركب من المقدمات اليقينية
على ما سبق في الشرح فتريد المحشى انما هو اسعة دائرة الاستراض فبعد التعمير
المذكور لا وجه للانتقاض ولا يخفى ما فيه من سوء الفهم اذ الكلام لبس في تعريف
البرهان فقط بل في كون التعريف المذكور تعريفا للبرهان وللدلالة معا فلا شبهة
في ورود التريد المذكور قطعا وكذا ما قبله ايضا في الجواب بان قول الشارح والشيء الاول
يسمى دليلا مهملة اي قديسمى دليلا لظهور ان الدليل معلوم قصديقي والشيء الاول
اعم منه ومن المعلوم التصوري ولذا قال في فصول البدائع فالشيء الاول الدال الا يرى
ان الخبالي قال في تعريف الدليل ما يلزم من العلم به العلم بشيء آخر المراد به العلم
التصديقي بقرينة ان التعريف للدليل فيخرج الحد بالنسبة الى المحدود والملزوم بالنسبة
الى اللازم و يلزم العلم من آخر كونه ناشئا وحاصلا منه كما يقتضيه كلمة من فانه فرق
بين اللازم للشيء واللازم منه فيخرج القضية الواحدة المستلزمة لقضية اخرى وان ورد
ما عدا الشكل الاول من الاشكال الثلاثة انتهى فعلى هذا نختار ان المراد بالعلم المذكور
في تعريف البرهان هو اليقين لشبوع كون البرهان من اليقنيات وشبوع اطلاق العلم
عليه سيما اذا انضم اليه مقابله للظن فلا ينتقض تعريف البرهان بشيء من الامور
الثلاثة ولا يرد ايضا قوله وينطل تعريف الدلالة لان ذلك انما يرد لو كان قوله والشيء
الاول اه محمولا على الكلية وقد عرفت ان المراد به قديسمى دليلا وذا انما هو في صورة
افادة اليقين وما عداه باق على عمومته بحيث يشمل التعريف جميع الصور الثلاثة
للدلالة انتهى وذلك لان ما ذكره اولا الى قوله ولا يرد اه انما يتم بعد تسليمه
اذا كان التعريف المذكور تعريفا للبرهان فقط ولبس كذلك وما ذكره ثانيا
من كون القول المذكور مهملة بلوح عليه اثر الاهمال وهمل الكلام الا فيه
نعم يمكن ان يقال ان كونه تعريفا للبرهان مقار لكونه تعريفا للدلالة فختار
عند كونه تعريفا للبرهان ان المراد بالعلم اليقين بالقرائن المذكورة فيندفع المواد الثلاثة
ونختار عند كونه تعريفا للدلالة ان المراد به مطلق الادراك على ما هو المتبادر منه
فيشمل الامور الثلاثة فلا انتقاض ههنا بهذا قوله فالصواب ان يقال اه يعني انه لما كان
التعريف المذكور مشتركا بين الدليل البرهاني ومطلق الدلالة وكان منتقضا بالمواد
المذكورة بالنظر الى كل منهما على ما عرفت كان الصواب ان يمتاز كل منهما عن الآخر
لثلا يرد الانتقاضات المذكورة وقد عرفت آتفا المختص من ذلك فتذكر وما قبله
من ان تسمية الاول بالبرهان وبالاشارة لم يكن ذكرها معتادة في هذا المقام كاعتقاد
التسمية بالدال فانظر ما خفي واعرض عما ظهر فكان تسميته بالدال امر مفروغ عنه ولذا
قال الشارح وتسميتهما ان الدال ان كان لفظا اه فالقصد ههنا انما هو تسميته
بالبرهان وتعريفه فيحمل العلم الواقع فيه على اليقين ويندفع المواد الثلاثة انتهى لا بدفع
ما صور به المحشى بالنظر الى ظاهر تقرير الشارح على ما حررناه فالوجه في دفعه

لا بد من دليل وقد اخذ من غيره

*

له سوسى

اجمعوا النسخة الاولى اظهر قد برقد غلط فيه بعض الناظرين وحير الاخرين قولهم
اي وان لم يكن كذلك اى مثل ما لم يتخلل الظن بل يتخلل الظن بان يكون مقبدا للظن
سواء كان ذلك المفيد مظهرنا او معلوما كما اشار اليه في القول السابق ففى هذين القسمين
يسمى دليلا اقناعيا وامارة قوله والدليل البرهاني والبرهان ما يلزم من العلم به العلم
بشيء آخر او رد على تعريف البرهان المذكور بانه يخرج منه الادلة الغير اليقينية الانتاج
والدليل الفاسد الصورة سواء كان على زعم الصحة او على قصد التغليب ويدخل
فيه المعارف بالنسبة الى معارفها والمزومات بالنسبة الى لوازمها اليقينية فيتقضى التعريف
المذكور جها ومنعها واجيب عن الانتقاض منعابان المراد بكلمة ماهو المفهوم التصديقي
او المراد بالعلم هو التصديق لا يقال كل منهما خلاف الظاهر لانا نقول المقام قرينة
واضحة على هذين التخصيصين ثم ان النقض بالمزومات مندفع عنه ايضا اما بان المراد
من اللزوم اللزوم بطريق النظر ولا ننظر فيها واما بان كلمة من تدل على العلية والمزومات
ليست عللا للوازمها والقول بان اعتبار النظر والعلية خلاف الظاهر محل تأمل
وعن الانتقاض جمعا بان المراد باللزوم اللزوم فى الجملة او المراد بلزوم العلم بشيء آخر
من العلم به لزوم العلم بشيء آخر من العلم به فقط او مع انضمام امر آخر او الكلام مبنى
على ارجاع ما عدا الشكل الاول من الادلة الغير اليقينية الانتاج اليه فاندفع النقض
بالادلة الغير اليقينية الانتاج وبان المراد باللزوم اعم من ان يكون بحسب نفس الامر
او بزعم المستدل ظاهرا فيندفع النقض بالدليل الفاسد الصورة هذا لكن كل ذلك
تكلف وتعسف فليكن هذا على ذكر منك قوله وفيه ان تعريف البرهان اه
منشأ السؤال قوله والشيء الاول يسمى دليلا برهانيا حيث استفيد منه انه جعل
قوله كون الشيء بحيث يلزم من العلم به اه تعريف البرهان وللدلالة معا من غير تفاوت
بينهما ومورده التعريف وحاصله انه ان اريد بالعلم فى التعريف المذكور
مطلق الادراك تصورا كان او تصديقا يقينيا او غيره ينتقض التعريف المذكور بالنظر
الى كونه للبرهان منعابا به يصدق على ما يفيد العلم التصورى مثل المعارف بالنسبة
الى معارفها والمزومات بالنسبة الى لوازمها اليقينية وعلى ما يتركب من المقدمات
التقليدية مثل قولنا هذا امر قال به الامام الاعظم وما هو كذلك فهو حق فهذا حق
وعلى الالفاظ بالنسبة الى المعاني لانهما تدل على المعاني بالنسبة الى العالم بالوضع
فيعلم المعاني ويفهمها عند سماع الالفاظ مع ان شيئا منها ليس ببرهان لكن
لا ينتقض التعريف حينئذ بالنظر الى كونه للدلالة اذ الدلالة موجودة فى هذه الصور
قطعا وان اريد بالعلم فيه الادراك اليقيني ينتقض التعريف المذكور بالنظر الى كونه
للدلالة جمعا بالامور الثلاثة المذكورة وان لم ينتقض حينئذ بالنظر الى كونه للبرهان
وهو ظاهر هذا ولو اريد بالعلم مطلق التصديق يقينيا او غيره ينتقض ايضا بالنظر الى كونه
تعريفا للدلالة جمعا بما عدا دلالة الدليل المركب من التقليديات وبالنظر الى كونه تعريفا
للبرهان ينتقض منعابا بصدقه على الدليل المركب من التقليديات فى صورة الحمل
على التصديق المطلق يوجد الانتقاض على الاول منعابا بخلاف ما اذا حمل على مطلق
الادراك او الادراك اليقيني اذ الانتقاض على الاول منعابا وعلى الثانى جمعا

المولى العبد
بقره خطيب
الى
الادراك والجواب كلاهما بالجهود
الناظرين فى هذا المقام

وان كانت موقوفا عليها لها قوله يعلم ان المص لم يعدها اه ولو عدها بابا مستقلا لم يوردها
 في باب ايساغوجي بل اوردها بعد تمام الخطبة وقال بعدها مباحث الالفاظ ثم يقول
 بعدها ايساغوجي هذا قوله اي اذا كان ذكر تعريف الدلالة وتقسيمها اشار به الى ان الفاء
 جزائية ولا منع في اطلاق فاء الفصيحة عليها ايضا على ما جفت في قوله تعالى فانفجرت
 وقد سبق فقيه تعريف ٨ بالمص بانه ترك هذه المقدمة مع التعرض لمقدمة اخرى لكن
 قد عرفت اندفاعه بان مبنى الرسالة على الإيجاز فاللازم عليه ان يكتفى بقدر الكفاية قوله
 مقدمة لمباحث الالفاظ وتلك المقدمة التي ذكرها الشارح هي تعريف مطلق
 الدلالة الشامل للدلالة اللفظية والوضعية وتقسيمها الى اللفظية وغير اللفظية وتقسيم
 كل منها الى اقسامها ثم تعريف الدلالة اللفظية والوضعية وتقسيمها الى الثلث لكن
 تقسيم الدلالة اللفظية الى الثلث اعتنى به المص فالمص ذكر مباحث الالفاظ التي هي مقدمة
 لمباحث ايساغوجي وذكر بعض مقدمة تلك المقدمة ايضا وقيل المراد بالمقدمة
 ههنا هي تعريف الدلالة اللفظية والوضعية وتقسيمها الى الثلث وبقي الكلام فيها
 للتوضيح اقول وهذا وان كان ظاهرا من قول الشارح سابقا ولما كان فهم المعنى من اللفظ
 اه حيث يستفاد منه ان الموقوف عليه لمباحث الالفاظ هو تعريف الدلالة الوضعية
 وتقسيمها الى الثلث لكن الاولى ما شرنا اليه اذ العلم بالخاص موقوف على العلم بالعام
 فالمناسب ان يعدها ايضا مطلق تعريف الدلالة ومطلق تقسيمها مقدمة لمباحث الالفاظ
 قال الشارح العلامة كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم والظن بشيء آخر او من الظن به
 الظن بشيء آخر اه كلمة وفيه للتويع لالة كيك اشار بها الى ان للدلالة ثلاثة اقسام
 لارابع لها لزوم العلم من العلم وهو اقوى ولزوم الظن من العلم ولزوم الظن من الظن
 والامثلة غير خافية واما لزوم العلم من الظن فغير موجود كما يستعرف ولكون المق منه
 تحصيل تلك الاقسام الثلاثة لا يرد عليه ان المتبادر من العلم المقابل للظن اليقين فلا يكون
 تعريف الدلالة جامع ولا يرد ايضا انه على هذا اي على تقدير عموم العلم لليقين وغيره يندرج
 الظن تحته فلا وجه تخصيصه بالذكر لان هذا مبني على الغفلة عما قصده الشارح من تحصيل
 الاقسام الثلاثة وبالجملة فالمراد تعريف اقسام الثلاثة للدلالة وكل تعريف قسم مستقل
 منفصل عن الاخر وان جمعها في الظاهر في تعريف واحد فلا يرد عليه شيء مما ذكر قوله واما
 لزوم العلم من الظن اي من حيث هو ظن فلا يكاد يوجد بل هو محال وانما قيدنا بذلك لان لزوم
 العلم من الظن من حيث هو مناط لحكم شرعي لا يكاد يوجد من ينكره لكون ظن المجتهد
 مناطا لقطعية الحكم عنده على ما تقرر في اصول الفقه وقد نص به الش العلامة
 في فصول البدائع ايضا لكن ذلك ليس من حيث انه ظن بل من حيث هو مناط للحكم
 الشرعي عند المجتهد ولنا فيه كلام ذكرناه في المعاني على الخيال قوله بان يكون مقيدا
 للظن قيد للمنى وبيان له وفي بعض النسخ بان لا يكون مقيدا للظن فمحال ان يكون بيان
 للنفي وقيد له وقوله سواء كان مطلقا او معلوما تعميم للمفيد للظن على النسخين
 فعلى النسخة الاولى يكون قوله بان يكون مقيدا اه اشارة الى قسمي الدلالة من الاقسام
 الثلاثة التي ذكرناها آنفا وعلى الثانية يكون قوله بان لا يكون مقيدا للظن اشارة الى قسم
 لزوم العلم من العلم وقوله سواء كان اه اشارة الى القسمين الباقيين فالنسخة الثانية

وفيه تعريف للظن في قوله خليل حيث
 رد اطلاق فاء الفصيحة عليها
 وهذا الكلام للطرسوسي لكنه اشار
 الى اندفاعه بقوله لكن اه
 ١٣ اقول فان كان مراد القائل بتقسيمها
 الى الثلث هو تقسيم الدلالة الى لزوم
 العلم من العلم الى لزوم الظن من العلم
 والى لزوم الظن من الظن كما يستفاد
 من سياق كلامه فهذا بعيد جد
 لان الموقوف عليه لمباحث الالفاظ
 هو تقسيم الدلالة الى المطابقة
 والتضمن والالتزام كما اشار اليه
 الشارح ولوسلم فواجه جعل باقي
 التقسيم من المقدمة وعدم جعل باقي
 التقسيمات التي اشار اليها الشارح للتوضيح
 منها بل مما اورده الشارح بتقسيمها الى
 فالظاهر ان المراد بهذا القائل بان
 هو ما شرنا اليه هذا القائل بان
 في فعل ما ذكره الشارح في قوله اه الى
 ان يكون قول المعنى اشارة الى المقدمة
 قوله وهي في معنى اشارة الى المقدمة
 مباحث الالفاظ لانفس المقامات
 ولا يخفى بعده

ولا يتم ذلك التوجيه الا بما ذكره وكون فهم المعنى لاجل الدلالة انما يقتضى تقديم بحث
الدلالة على فهم المعنى ولا كلام لنا فيه ثم ان الاعتبار صفة المتكلم وليس فهم المعنى
من اللفظ لاجل اعتباره بل المعنى منفهم منه سواء اعتبره اولا فالبيان الصحيح الوافى
بالمق ان يقال لما كان البحث عن اللفظ بسبب دلالاته عليه وجب التعرض لمباحث
الدلالة ايضا هذا خلاصة كلام المحشى وقد عرفت اندفاعه بما قررناه لان الشارح
قصر المسافة لوضوح ان الكلام في توجيه تقديم بحث الدلالة على بحث الالفاظ ولذا
قال لما كان فهم المعنى اه فاعلم ما خفي واعرض عما ظهر ثم ان الاعتبار مقحم لاعتباره
ويحتمل ان يكون الاضافة فيه بيانية فيؤل كلامه الى ما اشار اليه المحشى ولذا قال على ان اللفظ
الصحيح اه ولم يقل فالصواب ان يقال فلما سمح في كلام الش في تقرير المقام وان ادعاء
البعض ههنا فان قيل لعل الشارح اشار بقوله باعتبار دلالاته دون ان يقول بسبب
دلالاته الى اختيار ما ذهب اليه البعض من ان فهم المعنى من اللفظ لا يتحقق بمجرد
الدلالة بل يتوقف بعد تحققها على اعتبارها ايضا فلو لم يعتبر تلك الدلالة لم يفهم
المعنى فعلى هذا لا غبار على لفظ الش قلت هذا بالنظر الى لفظ الاعتبار توجيه
غير بعيد لكن الكلام ههنا ليس في مجرد الاعتبار المذكور بل في كون فهم المعنى لاجل
الاعتبار المذكور ومن البين ان العالم بالوضع يفهم المعنى من اللفظ عند سماعه سواء
اعتبر المتكلم دلالاته عليه وارادها اولا فالحق ان توجيه المذكور غير صحيح ههنا
بل الوجه فيه ما اشرنا اليه آنفا واعلم قوله يعرف بالتأمل اشارة الى ما فصلناه في توجيه
العبارة وعدم صحة حملها على ظاهرها قوله اى من اراء المص مباحث الالفاظ اه
فيه اشارة الى ان قوله ومنه يعلم مربوط بقوله سابقا ولما كان النقسام اليها هو الذاتى اه
لا بقوله ولما كان فهم المعنى من اللفظ اه وانما لم يفسر بما فسر به المولى رهان الدين حيث قال
اى من وجوب التعرض لمباحث الالفاظ باعتبار كون اللفظ منقسما الى المفرد المنقسم
الى الكللى اذ لا يستفاد من ذلك كون مباحث الالفاظ مقدمة لمباحث ايساغوجى بخلاف
ما قرره المحشى لا يقال كون مباحث الالفاظ مقدمة استفيد في بيانه السابق فهذا
مستدرك في البيان لاننا نقول هذا من قبيل التصريح بما علم التراما لاحتمال الغفلة
وبهذا اندفع ما قيل من انه بعد تصحيح مرجع الضمير بما ذكره يلزم اتحاد الدلائل مع المدلول
اذ يصير الحاصل هكذا ومن اراد المص مباحث اللفظ في باب ايساغوجى لكونه مقدمة
لمباحثه يعلم ان المص ذكرها في باب ايساغوجى مقدمة لمباحثه فالحق ان هذا القول
من الش مستدرك في البيان انتهى وذلك لاننا لانم ان مرجع الضمير على ما ذكره
المحشى ما ذكره ولو سلم فذلك انما هو بالنظر الى ما في نفس الامر والكلام ههنا انما هو
في افادة علمه على ما يقتضيه قوله يعلم اه على ان المص ههنا بيان عدم عده بابا مستقلا
كما عده بعض المتأخرين فالحق انه غير مستدرك في البيان واما ما قيل من انه لا يظهر
من صنيع المص جعل مباحث الالفاظ مقدمة لمباحث ايساغوجى بل غاية انه ذكرها
في باب ايساغوجى فلم لا يجوز ان يكون تلك المباحث من مسائل هذا الباب كما يكون
مباحث ايساغوجى من مسائله فليس بشئ اذ لا بد ان يكون المسائل المذكورة في باب
ايساغوجى راجعة الى الكليات الخمس ومباحث الالفاظ غير راجعة اليها قطعاً

وفيه اشارة الى رد ما قيل من ان هذا
التوجيه خطأ لان الارادة غير اعتبار
الدلالة لان متعلق الارادة هو المعنى
ومتعلق الاعتبار هو الدلالة التي هي
صفة اللفظ فيهما يوجب بعيد انتهى
وذلك لاننا لانم ان متعلق الارادة هو
المعنى فقط بل هو دلالة اللفظ على
المعنى كما ان متعلق الاعتبار ههنا
كذلك وهذا واضح وان خفي عليه فلا

الخمسة اقسام اللفظ بالواسطة بناء على انه اعتبر التقسيم المجازي تقريبا لفهم المبتدى ولو ضوحه تركه وسنصرح به ومعرفة الاقسام موقوفة على معرفة المقسم فلذا صير البحث بمبحث الالفاظ فقصوده انما هو ابضاح كلام الش لان في تعليقه قصورا كما توهم ثم قال انه قاصر بعد والظاهر ان يقال ولما اعتبر المص اللفظ مقسما للكليات اثارا للتقسيم المجازي تقريبا الى فهم المبتدى اه وذلك لان مقصوده انما هو ابضاح مراده للاذهان القاصرة ثم ان الاعتبار المذكور امر واضح لان كون اللفظ مقسما للكليات انما هو بالنظر الى التقسيم المجازي ولو ضوحه تركه الش فالحمد في ذلك على تقدير وجودها على الش لا على الحشى واما ما قيل من ان معرفة الاقسام انما تكون موقوفة على معرفة المقسم اذا كان المقسم ذاتيا للاقسام وكان معرفة الاقسام بالكنه وكلاهما محل تأمل فدفوع بانه اذا كان المراد ههنا التقسيم المجازي تقريبا الى فهم المبتدى كان المقسم هنا اى اللفظ ذاتيا للاقسام اى الكليات الخمس التى هى عبارة عن الالفاظ نعم لو كان المراد بالكليات الخمس ههنا المعاني لايتم تلك المقدمة قطعا فلا حاجة في دفعه الى ما يقال بان مفهوم المقسم جزء من مفهوم القسم ضرورة ان التقسيم ضم القيود الى المقسم وفعرفة مفهومات الاقسام موقوفة على معرفة المقسم توقف الكل على الجزء انتهى بل لا وجه له لان ذلك ايضا انما يتم اذا كان المقسم ذاتيا للاقسام وكان معرفة الاقسام بالكنه وكلاهما محل تأمل ههنا فلا بد من ان يصار الى ما ذكرناه قوله لان اللفظ مقسم مقسم مقسم مقسم الكليات الخمس اه اراد بالمقسم الاول اللفظ الدال وبالشئى اللفظ المفرد وبالثالث اللفظ الكلى وبالرابع اللفظين الذاتى والعرضى وهذه المقدمة صحيحة بناء على ان المقسم لمعتبر في الاقسام فمقسم مقسم مقسم المقسم للشئ مقسم لذلك الشئ قطعا فلا يلتفت الى ما نقل عنه ههنا ٩ قوله يعنى ان البحث عن اللفظ اه يعنى ان في كلامه مطوباذا الكلام في توجية تقديم بحث الدلالة على بحث الالفاظ لا في توجية تقديم بحثها على فهم المعنى منه فالاولى ان يقال ان البحث عن اللفظ لاجل فهم المعنى منه وفهم المعنى منه بسبب الدلالة عليه ينتج ان البحث عن اللفظ بسبب الدلالة عليه فلذا قدم بحث الدلالة على بحث الالفاظ وقد عرفت ان الكلام المذكور من الشارح جواب عن سؤال مقدر كانه قبل اذا كان مباحث الالفاظ مقدمة لمباحث ايساغوجى فلم يشغل بها وحاصل الجواب الذى افاده الش وقرره الحشى ان البحث عن اللفظ اى عن احواله من الافراد والتركيب والكلية والجزئية والذاتية والعرضية وغيرها لاجل كونه دالا على المعنى اذ لو لم يكن دالا على المعنى لم يكن محمولا عن احواله المذكورة فتلك المباحث موقوفة على الدلالة فلا بد من تعريفها وتقسيمها ولكون مبنى الرسالة على الايجاز ترك المص تعريفها وبعض تقسيمها واشتغل الشارح المحقق بما تركه المص استيفاء للموقوف عليه بتمامه كما اشار اليه بقوله فنقول اه قوله فالاولى اه يعنى انه لما كان المقسم ههنا بيان ان البحث عن اللفظ لاجل الدلالة عليه ولم يكن عبارة الش وافيا بذلك فالاولى ان يقال لما كان البحث عن اللفظ من حيث دلالة عليه بل العبارة الصحيحة ان يترك الاعتبار ويقال بسبب دلالة اه وذلك لما عرفت ان الكلام ههنا في توجية تقديم بحث الدلالة على بحث الالفاظ

ومن ان هذه المقدمة على اطلاقها غير صحيحة لان الجنس مقسم الانسان وغيره والحيوان مقسم ايس مقسم وغيره مع ان الجنس ايس مقسم الانسان وغيره انتهى وذلك لان الانسان وغيره ان كان للماهية لكن التقسيم وان كان مقصوده فيه السرابة الى الافراد مقصوده في فروسا الجنس اما حيوان او غير قضية طبيعية وقولنا الحيوان اما انسان او غير قضية حكم فيها على افراد فلم يكرر الوسط في المقدمتين فانهم بعد

مباحث الكلمات فلم لم يشرع فيها اجاب بان الكلمات الخمس اقسام للذاتي
والعرضي وهما قسمان من الكلبي وهو قسم من المفرد وهو قسم من اللفظ ومعرفة
الاقسام موقوفة على معرفة المقسم فوجب التعرض لمباحث اللفظ الذي هو مقسم
الكلمات الخمس فالمرادح بالكلمات الخمس معانيها المجازية اعني الفاظها
لامفهوماتها الاصطلاحية وانما اعتبر ذلك التقسيم المجازي تقريبا الى فهم مبتدى
على ما يصرح به الش في بحث المفرد والركب فلبس في بيان الش قصور اصلا
وان توهمه بعضهم ٤ وقوله ولما كان فهمه ٥ جواب عن سؤال مقدر على هذا الجواب كانه
قيل اذا كان التعرض لمباحث اللفظ واجبا عليه فلم لم يتعرض لها واشتغل بتقسيم
الدلالة اجاب بان البحث عن اللفظ انما هو لاجل فهم المعنى منه ولوضوح هذه المقدمة
تركها وقال فهم المعنى من اللفظ الذي كان البحث عن اللفظ لاجله بسبب دلالاته
على ذلك المعنى اذ لو لم يوجد الدلالة لم يفهم المعنى منه فلا جرم يكون البحث عن اللفظ
بسبب الدلالة على المعنى فوجب التعرض لتعريف الدلالة وتقسيمها فان قلت
فلم لم يشتغلح بتعريف الدلالة كما اشتغل بتقسيمها قلت المتى ههنا تحصيل
الكلمات الخمس وذلك انما يترتب على التقسيم فلذا اعتنى بالتقسيمات واما تعريف
الدلالة فمعلوم من موضعه كتعريف اللفظ ٩ فلا وجه ههنا لما قيل او يقال فظهر
من التقرير ان البناء في قوله باعتبار دلالاته سببية وان كلمة الاعتبار مفهم او اضافته
للبيان وانما اتى به جريا على ما هو المعروف في امثاله فلا يرد ما توهم ٦ من ان فهم المعنى
موقوف على الدلالة التي هي صفة اللفظ لاعلى الاعتبار الذي هو صفة المتكلم او السامع
فالحجج ان يقال بسبب دلالاته عليه وتسمع لهذا زيادة توضيح فلا مسامحة في قوله
ولما كان فهم المعنى ٥ من وجه فضلا عن الوجهين فتبصر بالعينين ثم لما رزم من بيان
الشارح المذكور ان يكون مباحث الالفاظ موقفا عليها لمباحث ايساغوجي لما بيناه
وكان يمكن ان يغفل عنه صرح بالمراد ايضا لطريق السداد فقال ومنه اي
ومن كون مباحث الالفاظ موقفا عليها لمباحث ايساغوجي وايراد المص اياها
انما هو لذلك يعلم ان المص لم يعد مباحث الالفاظ بابا من الفن بل ذكرها في باب
ايساغوجي مقدمة لمباحثه فاقبل من ان هذا القول مستدرك لبس فيه زيادة شئ
على ما افاده بقوله ولما كان المقسم ٥ خروج عن الانصاف لان الاستدراك في حد
ذاته غير مسلم ولوسلم فهذا من قبيل افادة العلم على ما هو صريح قوله يعلم انه فان قلت
البحث عن الالفاظ ههنا انما هو لتوقف الافادة والاستفادة عليها وظاهر انه مشترك
بين جميع المباحث المنطقية فلم جعلها مقدمة لمباحث ايساغوجي خاصة قلت
لعل الوجه ٨ في ذلك ان مباحث ايساغوجي موقوف عليها لسائر المباحث المنطقية
وذلك ظاهر عند التأمل فما كان مقدمة لمباحث ايساغوجي مقدمة لسائر المباحث
ايضا فبعد جعلها مقدمة لمباحث ايساغوجي لما ذكره من الوجه لا حاجة الى جعلها
مقدمة لسائر المباحث قوله اي انما اورد مباحث الالفاظ اه اشارة الى ان قوله ولما كان
المنقسم جواب عن سؤال مقدر كما قررناه في الشرح وحاصله انه انما اورد مباحث الالفاظ
ههنا ولم يورد مباحث ايساغوجي مع انه اللازم لعقد الباب المذكور لان الكلمات

طرسو مى
واى لكان تعريف اللفظ معلوم
من موضعه وهو الخو
٦ التوهم قوله خليل
واعلم ان بعض الناظرين ادعى
ان في قول الشارح ولما كان فهم المعنى
من اللفظ باعتبار دلالاته فهم المعنى
من وجهين الاول جعل الموقوف
فهم المعنى والثاني جعل الموقوف عليه
الاعتبار مع ان الموقوف هو
بحث اللفظ وان الموقوف عليه هو
الدلالة نفسها وكل ذلك مندفع بما
قررناه انما الاول ترك مقدما
واضح والثاني بناء على ما هو
المعروف في امثاله ومثل ذلك لا يعد
مسامحة اذا المسامحة استعمال اللفظ
في غير معناه المتبادر المعروف وذلك
غير موجود ههنا
٨ اقول ومن هذا ظهر وجه التعرض
لمباحث الالفاظ في باب ايساغوجي
والدفع ما قبل من انه انما وجب
التعرض لمباحث الالفاظ قبل
الكلمات الخمس ولما وجوب التعرض
في باب ايساغوجي فلم يلزم ذلك منه
انتهى وجه الدفع ظاهر

اذا تقدم لا يقدم على الترتيب على ان الكلام في تصحيح التعقيب الذي يقده كلمة الفاء
ولا يصح ذلك الا بما اشار اليه المحشي ولعل لما ذكرنا من الوجوه قال تأمل قوله تعبيراً
اه اما حال اي معبراً واما مفعول مطلق اي عبر تعبيراً واما خبر كان المقدر اي فكان هذا
تعبيراً وجعله ٢ مفعولاً به بعد جذا قوله فلا يكون على وفق ما اشار اليه لمخالفة ترتيب الشارح
ترتيب المص فلا يصح قول الشارح رتب الابواب على وفق ما اشرنا اليه واجيب
عنه بانه مبني على التغليب وبانه كانت نسخة المص كما ذكره الشرح ثم غيرها الناسخون
وبان نسخ المتن في الاصل مختلفة فيجوز ان يكون نسخة الشارح موافقا لما اختاره
من الترتيب وبان المعنى على وفق ما اشرنا اليه من حيث الابتداء او بالنظر الى الاربعة
منها والاشنين منها والكل مبني على الذهول عن سياق كلام الشارح لانه قال بعد الترتيب
المذكور فالصناعات الخمس مع الاقسام الاربعة ابواب المنطق ففرض الشارح من قوله
رتب الابواب على وفق ما اشرنا اليه انما هو ترتيب المص الابواب التسعة وبيانها بحيث يكون
مباحث الالفاظ مقدمة لبعض مباحثه فالمراد من قوله على وفق ما اشرنا اليه هو الابواب
التسعة بحيث يخرج عنها مباحث الالفاظ ومن الين انه لا يلزم في ذلك ان يكون
هذا الترتيب عين ترتيب المص في هذا البيان اشارة الى اختيار مذهب الاكثرين
فلا قوة لهذا السؤال كما توهم فان قلت اي الترتيبين اولى لا اجيب بان ترتيب الشارح اولى
لما قال لامام في شرح الاشارات من ان البرهان اشرف الاقبسة وان القوم اختلفوا
في ان الجدل اشرف ام الخطابة فالشيخ قدم الخطابة لان الجدل لا يفيد اليقين الخاصة
وهو ضعيف بالقياس الى ظن العامة فان الجدل اذا الزمهم شيئاً ظنوا ان ذلك مغالطة
اضلهم ولم يأت لهم الجواب وان ذلك لقوة القائل لالصواب القول فهم لا يعلمون
ان الحق يوجب عجزهم فلا جرم لا يفيد ذلك القياس اعتقاداً فالصناعتان المفيدتان
لناس تصديقهما البرهان والخطابة ويمكن ان يقال الالتزام الحاصل في الجدل
انما يكون باعتراف فساد المدعى وبعد الاعتراف المذكور لو لم يقبل
بما ادعاه الخصم والزعم به لم ارتفاع التقيضين بالنظر الى اعتقاده فلا جرم يحصل له الحزم
الاقوى من الحزم الحاصل بالخطابة فلهذا قدم المص الجدل على الخطابة نعم اذا
لم يكن الخصم متعيناً يكون الخطابة بالنسبة اليه ارجح من الجدل واليه الاشارة ٧ بقوله تع
ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي احسن فليدبر قوله
اي فقد مد فقال اشارة الى ان الفاء فصيحة كما في قوله تعالى فانفجرت اي فضربه بها
فانفجرت ويجوز ان يقدر فاذا قدمه فقد قال كما يجوز ذلك في الآية المذكورة على ان يكون
التقدير فان ضربت بها فينفجرت نعم هذا التقدير ركيك ههنا من حيث المعنى كما لا يخفى
لما قيل من ان الفاء لا تدخل على الماضي التصرف الامع لفظه قد واضمارها ضعيف
لان كلام الوجهين سابق في امثاله بل تسمية الفاء في مثله فصيحة انما هي على التقدير
التياني على ما يقتضيه ظاهر كلام الكشاف وان ذهب صاحب المفتاح الى ان التسمية
المذكورة انما هي على التقدير الاول هذا ثم ان مراده بالتقديم المقدر ارادة التقديم لانه المرتب
على ماسبق فهو محذور من مرسل عن الارادة كما اشار اليه في قوله رتب الابواب قال الشارح
المحقق ولما كان المنقسم اه جواب عن سؤال مقدر كانه قبل اذا كان الجواب تقديم

في الجدل هو المولى العباد لكنه جعله
مفعولاً به لا اراد ولا وجه له جدا بل
يمكن ان يكون مفعولاً به لعاقل مقدر
اي اعلم قال رتب الابواب على معنى
اراد ولم يقبل اراد ترتيب الابواب
تعبيراً به فهو مفعول له لمقدرا على
لم يقبل لكنه بعد جدا جدا
لا من ترتيب المص والشارح حيث
قدم المص قبل الجدل على الخطابة
والشارح قدم الجدل على الخطابة
على الجدل

لا وانما قلنا ان الآية الكريمة خطاب
الى الخصم الغير المتفنت لما يقتضيه
وصف المجادلة بالتي هي احسن
اذا الخصم المتفنت لا يلزم ان يكون
جداله بالتي هي احسن بل لا يلزم
جداله ايضا قال تع ولا تجدوا اهل
الكتاب الا بالتي هي احسن

واشكاله فان الغرض من الكل تنظيم صورة الدليل ولذا اورد الجميع في باب واحد فلا يتوهم
 ان جعل جميع الاشكال الاربعة والاقسام بابا واحدا وجعل كل من الصناعات الخمس بابا على
 حدة ترجيح بالامر جميع قوله اى من اقسام المنطق اشار به الى مرجع الضمير وقوله ثانيا اى عدوها
 قسمها آخر من اقسامه اشارة الى دفع ما يتوهم من عبارة الشارح من ان تكون جزء من قسم
 واحد وتكون مذكورة في ضمنه لاقساما برأسه فلا يصح قوله فصارت عشرة وذلك الدفع
 ظاهر فان عدوها قسما آخر يجعل التسعة عشرة والمصحح لهذا التفسير حل قوله جزء على
 الجزء المعابر المستقل كالأجزاء السابقة فعلى هذا يصح التفسير ويندفع التوهم فالقول بان
 ذلك التوهم باق بعد لا يزول الا ان يجعل منها لقوا متعلقا بعد لاستقرار صفة لجزء
 فالمناسب في التفسير ان يقال اى ضموها اليه ساقط واعلم ان الجمهور لم يجعلوا
 مباحث الالفاظ من ابواب المنطق لانه باحث عن احوال المعاني من حيث نفعها
 في الايصال الى المجهولات وهو الظاهر لكن لما توقف اداة المعاني واستفادتها عليها
 جعلوها مقدمة لمباحثه ولما كان مباحث ايساغوجي مقدمة على الكل لما ذكر
 في محله ناسب جعل مباحث الالفاظ مقدمة لمباحث ايساغوجي كما فعله المص
 وبعض المتأخرين عدوها بابا مستقلة اشدة ارتباط جميع المباحث اليها ولا يتوهم ان كون
 المنطق باحثا عن احوال المعاني من حيث نفعها في الايصال الى المجهول يقتضى
 فساد مسلك ذلك البعض من المتأخرين لان ذلك البعض لا يقول بكون جميع مباحثه بحثا
 عن احوال المعاني من الخشية المذكورة على ان له ان يقول لتلك المباحث نفع
 في الايصال لان الموصل وان كان هو المعاني لكن للالفاظ مدخل في ذلك فلا يخفى
 الا يرى ان بعضهم زعم ان موضوع المنطق هو الالفاظ من حيث انها تدل على المعاني
 وان كان هذا القول بعيدا عن التحقيق فلا يستبعد كون مباحث الالفاظ بابا مستقلا
 هذا ثم ان بحث المنطق عن الالفاظ غير مخصص بلغة دون لغة كالألوم الرئيسة بل هو
 شامل بجميع اللغات على ما هو شأن جميع مباحثه فليكن هذا على ذكر منك قوله
 اشارة الى انه اه يقال لمخ الى كذا والمخ احتلس النظر اليه والظاهر ان المعنى الاصطلاحي
 للتلميح لا غير مراد ههنا واعلم ههنا مستعار من معناه اللغوي المذكور قوله اى ٩ زاد
 ترتيبها فهو مجاز مرسل بعلاقة السببية والمسببية او المزومية واللازمة وقد تقرر
 انه كثير اما يذكر الافعال الاختيارية ويراد بها مبادئها بهذه العلاقة كما في قوله تعالى
 اذا قمتم الى الصلوة اى اذا اردتم القيام الى الصلوة وكقوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ
 بالله اى اذا اردت قراءة القرآن فاستعذ بالله وانما حل قوله رب الأبواب على ارادة الترتيب
 بطريق المجاز المرسل ليصح قوله فصارت تقديم مباحثه لان كون تقديم مباحث ايساغوجي
 واجبا ليس عقيب الترتيب على ما يقتضيه فاء التعقيب بل انما هو عقيب ارادة الترتيب الا ان
 يحمل على غطت المفصل على الجملة او على القلب كما اشير الى هذه الوجوه الثلاثة في مثل
 قوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا وما قبل من انه يمكن ان يحمل الترتيب
 على الذهن لا الخارجى وان يكون المراد بالتقديم ما كان سابقا على الترتيب المذكور
 وعلى كلا التقديرين لا حاجة الى حمل الترتيب على ارادته فامس بشئ اما الاول
 فلان الكلام ههنا في الترتيب الخارجى قطعا واما الثانى فلانه خلاف الواقع

مظهر سوسى

لا وهو ان يشار الى قصده او مثل
 او شعر من غير ذكره على ما فصل
 في علم السديع
 ولا حاجة الى تقدير قد في قوله
 رب الأبواب على معنى اراد ترتيبها
 اذ التحقيق الذى افاده صيغة الماضي
 كاف ههنا وما قبل من انه كانه قال
 قد اراد ترتيبها لان قد مقدرة في جواب
 لما عملا بديل عليه عقل ولا نقل وقد
 فصلنا ما يكون في جواب لما

انما تعرف بملكاتها ولا تنقسم الابا تقسامها فالتقسيم المشار اليه المجمل في كلام المحشى هو التقسيم الحاصل له بتبعية تقسيم العلم الى التصور والتصديق قوله اى مباحث القول الشارح وكذا الحال البس المراد انه على تقدير المضاف في الموضعين ٢ بل في المواضع الاربعة ايضا لان الكلام ههنا في بيان اقسام المنطق الذى هو عبارة عن المسائل بل غاية انه تعبير عن الكل باسم افراد اشرف اجزائه اعنى موضوعات تلك المسائل كما اوخنا في شرح كلام الشارح وانما فسر الموضعين بالمباحث دون الكليات الخمس والقضايا ايضا لوضوح المراد من كل منهما بخلاف القول الشارح والقياس فان المتبادر منهما اذا تمهما بسبب ايرادهما مفردين فلذا فسرهما هو المراد منهما فافهم والمباحث جمع مبحث وهو المسئلة سميت به لوقوع البحث فيها وحاصل كلامه ان المنطق الذى هو عبارة عن المسائل المخصوصة قسمان لكل منهما مباد ومقاصد فحصل له اربعة اقسام اثنان مباد احدهما مبادئ التصورات وثانيهما مبادئ التصديقات فاوردهما على فن واحد وقال هما الكليات الخمس والقضايا واحكامهما واثنان مقاصد احدهما مقاصد التصورات وثانيهما مقاصد التصديقات فاوردهما على فن آخر وقال هما القول الشارح والقياس اشارة الى ان لكل مقصد مباد وان المقى واحد وان كان المبدأ متعدد فالمراد بالمبادى والمقاصد المسائل المخصوصة ولا مانع في كون بعض مسائل العلوم مبادى لمسائل اخر منهاهى بالنسبة اليهما مقاصد على ما اوخنا في الشرح فان قلت اذا كان المنطق عبارة عن المسائل المخصوصة يلزم ان لا يصح تعريفه بشئ بناء على ما حقق في محله من ان الشخص لا يحد ولا يحد به مع انه قد عرفه سابقا قلت ذلك التحقيق انما هو في التحديد الحقيقي وما اشار اليه الشارح ههنا انما هو تصوره برسمه وقد حقق ايضا ان تعريف الجزئى بما يغيب اشيازه عما عداه بحسب الوجود ممكن نحو انكشاف كتاب صنفه جارا لله في تفسير القرآن وقد اشترنا الى هذا الامر فنذكر قوله لكن تفن اى قصد التفن ليرتب عليه قوله فاورد المباديين على فن وهو الايراد بافظ الجمع والمقاصدين على فن آخر وهو الايراد بلفظ المفرد ولم يعكس الامر لما اشترنا اليه آنفا قوله اى بحسب المادة بناء على ان الاعادة في مقام الاضمار تقتضى نكتة وهى الاشارة الى تعابر القياسين والقياس لا يخلو عن المادة والصورة ولما كان القياس الثانى قياسا بحسب المادة بناء على اشتها ان الصناعات الخمس متعلقة بالمواد لزم ان يكون القياس الاول قياسا بحسب الصورة ولهذا فرع المحشى على التفسير المذكور قوله فالقسم الرابع هو القياس بحسب الصورة فلا حاجة في بيان التفرع المذكور الى القول بان الاقسام الاربعة السابقة مع الصناعات الخمس الآتية تسعة كما ذكره الشارح ولا يكون ذلك الابان يكون القياس الاول بحسب الصورة بل لا وجه له كما اشترنا اليه واما ما قيل من ان المواد مقدمة على الصور فحينئذ يرد ان الاولى تقديم الابواب الخمسة الحاصلة باعتبار المواد على الباب الحاصل باعتبار الصورة فليس بشئ لان غرض المنطقى انما هو المباحث المتعلقة بالصورة ولذا جعل كثير منهم المباحث المتعلقة بالمواد اعنى الصناعات الخمس من خاتمة مباحث القياس لكن لما تعلق بكل من تلك الصناعات غرض مستقل جعل كل واحد منها بابا على حدة بخلاف مباحث القياس من اقسامه

٣ وهو قوله القول الشارح
والقياس
٤ وهو قوله الكليات الخمس
والقول الشارح والقضايا واحكامهما
والقياس

٤ اشار اليه المولى بهان الدين فوجده
المولى الطرسوسى وقدره خليل

لا عن المواد كان المراد بالقول الشارح والقياس ههنا هو المباحث المتعلقة بالصورة قطعا
وانما عبر عن المقاصد بالمفرد اشارة الى ان لكل مقصد مباد او نقول ائتمني في ذلك
اوامص حيث اورد ههنا بالمفردين ثم اى بعد ما عرفت ان ههنا امورا اربعة رابعها
القياس اعلم ان ذلك القياس انما هو بحسب الصورة وهو المطلب الاعلى من فن المنطق
الباحث عن الصورة واما القياس بحسب المادة وهو الذى جعلوه خاتمة لعلمهم
كاشهد به التبع فاقسامه خمسة يسمونها الصناعات الخمس وانما اورد تلك الامور
الخمس ههنا مع كونها متعلقة بالمواد لكونها متعلقة بجميع المواد المنطبقة على المواد
الجزئية لكنها لما كانت متعلقة بالمواد لا بالصور الحقوها وجعلوها من الخاتمة فظهر
من هذا ان القياس الثانى مغاير للقياس الاول والاشارة الى المغايرة اوردته مظهرا واما
قاعدة ان المعاد المعرف عين الاول فقد يعدل عنها والظاهر ان الاعادة المذكورة
تقتضى كون المراد بالقياس الاول القياس بحسب الصورة اذ المباحث المتعلقة به اما
متعلقة به بحسب الصورة او بحسب المادة وحيث كان المراد بالقياس الثانى القياس
بحسب المادة يكون المراد بالاول القياس بحسب الصورة والا لكان اراده بالاسم المظهر
خارجا عن القياس وهذا ظاهر وان خفي على بعضهم واسم في تلك الارادة يكون
تلك الصناعات الخمس مع الاقسام الاربعة ابواب المنطق على ما سيجي من الشارح
قدبر وبالله التوفيق قوله لما انه اه يعنى انه انما كان للمنطق قسمان لما انه قد تقرر عندهم
اى عند جمهورهم لان بعضهم كالامام الرازى ذهب الى ان التصورات كلها بدئية
لا تحتاج الى الفكر المحصل ان الفكر المحصل الكاسب للمجهولات التصورية
تصورات اى امور تصورية والفكر المحصل للمجهولات التصديقية تصديقات
اى امور تصديقية بناء على امتناع اكتساب التصور من التصديق وبالعكس وان لم يتم
برهان على ذلك الامتناع وقد فصل ذلك في محله فملطوق طرفان طرفين فيه طرق
اكتساب النظريات التصورية وطرفين بين فيه طرق اكتساب النظريات التصديقية
فظهر من البيان ان المراد بالفكر المحصل هو الامور المرتبة تصورا او تصديقا لاما
هو المتبادر منه فى الاصطلاح من ترتيب امور معلومة اذ او كان المراد منه الثانى
لم يصح حل قوله تصورات وتصديقات عليه ولا وصفه بالتصديق ايضا اذ التحصيل
وصف الامور المعلومة لا وصف الترتيب الذى هو صفة الناظر المرتب ويراد قوله
للمجهولات اه بالجمع ليحصل التاسب لقول الشارح تصورات وتصديقات فلا يرد
عليه ان الاولى للمجهول التصورى وللمجهول التصديقي ولك ان تقول لو اوردته مفردا
الترتيب بالمفرد ثم اوردته جمعا فى جانب التصديقات ايضا ليحصل التاسب بينهما
فافهم والمراد بالجهل الجهل البسيط وهو عدم العلم عما من شأنه لالجهل المركب اعنى
عدم العلم به مع الاعتقاد بمعلومية لان صاحبه لا يلتفت الى الفكر المحصل له ولذا عموما
العلم المنقسم الى التصور والتصديق بالجهليات المركبة ولكون العلم من الامور الوجودية
جعلوه مقسما للتصور والتصديق دون الجهل وان كان هو متصفا ايضا بالتصورية
والتصديقية على ما هو صريح كلام المحشى بناء على ما تقرر عندهم من ان الاعداد

والا فالقسام يقتضى الانفصال
ثم ان اقسامه خمسة

لا فيه لطيفة

لا طرسي

لا قره خليل

ضبطه اذ يضبط الابواب ينضبط موضوعات المسائل ومجولاتها في كل باب فيحصل
 لطالب كمال تميز بتميز اجزاء الفن بعضها عن بعض كما يميز عن غيره وهذا هو الذي
 يسميه القدماء القسمة من الرأس الثانية التي يدكرونها ههنا لما كان الغرض من تدوين
 المنطق معرفة الناظر صحة الفكر الجزئي في مبادئ معينة ومواد مخصوصة وفساده اي الفكر
 الجزئي ليحترز عنه او يطلع بذلك على اختلال استدلال الخصم وذلك الفكر الجزئي اما
 تحصيل المجهولات التصورية او التصديقية اي المجهولات المنسوبة الى التصور او الى
 التصديق من جهة التعلق باحدهما اذ الكلام في المعلومات لاني العلوم وانما كان الغرض
 من المنطق معرفة الافكار الجزئية المتعلقة بالتصور او التصديق لان المنطق عبارة
 عن القوانين الكلية ومن البين ان الغرض من تلك القوانين معرفة احكام جزئياتها
 المتدرجة تحت موضوعاتها ولما كانت الافكار الجزئية لا تكاد تنحصر في عدد احتاجوا
 في معرفتها الى تلك القوانين الكلية المنحصرة في النوعين بسبب انحصار تلك الافكار
 الجزئية اليهما كما اشار اليه بقوله كان للمنطق طرفان يبحث في احدهما عن الافكار
 الموصلة الى التصور وفي الآخر عن الافكار الموصلة الى التصديق فالمنطق منقسم اليهما
 انقسام الكلي الى الاجزاء تصورات اي المباحث المتعلقة بالمعلومات التصورية
 وتصديقات اي المباحث المتعلقة بالمعلومات التصديقية فالتصورات والتصديقات بمعنى
 التصورات والتصديقات مراد بهما المباحث المتعلقة بهما ولكل واحد منهما اي من
 المباحث المتعلقة باحدهما مباد وهي ههنا المسائل الموقوفة عليها لمسائل اخر من علم
 المنطق هي بالنسبة اليهما مقاصد كما اشار الى مثله صاحب المواقف حيث قال ليس لعلم
 الكلام مبادئ في علم آخر بل مباديها مباديها او مبنية في مبادئ المبنية فيه
 مسائل له من هذه الحثية ومباد لمسائل اخرى لا توقف تلك المبادئ عليها فلا يلزم الدور
 انتهى وههنا كذلك فان لمسائل المذكورة في باب الكليات الخمس وفي باب القضايا
 مباد لمسائل المذكورة في باب القول الشارح وفي باب الاقيسة نعم نفس الكليات الخمس
 والقضايا ايضا مباد اي اجزاء لنفس القول الشارح والقياس لكن الكلام ههنا في المباحث
 المتعلقة بالصور لا بالمواد فافهم هذا فان الاشتباه بين المبادئ والمقاصدين قد اوقع بعض
 الناظرين ههنا فيما اوقع فخرج عن سواء سبيل المقصدين وكان لكل واحد منهما مباد
 بالمعنى الذي قررناه كذلك لكل منهما مقاصد وهي المباحث المتعلقة بالقول الشارح والقياس
 وانما كانت مقاصد لترتب الغرض اعني معرفة الافكار الجزئية عليها بلا واسطة بخلاف
 المباحث المتعلقة بالكليات الخمس والقضايا فان الغرض يترتب عليها بواسطة ضمنية
 وبالجملة فكان اقسامه اي اقسام الفن اربعة اثنان للمبادئ واثنان للمقاصد فمبادي التصورات
 اي المباحث المتعلقة بالتصور الموقوفة عليها لمسائل اخر منها هي بالنسبة اليها مقاصد
 الكليات الخمس اي المباحث المتعلقة بها لانفسها اذ لا كلام فيها ههنا ومقاصدها اي المسائل
 المتعلقة بالتصور التي هي مقصودة بالنسبة الى المسائل السابقة القول الشارح اي المباحث
 المتعلقة به حد اور سما على هذا المعنى قوله ومبادئ التصديقات القضايا واحكامها اي
 المسائل المتعلقة بهما ومقاصدها القياس اي المباحث المتعلقة به وليس هذه الارادة في قوله
 القول الشارح والقياس بتقدير المضاف كما توهم اذ المنطق لما كان باحثا عن الصور

واشارة الى بيان منشأ غلط
 الولي محمد امين ههنا
 وهو المولى محمد امين صاحب
 الرسالة حيث حبر ههنا في مواضع
 منها التعبير عن الكليات الخمس
 والقضايا بالمبادئ والقياس بالمقاصد
 القول الشارح والقياس بالقياس
 مع وضوح المراد من كل منهما فليما
 او ضحاه وانجب منه انه بعد بيان
 ان احدا قسامه المباحث المتعلقة
 بالقول الشارح مثلا قال المقاصد
 نفسه لا مباحثه ولا ينبغي ما فيه من
 التناقض والخروج عن المقام وانجب
 منه انه يمثل هذا البيان الفاسد
 ادعى ان العدول عن بانه انحرافه
 من السداد وعرض هذا الضحوة
 المدقق فمثل هذا الضحوة
 للناظرين فلا تتبع احواله بعد ما
 جاءه من العلم

الى السالبة الضرورية لا يعرض للمعلوم التصديقي الا لانه سالبة ضرورية و انتاج
المطالب الاربعة لا يلحقه الا لانه مرتب على هيئة الشكل الاول الى غير ذلك ومن بين
ان الواسطة في كل منها اخص من المعلوم التصوري اواله ديتي فيلزم
ان يكون المنطق با حشا عن الاعراض الغريبة لهما وليس لكم ان تقولوا ان اريد
بالمعقولات الثانية ما صدقت هي عليه من الافراد لزم ان يكون خصوصية المعقولات
الثانية التي لها مدخل في الايصال الى المجهول موضوع المنطق وليس كذلك اذ لا بحث
فيه عن احوال تلك الخصوصيات قطعاً وان اريد بها مفهوماً كان بحثه عن الاعراض
الغريبة التي تلحقه لامر اخص كما ذكرتموه في المعلومات التصورية والتصديقية
لانا نختار الاول من التردد ونقول المراد من المعقولات الثانية ما صدقت هي عليه
من الافراد قولكم يلزم ان يكون جميع المعقولات الثانية موضوع المنطق فلتايم اذ ليس
موضوعه جميع المعقولات الثانية مطلقاً بل المعقولات الثانية التي لها مدخل في الايصال
ما خوزة على وجه كلي بحيث تنطبق على المعقولات الاولى وتعدى احكامها اليها كادل
عليه لفظ القانون في تعريف المنطق لان محصل هذا العلم انهم اخذوا طبائع الاشياء واعتبروا
عوارضها العقلية التي لها مدخل في الايصال وحكموا على تلك العوارض باحكام كلية
بندرج فيها احكام تلك الطبائع بحيث يمكن ان يعرف احوال خصوصياتها الايم في باب
الايصال اذ ارجعنا الى احوال العوارض على ما فصل سابقاً فان قلتم ايها المتأخرون نحن
نقيد المعلومات التصورية والتصديقية بقيد يخصصهما بموضوع المنطق فتقول لا بحث
فيه الا عن احوال المعقولات الثانية المنطبقة على المعقولات الاولى فان لم يتنه تخصيصكم
اليها لا يجديكم نفعاً وان انتهى فلا حاجة للعدول عن الطريقة البيضاء الى اعتبار
الاعم وهل هذا الاعتراف بخطائية العدول هذا خلاصة ما في شرح المطالع وحواشيه
الشريفة ويمكن ان يقال نصرة للتأخرين ليس مرادنا بالمعلومات التصورية
والتصديقية ما هو الاعم من المعقولات الثانية والاول بل ما هو الخاص بالمعقولات الثانية
وقيد الحبيثة قريبة عليه ضرورة ان المعقولات الاولى موصلة قريباً او بعيداً فلامعنى
لتقيدها بحبيثة الايصال او بحبيثة النفع فيه فالمعلومات المقيدة بالقيد المذكور لا تكون
الامعقولات ثانية وانما عدلنا عن التصريح بالمعقولات الثانية اشارة الى ان بعض المباحث
فيه مثل البحث عن الكلية والجزئية والذاتية والعرضية وغير ذلك اتما وقع فيه على
سبيل المبادئ اذ ليس امثال المباحث المذكورة بحثاً عن احوال المعلومات من حيث الايصال
او النفع في الايصال وان كان البحث عن امثالها بحثاً عن انفس المعقولات الثانية نعم
يمكن الجواب عنه للمحققين ايضاً بان البحث المذكور على سبيل المبادئ كما قد سبق
الاشارة اليه وهذا القدر كاف لهم في العدول عما ذكره اهل التحقيق وانما اطننا الكلام
لكون المقام معاركة الا نام حقيق بالاهتمام وعلى الله اتوكل في تحقيق المرام فان الشارح
العلامة ثم نقول اه اي بعد ما عرفت ما هو الواجب على كل طالب كثرة وما هو عادة العلماء
قبل بيان الكثرة من العلوم المدونة من تقديمهم الشعورات الثلاثة وان تلك الامور الثلاثة
اللازمة الشعور لكل طالب علم المنطق قبل الشروع في مسأله ما هي نقول في بيان
اجزاء العلم المقصود وابوابه ليطلب المتعلم في كل باب منها ما يليق به ويحصل له زيادة

وقوله لزم ان يكون خصوصياتها
اي لزم ان يكون ذات المعقولات
الذاتية موضوع المنطق والقربة
عليه ما ذكره في الجواب بقوله قولكم
يلزم ان يكون في الاول ان يقال
في تقرير التردد ان اريد بالمعقولات
الثانية ما صدقت هي عليه من الافراد
يلزم ان يكون جميع المعقولات الثانية
سواء كانت مما يدخل في الايصال
اولاً كالحسب تصور اقسامها الثلاثة
هنا وهو الموافق الجواب ولتزيد
التخصيص في المعلومات لكن لما وقع
هكذا في حواشي المطالع
ما عرفتاه

لاي المبادئ التصورية مثلاً

ككونها كلية وذاتية وعرضية وجنسا وفصلا فان مجرد امر من هذه الامور لا يوصل
 الى التصور مالم ينضم اليه امر آخر يحصل منها الحد والرسم ويبحث عن التصديقات
 من حيث انها توصل الى مجهول تصديق ايصالا قريبا كما في الاقضية او بعيدا ككونها
 قضية وعكس قضية فان كلا منهما لا يوصل الى التصديق مالم ينضم اليه امر آخر ويبحث
 عن التصديقات من حيث انها توصل الى التصديق ايصالا ابعد ككونها موضوعات
 ومحمولات ومقدمات وتوالت كما فضلنا سابقا ولا شك في ان ايصال التصورات
 والتصديقات الى المطالب ايصالا قريبا او بعيدا من العوارض الذاتية فتكون
 هي موضوع المنطق فان قيل كل ما يبحث عنه المنطقى اما تصور او تصديق من الحيثية
 المذكورة فلو جعل موضوعه التصورات والتصديقات يكون البحث عن نفس موضوعه
 لا عن عوارضه اجيب بان الحيثية المذكورة داخلية في المسائل خارجة عن الموضوع
 على انه ان اعتبرت الحيثية المذكورة على انها خارجة عن التصديقات لم تكن
 مجعولة عنها وان اعتبرت على انها داخلية لم يلزم ان يكون البحث عن نفس الموضوع
 لخروجها عن التصورات والتصديقات التي هي موضوعات هذا خلاصة كلام المتأخرين
 ههنا وانعترض عليهم الفريق الاول بانكم ان ارادتم ان المنطقى يبحث عن الكلية والجزئية
 والذاتية والعرضية انه يبين تصوراتها فهو ليس من المسائل وذلك ظاهر وان اردتم
 التصديق بها للاشياء فهو ليس من المنطق في شيء بل ذلك من وظائف الفلسفة الاولى
 الباحثة عن احوال الوجود مطلقا فخل هذه المباحث في المنطق لا ينسب في ما حققناه
 من ان موضوعه المعقولات الثانية ويبحث عن احوالها واستدل المتأخرون على مدعاهم
 بانهم ان المنطقى يبحث عن احوال المعقولات الثانية يبحث عن احوال المعقولات الاولى
 فانه يبحث عن ان الكلى الطبيعية موجود في الخارج والنوع ماهية محصلة والجنس
 ماهية مبهمه والفصل علة الجنس واللازم البين وغيره موجودان في الخارج الى غير ذلك
 ولا شك ان الوجود الخارجى وكون الماهية النوعية متعينة متحصلة وكون الجنس ماهية
 مبهمه وكون الفصل علة الجنس احوال لطبايع هذه الاشياء التي هي معقولات اولى
 لا مفهوماتها التي هي من المعقولات الثانية فوجب ان يكون موضوعه ما يتناول المعقولات
 الاولى والثانية وهي المعلومات التصورية والتصديقية واجاب عنه الفريق الاول بان لا نم
 انهما من مسائل المنطق فان بحثه اما عن الموصلات الى المجهولات او عما يقع في ذلك الاتصال
 ومن الزين ان لا يدخل لها في الاتصال بل انما يبحث عنها اما على سبيل المبادئ او على جهة
 قيم الصناعة بما ليس منها ولا يوضح ما يكاد يخفى تصويره على اذهان المتعلمين ثم ان الفريق
 الاول بعد ترتيب دليلهم بما ذكرناه قاوا في ابطال مدعاهم ان عنيتم بالمعلومات
 التصورية والتصديقية ما صدقنا عليه من الافراد يلزم ان يكون جميع المعارف والجميع
 في سائر العلوم بل جميع المعلومات التي من شأنها الاتصال موضوع المنطق وليس كذلك
 ضرورة ان المنطق لا يبحث عنها اصلا وان عنيتم بهما مفهوما يلزم ان لا يكون
 المنطق باحثا عن الاعراض الذاتية لهما لان محمولات مسائله لا يلحقها من حيث هما
 هما بل لامر اخص فان الانقسام الى الجنس والفصل لا يعرض للمعلوم التصورى الا
 من حيث انه ذاتى والاتصال الى الحقيقة المعرفة لا يلحقه الا لانه حد وكذا الانعكاس

لا ونخلص هذا الجواب ان لنا قضايا
 وتصديقات يدخل فيها الاتصال
 اما لوقوعه فيها محمولا واما لاشتغال
 محمولها على معنى الاتصال القريب
 ما قبلناه في معنى اخرى يعرض
 والبعيد ولنا قضايا اخرى متغير وكل
 لها الاتصال كقولنا العالم متغير وكل
 متغير حادث فان مجموعها معروض
 الاتصال القريب الى قولنا العالم
 حادث وكل واحد منهما معروض
 للاتصال البعيد اليه فالاولى هي
 المسائل والثانية من الموضوع
 فلا يلزم ما ذكرتم من كون بحث
 المنطق عن موضوعه فان عاد
 السائل وقال التصديقات التي
 يدخل فيها الاتصال قد يعرض لها
 الاتصال ايضا كما اذا ركبت المقدمات
 النطقية الاستنتاج منها في محمولك
 هذا شكل اول وكل ما هو شكل اول
 ينجم كذا فان الاتصال الى نتيجة هذا
 القياس عارض لمقد ماته على قياس
 سائر الاقضية اجيب بان تلك
 المقدمات اعتبارا في اعتبار واعتبار
 الاتصال فيما كانت مسائل لهما كانت
 عروض ايصال آخر لهما من المحذور
 من الموضوع فلا يلزم شيء من المحذور
 هكذا قرر الشريفة والخصم ولهذا
 قلنا في الجواب على انه ان اعتبرتاه

المذكور في تعريف المنطق يعرفك هذا القيد أي قيد الانطباق فالحق ان المراد
بالانطباق ايس الانطباق المطلق بل الانطباق المعتبر عند اصحاب الفن وهذا يشمل امثال
تلك المعقولات الثانية نعم لو اخذ حبشية النفع في الايصال بدل حبشية الانطباق لكان اوضح
واخصر كما فعله شارح المطالع لكنه تغنن كما لا يخفى على المتقن المنقن قوله كما فعله
في شرح المطالع فيه انه ليس في شرح المطالع الجمع بين القيد بل اخذ قيد حبشية
الايصال بدل قيد الانطباق كما حققناه فاذا ذكره مستلزم للتبديل قوله اللهم الا
ان يقال اه اشار بهذا التعبير الى ضعفه لان هذه الكلمة انما يستعمل فيما قصد استثناء امر
نادر مستبعد كانه يستعان بالله تع في تحصيله وانما كان ضعيفا لان الاكتفاء المذكور
من قبيل الدلالة الالزامية ومن البين انها مبهجورة في التعاريف لاسيما اذا كانت
تلك الدلالة بمعونة تعريف آخر كما هي هنا فاقبل ٧ من ان الاعتماد على القرينة امر شائع
سيما في مقام الاختصار ايس بشئ لان الاعتماد على مثل هذه القرينة التي هي من التعريف
السابق سيما في مقام التعريف وانتو ضيح امر مستبعد جدا واما ما قبل ٧ في دفع الابرار
من ان اشتراط اشتغالها على المعقولات الاولى التي لها نفع في الايصال الى المجهولات يدل
على ان البحث عن احوالها باعتبار ان لها نفع في الايصال ففيه ما فيه اذ لا دليل على تقييد
المعقولات الاولى الواقعة في التعريف بذلك القيد حتى يتم ما ذكره فان اراد ان ذلك القيد
مراد بمعونة قيد الانطباق فلا بد من ان يصار الى ما حققناه آتفا واعلم ان هذا المقام
من مزالق الاقدام ومعارك الافهام فلا بد ان نبين قول الفريقين وما هو التحقيق منهما
فتقول ذهب اهل التحقيق من الاوائل والاواخر الى ان موضوع المنطق المعقولات الثانية
لان المنطق يبحث عن احوال الذات والعرض والتنوع والجنس والفصل وخاصة
والعرض العام والحد والرسم والجمعية والشرطية والقياس والاستقراء والتبديل
من حيث الايصال او من حيث نفعها في الايصال الى المجهولات ولا شك ان هذه معقولات
ثانية عارضة لطبائع الاشياء المتمثلة في العقل وان البحث عنها ليس من حيث ذاتها
بل من حيث انه كيف يمكن التأدي بواسطة من المعلومات الى المجهولات كما ان بحث النجاة
عن الكلمة والكلام ليس من حيث ذاتها من كونها من الاعراض السيالة
ومن الامور الموجودة الى غير ذلك من المباحث المتعلقة بحقائق الكلمة والكلام المذكورة
في كتب الكلام بل من حيث اعرابها وبنائها فاذا هي اي المعقولات اثنائية موضوع
المنطق وبحسب انما هو عن احوالها من الحبيثة المذكورة سواء كانت تلك الاحوال واقعة
في الدرجة الثالثة او الرابعة او فيما بعد هما من المراتب على ما يظهرون من مباحث المنطق
وقال اكثر المتأخرين كما ان المنطق يبحث عن احوال المعقولات الثانية كذلك
يبحث عن انفس المعقولات الثانية ايضا كالكلية والجزئية والذاتية والعرضية
ونظائرها فلا تكون هي موضوع المنطق والازم ان يكون العلم باحثا عن نفس موضوعه
وقد قاله موضوع العلم لا بد وان يكون مسلم الثبوت فاذا موضوعه ما هو اعم من المعقولات
الثانية وهو المعلومات التصورية والتصديقية الشاملة للمعقولات الثانية والاولى
وبحث المنطق عن اعراسهما الذاتية فانه يبحث عن التصورات من حيث انها توصل
الى مجهول تصوري ابصالا قريبا بلا واسطة ضمنية كما في الحد والرسم وابصالا بعدا

لا فرق مطلق
لا فرق خليل
والا يرى ان ما ذكره المحقق من مواد
النقوض من المعقولات الثانية
المنطقية على المعقولات الاولى
فلا بد في دفع الاعتراض من ان مجرد
الانطباق المذكور في التعريف
وقد عرفت حقيقة الحال فيه

وهو كما ان بحث البيان عن الاعمدة
والخشب والاحجار ليس من حيث
انها بسيطة او مركبة وغير ذلك مما
هو المذكور في علم الحكماء بل من حيث
يتأدى منها البناء المطلوب فيبحث
عن الاستقامة والاعوجاج واصغر
والكبر والصلابة والرخاوة من
الاحوال التي تكون مدار الحصول
للبناء المتكبر من تلك الاعمدة
والخشب والاحجار وهذا ظاهر

الاولى لانه اذا حكم عليها بان يقال الواجب كذا والامكان كذا كانت تلك الاحكام سارية منها الى تلك المناهيات التي هي المعقولات الاولى فعلى هذا يكون التعريف المذكور خلاف الواقع وغير مانع اذ يلزم فيه ان يكون المنطق علما باحشا عن احوال امثال تلك المعقولات الثانية فلا بد في التعريف المذكور من قيد حيثية النفع في الايصال الى المجهولات كما في التعريف الاول حتى لا يشمل التعريف الثاني امثال تلك المعقولات لانها وان اعتبر انطباقها على المعقولات الاولى في الاحكام المذكورة لكن لبس لتلك الاحكام مدخل في الايصال الى المجهولات وما قيل ٧ من ان مادة النقص لبست بمحققته اذ لم يبحث عنها في المنطق فقيد البحث يخرجها عن التعريف لبس بشيء اذ المنطق يعرف لبس بما خوذ في التعريف والالزم الدور الباطل فلا حاجة في دفعه الى ما قيل ٩ ان مسائل العلوم لبست بمحصرة في المبحوث عنها بالفعل لكونها متزايدة بتلاحق الافكار فالتقصي وارد لا بد من دفعه كما ذكره بل لا وجه له لان هذه المعقولات الثانية لبس من شأنها البحث عنها في علم المنطق ايضا فخرج عن التعريف بملاحظة كون البحث فيه بحثا في المنطق على ما زعمه فخرج بتدفع النقص المذكور عن التعريف مع انه زعم وروده كما ذكره المحشي فالوجه فيه ما شرنا اليه ونحن نقول نصرة للش ان من المعقولات الثانية ما لم يدخل له في الايصال الى المجهولات كما وجود والوجوب والامكان كما ذكره المحشي وفصلناه ومنها ماله تعلق بالايصال وهي منقسمة الى قسمين احدهما معقولات ثانية لا تنطبق على المعقولات الاولى ولا تسري احكامها اليها كعلاقات الوجوب والامكان فانها معقولات ثانية موصولة لكن احكامها لا تعدى منها الى المعقولات الاولى كما لا يخفى وثانيهما معقولات ثانية تنطبق على المعقولات الاولى وتسري احكامها اليها كما في بحث عن احوالها في المنطق فاننا اذا علمنا ان الكلي منحصر في خمسة عرفنا ان الحيوان لا بد ان يكون احدهما واذا احكمتنا على الجنس والفصل باحكام كان الحيوان الناطق مندرجا في تلك الاحكام وكذا اذا علمنا ان السابية الدائمة تنعكس كنفسها عرفنا ان قولنا لاشيء من الانسان بحجر دائما ينعكس الى قولنا لاشيء من الحجر بانسان دائما وعلى هذا القياس سائر مسائل المنطق فانها احكام على المعقولات الثانية سارية منها الى المعقولات الاولى وهذا واذا عرفت ماثلوناه عليك عرفت انه فاع اعترض المحشي لان هذا انما يرد لو لم يذكر حديث الانطباق في التعريف وح لا بد من قيد حيثية النفع في الايصال الى المجهولات كما فعله في شرح المطالع حيث قال ذهب اهل التحقيق الى ان موضوعه هي المعقولات الثانية لامن حيث ماهي في انفسها ولامن حيث انها موجودة في الذهن فان ذلك وظيفة فلسفية بل من حيث انها توصل الى مجهول او يكون لها نفع في ذلك الايصال هذا كلامه فقد اخذ حيثية الايصال او حيثية النفع في الايصال بدل حيثية الانطباق واما اذا ذكرنا حيثية الانطباق كما وقع في تعريف الش فلا يرد الاعتراض المذكور لان حيثية الانطباق يفيد حيثية الايصال او نفعه فيه كما حققناه وقد اعترف به شارح المطالع ايضا حيث قال في ختام بحث الموضوع ان البحث في المنطق عن احوال المعقولات الثانية من حيث انها تنطبق على المعقولات الاولى ثم قال وكان القسانون

مقدمة خليل
مقدمة خليل
ولو كان ذلك البحث بحثا بالنفع

بعدم المنع هذه الورود لا عليها لئلا لو كان المجموع معنى اصطلاحيا للمعقولات الاولى كما اشار اليه
 لا تنقض التعريف بالحاصل للمعقولات الاولى ايضا بالمعدوم المتعقل في الدرجة الاولى
 ان لا يصدق عليه المجموع وهو ظاهر فلا فائدة في الحمل على المعنى اللغوي للاحتراز
 عنه ولانه من ايضا بالاضافات على القول بتحقيقها في الخارج ان لا يصدق عليه التعريف
 لانها متعقلة في الدرجة الثانية لاني الاولى مع انها من افراد المعرف بل على القول بعدم
 تحقيقها في الخارج ايضا لانها متعقلة في الدرجة الثانية ولا يحاذي بها امر في الخارج
 واقول اما النقض الثالث فمدفع بان منشأ الاتصاف في الاضافات هو معروضاتها
 الخارجية فكانها متعقلة في الدرجة الاولى فلا تنقض بها على هذا المذهب وقد سبق ما يتعلق به
 واما الثاني فلان الاضافات لما كانت موجودة في الخارج عند القائلين بها كانت معقولة
 في الدرجة الاولى بالنظر الى وجودها الخارجي وان كانت معقولة في الدرجة الثانية
 بالنسبة الى معروضاتها المعقولة فغاية ما نزم صدق كل من تعريف المعقولات الثانية
 والاولى عليها بالاعتبارين ولا بأس في ذلك على انه اذا قطع النظر ههنا الى وجوداتها
 الخارجية كانت معقولة في الدرجة الاولى نعم لو حمل المعقولات الاولى على المعنى
 الاصطلاحي وحمل الصفة على الصفة الكاشفة لم يرد هذا النقض جزئيا واما النقض
 الاول فستترك الورود بين الجمعين فعند ذلك نقول مراد المحشي في هذا المقام انه لو حمل
 المعقولات الثانية على المعنى الاصطلاحي وحمل الصفة على الصفة الكاشفة
 لورد الانقراض بالمعدوم المتعقل في الدرجة الاولى قطعا ولو حملت على المعنى اللغوي
 لم يرد هذا النقض قطعا كما فصلناه ولما حمل المعقولات الثانية على المعنى اللغوي لذلك
 الداعي فالمناسب له ان يحمل المعقولات الاولى ايضا على المعنى اللغوي الا خلاص
 ههنا من النقض بالمعدوم المتعقل في الدرجة الاولى كما بيناه واذ لم يمكن الخلاص
 من النقض المذكور فلا اقل من ان لا يفوت التماس بين المعقولات الثانية وبين
 المعقولات الاولى ههنا سيما اذا انضم اليه ان المناسب ههنا تعريف العلم لا تعريف
 موضوعه وغير موضوعه هذا وتحقق المقام فدع عنك خرافات الاوهام وكذا
 القول بان الصفة الكاشفة لا يجب مساواتها فيموز ان يحمل المعقولات الاولى على المعنى
 الاصطلاحي ويجعل الصفة كاشفة فقد عرفت اختلاله على انه اذا كان الصفة
 ههنا كاشفة تكون اخص من الموصوف لعدم شمولها المعدوم المتعقل في الدرجة
 الاولى مع شمول المعقولات الاولى اياها ولم يقل احد بخصوص الصفة الكاشفة
 عن الموصوف وان قال البعض بعمومها من الموصوف وانما اطبقنا الكلام صونا لاذهان
 الاخوان عن الوقوع في الملام قرله لكن بقي فيه اى في التعريف الثاني المأخوذ
 من الجهة الوحيدة الذاتية بحث وهو ان الشبهة اى كون الشيء المطلق شيئا والوجود
 اى وجود الشيء المطلق ووجوبه وامكانه معقولات ثوان لان هذه كلها امر اعتبارية
 لا وجود لها في الخارج على ما قرر في الكتب الكلامية والحكمة وانما كانت هذه
 من المعقولات الثانية لان الماهيات اذا حصلت في الازهان وقبست الى الوجود الخارجي
 عرضت لها هذه العوارض هناك ولا يحاذي بها امر في الخارج فهي من المعقولات
 الثانية مع ان هذه ليست من موضوع المنطق وان اعتبرنا انطباقها على المعقولات

هذا المورد للجمهور الناظرين منهم
 المولى عماد وقره خليل
 وهذا المورد لقره خليل خاصة

ذلك القيد لأجل كمال الإيضاح لم خجل المعقولات الثانية ح على المعنى اللغوي حذرا
عن لزوم أحيد الفسادين عند الحمل على المعنى الاصطلاحي فع ان له مؤيدا آخر وهو ان
عائهم في مثل تعريف العلم ههنا اخذ الموضوع لا اخذ مع تعريفه ايضا اذ المط ههنا
نما هو تعريف العلم لا تعريف الموضوع قوله ولا يجوز ان يحمل اه جواب عن سؤال مقدر
وهو ان الالم لزوم الاستدراك عند الحمل على المعنى الاصطلاحي لم لا يجوز ان يحصل
على المعنى الاصطلاحي ويجعل المجموع من الصلة والموصول صفة كاشفة
عن حقيقتها وحاصل الجواب انه لو خجل على ذلك لا تنقض التعريف بالمعدوم المتعقل
في الدرجة الاولى هذا فقوله ويجعل جملة الصلة والموصول اه اشارة الى ان الكشف
في الحقيقة انما هو للصلة والموصول مبهم لا يتعين الابه فا قبل الاولى ان يقال ويجعل
الصفة كاشفة او الموصول صفة كاشفة لان الصلة لبس لها حظ من الاعراب كلام
لا حظه من الاعراب عند اول الالباب وقوله عن حقيقته وقع في كلام المولى برهان الدين
حيث زعم انه صفة كاشفة عن حقيقته ادفع الاستدراك يدل عليه قوله كما فعله بعضهم
وليس مقصوده ان الصفة الكاشفة لا بد ان تكون تعريفا كاشفا عن الحقيقة جامعا
ومانعنا حتى يرد عليه ان الكشف عن الحقيقة غير لازم في الصفة الكاشفة على ما صرح به
المولى العصام في الاطول كيف والكشف المذكور غير لازم في مطلق التعريف فضيلا
عن الصفة الكاشفة على انه لو كان القيد المذكور صفة كاشفة لكان كاشفا عن حقيقتها
اذ لا معنى لتعريف المعقولات الثانية بما هو اعم منها الاستلزامه اختلال تعريف العلم ايضا
مع ان المتق ههنا تعريف العلم بجهة واحدة المساوية فالحق ان الصفة الكاشفة ههنا
لو امكنت لكانت كاشفة عن الحقيقة وان جاز ان يكون الصفة الكاشفة اعم من الموصوف
في موضع آخر هذا ولا تلتفت الى غيره قوله لانه ينتقض بالمعدوم اه علة لقوله لا يجوز
اه يعني انه لو جاز ان يكون صفة كاشفة عند الحمل على المعنى الاصطلاحي لا تنقض
التعريف بالمعدوم المتعقل في الدرجة الاولى كالكليات الفرضية مثل الاشياء واللامكن
والعناء وغير ذلك اذ يصدق عليها انه لا يحاذي بها امر في الخارج مع انه من المعقولات
الاولى قطعا وما قيل ٧ من ان الموصول عبارة عن العوارض والاصناف وقد سبق
عن الشريف العلامة وغيره ما يؤيد ذلك فلا يرد النقض بالمواد المذكورة لان الكليات
الفرضية انواع لا افرادها الفرضية وابست بعوارض واصناف فقد عرفت اضمحلاله
ما حققناه اذ لا دليل على تخصيص الموصول بالعوارض قطعا واما التصريح
بالعوارض بان يقال عوارض لا يحاذي بها امر في الخارج كما وقع في كلام الشريف
وغيره فلا كلام لنا وللحاشي في ذلك فتدبر والله الموفق وقوله وكذا الكلام في قوله المعقولات
الاولى اه يعني الكلام ههنا كالللام في السابق بان يكون المراد بالمعقولات الاولى معناها
اللغوي اى الامور المتعقلة في الدرجة الاولى لامعناها الاصطلاحى المتعريفية القيدان
والالكان قوله التي يحاذي بها اه مستدركا فيكون المجموع عين المعنى الاصطلاحى
للمعقولات الاولى ولا يجوز ان يكون هذا القيد صفة كاشفة عن حقيقتها كما زعم بعضهم
٧ ايضا لانه ينتقض بالمعدوم المتعقل في الدرجة الاولى اذ لا يصدق عليه انه يحاذي بها
امر في الخارج مع انه من افراد المعقولات الاولى فالانتقاص ههنا بعدم الجمع وفي السابق

٧ الاعراب الثانية بمعنى الايضاح
ففيه لطافة جدا
٩ المورد هو المولى قمر خلیل وقد
ذكره ههنا في مواضع عديدة مثلا

٧ قمر خلیل وقد اخذ من
صاحب الرسالة
٨ وهو المولى برهان الدين مثلا

وفي شرح المطالع وحاشيته يكون عدم المحاذاة وصفا للعوارض لكن ابن هـ من
 تعبیر الشارح المحقق على تقدير كون هذا القول صفة كاشفة فالحق ان المعقولات الثانية
 ههنا لو امت على المعنى الاصطلاحي يلزم اما الاستدراك على تقدير عدم كونه صفة
 كاشفة واما الانتقاض على تقدير كونه صفة كاشفة فهي محمولة على معناها اللغوي
 حذرا عن لزوم احد الفسادين فذر الذين لا يعلمون في خوضهم يلعبون قوله اي الامور
 المتعلقة في المرتبة الثانية اي فيما عدا المرتبة الاولى فيشمل جميع المراتب بعد الاولى
 وقد سبق ان الاصطلاح وقع على ذلك في المعقولات الثانية فالظاهر ان المراد بها
 ذلك ايضا على تقدير الحمل على المعنى اللغوي والا لا يشمل كثيرا من المراتب ولا بأس
 في ارتكاب مثله لاجل المصلحة الا يرى انه انما عدل عن الحمل على المعنى الاصطلاحي
 لاجل الاحتراز عن لزوم احد الفسادين فكذا عند حمله على المعنى اللغوي يرتكب مثله
 لاجل حصول المعنى الاصطلاحي من مجموع القيد والمقيد فلا بد من التعميم المذكور
 ليحصل الغرض ولا يتوهم ان الامور المتعلقة عبارة عن العوارض الذهنية فيكون
 القيد المذكور مستدركا جدا فلا فائدة في دفع لزوم الاستدراك للحمل على المعنى اللغوي
 لان الامور المتعلقة اعم من ان تكون من العوارض الذهنية وغيرها وهو ظاهر لا ستره
 فلا بد عند الحمل على المعنى اللغوي من القيد المذكور ليخرج لوازم الماهيات والاضافات
 ايضا على القول بتحقيقها في الخارج قوله الاعتبار في القيد المذكور ان الاول
 قوله الامور المتعلقة في المرتبة الثانية واثاني قوله التي لا يحاذي بها امر في الخارج وفائدة
 ان توصيف ح كما اشيرنا اليه انما اخراج بعض الاغبار عن التعريف مثل لوازم الماهيات
 والاضافات وح لا يكون صفة كاشفة قطعا والالتماس فيلزم ان لا تكونا
 من الامور المتعلقة في ادرجة الثانية فتدبر فانه قد خفي على بعضهم واشتغل ثانيا
 عن وهمه القديم قراه والا لكان قوله لا كلام في هذه الملازمة على ما حققناه وما قيل في انه
 يجوز صفة كاشفة باعتبار ان الامر الاول اي العقل في الدرجه الثانية يشعربه
 لفظ المعقولات الثانية فيجوز ان يكون القيد المذكور صفة كاشفة بهذا الاعتبار
 فليس بشئ لان هذا لا يقابل ما ذكره الحاشي لانه في صدد لزوم الاستدراك على تقدير الحمل
 على المعنى الاصطلاحي لافي عدم جواز كونه صفة كاشفة ثم ان السند المذكور
 فاسد اذ لو كان صفة كاشفة فانما يكون صفة كاشفة بالاعتبار الثاني لا بالاعتبار الاول
 على ما هو صريح كلامه على ان من جعله صفة كاشفة عن الحقيقة انما جعله كذلك
 عند الحمل على المعنى الاصطلاحي لا على المعنى اللغوي وقد اشيرنا الى عدم جواز كونه
 صفة كاشفة على تقدير الحمل على المعنى اللغوي فتذكر واما ما قيل من اننا لانم لزوم
 الاستدراك المذكور عند الحمل على المعنى الاصطلاحي لاحتمال ان يكون محمولا
 على التجريد فسد فوع بانه اذا حمل على المعنى الاصطلاحي ياد به مجموع مناه
 قطعا ولو حمل على التجريد لم يكن فرق بين الحمل على المعنى الاصطلاحي والحمل
 على المعنى اللغوي وكلامه انما هو عند الحمل على المعنى الاصطلاحي قوله فيكون المجموع
 من المقيد والمقيد اي فيكون المعنى المستفاد من مجموع الصفة والموصوف عين المعنى
 الاصطلاحي وهذا وان كان خلاف الظاهر والمتبادر لكن الشارح لما اخذ

وهذا الكلام مثله القول في تحليل
 لكونه على مذاقه وان رد
 بعض الرد على
 بقولنا في القول السابق
 وح لا يكون صفة كاشفة قطعا

على الحمل على المعنى اللغوي هو لزوم الاستدراك على تقدير الحمل على المعنى الاصطلاحي فكيف يكون عدم كونه صفة كاشفة باعتبار الحمل المذكور ايضا وهل هذا الانعبار شئ واحد بعلمتين مستقلتين وليس هذا من قبيل النكات حتى يقال انه لا تراحم في النكات والحق ان غرض المحشى ههنا انما هو بيان سبب لزوم الحمل على المعنى اللغوي ردا على من زعم انه محمول على معناه الاصطلاحي وان الصفة كاشفة عن الحقيقة على ما يظهر من سوقه وانما فرعه على ما سبق لكون الكلام السابق المنقول مدارا للزوم الاستدراك ايضا على تقدير الحمل على المعنى الاصطلاحي كما اشار اليه بقوله لامعناها الاصطلاحي المعبر فيه كما هو غرض المحشى ههنا نعم يعلم عدم كونه صفة كاشفة لكن لا بالبيان السابق فمقطبل من مجموع السابق واللاحق وكم من عائب قولنا صححها هذا ثم ان القائل المذكور تبع هوى بعض الناظرين ٩ وقال ناقلا عن الغير ان التعريف الموروث من القدماء هو ان المعقولات الثمانية هي العوارض التي لا يتحاذى بها امر في الخارج وما ذكره الشارح مختصرا هذا التعريف على ان يكون الموصول عبارة عن العوارض وقد قال الشريف في حاشية المطالع ان العوارض ثلاثة اقسام الاول ما للوجود الخارجي بخصوصه مدخل فيه كالسواد والثاني ما للوجود الذهني بخصوصه مدخل فيه كالكتابة فلا يوصف به الشئ حال وجوده في الخارج وهذا معنى قوله عوارض لا يتحاذى بها امر في الخارج فهذه هي التسمية بالمعقولات الثمانية والثالث ما للوجود المطلق مدخل فيه انتهى وبسناد منه ان عدم محاذاة امر بها في الخارج من خواص العوارض الذهنية التي للوجود الذهني بخصوصه مدخل فيها فيصلح لان يكون تعريفا بالخاصة فيكون صفة كاشفة فعلى هذا البيان لا يشمل التعريف المذكور المعدوم المتعقل في الدرجة الاولى لان الموصول على ما ذكرنا عبارة عن العوارض الذهنية العارضة للاشياء في الازمان والمعدوم المتعقل في الدرجة الاولى ذاتي لافراجه من مثل الكليات الغرضية انتهى ملخصا وحاصله انه لا وجه للحمل على المعنى اللغوي حذرا عن الاستدراك بل المعقولات الثمانية ههنا محمولة على المعنى الاصطلاحي والاستدراك مندفع بحمل قوله التي لا يتحاذى بها امر على كونه صفة كاشفة وانما يردح النقض بالمعدوم المتعقل في الدرجة الاولى اذا كان الموصول عبارة عن الذات وهو م بل الموصول عبارة عن العوارض الذهنية على ما هو صريح في حاشية المطالع وغيره فلا وجه لمجرد ورود النقض على ظاهره الى صرف الكلام عن ظاهره وحله على المعقولات الثمانية على معناها اللغوي هذا ونحن نقول امثال هذا من اساءة الظن للمحشى فهل يزعم عاقل انه انكر ما ذكره في حواشي المطالع وغيره وكعبه عال عن الغفلة عن امثاله بل مقصوده ان قوله التي لا يتحاذى امر صفة للمعقولات الثمانية فلو كان المراد بها معناها الاصطلاحي لكان مستندرا كما قطعوا ولو كان صفة كاشفة عن حقيقتها لكان شاملا للعوارض وغيرها اذ لا وجه لتخصيص الموصول بالعوارض ضرورة ان الفاظ التعريف يحمل على ما يتبادر منها والمتبادر من الموصول هو الشمول فان زعم ان المعرف قريبة على ذلك التخصيص فذا فاسد بل مستلزم للدور وان زعم ان ههنا قريبة غيره فليبينها حتى نتكلم عليه نعم ١٠ على تقدير التصريح بالعوارض كافي التعريف الموروث من القدماء

١ وهو محذور من صاحب الرسالة
 زعم ان كون الموصول عبارة عن
 العوارض محقق مؤيد بما نقل عن
 الشريف وغيره ونادى بأنه يلبق
 ان يكتب من حواشي الشرح
 ان لا يلزم الوجود واللازم
 ٢ ويسمى الخارج
 ٣ ويسمى لازم الماهية
 ٤ ويسمى اللازم الذهني
 ٥ بيان لمنشأ غلط الناطقين
 ٦ لسابقين

بتحقيقها ووجودها في الخارج كما ذهب اليه الحكماء فغاية ما لازم وجود المعقولات الاولى
بالمعنى الاعم من معناها اللغوي عندهم لا عند المتكلمين فالحق ٢ ان الشرط المذكور
لامفهوم له كقوله تعالى ولا تتركوا قياتكم على البغاء ان اردن تحصنا حقق ٩ ذلك
في شرح التلخيص قوله كذا اي من اول القول الى هنا في حواشي شرح التجريد
للشريف العلامة قدس سره قوله واذا عرفت هذا اي ان المعقولات الثانية يعتبر
فيها امران لا محالة فاعلم ان الشارح اشار الى الامر الاول منهما بقوله الثانية والى الثاني
بقوله التي لا يخادى بها امر في الخارج فتح يكون المراد بالمعقولات الثانية معناها اللغوي
لامعناها الاصطلاحي المعتبر فيها الامر المذكوران والا لكان قوله التي لا يخادى بها امر
في الخارج مستدركا في البيان فيكون المجموع من القيد والمقيد عبارة عن المعقولات
الثانية الاصطلاحية فان اورد عليه بانه يجوز ان يكون ذلك القيد صفة كاشفة عن
حقيقتها فتح يبنى المعقولات الثانية على معناها الاصطلاحي كما هو الظاهر قلنا
ذلك السند بطاوع يلزم ان لا يكون التعريف مانعا للاغيار لشموله المعلوم المتعقل
في الدرجة الاولى مع انه من المعقولات الاولى كما سبق من الكلام المنقول من حواشي
التجريد وبالجملة لوجه المعقولات الثانية ههنا على المعنى الاصطلاحي يلزم احد الامرين
اما الاستدراك ان قلنا بعد م كون قوله التي لا يخادى اه صفة كاشفة واما عدم مانعة
التعريف ان قلنا بكونه صفة كاشفة فلا بد ان يحمل على معناها اللغوي حتى لا يلزم شيء
من المحذورين نعم حملها على معناها اللغوي خلاف الظاهر لكن ربما يرتكب مثله لدواع
كما ههنا مع ان في الحمل المذكور نصير يحاكي من الامرين المعبرين في المعقولات الثانية
ومثل هذا مما يعنى شأنه هذا خلاصة كلام المحشى الى قوله وكذا الكلام ولا كلام على
هذا البيان في موافقته للسابق واللاحق الا ان بعض من كان موافقا في التكلم بما لا يليق
بشان المحشى فهم قصوره في تقريره بقوله اذا عرفت هذا فنقول اه حيث ان الاستفادة
من تقرير هذا الكلام على ما سبق معرفة عدم صلاحية الوصف لكونه صفة كاشفة
المستلزمة لجل المعقولات الثانية على معناها اللغوي حذرا عن الاستدراك وان الاستفادة
من لاحق كلامه لجل المعقولات الثانية على معناها اللغوي حذرا عن الاستدراك فقال في
تقرير كلامه قوله اذا عرفت هذا اه يعنى اذا علمت ان المعقولات الثانية لا تحقق الا اذا تحقق
الامر المذكوران علمت ان قوله التي لا يخادى بها امر في الخارج لا يكون صفة كاشفة
كما هو المتبادر لانه لا يفيد الامر الاول فاذا لم يكن صفة كاشفة يحمل المعقولات الثانية
على معناها اللغوي فلا يكون القيد مستدركا انتهى ولما كان سياق كلام المحشى آيا عن
هذا البيان قال مصرعا على فهمه فالاولى ان يقال فاذا عرفت هذا عرفت ان قوله التي
لا يخادى بها امر في الخارج لا يكون صفة كاشفة لعدم افادة الامر الاول فيجب
حمل المعقولات الثانية على معناها اللغوي اذ لا يكون قوله التي لا يخادى بها امر في الخارج
مستدركا لكونه البق واخصر انتهى وحاله كما ترى اما اولا فلا نالا ثم لزوم العلم
الثاني من العلم الاول لان قوله التي لا يخادى بها امر في الخارج شامل لما يتعقل
في الدرجة الاولى وفيما بعد كما اعترف به سيما اذا كان الوصول عبارة
عن الأوصاف والعوارض وقد امضى القائل عليه ههنا واما ثانيا فلان الباعث

لا يرسل مراد المورد المذكور في
الجواب الوجه انه محمول على التمثيل
فان ذكرناه على ما أوضحه في حاشيته
وان لم يكن على ما أوضحه في حاشيته
في التلخيص والتقرير
واي حقق العلامة التفتازاني
في شرح التلخيص بان الشرط
المذكور في الآية لا مفهوم له لدليل
مطالع على ذلك فكذا فيما نحن فيه

المنطق قوله كما ان للسواد المعقول متعلق بالمتنق وهو ظاهر ما يطابقه في الخارج اي
 شئ يحمل ذلك السواد المعقول على ذلك الشئ بان يقال هذا سواد فالضمير المستتر
 في يطابقه راجع الى السواد والضمير المنصوب راجع الى الموضوع وفي بعض النسخ كما
 ان السواد بالنصب اسم ان وهو مستلزم لعدم صحة قوله ما يطابقه من حيث العربية
 ثم ان قولنا هذا سواد قضية خارجية لكون موضوعها موجودا خارجيا كقولنا زيد
 موجود في الخارج وان كان الاتصاف في الاولى خارجيا وفي الثانية عقليا لكون الوجود
 من الاسماء العقلية اذا الاعتبار في كون القضية خارجيا انما هو الى وجود الموضوع ولا فرق
 بين القضيتين في ذلك ومن قال بان الثانية قضية ذهنية فقد ركب سططا وكأنه ظن
 ارفقاه في الخارج قيد المطابقة وقال ما قال وقد عرفت انه قيد الامر في قول الشارح
 لا يحاذي بها امر في الخارج فكذا ههنا قوله ان لا تكون معقولة في الدرجة
 الاولى سواء كانت متعلقة في الدرجة الثانية او الثالثة وهكذا فقد اشار بهذا الى
 ان المراد بالثانية ههنا ماعدا الاولى سواء كانت ثانية او ثالثة او وهو الذي
 عليه الاصطلاح كما حققناه آنفا تذكر قوله بل يجب ان تعقل عارضة لمعقول آخر
 يعني اذا تعقلت تعقلت عارضة لمعقول آخر لكونها من عوارض المعقولات ولا تعقل
 العوارض الا بعد تعقل المعروضات وليس معنى هذا الكلام ان تعقل المعقولات الاولى
 يلزمها تعقل تلك المعقولات الثانية لزوما يتنا بالمعنى الاخص كما توهم حتى يناقش فيه
 بانه لم لا يجوز ان ينفك تعقلها عن تعقل معروضاتها ويحتاج الى الجواب بدعوى الاستقراء
 ويستند في ذلك الجواب من المحقق الدواني كيف ومساائل العلوم كلها او اكثرها نظرية
 محمولاتها وانما غير بيينة تحتاج الى الاثبات نعم يمكن ما ذكره من المعنى بين المعقولات الاولى
 وبين المعقولات الواقعة في الدرجة الثانية لكن الكلام ههنا ليس منحصرا في ذلك
 قوله وكذا ما لا يعقل الاعراض اه فكل هذه الصورة تعد معقولا لول في الاصطلاح
 وان كان تعقلها عارضا لتعقل غيرها فالمعقول الاول بالمعنى الاصطلاحي اعم من المعقول
 الاول بالمعنى اللغوي اي المتعقل في الدرجة الاولى قوله كالاضافة جمع اضافة وهي
 النسبة التي يكون مفهومها معقولا با قياس الى الغير واقسامه سبعة بالاستقراء قوله
 اذا قيل بحققها ووجودها في الخارج كما ذهب اليه الحكماء حيث حصروا الموجودات
 الممكنة في عشرة واحداها جوهر وبقية اعراض منها ما هو غير نسبي وهو الكبر
 والكيف ومنها ما هو نسبي وهو سبعة الاين والتمت والوضع والملك والاضافة والفعل
 والانفعال والاضافة المعدودة عن السبعة عبارة عن حالة نسبية متكررة كالبنوة
 والبنوة فان كلا منهما متعلق بالقياس الى الآخر فالاضافة هذه اخص من الضافة
 في كلام المحشى والتكلمون انكروا ماعدا الاين منها هذا ثم انه ليس معنى كلامه انه اذا قيل
 بتحقيقها في الخارج كما عند الحكماء تكون الاضافات من المعقولات الاولى واذا لم يقل
 بتحقيقها كما عند المتكلمين تكون من المعقولات الثانية حتى يرد عليه ان منشأ الاتصاف بها
 هو الوجود الخارجي للمعروضات وان لم تكن الاضافة موجودة في الخارج على رأى
 المتكلمين فالاضافة بمعنى النسبة مطلقا على القوانين من المعقولات الاولى بالاتفاق
 انتهى بل معناه ان كون الاضافات مثالا للمعقولات الاولى بالمعنى المذكور مقيد بالقول

نعم قالوا ان قولنا زيد موجود
 قضية ذهنية لكون الوجود من
 المعقولات الثانية فلا يكون اتصاف
 زيد به الا عند حصوله في العقل
 لكن فرق بين قولنا زيد موجود
 وبين قولنا زيد موجود
 والكلام في الثاني
 ومن ان مثل قولنا زيد موجود
 في الخارج قضية ذهنية فان بني
 ذلك على اشتغال القضية امرا
 اعتباريا يكون جميع القضايا
 لاشتغالها على النسب قضائيا
 ذهنية فاهو جوابه فهو جوابنا

ان الاصطلاح على تسمية ما عدا المعقول الاول معقولا ثانيا انتهى قبل هذا الاصطلاح
انما هو عند البعض واما عند الآخر فواقع في المرتبة الثانية فهو معقول ثان وما وقع
في الثالثة فهو معقول ثالث على ما افاده السبب في حاشية التجريد وقد قال في حاشية المطالع
مربحا للاصطلاح الثاني ومن الناس من سمي ما عدا المرتبة الاولى معقولا ثانيا انتهى
ونحن نقول ان اجاث المنطق متفاوتة بعضها متعلق ٧ بالمعقولات الثالثة وبعضها متعلق
بالمعقولات الرابعة وهكذا فالقضية مثلا معقول ثان يبحث فيه عن انقسامها وتناقضها
وانعكاسها فالانقسام والتناقض والانعكاس معقولات واقعة في الدرجة الثالثة
واذا حكم على احدا الانقسام او احدا التناقضين مثلا في المباحث المنطقية بشي كان
ذلك في الدرجة الرابعة وهكذا سائر المراتب وعلى كل تقدير فالمنطق لا يبحث فيه
عن المعقولات الاولى اذا عرفت هذا فاعلم ان من قال بالمعقولات الثالثة او الرابعة
اراد الاشارة الى تفاوت مباحثه ومن قال بالمعقولات الثانية اراد بها ما عدا الاولى اشار
الى ان الكل مشترك في البحث عن المعقولات الثانية التي هي موضوع المنطق فلبس
بين الفريقين نزاع في ذلك حتى يكون احدهما راجحا على الآخر ومنشأ ما ذكره
القائل ما في شرح المطالع حيث قال المعقولات الثانية موضوع المنطق وبحثه عن
المعقولات الثالثة وما بعدها وقال الشريف هناك ومن الناس من سمي ما وراء المرتبة الاولى
معقولا ثانيا ومن البين ان غرض شارح المطالع انما هو الاشارة الى تفاوت مباحث المنطق
وسائله كما صورناه ومنع ذلك لا ينكر كون المعقولات الثانية التي هي موضوع المنطق
بمعنى ما عدا المعقولات الاولى الا يرى انه لو كان محمول مسألة من المسائل في الدرجة
الرابعة من التعقل فهل يقول ١ بان موضوعها من المعقولات الثالثة فان قال به يلزم المخالفة
لما صرح به اولاً من ان موضوع المنطق المعقولات الثانية وان قال بان موضوعها
من المعقولات الثانية فلزم عليه ان يقول بان المراد من الثانية ما عدا الاولى بناء
على ان موضوع تلك المسئلة متعلق في الدرجة الثالثة واما القول المذكور فانهما
هو بلاشك الى ان البعض من اهل المعقول لا يلتفت الى هذا التفصيل بل يعبر عن الكل
بالمعقولات الثانية ويكون التفصيل المذكور مناسبا لمقام الاستفادة ر جمع كلام شرح
المطالع عليه وهذا مراده ايضا في حاشية التجريد والا فلا تنافي واقع على تسمية
ما عدا المعقولات الاولى معقولات ثانية ٤ فتدبر وبالله التوفيق قوله اذ لا يمكن تعقل
الكلية الا بعد تعقل امر يعرض له الكلية ضرورة ان تعقل العارض اعني الكلية يتوقف
على تعقل المعروض اعني المفهوم من حيث هو وهو وكذا الكلام في الجزئية على ما سبق
قوله ولبس في الخارج امر يطابقه اي ذلك الامر الكلية على ان يحمل الكلية
على ذلك الامر ويتصف هو بها لان ذلك الامر من المعقولات فيكون الانصاف المذكور
عقليا ايضا فيكون القضية التي موضوعها الكلية وامثالها قضية ذهنية ومن هنا سمعهم
يقولون ان مسائل المنطق كلها قضايا ذهنية لكون موضوعاتها من عوارض
الوجود الذهني وهل القضايا التي موضوعاتها المعقولات الاولى مثل الحيوان كلي
والحيوان الناطق حد تامه قضايا ذهنية والحق ان مثل الاولى قضية طبيعية ومثل الثانية
قضية شخصية او طبيعية ومن هنا طلعت ايضا ضعف مسلك المتأخرين في موضوع

٧ هذا النظر الى مجولات المسائل
الواقعة فيها ككسما يظهر
من التقرير الاتي

وهذا قبل اشرار المطالع ان يقول
تلك الموضوعات من المعقولات
الثالثة او الرابعة ولا يلزم من ذلك
ان يكون موضوع المنطق المعقولات
الثانية لان موضوع المنطق المعقولات
للموضوع العلم لا يقرر في موضوعه
فلهذا الكلام في صحة تطلق المعقولات
الثانية على تلك الموضوعات فان صح
نعم الحق والابرار ان لا يكون موضوع
المنطق المعقولات الثانية فليتهم على
المذكور انما هو بالنظر الى مجولات
المسائل واما بالنظر الى مجولات
فلا اختلاف في الاصطلاح لا عاقيم
على ان موضوع المنطق هو
المعقولات الثانية مع ان موضوعات
مختلفة في مراتب التعقل والكلام
ههنا في بيان الموضوع

لحال المبادئ أيضا بناء على ما هو المتبادر من باب القياس المباحث المتعلقة بنفس الاقيسة
 قوله هي طبائع المفهومات اي الطبائع التي هي المفهومات فاضافة الطبائع الى المفهومات
 ظهري على ما هو اصل وضع الاضافة فيجتمعان ح ويكون كالاضافة اليانية
 الاصطلاحية في الاجتماع كما حققناه في اضافة التبع الى العوارف في قول الش من منح
 عوارف الافاضل فتكون لامية بالنظر الى ذات الاضافة وكاليانية الاصطلاحية بالنظر
 الى ما هو المراد منها ههنا فاقبل اضافة الطبائع الى المفهومات لامية اصطلاحية وبيانية
 بالمعنى اللغوي بمعنى تبين المضاعف كما صرح به ابو الفتح مبني على الغفول عما ذكرناه
 وحل الاضافة على الاضافة الالامية على ان يكون المراد بالمفهومات المعقولات
 الثانية بعيد جدا وبأني عنه التقييد بقوله المتصورة من حيث هي هي اذ الظاهر ان هذا
 القول صفة للمفهومات لا للطبائع ثم ان المحشى ههنا في صدد بيان المعقولات الاولى
 والمعقولات الثانية وعلى الاول اشارة بهذا القول وعلى الثاني اشارة بقوله وما يعرض له اه فحل
 هذا التوجيه من قبيل نزاع الخف قبل الوصول الى الماء على انه مخالف لبيانه الآتي اذ
 المعقولات الثانية ليست عبارة عن المفهومات المتصورة من حيث هي هي فقط بل هي
 مشروطة بعدم ما يطابقه شيء في الخارج قوله من حيث هي هي طرف لغوي متعلق بالمتصورة
 او مستقر صفة ثانية للمفهومات والمعنى المتصورة او المتبعة من حيث هي هي مع قطع النظر
 عن العوارض اللاحقة لها فانها او اعتبرت مع عوارضها لا تكون من المعقولات الاولى بل
 من الثانية لانه كما ان مفهوم الكلي والكلية من المعقولات الثانية كذلك الحيوان المتصف
 بالكلية مثلا منها ايضا اذ العبرة ح اتماهي بالمتصف من حيث الانصاف لا بذات المتصف
 من حيث هي هي فالحقيقة المذكورة لبيان الاطلاق اول التقييد بقوله وما يعرض له
 مبتدأ خبره قوله الآتي يسمى معقولاته وقوله ولا يوجد في الخارج اه انما اخذه اشارة
 الى ان العروض في الذهن غير كاف في المعقولات الثانية بل لابد مع ذلك من عدم وجود
 ما يطابقه امر في الخارج وقد بينا وجهه في توضيح الشرح والمراد بالخارج ما هو الخارج
 عن المشاعر من اذهاننا والمبادئ العالية قوله كالكلية وهي امكان فرض صدقه
 على كثيرين كما ان الجزئية عدمه وقد عرفت مما سبق منا ان ذكر الجزئية ليس باستطراذي
 قواه ونظائرهما من الجنسية والفصلية وكونه قضية وعكس قضية مثلا وكونه قبا سا
 اقترانيا واستثنائيا الى غير ذلك قوله وكفهوم الكلي وهو ما يمكن فرض صدقه
 على كثيرين والجزئي وهو ما لا يمكن الفرض المذكور وعلى هذا القياس ونسبه باعادة
 الكاف الى ان تمثيل العوارض بالمبادئ على حقيقته وليس من ذكر المبادئ واردة
 المحمولات وقد سبق الاشارة اليه ولك ان تقول اشارة بهذه الاعادة الى ان المعقولات
 الثانية فتكون محمولة وقد تكون غير محمولة فان قلت ان المعقولات الثانية التي
 هي موضوع الفن من الاعراض الذاتية المحمولة على المعقولات الاولى كما يدل عليه
 الانطباق المذكور قلت بعد تسليم لزوم الحمل مواطاة في مطلق الاعراض الذاتية
 الكلام ههنا في بيان تمييز المعقولات الثانية من المعقولات الاولى ولا كلام لنا ههنا
 في الانطباق المقضي لملها عايلها مواطاة هكذا ينبغي ان يقرر قوله في الدرجة الثانية
 من العقل اراد بها ماعد الاول من الثانية والثالثة والرابعة وغيرها على ما نقل عن المحشى

الذي يظهر من هذا التقرير ان
 الضمير المستتر في قوله ولا يوجد
 في الخارج امر يطابقه راجع الى الامر
 في الخارج المستتر راجع الى
 الموضوع في قوله وما يعرض له وانما
 ما يتجلى فيه لظهور الامر وانما
 ان الضمير المستتر راجع الى الموضوع
 والضمير المنصوب الى الامر الموصوف
 لان المطابق والمطابق هو ذلك
 العارض والمطابق بكسر الباء هو
 ذلك الامر الا بربا اذا قلنا مثلا
 انسان فالمطابق بكسر الباء هو
 المحمول والمطابق بكسر الباء هو
 الموضوع وهكذا الاصطلاح
 وان لم يتفطن له بعض الساطرين
 في مواضع ههنا فلازل قد مر
 بعد ان ثبتك على
 اشارة الى منع لزوم الحمل المذكور
 وذلك لما مرنا في تعريف الاعراض
 الذاتية ان المراد بالحق الواقع
 في تعريفها غير من القيام والعروض
 ومن الجمل والذم المذكور اعلاه
 في الثاني لافي الاول على

تلك المعقولات اه اشار بهذا الى ان ضمير تنطبق راجع الى المعقولات الثابتة لالى
اعراضها الذاتية وان الحشية قيد الموضوع لا يسان الاعراض الذاتية وان نازع فيه المولى
برهان الدين وزعم ان الحشية يسان للاعراض الذاتية والضمير راجع الى الاعراض الذاتية
بناء على زعمه في التعريف السابق وقد عرفت ما يتعلق بذلك مما قررناه في شرح
كلام الشارح فتذكر قوله اشتمال الكلى على جزئياته دفع لاحتمال ان يكون الاشتمال
من اشتمال الكل على اجزائه بناء على ان الانطباق اذالم يكن بمعنى المساواة كما ههنا
يكون بمعنى حل الكلمات على الجزئيات ولذا قال اى يجرى اه ميبنا للاشتمال المذكور
يعنى ان معنى الانطباق المذكور ان يجرى على المعقولات الثانية احكام ٩ اى
محكوم بها كلية بحيث تنتهى تلك الاحكام الكلية وتأدى سارية الى المعقولات
الاولى الموصلة الى المجهولات بناء على ان الغرض معرفة احوال تلك المعقولات
الاولى التى هى طبائع تلك المعقولات الثانية ومعرضاتها ليتوصل بها الى
المجهولات فاذا اريد ان يعلم حال كل من تلك الطبائع والمعروضات
يرجع في علم حال كل منها الى احكام تلك المعقولات الثانية فقوله يرجع على صيغة
المجهول جواب لقوله اذا اريداه وكونه على صيغة المتكلم وان كان مناسباً لقوله الا تى
اذا اردنا لكن لا يحصل الانطباق بين الشرط والجواب قوله مثلاً اذا اردنا تصوير
للمرجوع المذكور يعنى انا نرجع في معرفة احوال تلك الطبائع والقواعد الكلية والمسائل
المنطقية التى موضوعاتها معقولات ثابتة مندرجة تحتها تلك الطبائع ومجولاتها احوال
واعراض تلك الموضوعات فتحصل هنا صغرى سهلة الحصول بحمل عنوان بعض
تلك الموضوعات على بعض تلك الطبائع ونجعل بعض تلك القواعد الكلية كبرى
فيحصل هنا نتيجة موضوعها ذلك البعض من تلك الطبائع ومجولاتها مجمل
ذلك البعض من تلك القواعد ويسمى مثل هذا تقريراً واستخراجاً فاذا اردنا ان نعلم
ان الحيوان الناطق موصل الى الكنه نرجع الى ان الحد التام موصل الى الكنه ونقول
الحيوان الناطق حد تام وكل حد تام موصل الى الكنه ينتج ان الحيوان الناطق موصل
الى الكنه واذا اردنا ان نعلم ان الحيوان يتوقف عليه الايصال وموصل ايضاً لا بعيداً
نرجع في ذلك الى ان الجنس يتوقف عليه الايصال وموصل ايضاً لا بعيداً ونقول الحيوان
جنس وكل جنس يتوقف عليه الايصال وموصل ايضاً لا بعيداً ينتج ان الحيوان
يتوقف عليه الايصال وموصل ايضاً لا بعيداً وعلى هذا القياس الكلام في الاقيسة
ومبادئها فاذا اردنا ان نعرف مثلاً ان قولنا العالم متغير وكل متغير حادث ينتج ان العالم
حادث نرجع في ذلك الى ان الضرب الاول من الشكل الاول ينتج موجبة كلية ونقول
هذا قياس مركب من موجبتين وكل ما هو كذلك ينتج موجبة كلية ينتج ان هذا ينتج
موجبة كلية وعلى هذا القياس حال المبادئ فقوله وعلى هذا القياس
خبر مقدم لمبتدأ محذوف كما اشرنا اليه وفصلناه وقوله القياس صفة لاسم الاشارة
والقياس بمعنى الطريق وجعله كلاماً مركباً من الخبر المقدم والمبتدأ المؤخر وان كان
لا يخفى عن ائمة لكن مع كونه تكلفاً ينبوعه سوق الكلام لعدم شموله لحال المبتدأ
وتقدير المضاعف بان يكون المعنى وعلى هذا باب القياس تكلف مع عدم تلوه

وإنما فسر الاحكام بالمحكوم بها
اذا الاحكام بمعنى النسب لا زاد بها
الا انضاباً فلا يتصور فيها الاجراء
المذكور نعم الكلية انما هو وصف
القضايا بالا المحكوم بها الكنه وصفها
ههنا مجازاً لمصلحة الاجراء
المذكور

لما ترتبت على تلك القوانين وانما اطبنا الكلام ليؤدى حق المقام قوله اى لا بوصف بها
 شئ حال وجوده في الخارج اشار بهذا الى ان قوله امر بمعنى شئ وان قوله في الخارج ظرف
 مستقر حال منه وقول النجاة ان صاحب الحال اذا كان نكرة وجب تقديم الحال عليه مقيد بما
 اذا لم يكن تلك النكرة مخصصة بوجه من الوجوه وههنا خصصت بوقوعها في حيز النقي
 لا كما هو الحال في كون المبتدأ نكرة وانما اختار كونه حالا على كونه صفة لان الغرض رجوع النقي
 المذكور الى هذا القيد وهذا اظهر عند كونه حالا فلا يلتفت الى من قال القول بان مقصوده
 تقرير المعنى لا توجيه الاعراب لان تفسيره قابل لكل منهما كما لا يخفى ثم اذا كان النقي المذكور
 راجعا الى القيد يكون المعنى بوصف ذلك الشئ بالمعقولات الثانية واذا لم يكن ذلك الانصاف
 في الخارج فثبت انه في الذهن فيكون الوجود الذهني منشأ لانصاف المذكور لا الوجود
 الخارجى وهو ظاهر ولا الوجود المطلق ايضا. شموله الوجود الخارجى فلو كان الوجود
 المطلق منشأ لانصاف المذكور يلزم ان يكون الوجود الخارجى منشأه والكلام على تقدير
 سلب منشأته وكونه منشأه باعتبار شموله الوجود الذهني لبس مغاير لكون الوجود
 الذهني منشأه ثم لما كان كلام الشارح ظاهرا في التفسير المذكور لكون المعقولات الثانية
 من قبيل الاوصاف والعوارض وكان منشأ ذلك العروض هو الوجود الذهني دون
 الوجود الخارجى بخصوصه ودون الوجود المطلق كان كلام الشارح ظاهرا في افادة
 هذا المعنى وان خفي على البعض هنا والاشارة الى ما حققنا قال بل هي من العوارض
 الذهنية يعنى ان المعقولات الثانية من العوارض اللاحقة للمعقولات الاولى في الذهن
 وهذا لازم لتفسير المحشى بل داخل فيه لما حققنا في شرح الشرح انهم انما اخذوا
 في تعريف المعقولات الثانية قولهم ولم يكن في الاعيان ما يطابقه الذى هو معنى قوله
 لا يحاذى بها امر في الخارج ليخرج لوازم الماهية عنها لانها وان كانت لا تعقل الاعارضة
 لمعقول اخر لكنها عارضة لها بحسب الوجود الخارجى ايضا فكون المعقولات الثانية
 مخصوصة بالوجود الذهني انما يظهر بالقيد المذكور فاقبل من ان قوله بل هي
 من العوارض اه لبس بداخل في تفسير كلام الشارح بل هو تنبيه على المراد في المقام
 والا لكان قوله الذى لا يحاذى بها امر في الخارج صفة كاشفة بلا نزاع لبس بشئ
 لان التفسير المذكور انما هو على تقدير عدم كونه صفة كاشفة على ما سيحققه ولو كان
 صفة كاشفة لا يكون مفسرا بنفسه المذكور اذ لا دليل ح على اعتبار الوصف فيه
 بل هو ح شامل للوصف وغيره مثل المعدوم المتعقل في الدرجة الاولى على ما سيجي
 من المحشى فتدبر فان معنى الصفة الكاشفة ههنا قد خفي عليه كما خفي على بعض
 من يدعى الكشف قوله والجزئية اه لاشك ان الجزئية عارضة لمفهوم الجزئى
 وذلك المفهوم انما يكون موجودا في الذهن فالجزئية عارضة له باعتبار وجوده في الذهن
 وما اشتهر من ان كل ما وجد في الخارج فهو جزئى فلبس على حقيقته بل من قبيل اسناد
 حال المفهوم الى ذى المفهوم فالاسناد المذكور مجاز عقلى فظهر ان الجزئية كالكلية
 من المعقولات الثانية فصح التمثيل بها قطعانم لمدخلها في الايصال الى المجعولات
 لكن الغرض تمثيل المعقولات الثانية فذكرها ههنا لبس باستطراذى كما توهم وان كان
 ذكرها في ابضاح التعريف السابق على مذهب المتأخرين استطراديا قوله اى تشمل

لا فيه لطافة تأمل
 و اى بوصف ذلك الشئ بوقوعه
 في الدرجة الثانية من التعقل

و ثم لبس شعري مامعنى قوله بل هو
 تنبيه على المراد في المقام فان كان ذلك
 مرادا في قوله الذى لا يحاذى اه فقد
 وقع فيما هرب وان كان ذلك مرادا
 في قوله المعقولات الثانية ففساده
 واضح اذ الكلام في تفسير الصفة
 ولا معنى الامر الثالث قطعنا والمحشى
 ولا معنى لم يفتن لتفسير المحشى
 منه انه لا يوصف اه اذا لوصف
 بقوله لا يوصف اه اذا لوصف
 المذكور من عوارض الوجود الذهني
 قطعنا والكل نشأ من عدم تجويز
 المحشى كون الصفة كاشفة والعقلا
 عن وجه عدم التجويز المذكور

الكلية المنطبق على جميع جزئياته ليتعرف احكامها منه لما في كل منها من التوصل
الى تحصيل الامور الكثيرة على الاستقامة مثلا اذا قلنا كل فاعل مرفوع فالفاعل امر كل
وله جزئيات متعددة بحمل هو عليها مواطاة وهذه القضية ايضا امر كل اي قضية
كلية وقد حكم فيها على جميع جزئيات موضوعها ولها فروع هي الاحكام الواردة
على خصوصيات تلك الجزئيات كمن يد وعمر في ضرب زيد وضرب عمرو الى غير ذلك
وهذه الفروع مندرجة تحت تلك القضية الكلية المشتملة عليها بالقوة القريبة من الفعل
والقانون والاصل والقاعدة والضابطة اسماء لهذه الكلية بالقياس الى تلك الفروع
المندرجة فيها واستخراجهما منها الى الفعل يسمى تعريفا وذلك بان يحمل موضوعها
اعني الفاعل على زيد مثلا فتحصل قضية وتجعل صغرى وتلك القضية الكلية كبرى
هكذا زيد فاعل وكل فاعل مرفوع ينتج ان زيد امر فروع فقد خرج هذا الفرع بهذا العمل
من القوة الى الفعل وقس على هذا جميع مسائل العلوم ومن هنا ظهر وجه قولهم مسائل
العلوم حلقات موجبات كليات والشرطيات والسوالب والجزئيات ليست بمسائل
وان كانت مأولة ٧ بها ان كانت قابلة له وذلك لان الشرطيات لاموضوع لها والسوالب
والجزئيات لاتقع كبرى الشكل الاول حتى يصح الاستخراج المذكور ولان السوالب لاتقتضي
وجود الموضوع وقد عرفت ان الاستخراج المذكور يقتضي وجود الموضوع يعرفه
اي بذلك القانون صحيح الفكر اي الفكر الصحيح وهو الذي وجد فيه شرائط الصورة
الصحيحة تصورا او تصديقا على ما فصل في المنطق ولا يلزم فيه الصحة من حيث المادة
والا يلزم ان لا يكون المنطق نائعا للفلاسفة الا ان يكون الصحة ٨ من حيث المادة اعم
من ان يكون في الزعم او في الواقع وفاسده وهو الذي لا يوجد فيه شرائط الصورة
والفكر على ما ذهب اليه القدماء عبارة عن مجموع الحركتين من المطلوب المشعوبه
الى المبادئ المناسبة له ومنها الى المط وعند المتأخرين الترتيب اللازم للحركة الثانية
ويراد منه النظر على القولين في المشهور وربما يفرق بينهما بان الفكر هو مجموع
الحركتين او الترتيب اللازم للحركة الثانية والنظر ملاحظة المعقولات الواقعة في ضمن
الحركتين او الترتيب ولذا قال ناقدا المحصل انهما كالمترادفين وله مقام تفصيل ولما كان
العادة ههنا هو الاشارة الى الامور الثلاثة كما صرح به الشوكاني قد اشار الى ما هو العمدة منها
اراد ان يشير الى الباقيين فقال فاندرج في التعريف الاول معرفة الموضوع
اي التصديق بموضوعية موضوع المنطق لالتصديق بوجود الموضوع لانه من المبادئ
التصديقية ولا التصور لانه من المبادئ التصورية والمق ههنا هو الاشارة الى ما هو
من مقدمات الشروع وذلك هو الاول ليس الامر ذلك لان من حصل عنده تصور المنطق
بالرسم المذكور حصل عنده ان مسائل المنطق باحثة عن المعلومات عند قوم
او المعقولات عند قوم آخرين فيحصل ح عنده انه لو لم يكن المعلومات او المعقولات
موضوعه لما كان مسأله باحثة عنها فيحصل له التصديق بموضوعيتها وكذا الحال
في قوله وفي الثاني معرفة الغاية اي ادرج في التعريف الثاني التصديق بغاية الفن
اي غاية الغاية وذلك لان من حصل الرسم المذكور حصل عنده ان معرفة صحة الفكر
وفساده مترتب على تلك القوانين فيحصل عنده انه لو لم يكن تلك المعرفة غاية المنطق

٧ مثلا قولهم اذا كان المبدأ أمثلا
على ماله صدر الكلام وجب تقديمه
أول بقولنا كل مبتدا أمثلا على ماله
صدر الكلام وجب تقديمه وقولهم
ولا يسوغ المنفصل بأول بقولنا
والمنفصل لا يسوغ على ان يكون
معدولة الجمول وعلى هذا
٨ اوتقول صحة الصورة مستلزمية
لصحة المادة لان فساد الصورة مستلزمية
من فساد المادة انما ينشأ
شارح المطالع اذ لابد في حقيقة
النظري من الانتهاء الى اثبات
البدئية فلو لم يكن هذا خطأ
في الصورة لم يوجد المادة الفاسدة
قطعا فتبلى هذا اشتراط صحة
المادة الا ان كان في الاصل على ما هو
المشهور فيها بينهم

كاشفة يكون تخصيصا للتعريف بقرينة المعرف وفساده ظ وان اراد انه عبارة
 عن الاحوال بالنظر الى ذاته فلا دليل عليه قطعاً مع ان هذا البيان مخالف لما اتفق
 عليه الا راء حيث لم يعرفوا المعقولات الثانية ٧ بالابحاذى بها امر في الخارج والحق ان هذا
 ينجح بما هو غلط فاحش منه فظهر مما قررنا ان المعقولات الثانية عبارة عن العوارض الذهنية
 المتعلقة فيما بعد الدرجة الاولى من التعقل وهي الامور والاحوال التصورية الشاملة
 للمعلومات التصورية والتصديقية كفهوم الكلّي الشامل لمفهومات الكليات وكفهوم
 القضية والقياس الشامل لمفهومات القضايا والاقبسة فعلي هذا يكون موضوع
 المنطق واحداً حقيقياً لا واحداً اعتبارياً كالمعلومات التصورية والتصديقية ولما كان
 بحث المنطق عن المعقولات الثانية لا من حيث ماهي في نفسها ولا من حيث انها موجودة
 في الذهن ولا من حيث انها من الكيفيات النفسانية الى غير ذلك فان ذلك وظيفه فلسفية اشار
 بقوله من حيث تنطبق اه الى ان المنطق لا يبحث فيه عن جميع احوال المعقولات الثانية بل
 يبحث فيه عن احوال تلك المعقولات من حيث تنطبق تلك المعقولات على المعقولات الاولى
 ويسرى احكام تلك المعقولات الى المعقولات الاولى بسبب اندراجها تحت تلك المعقولات
 مثلاً اذا اردنا ان نعرف ان الحيوان الناطق موصل الى الكنه زجع في ذلك الى ان الحد التام
 موصل الى الكنه ما نقول الحيوان الناطق حد تام وكل حد تام موصل ينتج ان الحيوان الناطق
 موصل وكذا الحال في الكليات التي هي المبادئ واذا اردنا ان نعرف ان قولنا العالم مؤلف وكل
 مؤلف حادث موصل الى قولنا العالم حادث زجع في ذلك الى ان الضرب الاول من الشكل
 الاول منتج للموجبة الكلية بان نقول هذا القياس من الضرب الاول من الشكل الاول
 وكل ما هو كذلك فهو منتج للموجبة الكلية ينتج ان الضرب المذكور منتج للمطلوب
 وكذا الحال في سائر الاقبسة والضروب والقضايا التي هي المبادئ فالكبرى المذكورة
 في الموضوعين من مسائل المنطق يبحث فيها عن احوال المعقولات الثانية من حيث الانطباق
 على المعقولات الاولى كما قررنا فالفرق بين مذهبي المتأخرين والقدماء ظاهر وان خفي
 على بعض الناظرين وستعرف حقيقة الحال عند ختام البحث ومن هذا البيان يظهر
 فساد ما قيل من ان الحبيثة قيد للاعراض الذاتية وضمير تنطبق راجع اليها لا قيد
 للمعقولات الثانية اذ الانطباق بالمعنى الذي صورناه انما يوجد في المعقولات الثانية
 لا في اعراضها الذاتية على انه يرد عليه ان يكون المنطق باحثاً عن جميع الاعراض الذاتية
 للمعقولات الثانية سواء كانت مجعوتاً عنها في المنطق او في الفلسفة لان الكل منطبق
 على المعقولات الاولى على ما اعترف به القائل فالحق انه قيد للموضوع هذا ثم لما كان
 المعقولات الثانية ههنا بالمعنى اللغوي على ما حققناه كان المناسب له ان يكون المعقولات
 الاولى ايضاً بهذا المعنى اي الامور المتعلقة في الدرجة الاولى فعلي هذا يكون قوله التي
 يبحاذى بها امر في الخارج مع سابقه تعريفاً للمعقولات الاولى بل هو الظاهر في مقام
 تعريف العلم نعم يمكن ان يكون الصفة ههنا كاشفة لكن الاولى ما ذكرناه اولاً فلا تغفل
 من الكلام الاتي المتعلق به هذا هو الكلام في تعريف المنطق باعتبار الجهة الاولى
 واما باعتبار الجهة الثانية فهو ان المنطق اي المسائل قانون والظ ان يقال ٩ قوانين لانه
 وحدها باعتبار جهة وحدتها الموحدة اياها والقانون في اللغة اسم للمسطر نقل الى الامر

٧ وان عرفوها بعوارض لا يبحاذى
 بها امر في الخارج على ما في شرح
 المطالع وغيره وكما من فرق بين
 الزميرين

٩ وفي شرح المطالع القانون لفظ
 سرى بان روى انه اسم المسطر بلقتهم
 وفي الاصطلاح مرادف الاصل
 والقاعدة ثم قال انما قيل قانون مع
 ان المنطق قوانين لانها لا اشتركت
 في مفهوم القانون وكان المنطق تعريف
 المنطق من حيث انه علم واحد
 بمعبهاتها بعض الرسائل وفي مختار
 هكذا في القوانين الاصول والواحد
 الاصحاح وليس بعربي

قضية اخرى كان معنا انه موصل الى كذا ايصالا بواسطة فان مجرد امر من هذه الامور لا يوصل الى المطلوب التصديقي ما لم ينظم اليه امر آخر والحاصل انه لما كان مرجع جميع الاعراض الذاتية المبكوث عنها في المنطق الايصال مطلقا قريبا او بعيدا في كل من التصور والتصديق او بعد في التصديق خاصة كما اشرنا اليه في بيان قسام الموصل عبر عن تلك الاعراض الذاتية بالايصال وما يتوقف عليه الايصال قطعاً للتطويل اللازم من التفصيل فكل محمولات مسألته راجع الى احدا الامرين اى الايصال بلا واسطة او الايصال بواسطة كما اشار اليه القائل هذا هو الكلام على التعريف المأخوذ من الجهة الذاتية على مذهب المتأخرين وستطلع على ماهو التحقيق وبالله التوفيق قال الش العلامة ١ او عن الاعراض الذاتية كلمة والتخير في التعبير وللإشارة الى ان ما قبله مبنى على مذهب ٢ وما بعده على مذهب آخر ٣ ولما كانت الاعراض الذاتية عند القدماء ٤ غير هاء عند المتأخرين صرح بها ثانيا والا فلنا سبب ٥ الاخصر ان يقول او لمعقولات الثانية وهي ما لا تعقل الاعراض لمعقول آخر ولم يكن في الاعيان ما يطابقه وقبل هي العوارض المخصوصة بالوجود الذهني والظاهر ان التعريفان متساويان وانما لم يكتف بقوله ما لا تعقل الاعراض لمعقول آخر لما روا ان لوازم الماهيات كالزوجة للاربعة لم تعقل الاعراض لمعقول آخر مع انها عارضة بحسب الوجود الخارجي ايضا فزادوا قيد عدم المطابقة للاحتراز عنها فاخص بعوارض الوجود الذهني كالتعريف الثاني فعلى كل تقدير هي من عوارض الوجود الذهني ومن احواله ولما كان قيد ولم يوجد في الاعيان ما يطابقه مأخوذا في تعريف المعقولات الثانية كما عرفت فلو حمل المعقولات الثانية ههنا على المعنى الاصطلاحي لكان قوله التي لا يحاذي بها امر في الخارج اى امر كائن في الخارج على ان يكون النبي راجعا الى هذا القيد مستدر كافلا بد ان يحمل المعقولات الثانية ههنا على المعنى اللغوي اى الامور المتعلقة في غير الدرجة الاولى سواء كانت متعلقة في الدرجة الثانية اوفيا بعدها من الدرجات وهو المناسب لوقوعها في التعريف ويكون المجموع من القيد والمقيد عبارة عن المعقولات الثانية وبهذا الدفع ما قبل ٢ من ان هذا صفة كاشفة عن حقيقة انتهى اذ الغرض ههنا تعريف العلم لا تعريف الموضوع على انه لو كان صفة كاشفة عن حقيقة لكان هو تعريف مستقلا للمعقولات الثانية على ماهو مقتضى الكاشفة وقد عرفت انه جزء ثان من تعريف المعقولات الثانية مع انه منتزح بالمعذور المتعلق في الدرجة الاولى مثل الكليات الفرضية اذ يصدق عليه انه لا يحاذي بها امر في الخارج مع انه ليس من المعقولات الثانية لعدم كونه من الاحوال بل ذاتي لافرادها الفرضية واما ما قبل ٧ من ان المراد به الاحوال التي لا يحاذي بها امر في الخارج فمثل المعدوم المتعلق في الدرجة الاولى خارج عنه كما هو خارج عن المعقولات الثانية فهذه القول ليس الا صفة كاشفة لما قبله فليس بشيء وان ادعاه صاحبه بانه يليق ان يعد من الحواشي لان معنى كونه صفة كاشفة انه لو وضع الصفة بدل الموصوف لزم الامر ومن البين انه لو وضع هذا القول بدل المعقولات الثانية وقيل علم يبحث فيه عن الاعراض الذاتية لا يحاذي بها امر في الخارج لا تنقض بالمعذور قطعاً ومثل هذا خطأ وان خفي عليه فان اراد ان هذا صفة للاحوال فلا يكون الاعيار عن الاحوال فيرد عليه انه على تقدير كونه صفة

وهو مذهب القدماء حيث ذهبوا الى ان موضوع المنطق المعقولات الثانية التي لا يحاذي بها امر في الخارج من حيث تنطبق على ١ بها امر في الخارج ٢ وهو مذهب المتأخرين حيث ذهبوا الى ان موضوع المنطق المعلومات التصورية والتصديقية من حيث الايصال الى الجهات ٣ لا حيث عرفوها بما يليق الشيء ٤ لاذنه او بما يساويها جزئاً او خارجاً ٥ فيه تعريف للاول فلهذا خيل ٦ حيث قال الاخصر او للمعقولات الثانية ٧ قاله كثير من الساطرين منهم المولى برهان الدين ومحمد امين صاحب الرسالة ٨ محمد امين ٩

خلاف في ان البدهي لا يكون من المسائل والمطالب العلمية بل لامعنى للمسئلة الاما يستل
 عنه ويطلب بالدليل نعم قد يورد في المسائل الحكم البدهي لبيان لميته وهو من هذه الحيثية
 كسبي لا بدهي وقد يجعل الصناعة عبارة عن عدة اوضاع واصطلاحات واحكام بينة
 تفقر الى تنبيه مسائلها وعلى هذا ينبغي ان يحمل ما وقع في تجريد المنطق من ان المسائل
 ما يبرهن عليها في العلم ان لم تكن بينة انتهى فهذا صريح في ان المسائل لا تكون الانظرية والى
 هذا ذهب جماعة من الفضلاء هذا قوله لبس في المنطق مسئله محمولها الايصال اى
 الايصال القريب او ما يتوقف عليه الايصال اى احوال ما يتوقف عليه الايصال من الكليات
 الخمس والقضايا واطرافها من الموضوعات والمحمولات والمقدمات والتوال والمراد احوال
 ما يتوقف عليه الايصال من الايصالات البعيدة في التصورات او البعيدة والبعدى في
 التصديقات فحاصل السؤال لبس في المنطق مسئله محمولها الايصال القريب او البعيد
 والابعد وحاصل الجواب انه لبس المراد انها اى الايصالات مطلقا محمولات بل المراد بالبحث
 عن هذه الاحوال هو رجوع البحث عن الاعراض الذاتية الى البحث عن تلك الايصالات
 بان يكون الايصال مطلقا قريبا او بعيدا مرجع محمولات المسائل هذا قيل لان السلب
 الكلى المشار اليه بقوله لبس في المنطق مسئله اه الا ترى الى قولهم المعرفة يوجب تصور
 المعرفة وقولهم الحد التام يوصل الى كنه الشيء والرسم يوصل الى بعض وجوهه وقولهم
 الشكل الاول ينتج المطالب الرابع والضرب الاول ينتج الموجبة الكلية والاستقراء الناقص
 يفيد الظن فان هذه مسائل المنطق محمولاتها الايصالات صرح به الشريف في حواشي
 المطالع واقول قد عرفت مما قلنا عن شرح المقاصد ان المسائل لا تكون الانظرية وما ذكر
 من الامور البدئية فلبس بمسئلة ولوسم فالكلام انما هو في المسائل البحوث عنها في العلم وما
 ذكر لبس من المسائل البحوث عنها وان كانت من المسائل هذا قوله اذا حكم على معلوم تصوري
 بانه حد او رسم اى اذا حكم بان ذلك المعلوم التصوري المركب من الجنس والفصل القريبين
 مثلا حد تام او المركب من الجنس القريب والخاصة اللازمة مثلا رسم تام كان معناه ان ذلك
 المركب من حيث انه مركب من ذلك المذكور موصول الى المجمول التصوري ولا شك ان المنطق
 يبحث عن احوال مثل هذا المركب فاقتبل من ان التصديق بالحدية والرسمية للاشياء لبس
 من المنطق في شيء على ما اوضحه شارح المطالع ان اراد بالنظر الى ذوات الاشياء فسلم لكنه
 غير مفيد وان اراد بالنظر الى تركيباته العقلية فم على ان الغرض كون محمولات المسائل
 راجعة الى الايصال قريبا او بعيدا وان كان المذكور في التصور بعض افراد موضوعات
 المسائل فافهم قوله بلا واسطة اى موصول ايصالا حاصل بلا واسطة ضمنية وهو
 الايصال القريب كما في الحدود والرسوم واما ما يتوقف عليه هذا الايصال من الكليات
 الخمس من الجنس والفصل والخاصة فهو موصول ايصالا بلا واسطة ضمنية فان
 مجرد امر من هذه الامور لا يوصل الى التصور ما لم ينظم اليه امر آخر يحصل منها
 الحد والرسم الا ان يكون تعريفا بالمفرد على مذهب من يجوز له قوله وقس على هذا
 اى قس على المعلوم التصوري المعلوم التصديقي فانه اذا حكم على معلوم تصديقي بانه
 شكل اول او ضرب اول منه اوقياس اقتراني او استثنائي او استقرائي كان معناه انه
 موصول الى كذا ايصالا بلا واسطة واذا حكم عليه بانه قضية او عكس قضية او تقيض

وقم اقول هذا لسؤال انما يريدون
 الى الجواب كما اشار اليه اذا فسر
 الايصال القريب كما اقتضاه جواب
 بالايصال الذي نقله الحاشي واما على ما
 القائل الذي نقله المطالع من قوله فان قيل
 وقع في شرح المنطق مسئله ولذا بين
 لبس في المنطق مسئله ولذا بين
 الايصال البعيد والابعد وانما بين
 الشريف هناك فائدة القيد المذكور
 بوجود هذه المسائل في المنطق كما
 نقله المانع المذكور فلا يرد ههنا
 لكن جواب الحاشي آت عن ذلك

متبادر في الاقسام الثلاثة احسن الايصال البعيد في التصور والبعيد والابعد في التصديق
 فالاولى ان يقال من حيث انها توصل لانا نقول هذا مشترك الورد لان قوله من حيث
 انها توصل متبادر في الايصال القريب في التصور والتصديق بل هو كما لصريح فيه
 والظاهر انه بعد تحرير ان المراد من النفع في الايصال هو صحة الايصال لا وجه لهذا الاراد
 لان صحة الايصال متحقق في الاقسام الخمسة قوله لا بنفس الايصال حتى يرد عليه
 ان الايصال محمول اريد اثباته في العلم فكيف يكون قيده للموضوع وانه وقيد لا بد
 وان يكون مسلم الثبوت في العلم وما قيل ان الايصال مطلقا قيد الموضوع وانواعه
 اعراض ذاتية فلا منافاة بين كون الايصال قيده وبين كونه اعراضا ذاتية اذا القيد
 هو المطلق والمحمول خصوصياته ففيه انه ان اريد بالاطلاق ما هو بشرط الاطلاق
 فيمنع تقييد الموضوع به اذا المطلق بهذا المعنى لا يتحقق الا في الذهن وان اريد به ما هو
 لا بشرطه فيعود المحذور لان المطلق بهذا المعنى لا يتحقق الا في ضمن الخصوص و كل
 مخصوص من تنوع المحمول واما ما قيل من انه لا شك ان المدرك الواصل الى المجهولات
 هي النفس الناطقة فهي اذا سلكت في طرق افكارها الواقعة في مهامه المعلومات
 بقوتها العاقلة اوصلتها الاحالة بهدائها الى المجهولات فادركتها فالا يصال صفة العقل
 ولا ينسب الى المعلومات التي هي بحار افكار الابتصاف مجازي فيؤول بالآخرة الى كون
 تلك المعلومات نافعة في الايصال فلا يظهر معنى جعل الايصال عرضا ذاتيا للموضوع
 وصحة الايصال قيده ففيه ان غاية ما ذكر كون النفس الناطقة موصلة للقوة العاقلة
 الى مجهولاتها لا كون القوة العاقلة موصلة فليس للقوة العاقلة الا الوصول وكما
 ان النفس الناطقة موصلة ايها الى مطالبها وكذلك المعلومات موصلة ايها الى
 مطالبها فكل من النفس الناطقة والمعلومات كاسب لها ولا يلزم من كون الشيء كاسبا
 لفعل ان يكون اسناد ذلك الفعل اليه مجازيا والا لكان اسناد الافعال الصادرة عنا اليها
 اسنادا مجازيا وهو بباطفاق اهل الكلام ولشئ سلم ما ذكره فالتقييد المذكور انما هو
 لتخصيص الاعراض الذاتية بالا يصال وما يتوقف عليه لان لمطلق المعلومات اعراضا
 ذاتية غير الايصال وما يتوقف عليه كما اشترنا اليه فن هنا ايضا ظهر فساد كون الحبيثة
 بيانا للاعراض الذاتية كما ظهر فائدة التقييد قوله بل الايصال وما يتوقف عليه
 اعراض ذاتية اقول فاشترنا الى ان قوله فموضوع المنطق الى هنا فذلك لما سبق من
 اول القول الى هنا وهو مأخوذ من الحاشية الصغرى ولما كانت الكلمات السابقة منشرة
 لخصها بهذا الكلام وليس هذا الكلام ملخص قوله سابقا وتلك الاحوال اه فقط حتى
 يرد عليه انه مستدرك مع ان قوله فيبحث عنها في هذا العلم قاطع لشبهة الاستدراك هذا
 قوله فيبحث عنها في هذا العلم هذا يقتضي ان يكون المسائل كلها نظرية اذ البحث
 عنها يقتضي نظريتها خصوصا اذا انضم اليه معونة المقام هي ان الفن محتاج الى التعليم
 والتدوين مع ان بعض مسائل المنطق مثلا كاتناج الشكل الاول وكذا اتناج القياس
 الاستثنائي بدعي وقس عليه ما يوجد في سائر العلوم ولعل هذا ما مبني على الغالب بناء
 على ان المسائل قد تكون بدعية على ما ذهب اليه كثير من المحققين منهم الشريف
 العلامة واما مبني على ان المسائل لا تكون الانظرية قال في شرح المقاصد لم يقع

لا هذا مبني على ما هو التحقيق عند
 الفلاسفة من ان موجد جميع الاشياء
 هو الله تعالى واما على ما هو المشهور
 فيما بينهم فلا بعد في كون النفس
 الناطقة موصلة

فيقع فيما هرب من لزوم كون تلك الاحوال لها مدخل في الايصال والحق ان هذا خبط من قائله ويدل على ما قررناه قوله ككون التصورات كلية اه فان كون التصورات كلية وذاتية وعرضية وجنسا وفصلا وخاصة احوال لها لا مدخل لها في الايصال وانما المدخل فيه للتصورات الكلية والذاتية والعرضية والجنسية والفصلية فاقبل ايضا من ان فيه مسامحة فالمراد كالكلية والذاتية والعرضية والجنسية والفصلية فاقبل نعم لو لم يقدر في قوله وما يتوقف عليه اه مضاف محذوف لا يمكن ذلك التوجيه لكن قد عرفت انه محتاج الى التقدير وترك النوعية والعرضية العامة لان النوع تمام الماهية وذكره في باب الكليات لتكميل الصناعة او لتوضيح الاخوة او لكونه معرفا والعرض العام لا مدخل له في الايصال ويمكن ان يقال انه في صدد التمثيل قوله فان الموصل الى التصورات يتوقف على هذه الاحوال يستفاد من ظاهره ان ما يتوقف عليه الايصال عبارة عن هذه الاحوال وقد عرفت ما فيه فالمراد ان الموصل الى التصورات يتوقف على معروضات تلك الاحوال توقف الكل على اجزائه لا على انفسها اذ لا مدخل لنفس الاحوال في الايصال قوله بلا واسطة احترازا عن الاقضية فانها تتوقف على الكليات الخمس بواسطة القضايا المتوقفة على اطرافها من الموضوعات والمحمولات قال الشريف في الحاشية الصغرى احوال المعلومات التصورية المبحوث عنها في المنطق ثلاثة احدها الايصال الى المجهول تصوري وذلك في الحدود والرسوم وثانيها ما يتوقف عليه الايصال الى المجهول التصوري توقفا قريبا ككونها كلية وذاتية اه وثالثها ما يتوقف عليه الايصال الى المجهول التصديقي توقفا بعيدا اي بواسطة ككونها موضوعات ومحمولات والمبحث عنها في ضمن باب القضايا وكذا احوال المعلومات التصديقية ثلاثة اقسام احدها الايصال الى المجهول التصديقي وذلك في مباحث القياس والاستقراء والتمثيل التي هي انواع الحجية وثانيها ما يتوقف عليه الايصال الى المجهول التصديقي توقفا قريبا وذلك في مباحث القضايا وثالثها ما يتوقف عليه الايصال الى المجهول التصديقي توقفا بعيدا ككون المعلومات التصديقية مقدمات وتوالي انتهى فاقسام الموصل الى التصور والتصديق المجهول والتصديق في المنطق خمسة الموصل القريب الى التصور وهو المعارف والموصل القريب الى التصديق وهو الحجج والموصل البعيد الى التصور وهو القضايا والموصل البعيد اليه وهو الموضوعات والمحمولات والمقدمات والتوالي فليفهم قوله وككون التصديقات قضية عطف على قوله ككون التصورات كلية وقد عرفت انه لا مسامحة فيه فكذا لا مسامحة فيه نعم لو كان كل منهما تمثيلا لنفس ما يتوقف عليه الايصال لكان في كل منهما مسامحة لكن قد عرفت ان هذا القول محتاج الى التأويل فبعد تأويله لا حاجة الى تأويل كل منهما قوله فموضوع المنطق فذلكه باجمال ما فصله قبل قوله مقيد بصحة الايصال وهو المراد بنفعها في الايصال في قول الشارح من حيث نفعها في الايصال على ما نقل عنه وهذا النفع بهذا المعنى متحقق في الاقسام الخمسة للموصل لا يقال المتبادر من النفع في الايصال انها اسباب بعيدة للايصال وليست بموصلات فيكون

لا صدره بالامكان لاستلزام هذا التوجيه الترجيح بلا مرجح لكفاية مثال واحد او اثنين في التمثيل

واشارة الى النفاة الظاهرية بين ما نقل عن الشريف وبين ما اشرنا اليه والى دفعها ايضا بان غاية ما ذكرناه كون القسم الخامس موصلا ابعد الى التصديق سواء كان تصورا او تصديقا وهذا حاصل ما ذكره الشريف ايضا لا يقال فعل هذا بانهم اكنساب التصديق عن التصور وقد قالوا بانتاعه لا يقال ذلك الامتناع في الموصل لا في الموصل الابعد لا في الموصل للمولى قدر خليل

احوال المعلومات اللاحقة لها لكن لا من تلك الحثيثة بل من حثيثة اخرى من كون تلك المعلومات موجودة في الذهن او غير موجودة او بوجود مطابق للاشياء الخارجية في المساهية او غير مطابق فيها وكونها ممكنة وحادثة وقديمة وغير ذلك والسرفيه انه لو بحث في المنطق عن جميع احوالها لكان جميع العلوم علما واحدا وهو بط فعلي هذا يكون للقياس المذكور احترازا بهذا بحسب النظر الظاهر والذي نقول ان هذا القيد يسان الواقع اذ الواقع في المنطق انما هو البحث عن احوال المعلومات من حيث نفع تلك المعلومات في الايصال وانما قيده لئلا يحتمل ما هو خلاف الواقع على تقدير الاطلاق والعجب من بعضهم انه جعل قيد الذاتية في التعريف قيدا واقعيا لمثل ما ذكرنا من الوجه وجعل هذا القيد احترازا ومن البين ان الوجه القائم على كون قيد الذاتية قيدا واقعيا قائم على كون هذا القيد واقعيا ايضا فالظاهر فيه ما ذكرناه قوله باعتبار نفعها اى التصورات والتصديقات الظاهر انه متعلق ببحث ويحتمل ان يكون متعلقا باللاحقة على محاذاة ما اشار اليه المحشى فالقول بانه لا يتعلق باللاحقة على مذاق المحشى غفول عن التفصيل السابق للمحشى نعم لا يتعلق هذا باللاحقة على ان يكون ضمير نفعها راجعا الى الاعراض لكن لا نقول به قوله هي الايصال قد عرفت مناساته ان كان المراد بالحقوق القيام والعروض فالتثليل بالمبادئ صحيح بل هو الاولى وعلى هذا لا حاجة الى تأويل الايصال بالموصل وان كان المراد به الجمل والمتبادر منه الجمل مواطأة فقيه مسامحة حيث ذكر المأخذ وارىد المشتق والظاهر ان هذا المقام مقام بيان محمولات مسائل المنطق ولما كان المتبادر من الجمل هو الجمل مواطأة فلا بد من التمسك وقوله كفاي الحدود والرسوم ابرادهما بالجمع باعتبار افرادهما الشخصية او اراد بالجمع ما فوق الواحد واعله انما لم يقل كفاي الاقوال الشارحة والاقبسة ليكون الكلام في الموصل الى التصور والموصل الى التصديق على نسق واحد اشارة الى ان اطلاق القول الشارح على الناقص لاسيما على الرسم الناقص مخجل اذ لا يوجد فيه شرح وايضاح واذا جوزوا بالاعم والاختص في الرسم الناقص وبالاغم فقط في الحد الناقص ويمكن ان يقال الاقوال متبادر في الالفاظ والكلام ههنا في المعاني الموصلة وهذا واراد بالاقبسة الحجج ليكون الاستقراء والتثليل داخل فيها كذلك قبل لكن جعلهما من الواحق يقتضى خروجهما عنها قوله وما يتوقف عليه الايصال اه معطوف على قوله الايصال فيلزم ان يكون هذا ايضا من الاحوال مع انه خلاف الواقع على انه منساق لما سبق من ان الاحوال لا تدخل لها في الايصال فالمراد احوال ما يتوقف عليه الايصال على تقدير مضاف والمعنى ان تلك الاحوال هي الايصال واحوال ما يتوقف عليه الايصال مثلا الحيوان الناطق حدثام موصل الى الكنه واحوال الحيوان والناطق مثل جنسية الاول وفصلية الثاني فقولنا الحيوان جنس في قوة ان يقال موصل ايصالا بعيدا وكذا الكلام في البواقي وما قيل من ان هذا على تقدير ان يراد بما يتوقف عليه الايصال ما صدق واما اذا اريد به المفهوم لا يحتاج الى التوجيه فان هذا المفهوم مرجع للمحمولات المذكورة في المنطق فليس بشئ لانه ان اراد بالمفهوم مفهومات الاشياء الخارجية فليس ذلك بمرجع لمحمولات مسائل المنطق وان اراد بالمفهوم الاحوال التي قدرناها

هو المولى محمد امين في رسالته
وبعد المولى قره خليل منه

الفاسد يحتاج الى معرفة تلك الاوصاف والاعراض لكن الكلام ههنا في التعريف بالجهة
 الاولى والذاتية لا في التعريف بالجهة الثانية العرضية على ان ذلك ليس بلازم في التعريف
 الثاني لان الكلام ههنا قبل الشروع واما ثانيا فلان الاعراض ههنا عبارة عن الاتصال
 وما يتوقف عليه الاتصال كما ستقف عليه فعلى ما ذكره في الجواب يلزم ان يكون لمعرفة
 تلك الاوصاف مدخل ونفع في نفسها ولا يخفى ما فيه من القساد فلذا لم يلتفت المحشي
 الى جواب ايراده اصلا واثار بقوله اذ الحبيبة قيد الموضوع الى سقوط ايراده المبني
 على ما زعمه فاقبل من ان قيد الحبيبة قد يكون جهة البحث بان يكون بيانا لنوع الاعراض
 الذاتية فلما رجع المولى المذكور ضمير نفعها الى التصورات والتصديقات وقال ان قيد
 الحبيبة بيان لجهة البحث والاعراض الذاتية لكان صوابا فالمحشي مخطئ في الحصر
 على كون الحبيبة قيدا لموضوع اذ يحتمل ان يكون بيانا لجهة البحث والبرهان مخطئ
 في القول بتوقف الاتصال الى المجهولات على تلك الاوصاف على زعم المحشي مع ان نفس
 الاتصال الى المجهول وان لم يتوقف على معرفة تلك الاوصاف بناء على ان من لم يعرف المنطق
 يقدر على اكتساب المجهولات فعلى هذا يكون الحق مع المحشي لكن تميز الفكر الصحيح
 عن الفاسد يحتاج الى تلك المعرفة والابرز ان لا يكون المنطق محتاجا اليه فعلى هذا
 يكون الحق مع برهان الدين انتهى ملخصا ففيه بحث ايضا اما اولا فلان كون الحبيبة
 بيانا للاعراض الذاتية يقتضي ان يكون تلك الحبيبة محمولات مسائل المنطق وليس في المنطق
 مسألة محمولها النفع في الاتصال لاحقيقة ولانها وبلا نعم محمولات مسائل المنطق
 الاتصال وما يتوقف عليه تأويلها كما سيحى لكن الكلام ليس فيه واما ثانيا فلان
 جعل الحبيبة بيانا للاعراض الذاتية وجعل ضمير نفعها راجعا الى التصورات والتصديقات
 فاسد يقتضي ان يكون نفع التصورات والتصديقات محمولات مسائل المنطق واما ثانيا
 فلانه على تقدير الارجاع المذكور لا معنى لكون الحبيبة بيان الاعراض الذاتية واما اربعا
 فلان الكلام ههنا انما هو في تعريف المعلومات لا في تعريف المعرفة وتميز الفكر
 الصحيح عن الفاسد واما ما اشار اليه الش في فصول البدايع من ان قيد الحبيبة ههنا محتمل
 للامر بن فليس مراده انه محتمل لكونه قيدا لموضوع ولكونه بيانا للاعراض الذاتية
 على ما توهم ٨ بل مراده انه محتمل للتعليق بالبحث والاعراض على ما اشار اليه المحشي مع كونه
 قيد للموضوع على كل تقدير ولو سلم فلا يكون كلامه دليلا على ما ذكره المحشي ومنشأ غلطهما
 ههنا لفظ النفع الواقع في القيد المذكور بناء على انه متبادر في العلم والمعرفة لكن لا نفع لهم فيه
 لانه بمعنى صحة الاتصال على ما نقل ٣ عن المحشي ههنا فلا وجه لما توهمه ذلك المولى
 ومن تبعه ٥ فالحق مع المحشي وتحقيق هذا المقال من عناية الملك المتعال قوله ولا دخل لها
 في الاتصال الى اه اذ الكاسب هو المعلوم نفسه فوصفه وكذا جز ذلك الوصف وشرطه
 ليس بكاسب وموصل والظاهر ان المراد بالمدخلية المنفية المدخلية في التأثير والامر
 كذلك فان الموصل في الحيوان الناطق مثلا انما هو نفسه مع قطع النظر عن كلبة الحيوان
 والناطق وجنسبة احدهما وفصلية الاخر وذاتيه وان لم يمكن انفكاك هذه الاوصاف
 عنهما فتلك الاوصاف مصاحبات لامور ذات هذا قوله والمقصود اى مصاد صاحب
 التعريف من هذا التقييد ان المنطق له فسادة قيد الحبيبة هو الاحراز عن بعض

٤ واما خامسا فلانه ان اراد بالبيان
 لجهة البحث فهذا عين كونه بيان
 الذاتية الذاتية وان اراده بيان
 للاعراض الذاتية ووجهه فهو عين ما
 سبب البحث ووجهه سابقا وقد بينا انه
 اشار اليه المحشي سابقا قيد الموضوع
 داخل تحت كونه قيد الموضوع
 وان اراد معنى آخر فليبين حتى نتمكن
 عليه ولا يمكن دخول هذا البحث
 في البحث الثالث المذكور
 ٥ وكذا فيه
 وهذا مدار ما قررته القائل ههنا
 بل مدار ما ذهب اليه البرهان على ما
 ٦ وهذا مدار ما ذهب اليه البرهان على ما
 بل مدار ما ذهب اليه البرهان على ما
 اشار اليه في حواشيه
 ٨ التوهم هو المولى قد خلل
 وهو الذي صرح بقوله فموضوع
 المنطق مقيد بجهة الاتصال وهو
 الواقع في الحاشية الصغرى ايضا
 قد خلل

لمحمّل ان يكون بمعنى ان البحث عن العوارض بملاحظة تلك الحبيبة ومعنى ان لحوقها
 للموضوع بواقطتها ويحتمل ان يكون جزء من الموضوع فالحبيبة في مثل هذا الموضوع
 تحتمل اربعة معان ثلثة مندرجة تحت كونها قيداً للموضوع اذا عرفت هذا
 فكون الحبيبة ههنا قيداً للموضوع لا ينافي كونها تعليلاً للبحث او العرّوض
 وغرض المحشى من هذا انما هو بيان عدم كون الحبيبة ههنا جزء من الموضوع
 كما قالوا من ان قوله من حيث نفعها يجوز ان يكون ظرفاً مستقراً على ان يكون حالاً
 من التصورات والتصديقات او صفة بان يكون متعلقاً بالشئ اى يبحث عن الاعراض
 الذاتية الشائعة للتصورات والتصديقات من حيثها وكلاهما اصريح في المقى اعنى
 كون الحبيبة للتقيد مما اشار اليه المحشى من كونها للتعليل فغفول عن كون التقيد
 في مثل هذا الموضوع شاملاً للتعليل فترجح المحشى لكون الظرف لغوا وكون الحبيبة
 تعليلاً انما هو لاجل ان لا يراد بالقيد المذكور امر آخر وراء التعليل والذين غفلوا قالوا
 ما قالوا قوله باعتبار المعنى يعنى ان الاعراض اسم جامد لا يصح تعلق الظرف به
 الا باعتبار المعنى اى معنى الفعل المنفهم من الاعراض ولا يخرج الظرف بذلك
 عن اللغوية لان متعلقه مذكور معنى وان كان غير مذكور لفظاً اى اللواحق بناء على ان
 العرض الذاتى ما يلحق الشئ لذاته اه قوله والضمر راجع الى التصورات والتصديقات
 سواء كانت كلمة من متعلقة ببحث او بالاعراض لالى الاعراض الذاتية اذ لو رجع الضمير اليها
 لزم ان يكون الحبيبة بياناً للاعراض الذاتية وهو مخالف لما حققوا من ان قيد الحبيبة
 ههنا قيداً للموضوع بل لا يصح ههنا كون الحبيبة قيداً للاعراض على ما سنحقيقه
 فاقبل من ان تقيد بكل من الاعراض والموضوع يستلزم تقيد الاخر الا ان الاقرب
 ما ذكره المحشى كلاماً مختل ٩ قوله اذا الحبيبة اى الحبيبة المذكورة في اكثر تعاريف العلوم
 ومن جعلتها هذه الحبيبة في هذا التعريف لما عرفت ان بعض الحبيبة بيان للاعراض
 الذاتية كما في قولهم موضوع علم الطب بدن الانسان من حيث يصح ويمرض اه ولك
 ان تقول في البيان اذ الحبيبة المذكورة في هذا التعريف واعلم ان المحشى ساق هذا
 الكلام رد المولى برهان الدين حيث جعل الحبيبة قيداً للاعراض وارجع ضمير نفعها
 الى الاعراض فورد عليه ان هذه الاعراض اوصاف للتصورات والتصديقات ولا دخل
 لها في الايصال الى المجهولات وانما الموصلى وجزؤه نفس التصورات والتصديقات
 فلو كان الحبيبة قيداً للاعراض وكان ضمير نفعها راجعاً اليها لزم ان يكون لتلك الاوصاف
 والاعراض مدخل ونفع في الايصال الى المجهولات وهو خلاف الواقع واجاب عنه
 المولى المذكور بما خاصه انه وان لم يكن لنفس تلك الاوصاف والاعراض مدخل
 في الايصال لكن لمعرفة ما دخل في الايصال المذكور مثلاً ما لم تعلم ان الحيوان جنس والناطق
 فصل وان المركب منهما حد تام لان تعلم انه موصل الى الكنه وكذا الحال في القياس فللاشارة الى
 هذا قيد والاعراض ههنا بالحبيبة المذكورة ولا يخفى ما في هذا الجواب اما ولا فلان التوجيه
 المذكور بما لا يدل عليه لفظ التعريف واما ثانياً فلانا لان ان الايصال موقوف على معرفة تلك
 الاوصاف والاعراض وكثير من المحصلين يحصلون مقاصدهم التصورية والتصديقية
 من غير اطلاع منهم على تلك الاوصاف والاعراض نعم تمييز الفكر الصحيح عن الفكر

لا هذا نقل بالمعنى وهو اولى من قوله
 من ان كلاماً من قبيل الاعراض
 ونن قبيد الموضوع يستلزم
 الاخر فانهم انما على تقدير
 وذلك لانه لا يراد بالاعراض
 رجوع ضمير نفعها الى الاعراض فمع
 قطع النظر من قباده غير مسلم
 في ذاته ولا سلم الاستلزام فلا وجه
 للعدول عن التصريح الى الدلالة
 الالترائية المجهولة في التعاريف
 على تقدير رجوع الضمير الى
 التصورات والتصديقات فلا ينكره
 المحشى لكن لا يضره

كالنفس دون مذهب الآخرين منهم من ان مدرك الكل هو النفس الناطقة حقيقة
لبس بشيء لان الظاهر ان المراد بالانسان المعروف هو حقيقته اذ لا حق للهيكلي
انما هو التعجب بالمعنى الثاني ثم ان كون الحواس مدركة مذهب ضعيف فلامعنى
لبناء التمثيل عليه واسم قوته فلا يندفع المساحة بالبناء عليه ايضا لان هيكلي الانسان
لبس منحصر في الحواس فالحق ان مثل هذا صادر عن النظرة الاولى ثم المراد بالحركة
بالارادة هو الانتقال من مكان الى مكان آخر ويسمى حركة ابنة ونقله وهو لاحق للانسان
بواسطة انه حيوان فيصح التمثيل وما وقع في تعريف الحيوان بانه جسم حساس متحرك
بالارادة فالمراد به مبدأ الحركة فلا يرد ان الحركة جزء من الحيوان وهو جزء من الانسان
فالحركة جزء من الانسان فلا يصح التمثيل به للعرض الخارج وقوله كالضحك اه هكذا
في اكثر النسخ وهو الموافق لقريبه وفي بعض النسخ والضاحك للانسان وهو صحيح
ايضا والمراد بالضحك ماهو بالقوة لان ماهو بالفعل وان كان من الاعراض اللاحقة
للانسان بواسطة التعجب لكنه لكونه بالفعل اخص من المعروف فله بعد من الاعراض
الذاتية نعم قد قيل في مثله ان العرض الذاتي هو المفهوم المردد بين الضحك بالفعل
وبين عدمه فليطلب من محله وههنا ما بحث شريفة اوردا بعضهما في شرح كلام الشارح
فتذكر قوله يبحث عنها اي عن الاعراض الذاتية على ما هو الظاهر من السوق
وارجاع الضمير الى احوال التصورات والتصديقات وان كان مناسباً لرجوع ضمير نفعها
الى التصورات والتصديقات لكنه ارجاع من غير مرجع فان اراد بالاحوال الاعراض
الذاتية فيعود الى الاول مع ان ذلك لبس بسالم عن تفكيك الضميرين واعلم ان كلمة
من حيث قد تكون الاطلاق كما في قولهم الانسان من حيث هو وكذا وقد تكون للتقييد
كما قلنا الانسان من حيث انه اسود زنجي وقد تكون للتعليل فاشار المحشى بقوله بسبب
نفعها الى انها للتعليل هنا اي للتعليل البحث فكانه قال البحث عن الاعراض الذاتية
للتصورات والتصديقات لكونها نافعة في الايصال الى المجهولات فيكون كلمة من للتعليل
كما في قوله بما خطبناهم اغرقوا فيكون قوله من حيث نفعها ظرفاً لغوا متعلقاً ببحث
او بالاعراض باعتبار معنى اللواحق وحاصل المعنى ان البحث عن الاعراض الذاتية
او ان لحوق تلك الاعراض لها انما هو لاجل النفع في الايصال على معنى انه لولا ان لها
مدخل في الايصال لم يبحث عن الاعراض الذاتية لها او لم يلحق تلك الاعراض لها
هذا ما قيل فيه ويرد عليه ان المحشى سبصر بان الحبيبة قيد للوضع فكيف تكون
للتعليل البحث او العروض اي الحقوق واجيب بان تعليل البحث والعروض بذلك يشعر
بان البحث المذكور لبس عن مطلق الاعراض الذاتية لها بل عن الاعراض الذاتية التي
اتلك الحبيبة مدخل في عروضها والام تكن باعثة على البحث عنها وكذا الخال في تعليل
العروض والحقوق فيعلم على كل تقدير ان تلك التصورات والتصديقات لبست
موضوع المنطق مطلقاً بل مقيدة بالحبيبة المذكورة ولا يخفى ما في الكل ونحن نقول
كلمة من حيث وان كان محتملاً للامور الثلاثة اي الاطلاق والتقييد والتعليل لكنها
في تعريفات العلوم اما بيان للاعراض الذاتية كما في قولهم موضوع علم الحساب العدد
من حيث الجمع والتفريق والتقسيم واما تقييد الموضوع كما ههنا ثم قيد الموضوع

١ مصدر ذلك ارجاع عن الول
٢ قد خيل
٣ اما في الجواب فظاهر واما
٤ في بيان القائل السابق فنحن
٥ عدم اطلاعه على المناقاة المذكورة
٦ وتقرير التعليل مقابلاً للتقييد
٧ اي في سائر الواضع

بالتمثيل وقال المتأخرون بعدمه فلا نزاع بينهم في وقوع البحث عن مثل هذا الجزء
 وإنما النزاع في اعتبار القيد وعدمه وفيه ان مثل هذا التوجيه لا يساعده ما حققه القدماء
 من ان المطلوب في العلم هو الآثار المختصة بالموضوع واللاحق للشيء بواسطة الجزء الاعم
 ليس من الآثار المختصة به فلا يكون مطلوباً في العلم بانبرهان لانه اذا قيد ذلك الجزء بما يجعله
 مساوياً للموضوع الفنى يكون من الآثار المختصة به فلا يبقى لاستدلالهم المذكور فائدة اصلاً بل
 يكون في غير موقعه على انه اذا قيد ذلك الجزء بما يساويه للموضوع فان كان ذلك القيد داخل
 في حقيقة المعروض لكان الحقوق لذاته لا لجزئه وان كان خارجاً كان الحقوق للخارج المساوى
 للجزء الاعم والكلام فيه مع انه على ما ذكره يكون النزاع بينهم لفظياً فالحق ما اشار اليه
 بعض الافاضل قوله ما يلحق الشيء ام يحتمل ان يكون المراد بالحقوق القيام والعروض بالتمثيل
 بمبادئ المحمولات في موقعه بل هو الاولى واليه اشار الشارح في فصول البدائع وقرر
 بان المراد بالواسطة في تعريف الاعراض الذاتية والغريبة هي الواسطة في الثبوت
 ويحتمل ان يراد بالحرق الجمل ففي التمثيل بالمبادئ مسامحة مشهورة النظائر واليه اشار
 الشريف العلامة في حواشي شرح المطالع وقرر بان المراد بالواسطة المذكورة هو الواسطة
 في العروض كما اشارنا اليه في شرح الشرح ثم اقول لعل وجه ما اشار اليه الشارح
 من كون المراد بالواسطة ان الواسطة في الثبوت هو انه اذا اريد بالحقوق القيام كما اشار اليه
 فلو كان الواسطة المذكورة ح الواسطة في العروض لزم قيام العرض اى العرض اللاحق
 بالعرض اى الواسطة المذكورة وذلك القيام بط عند الغلاصة وهذا المحذور لا يلزم
 عند كون تلك الواسطة واسطة في الثبوت هذا ولم يلزم قيام العرض بالعرض على ما
 ذكره الشريف اذا لجل انما يكون فيما يشتمل على الذات لم يبق له حاجة الى جعل
 تلك الواسطة واسطة في الثبوت بل قررناها على ما هو الظاهر منها لكن المسامحة التي
 اشار اليها الشريف انما تكون اذا حل الجمل المشار اليه على ما هو المتبادر منه وهو الجمل
 مواطاة اذ المبادئ لا تحمل مواطاة على معروضاتها واما اذا كان الجمل اعم من الجمل
 مواطاة ومن الجمل اشتقاقاً على ما اشار اليه المسعود الشرواني في حواشي المطالع فيندفع
 المسامحة المشار اليها قوله لدانه اللام اجلية تقيد التعليل لاصالة مفيدة للتقوى
 كما هو المتبادر وكذا الكلام في الاخيرين قوله لتعجب والحركة بالارادة والضحك
 نشر على ترتيب الملف في اسكل مسامحة في التمثيل حيث ذكرنا ما اخذ وايد المشتق لكن
 على تقدير ان يراد بالحقوق الجمل واو اريد بالحقوق القيام والعروض على ما ذهب اليه
 الشارح فليس في التمثيل مسامحة قطعاً بل وقع التمثيل بما هو اللازم وقد عرفت انفساً
 تحقيقه والتعجب يطلق على ادراك الامور الغريبة وعلى الهيئة الانفعالية التابعة
 لذلك الادراك اما بطريق الاشتراك او بطريق الحقيقة والمجاز فهو اى التعجب
 بالمعنى الاول مثال اللاحق لذاته وبالمعنى الثاني مثال اللاحق لامر خارج فالمراد ههنا
 هو المعنى الاول والمراد بمعرضه اعنى الانسان انما هو التعجب بالمعنى الثاني لا بالمعنى الاول الذى
 كلامنا فيه فالقول بان في التمثيل المذكور مسامحة من حيث ان الانسان مركب في الخارج
 من النفس الناطقة ومن البدن الان يبنى على مذهب بعض الحكماء من ان الحواس مدركة

لاقره خليل
 مثلا

الذاتية نافعة في الايصال الى المجهولات وما قبل ٧ من ان تلك الاعراض الذاتية وان كانت
اوصافا للتصورات والتصديقات الموصلة ولم يكن انفسها موصلة لكن تلك التصورات
والتصديقات انما تكون موصلة الى المجهولات بعد تميز الموصلة عن غيره والتميز انما هو
بالاوصاف والاعراض الذاتية فانك ما لم تعلم ان الحيوان جنس والناطق فصل والمجموع
حد لا تعلم انه موصل الى معرفة الانسان وكذا الحال في التصديقات ايضا فيكون لهذه
الاوصاف والاعراض الذاتية دخل تام في الايصال فقوله من حيث تقعها في الايصال
قيد للاعراض وضمير تقعها راجع اليها انتهى فمردود اما اولا فلا نهم اتفقوا على ان
الحيثية ههنا قيد للموضوع لا بيان للعرض الذاتي وامانا فلما اشترنا اليه من ان الاعراض
الذاتية ههنا عبارة عن الايصال وما يتوقف عليه توقفا قريبا او بعيدا واما ثالثا
فلان الموصل الى المجهول انما هو التصورات والتصديقات ولا يلزم في كونها موصلة
ان تكون اوصافها متميزة اصاحب الفكر ولو سلم فلا دلالة في التعريف عليه ولو سلم
فانما يصح ما ذكره لو كان تلك الاوصاف والاعراض مغيرة للايصال وقد حققوا بان مرجع
تلك الاعراض والاوصاف هو الايصال فلا معنى لكونها نافعة في الايصال قطعا فالحق
ان هذا لتوجيه فاسد من وجوه وان عانده بعضهم ٩ ثم اقول وانما قيد الموضوع اعني المعلومات
التصورية والتصديقية بهذا القيد اعني حيثية النفع في الايصال اذ لو لم يقيد به
لزم ان يكون المنطقي باحثا عن جميع احوال المعلومات التورية والتصديقية وهو
خلاف الواقع لان المنطقي انما يبحث عن احوالها باعتبار نفعها في الايصال الى المجهولات
واما احوال المعلومات لامن هذه الحيثية اعني صحة الايصال ككونها موجودة في الذهن
او غير موجودة وكونها مطابقة لما هيات الاشياء او غير مطابقة الى غير ذلك من احوالها
فلا بحث للمنطقي لعدم كون عرضها متعلقا بها فالقيد المذكور ههنا قيد واقعي
كقيد الذاتية في التعريف بناء على ان بحث المنطقي عن احوال المعلومات انما هي
من هذه الحيثية فتدبر بالله التوفيق قوله وان العرض الذاتي اه لم يكتف بالضمير بان يقال
وهي او وهو اي العرض الذاتي الدال عليه الاعراض الذاتية لان الثاني تكلف والاول
مخالف لما قيل ان التعريف الماهية لالافراد ثم اقول لما كان العرض الذاتي مذكورا
في تعريف المنطق المأخوذ من الجهة الاولى وكان التعريف الاول على مذاق
التأخرين فسر المحشى ٧ الاعراض الذاتية الواقعة فيه على مذهب التأخرين فيها ايضا
وهو كون اللاحق اعم من ان يكون لذاته او لجزئه او مساويه واما القدماء ابحاب التعريف
الثاني فقد حققوا بان العرض الذاتي الذي يبحث عنه في العلم ما يلحق الشيء لذاته
او لما ساويه جزءا او خارجا كالتمتع للانسان لذاته والضحك والتكلم له لنطقه فهم لم يعتبروا
اللاحق للشيء بواسطة الجزء الاعم مثل الحركة بالارادة للانسان بواسطة انه حيوان
وبين الفريقين مباحث كثيرة تطلب من محله وهل هو نزاع لفظي يرجع الى تفسير اللفظ
او نزاع معنوي قال بعض الافاضل هو نزاع معنوي ما له هل يبحث عنه في العلوم المدونة
في الواقع او انه هل ينبغي ان يبحث عنه فيها وظاهر ان مثل هذا نزاع معنوي يلبق
ان يقع معركة للآراء وقيل ان زاعهم انما هو في ان ذلك الجزء اذا بحث عنه في الفن
هل يكون مقيدا بامر مساو لموضوع الفن اذا لم يكن ذلك القيد مذكورا قال القدماء

لا يفي في دفع ما يرد على جعل الخبيثة
بيانا للاعراض الذاتية من ان
الموصل هو التصورات والتصديقات
والاعراض الذاتية اوصاف لها
لا تدخل لها في الايصال
٧ هو المول بهان الدين
٧ قد خيل في كون القيد
فاشارة الى الدقة في معنى
المذكور واقعا والى ان معنى
الواقعي ما هو وان فائدته هي
هو والى ان قيد الذاتية ان تم كونه
واقعا ثم هذا ايضا
٧ وهذا البيان يدفع ما قيل في باد
من صنيع المحشى ههنا حيث فسر
العرض الذاتي بالتفسير المذكور
ولم يفسر فيما بعد ان هذا متفق
عليه بين القدماء والتأخرين وذلك
لان بيانه ههنا دليل على انه مذهب
التأخرين واما عدم بيانه فيما بعد
فلا حالة الى محل آخر ويجوز
اشار بهذا الصنيع الى ترجيح مذهب
التأخرين فافهم

الطبيعية هي السطوح والاجسام التعليية والخطوط ولم يقبل احد من الفلاسفة بان المبدأ الفياض واسطة ههنا في الانقسام واما الامر بساويه ٧ سواء كان جزءه او خارجا عنه على ما هو التحقيق بان يكون هناك واسطة في العروض فبعضها اولاً وبالذات وللعرض بتبعيتها على مانص عليه الشريف فالعرض الذاتي ما يستند الى الذات اما بلا واسطة كما في العرض الاول او بواسطة ما يستند اليها بلا واسطة كما في اللاحق لامر يساويه واما ما يلحق الشيء بواسطة الاعم جزءا او خارجا كالحركة اللاحقة للابيض بواسطة كونه جسما او الخارج الاخص كالضحك العارض للمحيوان بواسطة كونه انسانا او المبين كالحرارة اللاحقة للماء بواسطة النار تسمى اعراضا غريبة لعدم كونها مستندة الى الذات ففيها غرابة بالقياس اليها والعلوم لا يبحث فيها الا عن الاعراض الذاتية لموضوعاتها لان المقصود في العلوم بيان احوال موضوعاتها والاعراض الذاتية للشيء اعراض له في الحقيقة واما الاعراض الغريبة فهي بالحقبة اعراض لاشياء اخرى بالقياس اليها اعراض ذاتية فيجب ان يبحث عنها في العلوم الباحثة عن احوال تلك الاشياء مثلا الحركة بالقياس الى الابيض عرض غريب وبالقياس الى الجسم عرض ذاتي فيبحث عن الحركة في العلم الذي موضوعه الجسم وقس عليها ما عداه فتقييد الاعراض بالذاتية لمجرد التوضيح لما عرفت ان العلوم لا يبحث فيها الا عن الاعراض الذاتية لموضوعاتها فلم يقيد بها تحمل على ذلك ايضا ههنا ثم ان المراد بالبحث في العلم عن الاعراض الذاتية رجوع البحث فيه اليها اما بان يجعل موضوع العلم ٩ موضوع المسئلة ويحمل عليه ما هو عرض ذاتي له واما بان يجعل نوحه موضوع المسئلة ويحمل عليه ما هو عرض ذاتي لتلك النوع وما يعرضه لامر اعم لكن بشرط ان لا يتجاوز عموم موضوع العلم صكه دول الفقهاء كل مسكر حرام واما بان يجعل عرضه الذاتي او نوعه موضوع المسئلة ويحمل عليه ما هو عرض ذاتي له او ما يعرضه لامر اعم لكن بالشرط المذكور ايضا والالكان في كلتا صورتين من الاعراض الغريبة فعلى هذا يتدفع ما يمكن ان ينوهم من ان الاعراض الذاتية محمولات لمسائل العلم وما من علم الا ومحمولات اكثر مسائله اخص من موضوعه فيلزم حل الاخص على الاعم وهو بطلان كثيرا من مسائل العلم موضوعه ليس موضوع العلم فيلزم ان لا يكون التعريف المذكور جامعا وذلك لانهم وان اجعلوا البيان في تعريفات العلوم كما ذكره الشارح لكن فصلوها بما ذكرنا كما نص عليه الفاضل الدواني وغيره للتصورات والتصديقات اي للتصورات والمصدقات اي المعلومات التصورية والتصديقية والمراد بالاولى ما حصل صورها عند العقل مجردا عن الاذعان والثانية ما حصل صورها عند العقل على وجه الاذعان والقبول من حيث نفعها اي تلك المعلومات في الاتصال الى تحصيل المجهولات التصورية والتصديقية فتقوله من حيث اه اما متعلق ببحث الاعراض على ما يفهم منها معنى اللواحق او ظرف مستقر حال عن التصورات والتصديقات او صفة لها وعلى النقادر فضمير نفعها راجع الى التصورات والتصديقات لالى الاعراض الذاتية اذ الحثية ههنا قيد الموضوع لا بيان للاعراض الذاتية اذ الاعراض الذاتية ههنا عبارة عن الاتصال وما يتوقف عليه الاتصال كما ستقف عليه ولا معنى لكون تلك الاعراض

٢ عطف على قوله اما لذاته فلا

٩ وهذا نادر جدا

التصديق بموضوعية الموضوع والتصديق بالغاية ايضا اذ لو لم يكن ذلك المجتهد عنه
مثلا موضوعا له لما بحث عنه في ذلك العلم فالتصديق بموضوعية الموضوع مترتب
على التصور بالرسم اللازم لكل طالب كثرة تضبطها جهة واحدة فلذا اكتفى به
في تلك الكلية وانما لم يكتف بتلك الاشارة في معرفة الغاية اشارة الى الاهتمام بشانها
وان الاهتمام بها فوق الاهتمام بمعرفة موضوعية الموضوع الا يرى ان في كل من التصور
والتصديق بالغاية ما هو واجب عقلا على الطالب المذكور وهو التصور بوجه ما
والتصديق بقاء ما ليس في التصديق بالموضوع ما هو واجب عقلا بل هو امر
استحسانى قطعنا على ما شربنا اليه فلذا اكتفى الش في تلك الكلية بالامرين واما في بيان
عاداتهم فقد ذكر الامور الثلاثة لكون العادة وافقه عليه فبهذا البيان حصل الالتئام
بين الكلامين وارتفع الغين من البين لكن الاولى ان يذكر معرفة الموضوع في تلك الكلية
ليحصل الالتئام التام عند الخواص والعوام هذا هو التحقيق في المقال فدع عنك
ما قيل او يقال قال الش المحقق فنقول اه اذا عرفت ان من حق كل طالب علم تضبطه
جهة واحدة ان يعرفه بتلك الجهة اه ولك ان تقول اذا عرفت ان عادة العلماء جرت
على تقديم الشهورات الثلاثة على الشروع في المسائل فنقول مقتضا على اثرهم مشبرا
الى تلك الامور الثلاثة معرفا للمنطق باعتبار الجهة الاولى الذاتية المنطق وهو في اللغة
مصدر كالنطق ظاهريا وهو ظاهر وباطنيا بمعنى التعقل ولكون ظهور القوة النطقية
بهذا الفن سمي به فكانه منبع النطق ومعدنه والظاهر ان المراد به ههنا المسائل المخصوصة
لقوله علم اى اصول وقوانين وما قيل من ان اسماء العلوم كالمنطق والنحو وغيرها
يطلق على المسائل المخصوصة وعلى التصديقات بتلك المسائل وعلى الملكية الحاصلة
من مزاوله تلك التصديقات وعلى المفهوم الكلى الاجمالى الشامل لجميع تلك المسائل
والثلاثة الاول لا تقبل التعريف بالطريق المعتاد وانما يعرف المنطق مثلا باعتبار المعنى
الرابع ففيه انه ياباه قوله علم اى اصول وقوانين اذ لا يصح الجمل ح وقد ارتضى القائل
بهذا التفسير وان اراد بالمفهوم الشامل مجموع المسائل فهذا ليس امرا غير الاحتمال
الاول اعنى كون العلم عبارة عن المسائل مع ان بعض الافاضل صرح بان المفهوم الكلى
الشامل شامل لكل واحد من الثلاثة السابقة وهو الظاهر فالحق ان المنطق ههنا
عبارة عن المسائل المخصوصة والتعريف الآتى رسم له على ما هو المطلوب ههنا
لان معرفته بحسب حده لا تحصل الا بالعلم بجميع مسائله يبحث فيه اى في ذلك العلم
عن الاعراض الذاتية وهو الخارج المحمول الذى يلحق الشئ اما لذاته اى بلا واسطة
في العروض بان يكون هناك عروض واحد منسوب الى الواسطة اولا وبالذات
والى المعروض ثانيا وبالعرض كما في الحركة بالنسبة الى جالس السفينة وبلا واسطة
في الثبوت ايضا كما نص عليه الشريف في الحاشية الصغرى وما قيل من ان المنطق
في العرض الاولى اى العارض لذاته انما هو الواسطة في العروض لا الواسطة في الثبوت
بشهادة انهم عدوا الالوان من الاعراض الذاتية للسطوح مع انها فاضت دليها من المبدأ
القياس وهو واسطة في الثبوت فبعد المخالفة لما صرح به سيدهم يرد عليه ان هذا
مخالف ايضا لما صرحوا به من ان القائل للانقسام اولا وبالذات في انقسام الاجسام

وهو الفاضل اللارى في حواشى
الهداية

في قوله جرى عادة العلماء الى التصور بالتعريف المأخوذ منها بل بأباه عادتهم ايضا
 حيث يقدمون بيان الغاية على بيان الموضوع ولو كان الامر كما ذكره لزم ان يكون
 الامر على العكس وكذا ما قبله يمكن ان يكون ضميرها في قوله ويحصل الشعور بها ارجعا
 الى الجهة مراد بها الجهة الوحيدة الذاتية على الاستخدام اولى الكثرة على ان يكون المراد
 بالشعور بالكثرة التصديق بالموضوع بناء على انه لازم للتصديق بموضوعية الموضوع
 فيكون من قبيل ذكر اللازم واردة الملزوم انتهى اذ لا شك ان مثل هذا مما لا يدل عليه
 سوق الكلام بل بأباه بيان القوم وعادتهم وسباق كلام الشايع ايضا كما في التوجيه السابق
 مع انه لا يكون مجازا لكون الانتقال فيه من اللازم الى الملزوم وانما يكون كناية على مذهب
 البعض من اهل البيان وكلامه ظاهر في كونه مجازا على انه يحتاج الى قيد ان كانت
 من العلوم المدونة على ما ستقف عليه فاذا كرناه اولا في توجيه الكلام ان صح اهون منها
 وسنبين وجه الصحة بحيث يقبله اصحاب الفطنة قوله ان كانت اى تلك الكثرة
 علما مدونا وفي بعض النسخ ان كان علماء اى ان كان ما ذكر من الكثرة المطلوبة علماء
 والنسخة الاولى لكونها عارية عن التكلف المذكور اولى وما قبل ٧ من ان اسم كان في الاصل
 مبتدأ والمبتدأ عين الخبر فيحوز مطابقة المبتدأ له كطابقته المرجع كما في قولهم من كانت
 املك فلا حاجة الى التاويل بل المطابقة للخبر لكونه محط الفائدة اولى فالنسختان متساويتان
 بل الثانية اولى فقيه ان مطابقة المبتدأ للخبر كعكسه انما هو في صورة كون الخبر
 من المشتقات ولا كذلك ههنا فالمطابقة للمرجع في مثله اولى من المطابقة للخبر وقولهم
 من كانت املك * ليس تأنيث الاسم فيه لاجل المطابقة للخبر بل للاشارة الى ان المرجع فيه
 وان كان مذكرا لفظا لكنه مؤنث معنى ومن البين ان التأنيث في مثله سواء
 واذا رجع احد الجانبين من جهة اخرى كما في المثال المذكور يكون ذلك الجانب اولى
 واما ههنا فغائب التأنيث راجع والعجب من القائل انه كيف يشبهه عليه امثال
 هذا المقال وانما قيد المحشى به لان بعض تلك الكثرة ليس له موضوع يبحث عن اعراضه
 الذاتية فقيه اشارة الى الرد على من ادرج معرفة الموضوع فيما تقدم اذ لو قصد ادراجه
 لقيد بهذا القيد اذ الكلام ههنا في موضوع العلم ولا بد فيه من هذا القيد والظاهر ان هذا
 التقيد بيان ما هو الواقع اذ الموضوع المعهود ههنا انما يحتاج اليه في العلوم المدونة
 قوله لكان اولى والتأنيث اشارة بهذا الى ان الالتئام موجودة في تقرير الشايع وان لم يوجد
 الالتئام التام فيه اما عدم الالتئام التام فيه فظاهر من تقريره واما وجود اصل الالتئام
 فلانه ظهر من المقدمة السابقة الكلية ان كل كثرة تضبطها جهة واحدة سواء كان
 تلك الكثرة من غير العلوم او من العلوم مدونة او غير مدونة من حق طالبيها ان يعرفها
 بتلك الجهة الشاملة للذاتية والعرضية فيستفاد منه قطعا ان كل طالب علم من حقه
 ان يعرفه بالجهة المذكورة الشاملة والالارتفاع الامان والوثوق من الكلية فلا يصح
 ان تقع كبرى الشكل الاول وقد عرفت ان المعرفة المذكورة تكون بالتعريف بالرسم
 المأخوذ من احدى الجهتين وعرفت ايضا ان تلك المعرفة بحصول مقدمة كلية هناك
 هي ان كل مسألة باحثة عن كذا فهي من علم كذا وان كل مسألة لها مدخل في كذا
 فهي من علم كذا ومن البين ان من حصل عنده المقدتان المذكورتان يحصل عنده

هو المولى العباس

لاقره خليل

والا يرى ان الشارح ترك هذا القيد
 في قوله جرى عادة العلماء اذ ظهر
 لان الموضوع المعهود انما يكون
 في العلوم المدونة هذا

معرفة الغاية هذا على معناه اللغوي واما على ما هو المعروف من انه يستعمل للتشبيه
 فعناه ان معرفة الغاية من حق الطالب كما كان معرفة الكثرة بالتعريف من حقه
 فلا كدر فيه اصلا قوله كذلك طرف مستقر مفعول مطلق مجازي صفة لمصدر
 محذوف اي من حقه ان يعرف غايته معرفة مثل معرفة الكثرة بالتعريف في كونها
 قبل الشروع فيها اشار به الى ان المراد بمعرفة الغاية معرفة تصديقية لان ما هو
 من مقدمات الشروع ذلك ليس الا قوله فلهذا جرى اشار به الى ان قوله ولان كل
 متعلق بقوله جرى والى دفع المسامحة الواقعة في كلامه حيث يستفاد من ظاهره
 ان علة الجريان المذكور انما هي الصغرى فقط فاشار بهذا البيان الى ان علة ما هو نتيجة البيان
 السابق فكاه قال لما كان كل علم من حق طالبيه ان يعرفها بتلك الجهة وان يعرف غايتها ايضا
 جرى عادة العلماء قوله اي التصديق بموضوعية الموضوع اه اشار به الى ما قد مناه
 من ان ما هو من مقدمات الشروع التصديق بموضوعية الموضوع فتذكر قوله
 لم يلزم مما تقدم يعني ان التعليل المذكور قاصر اذا الدليل المذكور انما يثبت تقديم الامرين
 لا تقديم الامور الثلاثة كما هو المسمى قبل ٣ انما يرد ما ذكره لو كان قوله وموضوعها من قبيل
 عطف المفرد كما هو الظاهر لكن يحتمل ان يكون من قبيل عطف الجملة بتقدير وجرى عاينهم
 ايضا بتقديم الشعور بموضوعها عطفا له على جرى المعلل المذكور قبله فلا يرد ما اورده
 ولهذا امر بان تأمل وفيه انه لو انفت الى مثل هذا التوجيه لا يمكن توجيه كل ما هو ظاهر
 في الفساد ولا يخفى ما فيه على انه يقال له ما وجه جريان عاينهم على ذلك فان قيل
 ليس له وجه يلزم ان يكون عبثا خاليا عن الفساد وهذا فاسد مع ان الامور الاتفاقية
 لا تكون دائمة او اكثرية على ما قرر في محله وان قيل له وجه وسبب يقال له ما وجهه
 فان كان وجهه ما اشار اليه الشئ فمرد عليه ما اورده المحشى وان كان امرا اخر فبعد
 تسليمه لا بد من بيانه هذا قوله تأمل لعله اشارة الى منع لزوم المذكور وبيانه انه لما كان
 من حق كل طالب كثرة تضبطها جهة واحدة ان يعرفها بجهة واحدة وحينها لم على ذلك
 الطالب ان يعرف اولاه جهة واحدة تلك الكثرة حتى يعرف تلك الكثرة بتلك الجهة
 وتلك الجهة وان كانت اعم من ان تكون موضوعا او غيره لكن لعموم الكلية يندرج لزوم
 معرفة الموضوع فيه فعلى هذا او اكتفى به لثم الامر ايضا لان تلك الجهة شاملة للغاية
 ايضا لكنه صرح بلزوم معرفتها ثانيا اشارة الى الاهتمام بشانها وانحطاط رتبة معرفة
 الموضوع عن رتبة الاعتبار لان التمايز بالموضوعات امر استحساني على ما صرح جوابه
 في قيل من ان الاعم لا يدل على الاخص اصلا ليس بشئ لان ذلك ليس بطريق دلالة الاعم
 على الاخص بل بطريق اندراج الكل تحت عموم الكلية كما اشارنا اليه هذا ما يمكن ان يقال
 فيه وفيه ان اللزوم لمعرفة تلك الكثرة بتلك الجهة معرفة تلك الجهة اما يتصورها
 او بتصديق وجودها والمق ههنا التصديق بموضوعية الموضوع ٩ على التعريف
 مع انهم فعلوا الامر على العكس وما قيل ٩ من ان قوله ان يعرفها بتلك الجهة اشارة الى التصور
 بالتعريف المأخوذ منها وقوله ويحصل الشعور بها اشارة الى التصديق بموضوعها محذوف
 المضاف ٦ غايته انه يحتاج الى الاستخدام او على التقدير في نظير الكلام اي ان كان
 من العلوم المدونة حذف اظهروه تكلف جدا مع انه باباه تخصيص الشئ الشعور

٢
 ط سوني

لا هذا البحث انما هو بالنظر الى ظاهر
 الوجه المذكور والا فهو مستدفع كما
 ستقف عليه من قريب منه
 ٩ ومن البين ان ذلك ليس بلازم
 في معرفة تلك الكثرة تلك الجهة وهو
 ظاهر ولو كان الامر كما ذكرتم عليه
 تقديم التصديق بموضوعية
 الموضوع صح
 ٩ قوله خليل
 اي بموضوعية الموضوع

من ان يكون سبعة عتبا في نظره بل لوجه لهذا التأويل قوله اي التصديق بموضوعها
 كانه اشار الى انه معطوف على الشعور السابق ومثله ملحوظ هنا بقرينة السياق وباقي
 التوجيهات سبق والظاهر ان المراد منه التصديق بموضوعية الموضوع كما سيصرح به
 ومقصوده ههنا انما هو بظ العبارة وانما قلنا المراد ذلك لان ما هو من مقدمات الشروع
 انما هو التصديق بموضوعية الموضوع بان يقال ههنا مثلاً وموضوعه المعقولات الثابتة
 او المعلومات التصورية والتصديقية من حيث الاتصال الى المجهولات واما التصديق
 بالموضوع اي بوجوده فهو من المبادئ التصديقية وقد قالوا بموضوع العلم لا بد وان يكون
 مسلم الثبوت ولا يكون اثبات الوجود فيه من مسائله واما تصور الموضوع فهو من المبادئ
 التصورية هذا ثم ان المحشى اشار لهذا التصديق فاندتين الاول تميز العلم المطلوب
 عند الطالب عن غيره تميزاً ذاتياً وانما كان التميز الحاصل به تميزاً ذاتياً لان التميز المذكور
 لما كان بالموضوعات وكانت تلك الموضوعات عبارة عن الذوات والحمولات احوالاً
 يطلب في العلم نسبتها اليها كان التميز الحاصل بها تميزاً ذاتياً ولذا قالوا تمايز العلوم بمحسب
 تمايز الموضوعات اعتماداً منهم بالتمييز الذاتي وحط التميز العرضي عن درجة الاعتبار
 مع ان التميز يحصل بالحمولات ايضا واما ما قيل ان العلم هو المحمولات المنتسبة
 فذلك للاشارة الى ان المق في العلوم نسبة المحمولات الى الموضوعات وبيان احوالها
 والثاني ازدياد بصيرته في طلبه وان كان اصل البصيرة حاصل بالتعريف وذلك ظاهر
 ايضا فانه اذا حصل التصديق بموضوعية الموضوع فاذا اورد عليه مسألة من مسائل العلم
 ولاحظ موضوعها علم انهما من ذلك العلم الذي حصل له التصديق بموضوعية موضوعه
 علما اكمل من العلم الحاصل من التصور بالرسم لان ذلك انما هو بمعونة القضية الكلية
 المستفادة من التصور بالرسم ولا يحتاج ههنا الى مثله فن قال ان الامتياز بالتصديق
 بموضوعية الموضوع لاجل انه يتوصل به الى قاعدة كلية هي ان كل مسألة يبحث فيه
 عن كذا فهي من هذا العلم وانه يتوصل به الى تعريف العلم ويؤخذ منه بالتصديق المذكور
 وسيلة الى ما به التميز فلم يحصل له بصيرة فضلا عن ازديادها اذ لا حاجة ههنا الى التوصل
 بالقاعدة وان كانت حاصله له ايضا ثم انه لو كان التصديق المذكور وسيلة الى ما به التميز وكان
 التميز المطلوب بالتصديق بموضوعية الموضوع هذا التميز كان التميز الحاصل بالتعريف
 اقوى من التميز بالموضوع وهذا مع كونه خلاف الواقع يهدم قول المحشى وليرداد بصيرته
 فالوجه ما اشرنا اليه قوله وليرداد انما قال ذلك لان اصل البصيرة حاصل بالتعريف
 وهذا انما يكون على تقدير تقدم التميز الحاصل بالتعريف على ما حققناه وقد اعتادوا
 على ذلك في المقدمة فينبوا ولا تعريف العلم ثم غايتهم موضوعه قوله وخلاصة الكلام
 اه اشار فيه اولا الى ترتيب الشارح حيث قدم الكبرى لعمومها على الصغرى بخصوصها
 ثم اشار بقوله فيكون من حق اه الى ان الترتيب منعكس لان حاصله ان كل علم من العلوم
 المدونة كثرة كذلك وكل كثرة فيكون من حق طالبيها ان يعرفها بتلك الجهة اه وهذا
 عين الترتيب الذي اشرنا اليه سابقا فنعلم الخلاصة الجامعة بين الترتيبين وان خفي هذا
 على بعض الناظرين قوله ايضا اي عاد المعرفة عودا اوعاد الحكم بالباقة عودا وحله
 على معنى عاد الباقية عودا وعلى معنى عاد معرفة الغاية عودا ابعد بل فاسد اذ لم يسبق

هذه خيل
 وفيه لطيفة تظهر من قولنا الاتي
 ثم انه لو كان اه

فكيف يدرجان بمساحت شعور واحد ولان الباء في المعطوف عليه للسببية وفي
المعطوف للصلة فلعله اراد به ان قوله وغايتها معطوف على الشعور بتقدير المضاف
ههنا ايضا المحذوف بقرينة السابق لان الشعور السابق منسحب عليه ايضا
وفيه بعد كونه خلاف الظاهر جدا حذف حرف الجر وهو سماعي مع انه ليس من قبيل
حذف المضاف وقبل انه معطوف على صلة الشعور المحذوفة اي على تقديم الشعور
بها وبغايتها وموضوعها وفيه حذف المعطوف عليه مع بقاء العاطف والمعطوف
بل فيه اعتبار جار المعطوف عليه المحذوف في المعطوف والكل بعيد جدا مع ان
فيه جعل الشعور الواحد مشتركا بين الامور الثلاثة ولا يخفى ما فيه وقبل انه
اشارة الى حذف المضاف وان الغاية معطوف على تعريف العلوم على ان يكون
الباء داخلة على الغاية ايضا اي على تقديم الشعور بالمسائل بتعريف العلوم
وبشعور الغاية والموضوع وفيه ان الظاهر من سياق كلام الشارح ان العادة
جرت على تقديم الشعورات الثلاثة لا على تقديم الشعور بالمسائل بتعريف العلوم
وبالشعورين على ما هو اللازم لهذا التوجيه مع انه ليس من قبيل حذف المضاف وهو
ظاهر جدا على ان التعريف من قبيل المعلوم والشعوران من قبيل العلم يمكن ان يقال انه
اراد انه معطوف على الشعور السابق وان ما ذكره يبان لحاصل المعنى اذ لا معنى لتقديم
نفس الغاية في العادة انما هو تقديم الشعور بها وانما لم يصرح به الشارح لوضوحه
بما ذكره وهذا ما شرفنا اليه في الشرح وانما ترك الشارح ذكر الشعور ههنا لكونه متبادرا
في التصور والمطلوب ههنا التصديق بالغاية والموضوع والاوجه ان يقال ان الشعور
اعم من التصور والتصديق وقوله وغايتها وموضوعها معطوفان على تعريف العلوم
 والباء في المعطوف عليه للسببية وصلته اعني المسائل محذوف وفي المعطوف للصلة
 بقرينة ان المجزوء مشعوره او للسببية ايضا بقرينة ان كلامها كما يكون مشعور به
 يكون سببا ٩ للشعور ايضا في المعطوف عليه بحمل الشعور على التصور لوجود
 قرينة المتعلق وفي المعطوف بحمل على التصديق لقرينة المتعلق ايضا اذ
 معرفة الغاية والموضوع من المبادئ التصديقية فعلى هذا لا يلزم المحذورات السابقة
 قوله اي لتصديق بها اشارة الى ان الشعور المحرّض ههنا شعور تصديقي اذ ما هو
 من مقدمات الشعور انما هو التصديق بان غايته كذا وقوله ليرداد جدا
 ونشاطا اه صرح به ليكون نصا في القائفة السابقة لهذه المعرفة فلا يجدي المناقشة
 في مثله بانه مستدرك هذا قوله ولا يكون سعيه عبثا وضلالا هذا الكلام
 على محاذاة قوله سابقا ولا يفتر عن السعي في تحصيله فعناه ح انه لو لم يصدق بالقائفة
 المهمة المترتبة عليه في الواقع لكان سعيه اليه في تحصيله عبثا عرفا وفي نظره ضلالا وافتر
 عن السعي في تحصيله وهذا حق وقد نص عليه الشريف في الحاشية الصغرى
 خاقيل ٤ من ان كثيرا من المحصلين يحصلون بدون التصديق بتلك القائفة ولا يكون
 سعيهم اليه ضلالا لا بسبب شيء اذ لا شك ان السعي المذكور عبث عرفا وضلالا في نظره
 على ما هو المراد منه وان لم يكن عبثا وضلالا في نفس الامر لحصول المقصود على التقدير
 المذكور فلا حاجة الى تأويله بعدم الامن من العبث والضلال بان يكون معناه لا بآ من

١ ولا معنى لكون كل منهما سببا للشعور
 ٢ بالكثر الا بتقديمها والشعور بها
 ٣ حتى يحصل الشعور بالمسائل
 ٤ بسببها
 ٥ ولعله فاس ما ذكره هنا على تحصيل
 ٦ المتدين الذين لا يعرفون الموضوع
 ٧ ولا القائفة من الدين ان تحصيلهم
 ٨ كسر اب بعبثه بحسب الظاهر ماء
 ٩ حتى اذا جاء لم يجده شيئا

على ما نص عليه المحققون من ائمة الكلام وغيرهم ولك ان تقول معنى قولهم غاية العلوم
 الغير الالكية حصول انفسها ان تلك العلوم لا تكون وسائط وآلات الى علوم اخر ولا يلزم
 منه ان لا يكون لها غايات اصلا بحيث تعد مسائلها باعتبارها علوما متفرقة وهو المطلوب
 فلا يلتفت الى ما صدر عن بعضهم ٧ ههنا من الكلمات العارية عن الغاية قال الش
 العلامة جرى عادة العلماء وهي الفعل الاختياري الذي كان وقوعه دائما
 او كثيرا على تقديم الشعور اى تقديم ما يفيد اذلا معنى لتقديم نفس الشعور اى المعرفة
 الاجالية بمسائل العلم بتعريف العلوم اى سبب تعريفها ورسمها في اول تصانيفهم
 باحدى الجهتين المذكورتين ليكون الشارح على بصيرة في شروعه فانه اذا تصور العلم
 برسمه وقف على جميع مسائله اجالا وقد سبق تفصيله في الحاشية فقوله بتعريف العلوم
 متعلق بالشعور اما طرف لغوا وطرف مستقرو قوله وغايتها وموضوعها كلاهما معطوفان
 على الشعور المضاف اليه فيكون المعنى على تقديم غايتها وموضوعها ولا معنى له الا تقديم
 الشعور بغايتها وموضوعها على ما نص عليه الشارح سابقا بقوله وان يعرف غايتها
 ونفسهم لهذا زيادة بيان وعطفهم على الشعور بتقدير المضاف على ان يكون المعنى
 على تقديم بيان غايتها وموضوعها او عطفهم على تعريف العلوم ليكون في خبر الباء
 بتقدير ذلك المضاف ايضا على ان يكون المعنى على تقديم الشعور بتلك المسائل بيان
 غايتها وموضوعها تكلف مع ان الاول يؤول الى ما ذكرنا اذلا معنى لتقديم بيان الغاية الا تقديم
 الشعور بان غايته كذا وكذا الموضوع ايضا فلا وجه لارتكاب حذف المضاف على ان
 العادة تقديم الشعورات الثلاثة ولا يفهم ذلك الا بما ذكرنا وان الثاني ايضا مخالف لهذه
 العادة وستقف عليه في الحاشية وبالجملة اتهم اعتادوا على تقديم الامور الثلاثة على الشروع
 في مسائل العلم ليكون التعلم على زيادة بصيرة في شروعه ولتتم العلم المطلوب عنده
 غير انما ومن علل اعتبار تقديمهم الامور الثلاثة ههنا بقوله لئلا يكون كمن ركب متن
 عيباء وخبط خبط عشواء انتهى فقد ركب متن عيباء وخبط خبط عشواء لان ذلك التعليل
 انما هو في تقديم التعريف لا في تقديم الامور الثلاثة فافهم الفرق بين المقامين قال العلامة
 الكبرى في الحاشية الصغرى ما حاصله وقد يذكر ههنا ايضا بيان مرتبة العلم فيما
 بين العلوم وبيان شرفه وبيان واضعه وبيان وجه تسميته باسمه والاشارة الى جميع
 مسائله اجالا فلهذه امور ثمانية متعلقة بالعلم المطلوب وموجبة لمزيد تميز عند الطالب
 ولزيادة بصيرة في طلبه والاحسن في التعليم ان يذكر كلها اولا وقد يكتفى ببعضها ولا يحجر
 في شيء ذلك اذ لا ضرورة هناك الا في التصور بوجه ما والتصديق بفائدة ما انتهى قوله
 اى ليا من الطالب اه اشار به الى ان قوله على تقديم الشعور بتعريف العلوم نظير قوله
 سابقا ان يعرفها بتلك الجهة فاهو نكتة له نكتة لهذا ايضا واشار به ايضا الى ان حتى في
 السابق سببية لا يقال لا بد في حتى السببية ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها كما بين هناك فكيف
 يصح التفسير المذكور لانا نقول هذا من قبيل البرهان الاتي فلك حينئذ ان تجعل اللام لام
 الغاية ولا م العاقبة كما في قوله تعالى فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا قوله اى
 الشعور بغايتها المتبادر منه انه عطف قوله وغايتها على تعريف العلوم ولا يخفى ما فيه
 من الركاكة اذ الشعور بتعريف العلوم شعور تصوري والشعور بغايتها شعور تصديقي

٧ محمد امين صاحب رساله
 جهة الوحدة

عن الاعراض الذاتية له اى للموضوع لبس بشئ اذا الموضوع ذات من الذوات فيلزم
على ما ذكره كون الشئ منسوب الى نفسه و ياباه ايضا قوله وحدة حقيقة او اعتبارية
اذ الجهة الوحدة الذاتية التى هى عين الموضوع كيف يكون واحدا وحدة اعتبارية
فالحق ان كلام الش خال عن المساحة وان جهة الوحدة الذاتية هو ما اشار اليه
وان معنى جهة الوحدة الذاتية طريق وسبب لجعل تلك الكثرة شيئا واحدا منسوب
ذلك الطريق او لجعل المذكور الى الذات اى الموضوع وهذا ليس الا كون تلك الكثرة
باحثة عن الاعراض الذاتية لشئ واحد اى الموضوع ووحدة اما وحدة حقيقة
كالجسم الطبيعي موضوع الحكمة الطبيعية وكما اعد موضوع علم الحساب واعتبارية
بان يكون الموضوع اشياء متناسبة متشاركة اما في امر ذاتي كالخط والسطح والجسم
التعليمي موضوع علم الهندسة المتشاركة في المقدار الداخلة تحته وان صرح الشيخ
ابن سينا بان موضوع علم الهندسة المقدار لكنهم اقاموا انواعه اى الخط والسطح
والجسم التعليمي مقام المقدار تسهيلا للامر على المتعلمين وكما لكاتب والسنة والاجاع
والقياس المتشاركة في الدليل الذى هو جنس الاربعة واما في امر عرضي كوضوعات
مسائل الطب المتشاركة في الانتساب الى الصحة وكما لمعلومات التصورية والتصديقية
المتشاركة في الايصال الى المجهولات عند من يقول بان موضوع المنطق المعلومات
التصورية والتصديقية واما عند من يقول بان موضوعه المعقولات انثائية فهو اى الموضوع
واحد وحدة حقيقة كما ستقف عليه وكما ان تلك الكثرة تضبطها جهة وحدة ذاتية
على ما حققناه تضبطها ايضا جهة وحدة عرضية اى الجهة المنسوبة الى العرض
القام بالغير المتعلقة به فكما ان العرض تابعة للذات كذلك الجهة المتعلقة به تتبع الجهة
الاولى الذاتية في نها تعدد المسائل الكثيرة باعتبارها علما واحدا والمتبوع فضل ورجحان
على التابع ولذا يعتنى بالجهة الاولى في كثير من الاحيان وتلك الجهة العرضية اى المنسوبة
الى العرض ككونها اى تلك الكثرة الة في العلوم الآلية كالصرف والنحو والمنطق
وغيرها والآلة هى الواسطة بين الفاعل ومنفعله في وصول اثره اليه كالمشار للنجار
فلعل اطلاق الآلة على العلوم محمول على التمثيل او حقيقة عرفية واستنباعها بالجر
عطف على الكون والضمير اما راجع الى الآلة على ما يقتضيه القرب اذ لا بد لكل آلة من غاية
وهى ههنا العصمة عن الخطأ في الفكر ولذا اخذنا معا في تعريفه وقبل آله قانونية
نعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر واما راجع الى تلك الكثرة والمعنى كاستلزام
تلك الكثرة غاية اى كونها متشاركة في الغاية الواحدة والانتساح فيه ايضا
على ما حققناه آنفا لان معنى الجهة الوحدة العرضية جهة الوحدة المنسوبة الى العرض
وذا عين استلزام تلك الكثرة الغاية التى هى عرض من عوارضها ثم ان تلك الغاية في العلوم
الآلية ظاهرة جدا واما في العلوم الغير الآلية كعلم الفقه والحديث والتفسير بل الكلام
والحكمة ايضا فكذا ايضا اذ لا بد لكل علم مطلوب بل لكل كثرة مطلوبة
من غاية على ما نص عليه الشارح سابقا واما ما قيل من ان غاية العلوم الغير الآلية
حصول انفسها وغاية العلوم الآلية حصول غيرها فهو بالنظر الى التخصيص كما هو
المنصوص من لفظ الحصول والكلام ههنا في غاية العلوم انفسها ولا بد لكل علم من غاية

لا واقول ايضا لما كان هذا الكون
امرا اعتباريا وان كان منسوبا الى
الذات كان وحدة العلم في اعتبارية
قطعا وان كان الكثرة وكان التعريف
عن المسائل الكثيرة وكان تعريف
الاخذ من هذا الاعتبار تعريفنا اليه
اعتباريا ورسميا واما ما اشترنا اليه
سابقا انه ان كان التعريف حقيقة
سابقا كان حدا وان كان رسما
مسمى اسعد كان حدا وان كان رسما
فغنى على اعتبار غير هذا الحاشية
اشترنا اليه ههنا ان قوله ذاتية
واشار بهذا التعيين الى ان قوله ذاتية
يجتمل ان يكون صفة لكل من الجهة
والوحدة وان كان الظ هو الاول
ولا ينافى هذا التعيين للتعين الآتي
من الشارح

والا لامتنع صدور ذلك الفعل منه كما بين في موضعه وتركه المحشى لان النكتة الآتية
اعنى قوله ليرداد اه انما تقوم على ذنبك الامر ين لا على التصديق بفائدة ما وهو ظاهر
وتركه الش المحقق لانه امر ضرورى لابد منه لكل فعل اختياري فلا حاجة الى الاشارة
اليه والقول بان ذلك على قاعدة الفلاسفة واما على قاعدة المتكلمين من تجوز ترجيح
احد المتساويين على الاخر من غير مرجح فلاختيار كاف في صدور الفعل الاختياري
من الفاعل فلا حاجة الى التصديق بفائدة ما فبعد تسليمه لا يكون وجهها لتلك الش ذلك
الامر ههنا بل الوجه ما شر اليه وهو المستفاد ايضا من تقرير السيد الشريف في هذا المقام
قوله ولا يفتقر عن السعي اه من الفتور اقول اعل قول الش ليرداد جدا بالنظر الى كون
تلك الغاية مهمة لذلك الطالب وقوله ونشاطا بالنظر الى كون تلك الغاية مرتبة عليها
في الواقع وذلك لان النشاط زائد على الجد كما ان الترتب المذكور زائد على المهمة وقول
المحشى اى سرورا وتلذذا تفسير للنشاط وهو ظاهر واما عدم الفتور فهو لازم لكل
من الجد والنشاط لان من ازداد جده ونشاطه لا يفتقر عن السعي في تحصيلها فهو عطف
على ما سبق فالقول بان عدم الفتور من لوازم السرور ناش من القصور قال الش
المحقق رحمه الله ولان كل علم تخصيص بعد التعميم متعلق بقوله جرى الا كنى علة له قدمت
للاهتمام اول كونه الاصل اول الاشارة من اول الامر الى انه حكم بمعل كثر اى مسائل كثيرة
بناء على ما قرر ان حقيقة كل علم مسائل ذلك العلم تضبطها اى تلك المسائل
الكثيرة جهة واحدة وتجعلها واحدا بعد ما كانت منكثرة في ذاتها وتلك الجهة
اما ذاتية اى منسوبة الى الذات على ما هو قاعدة النسبة اى الحقيقة او الامر لقائم
بذاته فلا تغفل باعتبارها اى باعتبار تلك الجهة الذاتية متعلق بقوله نعد قدم
عليه الاهتمام مسأله اى مسائل ذلك العلم فالضمير راجع الى العلم وقد عرفت
انه عبارة عن المسائل الكثيرة ففيه اضافة الشى الى نفسه في دفع اما بحمل الاضافة
على البيانية او بان يرتكب الاستخدام بان يكون الضمير راجعا الى العلم بمعنى الملكية
كما اختاره كثير من المحققين في تعريفات العلم وعلى كلا التفسيرين صرح بالمسائل
ليكون نصا فيما هو المقصود لان عدة علما واحدا انما هو باعتبار المسائل وانما عدد
تلك المسائل باعتبار تلك الجهة علما واحدا لانها امتازت بها عن المسائل الاخر المتعلقة
بالجهة الاخرى فاستحسن جعلها علما واحدا مما زاع عن العلوم والمسائل المتعلقة
بالجهة الاخرى وانما خص ذلك العدد بتلك الجهة الذاتية لانك قد عرفت ان معنى قوله
جهة واحدة ذاتية جهة واحدة منسوبة الى الذات والمراد بالذات موضوع العلم فلهذا
الذات رجحان على غيره من الجهات العرضية والغايات ولذا قيل تمايز العلوم بحسب
تمايز الموضوعات فظهر من هذا ان جهة الوحدة ذاتية ليست عين الموضوع وان تسامحوا
في ذلك بل هي كونها اى تلك الكثرة با حصة عن الاعراض الذاتية اشى واحد
على معنى حل تلك الاعراض الذاتية على ذلك الشى الواحد لا على ما هو المتبادر من كون
تلك الكثرة محمولة على تلك الاعراض اذ الكثرة المذكورة عبارة عن مجموع الاعراض
والشى الواحد فازعمه الناظر ههنا من ان كلامه محمول على التسامح من قبيل وصف
الشى بحال متعلقه اذ الجهة الذاتية انما هو الموضوع لا كون تلك الكثرة با حصة

في قوله خيل من

بانه علم باصول يعرف بها احوال اواخر الكلام من حيث الاعراب والبناء حصل عنده
مقدمة كلية وهي ان كل مسألة من مسائل التحولها مدخل في تلك المعرفة فاذا اورد
عليه مسألة معينة منها تمكن من ان يعلم انها من مسائل التحول ان يقول ان هذه مسألة لها
مدخل في معرفة اعراب الكلم وبنائها وكل مسألة كذلك فهي من التحوف فهم هذه من التحو
واذا اورد عليه مسألة معينة من مسائل الصرف تمكن من ان يعلم انها ليست
من مسائل كسئلة الواو والياء اذا تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبنا القابان يقول ان هذه
مسألة ليس لها مدخل في معرفة اعراب الكلم وبنائها وكل مسألة كذلك فهي ليست
من التحوف فهم هذه المسألة ليست منه وكذا اذا تصور الميزان بانه آلة قانونية تعصم مراعاتها
الذهن عن الخطأ في الفكر حصل عنده مقدمة كلية هي ان كل مسألة من مسائل المنطق
لها مدخل في تلك العصمة وتمكن بذلك من ان يعلم مسائله وتميزها عن غيرها تميرا تاما
بالتصوير المذكور ايضا والخاص اذا تصور علما برأسه فقد عرف خاصيته وعلم ان كل
مسألة منه لها مدخل في تلك الخاصة وبذلك يقدر اذا اورد عليه مسألة ان يعلم انها منه
وانها ليس منه بقدر تامة فكانه قد علم ذلك ولم يرد انه بمجرد الوقوف المذكور والتصوير
المذكور قد حصل له العلم بالفعل بتميز مسائله عن غيرها حتى يرد عليه انه بعد عدم كونه
لازما لما قبله خلاف الواقع ايضا هكذا ينبغي ان يقرر هذا المقام قوله اي غايتها
المهمة لذلك الطالب بان تكون معتد بها بالنظر الى المشقة التي تكون للطالب
في تحصيل تلك الكثرة اذ لو لم تكن معتد بها بالنظر الى المشقة المذكورة لاتكون مهمة له
فبعد المهمة اشارة الى قيد المعتد ههنا لا يقال لا يلزم من كونها مهمة للطالب كونها
معتد بها بالنظر الى المشقة اذ كثيرا ما يكون الشيء مهما للطالب مع كونه غير معتد به بالنظر
الى المشقة التي تكون في تحصيله لانا نقول المهمة ان كانت بالنظر الى نفس الامر
فيكون الاعتداد المذكور ايضا بالنظر الى نفس الامر وان كانت بالنظر الى الطالب
فلاعتداد ايضا كذلك وهم لم يأخذوا الاعتداد ههنا بالنظر الى نفس الامر
وعلى كل تقدير فالمهمة مستلزمة للاعتدافية قطعاً فاقبل ٩ بقى عليه التقييد بالمعتد بها
بالنظر الى مشقة تحصيل تلك الكثرة ليس بشيء ثم اقول وانما كان معرفة تلك الغاية المهمة
من حق كل طالب الكثرة اذ لولاها لكان شروعه في تحصيلها وطلبه له يعد عبثا
عفا واما اذا علم تلك الغاية المهمة يقوى جده فيه قطعاً ولا بد ان تكون تلك الغاية
هي الغاية التي ترتب على تلك الكثرة كما اشار اليه المحشى بقوله المترتبة عليها في الواقع
اذ لو لم يكن اياها لم يزال اعتقاده بعد الشروع فيه لعدم المناسبة بينهما فيصير
سعيه اليه في تحصيلها عبثاً وفي نظره ضللاً واما اذا علم الفائدة المعتد بها المترتبة
عليه فانه يستكمل رغبته فيه ويبالغ في تحصيله كما هو حقه ويزداد ذلك الاعتقاد
بعد الشروع بواسطة مناسبة تلك الكثرة لتلك الغاية كذا اشار اليه الشريف العلامة
في كلامه نص في ان اللازم ههنا شأن الاعتداد والترتب عليه في الواقع فاشار المحشى
الى هذين الامرين غايته انه اخذ المهمة بدل المعتد بها وما ذلك الا لكون الاول مستلزماً
للاثنى كما اثبتنا اليه نعم ههنا امر آخر مقدم على ذينك الامرين وهو التصديق بفائدة ما لتلك
الكثرة بناء على ان الطالب فعل اختياري لا يصدر عن فاعله الا بعد التصديق بفائدة ما

لا تعد بعض الملوك في خليل حيث
حرر ههنا الوقوف الاجالى بالقدرة
النامة مع انه ظاهر فيها الحاجة الى
تحريره به واللازم عليه ان يجرر العلم
اللازم له المتبادر في العلم بالفعل حتى
يندفع ما يورد ههنا افتقادات ما يعنيه
وصرف همتا الى ما لا يعنيه
و طرسوى وتبعه قره خليل

الكلية ايضا فلزم ان يكون المراد من المحمولات فيها الافراد وهو بطياتفاق اهل المعقول ولا فرق بين تركيب اضافي واسنادي في ذلك اذ الهيئة الاجتماعية موجودة في الكل على انه مخالف لما نص عليه الاثمة في قوله تعالى كذلك يطبع الله على كل قلب متكبرا لآية اذ لو صح مثل هذا لم يكن لهم حاجة الى تقدير المضاف في الآية الكريمة وقد حكموا بوجوبه بل جوز بعضهم بالقلب في الآية الكريمة كفا في قول الشاعر فكل حشفاء ييجرى بمقدار مع ان هذا تكلف لا داعي له اصلا مع ظهور الوجه الصحيح الذي اشار اليه المحشي قوله تأمل تدبر اعلمه اشارة الى تضاعف ماحققناه والى التدبر فيها ويحتمل ان يكون الاول اشارة الى الاسئلة ههنا والثاني الى الاجوبة عنها اما الاول فبان يقال اما اول فلان كون التنوين سور الكل غير مرضي للشارح وغيرهم فحينئذ لا يحصل المقى واما ثانيا فلانه يلزم على التوجيه الثاني ان يكون كبرى الشكل الاول مبهمة وان كانت في قوة الكلية وقد نصوا على لزوم كليتها واما ثالثا فلان كلام من ذلك لا يدفع ماهو الوارد على ظاهره وقد تقرر ان المراد لا يدفع الابرار واما رابعا فلان اصطلاح اهل البلاغة لا يصحح ماهو الوارد على اصطلاح اهل المعقول واما الثاني فبان يقال اما اول فلان ذلك وان لم يكن سور الكل في القضايا الكلية والمسائل العلمية لكنه لا مانع من ان يكون سور الكل في امثال هذا المقام واما ثانيا فلانهم انما نصوا على لزوم كلية كبرى الشكل الاول في المباحث المعقولة والمنقولة لاق امثال هذا المقام من المبادئ على ان التصريح المذكور منهم غير مسلم وقد نصوا على ان الشخصية قد تقوم مقام الكلية فضلا عن المبهمة واما ثالثا فلان التحييرات المبنية على الفرائض بمنزلة الدلالات الظاهرة سيما والتحري الثاني مبنى على امر يقتضى العموم القطعي في مثل هذا المقام واما رابعا فلان الكلام ههنا في بيان المقدمات لا في بيان اصطلاحات اهل المعقول على انه لو اورد مثل هذا البيان خلا لا اصطلاحاتهم لان سد باب الافادة والاستفادة اذ لا شك ان افادة المعاني واستفادتها تتعلق بالافاضة وما يتعلق بها هذا وامثاله لا يخفى على الاذهان السليمة وان جاؤا ههنا باشياء غريبة ٧ قوله يعني ان كل طالب كثر اه هكذا في النسخة التي عندنا وهو الموافق لما سبق وفي بعض النسخ طالب كل كثره بتأخير لفظ كل عن طالب واعلم هذا تغير عن النسخ ثم ان المحشي اشار بهذا التفسير الى ان ما قبل حتى سبب لما بعده اعني كي على ما في النسخ وان ما بعده غاية مترتبة على ما قبلها وصور تلك السبب بمرتبتين اذ حاصله ان ذلك الشعور الاجالى بتلك الكثرة بسبب الجهة المذكورة يستلزم الوقوف الاجالى عليها وذلك الوقوف الاجالى يستلزم التمييز ما بينها وبين ما ليس منها وذلك يستلزم الامن المذكور اما الاول والثالث فظاهر واما الثاني فقد اشار اليه بكلية حتى ايضا المفيدة لسياسة ما قبلها لما بعده وبيان ان ذلك الوقوف الاجالى انما يكون بمفهوم مأخوذ من تلك الجملة ١٠٠ امل لجمع تلك الكثرة فاذا اورد عليه شيء من ذلك ينظر الى ذلك المفهوم فان كان ذلك المفهوم شاملا لعلم انه منها وان لم يكن شاملا لعلم انه ليس منها ثم انه كما ان المراد بالوقوف الوقوف الاجالى كذلك المراد من العلم بما هو منها والعلم بما ليس منها هو العلم الاجبالي الذي به القدرة التامة على التمييز اذ هو اللازم لذلك الوقوف الاجبالي لا العلم بالفعل اعني به الاطلاع على تلك الكثرات اذ مع كونه غير لازم لسابقه خلاف الواقع ايضا مثالا من تصور النكح

من الفرائض الشائعة

لاجل طلب الطالب اياه ومن البين ان هذا يجري في كل كثرة فهذه القرائن بحمل التنوين ههنا
 على سور الكلبي الابري الى قولهم ثمرة خير من جرادة وقوله * يا اهل ذالغنى وفيهم سرا
 حيث افاد التنوين فيهما العموم لا اذانه بل لفريضة هي في الاول شمول الخبر اعني الخبرية
 لكل التمرات وهو ظاهر وفي الثاني كون الكلام في مقام الدعاء وذلك انما يكون بالدعاء
 عن الوقاية من جمع الشرور وهذا ظاهر وان خفي على الناظرين هذا قوله وان المهملة اه
 عطف على قوله بان التنوين اه يعني بوجه ذلك اما بما سبق واما بان المهملة بالنظر
 الى ذاتها مع قطع النظر عن القرائن عند علماء البلاغة احترازاً عما عند اهل المعقول
 فان المهملة ٧ عند هم في حد ذاتها مع قطع النظر عن القرائن والمواد المخصوصة
 في قوة الجزئية كما يظهر من كتبهم قد يكون في قوة الكلية وذلك اذ كان المقام خطايا
 يكتفى فيه باطن كما ههنا لاستدلالها بطلب فيه اليقين وذلك العموم لدفع ترجيح
 احد المتساويين على الاخر لكون كل الافراد متساوية في جواز الارادة فلو حل على بعضها
 دون بعض يلزم الترجيح بلا مرجع وقد اشار اليه صاحب المفتاح في بحث افادة انلام
 الاستغراق حيث قال اذا كان المقام خطايا لاستدلالها بكوله المؤمن غير كرم والمنافق
 خب لئيم حل المعرف باللام مفردا كان اوجها على الاستغراق بعملة ايها ان القصد
 الى فرد دون فرد مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لاحد المتساويين على الاخر وهكذا ذكر
 ايضا في بحث احوال متعلقات الفعل فكلام صاحب المفتاح صريح في ان كون المهملة
 في قوة الكلية في بعض الاوتات اعني المناسخ الخطابي انما هو بالنظر الى نفس المهملة
 مع قطع النظر عن القرائن ولا يقول بمثله اهل المعقول وان تألوا بكتابة المهملة بحسب
 خصوص المادة كما صرح به شارح القسطاس وغيره فظهر من هذا البيان الفرق
 بين نكتتي المحشى بان الاولى بالنظر الى وجود القرائن هنا كما قررنا وان الثانية انما هي
 بالنظر الى نفس المهملة مع قطع النظر عن القرائن وظهر ايضا وجه تخصيص الثانية بعلماء
 البلاغة والتدفع ما وقعوا ههنا في حبس ويص ثم انهم لما لم يقفوا على ما اراده المحشى ههنا
 ذكروا ههنا توجيهات اخر منها ان النكرة في الايات قد تم بصفة عامة على ما تقرر
 في اصول الفقه ولا شك ان ضبط تلك الجهة بتلك الكثرة شامل لجميع الكثرات
 ومنها ان تعلبقي الحكم باوصف المشتق سواء ذكر الموصوف او لا يشعر بان
 ماخذ الاشتقاق عملة لذلك الحكم فيكون الحكم عاماً بعموم علمه اعني الطلب ههنا
 ومنها ان النكرة قد تم في الايات باقتضاء المقام نحو ثمرة خير من جرادة ونحو قوله
 تعالى علمت نفس ما قدمت الاية وقد عرفت من ان نفاذ دخول هذه النكات الثلاثة في الكثرة
 الاولى للمحشى ومنها حذف المضاف وهو شايع اى كل طالب كل كثرة كما في قوله تعالى
 كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر جبار اى كل قلب كل متكبر اذ ليس لتكبر واحد
 الا قلب واحد لا قلوب ولا يخفى شحافته ههنا اذ لا ضرورة في ارتكاب الحذف ههنا
 مع استفادة المعنى المقى من التنوين استفادة واضحة ومنها ٧ ان كلمة كل يعتبر دخولها
 وانسحابها على المضاف والمضاف اليه جميعاً فكانه اعتبر دخول كلمة كل على طالب
 بعد الاضافة الى الكثرة فبيد عموم كليهما جميعاً وهذا فاسد في نفسه اذ لا تصور انسحاب
 احاطة كل الافراد الى شئين متغايرين ولو صح مثل ذلك لصح الانسحاب في الموجبات

٢٠ ويد عليه ان الشيخ صرح في
 الشفاء بان مهملات العلوم كليات
 فكيف يصح المخالفة منهم اشقيهم
 ورئيسهم واجب بان كلام الشيخ
 بالنظر الى غيرهما وان كلامهم بالنظر
 بالنظر الى المسائل والاطهر ان مراد الشيخ
 الى الدلائل والمسايل كليات بالنظر الى
 ان مهملات العلوم هناك لما حقق في محله
 وجود القرينة هناك فلا منافاة
 من ان مسائل العلوم كليات كما هو مراد اهل
 من كون المهمة جزئية كما هو مراد
 بين قولين كونهما كلية بالنظر الى
 المعقول وبين كونها كلية كما هو مراد
 القرائن المقضية للكتابة كما هو مراد
 الشيخ وبهذا البيان يسد دفع جيرة
 الناظرين ههنا ايضا
 وهذا بالبول محمد امين وزعم ان هذا
 نوجب لم يصل اليه احد من
 الناظرين ههنا وثل هذا بجمع بما
 هو غلط فاحش منه كما رأيت
 من تقريرا

فأخذ منه صغرى سهلة الحصول بأن يجعل المنطق مثلاً موضوعاً ويجعل عنوان الموضوع
مجهولاً فيحصل المنطق علم ونضم إليها تلك المقدمة الكلية ونقول هكذا المنطق علم
وكل علم من حق طالبيه أن يعرفه بتلك الجهة ينتج أن المنطق من حق طالبيه أن يعرفه
بتلك الجهة وهذا هو المطلوب ههنا والى هذا الفرع أشار الش بقوله فنقول اه هذا
ولا تلتفت الى من لم يميز القشر عن اللب وانما اطينا الكلام ليؤدي حق المقام قوله
اي مطلقاً اي كثرة مطلقاً فالمفسر في الحقيقة محذوف لقيام القرينة وللا حذر
عن شائبة التكرار ومطلقاً قيد له قائم مقامه وانما اوردته مذكراً اذ لو اوردته مؤنثاً
لاحتل ان يكون صفة للكثرة لمساعدة اللفظ عليه وح يوههم خلاف المقصود بل الواقع
لايهامه ان يكون تلك المعرفة من حق طالبي الكثرة المطلقة لان حق طالبي الكثرة المقيدة
وفي صورة التذكير لا يلزم هذا المحذور واما رجوع ضمير المذكر الكائن في مطلقاً الى الكثرة
فخارج قطعاً لان تأنيده للزوم منه ان يكون التذكير والتأنيث فيه سواء هذا ومن عاب هذا الكلام
فقد ان بما يصحك عنه الاتمام قوله سواء كانت اه بيان لكون الكثرة مطلقاً يعني ان تلك
الكثرة اعم من ان تكون من غير العلوم كالاموال فان على طالبيها ان يعرفها بجهة
وحدة وهي كونها موجبة بحصول الامال والمقاصد او تكون علوماً مدونة تلك العلوم
كالصرف والنحو والمنطق وغيرها او غير مدونة كعلم الحياطة وغيره من العلوم
المتعلقة باكثر الحرف والصناعات بما هو المتداول بين اربابه وقدم المنق اعني من غير العلوم
وعلى الكثرة ظاهراً بخلاف العلوم فليس في عبارته غبار وان ادعاه بعض الاغيار قوله
والا اي وان لم يكن المراد ان من حق كل طالب كل كثرة ذلك لم يفد ذلك الكلام ان من حق
كل طالب المسائل المنطقية ان يعرفها بتلك الجهة لما عرفت ان تلك المقدمة بعد الصرف
الى قولنا وكل كثرة تضبطها جهة وحدة من حق طالبيها ان يعرفها بتلك الجهة وقعت
كبرى انقياس من الشكل الاول المنتج لقولنا كل علم من حق طالبيه ان يعرفه بتلك الجهة
المندرج تحته المنطق وغيره فلو لم يكن المراد من تلك الكثرة كل كثرة لم يوجد فيه شرط
الاتحاد اعني كلية الكبرى واحتمل ان يكون تلك الكثرة ما عدا المنطق فلم يحصل ح ان المنطق
من حق طالبيه ان يعرفه بتلك الجهة مع ان المقى ههنا ذلك كما اشرنا اليه بقوله فيوجه اه اي
اذا كان العبارة المذكورة بظاهرها غير مفيدة للمق فلا بد من صرفها عن ظاهرها وتوجيهها
اما بان التوئين ح في الاثبات قد يكون سور الكلية وان كان في الاكثر مفيداً للتخصيص على
ما اشار اليه التفازاني في شرح التلخيص نقلاً عن اشارات الشيخ من انه ان كان ادخال
الالف واللام يوجب تعميماً وادخال التوئين يوجب تخصيصاً فلا مهملة في لغة العرب انتهى
وذلك لان كونه مفيداً للتخصيص في الاكثر وعند الخلو عن القرائن لا ينافي افادة الكلية في
بعض المادة وعند وجود القرائن وقرينة ههنا هو سوق هذا الكلام لبيان حال المنطق فلو
لم يحمل الكثرة على الكلية لم يحصل المق ويكون السوق المذكور عبثاً ولك ان تقول القرينة
على كون التوئين ههنا سور الكلي ما بعده من قوله تضبطها جهة وحدة لانها صفة عامة
شاملة بجميع الكثرات ولك ان تقول القرينة عليه عموم العلة اعني الطالب لانه شامل لكل
كثرة وقد تقرر في اصول الفقه ان الحكم على المشتق او الموصول به او الموصوف به يفيد
علية مأخذ الاشتقاق لذلك الحكم فيفيد هذا الكلام ان لزوم معرفة الكثرة بتلك الجهة

لا نعر بض للؤلؤ قره خليل جيت
فقر المقام بما يخالط فيه الاوهام كما
يظهر بالرجوع الى كلامه

قره خليل
جيت قال الجمهور على ان اي حرف
تفسير وما بعده عطف بيان لما قبله
وصاحب المفتاح على انها حرف
عطف فلا يجوز نصب مطلقاً على
القوانين مع انه يجب تأنيده ايضاً
لكون من جمعه وموصوفه مؤنثاً هذا
كلامه وقد عرفت انه قاعده مما
اشرنا وان الواجب ما قال المحشي
لما توهمه

وعلى التبيين اعني او علوماً ادا بساطته
وامعده كونه مقصوداً ههنا اصلاً
بخلاف الثاني ولورد كلمة من في الاول
اعده صحة جل غير العلوم صح

ان لا يعرفها اصلا وهو محال امتناع توجه النفس نحو المجهول المطلق وطلبها اياه
والكلام في حق الطالب او يعرفها لامن تلك الجهة بل من حيث الكثرة فتح لابد من معرفة
كل واحد من تلك الكثرة بوجه ما قبل الشروع في تحصيله لما عرفت من امتناع
توجه النفس نحو المجهول فيضيع وقته في معرفة تلك الوجوه ويفوت عنه تلك الكثرة
المطلوبة له او يعرفها لامن جهة مساوية بل من جهة اعم فمحصول بان حصولها الاندفاع
الى الاخص لكنه يجوز ان يقع بها الاندفاع الى فرد آخر من ذلك الاعم فمحصول بضيع وقته
فيما لا يعنيه والفرد الآخر ويفوت عنه بعض ما يعنيه وهو الاخص او يعرفها بالجهة اخص
فيفوت عنه بعض ما يعنيه وهو البعض الآخر من الاعم الذي لا يوجد فيه جهة الاخص
ويضيع وقته بقدر ما يحصل به الاخص بخصوصه وعلى التفاضل بين الثلاثة ينطبق
قوله حتى يأمن من فوات شيء مما يعنيه وهو ما يكون من الكثرة المطلوبة وصرف
المهمة الى ما لا يعنيه وهو ما لا يكون منها بان اضاع وقته في تحصيله فليس هذا فائدة
للامر الثاني فقط كما زعم بعض المتصنفين بل هو فائدة للامور الثلاثة مجعلا على ما حققناه
هذا ولما كان هذا غير كاف في حق الطالب المذكور بل كان ذلك محتاجا الى امر آخر
مغايرا للسابق اشار اليه بقوله وان يعرف غايتها اي الكثرة المذكورة واورد المعرفة
ثانيا اشار الى مغايرته للسابق من حيث ان الاول معرفة تصور بية والثاني معرفة تصديقية
لكن ذكر فيه ما هو النافع له لا ما هو الواجب عليه اذ الواجب عليه انما هو التصديق بفائدة ما
على ما تقرر في محله لا التصديق بالفائدة المهمة المترتبة عليه في الواقع على ما هو المراد ههنا
كما دل عليه قوله ليرتاد جدا ونشاطا اي جده ونشاطه فهما تمييزان الا ان يقال ٩
ذلك الواجب انما هو على الشارع في العلم والكلام ههنا في الطالب فكلاهما واجبان
عقلا على الطالب المذكور ولذا ترك الاشارة الى معرفة الموضوع مع ان اللازم عليه
ان يقول وان يعرف موضوعها لتمييز المطلوب عنه تميزا تاما كما اشاروا اليه ههنا
الا ان يقال ما اكتفى فيه بما يستفاد من قوله ان يعرفها بتلك الجهة لان لزوم معرفة الكثرة
بتلك الجهة يستلزم لزوم معرفة تلك الجهة ايضا وهو ظاهر ولذا صرح فيما بعد
تلك الامور الثلاثة وحصل بهذا البيان الالتباس بين كلاميه هذا غاية تصحيح الوجوب
العقلي الذي اداه الشارح في فصول البدائع ويرد عليه ان اللازم من هذا ان يكون
معرفة تلك الامور الثلاثة واجبة عقلا على الطالب المذكور وواجبة استحسانا
على الشارع وهذا مستبعد جدا بل الظاهر ان يكونا متساويين في الوجوب الاستحسانى
كما اتفقوا عليه في الثاني فالظاهر ان يكون المراد من الوجوب العقلي الذي نص عليه في فصول
البدائع هو الوجوب العقلي الاستحسانى لا العقلي الضرورى الذي يتمتع الطالب بدونه
وما قيل ٧ من ان جوهر الحق لا ينفك عن الدلالة على اللزوم والوجوب فهو غير خال
عن العيوب يعرفه علام الغيوب واعلم ان الشارح ههنا الى مقدمتين كلتيهما الاولى
اعم من الثانية والاولى قدمها على الثانية فن اجتماعهما يحصل مقدمة اخرى كلية
وترتيب القياس هكذا ان كل علم كثره اى مسائل كثيرة تضبطها جهة وحدة وكل كثره
تضبطها جهة وحدة فن حق طالبيها ان يعرفها بتلك الجهة ينتج ان كل علم من حق
طالبيه ان يعرفه بتلك الجهة فهذه قضية يندرج في موضوعها المنطق وغيره من العلوم

٧ وهو محمد امين في رسالته

٩ استثناء عن قوله لا ما هو الواجب عليه

٤ استثناء عن قوله مع ان اللازم عليه ان يقول

لاطن سوسى

لقصود الش فلذا قدر المحشى فيما عنده من النسخة مضافا مقدرا اعنى الشمس ليندفع
 ذلك الابهام بخلاف تحفة الاذان اذ لبس فيه ابهام خلاف المقصود غايته ان يكون
 الاضافة فيه لادنى ملابسة ولا بأس فيه بل هو من اللطائف على ان في المقارنة المذكورة
 لطيفة اخرى هي ان الاذان كما يؤذن الصلوة يؤذن الختم ايضا فتدبر وبالله التوفيق
 قال الشارح المحقق اعلم ان من حق كل طالب اه اعلم ان القوم قد اوردوا في اوائل كتبهم
 بحثا طويلا وذكروا فيه امورا يتوقف عليها الشروع في العلم على وجه البصيرة
 وبعض تلك الامور في تحصيل المقى وسموه بالمقدمة والمص تركها رأسا لكون رسالته
 على غاية الابهام مقصورا على بيان ماهو الموافق لحال المبتدى الذى لا ينفعه تلك الامور
 الطويلة فعناية امره حفظ المقاصد وان كان اجمال تلك الامور نافعا لهم ايضا
 فلذا اراد الش ان يلحق الى تلك المباحث فاورد ههنا لمخصها اعانة للمبتدئين وترفعها لهم
 من حضيض النقص الى ذروة الكمال وصدده بكلمة اعلم اهتماما بشأنه والا فالعلم بكل
 ما فيه مطلوب وقال اعلم ايها الطالب للانتفاع والارتفاع ان من حق كل طالب كثرة
 اى امور كثيرة علوما وغيرها تضبطها جهة وحدة اى جهة صارت سببا لوحدة
 تلك الامور الكثيرة بحيث تعد تلك الامور الكثيرة بسببها شيئا واحدا وتنفرد بالتدوين
 ان كانت من العلوم فاضافة الجهة الى الوحدة لامية من اضافة السبب الى المسبب
 فبقوله تضبطها جهة وحدة احتراز عن الامور المتكثرة التى لا تضبطها مثل تلك الجهة
 كالمسائل المتكثرة المجموعة من عدة امور متخالفة لاتها وان كانت متشاركة في انها احكام
 بامور على الاخرى لكنهم يضبطها مثل تلك الجهة هذا ومن حل جهة الوحدة على الاعم
 مما ذكر وجل انضبط على الضبط المعبر واخرج مثل تلك الامور المتكثرة عنه ايضا
 اذ الضبط فيها لبس بضبط معتبر عندهم فلا مضابقة فيه وان كان خلاف الظاهر
 ومن لم يفهم المقال قال ما قال هذا وهل الوجوب المستفاد من لفظ الحق ههنا عقلى
 او استحسانى والظاهر ههنا هو الاول لقصره على الامرين وتركه بيان حال الموضوع
 وقد صرح به في فصول البدايع ايضا حيث قال ان كل طالب كثرة كذلك حقه عقلا
 ان يعرفها تلك الجهة ليا من من فوات ما يعنى وضياح وقته فيما لا يعنى انتهى ومنهم من حله
 على الثانى وهو الظاهر من قوله ثانيا وان يعرف غايتها اه اذ لا ضرورة الا في التصور
 بوجه ما والتصديق بغائده ما ولذا قصر العلامة التفتازانى في شرح التلخيص على الامر
 الاول ههنا وبالجملة فمن حق كل طالب تلك الكثرة ان يعرفها اى تلك الكثرة بتلك الجهة
 اى المساوية لبس المراد معرفة تلك الكثرة بتفاصيلها اذ لا يبقى ح لقله بتلك الجهة فائدة
 اصلا ولا نه خلاف الواقع ايضا ويلزم ايضا حصول الشئ قبل تحصيله بل المراد المعرفة
 الاجالية لها الحاصلة من تلك الجهة المساوية بان يتصورها بتعريف مأخوذ من تلك
 الجهة فان كان حقيقة مسمى اسمه كان ذلك التعريف حدا اسمياله والا كان رسما اسمياله
 والى هذا اشار بقوله ويحصل الشعور اى العلم الاجالى بها اى تلك الكثرة بتلك الجهة
 كما هو الظاهر الملايم للسياق ويحتمل ان يكون ضميرها راجعا الى تلك الجهة وح يكون
 صلة الشعور اعنى تلك الكثرة محذوفا على عكس الاول قبل الشروع فيها اى في تلك الكثرة
 وانما كان ذلك من حق كل طالب الكثرة المذكورة اذ لو لم يعرفها بتلك الجهة فاما

وهو المولى محمد امين فى رسالته
 الوحدة حيث رجع الوجه الاول
 وزعم ان الوجه الثانى لا يجوز ارادته
 ههنا مع انه لا فرق بينهما فى المثال بل
 غاية امره ان الجامل المذكور وان علم
 جهة الوحدة لكنه خصصها بغير
 المراد من الضبط وهذا القابل علم
 الضبط وخصص جهة الوحدة
 كما قرناه
 لا يقال على ما ذكره بلزم ان يكون
 التعريف المذكور ههنا حدا للمعنى
 من حواشيه لا لا تقول صرح
 شارح الواقف فى حواشيه بان اسم
 كل علم موضوع بارز مفهوم اجالى
 شامل له بان عرف ذلك العلم
 بذلك المفهوم نفسه كان حدا له
 بحسب اسم وان بين لازمه كان رسما
 له بحسبه وعلى التصديرين فهو رسم
 لتلك العلم بمره عن غيره واما الحد
 الحقيقى فاقامه تصور ما له تصور
 التصديقان المتعلقة بها وبس ذلك
 من مقتضات الشروع فيه فاذكرناه
 من التفصيل بانظر الى ذلك المفهوم
 الشامل

استعارة تخيلية ولا يخفى ما فيه اذا قرأنا لبس من لوازم الاصداغ بل ولا من ملائمة
ايضا اذ الفريدة انما تكون فريدة بعد الخروج منها والعمل الكثير فيها يشهد به
التنوع بل الاولى ان يقال ح شبه الرسالة باجل خزائن الملوك في الاشتغال على النقايس
واضاف القرأنا اليها استعارة تخيلية قوله والتحقيق اه لم يبين معنى المصروفة
لانه اصرح من ان يصرح به على انه يستفاد من تعريف وصف التحقيق بالتعريف
المذكوران المصروفة ما يصرح فيه باسم المشبه به والمستفاد منه لانه جعل فيها المستعاره
المسائل المتروكة لخال الموصوف لا يفسر حال الوصف قوله وهي ههنا محققة عقلا
اي لاحسا وذلك لان مسائل المنطق سواء كانت باحثة عن احوال المعقولات الثانية كما هو
التحقيق او عن احوال المعلومات كما هو المشهور من قبيل العلوم التي هي امور معقولة قطعاً بناء
على ما هو التحقيق من ان العلوم متحدة بالذات مع المعلومات فاقبل ٧ من ان المسائل معلومة
وهي موجودة في الخارج فتحقق حسا لا عقلا مبنى على مذهب من اثبت التغير الذاتي
بين العلوم والمعلومات وهو بعيد عن التحقيق على انها لا يلزم من كونها موجودة في الخارج
كونها محسوسة فيه وهو ظاهر فالحق ان الايراد المذكور فاسد مندفع بما اشرنا اليه اولاً وثانياً
ولاحاجة في دفعه الى القول ٤ بان تلك القضايا لكونها مشتملة على النسب المعقولة الغير
الموجودة في الخارج لبست موجودة في الخارج اذ المحذور ههنا انما هو المحسوسة
في الخارج لا الموجودية فيها اي في كتب الفوائد اي في كتب نقوشها اشار المحشى
بالتفسير الى ان ضمير فيه راجع الى مصدر اكتب كما في قوله تع اعدوا هو اقرب للتقوى
قوله اي في مغرب ذلك اليوم هذا صريح في ان نسخة المحشى في مغربه بدون لفظ الاذان
ومقصوده من التفسير بيان مرجع ضمير مغربه وقوله ثانياً اي وقت غروب شمس اشارة
الى ان المغرب اسم زمان للغروب وان المضاف الى الضمير الراجع الى اليوم مقدر هنا
اعني الشمس اذ لا مغرب لليوم ويحتمل ان يكون المغرب مصدراً اسمياً والمضاف اعني
الوقت مقدرًا هناك كالمضاف الى الضمير لكن ارتكاب حذف واحد اولي من ارتكاب
حذفين وفي بعض نسخ الشرح مع اذان مغربه والظ ان المراد بالمغرب ح هو الصلوة
المعهودة بعد الغروب اذ الاذان حقيقة انما هو لها فلا يصح ح التفسير الثاني الا ان يحمل
اضافة الاذان الى المغرب لادنى ملاسة فيصح التفسير الثاني ايضا لان اذان الصلوة
المعهودة اذان لوقتها لكون وقت تلك الصلوة وقت غروب الشمس والمعنى ان الختم
المذكور مقارن للاذان ولا يلزم من مقارنته للاذان وقوعه في اخر الاذان او في وسطه
حتى يوهى عدم الاجابة للاذان ويحتاج ٨ لدفعه الى التقييد باول الاذان على ان الاجابة
له معناه عدم التكلم بكلام الدنيا مع السكوت او التكلم بما يقوله المؤذن وكل ذلك يمكن
للس في وقت الكتابة فلا يوهى عدم الاجابة المذكورة وعندى ان النسخة الثانية
ارجح من الاولى لان الغروب يطلق على غروب الشفق ايضا ولذلك وسع الامام الاعظم
وابو يوسف رحمة الله وقت صلوة المغرب الى غروب الشفق والظ ان زمان الشفق
معدود من اجزاء اليوم اذ لا فرق بينه وبين طلوع الفجر الى طلوع الشمس فكما ان الثاني
معدود من اليوم كذلك الاول وان جعله الله تعالى من الليل في حق الصائمين رحمة لهم
فعلى هذا لوقبل ختمت مع مغربه لاحتمل ان يكون الختم مع غروب الشفق وهذا غير ملائم

٧ هذا القول نقله المولى العباد
٤ القائل هو العباد ونجده
فقط خليل

٨ يحتاج الى التفسير
هو المولى فخر خليل

لكون الاستعارة التي قررناها ههنا مصرحة فالقول بان التقيد ليس بمشهور عند الجمهور
 ليس بشئ وانما ذلك في مطلق الاستعارة وليس الكلام فيه ولما كانت المصراحة قد تكون
 تحقيقية وقد تكون تخيلية وكان الوجود المقرر ههنا هو الاول فيده بالتحقيقية
 فالمصرحة مقابل المكنية والتحقيقية مقابل التخيلية هكذا وقع الاصطلاح والتعبير
 من اهل البيان فالقول بان الاولى ان يقول نصر يحمية وتحقيقية او مصرحة ومحققة خارج
 عن الاصطلاح وارتكاب طرف زائد من غير ضرورة قوله في غير ما وضعت له اي من حيث
 انه غير ما وضعت له اذ قيد الحبيثة معتبر في تعريفات الامور الاعتبارية ذكرت ام لا
 فلا حاجة الى قيد في اصطلاح به الخطاب لادخال لفظ الصلوة المستعمل بحسب
 اللغة في الاركان المخصوصة بناء على انه مجاز ومع ذلك لم يستعمل في غير ما وضعت له
 في عرف الشرع ولا خارج لفظ الصلوة المستعمل بحسب اللغة في الدعاء بناء على انه
 مستعمل في غير ما وضع له في عرف الشرع مع عدم كونه مجازا لان قيد الحبيثة المذكورة
 يعني عنه في ادخال الاول واخراج الثاني والتحقيق ٧ المقام مقام آخر فليكتف بهذا التقدير
 وتحقيق باقي القيود يطلب من محله قوله لعلاقة بكسر العين في المحسوسات
 وبفتحها في المعقولات وهو المراد ههنا هي المشابهة خرج بها المجاز المرسل لان الكلمة
 المستعملة في غير ما وضعت له لعلاقة مع قرينة ان كانت علاقته غير المشابهة فجاز
 مرسل والافاسية عبارة قوله مع قرينة مانعة اه قبل عليه الاولى لعلاقة وقرينة
 لان كلا منهما مما يتوقف عليه المجاز والاستعارة ولا وجه لجعل احدهما تابعا
 والاخر متبوعا واعل ذلك منهم اشارة الى ان احتياج الاستعارة الى القرينة اشد
 من احتياجها الى العلاقة وقبل وصف القرينة بالمانعة هو الدائر على الستمه وانه وان كفي
 ذلك في المحاورات لكنه لا يكتفي بذلك في التعاريف بل لابد معها من القرينة المعينة للمراد
 كما اشار اليه التفاتنا في شرح التسمية واما الشارح فقد حقق في فصول البدائع
 ان القرينة امامعينة وهي المشترك واما محصلة وهي ما للمجاز والفرق ان الفهم لوسري
 نسبة المعنيين الى الارادة لولا القرينة فهي معينة وان رجح الحقيقة فهي محصلة
 فقرينة المجاز محصلة للمعنى المجازي فلا فائدة في الوصف بالمانعة الا للتصريح بما علم
 التزاما لان تلك القرينة المحصلة يلزمها كونها مانعة انتهى وفيه اما ولا فلانه لا نزاع
 بين القوم ههنا اصلا وما صرح به انتفاذا في ملتزم عند الكل لان التعاريف يجب حملها
 على معانيها المتبادرة منها فلا بد هنا من القرينة المعينة للمراد لئلا يتوهم خلاف المقي
 لذلك لم يستحسنوا وقوع الالفاظ المجازية بدون تلك القرينة المعينة واما ثانيا فلان
 معنى المحصلة ليس الا المانعة وان كان في التعبير تغاير واما ثالثا فلان قيود التعاريف
 لا يلزم ان يكون كلها مخرجة بل ربما يكون البعض منها موصحة فيجوز ان يكون هذا
 من هذا القبيل على انهم قالوا بر منهم ان هذا القيد يخرج الكناية لانها وان كانت
 مع قرينة لكنها ليست بمانعة عن ارادة الموضوع له فعلى ما ذكره يلزم ان يكون
 قرينة الكناية كقرينة المشترك من كل وجه وقد نصوا على الفرق بينهما قوله اضافتها
 الى الرسالة اذ لا يمكن للرسالة وجود الفرائد حقيقة فالمراد بها المسائل قبله و يمكن
 ان يقال انه شبه الفاظ الرسالة بالاصداق المشتملة على الفرائد و اضاف الفرائد اليها

مقره خليل
 وهي كلمة الواو
 متعلق بقوله فلا حاجة
 به اشارة الى ان امضهم في هذا البيان
 مجازا وان كان ذلك متدفقا ايضا

مطر سوسي

مقره خليل

ان يكون ذلك التمدح تحديثا بنعمة الله تعالى عليه بناء على ان الكل مأجور به وانه يستجلب
 النعم الاخر على ما قاله تعالى لئن شكرتم لازيدنكم وهو اللابقي لمنصب مثل الشارح
 بناء على ان التزكية منهي عنها بقوله تعالى فلا تزكوا انفسكم ولا يلحق لثله ان يرتكبه
 فاذا كان المقصود به هو التحديث لا يكون المقصود منه مدح الكتاب اذ القصدان متغايران
 لاسيما وقد ادى القصد الثاني الى التزكية المنهي عنها فاقبل ٧ من انه لامنافاة بينهما
 اذ لا تراحم بين التكتات لبس بشي وانما قال يحتمل اه اذ يحتمل ان يكون المقى منه بيان الواقع
 لا التمدح ولا التحديث لكن لما كان الاخير ظاهرا كما هو مناسب لقوله انه ولي كل توفيق وانعام
 اختاره المحشي بالذكر وبهذا يدفع ما قبل ٢ ان احتمال التحديث ينساق الى الاستحقاق السابق
 انتهى وذلك لان هذا الكلام لبس نصا في التحديث بل يحتمل ان يكون لبيان الواقع
 فمن ان يلزم المناقاة والحاصل ان الاستحقاق القطعي وهو المذكور فيما سبق لا ينافي
 احتمال تحديث النعم على انه لا يلزم من الاستحقاق انكاره كلبا بل غاية التواضع كما حققناه
 ومن البين ان الشكر على النعمة ولو ذرة لازم على النعمة عليه في كل حالة واما ما قبل ٤
 في دفع المناقاة من ان زمان التحديث والاستحقاق مختلفان اذ لا اول انما هو بعد
 حصول المؤلف بالتوفيق الالهى والثبات انما هو في زمان الاقتراح وقبل العلم بما حصل له
 من العناية الالهية والتوفيق الرباني فليس بشي لان ذلك يقتضي ان يكون الشارح
 غير عالم قبل التأليف بما حصل له من العلوم والحقائق وباقداره تعالى اياه على
 مثل التأليف المذكور ولعمري ان هذا خيرية ما فيها مزية وقد تقرر ان كل اناه يترشح
 بما فيه وصاحب البيت ادري بما فيه وهل رأيت احدا يضع الموائد قبل تدارك الاطعمة
 والفوائد فتدبر ومن الله الرشاد ويده اعنة التحقيق والسداد قوله شبه المسائل اه
 خص المسائل بالذكر مع ان في الرسالة مبادئ تصورية كالتعريفات وما يتعلق بها ومبادئ
 تصديقية ذكرت فيها لدواعي مقتضى وقد شرح الشارح كلامها كما استقف عليه اشارة
 الى ان المقى من الرسالة هي المسائل وباقيها تابع لها وان المسائل هي الفرائد وان كان
 غيرها من المبادئ من جملة اللآلئ قوله وهي اى الفريدة في ضمن الفرائد لان الخبر
 ينوعه رجوع الضمير الى الفرائد ولان التعريف للماهية لانا افراد كما هي الظاهرة
 من الفرائد ويكون الدرة الكبيرة الشفافة في العادة محفوظة في ظرف على حدة وغير
 مختلطة بالآلئ لشرفها اكتفى بما ذكره ههنا ولم يلتفت الى ما طوله بعضهم ٧
 حيث قال وهي الدرة الثمينة التي تحفظ في ظرف على حدة ولا تختلط بالآلئ لشرفها
 انتهى فالقول ٩ بان فيما ذكره نوع قصور لكونه اعم منها لبس بشي قوله في التفاسير
 اى المرغوبة اشارة الى وجه الشبه بينهما وما ينبغي ان يعلم ان مجرد وجود علاقة المشابهة
 كما ههنا لا يكفي في الاستعارة بل لابد من ان يقصد المتكلم ان اطلاقه على المعنى المجازي
 بسبب تشبيهه بمعنى الحقيق مثلا اذا اطلق نحو المشفر على شفة الانسان فان اريد
 تشبيهها بمشفر الابل في الغلط فهو استعارة وان اريد انه اطلاق المقيد على المطلق
 كاطلاق المرسل على الانف من غير قصد الى التشبيه فجاز مرسل فاللفظ الواحد
 بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون استعارة وان يكون مجازا باعتبارين صرح به
 التفاتاني في شرح التلخيص قوله استعارة مصرحة لا مكنية قيدها بالمصرحة

فقد خلبيل
 وهو العباد

فقد خلبيل

فقد خلبيل
 اعصاب

الحكاية النافية للنكته المذكورة لكن لا يرتضيه قول الشارح عن اقتراح اخ لي في كل صباح اه فالحق ان التخصيص وهم من قائله وكذا الكلام في النكته الثانية قوله واطهارا لشفقة اي الشارح عليهم اي على الاخوان بهذا التأليف اي الشفقة الحاصلة بهذا التأليف او الشفقة بسبب التأليف وذلك لان الشفقة اثر هذا التأليف بل داعية اليه اذ لو لم يكن منه شفقة لهم لم يصدر منه هذا التأليف في التعبير عنهم بالاخوان اظهار تلك الشفقة فعلى هذا كان المناسب ان يقال اظهار الشفقة الباعثة على هذا التأليف لكنه اشار بقوله بهذا التأليف الى لطيفة هي ان ذلك التأليف انما حصل بالاقتراح لا بالشفقة ٢ وانما هي مرتبة عليه ومن غفل عن هذا البيان قال ما قال فان قلت اعتبار الهضم يلزمه عدم العلو واعتبار اظهار الشفقة يلزمه العلو وهما متنافيان ونسافي اللوازم يدل على تنافي المزومات قلت لان ان العلو يلزم الثاني اذا اظهر الشفقة عليهم انما يكون بالنزول الى درجاتهم فلا علو ههنا ولو سلم فلبس فيه اظهاره كما في النكته الاولى مع ان التقابل بين النكات مما لا بأس فيه بل هو من قبيل الجمع بين المتقابلين فالقول بان الاولى كلمة اولس بشيء هكذا ينبغي ان يقرر هذا المقام قوله وقيل القائل هو المولى برهان الدين انما ضعفه لانه على هذا لا يكون المسئول مطابقا لحال السائل اذ لو كان السائل مثالا للسائل لماسئل منه فضلا عن الاقتراح لكن لما كان كلام الش على هذا وصفا للتأليف ومد حاله باشتماله على الدقائق والاسرار وانه لا يصل اليها الا الاذهان الصافية والعقول الخالصة وان من اطلع بما فيه يفوق اقرانه وعلو على اترابه ويفوز براتب الش وهذا غاية المدح المطلوب في امثال هذا المقام اعني به ونقله ثم قال ولكل وجهة هو موليها وقد عرفت بما قررناه وجهة كل منهما ومناسبة الاول الحال والمقام ومناسبة الثاني للمقام فقط فاقبل من ان هذا القول يقتضي التسوية بين التوجيهين في الحسن والقبول مع ان عده عدما واستحقاقه بأبي عن الثاني نوع ابا لبس بشيء اذ لا يلزم من ذلك التسوية بين التوجيهين الا يرى ان هذا الكلام مقتبس من الاية وان ظاهر الاية شاملة لقبلي الامة الاولى والاخيرة فمن اين يلزم التسوية التي ادعاها ولوسلم ان الاية خاص بالقبلة المحمدية فلا يلزم التسوية ههنا ايضا كما قررناه قال البيضاوي في تفسير قوله تعالى ولكل وجهة هو موليها ولكل امة قبلة اولكل قوم من المسلمين جهة وجانب من الكعبة والتوئين بدل الاضافة هو موليها احد المفعولين محذوف اي هو موليها وجهه والله تعالى موليها اياه انتهى فعلى هذا معنى العبارة ههنا لكل من القائلين او من التوجيهين وجهة من النكته هو اي كل واحد مولى تلك الوجهة ذهنه او جانب توجيهه والله تعالى مولى تلك الوجهة الى كل واحد منهما فلا تغفل قوله فان قيل اه معارضة من القائل الثاني لترجيح توجيهه على التوجيه الاول كما ان المحشي ادعى رجحان توجيهه عليه وقد عرفت مذاق المحشي واما وجه ترجيح التوجيه الثاني فهو ان كتابة مثل ذلك الشرح في مثل ذلك الوقت القليل ينبغي عن كمال احاطة الشارح المحقق وعن كمال اطلاعه على العلوم والحقايق فلا يصدر عن مثله ولو في وقت قليل لبس الاخلاصة العلوم وعصارة كالات اولي الالباب والفهم يحتاج فهمهم الى الا نظار الدقيقة والافكار العميقة مع التهم الصادقة والعزائم الخالصة قوله يحتمل

الخصص في الموضوعين هو المولى
قوله خيال ل
٢ الاول اشارة الى ان قوله بهذا
التأليف ظرف مستقر لشفقة
والداعي اشارة الى انه طرف انو
يعني ان ذلك التأليف انما حصل
بالاقتراح لا بالشفقة الجردة بل هي
مرتبة على التأليف فلبس معنى قوله
بل داعية اليه داعية مستقلة بل ان له
مدخلا في ذلك وان كان المدار الكلي
هو الاقتراح فلو قيل في التوجيه بناء
على ان الشفقة لا يقال بل هي داعية
اليه اذ لو لم يوجد منه شفقة لم يصدر
منه هذا التأليف في التعبير المذكور
اظهار تلك الشفقة الباعثة على ان يقال
تلك باعثة ضعيفة ههنا والباعث
القوى انما هو الاقتراح في قوله بهذا
التأليف دون ان يقول الباعثة على
هذا التأليف اعلم الى ذلك انتهى
لكن اوضح

وعن غيرهم نيابة فلا ينحصر السؤال في الاخ بل ههنا قوم فالضمير راجع اليهم هذا
على ان النيابة غير مقبولة ههنا لعدم تحريكها نشاط الشارح الباعث على الكتابة
كما لا يخفى على من له فطانة قوله اجابهم بحكم قوله يعني انه وان غده اولا معد وما
لكمال تواضعه لكن لما الحوا عليه وعدوه امرا عظيما الكمال رغبته فيه وكان اجابة
السؤال في مثله لازما اجابهم بحكم قوله عليه السلام اي بحكمه الثابت بدلالته لانه عبارة
في الامر بالاغناء باعتبار سؤال المال كما يدل عليه قوله ولو بشق تمرة لانه اذا كان قضاء
حاجة سائل المال امرا مهما فاولى ان يكون قضاء حاجة سائل العلم امرا مهما فيكون
الحديث المذكور مثل الآية المذكورة في اول الحاشية فدار الخاتمة على الفاتحة فاعجب
دقته قوله اغنوهم عن المسئلة ولو بشق تمرة كلمة اغنوا بفتح الهمزة وسكون الغين
المججمة وضم النون من الاغناء ومسئلتهم مصدر ميمي بمعنى السؤال وقوله ولو بشق
متعلق بالاغناء والمعنى ولو كان اغناؤكم ايهاهم بشق تمرة لا بالمسئلة اذ يكون المعنى ح
ولو كان ذلك السؤال بشق تمرة ولا يخفى انه ركبك وكلمة لو ووصلية والواو للحال على
ما اختاره صاحب الكشف اوله عطف على مقدر على ما اختاره الجزري او اعتراضه
على ما اختاره الرضي اي الحاحه في مختار الصحاح الاحاح الخاف يقال الخ عليه
بالمسئلة وفي تفسير البيضاوي الاحاح ان يلزم المسؤل عنه حتى يعطيه من قولهم
لخفي من فضل لحافه اعطاني من فضل ما عنده ففي تعبير الشارح ههنا بالاقتراح ايماء
الى ان السائل انما يسئل الشارح من فضله وفيه ايماء ايضا الى ان الاحاح والاحاف
وان كان غير مقبول في امر الدنيا كما اشير اليه في قوله تعالى لا يستئلون الناس الخافا لكنه
مقبول وممدوح في امر الآخرة وفي المختار ايضا يقال اقترح عليه شيئا اذا سئل اياه من غير
روية واقتراح الكلام ارتجاله وفيه ايضا ارتجال الخطبة والشعر ابتداءه من غير تهينة له
وفيه ايضا حكمه في ماله تحكما اذا جعل اليه الحكم فيه فاحتكم فيه فقوله على سبيل
التحكم من قبيل التفسير باللازم لان السؤال من غير روية ربما لا يخلو عن التحكم
والاحتكام واما الارتجال فن معنى الحقيقي وقوله وروية عطف تفسير للفكر ومثل
هذا السؤال كما لا يخفى من التحكم كما اشيرنا اليه لا يخلو ايضا عن التكرار عرفا وعادة فلذا
فسره بالاحاح المقضي للتكرار والملازمة فقوله لان الاقتراح متعلق بالتفسير المستفاد
من كلمة اي والداعي اليه ان الاجابة انما يكون عند الاحاح لا عند الاقتراح وان استلزم
الثاني للاول هذا قوله والاخ يحتمل الديني والطبي والتوطين للتفخيم كما قيل ٩ وللتكثير
ايضا كما قلناه والظ ان يكتب بالاخ الديني اذا الاخ الطبي الشامل للمؤمن والكافر
ينبوعه نسبته الى نفسه نعم مثل هذا الشرح نافع لكل لكن الكلام في كون ذلك الاخ
منتسبا الى الشارح قوله ههنا لنفسه بتخييل ان كابه هذا شيء قليل يليق بالمبتدئين
وان نفسه منزل منزلتهم ومعدود من جلتهم فهذا نهاية التواضع وفيه من جلب
قلوب الطلبة ما لا يخفى سواء كان لفظ الاخوان من كلام المقترح اولا اذ الكلام في التعبير
الصادر عن الشارح الا يرى ان المقترح لو قال اكتب لاختوانك ما يليق بهم وحكي الشارح
هذا الكلام بعينه لكان النكتة قائمة بعينها ايضا اذ لو لم يرتض الشارح بالاخوة
المذكورة لغبر الحكاية قطعاً نعم او قال المقترح اكتب لاختواني ما يليق بهم لا يمكن

لا وفي هذا التقدير إشارة الى ان الاول
للمحشى ان يقول على سبيل التحكم
اولا احتكام لكن امره هين

وكتب سوسى

اعني كتب القوائد موجودة متحققة على اكل وجه فكله موجود كما لمال لبس بشئ
 اذا لم يدعى هنا هو كون المسؤل عنه موجودا خارجيا لا كونه محسوسا وكذا القول
 بان المسؤل وان لم يكن موجودا حين السؤال لكنه لما كان قادرا عليه فكانه
 قد وجد انتهى والحق ان المسؤل انما هو افادة المعاني بالفاظ مكتوبة والاول موجود
 والثاني مقدوره فكله موجود قوله قد عده عدما لاستحقاقه اي لعدده شيئا
 حقيرا او امرا قليلا ومثله هذا ورد في الاثر عن سيد البشر حيث قال عليه السلام
 اللهم اجعلني في عيني صغيرا وفي اعين الناس كبيرا وقدر اعاء المحشي حيث قرر ان هذا
 في عين الشارح صغير وان كان في اعين الناس كبيرا ولذلك رغبوا فيه غاية رغبة فاقيل
 من ان غاية الرغبة ينافي عده حقيرا فالوجه في اعتداده للرد اللين مع انه قادر في الحال
 على الاجابة هو الامتياز للطالب الصادق عن غير الصادق سافط على ان كون
 ذلك الاخ صادقا يستفاد من نسبته الى نفسه حيث قال اخ لي وما ذلك الا لكونه صادقا
 فلا حاجة الى تميزه عن غيره مع انه لا حاجة الى الامتياز في مثل هذا المقام وكثير من الفضلاء
 شكوا عن زمانهم وطلبته ومع ذلك يصدر منهم مصنقات كثيرة لان الله تعالى
 يخلق الصادقين ولو بعد حين وكذا ما قبل ٧ من ان استحقاق مطلوب السائل ورده
 رد الينا لا يكون امرا مقبولا شرعا وعقلا مع القدرة على قضاء الحاجة وهل هذا الا كمن
 ملك نصيبا وحال عليه الحول ولا يعطى زكوته لاستحقاقه على ان كتبه في اقصر الايام
 لا يلايحه فالوجه ان يقال انما رد الينا لاشتغاله بما هو اهم منه كالتصنيف في العلوم
 الدينية والتدريس فيها وغير ذلك من الموانع والافان لا يبقئ بل الشارح قضاء المسؤل عنه
 قل اولا انتهى اما اولا فلانا لانم ان الاستحقاق المذكور لا يكون مقبولا في الشرع
 والسند ظاهر مما مر واما ثانيا فلان القياس المذكور قياس مع الفارق وهو ظاهر واما ثانيا
 فلانا لانم عدم الملازمة بينه وبين الكتب المذكور كيف ولو كان شيئا عظيما لاحتاج تحريره
 الى ايام كثيرة واما رابعا فلان ما ذكره المحشي من وجه الرد اللين لا ينافي ما ذكره القائل
 ايضا اذ الاستحقاق يحتمل ان يكون لكونه مشغولا بما هو اهم من ذلك على ان ما قررناه
 في توجيه الاستحقاق ولي بما ذكره القائل من الوجه المشعر بالاستكبار فالحق ان ما اعتبره
 المحشي في وجه الرد اللين ادق والطف اذ هو المطابق بظاهره لكتبه في يوم من اقصر
 الايام مع الاشارة الى كمال التواضع والطف منه انه استدلل على الجواب بقوله عليه السلام
 اغنوه عن المسئلة اه وجعل كتابه كشق عمرة كما كتبه الشارح في نصف دورة وهو اليوم
 الذي هو نصف دورة واحدة بل اشار بوصف اليوم بالقصير الى انه اقل من شق التمر
 وهو اللين للعبد الفالح والرجل الصالح هذا ولعمري انهم غفلوا عن دقائق الحواشي
 وقالوا ما قالوا قوله فلما اتوا بالالحاح اه كلمة اتوا بقصر الهمة من الاتيان وقوله بالالحاح
 مفعول بواسطة حرف الجر والمفعول بلا واسطته محذوف والمعنى لما جاءوا الشارح
 بالالحاح ولو قال فلما اتوا بالالحاح لكان ولي لاستهزاء هذه العبارة في امثال هذا المقام
 وابراد الجمع مع ان الاخ مفرد للاشارة الى ان تنوينه للتكثير اي اخ كثير كما في قولهم
 ان له لا بلا وان له نعمنا والقربة عليه قوله الاتي بمطالعة الاخوان فلا حاجة في توجيهه
 الى القول بان مثل هذا السؤال مسئلة كل طالب تحقيق فالاخ مسئلة عن نفسه اصالته

٩ طرسوسي

لا قدره خليل

عزيمته لانه بمنزلة ان يقول افعل كذا ان شاء الله على ما يقتضيه العرف والعادة ومن البين ان مثل هذا ليس بنص في الفعل وتركه ايضا فاذا انضم اليه كمال كرم الشئ في اجابة مثل السؤال المذكور يتقوى عزيمته السائل الى جانب الفعل قطعاً فالقول ٩ بان مثل هذا وعد بناء على ان كلمة اعل الترتجي وهو المتوقع ليس بشئ وكذا القول ٣ بانه وعد لكن لا يؤدى خلفه الى الكذب لان مثل هذا الكلام خرج من ان يكون عزيمته لكونه بمنزلة الاستثناء كما قال عليه السلام في حق بني قريضة لعلمنا امرناهم بذلك ولم يكن امرهم بذلك مع عدم كون ذلك كذباً لكون كلامه الشريف مفيداً انتهى وذلك لان الترتجي من قبيل الانشاء على ما نص عليه اهل المعقول والمنقول والوعد من قبيل الاخبار فكيف يكون مثله وعداً ثم انه لا يجوز الخلف في الوعد ولم نرم من يقول ان الخلف في الوعد لا يؤدى الى الكذب وقوله عليه السلام ليس من قبيل الوعد والالزام الخلف في وعده عليه السلام وهو بطل وان جوزوا الخلف في الوعد مع ان كلام هذا القائل مختلط لكون اخر كلامه مشعراً بانه ليس من قبيل الوعد كما هو الحقيق فالصواب ان يترك امثال هذا الكلام من البين ويمضى الى انه من قبيل الرد اللين كما حققناه قوله بل اقترح على بناء المتكلم الكتابة مفعول اقترح فقيهه اشارة الى ان ان اكتب في الشرح مفعول اقترح وقد عرفت احتمالاً آخر في صيغة اكتب فتذكر قوله ولازمي لاجلها اشارة هذا الى ان قوله في كل صباح متعلق باقتراح باعتبار لازم معناه ٦ اعني الملازمة لان الاقتراح في كل صباح ومساء مما يؤدى الى ترك الادب فغاية ما يكون منهم هي الملازمة لاجل الكتابة وان كان لسان الحال انطق من المقال ٧ فاقبل ٩ في تفسير قوله بل اقترح على الكتابة اي بل لم يترك اقتراحه بل دام عليه معنى على المفعول عن الملازمة وعن الدقيقة التي اشرنا اليه قوله كما هو رسم الملازمة اي الملازمة في كل صباح ومساء عادة الملازمة اذا الملازمة في جميع الاوقات خارج عن المعتاد والعادات بل يؤدى الى عدم اجابة الحاجات فالمراد بالصباح والمساء هما الوقتان الخصوصان وحدهما على جميع الاوقات ينبوعه عادات السادات فظهر ايضا فساد ما قبل يحتمل ان يكون المراد بهما مجرد الملازمة فتح لا يلزمه ان يحى اليه في كل يوم انتهى لانه ان اراد بمجرد الملازمة مجرد الملازمة في كل صباح اه فذا ليس وجهها مغايراً لما ذكرنا وان اراد به مجرد الملازمة في جميع الاوقات فبعد التسليم قد عرفت فساده وان اراد به مجرد الملازمة ولو في بعض الاوقات على ما يقتضيه تقريره بقوله فتح لا يلزمه اه فذا مناف لعموم قوله في كل صباح ومساء قوله شرعت فيه جواب لما قد عرفت ان جواب لما كثيراً ما يكون فعلاً ماضياً بدون الفاء والفاء قليلاً وقد يكون جملة اسمية باذا ومضارعاً ولا بالماضي فاقبل من ان الاولى قد شرعت ليس بشئ قوله وقيل المراد بالسائل اه فعلى هذا يكون الآية دليلاً لما نحن فيه بعبارة وهو اقوى من الدال بالدلالة على ما حقق في اصول الفقه ولذا حكمه بالنسبة لكن المختار عند الجمهور هو الاول ولذا قدمه قوله وههنا قد وجد بناء على ان مطلوب السائل انما هو افادة المعاني بعبارات رقيقة والمعاني من قبيل العلوم التي هي من قبيل الكيفيات النفسانية الموجودة في الخارج ٤ والعبارات والالفاظ آلات لافادتها مع قدرة الشئ عليها فكانها موجودة ايضا فالقول بان المسؤل عنه وان لم يكن موجوداً كمال لكن شرائط المسؤل عنه

٢ قوله خليل
٣ قوله خليل

٦ وذلك لانك تعرف ان الاقتراح هو السؤال من غير روية وفكر ولا يلزمه في العادة الاحتياط وهو معنى الاحتياط هو ان يلزم السؤال عنه حتى يعطيه ما يسئله

٧ اولك ان تقول اشارة الى ان اقتراحه في كل صباح ومساء ليس من قبيل التبع لمصلحة اخرى بل دوامه انما هو لاجل الكتابة فلو لم يلاحظ الملازمة المذكورة لاحتمل ان يكون الاقتراح تابعاً لآخر وهو خلاف

٨ المق
٩ قوله خليل
٤ وتلك العلوم قد انصفتها الشارح وقت السؤال وهي موجودة في الخارج

وقتا بعد وقت فتدبر وبالله التوفيق قوله اي كنت لانه تفسير باللازم لان عدم النهر لازم للتعلم على ما بينا في معناه والضمير للسائل المعلوم في المقام المستفاد من التعلم لانه يقتضى سبق سؤال ووجود سائل فلا يتوهم فيه الاضمار قبل الذكر وقوله باستقباله متعلق بالمتنى مصدر مضاف الى المفعول ولا احتمال لغيره وقوله بكلام متعلق بالاستقبال والمجموع تفسير للنهر لان النهر في اللغة الزجر وذلك في الغالب يكون بالاستقبال بالكلام الزاجر كما ههنا قوله يريد السائل على الباب على ما يقتضيه سبب النزول فعلى هذا يكون الآية المذكورة دليلا لما نحن فيه اعنى كون نهر طالب العلم منها عنه بدلالته لا بمنطوقه لانه اذا كان زجر سائل الامور الفانية اعنى الاموال منها عنه فاولى ان يكون سائل الامور الباقية اعنى العلوم منها مع ان الاموال تنافس بالاعطاء والعلوم تتزايد به ومن المعلوم ان المعطى ينفع بالثاني دون الاول في الظاهر فيكون دلالة الآية على ما نحن فيه كدلالة قوله تع ولا تنقل لهما فاعلى على حرمة الضرب والشم ولكون هذا الوجه قويا من هذه الجهة قدمه لكن لاحتمال ان يتغافل عن هذه الدلالة سيما في مقام يعنى بشأن المتدبر فيه حكم بالنسبة الوجه الثاني قوله يقول اي الله تع بيان لحاصل المعنى لانه في الاشارة الى ان الضمير الراجع الى المفعول محذوف ولا تزجره عطف تفسير لما قبله اذا سألك كلمة اذا ظرفية لاشترطية لانه مضمون المفعول في الآية ولا مجال لكونه شرطيا او سلم فلا يصح ان يكون قوله فاما ان تعطيه اه جزاء له كما هو المتبادر بل جزاؤه اما مقدرا او مقدم فافهم وقوله فاما ان تعطيه خبر مبتدأ محذوف اي فذلك اما ان تعطيه اي اما الاعطاء ٧ واما ملايس باعطاء ٩ ولا وجه لحمل كلمة ان فيه على الزائدة كما جوزه الاخفش قوله بل كنت اعلم اي اتعلم على ما هو المطابق للشرح وقد عرفت ان كليهما واقعا في اللغة بمعنى وان اختار المحشى الاول والكلام اضرب عن قوله كنت لانه وعطف عليه فكله بل هذه عند الجمهور تفيد ثبوت الحكم للتابع مع السكوت عن ثبوته وانتفاءه في المتبوع وذا غير مناسب ههنا فلا بد ان يحمل على مذهب بعضهم من انها تفيد انتفاء الحكم عن المتبوع قطعاً يعنى ان عدم النهر كالتعلم مقطوع به وبهذا يشعر كلام اهل المعاني في بحث انقصر ولو جعل الكلام على مذهب الجمهور لزم احتمال ارتكاب الش المنهى عنه وذا غير مناسب لمنصبه هذا قوله واقول لعلى بيان لما جله الش بقوله باعل وعسى وقد عرفت الفرق بينهما ووجه دخول الباء عليهما ووجه ايرادهما عقب التعلم والظ ان يكون خبر اعلى بدون ان المصدرية كما في قوله تع لعلى ابلغ الاسباب لكنه اورد بكلمة ان مشا كلمة خير كلمة عسى اذا الغالب ان يكون خبره المضارع المصدر بان على ان ابن هشام صرح في معنى اللبيب بان دخول ان على خبر لعل كثير لجلها على عسى مع ان المصدرية تدل على الظن المناسب ههنا كما لا يخفى قوله ولم ينفذ ذلك السائل اه من قبيل عطف العلة على المعلوم ولك ان تجعله حالا بهذا الرد اللين اما كان هذا رد العدم حصول مقى السائل وهو ظاهر ولينا لعدم انكسار قلبه عن ذلك الرد بل هو من قبيل لقول المعروف وقد قال تع قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها اذى وقال عليه السلام كلمة طيبة خير من صدقة يتبعها اذى ولا شك ان التعلم المذكور لا يقطع طمع السائل ورجاءه بل هو بقوى نشاطه ويحرك

والاشارة الى رد ما قيل ههنا من توجيه
العبارة بوجه آخر غير هذا الوجه

واعلى ان يكون ما ولا بالاعطاء
خبراه
واعلى ان يكون الجار مقدرا في قوله
ان تعطيه

اي بعد الحمد والثناء على الله والصلوة على رسوله وعلى جميع الانبياء قد مر ما يتعلق بذلك من جهة ما يتعلق بجوهر الكلام ومن جهة ايراد هذا المقال في هذا المقام فتذكر فلما لم ينفعني التعلل بلعل وعسى اي الاشتغال بقولي لعلي اكتب في زمان كذا وعسى ان اكتب في زمان كذا بناء على ما في القاموس من انه يقال تعلل بالامر تشاغل به والظاهر ان تعلل من قبيل تجاهل والباء متعلق به على تضمنين معنى الاشتغال اذا تعلل في العرف انما يستعمل في مقام الاعتذار والمعنى لما لم ينفعني التعلل والاعتذار مشغلا بهذين القولين ففعل وعسى كناية عن هذين القولين او اسم لهما ولذا دخل الباء عليهما كدخول اللام على ما هو في صورة الفعل كالقيل والقال وكلمة لعل وان كان مستعملا في المتوقع وعسى مستعملا في المطموع فيه والاول اقوى من الثاني على ما قبل لكن الثاني ههنا اقوى بناء على انه يدل في الاصل على الدنو والقرب فكانه اشتغل او لا يقول له لعلي اكتب ثم لما لم ينفعه ذلك اشتغل بعسى ان اكتب في الترتيب المستفاد من ظاهر العبارة اشارة الى هذه الدقيقة عن اقتراح اخ لي اي الخاح محب صادق لي على ما يستفاد من نسبة الاخ الى نفسه فيكون الاخ دينا وهو ظاهر ويظهر منه ايضا ان الردالين المذكور ليس لاجل امتياز الطالب الصادق عن غير الصادق وان صدر عن بعضهم لاسيما اذا كان اقتراح ذلك الاخ في كل صباح ومساء اذا صادق في اجل من هذا فكلمة في متعلق بالاقتراح وكونها متعلقة بالاخ لا يخ عن الركافة والمراد من الصباح والمساء الوقتان المخصوصان اذا الاقتراح لمثل هذا الامر انما يكون في هذين الوقتين المبسرين الذين هما وقتا المفاوضات وزمانا اجابة الحاجات وجعلهما كناية ٩ عن جميع الاوقات كما في قوله تعالى النار يعرضون عليها غدوا وعشيا من قبيل ٣ قوله تع النار يعرضون عليها غدوا وعشيا ولما كان الاقتراح لا بد له من مقترح اشار اليه بقوله ان اكتب فوائده فهو مفعول به يقال اقترح شيئا كتب ايا امر وكلمة ان ٤ واما مضارع متكلم وكلمة ان ح مصدرية ولما كان الاقتراح مقتضيا لكون المقترح لا يخال المقترح وصف تلك الفوائد بالبقاء بحالهم وعبر عنهم بالاخوان المشعر بمساواتهم له ترجاهم منه او ترفعاهم وعلى الثاني يكون ترغيبهم الى الشرح بانه مشتمل على حقايق كثيرة ومهمات وفيرة وانه لا يصل اليها الا بالازكاء المبالعون في تحصيله والاطلاع بما فيه لانها شارحة لفرائد الرسالة ولا يكون الفرائد مشروحة الا بكون الآلات مجروحة فهم احقاء بان يكونوا مرحومين كيف وتلك الفرائد في الميران تختبر بها الازهان ويعرف به الافكار الصحيحة من الفاسدة شرعت فيه اي في كتب المقترح جواب لما والظاهر ان الماضي ههنا على حقيقته ولا وجه لخصه على معنى المضارع او على معنى اردت ان اشرع لا كل ذلك ينوعه قوله وختمت مع اذان مغربه اذ لا معنى لجل هذا الفعل على الارادة او على معنى المضارع وكلمة غيرة نصب على الظرفية لشرعت ٩ اه وقوله سابقا في كل صباح ومساء من التناسب واقول لا يبعد ان يكون في الشروع في الغدوة والختم مع اذان المغرب اشارة الى ان هذا الشرح ٧ وان كان كتب في يوم من اقصر الايام لكنه حاصل وقت طلوع شمس روجه في عالم بدنه ووقت غرو بهامنه وهو مدة جميع عمره ففيه اشارة الى انه ثمره علومه التي حصلت له هدية عمره ونتيجته وانه يليق ان يعنى به غاية الاعتناء ولا يلزم من ذلك ان يكون هو حاصل عمره فقط بل المقصود انه من علومه المترتبة له

لا وفي المختار ايضا العلة المرض وحدث
يشغل صاحبه عن وجهه كان تلك
العلة صار شغلا ثانيا منعه عن شغله
الاول وعلمه بالشئ تعليلا اي لهاديه
ويقال فلان يعمل نفسه بعبادة وتعلل به
اي تلهى به انتهى صح

١ الجاعل هو الفاضل الطرسوي
٢ فيه اطفيفة لا تخفى على اهله
٣ مفسرته كما في قوله تعالى وناديتاه
٤ ان في الاقتراح
ان بابراهيم بناء على
معنى القول صح

٩ علم لا وقت ولا يخفى ما بين قوله
شرعت صح كناية عن
١٠ وعلى هذا يكون اليوم
جميع الاعمال صح

غير جزيل من حيث المعنى وكذا جعل قوله بصيغ نائب الفاعل لدل بل هو بعيد جداً بل الظاهر ان نائب الفاعل قوله الآتي على ان خصائصه نعم لو جعل الباء على الزيادة وجعل الصيغ فاعلاً لدل على صيغة المعلوم لم يكن بعيداً لكنه خلاف الظاهر لقطاً اما دلالة قوله باكرم القبائل على ان قبيلته عليه السلام اشرف من قبائلهم فظاهر لفظاً ومعنى واما دلالة على ان خصائصه اعلى من خصائص سائر الانبياء ومجراته اوضح من مجزاتهم فقد قيل انه مبني على دقة واعتبار وهو ان يراد بافراد الخصلة التي جمع الشمايل ما بالقياس اليها خصلة لكل واحد واحد من الانبياء بان يعتبر جميع خصال بني فردا وجميع خصال بني اخر فردا اخر وهكذا وكذا الكلام في المعجزات والدلائل وحاصله ان يعتبر من الجمع المضافين في قوله خصائص سائر الانبياء ومجزاتهم الآحاد النوعية ومن المضاف اليهما الآحاد الشخصية وذلك كاف في مقابلة الجمع بالجمع وقد كنت فرت هذا المقام على هذا المنوال في تعليقتنا على الحواشي الخيالية على شرح العقائد النسفية متابعة للمولى الخيال هنالك لكن نقول ههنا ينبغي ان يراد بافراد الخصلة التي جمع الشمايل بالقياس اليها كل خصلة لكل واحد واحد من الانبياء وذلك لانه قد حقق في علم الاخلاق ان خصائص الانسان واخلاقه تابعة لاجزاء اعضائه وجودتها ٩ وقد حقق في علم القيافة وارتضى به الصوفية والفلاسفة ايضا ان كل واحد من اعضائه الشريفة عليه السلام بمرتبة من التجابة لا يوجد تلك التجابة في اعضاء سائر افراده ٧ ولذلك كان عليه السلام جامعاً لجميع الكمالات الانسية والانسية فلو التفت الى الاعتبار السابق لاحتمل ان يكون بعض خصائص سائر الانبياء مساوياً لبعض خصائصه عليه السلام او اعلى منه وان كان مجموع خصائصه عليه السلام اعلى من مجموع خصائص ذلك النبي والمساواة مما لا يرتضي العقل برمتهم فضلاً عن الاعلوية فالحق ان كل خصلة من خصال سيدنا عليه السلام اعلى من كل خصلة لكل بني نبي والى هذا التحقيق اشار القاضي عياض في الشفاء وفصله بعض التفصيل فمقابلة الجمع بالجمع في قوله من خصائص سائر الانبياء في مقابلة الآحاد الشخصية بالآحاد الشخصية هذا نعم يمكن التوجيه السابق في المعجزات والدلائل ولذلك مال اليه المولى الخيال وحققناه هنالك اذ لا بأس في كون بعض معجزات بني مساوياً لبعض معجزات سيدنا عليه السلام بل لا بأس في كونه اوضح بحسب الحال مع كون مجموع معجزاته عليه السلام اوضح من مجموع معجزات بني نبي لكن هذا كلام ظاهري ايضا والمعجزات والدلائل انما صدرت عنهم لارشاد الامة ومن البين ان امة نبينا عليه السلام في درجة من الفطنة والذكاء ولا يبلغها احادهم سائر الانبياء كما اتفق العقلاء عليه فكيف يكون بعض المعجزات الصادرة عنهم عليهم السلام لارشاد اممهم مساوياً لبعض المعجزات الصادرة عنه عليه السلام لارشاد امته فضلاً عن كونه اعلى نعم بعض احاد ام سائر الانبياء اذكى واعقل من بعض احاد ام سيدنا عليه السلام لكن المعجزات والدلائل الصادرة عن الانبياء عليهم السلام بالنظر الى مجموع امهم فالحق ان الكلام في المعجزات والدلائل كالكلام في الخصائص ايضا وان مقابلة الجمع بالجمع في قوله من معجزاتهم من مقابلة الاحاد الشخصية بالاحاد الشخصية ايضا فافهم ٤ هذا المقام فانك لا تجد في صدور الكرام قال الش المحقق اما بعد

لا وجه له ان الصيغ دالة لامة لولة
ولو جعل قوله بصيغ نائب الفاعل زتم
ان يكون الصيغ مداولة وهذا لا يلزم
في الوجه الظاهر الذي اشرفنا اليه ثم
ان الدلالة بمعنى الارشاد المعروف وجملة
من الدلالة بمعنى الارشاد المعروف وجملة
مجازاً عن قصد الدلالة ان لا وجه
للمعقول عما هو المعروف عند
العقول
عطف تفسير للنجاة
لاي الانسان

فوه خيل
وما ما قبل من ان المراد بالشمايل
شمايل من لحقهم مثلاً ولو كان المراد
بالدلائل دلائل النبوة له عليه السلام
لا يلزم المقصود انتهى وكأنه عرض به
الحجتي حيث فسر الدلائل بالمعجزات
وجملها على دلائل النبوة له عليه
السلام فيهم المقصود ويعد
عن المقام من وجوه

انتفاء المزموم فالحق ان اول النعم الموجبة للصلاة عليهم انما هو خواص النبوة والرسالة
واما انهم واسلامهم وامانصب النبوة والرسالة فلا شك انها ارفع المناصب لكن الكلام
ههنا في السبب الموجب للصلاة عليهم نعم لو قيل ايمانهم واسلامهم وان كان ارفع المناصب
في نفسها لكنهما لا يكونان من الاسباب الموجبة للصلاة عليهم فالاولى تركهما كما ترك
منصب النبوة لم يبعد كل البعد ويمكن ان يقال ان تلك الخواص الجليلة انما ترتب
على ذلك الايمان الارفع بل هو منبع معارفهم اليقينية وعلومهم الحقيقية وبها كانوا
فياضين على ائمتهم فنعنا الله تعالى ببركاتهم في الدارين قوله لا بحسب الزمان يعني
ان الاولوية ح هو الاولوية بحسب الشرف والرتبة لا بحسب الزمان كما هو المتبادر اذ لو كان
المراد ما هو المتبادر وذا لبس الانعمة الوجود يلزم ان يكون الصلاة ههنا على جميع
الموجودين وذا واضح لزوما وفسادا وبالجملة يلزم ان يكون الوجود سببا موجبا للصلاة
مع انه لا مشترك له في السببية وما قيل من انه منقوض بالايمان والاسلام فقد عرفت
اندفاعه لانا لانم الاشتراك ههنا كما لا مشترك في الوجود وتحقيق هذا ان الوجود وان كان
كلها مشككا متغايرا افراده كما في وجود الواجب والممكن لكنه بالنظر الى افراده الممكنة
كما ههنا كل متواطى متساو افراده واما الايمان فهو كل مشكك متفاوت افراده قوة
وضعفا كما اشار اليه المحققون فاما انهم واسلامهم اقوى واعلى من ايمان احاد الامة
واسلامهم على ما شهدت به الآثار الصحيحة ايضا ودل عليه العقل الصريح فلا مجال
لما هوهمه الناظرون قطعا قوله وفي لخصت وخلصت اه ظرف مستقر خبر مقدم
وقوله الاتى ما فيها مبتدأ مؤخر وقوله من الصنعة البديعية بيان لما حال من كلمة ما على مذهب
من جواز وقوع الحال عن المبتدأ وان كان كلمة ما فاعلا للظرف المستقر السابق فلا كلام
في كونه حالا عنها وجعله حالا عن الضمير المستقر في الظرف المستقر اعني فيها عدول
عن الظاهر اذ كلمة ما موصولة يحتاج الى البيان ولا يحصل ذلك الا بما اشترنا اليه
وان كان بيان الضمير الراجع اليها بيانا لها ايضا هذا ثم ان في الاربعة الاول اعني لخصت
وخلصت والتحق والحق جناس قلب وهو اتفاق اللفظين في انواع الحروف واعدادها
وهيئاتها دون ترتيبها لكنه جناس قلب البعض لا جناس قلب الكل كما في قوله حسامه
فتح لا ويا له حنف لاعدائه واما في الافاضل والفضائل والفواضل فالاشتقاق
وقد عد ذلك من المحققات بالجناس والاشتقاق توافق الكلمتين في الاصول مرتبة
مع الاتفاق في اصل المعنى وكل من هذه الكلمات الثلاثة مشتق من الفضل وقد وقع
في بعض النسخ العوارف والعواصف وينهما جناس اللاحق وهو اختلاف المتجانسين
بحرفين غير متقار بين كما ههنا ووقع في بعض النسخ ذكر العواصف فقط وهو سهو
واما في المبعوث والمنعوت لجناس خطي وهو توافق اللفظين في الكتابة لكن التقاربان
صرح في شرح التلخيص نقلا عن صاحب التلخيص بان مثل ما يرجع الى التحسين
في اللفظ كالجناس الخطي وغيره لا بد من اهماله وترك التعرض له اما لعدم دخوله
في البلاغة او لعدم كونه راجعا الى تحسين الكلام فامثال هذا غير معدود من الصناعات
البديعية قوله ودل على صيغة المجهول بصيغ التفضيل متعلق بدل في قوله ظرف
مستقر صفة لصيغ اى الكائنه في قوله باعلى الشمايل وجعل هذا الظرف حالا منها

منه

قوله خلبيل

الجامع الاول قوله خلبيل

من حيث اللفظ قطعاً وما قبل من ان صيغة التفضيل فيه على حقيقتها وان فيه ايذاناً
بمناسبتها على الاحتمال الثاني وذلك من جهة المعنى فقط فخلط بين الرجحان المعنوي
واللفظي والكلام ههنا في الثاني على انك قد عرفت ان ضم الهمزة لا يناسب ههنا
معنى الا بعد انتاويل وذلك التأويل يخل بالمناسبة ٩ المعنوية الظاهرة على ما حققناه
والله الموفق قوله اي اشرف النعم هذا ناظر الى الاحتمال الاول الظاهر ولذا قدمه وقوله
او اولى النعم ناظر الى الاحتمال الثاني في الكلام نشر على ترتيب اللف وقوله وهو اي اشرف
النعم الايمان والاسلام وخواص النبوة والرسالة مثل البراءة عن الكفر والشرك وعن
الفسق العلاني قبل النبوة وبعدها وعن الكبار عند اكثر العلماء ايضا مطلقاً
وعن الامور الحسنة مطلقاً وغير ذلك فيلجئ بمناسبتهم الرفيعة ومقاماتهم العلية وازداف
الخواص الى النبوة لامية لا يائية ادل يتيح فائدة لاختصاص وايراد الرسالة بعد النبوة
اشارة الى انه نعمة اخرى اجل من النبوة خص بها بعض الاصفياء الاكابر من بينهم هذا
ثم الظ ان كلاماً من الاربعة المذكورة اشرف النعم اما الاخيران فظ واما الاولان فلان
المراد بهما ليس مطلق الايمان والاسلام بل ايمانهم واسلامهم وذلك اقوى واعلى
من كل وجه من ايمان آحاد الامة واسلامهم على ما ورد في بعض الآثار وقد اعترف به
المحققون من المتكلمين ايضا فكل من الامور الاربعة اشرف النعم واعلاها فاقل من ان
كون الايمان والاسلام اشرف النعم يستلزم التسوية بين الانبياء واممهم في هذه الصلوة
فالاصوب ان يكتفى بالآخرين ليس بشيء ولا حاجة في دفعه الى ان يقال ٨ المراد هذا النوع
من انواع النعم بان يكون الاشرفية بالنظر الى مجموع الاربعة لا الى كل واحد واما
اختصاصهم للصلوة عليهم بنفس منصب النبوة والرسالة فهو وان كان ثابتاً في نفسه لكن
لزم الصلوة عليهم ههنا علياً انما هو لكونهم وسائط بين الله تعالى وبيننا في قبضان
الكلمات علينا ومن البين ان ذلك ليقبضان انما يتم بخواصهم ولوازمهم فلذلك
جعل تلك الخواص اشرف النعم ههنا فافهم ٤ المقام ولا تعد الى ما يجبر الافهام قوله
او اولى النعم بحسب الشرف والرتبة جمع بين الشرف والرتبة اشارة الى ان كلاماً من هذه
الاربعة في الانبياء مقدم على غيرها من النعم شرفاً ورتبة اما خواص النبوة والرسالة
فقط واما ايمانهم واسلامهم فلما حققنا آتفاً من ان ايمانهم واسلامهم اقوى واعلى من ايمان
آحاد الامة واسلامهم فكل من الاربعة مقدم على سائر النعم سواء كانت تلك النعم نعم الانبياء
او نعم غيرهم مع دخول ايمانهم واسلامهم فيها هذا فالقول بان الظاهر ان الشرف والرتبة
ههنا بمعنى واحد مع ان التقدم الشرفي غير التقدم الرتبي فالاولى للاقتصار على الرتبة
كلام خال عن الرتبة وكذا القول بان الاولية ههنا اضافية لان منصب النبوة اقدم الى النعم
في الرتبة والشرف فالاولى ان يحمل الاولى على اولى النعم الموجبة لسعادة الدارين
وهو النبوة اذ لا منصب فوق ذلك المنصب ولذلك استمرت عادة القرآن العظيم بتعظيم
الانبياء عليهم السلام وذلك لما قد عرفت ان السبب الموجب للصلوة عليهم انما هو خواصهم
وانآرهم على ما هو اللازم ههنا لا يرى ان اصحاب المناصب انما يمدحون بخواصهم وانآرهم
لا بانفس مناصبهم وان كان مناصبهم في حد ذاتها رفيعة على انما نقول خواص الشيء
مالا تنفك عنه ولوانتفى تلك الخواص لانتي ذلك الشيء بناء على ان انتفاء اللازم يستلزم

٩ ونخلصه ان المحشى ادعى ان فتح
الهمزة راجح من حيث المعنى على ضم
الهمزة وذلك ارجح انما يكون
بمناسبة الاول دون الثاني ولو كان
الامر كما ذكره انما لا يصلح التثنية
التي اشار اليه المحشى ولا وفقد
سلكه القائل ايضا
٨ قوله خليل

٤ نعر بعض الاول قوله خليل

وقيل هي الدقيقة التي تستخرج بدقّة النظر لمقارنتها لها غالبا من نكت الارض باصبع
 او نحوها اطلقت عليها اذ لا يخلو صا حبا غالبا من النكت في الارض بنحو الا صبح
 او لحصولها بالحالة الفكرية المشبهة بالنكت هذا قوله كهى في جدا لك اى كالنكتة
 التي هي في جدا لك فحذف ما حذف فقيه حذف الموصول وابقاء صلته وقيل مستعارة
 للمجرور كما في قولهم ما انا كانت وردة بان الحمل على الاستعارة تصريف ذهب اليه الاخفش
 والفرأ لتوجيه ما جاء من العرب ومجى كهى منهم غير معلوم والقياس في امثاله غير جائز
 نعم لوحده ذلك على الاغلاط الشائعة في عبارات المصنفين كجمع لامع النقي والاستثناء
 في القصر لم يكن بعيدا جدا اقول التصريف المذكور بما اشار اليه ابن هشام في معنى اللبيب
 وخمس ذلك بضمير الخطأ كما في قولهم ما انا كانت لكن قال ابن مالك في الفيته ومارووا
 من نحو به فتى نذر كذا كما ونحوه اى انتهى فهذا صريح في ان مثل كهى جاء من العرب
 وان كان نادرا واسشهد بعض شارحيه بقول الشاعر ولا زى بعلا ولا حائلا كهو ولا كهين
 الا خلا لاثم قال وهو مختص بالضرورة لكن كلام ابن مالك على اطلاقه وهو الظاهر بناء
 على ان بعضهم صرح بان الكوفيين والفرأ لا يخصون ذلك بالضرورة فعلى هذا يدفع
 تحريف القائل السابق ولا حاجة لتعديله الى جعل العبارة المذكورة من الاغلاط الشائعة
 قوله اول اى لفظ اولي صرح به اشارة الى ان التسمية هذه انما هي للمضاف فقط
 ولانه لو قيل ٧ يجوز فتح الهمزة وضمها فلا بد لبيان من التفصيل اذ اليان الواحد
 لا يكفي فيه فتح يقع في الكلام انتشار لاداعى له هذا قوله وهو الظاهر اى في هذا المقام
 بناء على ان المقصود ههنا هو الاشارة الى سبب لزوم الصلوة والسلام على الانبياء
 عليهم السلام فلا بد ان يكون ذلك المشار اليه سببا داعيا مستقلا للزوم
 ايراد الصلوة والسلام عليهم وذا انما يتم اذا كان كلمة اولي مفتوح الهمزة اذ يكون المراد به
 ح الايمان والاسلام وخواص النبوة والرسالة ولا شك ان الكل من حيث هو كل بل
 كل واحد سبب للزوم الصلوة والسلام عليهم لان الانبياء عليهم السلام بتلك الاوصاف
 الجليلة استفاضوا من الله الملك العلام فافاضوا علينا ما استفاضوا من الله تعالى فكان
 لهم علينا من لا يمكن استقصاؤها فوجب علينا الصلوة والسلام عليهم اداء لبعض
 الحقوق بقدر الامكان ولو كان اولي مضموم الهمزة يكون المراد به النعم الاولوية والمتبادر
 منه الاولوية بحسب الزمان وما ذاك الانعمة الوجود ومن البين ان نعمة الوجود ليس
 سببا وداعيا للصلوة والسلام عليهم اذ الخلائق مشتركة في تلك النعمة ولو كان ذلك
 سببا وداعيا لزم ان يكون الصلوة والسلام ههنا على جميع الموجودين وفساده ظاهر
 فلا بدح ان ياول تلك الاولوية بحسب الشرف والرتبة حتى يصح كونه وجهها وسببا
 لايراد الصلوة ههنا ولما كان صورة فتح الهمزة خاليا عن هذا التكلف كان راجعا على
 الصورة الثانية هذا هو بيان الرجحان المعنوي لصورة فتح الهمزة ولها رجحان لفظي
 ايضا وهي هو الانسبية بقراءته الثلاثة اعنى اعلى واشرف واوضح ولكون الرعاية للناس
 اللفظي امرا مهما في امثال هذا المقام صرح به ثانيا والا فلا حاجة الى التصريح به فكانه
 اشارته الى ان هذه النكتة هي النكتة الظاهرة في مثل هذا المقام والظاهر ان اسم
 التفضيل في قوله والانسب بمعنى اصل الفعل اذ لا مناسبة له في صورة ضم الهمزة بقراءته

و هو سوي

٢ وهو الفاضل الاشرف في اوضح
 المسالك
 ٤ خالد الازهرى
 لا يعرض المؤلف من خليل

الى الموصوف على ان يكون الصفة مجازية لاحقية قائمة بالموصوف فلك ان تقول ٧ هذه
 الاضافة اضافة المشبه به الى المشبه كما في لجين الماء فيكون المعنى اخرجتني من محن ادراك
 المسائل المشككة الشديدة التي هي كالرياح العاصفة وهذا هو المصرح به في كلام
 المولى المذكور فكل من التقديرين المذكورين غير مناسب لاشتماله على تشبيه ادراك
 المسائل بالرياح الشديدة مع انه لا مناسبة بينهما اما اولافلان ادراك وسيلة للبقاء والرياح
 الشديدة وسيلة للقاء واما ثانيا فلان الادراك مما يثلنذبه والرياح الشديدة مما يثلم منها واما
 ثالثا فلان الادراك حسن ممدوح والرياح الشديدة بخلافه وما قيل من ان وجه الشبه
 بينهما كونهما سببا للاضطراب لان ادراك المسائل سبب لاضطراب المدرك كان العواصف
 سبب لاضطراب النباتات فلبس بشيء لان الادراك انما يترتب على الاضطراب فهو مسبب
 عن الاضطراب لاسبابه بخلاف العواصف على انه وصف غير مشهور ولا بد ان يكون
 وجه الشبه من الاوصاف المشهورة وما قيل من ان البيان المذكور مبني على التسامح ومراده
 ان مشاق ذلك الادراك كالعواصف في افتاء الوجود ووجه الشبه اعني افتاء الوجود موجود
 في كل من الطرفين مع كونه من الاوصاف المشهورة لهما فقيه ان الكلام في تشبيه ادراك
 المسائل على ما هو صريح كلام القائل وعلى ما ذكره يكون لفظ المحن مستدركا او يكون
 اضافة المحن الى العواصف اضافة الشيء الى نفسه فلا بد من التحمل في الفقرة السابقة
 مع انه لا وجه لاعتبار محن آخر هنا وجعل اضافة المحن المذكور اليه بيانية واما ما قيل
 من ان الصحيح ان يجعل التركيب من اضافة الصفة الى الموصوف كما في جرد قطيفة فعني
 كون الفضائل عواصف هو شديتها في الاستقصا ح وسرعتها في البعد والاباء
 عن الادراك ومحنها هي الشدائد في تحصيلها والتخليص من محنها هو تيسيرها وجعلها
 مطوعة بحيث تستخضرباد في النفقات فانما يصح لو كان العواصف موضوعا
 لمطلق الشدة ولبس كذلك لما عرفت آنفا واقول لعل الاولى ان يجعل العواصف مجازا مرسلا
 عن الشدائد والاهوال والاهلاك سواء كان اضافته الى الفضائل لامية او اضافة الصفة
 الى الموصوف ومعنى الكلام ظاهر غني عن البيان وهذا اقل تكلفا مما ذكره المحشي
 والناظرون وعلى الله التكلان قوله نصب اي منصوب اه اقول لما طال العهد بينه
 وبين ما يتعلق بقوله جدا لك من الكلمات المتعلقة به والمزايا فصل ما يتعلق به بعض
 التفصيل واحال الباقي على المقايضة قوله لاقبسا كما ذهب اليه الرضى ومن تبعه في مثل
 جدا لك ولا سمعا كما ذهب اليه ابن الحاجب ومن تبعه في مثله اما الثاني فلان مواد السماع
 مقصورة عليهم لاتعداد وصلوة على محمد لبس منها واما الاول فلان القاعده التي وضعوها
 لبيانها هي ما بين فاعل ذلك المصدر او مفعوله باللام او الاضافة وقوله وصلوة على
 محمد غير مندرج في شيء من الاحتمالات الاربعة اذ الظن ان المراد بالمفعول الواقع في تلك
 القاعده هو المفعول بدون واسطة حرف الجر والمفعول ههنا لبس كذلك ولو سلم
 كونه اعم فلا بد ان يكون ذلك البيان باللام او الاضافة دون ما عداهما والبيان ههنا
 وقع بكلمة على فاقبل ان عامل المصدر ههنا واجب الحذف على ما هو المنقول عن الرضى
 لبيان مفعول المصدر بحرف الجر لبس بشيء قوله والتكثرة هي طائفة من الكلام
 منقحة مشتملة على لطيفة مؤثرة في النفس نوعا من التأثير قضا كان او بسطا كما في الاوارد

لا وقد صرح المولى العاصم في شرح
 الرسالة القبرية في قول المص فرائد
 عواديته من قيل اضافة الصفة الى
 الموصوف ثم قال اي عوائد كافر ان
 فاشار بهذا الى انه من قبيل اضافة
 المشبه الى المشبه ايضا على
 قوله لا اضطراب
 لا اضطراب ذهني المدرك اي
 لا اضطراب ذات المدرك اذ لا معنى
 وجهه امكان ايضا فالاضافة
 في اضطراب المدرك لان كان له
 قائم عن ماقبل المناسب على هذا
 القائل ان يقول وجه الشبه لهما
 انه كما ان الريح تحرك الاشياء
 ونضطرب بها كذلك ادراك المسائل
 انتهى وذلك لان ما ذكره القائل
 ابلغ كما اشار اليه
 وفي رد لما قاله فرغ خليل حيث قال
 جدا لك جار في صلوة الان الحذف
 ههنا جاز

على ما لم يختره الأئمة الاعلام فالظن ان معنى قوله فعبّر عن المشبه به انه اشار الى المشبه به
 المرموز بلفظ المشبه وهذا حق بالنظر الى مذهب السلف اذ لفظ المشبه يشير الى المشبه به
 بذكر لازمه لان معناه انه ذكر المشبه واراد به المشبه به على ما يستفاد من ظاهره
 حتى يكون كلامه هذا مبني على مذهب السكاكي ويرد عليه ما يرد وانما سلك هذا البيان
 طلبا لكمال المقابلة بالنظر الى الظاهرين المصروفة والمكنية اذ في الاولى عبر
 عن المشبه بلفظ المشبه به وفي الثانية بالعكس والافكل منها على ما هو المختار عبارة
 عن لفظ المشبه به المستعمل في المشبه وان كان لفظ المشبه مرموزا اليه في الكتابة وصرحنا
 في المصروفة قوله استعارة تخيلية وهي الامر الذي اثبت للمشبه من خواص
 المشبه به وهل هو مستعمل في معناه الحقيقي والمجاز في اثباته للمشبه واليه ذهب السلف
 وتبعهم صاحب التلخيص او يجوز استعارته في بعض المواد لما لا يلائم المشبه به واليه
 ذهب صاحب الكشاف في قوله تعالى الذين يتفضون عهد الله حيث استعير الحبل
 للعهد على سبيل الاستعارة بالكساية والتفض لا بطاله على سبيل الاستعارة
 المصروفة او هو مستعمل في امر شبيه بمعناه الحقيقي واليه ذهب السكاكي والتفصيل
 في محله فان قلت المختار في الاستعارة التخيلية المذهب الاول وهي في هذا المذهب
 ان يضاف الى المشبه لازم المشبه وخاصة مما به قوام وجه الشبه او كاله كافي لظفار المنية
 والعواصف ههنا ليست بلازم ان نباتات الخضرة وخاصة ولا بما به قوام وجه الشبه
 اعني المرغوبة وبغيرية الفرح والانبساط قلت العواصف في نفسها وان لم تكن
 من لوز النباتات لكن العواصف المضافة الى الفضائل كما ههنا من لوازم النباتات
 اني شأنها الهلاك والقضاء وتلخصه ان النباتات وان كانت في اول حالها ناضرة خضرة
 لكنها متعقبة للهلاك والقضاء والزوال لادوام اهلها قطعها وان هلاكها وزوالها يكون بالرياح
 كما قال الله تعالى واضربهم مثل الحبة الدنيا كما اترلناه من السماء فاخطط به نبات الارض
 فاصبح هشيا تذروه الرياح على ان اللزوم العادي كاف في امثال هذا المقام فضلا
 عما ذكر من القوام وان ادعاء بعض الاعلام قوله خلاصتي اه هذا على التقدير الاول
 اعني كون العواصف استعارة مصروفة تحقيقية ظهروا وما على التقدير الثاني فعلى
 ما اشرنا اليه من ان قرينة الاستعارة بالكناية على مذهب السلف قد تكون استعارة
 تحقيقية في بعض المواد لما لا يلائم المشبه به فقوله من محن الاشياء المهلكة اشارة الى المشبه
 المتروك وقوله كالرياح اشارة الى المشبه به المذكور وقوله لما اصابته من النباتات لمدخله
 في هذه الاستعارة لكن اتى به اشارة الى الاستعارة بالكناية على التقدير الثاني على مذهب
 السلف والافلا مدخله في تصور الاستعارتين السابقتين وبهذا البيان يظهر الانطباق
 على جميع التقادير ومن بني كلام المحشي سابقا على مذهب السكاكي وادعى ههنا لانطباق
 على جميع التقادير فقد اتى بما عجب واجب منه ان يقال ان الاولى ان يترك قوله كالرياح اه
 اذ لا يبقى للتفسير فائدة بل لا معنى له قطعاً قوله واما تشبيه ادراك الفضائل بالعواصف اه
 المشبه هو المولى برهان الدين ولهذا التشبيه وجهان احدهما ان يشبه الادراك المذكور
 بالعواصف ويستعمل الثاني في الاول وعلى هذا يكون استعارة مصروفة وهو الظن من بيان
 المحشي ههنا وتاليهما ان يجعل اضافة العواصف الى الفضائل مثل من اضافة الصفة

فعلى هذا يتدفع ما قيل عليه
 الصواب ان يقال من اول الامر
 او عبر عن المشبه به اه او يترك قوله
 في النفس حتى يكون ما ذكره
 نصافي مذهب السكاكي على ان
 التعبير عن شيء بشيء بمعنى التبادر
 التجاوز عن الاول الى الثاني وظن ان
 ذلك ليس بنص في مذهب السكاكي
 بل يحتمل مذهب السلف ايضا وقوله
 في النفس في اول كلامه يرجع الثاني
 على الاول فن ان يفهم الخلط الذي
 فهمه الناظر ههنا

قوله من القوام يكسر القاف وهو
 الدخول في ماهية الشيء وههنا
 الدخول في المشبه به ككعادته
 السائل
 قد خلبيل

ههنا قلت كانه رجع في الفقرة الاولى كون ما موصولة للنكتة التي قدمنا ههنا لك وههنا رجع
 كون ما مصدرية ليكون الحمد على الانعام كما كان في الفقرة الاولى على النعم ومن البين
 ان الحمد على الثاني حمد عرفي وعلى الاول حمد لغوي لعدم كون الانعام واصلا
 الى الحمد لكونه صفة لله تع بخلاف النعم فكان الشارح المحقق جمع بين الحمدين فتبصر
 بالعينين ٩ قوله الاشياء المهلكة للفضا ثل من الاسقام والعلل وغير ذلك مما يوجب
 الملل والكسل ككساد اسواق المعارف والعلوم وانقراض اشواق اولي الاسباب
 والفهوم اذ الكل من مهلكات الكمالات وعواصف الدرجات فالتخلص المذكور ههنا
 شامل للتخلص عن الكل وقد خلص الله تع الشارح المحقق عن الكل فجمع له بين
 جهات الشرف والله الموفق قوله ثم عبر بالعواصف التي هي الرياح الشديدة اشار
 بهذا التوصيف الى بيان معنى العواصف فقوله التي اه وصف مابين للعواصف كما شف
 عن معناه كما في قولهم الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ فاقل ٧ يستفاد
 من كتب اللغة ان العصف ينبئ عن معنى الشدة والسرعة والاهلاك يوصف به الريح
 وغيره بحسب مقتضى المقام فلا مساغ ههنا لهذا التشبيه والاستعارة ليس بجيد بل نقول
 ان ادعى الاستقراء التام فمنوع وان ادعى الناقص فغير مفيد بل الظ ما اشار اليه
 المحشى وقد اتفق ائمة التفسير في قوله تع كرماد اشتدت به الريح في يوم عاصف على ان وصف
 اليوم بالعاصف وصف مجازي بناء على ان العصف اشتداد الريح وصف به زمانه للبالغة
 كقولهم نهاره صائم وليله قائم فلو كان الامر كما ذكره القائل لكان الوصف على حقيقته
 فالظ ما ذكره المحشى قوله ثم عبر عن تلك الاشياء بها اي بكلمة العواصف جال كون
 تلك الكلمة استعارة وهي الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له لعلاقة المشابهة مع
 قرينة مانعة عن ارادته مصرحة وهي ما يكون المذكور هو المشبه به بخلاف الاستعارة
 بالكنية فان المذكور فيها المشبه بتحقيقه وهي ما يكون المستعار له اعني المشبه فحققا
 حسا وعقلا كما استعرفها اي الاستعارة في الحاشية المتعلقة بقوله لغرائد الرسالة الاثرية
 قوله اوشبه الفضل ثل اه عطفت على قوله سابقا شبه اه وكلمة او للتخيير وللإشارة
 الى ان كلام التشبيهين كاف في توجيه الكلام واعلم ان في الاستعارة بالكنية ثلاثة مذاهب
 ارجحها وهو ما ذهب اليه السلف ان الاستعارة بالكنية لفظ المشبه به المستعار للمشبه
 في النفس المرموز اليه بذكر لازمه وثانيها ما ذهب اليه السكاكي وهو ان الاستعارة
 بالكنية لفظ المشبه المستعمل في المشبه به بالدعاء انه عينه وثالثها ما ذهب اليه صاحب
 التلخيص وهو ان الاستعارة بالكنية للتشبيه المضمر في النفس وعلى هذا لا وجه
 لتعميتها استعارة بالكنية وما ذهب اليه السكاكي محتولتكافيات كثيرة ذكرت في البيان
 فالتحتم هو الاول اذا عرفت هذا فاعلم ان ظاهر قوله في النفس يفيد انه اختار مذهب
 صاحب التلخيص لانه قد عرفت ان الاستعارة بالكنية عنده عبارة عن التشبيه المضمر
 في النفس وقوله فعبر عن المشبه به بلفظ المشبه يشعر بانه اختار مذهب السكاكي لار
 الاستعارة بالكنية عنده كما عرفت لفظ المشبه المستعمل في المشبه به ولذا قيل عليه
 انه خلط بين المذهبين اذني اول كلامه على مذهب واخره على مذهب اخر فاللازم
 ان يبنى كلامه على احد المذهبين واعلنا نقول لا ينبغي لثل المحشى ان يقرز المقام

وهو يعرض للمولى فزه خليل حيث
 قصر في القامبين على كون ما
 مصدرية وكون الحمد فيها حمدا
 لغويا وفعل عما قصد المحشى
 ههنا
 ٧ طرسوسى

فجعل الاضافة على اليانية يتدفع التكرار في الصور الثلاث ثم اقول هذه الاحتمالات
مندرجة تحت تقديرين كون النسخ مصدرا و كون الاضافة يانية اذ كل منهما شامل
للصور الاربع اما الاول قط واما الثاني فلان كون اضافة النسخ الى العوارف يانية
انما يكون اذا كان النسخ جمعا با حتما لانه الاربعة فعلى هذا كان الانسب ان يقول
وعلى التقديرين اى كون النسخ جمعا مع كون اضافته يانية وكون النسخ مصدرا
لا تكرر فيه الا انه اوردته جمعا توسعا وترويجا ويدل على ما قررناه ان المحشى قال في النقل
الاتى على تقدير عدم كون الاضافة يانية وعدم كون النسخ مصدرا فانه صريح في ان كلا
من كون النسخ مصدرا وكون الاضافة يانية دافع للتكرار مع ان كلاهما شامل للاحتتمالات
الاربعة كما بيناه فالوجه في وجه الشبهة التى هى انسب ما ذكرناه واما ما قبل ٩ ان ما
يوهم التكرار من الاحتمالات المستقيمة اثنان لازيد كما اشير اليه في بعض الحواشي ولذا
قال الشيخ الوالد الانسب وعلى كلا التقديرين انتهى فقد غفل هو ووالده ايضا
عن المرام لان المستقيمة اربعة واحد منها كون النسخ مصدرا مع كون كلمة ما مصدريه وكلمة
من يانية ولا تكرر فيه قطعا وثلاثة منها كون النسخ جمعا مع كون كلمة ما موصولة
وكون من يانية او متعلقة ومع كون كلمة ما مصدريه وكون من متعلقة وفي كل من هذه الثلاثة
يتوهم التكرار ما لم يحمل الاضافة على اليانية فالوجه ما حققناه والعجب منه انه طعن
لبعضهم ههنا بانه ابدى تلك الاحتمالات ولم يعرف سقمها من مستقيمتها وقال ما قال
والعصية من الحفظ المتعال قوله على تقدير عدم كون الاضافة يانية وعدم كون
النسخ اه يفهم منه ان يانية الاضافة ومصدريه النسخ دافع للتكرار وقد عرفت انه كذلك
مع شمول كل منهما للتقادير الاربعة قوله او المأخوذة اه كلمة اول منع الخلو يدل عليه قوله
الاتى المستبطل منها او من احدهما ففي كل من النسخ والعوارف احتمالات فيكون النسخ
على هذا القول من قبيل القوائد لكونها مترتبة على عوارفهم بمنزلة النتائج
ولما كان النتائج لا تحصل من المقدمات الا باعتبار الهيئة الاجتماعية فيها والوحدة الداخلية
فيها اشار اليه بقوله فكان عوارفهم اعطيتها حيث اورد الخبر مفردا مذكرا وان كان
الظاهر ان يقال اعطيتها واعطيتها اشارة الى ان عوارفهم ما لم يجعل امرا واحدا لا يحصل
منها منفعة وهذا اولى مما اتفقوا عليه من انه جعل العوارف بمنزلة الشخص اذا حاجته
لارتكاب المجاز في الطرف مع ان المجاز في النسبة اعنى النسبة الاضافية اولى لانه ابلغ فاضافة
النسخ الى العوارف ح لامية على كل تقدير لا يقال الاولى ان يقال فكان العوارف يعطيتها
بصفة المضارع بناء على ما قرر في تقدير فعل الحمد بصفة المضارع من النكتة الجلية
لا نقول ان اعطاء العوارف مقدم على هذا التصنيف فلذلك اتى بصفة الماضي واما الحمد
فالمقصود منه الشاء على الله تعالى وقد عرفت ان المناسب له ههنا صيغة المضارع
ومحصوله ان خد الشارح لله تعالى يتجدد كل لحظة في مقابلة كل نعمة ولو كان
تلك النعمة سابقة على زمان انشاء الحمد فاقبل ٧ من انه عدل عن المضارع ههنا الى الماضي
اشارة الى تغليب عليه اول الاشارة الى تحقق وقوع تلك النعم مما لا يلتفت اليه اهل الكرم قوله
اى تخليصك لى من محن اه اشار بهذا الى ما قدمه من ان كلمة ما بالنظر الى هذه الفقرة
لا تكون المصدرية فان قلت لعله رجع سابقا كون ما موصولة فاجوبة ترجيح المصدرية

٧ اذ قال هو لطر سوسى

٧

٧ قوله خليل

٧ لان كلامه من النكتين انما يكون فيها
عدل عن الظ الى خلافه والامر
ههنا ليس كذلك كما لا يخفى

هـ الله تعالى والعارفة قائمته تع ح ولا معنى لاضافة الاثار الى التأثيرات وانما اضاف الى
 المؤثرات فان اراد بالتأثيرات لمؤثرات فذا لبس وجهها آخر مغاير لما ينقله المحشي عن بعضهم ٩
 قد زعم وجهها آخره - برو الله الموفق قوله اي الاحسانات اليهم او احساناتهم اي المحسنات
 اليهم بفتح السين او محسناتهم بفتح السين ايضا على ما عرفت من ان الاحسان الذي
 هو معنى العارفة بمعنى المحسن بفتح السين فعلى الاول من اضافة اسم المفعول الى مفعوله
 اعني الافاضل والفاعل المحسن هو الله تعالى وعلى الثاني من اضافة اسم المفعول الى فاعله
 اعني الافاضل فليفهم ٣ قوله لكن عطف خلصتني عليه يدل اه اي دلالة ظاهرة
 بل قوية بناء على ان الظاهر كون من في قوله من محن له بيانية كما هو الاول في المعطوف عليه
 ايضا فتح يكون تقدير الكلام ما خلصتني عنه من محن عواصف الفضائل فيلزم
 كون المحن محمودا عليها وذا غير صحيح في نفسه نعم لو كان كلمة من ح متعلقة بخلصتني فتح
 يكون تقدير الكلام ما خلصتني بسببه من محن عواصف لصح من حيث المعنى لعدم لزوم
 المحذور المذكور لكن لا يصح من حيث العربية لهدم شرط جواز حذف الضمير المجرور
 العائد الى الموصول ههنا وهو كون الضمير المجرور مجرورا بماجر الموصول على ما نص
 عليه ابن مالك وابن الين ان الضمير ههنا مجرور بالباء والموصول بعلى وهذا وارد ايضا
 على الاول اعني كون من بيانية وكان المحشي اعني ههنا الى المعنى فاشار الى امكان
 توجه المصدرية بكون من في هذه الفقرة متعلقة لكن اعتناؤه ابقا بقوله
 وحذف العائد المنسوب اه الى شان الضمير بأبي عنه فاستفاد من قوله لا يصح عطفه عليه
 من حيث المعنى انه يصح عطفه عليه من حيث العربية غير سديد هذا ويمكن ان يقال
 تختار ههنا كون من بيانية والمحن المذكور عبارة عن ذلك العائد المحذوف اعني عنه فكانه
 من وضع الظاهر موضع الضمير فلا حاجة للموصول الى الضمير واما كون المحن محمودا عليه
 فاما مبنى على ما قبل من ان المحنة عنيد ارباب الذوق فعمدة لكنه تصرف صوفي
 خارج عن هذا المقام واما عني على ان المحن ههنا ليست مطلق المحن ولا محن الدنيا
 حتى لا تكون محمودا عليها بل محن عواصف الفضائل وهي الشكوك التي عرضت
 في اثناء المطالعة والتعبات التي حصلت في خلالها ولا شك ان البكل سبب للوصول
 الى المعارف البقية والعلوم الحقيقية اذلولها لما حصل المنح المعهودة وما يتوقف
 عليه المنح فهو منحة فقة وان كان محنا صورة فعلى هذا يكون في كلام الشارح رح
 رغب المتعلمين وتنشيط المستفدين وتحريرك لاذهانهم القاصرة الى الرضى عن الله تعالى
 في حالهم وما لهم قوله وح يكون المعنى من اعطاء عوارف اه الظاهر ان الاعطاء
 مصدر مضاف الى المفعول والفاعل هو الله تعالى ويجوز ان يكون مصدرا مضافا
 الى الفاعل وعلى كلا التقديرين المراد بالعوارف اما المسائل او الادراكات او الملكات
 وغيرها من الاحتمالات واضافة المنح الى العوارف في كل من التقديرين لامية لا بيانية
 قوله وعلى جميع التقادير اه لما كان هذا ابتداء كلام متعلق بدفع التكرار المتوهم ههنا
 اتى بالواو دون الفاء والتقادير الممكنة ثمانية اذ المنح اما جمع او مصدر وعلى كلا التقديرين
 كلمة ما اما موصولة او مصدرية وعلى التقادير الاربعة كلمة من بيانية متعلقة بهذه ثمانية
 اربعة منها سقيمة واربعة منها مستقيمة واحد منها لا يوهى التكرار وثلاثة منها يوهى

٩ رهبان الدين
 ١٠ وجهه ان اضافة اسم المفعول الى
 مفعوله واقع كثيرا ولا يخفى فيها ايضا
 واما اضافة الى فاعله فليدفع الى
 اسم المفعول لا يعمل في الفاعل
 وبوجه ذلك ولان الظان المحسن
 هو الله تعالى وان كانوا محسنين ايضا
 كسبا وذلك وان لم ينع اسناد
 الاحسان اليهم حقيقة لكن لا يخفى انه
 غير مناسب لهذا المقام فالوجه ان
 الاضافة لا يندب ايضا من اضافة اسم
 المفعول الى مفعوله والكلام محمول
 على المحذوف والاصالة وان توزع فيه
 بانه معاني بالمعنى لاحسانك منهم اي
 المحسنات منهم فيكون المحسن هو
 الله تعالى
 وبهذا البيان عرفت ضعف ما قبل
 من ان الفاسدين اشارة الى ان
 الاضافة يجوز ان يكون الى المفعول
 اي العطايا بالانزلة اليهم والى الفاعل
 اي الاحسانات الصادرة منهم انتهى
 وجه الضعف غير خفي على من له
 ادنى سكة لان هذا القائل لم يطالع
 على كون المصدر ههنا بمعنى المفعول
 وجعل المصدر على معناه الحقيقي بنى
 ابن فهم المقام

عوارف المضاف الى الافاضل بيانية لانه اضافة العام مطلقا الى الخاص وتلك الاضافة
 بيانية ينتج ان الاضافة المذكورة بيانية اما الصغرى فلان المنح شامل لعوارف الافاضل
 وغيرها واما الكبرى فقد اختلف الناظرون في بيانها منهم من ٣ بناها على ما اشار اليه
 ابو القحح في حاشية التهذيب من ان البيانية قد تكون بمعنى بيان المضاف لاما كان بمعنى
 من البيانية كما هو المشهور عند النحاة والبيانية بالمعنى الثانى انما يكون اذا كان بين المضاف
 والمضاف اليه عموم من وجه كفى خاتم فضة واما الاول فيوجد فيما اذا كان المضاف اليه
 اخص مطلقا من المضاف كما ههنا فهؤلاء جعلوا البيانية ههنا على البيانية بالمعنى اللغوى
 لاعلى ما هو المشهور المصطلح عند النحاة ومنهم من ٤ بناها على ما هو المشهور بين النحاة
 وتكلف في مادة الاجتماع وما دنى الافتراق ومنهم من ٧ بناها على ما اشار اليه صاحب الكشف
 في سورة المائدة في قوله تعالى بهيمة الانعام حيث قال البهيمة كل ذات اربع من البر والبحر
 و اضافتها الى الانعام التي هي الازواج الثمانية على ما هو الراجح للبيان وهي الاضافة
 التي بمعنى من كخاتم فضة اى من فضة ومعناه البهيمة من الانعام انتهى فقد حمل
 هذا القائل البيانية على المعنى المصطلح لكن لاعلى ما هو المشهور فيما بينهم بل على ما هو
 التحقيق عند صاحب الكشف ثم قال ما قاله الفريقان الاولان ناش من قلة التتبع ونحن
 نقول انهم بحثوا عن البيانية ههنا ولم يلتفتوا الى اضافة المنح الى العوارف في كونها عهديّة
 او غيرها وقد تقرر ان الاصل في الاضافة ان تكون للعهد وقد تكون للاستغراق وغيره فالذى
 يظهر من تفسير المحشى بقوله اى من العطايا ان تلك الاضافة عهديّة والمراد المنح المعهودة
 وهي عوارف الافاضل فالمنح بالنظر الى نفسها وان كانت اعم مطلقا لكن ههنا معهودة فتجتمع
 مع العوارف فيصح حملها عليها كفى البيانية المشهورة فعنى قول المحشى والاضافة
 بيانية ان الاضافة المذكورة كالاضافة البيانية المشهورة عند النحاة في اجتماع المضاف اليه
 مع المضاف والظاهر ان مراد صاحب الكشف فيما قرره في الآية المذكورة ذلك
 ايضا اذا لوجه للمخالفة مع جمهور النحاة في مثل ذلك ولا شك ان الاضافة في الآية الكريمة
 للعهد اذ ادعى للعدول عن اصل الاضافة فيها مع ان الآيات الاخر قرينة قوية على
 ان البهيمة المحملة لهم ماهى من الانعام لامن غيرها فالحق ان كلام المحشى محمول على
 التشبيه البالغ وكذا كلام صاحب الكشف ايضا ويدل على ما قررناه ان المحشى
 لم يشير في التفسير المذكور الى كلمة من مع ان ذلك عادتهم واورده بطريق التوضيف
 وقد تقرر ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار فذا يقتضى جعل العوارف عين المنح وما ذلك
 الا يجعل المنح مخصوصة معهودة فلا يكون المضاف ههنا ٩ اعم لامطلقا ولا من وجه
 فان قلت فعلى ما ذكرت لا يكون هذه الاضافة بمعنى اللام ولا بمعنى من بل يلزم اضافة الشيء
 الى نفسه قلت كل ذلك من سوء الفهم بل الاضافة بالنظر الى نفس المنح بمعنى اللام ٧
 وبالنظر الى معهوديتها كما لاضافة بمعنى من في كون المضاف من جنس المضاف اليه
 وان لم تكن منها باحقيقة لعدم وجود شرطها فلا يلزم محذوره اصلا واما ما قيل فيمكن
 ان يكون اضافة المنح لامية على ان يكون العوارف جمع عارفة مصدر اضافة
 الى الفاعل او المفعول ففيه ان المنح عبارة عن العطايا ولا يوجد للمعنى المصدري القائم
 بالافاضل عطايا حتى يصح اضافتها اليها وكذا الثانى ايضا اذا الظاهر ان فاعله المحذوف

٣ وهم جمهور الناظرين
 ٤ الشيخ الطرسوسى
 ٧ الافاضل لطرسوسى

٩ اى في الاضافة العهديّة
 لانه من اضافة العام المطلق الى
 الخاص بالنظر الى نفس المنح وهي
 لامية على ما حقق في محله
 ٩ وعلى ما حققه من انه يجتمعا ان
 ههنا في حواشيه من انه يجتمعا ان
 يكون اضافة المنح الى الصفة اى المنح
 اضافة الموصوف الى الصفة اى المنح
 التي هي عوارف الافاضل وعلى هذا
 لا يتوجه السؤال ويكون الاضافة
 بمعنى من انتهى
 على المعنى اللغوى على ما هو المشهور
 ثم حمل بالنظر الى عهديّة الاضافة
 على البيانية الاصطلاعية المضاف
 بالنظر الى اجتماع المضاف
 والمضاف اليه بالنظر الى ذاتها على
 ٩ طرسوسى

فمح يكون من بيانية قد مـ لكونه بالنظر الى كون ما موصولة وقد عرفت آتفائه ارجح
وعلى هذا يكون الجار والمجرور ظرفا مشترقا مرفوعا خبرا لمبتدأ محذوف اعني هو
ففيه ايجازان من جهة حذف المبتدأ ومن جهة حذف المفعول واطناب من وجهه
وهو الايضاح بعد الابهام لتكمل لذة العلم بتلك النعم المحمود عليها وليس فيه ايجاز
من جهة حذف عامل الظرف لان ذلك اعتبارا لفظي يحوي لاتعلق له بالخصوصيات
فلا بعد مثل هذا ايجازا اصطلاحيا نص عليه التفاسرات في شرح التلخيص فليس
في الكلام وجوه من الايجاز وان ادعاه بعض الاخبار قوله وان تكون مصدرة قيل
هذا الاحتمال اولى اذا لم يردح يكون على الانعام ولسلامته عن الحذف ايضا وقد عرفت
اضمحلاله مما حققناه في تحشية قوله وما يجوز ان يكون اه فتذكر قوله او متعلقة بالخص
فمح يكون من لابتداء الغاية والظرف لغو في الكلام ايجاز من وجه من جهة حذف المفعول
وابهام الموصول المتفخيم اشارة الى انه لا يمكن تعداد تلك النعم المختصة من بين المنح
كما في قوله تعالى فغشيهم من اليم ما غشيهم وليس في الكلام ح ايجاز آخر من جهة
تقدير لفظ بين لان ذلك بيان حاصل المعنى لانه مقدر هنا قوله اي لخصته في الاول والثاني
والثاني للاول نشر على غير ترتيب اللف اختاره لئلا يلزم الفصلان والفصل الواحد
اولى من الفصلين والاشارة الى ان كون من متعلقة اولى من جهة ان فيه اشعارا بان ما
انعم الله عليه من النعم خارج عن التعداد والبيان وانما يمكن له الاشارة الى النعم المأخوذة
منها تلك النعم التي لخصها الله تعالى له فهذا غاية ما يثني به على الله تعالى في هذا المقام ولا يخفى
ان هذه النكتة لا تحصل على تقدير كون من بيانية قوله او هو من منح عوارف اه
هذا داخل تحت التفسير السابق اشار به الى ان من البيانية مع مجرورها خبر عما قبله
اعني المبين واختار ابن هشام كونه في موضع نصب على الحال وما قبل من ان ما اشار
اليه المحشى تصوير المعنى لا توجيه الاعراب مما لا يظهر من سوق البيان فان قلت الظ ترك
من في التفسير لان البيان انما يكون بالمجرور قلت لعله اوردها المناسبة يندو بين المعطوف عليه
اذ لابد من ايرادها في صورة التعلق او ليكون نصا في كونه ميبنا وقيل للاشارة الى
ان المنح ليس عين المنح اذ لا ينقل ما في الافاضل اليه بل هو من جنس ما قام بالافاضل
وفيه ان من هذه لتبيين الجنس لما تقرر في الكوفة كونهما ميبنة للجنس مقتضاها وقد قدر
هذا القائل لتصحيح مثل هذا في ديباجة الحاشية مضافا لئلا يلزم بقاء العرض زمانين
وانتقاله من محل الى آخر مع ان كون كلمة من ليسان الجنس كاف في دفعه وعندى انه
انما اوردها ههنا اشارة الى ان المنح ليس عين المنح من كل وجه بل مأخوذة منها اذ لو ترك
من ههنا لكان المنح عين المنح من كل وجه فلا يبقى لتوضيحه بالتلخيص وجه اصلا
فايرادها ههنا اشارة الى تصحيح كلام الشارح رح بقدر الامكان ولذا ترك المحشى
هذا التلخيص في ديباجة الحاشية كما اشرفنا اليه قوله فمح يكون من متعلقة ولا يجوز ح
ان تكون بيانية اذ الابهام في كلمة ما على هذا المتفخيم لالاجاع المهد للتفصيل ومثل
هذا الابهام لا يقصد بيانه بل لا يمكن على ما اشرفنا اليه واطافة المنح الى العوارف اه اي
اطافة لفظ منح الى لفظ عوارف فالامان للعهد لكن لا لعهدية معنى مدخولها
كما هو الواقع الكثير بل لعهدية نفس مصحوبها يعني ان اضافة لفظ منح الى لفظ

لا نعم يمكن ان يقال يجوز ان يكون
المنح بمعنى المفعول اي المنح
وح يجوز ان يكون كلمة من بيانية
ايضاح القول بانه لا وجه لارتكاب
الاجاز مع تحقق المعنى الحقيقي ليس
مقوى اذ الجهد على النعم اولى من الجهد
على الانعام
وهذا التفسير يندفع ما قيل
ايضا من ان لفظ التلخيص يفسدان
ما منح الله عليه من العلوم والكمالات
افضل واشرف من كالات الافاضل
لانه مختار كالاتهم لكونه طالبا عن
الشكوك والاولاهم انتهى ولو سلم
فغاية ما افاده لفظ التلخيص كونه
منح الله تعالى عليه نتائج علومهم
ومن البين ان النتائج فروع للمقدمات
والاصول في لفظ التلخيص اشارة
الى ان الاسلاف هم القباضون و
الشارح هو المستفيض منهم والمقبس
من اقوالهم على ان هذا من قبيل
التحديث بنوع الله تعالى عليه ولا يلزم
ان يكون الامر كذلك في الواقع وقد
قال الغزالي في الاحياء ما من احد الا
وهو راض عن الله تعالى في كل
عنده وبالجملة فقل هذا تحديث للنعم
ومزغيب للطلبية الى المسئلة التي
مهدا لهم في هذا العلم فمثال هذه
المدائح زوج من الداعين المرغبين
م

قوله وهي الاحسان اشار به الى ان العارفة مصدر كالعاقبة والعاقبة على ما في الشافية
 لكن المراد به المحسنات حتى يكون التمع والعارف واحدا ويكون تكرارا فيحتاج
 الى البيان الا ان لا يقال في الحاجة الى جعل عارفة مصدر ولم يبق على الظاهر
 المتبادر منه لانا نقول المعنى المتبادر منه كونه اسم فاعل بمعنى المحسن بكسر السين
 وعوارف الافاضل محسنات بدفع التكرار كما استقف عليه من المحشى قبل ٩ الاولى وهو الاحسان
 وفيه ان هذا الضمير وقع بين المصدرين والاول منه مزيل ايضا ظاهرا بعلامة التأنيث
 فالوجه ما قاله المحشى قوله وما يجوز ان يكون موصولة اه قدمه على احتمال المصدرية
 لان الحمد على الاول يكون في مقابلة النعمة الواصلة الى الحامد فيكون ح مجامعا للشكر على
 ما اشترنا اليه في تحشية كلام الشارح رح فنذكر ولذلك اكتفى الشارح بالحمد ولو كان كلمة
 ما مصدرية لكان الحمد على الانعام الذي هو من صفات الله تعالى فيرد عليه ح
 ان المحمود عليه يجب ان يكون اختياريا وصفات الله تعالى صادرة عنه بالايجاب على ما
 اتفق عليه اولوا الالباب ويحتاج في دفعه الى تكلفات كثيرة ذكرت في محله منها ان الحمد
 على الانعام ليس باعتبار ذاته بل باعتبار آثاره وهي النعم الصادرة عنه بالاختيار فيؤثر
 بالآخرة الى كون المحمود عليه هو النعم فلا شك ان جعلها محمودة عليه اولا وصراحة اولى
 لا يقال تلك النعم قائمة بالافاضل فهي نعم لهم فيلزم ح الحمد على النعم القائمة بغير الله تعالى
 وذا غير جائز لا نقول تلك النعم قائمة بهم بطريق الكسب لا بطريق اليجاد على ما حققه
 اهل السنة والوداد تلك النعم كلها صادرة منه تعالى حقيقة وقد تقرر ان مدح النفس
 راجع الى مدح النقاش فلا كلام اصلا في كون عوارف الافاضل محمودة عليه وقد ورد
 في الاثر عن سيد البشر عليه السلام ان من لا يشكر الناس لا يشكر الله تعالى هذا
 خافيل من ان كلمة ما حرفية اولى لفظا ومعنى اما لفظا فلا يحتاج الى تقييد العائد
 وهو تكلف واما معنى فلان الحمد على الانعام اولى من وجوه لبس بشيء اما الاول فلانه
 شائع واقع بلا تكلف كيف والحذف شجاعة العربية واما الثاني فلانا لا نعلم ان الحمد
 على الانعام اولى بل الاولى ٧ هو الحمد على النعم على ما حققناه نعم عطف خلصتني على
 خلصتني يقتضي كون كلمة ما مصدرية لكن ذلك كلام يذكره المحشى والكلام ههنا
 في الفقرة الاولى مع قطع النظر عن الثانية قوله وحذف العائد المنصوب ٨ اي المتصل
 المنصوب بفعل او وصف غير صلة الالف واللام على ما نص عليه ابن مالك في الفيتة
 حيث قال والحذف عند هم كثير منجلى في عائد متصل ان انتصب بفعل او وصف كن
 زجويب والمراد بالوصف ما هو غير صلة الالف واللام نص عليه شارحو كلامه
 لكن ترك المحشى هذه القيود لوضوح امرها كما قال ابن الحاجب والعائد المفعول يجوز
 حذفه وكان للمحشى فيه اسوة حسنة قوله مغفر من الغفر بالغين ثم الفاء المعجيتين
 بمعنى الكثرة والشيوع ويلزمه الجواز والوقوع اما الجواز فلقرينة كون الصلة فعلا
 متعديا ولا بد له من مفعول واما وقوعه فكما في قوله اهـذا الذي بعث الله رسولا اي بعثه
 حذف المفعول للاختصار والتخيل العدول الى اقوى الدليلين من العقل واللفظ
 وغير ذلك من النكات الممكنة واما شيوعه فيظهر من تتبع تراكيب البلغاء قوله

هو المولى قوله خليل عليه
 لا يقال صرح العلامة التتاراني في
 شرح التلخيص بان الحمد على الانعام
 امكن من الحمد على نفس النعمة
 ولذا قيل الشاكر في الحقيقة من ينظر
 في النعمة الى النعم لا الى النعمة لا
 نقول هذا كلام حق لكن الكلام
 ههنا في ترجيح المحشى ما الموصولة
 على ما المصدرية وماذا لا
 حققناه والحق ان جعل ما مصدرية
 يؤدي الى ارتكاب تكلفات هنا نخلو
 عنها جعل كلمة ما موصولة فافهم
 عليه
 ٨ وتقييد العائد بالمنصوب قيد واقعي
 انه هو الواقع ههنا لا احترازي اذ يجوز
 حذف العائد الجبرور ايضا اذا وجد
 شروط الحذف كما اشار اليه ابن مالك
 ثم روط الحذف ما بوصف
 حيث قال كذلك حذف ما بوصف
 خفضا كانت فاض بعد امر من قضا
 كذا الذي جبرما الموصول جبركم
 بالذي مرت فهو راسي انه غفل عنه
 من الفاصل الطرسوسي انه غفل عنه
 وقال التقييد المذكور احترازي اذ لا
 اعتقاد في حذف العائد المرفوع
 والجبروز نعم هذا مسلم في المرفوع
 ولكن الجبرور قد عرفت حاله عليه

بهان الدين تقدير الماضي على تقدير المضارع بالماضي يدل على الحمد السابق في مقابلة
 النعمة السابقة وهو يحال النعمة اللاحقة بحكم قوله تعالى لئن شكرتم لازيدنكم
 فيفيد شمول النعمة للآزمنة كلها بخلاف المضارع فإنه يدل على الحمد اللاحق المفيد
 شمول النعمة للآزمنة اللاحقة فقط فيلزم خلو الآزمنة السابقة من النعمة انتهى
 وذلك لان اللازم على العبد ان يحمده تعالى على نعمته في كل وقت فترك الحمد في الزمان
 الماضي ثم الاخبار بوقوعه على ما هو مدلول الماضي لا يخفى من كفران النعمة والامتنان على
 مولى النعمة جل جلاله فان صدر الحمد عنه ايضا في الزمان الماضي فذلك حمد استقبال لاجد
 بامضوى ثم ان الآية المذكورة لا تدل على مادعا لانها وان كانت في صورة الماضي لكنها
 بمعنى المضارع على ما يقتضيه كلمة ان الاستقبال مع ان هذا البيان تخطئة للآفة الذين
 صدروا واثبت كتبهم في مقام الحمد بصيغة المضارع فالحق ان تقدير المضارع هو الاول
 بل هو المتعين والتوفيق المبين من الله تعالى العلامة المعين ثم اقول في بيان المحشى بحث
 وهو صاحب المفتاح ومن تبعه فرقوا بين الزهد يشرب وبين يشرب الزهد بان الاول
 يدل على صدور الفعل منه حاله خالصة على سبيل الاستمرار والثاني يدل على مجرد صدوره عنه
 في الحال او الاستقبال فعلى هذا لا يدل الفعل المقدر ههنا على الاستمرار التجددى لانه
 من قبيل اثباتي لان المقدر فعل مقدم على الفاعل والجملة فعلية وجوابه ان الفرق المذكور
 منى على تقديم المضارع وتأخير تقديمه لابتداء على الفعل المضارع لمدخله في الدلالة
 على الاستمرار بل الدال عليه انما هو المضارع سواء قدم او اخر سيما اذا انضم عليه معونة المقام
 كما لا يخفى على اولى الافهام قوله الموجب لاستغراق الحمد ان هذا الاستغراق حقيقى
 اذ ليس المقصود منه بيان ما يصد عنه من الحمد حتى يد عليه ان الاستغراق الحقيقى غير مقصور
 للبشر على ما نص عليه بقوله تعالى كلا لما يقض ما امره وبغيره من الايات الدالة على عجز
 العباد بل المقصود منه بيان استحقاقه تعالى لذلك وذات ثابت في جميع مدة عمر العباد لتوالى
 نعم الله تعالى عليهم كل لحظة ويدل على ما قلنا ان صاحب الكشاف قال ان الله تعالى
 استحقاقا ذاتيا واستحقاقا فاعليا وللتبني على كلا الاستحقاقين قال الحمد لله رب العالمين قوله مع
 انه لا يدل له ترك من دلالاته على الانقطاع الى عدم الاستغراق وكلاهما غير مناسب لمقام الحمد
 قطعاً اذ المناسب له الدوام والاستغراق وعلى هذا كان المناسب لتفسير معنى ايضا ان يقال كما
 يدل على الانقطاع وان كان بينهما مخالفة في النفي والاثبات ولك ان تقول في معناه كما لا يدل
 على استغراق الحمد في جميع الآزمنة المستقبلية وهذا وان كان مناسباً من حيث الابطال لكن فيه
 خزانة من حيث ان يدل على امكان المنفى ولا امكان لذلك في الماضي وجعله بمعنى المضارع
 ح مقيد للتشبيه المستفاد من كلمة اذا كلاً في الماضي لافى المضارع فالوجه هو الاول ثم
 ان هذه الكلمة من المصادر المحذوف فعلها وجوباً بسماعاً على ما في الرضى واللب واصله آض
 ايضا اى رجوع وما شير اليه في معناه من التشبيه فيان لحاصل المعنى فله در الخشى حيث
 ختم هذا القول ببعض المصادر المذكورة المشار اليها في اوله فدار الخاتمة على الفائدة فالحجب
 صبارته الرشيدة وبياناته الدقيقة قوله وهو الرواية اى المروى عن المؤلف فالرواية مصدر
 معنى المفعول وكونه اسم المصدر بعيد نعم لو جعل من قبيل رجل عدل لم يكن بعيدا كل
 البعد قوله وهى العطية اسم لما يعطى فتأوه للنقل من الوصفية الى الاسمية قوله

على ما اشار اليه الطرسوسى

واجبا واجازا فيما يتعلق بالبحر وقد اشار اليه اولا فبعد الفراغ عما يتعلق بالبحر لانه في الإشارة
اليه ثانيا لاسيما بعد الشروع في بيان لشكك في قيل ٩ من ان هذا في قوله وجوب باللبس بشيء
وكذا القول بان هذا التفسير تأويل بقرينة الحذف فذلك لا يندفع سؤال المناقاة
عن الظاهر لابس بشيء بل هذا تفسير بقرينة السباق وكون المحشى في بيان الخصوصيات
كما لا يخفى على من له ادنى خاصية منهم من تكلم ٨ في توجيه المقام بما لا يلتفت اليه العوام
قوله ليقع الحمد على وتيرة التسمية أي طريقتهما في وجود الحذف في كل منهما وان كان
الموجود في الحمد الحذف الواجب وفي البسملة الحذف الجائز بهذا كاف في دفع
احدهما على طريقة الآخر مع الإشارة الى الجمع بين الجواز والوجوب قوله من المذهبين
الممكنين على ما نص عليه في بحث الإيجاز من علم المعاني فالساواة بينهما مما لم يشترطه احد
وان تحرف فيه بعض الناظرين ٢ قوله يدل على الاستمرار التجددي اه هذه الدلالة دلالة
ذوقية تستفاد من الصيغة بمؤونة المقام فهي خارجة عن الدلالة الثالثة المطابقة
والتضمن والالتزام لانها هي بالنظر الى اللفظ الدال بالوضع ولا يدخل للوضع
في الدلالة المذكورة بل هي من قبيل مستبعات التراكم على ما هو شأن الخصوصيات
واما دلالة الفعل على التجدد فانما هي بالنظر الى الوضع فذلك يتدفع المناقاة بين هذا
الكلام وبين قوله سابقا لان الفعل يدل على التجدد والقرينة على ما قررناه ان المحشى
ههنا في بيان الخصوصيات ولذا جعل ما يتعلق بالوضع في السابق لتعليل التعليل
حيث قال ولا عزاف العجز عن استدامة الحمد لان الفعل يدل على التجدد ثم انه فسر
هذا المعنى بقوله اخبرك مدة عمرى ساعة فساعة فجعل مفسدا لاستمرار التجدد
مقابلا للصيغة فبعد هذا كيف يتصور توهم كون الدلالة المذكورة وضعية فظهر
فساد ما قيل ٩ ان اراد دلالة عليه بطريق الحقيقة فباطل وان اراد بطريق التجوز فيجوز
ذلك ايضا في الماضي اذ لا يشترط السماع في أحاد المجاز انتهى لان تلك الدلالة ليست بحقيقة
ولابحار كما حققناه مع انها لو كانت مجزاة لكان علم المعاني الباحث عن المزايا اللفظية باحثا
عن المجاز وفساده ظاهرا ثم زاد في الفساد وقال ان من المعلوم ان جملة الحمد نقلت
من الاخبار الى الانشاء على الصحيح المختار والمتعارف في مثله هو لفظ الماضي كما في صنع
العقود مثل بيعت واشتريت فتقدر الماضي هو الاولى بل هو المتعين انتهى وذلك
لان الالفاظ العقودية الفقهية انما اعتبرها الشرع من الالفاظ الانشائية تحكيها لما صدر
عن العاقل بقدر الامكان اذ لا وجود للنسبة فيها قبل الايجاب والقبول على ان بعض
المحققين ٧ اخرجهما عن اثر الانشائيات بكون النسبة موجودة قبل الايجاب والقبول
بطريق الاقتضاء بخلاف سائر الانشائيات ولا كذلك ما نحن فيه ولو سلم فالقياس قياس
مع العارقي بل المضارع انساب بالانشاء من الماضي وهو ظاهر وان خفي عليه ولرسلم
فالاستمرار التجدد المقصود ههنا انما يستفاد من صيغة المضارع ولم يقل احيد
بكونه مستفادا من صيغة الماضي وما يدل على ما قررناه ان من اورد الحمد ههنا
بالجملة الفعلية المذكورة اوردها بصيغة المضارع حيث قال المص ههنا الحمد لله تعالى
وقال صاحب المطابع اللهم ان الحمد لله والحمد من آلائك وغير ذلك على ان صيغة الماضي
ههنا لا تخفى عن شائبة الامتنان على الملك المنان وبهذا يظهر ايضا فساد ترجيح

والقول الاول لاكثر الناظرين ههنا
والقول الثاني للطرسوي
افق خليل

مقدم خليل

وطرسوي

لا من الاصوليين وهو المولى
صدر الشريعة في توضيحه

ومبينة له ولا يلزم من ذلك كون طريقة الفعلية ارجح من طريقة الاسمية من كل الوجوه
اذ لكل وجهة هو موافقها واما ثالثا فلا تالانم ان ما ذكره المحشي لا يقتضي العدول عن الاسمية
كيف والوجوه المذكورة مقتضية للعدول المذكور وان كان هناك وجوه مقتضية
لايراد الاسمية اذ لا يلزم على المتكلم قصد جميع المزاي والنكات وما قصده ههنا كاف
فيما رجحه واما رابعا فلا تالانم قد عرفت ان الحذف المذكور عند نجم الاثمة قياسي فيحتمل ح
ان يكون الحذف المذكور لقصد الدوام واللزوم لاسما على كما اختاره المحشي ههنا
وقصد الدوام واللزوم لا يجري في السماعي على ان ما ذكره الرضي انما هو بالنظر الى ظاهر
الحال وذا لا ينافي افادة التجدد بحسب الحقيقة وهو المقصود واما خامسا فلا تالانم ما ذكره
الشريف من العجز عن اداء الحمد ولزوم التسلسل انما هو بالنظر الى قول صاحب
المطالع اللهم انا نحمدك والحمد من الآت لك من حيث ان صاحب المطالع لما جعل الحمد
من الآلاء و اشار بذلك الى الاعتراف بالعجز عن اداء الحمد على ما ينبغي بينه الشريف بلزوم
النس فغاية ما ذكره الشريف بيان وجه الاعتراف بالعجز وليس في الجملة الاسمية ذلك
الاعتراف حتى يحتاج الى البيان والعجب من هذا القائل انه هدم بهذا الكلام ما اسسه
من ترجيح الاسمية على الفعلية اذ الاسمية على هذا تكون فاسدة مستلزمة للنس المح دون
الفعلية لعدم استلزامها التسلسل الحال فان قلت فكيف يصح الاسمية المفيدة للدوام
والحال انها مستلزمة للنس المح مع انها طريقة القرآن قلت يجوز ان يتعلق جد واحد بنفسه
وغيره من النعم فلا يلزم النس وبهذا يصح الاسمية ايضا لكن الاعتراف بالعجز لا يحتاج
الى هذا التوجيه فلذا رجحه الشارح والمحشي واما سادسا فلا تالانم ان الحمد لله لا يدل على
صدور الحمد من نفسه وقد عرفت ان هذه الاسمية معدولة والاصل حدث الله جدا على
ما اختاره صاحب الكشف وكلام صاحب العناية لا يكون دليلا على العلامة بل نقول
قائل الحمد لله يسمى حامدا بالاتفاق ولو لم يدل هذا الكلام على صدور الحمد عن نفسه
لما سمى بذلك فالحق ان اصل الدلالة مشتركة بين الجملتين والتنصيص على الصدور
عن نفسه انما يوجب في الفعلية فاعلم هذا المقام فقد غفل عنه الكرام قوله وللتنصيص
على صدور الحمد عن نفسه لانه انما يحصل بالفعلية والاسمية وان دلت على الصدور
المذكور لكن لا يوجب فيها التنصيص عليه وهو المطلوب في هذا المقام وما يقال من ان جدي
ثابت له تعالى جلة اسمية دالة على التنصيص على صدور الحمد عن نفسه فلا يكون
هذه النكتة مريحة للفعلية فد فوع بان التنصيص فيه مستفاد من الاضافة والكلام
في افادة نفس الجملة التنصيص المذكور وذا انما يوجب في الفعلية كذا في الحاشية ولقائل
ان يقول كما ان الفعل لا بدله من فاعل كذلك المضاف لا بدله من مضاف اليه فاعتبار
دخول الفاعل في الفعل فيما نحن فيه واعتبار خروج المضاف اليه في المادة المذكورة
لا بدله من فارق وجوابه ان الكلام ههنا في الجملة ولا شك ان الفاعل داخل في الفعلية
واما المضاف اليه في المادة فتخرج عن الاسمية قطعاً وهذا معنى كلامه في الحاشية
المذكورة قوله وانما اختير الحذف اى صورة حذف الفعل واو كان ذلك الحذف
واجبا دون صورة ذكره مثل احمد الله تعالى او نحمد الله على ما اختار المص وانما فسرناه
بذلك لان المقصود ههنا بيان مرجحات الطريقة التي اختارها الشارح واما كون نفس الحذف

طرفيها اما الفعل فظاهرا لانه يتضمن النسبة الى الفاعل واما الفاعل فلانه اصل
المرفوعات على ما هو التحقيق اوراجع في هذا المقام والاسمية معدولة عنها وقد حقق
صاحب الكشف ان اصل الحمد لله حدث الله جدا او احده جدا حذف الفعل
وعُدل عن النصب لقصد الدوام والثبات ولما كانت الاسمية ههنا معدولة لم تعد
من المؤكدات ههنا وان عدوها في غير هذا الموضع خاقل من ان اصله يحتمل ان يكون
لكون هذا المقام مقام الحمد لم يلاحظ فيه التردد والانكار فيكون فيه من الكلام الجملة
الفعلية لعرائها عن التأكيذ بخلاف الاسمية انتهى فانما يصح في الاسمية الصرفة
لا في المعدولة والموجود ههنا هو الثاني كما اشرنا اليه قوله وللاعترا فبالعجز عن
استدامة الحمد بناء على ان هذا المقام لكونه مقام الحمد والشكر على نعمه تعالى الدائمة
الغير المنقطعة يقتضي ان يودي ذلك الحمد بما يدل على الدوام والثبات كما في الجملة الاسمية
فلما يسلك طريق الاسمية وسلك طريقة الفعلية المفيدة للتجدد يستفاد منه ذوقا انه
لو كان الحمد الدائم في قدرته لاورد الاسمية المفيدة للدوام فبايراده الفعلية المفيدة للتجدد
يظهر الاعتراف بالعجز ذوقا قطعاً فقوله لان الفعل يدل على التجدد علة للاعترا فومعناه
ان الفعل لما دل على حدث مقترن باحد الازمنة الثلاثة وكان مقارنا في دلالاته على معناه
الحديثي التضمني باحد الازمنة وكان الزمان من الاعراض السيالة للتجدد اعتبر في مجموع
معناه الدلالة على التجدد فالدلالة على التجدد في الفعل دلالة وضعية بخلاف الدلالة على
الدوام والثبات في الاسمية لا سيما في الاسمية المعدولة عن الفعلية كما ههنا فانها بحسب
ما يستفاد بمعونة المقام والقرائن فالدلالة المذكورة في الاسمية من قبيل مستبغات التراكيب
صرح به اهل المعاني وهو المستفاد من كلام المحشي في هذا المقام وان خفي ذلك
على اكثر الانام هذا واما ما قبل ههنا من ان قولنا الحمد لله جملة اسمية خبرها ظرف فان قدر
عامل الظرف اسم فاعل كانت مفيدة للدوام الثبوتى وان قدر فعلا كانت مفيدة للتجدد
قطعا فلا مخالفة بين الطريقتين بل طريقة الاسمية طريقة القرآن فاذا ذكره المحشي
منظور فيه اما اولافلان ما ذكره لا يقتضي العدول عن الاسمية الى الفعلية اذا لم يمتد
متساويتان واما ثانيا فلان نعيم الاثمة جعل الحذف في جدا لك لقصد الدوام والبرزوم
بحذف ما هو موضوع للحدث والتجدد واما ثالثا فلان العجز في الحمد مشترك بين الطريقتين
لان الحمد من النعم فيتمسك كما اشار اليه السيد في حواشي المطالع واما رابعا فلان الاسمية
لا تدل على صدور الحمد عن نفسه كما يقتضيه قوله وللتنصيص اذا استفاد منه ان الدلالة
على صدور الحمد من نفسه مشتركة بين الطريقتين مع ان هذا مم في الاسمية وقد قال
صاحب العناية الحمد لله يدل على كونه تعالى محمودا سواء صدر الحمد من حامد او لا انتهى
فيه ما فيه اما اولافلان الظاهر ان يقدر الظرف في الاسمية باسم الفاعل ولو سلم
فالتقدير المذكور من ضروريات تصحيح العبارة والامر في جدا لك ليس كذلك ثم ان عامل
الظرف اذا كان فعلا يكون ماضيا لامضارعا فلا يفيد الاسمية الاستمرار للتجدد
المطلوب ههنا ولم يقل احد بان مثل زيد في الدار اذا كان الظرف فيها مأولا بالفعل
يفيد التجدد واما ثانيا فلانه لا شك ان الاسمية طريقة القرآن لكن المقصود ههنا تصحيح
ما صدر عن الشارح رح وبيان نكاته ولا شك ان الوجوه المذكورة قائمة على ما ادعاه

بـ

والموسى

الفاعل هو المولى قدس

عامله على ما يشهد به التبع وصرح به بعض شارحيه وانما لم يذ كر ابن الحاجب حين تعداد المصادر المذكورة ما يبين الفاعل او المفعول باللام لانه في صدد بيان المصادر المذكورة لا في بيان فاعلها او مفعولها وهذا الذي في لب البيضاوي ان هذه المصادر المقرونة باللام مما يجب حذف فعلها وجوباً عاماً وان امكن تطبيق كلام اللب على ما ذهب اليه الرضى على ما اشار اليه في الامتحان وبالجملة فقد اشار البيضاوي الى ما خفى من كلام ابن الحاجب فالحق ان كلام المحشي ههنا منطبق على مذهب ابن الحاجب لاسيما على مسلك البيضاوي فاندفع حيرة الناظرين ههنا وانما اختار المحشي مذهب ابن الحاجب ومن تبعه لان النكات الآتية في اختيار الفعلية انما تظهر بالنظر الى مذهبهم كما ستطلع عليه ثم اعلم ان اللام في قوله لا يتعلق بالمصدر لانه قائم مقام الفعل المحذوف والفعل متعد بنفسه فكذا القاء مقامه فالجار والمجرور ظرف مستقر خبر مبتدأ محذوف او صفة له هذا قوله المحذوفة فعلها اورد على هذه العبارة انها من قبيل الوصف بحال متعلق الموصوف وفي هذا يتبع الصفة الموصوف في الاعراب والتعريف والتشكيرو في البواقي اعني الافراد ومقابلته والتذكير والتأنيث كالفعل ينظر الى فاعله والفاعل ههنا مفرد مذكر فلا بد من تذكير العامل ايضا او جمع الفعل ايضا وان يقال المحذوف فعلها او المحذوفة افعالها واجب بحمل الاضافة على الاستغراق وحيث يكون المراد افعالها وان المضاف يكتسب من المضاف اليه اشياء من جلستها التأنيث فالفاعل هنا مؤنث بالاكتساب ويندفع الاضطراب ولا يخفى ما في الكل اما في الاول فلان الاضافة الاستغراقية لا تجعل لفظ الفعل افعالا يصح التأنيث بل تفيد الاحاطة في الافراد الا يرى انهم فسروا الجمع المحلى بلام الاستغراق بما يفيد الشمول في مفردة فالاستغراق يجعل الجمع مفرد اولم يقل احد بعكسه واما في الثاني فلان شرط الاكتساب المذكور صلاحية المضاف للحذف على ما نص عليه ابن مالك في الفيته حيث قال واما اكتساب ثان او لا تأنيثا ان كان المحذف موهلا ولا يصلح المضاف ههنا للمحذف قطعا وعندى ان اسناد المحذف الى الفعل ههنا او هم صلاحية المضاف للمحذف وان لم يكن في نفسه صلاحية المحذف فهذا القدر من الوجه كاف في اكتساب المضاف من التأنيث على ان الشرط المذكور غير تام في جميع الموارد الا يرى الى قوله تعالى لو انها سر الناظرين حيث ان ضمير تسر راجع الى اللون باعتبار اكتسابه التأنيث من المضاف اليه مع انه لا يصلح المحذف قطعا صرح به في بعض شروح المفصل قوله وهو الى الفعل المحذوف جدت او اجد ففيه مسامحة من حيث ان المحذوف هو الجزء الاول من الجملة نعم اذا حذف الفعل حذف الفاعل ايضا لكن الكلام في الاول قوله اخبرت الجملة الفعلية اي ناسب اختيارها اذا الوجوه الآتية انما تقوم على المناسبة لاعلى الاختيار لانه بدوي وقس عليه نظائره والمراد من الجملة الفعلية مجموع الفعل والفاعل وان كان الكلام في الاول اذ لا ينفك الفعل عن الفاعل وما قبله من انه على هذا وان صح التعليل الثالث لكونه بالنظر الى مجموع الفعل والفاعل لكن لا يصح التعليلان الاولان لانهما بالنظر الى مجرد الفعل مع قطع النظر عن الفاعل فليس بشيء لان التعليل الثاني اعني الاعتراف بالعجز انما يكون بالمجموع وهو ظاهر وكذا الاول اعني الاصل قبل اصاله الفاعل ارجح من اصاله الفعل فلا وجه للتخصيص قوله لكونها اصلا اي راجعا بالنظر الى اسناده لاصالة

٢٠ الورد جمهور الناظرين

١٠ الجواب الاول للمولى قره خليل
١١ والجواب الثاني للطرسوسي

١٢ طرسوسي

حقيق ذلك في محله ولما كان الحمد ههنا في مقابلة النعمة وكان مجامعا للشكر اذ هو
مقابلة النعمة بالقول او الفعل او الاعتقاد اكتفى بالحمد لانه شامل للشكر قطعاً
وقد عرفت وجه اراد الشكر في الجائزية عقيب الحمد ولكل وجه لكن الاول للشارح
ان يقدم الفقرة الثانية على الاولى لان الثانية متعلقة بالتحلية بالخاء المعجمة والاولى
متعلقة بالتحلية بالخاء المهملة ومن البين ان التحلية بالمعجمة مقدم على التحلية بالمهملة
الا ان يقال ان الاول وجودي والثاني عديم والوجودي مقدم على العدمي او يقال
الاول اشرف من الثاني او يقال الاول مطمح نظر الكل ومطمعهم فلماذا قدمه
على الثاني قال الشارح المحقق وصلوة قد عرفت انه لا كراهة في الاختصار عليها ههنا
ثم انه صلى اولاً على جميع الانبياء حيث قال على عامة من لحقهم اول الفواضل وزر في
فيها الى الصلوة على محمد حيث قال لا سيما على محمد صلى الله عليه وسلم فافاد المبالغة
في الحكم المذكور على ما يقتضيه كلمة لا سيما بناء على ما حقق في محله من ان هذه الكلمة
للاستثناء عن الحكم المتقدم ليحكم عليه على وجه اتم بحكم من جنس الحكم السابق وكلمة
اولى في قوله اول الفواضل بفتح الهمزة وضمها وعلى التقديرين بفتح اللام وقد احتاره
المحشى وسعير عنه تحقيقه ويحتمل ان يكون بضم الهمزة واللام وان لم يساعد الخط
والمعنى على عامة من لحقهم اصحاب الفواضل وهم اممهم بل جميع الانس والملائكة والجن
فرغيد افضليتهم من الكل ويكون ح في الكلام اشارة الى الصلوة الى اتباعهم بالتبع
على ما يدل عليه لفظ الحقوق وعلى هذا يندفع ما قبل ٧ من ان المستثنى بقوله لا سيما على
محمد اه محمد وآله مع انه لم يذ كر آل من لحقهم فيحتاج الى تقدير المعطوف فكانه
قال وعلى آلهم لا سيما على محمد وعلى آله وما قبل في دفعه ايضا من انه يلاحظ عطف
وآله بعد الاستثناء فلا حاجة الى التقدير هذا قوله قوله حمدالك من جملة المصادر قوله ٩ بمعنى
المقول مبتدأ لا بمعنى المصدر اذ لا يصح ح حمل قوله من جملة المصادر عليه وهو ظ
وحدا لك بدل منه او عطف بيان او مفعول اعني المقدر او خبر مبتدأ المحذوف
نص عليه في الكتب الاعرابية وقوله من جملة المصادر خبر للمبتدأ المذكور ففيه
مساخنة من حيث ان ما هو من جملة المصادر لفظ جدا فقط لا مجموع حمدالك
هذا واعلم ان هذا الكلام بظاهره لا ينطبق على مذهب احد من النحاة لان ابن الحاجب
ومن تبعه عدوا واحدا وامثاله بدون اللام او الاضافة من المصادر المحذوف فعلها وجوبا
سماعا على ما يظهر من بعض تصانيفه والشيخ الرضى ومن تبعه عدوا واحدا وامثاله
باللام او الاضافة من المصادر المحذوف فعلها وجوبا قياسا لاسماعا حيث قال والذي ارى
ان هذه المصادر وامثالها ان لم يأت بعدها ما تعلقت به من فاعل او مفعول اما بحرف
الجر او باضافة المصدر اليه فليست مما يجب حذف فعلها واما ما يبين فاعله او مفعوله
بالاضافة او بحرف الجر نحو كتاب الله ٢ وضرب الرقاب ٣ وبؤسالك ٧ وحدا لك ٤ ويجب
حذف الفعل في جميع هذا قياسا انتهى ملخصا ولذلك اضطرب الناظر في توجيه
هذا الكلام والظاهر ان كلام ابن الحاجب وان دل بظاهره على ان هذه المصادر
وامثالها بدون اللام مما يجب حذف فعلها وجوبا سماعا لكن مراده المصادر المستعملة
مع اللام اذ هو الواقع في كلام الفصحاء عند الحذف واما ما لم يذ كر مع اللام فلا يحذف

لا سيما المولى
الايراد والدفع
قد خيل
و اي لفظة قوله

اي كتب الله كتابا
اي اضرب الرقاب ضربا
اي بؤسك بؤسا
اي حمدك حمدا

بقريته قوله واشتياق اذ لا معنى لكون غاية اشتياق على ما يقتضيه العطف مفعولا مطلقا لقوله راغبون ٧ والقول بان مشتاقون مضمين ٣ لقوله راغبون فمن ههنا اتى بقوله واشتياق ابس بشئ اذا رغبة تستعمل في فلا حاجة الى التضمن والاشتياق انما يستعمل بالي والمضمن لا بد ان يكون مستعملا بحرف الجر الواقع في مقام التضمن نعم لو قال غاية اشتياق واكتفى به لكان في كلامه صنعة احتباك كما لا يخفى قوله علفت عليها اه الظ ان صيغة الماضي ههنا على حقيقتها بناء على ان الدباجة وقعت بعد التحشية ويدل عليه عطف قوله ولم آل جهدا عليه لانه متبادر في معناه الحقيقي ايضا ويحتمل ان تكون بمعنى المضارع وكذا قوله لم آل جهدا بناء على ان التحشية متأخرة عن الدباجة ويؤيده قوله والله ولي الاتمام وبسبب الاختتام لان المتبادر منها طلب الاتمام وتيسر الاختتام من الملك العلام وذلك يقتضى عدم تمامه واختتامه اذ لا معنى لطلب الحاصل لكن يحتمل ان يكون المراد منها بيان الواقع شكر الما انعم الله تعالى من تينك التعمتين الجليلتين قوله حتى يتيسر لهم علة الملازمة وغاية لها بتحصيلها النهوض اى النهوض بتحصيلها النهوض فالباء متعلق بالنهوض المقدر والمذكور مفسر له على محاذاة ما ذكره التفتازاني في قول صاحب التلخيص واكثرها للاصول جمعا بناء على ان المصدر عند العمل مأول بان مع الفعل ومعموله لا يتقدم عليه فكذلك المأول به ثم قال بعد القول بعدم تمامية القياس المذكور والظاهر انه جائز اذا كان المعمول ظرفا اوشبهه كما في قوله تعالى فلما بلغ معه السعي لا تأخذكم بها رافة لان الظرف يكفيه راحة من الفعل ولهذا اتسع في الظروف ما لا يتسع في غيرها وعلى هذا التقدير رعاية السجع ومعنى النهوض القيام اى قيامهم من حضيض النقص الى زروة الكمال فهو نهوض معنوي مجازي وضمير تحصيلها اما راجع الى الفوائد واما الى مفعول علفت اعني كلمة ما باعتبار كونها عبارة عن الحواشي وعلى كلا التقديرين ٧ الباء للسببية وجعل الباء متعلقا بتيسر غير مناسب من جهة المعنى كما لا يخفى قوله ولم آل من الاول وهو التقصير جهدا بالضم والفتح اى الاجتهاد وعن البعض الجهد بالضم الطاقاة وبالفتح المشقة والظ ان الا لو ههنا يضمن له معنى المنع فيكون متعديا الى مفعولين كما في قولهم لا الوك جهدا او لا الوك نصحا نص عليه صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى لا يا لونيكم خبالا فالعنى ههنا لم امنعهم اجتهادا وحذف ههنا المفعول الاول لانه غير مقصود هذا هو التوجيه الذى اختاره التفتازاني في شرح التلخيص ولا شك في جزالة معناه ح بالنظر الى هذا المقام ٩ والقول بانه لازم بمعنى التقصير وجهدا تميز اى من جهة الجهد او منصوب بزرع الخافض اى في الجهد او حال اى مجتهدا ففاسد ٨ وجعله بمعنى الترك متعديا الى مفعول واحد على ما في القاموس ما ملوت الشئ ما تركته واخاره الشريف ٦ في خطبة شرح المواقف غير جيد اذا استفاد منه انه لم يترك الجهد في بيان الواقع والمقصود انه بذل كل الاجتهاد قال الشارح المحقق رحمه الله جدا لك اللهم قد عرفت ما يتعلق بذلك فلا نعيده وقد اشتهر فيما بينهم ان في مثله التفاتا على مذهب الجمهور اذا كان البسملة جزءا من الكتاب حيث عبر عن الله تعالى في البسملة بالغيبة وههنا بالخطاب فقد وقع تعبيران متقاران عن ذات واحدة في كلامين لكن التحقيق عدم الالتفات عندهم ايضا في مثله

١ الفاعل هو الطرسوسى

٢ بفتح الميم

٣ فيه رد للعناد حيث خصص السببية ههنا على التقدير الثانى ولا يخفى انفرقة من غير فارق

٤ الفاعل هو المولى حسن چلبى

٥ اذ لا بها في نسبة التقصير الى الفاعل ولا يصح جعله غير الاعلى

٦ بزرع الخافض سماعى وكذا وقوع المصدر حالا بس بعباس

٧ الاقربا يكون المصدر نوعا من العامل نحو اتانى سرعة وبطوأت نص عليه الرضى وابن مالك وادعى له

بين كلمة اما وبين الغاء معمول الشرط المحذوف واختاره التفتازاني في شرح التلخيص
 نظرا الى ان الاتيان بكلمة اما انما وقع بعد الاتيان بالحمد والصلوة فالمناسب له جعل
 الفاصل جزءا من الشرط لامن الجزء والظاهر ما اختاره المحققون من النجاة لان المقصود
 ههنا ان التأليف المصدر بالحمد والصلوة الموصوف بالاوصاف التي اشار اليها بقوله
 فلما كانت الفوائد لازم لوقوع شيء ما مطلقا لانه لازم لوقوع شيء ما بعد الحمد والصلوة
 وذلك الغرض انما يحصل بحمل كلمة بعد جزءا من الجزء لامن الشرط على ان ما ذكره
 او تم فانتما في هذا الموضوع لافي غيره من موارد استعماله فالوجه ما اختاره المحققون
 واختاره ابن الحاجب ومن تبعه واما تقدير اقول الذي اشيرنا اليه فانما هو في مثل هذا الموضوع
 اذ لا بد للظرف من عامل ولا عامل فيه غيره واذا وجد ههنا عامل مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق
 فلا يحتاج الى التقدير بل يختل الكلام ح هذا وباقي مباحث هذا المقام يطلب من محله
 قوله فلما كانت اه كلمة لما ظرف بمعنى اذ تستعمل استعمال الشرط بلبه فعل ماض
 لغذا او معنى هذا اذا دخل على الماضي كما ههنا واذا دخل على المضارع يكون حرف جازم
 واذا دخل على الاسم يكون بمعنى الا كما في قوله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ صرح به
 في شرح ديبا جية المصباح وعلى الاول لا بد له من جزء وهو ماض غالبا بدون الغاء
 كما ههنا وبالغاء قليلا وقد يكون جملة اسمية مصدرة باذا ومضارعا مأولا بالماضي وجميع
 الاستعمال واقع في التنزيل ههنا ان المقصود من هذا الكلام بيان سبب التأليف وجع هذه
 الحواشي لكنه انما يتم بامر من الاول بيان سبب ترجيح هذا الفن على سائر الفنون والثاني بيان
 سبب تحشية هذا الشرح من بين كتب المنطق والثاني هو الذي اعتنى بشانه ههنا
 واما الاول فله مقام بين فيه ان تحصيل هذا الفن واجب باتفاق العلماء العقلية والعظماء
 النقلة لكن اختلفوا في انه واجب عين التوقف معرفة الله تعالى الواجبة عليه مال اليه كثير
 من المحققين او واجب على الكفاية لتوقف شعائر الدين عليه مال اليه جم غفير واختاره
 صاحب الطريقة قوله الفوائد جمع فائدة وهي في اللغة ما حصلت من علم او مال
 مشتق من الفيد بمعنى استحداث المال او الخير وفي العرف هي المصلحة المترتبة على فعل
 من حيث هي ثمرة ونتيجته وتلك المصلحة من حيث انها على طرف الفعل تسمى غايته
 ومن حيث انها مطلوبة للفعل بالفاعل تسمى غرضه ومن حيث انها باعثة للفاعل
 على الاقدام على الفعل وصدر الفعل لاجلها تسمى علة غايته فالفائدة والغاية متحدان
 بالذات ومختلفان بالاعتبار كما ان الغرض والعلة الغائية ايضا كذلك لكن الاولين اعم
 من الاخيرين مطلقا اذ بما يترتب على الفعل فائدة لا تكون مقصودة لفاعله والظ
 ان المراد بها المعاني التي افادها الش المحقق منها ما هو غامض دقيق لا يطلع عليه الا
 الازكياء ومنها ما ليس بهذه المشابة وان خفي عن اوساط الناس والى هذين الامرين
 اشار بقوله ومشتكلة على ما لا يخ عن الغموض والاغلاق ٧ فعمل الاول على ما يتعلق
 بمشكلات الغاطة والناس بمشكلات مدلولاته مما لا يعتد به وان صدر ذلك عن بعض
 من يعتد به قوله ومع هذا خوان الزمان الاضافة فيه لادنى ملا بسة كما في قولهم
 ابناء الزمان راغبون فيها اى محبوبون على ما اشهر من ان الرغبة اذا استعملت بى تكون
 بمعنى المحبة واذا استعملت بعن تكون بمعنى العندول والظ ان ههنا محذوف اى مشتاقون اليها

الحامل هو الطرسوسى
 م

بين معناه اللغوي على كل من التقديرين وبين معناه الاصطلاحي ظاهرة فهو لفظ منقول
اصطلاحى كلامى واما الفرق بينه وبين لفظ الرسول في محل آخر والاضافة الى الضمير
للعهد الخرجى على ما هو الاصل في الاضافة فتفيد التشريف فوصفه بقوله النبى
اى الشريف من نبيه نباهة اى شرف شرافة فهو نابه ونبيه من قبيل امس الدابر
كان يوما عظيما اعنى كانه صفة مؤكدة وان لم يكن منها حقيقة لان النباهة انما تؤكده
ما يستفاد من الاول بطريق الاستنباع وقوله محمد عطف بيان لصفة ان قد اشتهر
ان العلم لا يكون صفة وان كان موصوفا لا يقال كيف يكون عطف بيان وهو تابع
غير صفة بوضع متبوعه ولم يبق ههنا فى متبوعه خفا حتى يزيله عطف البيان
لاننا نقول لانهم عدم بقاء الخفا فى متبوعه ههنا اصل البناء على انه يحتمل ان يكون الاضافة
الاستعانة اق وعلى تقدير كونها للعهد فلا يتعين المقصود منه كتعينه من محمد
صلى الله عليه وسلم قوله امثل الافاضل جمع افضل بمعنى امثل وقس عليه افضل الامثال
ففى هذا عكس يدعى كما فى قولهم عادات السادات سادات العادات ولهذا لم يلتفت
الى تكراره على انه لا بأس بالتكرار فى مقام المدايح والظاهر ان المراد بالافاضل
افضل الانس وكذا المراد بالامثال امثاله فيفيدانه عليه السلام افضل الانس ولما كان الانس
افضل جميع الخلائق لزم ان يكون عليه السلام افضلهم ويحتمل ان يكون المراد
بالافاضل والامثال فاضل الخلق جميعا واما ثلهم فيفيد صراحة انه عليه السلام
افضل الخلق جميعا لكن الاول اولى كالا يخفى وقوله وذويه اى اصحابه قيل كلمة ذولا تضاف
الى مضمرا لا يرى انهم حكموا بشذوذية قول القائل انما يعرف ذوالفضل من الناس ذويه
وغاية ما يمكن ان يقال اشار بهذه الاضافة الشاذة الى ان احوال اصحاب رسول الله
عليه السلام شاذة مخالفة لاحوال سائر الخلائق كيف وكلهم بذلوا للدين مهجتهم
وللشريعة كانوا خيرا عوان فقد اشار بشذوذية الدال الى شذوذية المدلول ولا يخفى
ان مثل هذا تصرف ذوق خارج عما يتعلق بالالفاظ واعل المحشى لا يسلم شذوذية اضافته
الى الضمير وله ان يقول ايضا انما ذلك فى كلام الفصحاء واشعار البلغاء والفصاحة
ضمير ملتزمة فى امثال هذا المقام كالا يخفى قوله المنعوتين اى الموصوفين بحسن السمائل
وكرم الخصائل اى السمائل الحسنة والخصال الكريمة فالاضافة فيهما من قبيل
اضافة الصفة الى الموصوف فى هذا التوصيف اشارة الى انهم اصحابه عليه السلام
حقيقة لانهم تخلقوا باخلاقه عليه السلام كما اشار اليه الشارح رح بقوله المنعوت
باعلى السمائل ولما كان درجة الاتباع ادون من درجة المتبوع قطعوا صفهم المحشى رح
بحسن السمائل قوله اما بعد ٩ اى بعد الحمد والصلوة قطعت عن الاضافة وبنيت على
الضم على ما تقرر فى النحو واصل اما بعد فلما هم مهمايكن من شئ فاقول بعد الحمد والصلوة
لما كانت اه حذف الشرط واقيم كلمة اما مقامه فلزم اجتماع ادنى الشرط ولكرانه
فصلوا بينهما بكلمة بعد الواقعة فى خبر الغاء بعد قطعها عن الاضافة فصار اما بعد
فاقول لما كانت حذف اقول ايضا فصار ما صار هذا هو المختار عند المحققين من النجاة
وعند بعضهم ٤ اصله مهمايكن من شئ بعد الحمد والصلوة فلما كانت اه حذف ما حذف
فصار اما بعد فلما كانت فهو لا لم يجوز واتقديم ما فى خبر الغاء عليها جعلها الفاصلا

لا فيه اشارة الى رد ما قرره المولى
قره خليل

لا وهم الانبياء عليهم السلام
واشارة الى رد ما قرره قره خليل

لا وقرب من هذا ما قال كان المحشى
وجد كلمة ذو معنى صاحب الرجل
ومصطفاه فهان عليه اضافته
الى الضمير انتهى

لا فيه لطافة فافهم
هذا التفسير مبنى على كون البسطة
ليس جزأ من الكتاب وهو المختار
لا وهم سبويه ومن تبعه
٤ وهو الغراء ومن تبعه

من قبيل المؤكدة اذ التعدية مأخوذة في مفهوم الفواضل والظواهر انما عبارة عن السيلان
ثم ان في هذه الفقرة الشاملة للعلوم وغيرها على ما اشرنا اليه نعر ايضا للشاorch حيث اكتفى
باعطاء الله تعالى اياه للعلوم والمعارف مع ان من المعلوم ان تلك المعارف والعلوم
انما تكسب بالآلات واسباب كلها فائضة من الله تعالى واللائق للمحمدان يشكره تع
ايضا على تلك النعم والاسباب التي لا تحصى تلك العلوم الالهية في در المحشي ما اعجب
فطنته والطف جودته قوله وصلوه وسلاما اي اصلي صلوة واسلم سلاما فالغعلان
محذوفان لكنهما بساوا جبي الحذف كما في حدالك وشكرالك والمشهور ان الصلوة
من الله تع رحمة ومن الملائكة استغفار ومن المؤمنين دعاء والتحقيق انه موضوع
للعظيم وان كان ذلك التعظيم مشترك بين افراده الثلاثة فالصلوة مشترك معنوي بينهما
لا مشترك لفظي حقق ذلك في اصول الفقه ويدل عليه قوله تعالى ان الله وملائكته
يصلون على النبي الاية فلو كانت الصلوة مشتركا لفظيا بينهما يلزم الجمع بين معنيي المشترك
في ارادة واحدة وهذا غير جائز والتقدير بان يقال ان الله يصلي وملائكته يصلون تكلف
لاداعي له ثم وجه ايراد الصلوة عقيب ايراد الحمد هو ان المعارف السابقة والفواضل
اللاحقة انما تنقبض علينا من جناب الحق تع وتقدس بواسطة حبيبه واله فلهم علينا
منن ايضا لا يمكن استقصاؤها يجب الثناء عليهم بها فلذا التزموا ايراد الصلوة عقيب
ايراد الحمد والثناء وتحقيق هذا المقام ان النفوس الناطقة الانسانية منغمسة في العلائق
البدنية مكدرة بالكدورات البشرية والذات الحق عز شأنه في غاية التنزه عنهما
وقد تقرر في العلوم الحقيقية ان استفادة القابل من المبدأ القياض يتوقف على مناسبة
بينهما فلا جرم وجب الاستعانة في استفادة الكمالات اللائقة عن الذات الحق جل جلاله
بمتوسط يكون ذا جهتين التجرد والتعلق بالجهة الاولى يستفيض ذلك المتوسط
من ذلك الجنب الحاق تعالى وبالجهة الثانية يفيض ذلك المتوسط لاصحاب
اللائق والكدورات وما ذلك الا لانباء عليهم السلام اكلهم سيدنا محمد صلى الله عليه
وسلم ولذلك لزمتا التوسل في استحضار الكمالات العلمية والعملية اليهم لاسيما الى محمد
عليه السلام وبافضل الوسائل اعني الصلوة والسلام عليه وعليهم وبهذا السبب
يتوسل ايضا فيه بالآله واصحابه لانهم هم الوسائط فينا وهم الاء الروحانية لنا
ولما كانوا اتباعا له عليه السلام في ذلك كله جعل الصلوة عليهم تبعاً للصلوة عليه
عليه السلام هذا وانما اتى بالسلام بعد الصلوة اشارة الى ان الاولى هو الجمع بينهما
وان كان الاقتصار على الصلوة جائزا ايضا فالتفقوا عليه من ان الاقتصار
على الصلوة بدون السلام مكروه لا بدله من بيان بل الحق ان الامرين واقعان في القرآن
قال الله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه
وسلموا وتسليما نعم الاولى هو الجمع بينهما لكن لا يلزم من ذلك كراهة الاقتصار فان ارادوا
بالكراهة خلاف الاولى فلا ينبغي ان ينزع في مثله قوله على نبيك من النبأ بمعنى الخبر
او من النبوة بفتح النون وسكون الباء وفتح الواو بمعنى الارتفاع فعلى الاول هو
مهموز اللام وعلى الثاني ناقص واوى وعلى التقديرين فعلى بمعنى فاعل ثم نقل
في اصطلاح اهل الكلام الى انسان بعنه الله تعالى الى الخلق لتبلغ الاحكام والمناسبة

والمعنى من امثال معارف الافاضل اذ معارف الافاضل قائمة بنفو سهم لاتعدى الى غيرهم لانها عرض لاتنقل ولا تبقى زمانين فالوجود في غيرهم انما هو امثال لها هذا ومنهم من قدر الجنس لتوجيهه ولا يخفى ان العلوم امثال لاجناس فان اراد بالاجناس الامثال فلتقدر من اول الامر على ان هذا ايسر بتقدير بل بيان ماهو المعروف ههنا وفي امثاله فليفهم ثم ان لنا في هذا البيان كلاما ذكرناه في تعليقاتنا على الحواشي الفتحية التهذيبية قوله وشكرا لك اى اللهم على ما يقتضيه السوق فالكلام السابق يجرى ههنا فتدكر زاد الشكر استجلابا لمزيد النعم واسارة الى ان الحمد والشكر كانهما اخوان فاللايق ان يدكر احدهما عقب الآخر ولما قدم الحمد لدواعي ذكرت عقبه بالشكر قضاء لحق الاخوة وطلبنا لكمال المروة هذا ثم ان الشكر اما لغوى وهو فعل ينبي عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعمنا واما عرفى وهو صرف العبد جيع ما انعم الله تعالى عليه من السمع والبصر وغيرهما الى ما خلق له واعطاه لاجله كصرف النظر الى مصنوعاته لىستدل به على وجود الصانع ووحدايته وانصافه بسائر الكمالات وقس على هذا سائر النعم الظاهرة والباطنة والحمد ايضا معنيان لغوى وهو الوصف بالجميل الاختيارى على الجميل الاختيارى على جهة التعظيم والتجليل وعرفى وهو فعل ينبي عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعمنا كالشكر اللغوى الالته تردد فى ان وصول النعمة الى الشاكر لازم فى الشكر اللغوى دون الحمد العرفى او غير لازم فى الشكر اللغوى ايضا وعلى الثانى يكونان متحدين وعلى الاول يكون الحمد العرفى اعم مطلقا والشكر العرفى اخص مطلقا من الشكر اللغوى والحمدين اللغوى والعرفى وكل منهما اعم مطلقا منه وبين الحمدين عموم وخصوص من وجه وكذا بين الحمد اللغوى والشكر اللغوى وبالجملة ههنا معان اربعة والنسبة بينها على ستة اوجه اثنان بالعموم والخصوص من وجه وثلاثة بالعموم والخصوص مطلقا وواحد اما بالاتحاد واما بالعموم والخصوص على الاطلاق فعليك بالمواد ولا تكن من اهل البطالة والعتاد قوله على ما شئت به على اتي بقوله على للتنصيص على وقوع الامتنان عليه ولانه هو الموافق لما ورد فى اللغة حيث يقال من عليه اى انعم واما قوله به فهو اشارة الى مفعوله الصريح اذا لمن يتعدى بنفسه وبعلى ايضا ويجمع التعديتان فى مادة واحدة قال الله تعالى يثنون عليك ان اسلموا قل لا تمنوا على اسلامكم ودخول الباء فى المفعول الصريح للدلالة على التكرير والدوام كما حققناه آنفا ففيه اشارة الى ان من الله تعالى عليه ونعمه دائمة غير منقطعة وهو المطلوب ههنا فاقبل من ان كلمة المن انما تستعمل بعلى فالوجه ان يقال منت على لبس بشئ والعجب منه انه سها عن لزوم الضمير فى الصلة للموصول فاباله بطلع على النكتة الدقيقة التى اشرنا اليه فى المقامين فان قدر الموصول ضميرا لتصحى الصلة فيرد عليه على ما زعمه انه مخالف لما فى اللغة فا هو جوابه فهو جوابنا والمنة لله تعالى قوله من ذوارف الفواضل كلمة من يانية او تبعية والذوارف جمع ذارفة اى السبالة من ذرف اى سال والفواضل جمع فاضلة وهى المزايا المتعدية الى الغير كما ان الفضائل هى المزايا القائمة باصحابها والاضافة من قبيل اضافة جرد قطيفة والمعنى من الفواضل السبالة الفاضة عن جنابه تعالى الاقدس على الممكنات القابلة لتلك الفواضل علوما كانت او غيرها فالصفة المذكورة

١٠ قره خليل

١٠ اى فى محله

١٠ اى مواد الاجتماع والافراق

قوله حمدالك اه اقتنى اثر الشارح في الثناء على الله تعالى بما هو اهل بطريق
 مخاطبة ٧ ايماء الى انه مشارك له في اداء الحمد كما ينبغي لان اللايق ٩ بحال
 الحمد ان يلاحظ المحمود او لا حاضرا ومشاهدا ثم يحمده لا يقال فعلى هذا
 كان اللايق ان يقال لك الحمد كما صدر عن بعض الاكابر فاذا ذكرته انما يصلح وجهها
 للثاني دون ما ذكره الشارح والمحشى ههنا لاننا نقول الظاهر ان الحمد ههنا
 انما هو مجموع حمدالك فسواء قدم لفظ الحمد على قوله لك او اخر يجرى نكتة المخاطبة
 نعم في تقديم مادة الحمد على قوله لك ايماء الى ان الاهتمام بالحمد اكون المقام مقام الجداول
 لكن ذلك لا يمنع المشاهدة السابقة والملاحظة اللاحقة ههنا ان في السلوك المذكور اشارة
 ايضا الى انه مشارك للشارح فيما انعم الله تعالى عليه من التحقيقات والتدقيقات في هذا المقام
 لان حده مثل حمد الشارح يقتضى وجود نعمة مثل نعمته وذلك ظاهر فقيه ترغيب
 للطلبة الى انهم كما اتخذوا الشرح مسارح انظارهم ومطارح افكارهم لزم عليهم
 ان يتخذوا هذه الحواشي ايضا مرأى ابصارهم ومرامى بصائرهم والامر كذلك
 فان هذه الحواشي مع وجازتها حاوية لحقايق كثيرة وكافلة لمهمات وفيرة فعلى الطالب الراغب
 ان يستحفظ بما فيه من المباحث الثواقب وسيزيد الكلام لهذا المقام حين جئنا الى شرح
 كلام الشارح قوله اللهم اصله عند البصريين يا الله حذف حرف النداء وعوض عنها
 الميم المشددة في اخره وعند الكوفيين اصله يا الله امنا بالخير اى اقصدنا به حذف
 حرف النداء وواصل الجلالة الى الفعل وحذف المفعول فصار ماصار والمختار هو الاول
 كرر الخطاب تلذذا بلذة المخاطبة واشارة الى انه مشاهد له تعالى في ذاته تع وصفاته
 اذ الجلالة تدل على الصفات ولو التزامية فقيه اشارة الى ان المحشى كالشارح
 منتصف بالمشاهدين ٩ ولك ان تقول انما اورد الجلالة بعد الخطاب اشارة الى انه
 تعالى انما يشاهد باعتبار صفاته المستفادة من الجلالة لا باعتبار ذاته وهذا هو
 الموافق لما ورد في الاثر عن سيد البشر صلى الله عليه وسلم الاحسان ان تعبد الله
 كأنك تراه الحديث واذا وقعت على هذه الدقيقة وقفت على رجحان قولهما حمدالك
 اللهم على قول العلامة عضد الملة والدين لك الحمد والحمد لله المفضل المنعم قوله
 على ما فحنت به اه اقتنى فيه ايضا اثر الشارح حيث قال لخصتلى من منح اه فقيه تعريض له
 حيث خصص الشارح ذلك التخصيص لنفسه بقوله لى وان الاولى للش ان يجعل المحمود عليه
 نفس ٤ المنح لا لتخصيصه والمعنى اعطى وانم به فعلى هذا كان الظاهر ان يقول على ما
 منحه اذ هو متعد بنفسه وقد قال في القاموس منحه الناقة جعل له درها وابنها
 ولعل اتيان الباء ههنا للدلالة على التكرير والدوام كما في قولهم اخذت الخطام واخذت
 بالخطام فقيه اشارة الى ان منح الله تع عليه دائمة غير منقطعة وقد اشار الى مثل ههنا
 الزيادة صاحب المفتاح في تحقيق قوله تع باسم ربك باقر الثاني فاندفع حيرة الناظرين
 ٦ ههنا قوله من معارف الافاضل الظان كلمة من بياينة ويحتمل ان تكون تبغيضية
 والمراد بالمعارف مطلق العلوم تصورية او تصديقية نظرية او ضرورية اذ الكل
 من منح الله تعالى بفيضه على النفوس القابلة للكمالان العلمية والافاضل جمع افضل
 وهو الزائد على غيره في الكمال وهم الاكابر الذين حازوا قصبات السبق في مضمار المعارف

لاى بطريق الخطاب والتعريض
 الخطاب بالمخاطبة لا يخفى وجهه على
 ذوى الفطنة ٥

٩ فان قلت من مشاهير نكتة الخطاب
 ههنا هو التنبيه على القرب اى

المعنى اقرب اليه من التلميح الى قوله تعالى
 ونحن اقرب اليه من حبل الوريد

فقاله اكتفى بما ذكره ههنا قلت النكتة
 المذكورة مع جلالته وطول ذليلها

مستغنية عن تلك النكتة المشهورة
 كما لا يخفى ٥

٩ فتصير بالعين
 ٥

٤ اذ الظاهر ان المنح عين المحض
 فافهم ٥

٦ منهم المولى قد خليل وغيره ٥

FEB 1 19

19 OF TC

حاشية
على الفنارى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جدد لك اللهم على ما انعمت علينا من اجناس الجود والكرم * وفضلنا على كثير
من خلقك بانواع اللطف وفصول الحكم * وشكرالك على ما خصصتنا بديار خواص
الانام * واعرضنا عن عامة اغراض العوام * وصلوة وسلاما على سيدنا محمد الذى
بين ما هيات الاشياء حدا ورسمها * وقطع مواد الاشكال عن الموارد قطعاً وحسماً * وعلى آله
واسحابه الذين صدقوا في اخباره تصديقاً جزماً * وجادوا لخصمنا بالحكم النبوية جدا
لاجبا * فدفعوا به التخيالات والانغالبات دفعا عظيماً * وبعد * فيقول الفقير الى الله
الملك البارى الشيخ عبدالله ابن الشيخ حسن الكافرى الانصارى اسكنهما الله تعالى
في دار السلام القرارى هذه تعليقات عجيبة وتحقيقات غريبة علقها على الشرح
الفنارى والحواشى الاحدية افاض الله على صاحبها وارادته الصمدية الاحدية
عند الاشتغال بالذاكرة لجمع كثير من المستفيدين وجم غفير من المستعدين لما اتوا وجدناهم
ايتاما سائلين الى العلم والتعليم محتاجين متكئين على حواش اكثرها غواش فقلنا لهم
يا اهل الكتاب تنفخون بلا ضرام وتستمون ذا اورام فهل ندلكم على تجارة رابحة وطريقة
رابحة فقالوا ان هذا الشئ عجاب وامر مستطاب فأتينا بما يوصل المقصود ويحصل
الموعود حتى تكون في ظل ممدود ومقام مشهود فتمرنا عن ساق الجود وبذلنا كل الجهد
بخاءت بحمد الله تعالى توفيقات بدعية وتقيقات منيعة ينفع منها الصغار والكبار
ويقولها المهرة الاخيار وان ردها الجاهل والمتجاهل الكبار فلتن فأتنا من الناس الشاء الجميل
لحسننا ما ارجو من الثواب الجزيل والله الهادى الى سواء السبيل وهو حسنى ونعم الوكيل

B
165
5
K
182